

مختلف الروايات
لعلاء الدين السمرقندي

محمد كذا على نعم الله عليه
والصالحين محمد والى آل محمد
عليهم السلام

ثم ساقه القدر الى بيت
الحرم الشريف
الذي هو بيت
الذي هو بيت
الذي هو بيت

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located in the upper right corner of the page.

بسم الله المتعز بن أبيه المتقدس
 على رسوله المؤيد بآياته ومعجزاته المبلغ لأحكامه ورسالاته
 وعلى آله وأزواجه وذرياته كتاب الصلوة قاراً
 أبو حنيفة رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصيه المطلق على أربعة أقسام أحدها أن يكون الوصيه بقدر الثلث
 أو أقل أو أكثر والثاني أن تكون بأكثر من الثلث وأجازت الورثة والثالث
 إذا تجزأ الورثة والرابع إذا أجاز البعض رد البعض فصل في النوع الأول إذا وصي
 رجل بجزء من ماله فخذ سمي ذلك الجزء والدفع منه الجزء الموصى به وأقسم الباقي على سهم
 الورثة فإن استقام فيها كما إذا وصت بثلاث خالها وخلفت زوجها
 واختاً لأب وأم الأصل فيه يعني في مثل هذه المسائل أن نأخذ سمي الثلث وذلك لأنه قد دفع
 منه الجزء الموصى به وذكر واحد بقي أسان يستقيم على الورثة للنزوح النصف وذلك سهم
 وللأخت النصف وذلك أيضاً سهم وإن لم يستقم فانظر فإن كان من الباقي من السمي وبين
 صح الورثة موافقة فاضرب وفق صح الورثة في السمي فالمبلغ تصحیح الورثة والوصيه
 كما إذا وصي بربع ماله وحلف أخين لأب وأم وأختين لأم فسلم الورثة تصح من سهم خد سمي الربع
 وذكر أربعة وأدفع منه الجزء الموصى به بقي ثلثه فأقسم على صح الورثة وذكر سهم فالثلثه
 لا يستقيم على السهم ولكن يلزمهما موافقة بالثلث فاضرب بثلث السهم وذكر أسان في السمي
 وذكر أربعة تبلغ ثمانية ثم اضرب من كان له شيء من الوصيه بثلث المصح ومن كان له شيء
 من المصح في ثلثه يبقى من نصيب الموصى له كان للموصى له واحد من أربعة يضرب بثلث
 المصح سابع السمي فهو للموصى له واضرب الباقي وذكر ثلثه في المضروب سابع سهم يستقيم
 على صح لئلا يختل لأب وأم أسان ولكن اختلهم واحداً وإن لم يكن بينهما أم وأب فاضرب
 جميع المصح في السمي كما إذا كانت المصح أربعة بان حلف أمراء وأبوين فاضرب جميع المصح

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Yeni
Yeni	965
Eski Kayıt No	

في المسمى ببلغ مائة عشر ثم اصرب الجزء الموصى به في المضروب تبليغ اربعة فمولى للموصى له
 ثم الباقي في المضروب ببلغ اربعين يسبق على المصحح وقس على هذا صور نظايرها
 مسلة من تفرجات مسلة التلب فان اوصى لآخر جرد و لآخر جرد فخرج عدد يخرج منه
 الجزء ان فهو السعي فادفع منه الجزء الى الموصى لهما واقسم الباقي على المصحح كما اذا
 اوصى بخمس ماله و لآخر ثلث ماله فخرج عدد يخرج منه الخمس والثلث وادفع
 منه الجزءين بقي سبعة وعشرون فاقسم على المصحح فان استقام فيها مثلكه تركه
 مسلما امراه و بنتا و بنت ابن و تترك امراه و بنتين و ابوين و تصح مسلة الورثة
 من سبعة وعشرين الباقي مستقيم وان كان بينهما موافقة او متباينة قد مر بيانها فاحفظ
 مسلة فان اوصى لآخر جزء مما بقي فخرج عدد يخرج منه الجزء الاول و الباقي للجزء الثاني فادفع
 منه الجزء الاول وادفع من الباقي للجزء الثاني و اقسم الباقي على المصحح كما اذا اوصى بسدس ماله
 و لآخر بعشر ما بقي من المال و تترك زوجا و احنثين لاب و ام و احنثين لام مسلة الوصيين مع الورثة
 من اربع مائة مسلة من النوع الثاني وهي ان تكون الوصية عازدة على الثلث و اجازت الورثة
 فالعمل في مثل العمل في النوع الاول اذا اوصى بنصف ماله و ترك ابنا و بنتا و اجازت الورثة
 فمسلة الوصية مع الورثة من سبعة و فصل في النوع الثالث وهي ان يكون الوصية بالكثر من الثلث
 و الورثة لم يخرجها فاقسم بثلث المال بين الموصى لهم على سهامهم و ثلثية من الورثة على سهامهم كما
 اذا اوصى بثلث ماله و لآخر سبعة اثمان ما بقي من المال و خلف ابوين و ثلثة بنين فسهام الوصية
 اربعة فاقسم بثلث المال على اربعة للموصى له الاول و احدى للماتى بثلثه فاقسم ثلثي المال و ذلك
 ثمانية على سبعة و الورثة و ذلك ثمانية عشر و التماسه لا يستقيم عليهم و لكن بينهما موافقة بالنصف
 فاصرب نصف المصحح و ذلك ثمانية في المال و ذلك اربع مائة و ثمانية فمما تصح المسلة
 فاصرب نصيب من كان له شيء من سهام الوصايا في المصحح و نصيب من كان له شيء من المصحح
 و من خرج الجزء الثاني موافقة فاصرب و فخرج
 الجزء الثاني و فخرج الجزء الاول و فخرج
 الجزء الثاني و فخرج الجزء الاول و فخرج

ان كان ما في
 من اربع مائة

ان كان ما في
 من اربع مائة

ان كان ما في
 من اربع مائة

في وقف بثلثي المال فهو نصيبه وان كان بين بثلثي المال و بثلثي المصحح مباينة فاصرب جميع
 المصحح في المال و ذلك ثمانية عشر ثم اصرب نصيب من كان له شيء من الوصايا في جميع المصحح
 و نصيب من كان له شيء من المصحح في بثلثي المال فهو نصيبه كما اذا حلف امراه و اساء و احنثين لاب و ام
 فالمصحح بثلثي المصحح بثلثي المال و ذلك ثمانية عشر و نصيب من كان له شيء من الوصايا في جميع المصحح
 اساء عشر ببلغ مائة و ساء و حسيب فمما تصح المسلة فصلا في النوع الرابع وهو اذا اجار البعض
 البعض فمن لم يجز فالتب جاز عليه و من اجار كان ذلك من حصته فصح المسلة على تقدير الاجازة
 ثم صح على تقديرها اذا ثلثة اعشار ماله و لآخر خمس ماله و خلف اسان و اجاز احدها اوصى
 الوصيتين و رد الاخر و على تقدير اجازتهما الوصيتين للموصى له الاول بثلثه من ماله و للثاني اثنان و الباقي
 من ثلثين لهما فان و تصح من عشرين و على تقدير رد هاتين الوصيتين المثلثة بين الموصى لهما على خمسة الثلث
 و تصح من خمسة عشر و من المسلمين و اوصى بالحق فاصرب خمس احدهما في جميع الاخرى بثلثه من ماله
 تصح المسلة و الثلث ساهما لهما بغير اجازة وهو عسرون و بقي لهما الى تمام الوصيين سبعة مائة
 وهو عسرون فلمهما نصف ذلك وهو خمسة حصص المجزئة فاجتمع لهما خمسة و عسرون فتنقسم بينهما الخماسا
 للموصى له الاول خمسة عشر و للماتى عشرة و لا بين الوصيين و على المجزئة عسرون و اما طريق الاختصار في الوصايا
 فانظر من الانصاف ان كان بينهما موافقة فاختصر بذلك الجزء و اما في مسلتنا موافقة بالحق فاختصر المال
 الى خمسة و اعط لكل واحد خمس نصيبه و لو خلف بثلثي المصحح و اجاز احدهما الوصيين و رد اخواه و للماتى بالحق
 وعلى تقدير الاجازة تصح من ثلثين و على تقدير الرد تصح من خمسة و اربعين و بينهما موافقة فخرج من خمسة عشر فاصرب
 و بقا احدهما في جميع الاخرى بثلثه تسعين فتنقسم المسلة فالثلث ساهما لهما بغير اجازة وهو ثلثون بثلثي
 لهما ثلث ذلك لخصه المجزئة فاجتمع لهما خمسة و مائتان بثلثي المصحح و اجاز احدهما الوصيين و رد اخواه و للماتى بالحق
 اربع عسرون و اجاز اسان فتنقسم ثلثا لخصه الاجازة فاجتمع لهما اربعون بثلثي المصحح و اجاز احدهما الوصيين و رد اخواه و للماتى بالحق
 و ذلك و احدهما من الاجازة فتنقسم ثلثا لخصه الاجازة فاجتمع لهما اربعون بثلثي المصحح و اجاز احدهما الوصيين و رد اخواه و للماتى بالحق

ان كان ما في
 من اربع مائة

في المسمى ببلغ مائة عشر ثم اصرب الجزء الموصى به في المضروب تبليغ اربعة فمولى للموصى له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله المتعز زبذاته المتقدس رب سماءه وصفاته والصلوة على
 رسوله المود آياته ومعجزاته المبلغ له حكمه ورسالاته وعلى
 آله وازواجه وذرياته **كتاب الصلوة باب**
قولك حنيفة علي خلاف قول صاحبيه قال
 ابو حنيفة رحمه الله يكثر المقتدي بمقتضى التكبير الامام وقال رحمه الله
 يكبر بعد قليل الاختلاف في الجواز عنده كيجوز الاربعة وعندها
 لا يجوز الا برك وقيل الاختلاف في الافضلية عنده الفضل
 لا يجوز الا برك وعندها بعد اشارة الى هذا في نكته والى ذلك
 ان يكبر معه وعندها بعد اشارة الى هذا في نكته والى ذلك
 في نكته والصحيح ان الاختلاف في الافضلية والاولوية
 اما الجواز فمتفق عليه لهما قوله عليه السلام اذا كبر فكبروا والفاء
 للتعقيب والمعنى وهوات الا قتداء انما يجوز بالمصلي لا بغير المصلي
 والامام انما يصير شارعا في الصلوة بالتكبير ولا يجوز الا قتداء به
 قبل فراغه من التكبير ليس قوله عليه السلام انما جعل الامام اماما ليؤتم
 به فكيف يخالفوا عليه وتحقيق الاتمام والموافقة والتحرز عن المخالفة
 انما يكون بالقرآن وقوله بان الفاء للتعقيب قلنا قد يراد بها القرآن
 بدليل قوله عليه السلام في هذا الحديث واذا قراء فانصتوا وقد اريد به
 القرآن بلا جماع حملناه على هذا لانه اذا ذكرنا وقوله ان الا قتداء انما يجوز



بالصلوة قلنا بل هو يصير مقتديا بصير امامه مصلوا
 هو حال ما بعد فراغها من التكبير قال اذا رفع الامام راسه من
 الركوع يقول سمع الله لمن حمده ولا يقول ربنا لك الحمد وقت لا
 يجمع بينهما لهما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع راسه
 من الركوع يقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وغالب احواله كان هو الامام
 والمعنى ان الامام يقول سمع الله لمن حمده ويحضر غيره على التحميد في المحال
 ان ينسب نفسه **ليس** قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا
 لك الحمد قسم الا اذا كان بينهما والقسم بين الامام والمقتدي يقطع الشبهة
 لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من انكر والمعنى ان المقتدي
 ما في التحميد عند الاتصاف بمقتضى التسميع الامام فلو قلنا ان الامام ما في التحميد
 يقع تحميد بعد تحميد القوم وهو خلاف موضع الامامة وما روي من الحديث
 محمول على حاله الا نفرد في النوافل لانه اذا ذكرنا وقوله يحضر غيره فلا ينسب نفسه
 قلنا حظ الترغيب والدلالة على الخير حظ فعله من الثواب بدليل قوله
 عليه السلام الدال على الخير كفا عليه قال اذا وضع المصلي يده في السجود برك
 للجهة بغير عذر جان وقد اساء **وقال** لا يجوز وروي اسد بن عمر عن
 ابي حنيفة مثل قولها لهما قوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة من لم يحسن افقه
 الا ان كان من جملة المعنى انه ما مور بالسجود مطلقا فينصرف الى السجود
 المعتاد والسجود المعتاد انما يكون بوضع للجهة **ليس** قوله عليه السلام امرت ان
 تسجد على سبعه ارب اليمين والركبتين والقدمين والوجه واشار

على الخصوص اما على قول الحنفية رحمهم الله بحوز كونه مستحب عند كذا ذكره
بعض اصحابنا رحمته الله عليهم لكن الصحيح انه واجب عند الحنفية فرض عندهما
لصما ان عليا رضي الله عنه كسرت احدي زنتيه يوم اصابه النسيء بالمرح على
الجيرة والامر للوجوب فيقتضيه كونه بمنزلة الخنف مع الرجل في يستط المسح عليه
لا بعذر وله ان المسح على الجيرة يقوم مقام الغسل تحتها وغسل ما تحتها
بفرض المسح عليها لا يكون فرضا فصار كاليد المقطوعة بخلاف الخنف مع
الرجل لا يغسل ما تحته فرضا اما الحديث ورد في الوجوب عملا وبه يقول
لانه خبر واحد لا يوجب غير العمل ولا كلام فيه وانما الكلام في القضية
وانها لا تثبت لا بدليل مقطوع به ولم يوجد قال لا يجوز المسح على الجريبين غيبي
المعنيين وان كانا ثخينين وقال لا يجوز اذا كانا ثخينين لهما ما روى المغيرة بن
شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجريبين من غير فصل وله ان
المسح على الخنف عرفناه شرعا بخلاف القياس وانما يلحق به ما هو في معناه وهذا
ليس في معناه لانه لا يقطع به الاسفار فاشبه اللغافة والحديث محمول على المنع
اما غير المنعول فلهذا لا يمكن قطع المسافة قال الخروج من الصلوة بصنع
المصلي فرض وقال ليس بفرض لصما قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا
فقد مت صلواتك ولا الخروج من الصلوة قد يكون بفعل بعصية كالتقصير
او الحدث العمد ونحو ذلك ولا يجوز وصف العصية بالوجوب وليس ان الخروج
من الصلوة ختم الصلوة وانما ما كان فرضا كسا برأه كانها لان
الصلاة فرض فكان اتمامها فرضا ضروريا وكذا اجمعنا على بقا التحريم في

هذه الحالة والتحريم لا يثبت الا بيقين فعل من افعال الصلوة وليس ذلك الخروج لا
التحريم لا يبراد بها ذاتها وانما يبراد بها افعال الصلوة ولم يبق ههنا فعل اخر
سوى الخروج فكان الخروج فرضا ضروريا واما الحديث بمعناه قريبا القام
كما في قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه ومعلوم انه لم يتم لبقا طواف الزيارة
بعد حلها عليه هذا عملا بما ذكرنا من الدليل واما المعنى فلما لا يوجه من حيث
انه محصه بل من حيث اتمام الصلوة وثمرة الخلاف تظهر في المسائل الكنتي
عشره احدها مصلى الفجر اذا طلعت عليه الشمس بعد ما قعد قد ر الشهد
والثانية مصلى الجمعة اذا خرج وقتها في هذه الحالة والثالثة المقيم الماسح على
الخنف اذا مضى عليه يوم وليله في هذه الحالة والرابعة المسافر الماسح على
الخنف اذا لم عليه ثلثة ايام وليا ليهما في هذه الحالة والخامسة صاحب العذر
اذا خرج وقت صلوة في هذه الحالة والسادسة المصلي اذا نذر فانيته في هذه
الحالة والسابعة العار اذا وجد الكسوة في هذه الحالة والثامنة المتيم اذا وجد
الماء في هذه الحالة والتاسعة المومي اذا قل على القيام والقعود في هذه الحالة
والعاشرة الامي اذا تعلم سورة في هذه الحالة والحادية عشر الماسح على الجاير
اذا استطت عز بر في هذه الحالة والثانية عشر الماسح على الخنف اذا سقط
خفه من غير مكلف في هذه الحالة وفي هذه الفصول يفسد صلوة عند الحنفية
حنيفة رحمهم الله وعندهما لا يفسد اما القاري اذا استخلف اميا قبل لا خلاف فيه
اما عندهما ظاهره وعند لوجود الخروج بصنعه وهو استخلاف قيل هو
على الخلاف عندهما لا يفسد وعند يفسد وهو الصحيح قال اذا شرع في صلاة

العید بوضو ثم سبقه للحدث فله ان یتیم ویس وکلا لا يجوز البناء فی صلاة
العید بالیتیم لهما ان المبح للیتیم خشية فوات الصلوة وقد انزل الله بکونه
ان یتوضا ویقضي بعد فراع الامام ولس ان الشروع فی الابتداء بطهارة
الیتیم يجوز فالبناء اولی منه تبع وقوله امن من فوات الصلوة فلنا لیس
کذلك لانه یوم النحر فکل ما یسلم وتخلو عن عارض یقطع صلوة فی الطريق
قال الجنب المصرا ذالم یجد ما حائل ویخاف علی نفسه الهلاک باستعمال الماء
البارد جائزه الیتیم وکلا لا يجوز لهما انه نادر فک یعنیه ولس انه عجز
عن استعمال الماء حقیقه فصار کالمريض وقوله انه نادر ولنا نعم ولكن
اذا تحقق کذب من مخلص ولس ذلك الا الیتیم وقیل هو هذا اختلاف
زمان لا علی اختلاف برهان قال المحبوس فی السجن فی المخرج لا یجد
ما ولا تراثا نطفا یؤخر الصلوة لئلا ان یجد ما یطهره وکلا یتشبه بالمصلین
لهما انه عجز عن حقیقه الصلوة فیتشبه بالمصلین کالعاجز عن الصلوة یتشبه
بالصائمين ولی ان التشبه انما یجوز بما هو مشروع فی نفسه وصوم بعض الیتیم
مشروع فی الجملة کالمساک غداء الاضحی فاما الصلوة بغیر الطهارة غیر
مشروع وروی ابو جعفر قول محمد بن قول الى حنیفة رحمهما الله قال خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر حین یصیر ظل کل شیء مثلیه سوکت
الظل الاصل وهو فی الزوال وکلا حین یصیر ظل شیء مثله لهما ان
جبریل علم ام النبی علیه الصلوة والام فی العصر فی الیوم الاول حین صار ظل
کل شیء مثله ولس انه روى انه امته فی ظهر الیوم الثاني حین

والثانی ناسخ الاول قال لا یفصل المودن بین اذان المغرب
واقامته بالجلوس وکلا یجلس جلسة خفیفة لهما ان الفصل
بین الاذان والاقامة مشروع بالصلوة فی سایر الصلوات الا ان
الفصل بالصلوة هاهنا یودی الى تأخیر المغرب وانه مکروه فیفصل
بالجلسة الخفیفة ولس ان الجلسة الخفیفة وان قلت یودی الى تأخیر المغرب
وانه مکروه لقوله علیه السلام لا یزال امتی کحرما لم یؤخر والمغرب لیس بشیء
النجوم والفصل یقع بتغیر النجوم والیهیه قال یکره الکلام عند اذان
الجمعة والاقامة وکلا لا یکره لهما قوله علیه السلام اذا خرج الامام یقطع
الصلوة وکلامه یقطع الکلام ولس قوله علیه السلام اذا خرج الامام فکلا صلوة
ولا کلام وماروی من الحديث فیه بیان ان خروجه یقطع الصلوة وکلامه
یقطع الکلام ولس فیه نفی ان خروجه لا یقطع الکلام قال
الشفیق هو البیاض وهو قول ابی کر وعایشه وعاد وابن الزبیر
وعمر بن عبد العزیز وکلا هو الحسن وهو قول ابن عمر وشک داود بن
وعاد بن الصامت لهما ان الشقیق فی متعارف اهل اللغة واللسان
هو الحمرة ولس قوله معاکر اقم الصلوة لدلوك الشمس لغیر یبها الى
غسق اللیل ای اجتماع ظلها وذلك بعد زوال البیاض والمراد
منه صلوة العشاء هکذا نقل عن ائمة التفسیر وقوله الشقیق فی المتعارف
هو الحمرة فلنا لیس كذلك بل الشقیق فی اللغة ما خرد من الرقة یقال
ثوب شقیق اذا رقت لحمته ورق من طول ما یسب والشقیقة رقة القلب

وسمى الشفق شفقاً لان نور الشمس يرق بالغروب والبياض
 اروق فكان الاسم له احق قال سجود الشكر ليس بقربة وطاعة
 ولك هو قريبهما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك حتى روى
 انه كان اذا راى يتلى يسجد لله شكراً واذا جاءه ما يسره
 سجد لله عاكراً له انه ركن واحد من الصلوة فاشبه الركوع
 والفقهاء فيه ان التنفل بركعة كاملة غير مشروعة فمادونه اول
 واما الحديث كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم
 عن التبرأت قال الوتر فرض في حق العمل وبالله سنة لهما
 قوله عليه السلام ان الله تعاك فرض على عباده في كل يوم ليلة
 خمس صلوات والسادسة تكون زيادة على النص ولهم قوله علم
 او تروا يا اهل القران والامر للوجوب وما روى من الحديث قلنا فقد
 قال في حديث اخر ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها وفي
 رواية فحافظوا عليها فثبت الزيادة على النص بنصر اخر وانه يجوز
 وثمرة الخلاف يظهر فيما اذا صلى الفجر وهو ذا كبرانه لم يوتر عنده
 فسد فجره وعندهما لا يفسد وفيما اذا صلى العشاء بغيب وضوءاً سبياً
 والوتر بوضوء عند لا يعيد الوتر وعندهما يعيد ومن صلى الوتر اذ تذكر
 الفايته تفسد صلوته عند وعندهما لا يفسد قال صلاة التنفل
 اربعاً اربعاً افضل ليك ونهاراً وبالله بالليل شيئين افضل لهما
 قوله عليه السلام صلاة الليل شيئين وفي كل ركعتين فسلم ولا ت

كل شفع صلوة على حدة كان فيه تكثير الصلوة فكان
 اولى ولما ان اكثر السنن والنرايض اربع ونوافل النبي
 عليه السلام كذلك فكان الاخذ به اولى ولكنه ادوم فكان
 اشق وقد قال عليه السلام اما اجر كل على قد رعبك ونصيبي
 واما ما روى من الحديث قلنا معناه مثني شيئين شفعاً لا وتراً ومعنى
 قوله عليه السلام فيسلم فاقول تسليماً لا تبيد سلاماً كما سمي القعود
 تشهداً لان فيه ذكر الشهادته حملناه على هذا بل ما ذكرناه
 وما ذكر من المعنى قلنا لا عبرة للعدد وانما العبرة لكثرة المشقة
 وقلة الاستراحة والمشقة فيما قلناه اكثر والاستراحة فيما قلناه اكثر
 فكان ما قلناه اولى قال اذا قطعته الامام بعد ما قعد قد والتشهد
 قيل السلام او احدث متعمداً فسدت صلوة المسبوقين وبالله لا يفسد
 لهما ان التحققة لا توجب فساد صلوة الامام فكما توجب فساد صلاة
 المقتدى كانه بنا على صلاته فساداً كالسلام والكلام له
 يستغنى عن ذلك الجزو كانه يحتاج الى البناء والبناء والمسبوق يحتاج
 الى ذلك الجزو كانه يحتاج الى البناء والبناء على الفاسد لا يجوز تحلل
 السلام والكلام له كانه محلل لا قاطع قال الامام ومن مثل طاله
 جازين لهما انه معذور وام معذورين فصار كإمامة العاركة
 للعاركين وكذا يسن وامامة صاحب الجرح اصحاب الجراح
 ولا صحاؤه انهم تركوا الصلاة بقراءة مع القدرة عليها فتفسد

فخلفه مسبو

انما هو من غير طاعة ولا ضرورة ولا حاجة

ان التعميم فيه واجب

صلواتهم ببيانهم لواقته كما يقارن من هركات قراه
 الامام لصم قراه بخلاف ما ذكر من الاثله لان كسوة
 الامام وصحته لا تكون كسوة للقوم وصحة لصم قال
 الامام والمنفرد اذا قرأ من المصحف فسدت صلواته ولا تقصد
 لهما ان عايشه رضي الله عنها امرت ذكوان بالامامة
 في ليالي رمضان وكان يقرأ من المصحف فلو كان يفسد
 للصلاة لما امرت ولما فعل وكان هذه عبادته زائدة ومحت
 النظر في المصحف فكيف يفسد الصلاة وله وجهان
 احدهما انه يحتاج الى عمل كثير وهو النظر وتقليب الوراق
 ورفع المصحف وغير ذلك والعمل الكثير يفسد للصلاة والثاني
 انه تلقن وتعلم من المصحف فصار كالمتلقن والمتعلم من انسان
 اخر فلو كان المصحف بين يديه موضوعا لا يحتاج الى
 تقليب الوراق والرفع او كان مكتوبا على المحراب
 فعلى النكته الاولى لا يفسد وعلى النكته الثانية يفسد كيف
 ما كان اما الحديث تاويله انه كان تحفظ من المصحف
 ثم يشرع في الصلاة فيصلي شفعا ثم يقول للشفيع الثاني كذلك
 دلل على صحته هذا التاويل انه مكروه بالاجماع ولا يظن بحالها
 انها امرت بمكروه قال يمكن عدل في التسييم
 بالاصابع في الصلاة ولا لا يمكن لصم قوله عليه السلام لا وليك

النسوة اعددنها بالانامل فانهم مسوكت مستنطقات
 يوم القيمة ولانه يحتاج الى ذلك للقراءة على الوجه المسنون
 وهو ان يعون ايه او يستون على ما هو السنة وله ان اشتغال
 بما لا يعنيه وبغوت سنة وضع اليدين او يخل به واما الحديث
 فليس فيه انهم كن في الصلوة وما ذكر من الحاجة قلنا
 الحاجة تدفع بان يعدل الذي ويقدر مع نفسه خارج الصلوة
 فيشرع ويقرا ذلك القدر قال المتنفل اذا شرع قايما ثم
 تعد من غير غدر جان ولا لا يجوز فكذلك هذا اوله ان ابتدا
 النفل قاعدا يجوز فالبقا اوله لانه اسهل وقوله الشروع
 ملزم قلنا لا لذاته بل صيانه للورد من العبادات عن البطون
 وصيانه هذه العبادات ووجودها لا يفتقر الى القيام بخلاف
 النذر لانه ملزم بذاته فاشبه النذر بالحج ماشيا مع الشروع
 في الحج ماشيا قال الامام اذا حضر عن القراءة جان له الاستحلا
 ولا لا يجوز لها ان الشرع ورد بالاستحلاف في الحديث
 السابق وهذا اليسر في معناه لانه يندر وقوعه وله ان الاستحلا
 انما جاز في الحديث باعتبار العجز عن الاتمام بنفسه وقد تحقق
 العجزها هنا قوله يندر وقوعه قلنا ليس كذلك لان العجز
 عن القراءة لا يندر وقوعه ان كان لا يغلب وقوعه ثم ان
 كان يندر وقوعه ولكن اذا وجد كبد له من

ولو نذر ان يصلي قايما فاعدا لا يجوز

مخلص وهو لا يستحق من عند الله حنيفة رحمه الله عليه انما
يجوز اذا لم يقرأ بقدر ما يجزى به الصلوة اما اذا قرأ لا يجوز
لا استخلاف بل يركع قال اذا قرأ في الصلوة ايه قصير جاز
وقال لا يجوز الا اذا كانت ايه طويلة او ثلاث ايات قصار
لهما انه ما يور بقرأة القرآن وبهذا القدر لا يسمى
قارياً للقرآن عرفاً فاشبه ما دون الالة **ولم**
قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن امر بقراءة
شي من القرآن وهذا من القرآن فكذلك يجوز
الزيادة على النص قوله لا يسمى قارياً للقرآن قلنا
ليس كذلك لا نرى انه تعلق به حكم قرأة القرآن
وهو منع الحايض والجنب من قرأته بخلاف ما دون
الاية لا نه غير ممنوع عنه **قال** اذا فاشه
مكتوبه فصلين بعد هاصلوات كثير وهو
ذاكر للنفاية فعلية ان يقض المتروكة لا غير وقال
بعضها ويعيد خمساً بعدها **لهما** انه ادى الحشر
عند قلها الفوايت مع التذكير ففسدت والفاسد
لا ينقلب جائزاً **وكذا** ان الترتيب يسقط
بكثرة الفوايت والكثرة يثبت بالكل
وهي صفة الكل فاذا سقط الترتيب يستند

10 لا اول السبب وهو ابتداء الفوايت كما هو لاصل في قواعد
الشرع ان الحكم اذا ثبت تستند اليه اول السبب فيطهر بطل
الاستناد انه ادى الحشر حال سقوط الترتيب قوله بانها فسدت
قلنا لا يدل توقف حكمها لاحتمال حصول الكثرة كما يتوقف
ظهر الصحيح المقيم يوم الجمعة لا ختم الادراك للجمعة قال
اذا فاتت ظهر من يوم وعصر من يوم ولا بد من ايهما
الاولى تجزى فان لم يقع بحرية على شيء من الظاهر
ثم العصر ثم الظهر فان كان ترك الظهر اولاً فظهر الثاني
يقع ففلاً وان ترك العصر اولاً فظهر الاول تقع ففلاً
وقال عليه ظهر وعصر لا غير لهما ان الغاية صلاتان
فلا تلزمه قضا الشك في فلو وجب وجب لمراعات الترتيب
وانه يسقط بعد النسيان **قال** اذا
صلى في السفينة فاعداً مع القدرة على القيام مع جريان
السفينة يجوز **وقال** لا يجوز **لهما** انه ترك
القيام مع القدرة على القيام فلا يجوز **ولم**
ان الغالب في السفينة دوران الرأس
والعجز عن القيام والغالب كالمحقق
في حق بناء الاحكام وفيه جواب عما قلناه
قال اذا تلاوة السجدة بالفارسية فسمعها

في سقط بعد النسيان
التي هي واجبة اذا لم يكن
بما قلنا انه لا يفتقر ولا يسقط
خلافاً لما في

غيره لزمته السجدة علم بها السامع اولم يعلم **وقال**
ان علم بها يجب ولا فلا يستأ على اصل وهو
ان قلة القران بالفارسية قراه من كل
وجه عنده ولهذا يتعلق به جواز الصلوة فاشبهه
القرأة بالعربية وعندهما هو قراه من وجه حتى
قال يجوز الصلوة في حق من لم يحسن العربية
دون من يحسن فعلنا بالشبهين وقلنا ان علم

يجب ولا فلا يكون عملاً بالشبهين **قال**
المرأة اذا رأت في ايامها ما لا يكون حيضاً
اي اقل من ثلثه ايام ولياليها وقبل
ايامها كذلك وبالجمبع يتم ثلثاً
فالامر بوقوف ان رأت في الشهر
الثلثي مثله فهذا
والاول حيضاً

والا فهو استحاضة **وقال**

المجموع حيضاً **قال**
ان ما في اشياء

وان قل اصل فيستبغ ما قبله وان ابانوسه
رحم الله يرى نقص العادة بمرء واحد ومحمد رحمه الله يرى

رات

تدعى لا بد اذا امكن له ان الحوى في ايامها ليس يتصل فلا
يستبغ ما قبله ولا وجه لنقص احاده الا بالاحسان على ما ذكره
قال النساء اذا طهرت في الاربعين ثم رأت في الشهر الاربعين
دماً فكله نفاساً قال اذا كان لطهر خمسة عشر يوماً فكله
لغيره خمس ايام انه طهر تام فمصل من ايامه انما رأت
الدم في ايامها يكون نفاساً كالطهر في العشرة في الخمس **قال**
اذا حطت يوم الجمعة بتجديد او تسبيح او تلبيل او تكرير وقال
لا يجوز الا اذا كان كلاماً سمى حمله عرفاً لها انه المأثور والمأثور
به والامد يتناول ما سمى حمله عرفاً له قوله تعالى فاسعوا
الى ذكر الله وذروا البيع والمراد منه الخطر كذلك نقل عن
التفسير وهذا ذكره طبري وحديث عثمان رضي الله عنه حين اذاع عليه
لسانه فاقصر على قوله الحمد لله فضلي ولم ينكر عليه احد
كان اجماعاً قوله هذا المأثور في قلنا لا نه هو المختار
قال الصبح المقم وعين اذا صلى الظهر في سنة يوم الجمعة
ثم خرج الى الجمعة فلم يدر كماله انقص طهر حتى يحب عليه اعادتها
وقال لا ينقص حاله يدر كمالها ان الطهر وقع صبيحاً طامراً
الا انه تنقص بالمعاريض وهو الجمعة فاذا لم يدر كماله بقي
صبيحاً وصار كما اذا خرج بعد فراق الامام من الجمعة له
انه ادر كماله من خصائص الجمعة وهو السعي في كل ادر كماله

فما احتاط فيه وهو قضا الطهر وفيه حواش عما قاله قال
 اذا امر الناس صلوا فليقبلوا امامهم سجدة لم يحج لم يستقبل
 الطهر فان كان بعد ذلك حج وقال اذا امر واغنى بعد
 الشروع فما حج لها ان الجماعة شرط الشروع ولا شرط النفا
 لان حله الامام الى الجماعة كما حله الجماعة الى الامام والا
 شرط الشروع في حقهم حتى لو ائتمروا به واحد في الجملة
 الحديث وتوضا وفرع الامام منها فالمقدي يتمها جمعة كرو
 مينا وكذا كالمسوق ببعضها فقصها له ان الجماعة
 شرط الشروع والا تعقاد كما قال الا ان لا تعقد على
 سبيل المشاركة وحده من المقدي لانه قصد المشاركة
 مع الامام حيث المشاركة في حقه من غير موكد والمشاركة
 ليست بسوط من الامام ولو ثبت المشاركة كما ذكرنا
 وذلك انما يكون بالنفس بالسيرة ونظير مصلى الطهر اذا
 قام الى الخامسة قاصدا للتفعل خرج من الطهر الى حال ولو
 قام اليها عتقا قصد للتفعل لم يخرج من الطهر الى حال
 الخامسة بالسيرة قال لا عني اذا وجد قايلا لا بل
 الجمعة وقال لا بل من الجمعة اذا وجد قايلا لهما انه قد رعد على
 الجمعة حقيقة فوج ان يلزم له انه عاجز بنفسه ومذا
 سفل باختيار العبد وذلك العتق لا يحار وقد عتق عتق

صلى الله عليه وسلم
 قال لا يشرع
 في صلاة الا
 بعد الاذان
 والاقامة

الا عانه في الطريق فلا يستقبله بالسك وعلى هذا الخلاف
 الخ قال النسوان الشواب لا يحصرن الجماعات والجماعات
 لهن الخروج الى العبد والجمعة وصلوة العبد والعشادون
 العصر والمغرب والطهر وقال لهن الخروج الى كل صلوة لهما
 ان الجماعة مشروعة في حال حال والناس حقا وجب
 لهن الخروج في حق سائر الصلوات احدا لا لفصله له
 ان خروج النسوان منه فلا يباح لهن الخروج الا ان ائتمرن
 صلوة الجمعة والحد بن كثر اليوم وسياسة السلطان
 وكذلك في صلوة الفجر والعشاء لا يوجب عقله الفسق يوم
 ولا كذلك في سائر الصلوات كان وهم الفسق قاعا في
 هذا حواش عما قاله قال تكسرات ايام الفسق من خروج
 يوم عرفه الى عصر يوم البدر يكون بمان صلوات وقال لا
 من فجر يوم عرفه الى عصر اخر ايام الفسق يكون ثلاثا
 وعشرين صلوة لها ان الزوايا قد تغارصت في هذا الباب
 فكان لا يخرج بالاعتراف في احتياطه ان الجمرة بالجمعة
 لان السنة في الدعاء الاحف على ما ورد به النص كان لا
 بما عقد عليه للاجماع اولى واما الاحتياط قلنا الاحتياط
 في ترك البدعة وذلك مما قلنا من هذا الصبر ما عت على الرجال
 المعصية لا انصار عتبت الجماعة المكونة من الموداة جماعة مستحبة

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a collection of names or titles, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption.

لما ان السيف مجا
للذئب بالحدس موجبه
سقوط ما كان واحدا
بسبب الخناه ولم يجر
عسلا اخذ سيد الشاه

واما الحديث لم يشر
بيان انه رافع للحجة

پروا
ارادہ
التانیف
اولم ترد
ص

وهو قوله الله اعبد الله الاكبر الله الكبر وقال يجوز كل ذكر مو
 ثاب على الله تعالى بحوقله الحمد لله او يحل الله او يقول الله احل
 او الله اعظم له قوله صلى الله عليه وسلم حرمتها الصبر من الحر
 بالصبر وقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل الله علي صلوة امرأ حتى
 يصح الطهور مواضعه ويستعمل لعله ويقول الله اعبرني قبول
 الصلوة الابيه ولان المتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز إقامة
 مقامه بالرائي لان شرائط العبادات وادائها لا يعرف بالقاس لهما
 قوله تعالى ودكر اسم ربه فضلى والمراد به حالة احتياج الصلوة
 ومكدي ذكر عن عبد الله بن مسعود ولان عقب الصلوة بالاداء حرف الف
 وانه للوصل ولا ذكر بتعقبه الصلوة مع الوصل لا ذكر الاحتياج
 شرط مطلق الذكر قال زائدة عليه وكاد على النقص وذلك يجوز ولان
 الضمير عيان عن العظم لغة والعظم يحصل عند اللفاظ وهو الخواص
 عن الحديث الاول واما الحديث الثاني محمول على نفي الفضيلة والكمال
 لا لبيان كونهما وقوله بان المتواتر من اقلنا لان المحتج ذلك قال
 ولا ينبغي للامام ان يشرع في الصلوة بما لم يفرع المودن من الاقامة وقال
 يشرع اذا قال المودن قد قامت الصلوة لانه ان في التاخير ذلك
 الامام والقوم فضيلة القول مثل ما قاله المودن وادراك المودن
 فضيلة بعضهم الاحتياج وفي التحول نفوت ذلك فكان ما قلنا اولى
 لهما ان المودن من الشرع وقد اجبر عن القيام في غير وقتها وذلك

اما تكون بالشرع فيه ولان فيه ميسار حقه الى الصلوة كان
 اولى وقوله بان حقه ادراك الامام والقوم فضيلة القول مثل
 قال المودن قلنا الاحاديث وردت في الاذان دون
 الاقامة واما ادراك فضيلة تكبير الافتتاح قلنا تكلم الناس
 فيه والصحيح ان من درك الركعة الاولى فقد اذرك نصيب الافتتاح
 قال واما المصلي بعد التناجيل لقراءه بقوله ابي وحيت حتى
 الى اخره وقال الثاني بل باقى التناجيل وشرع في القراءة له ما روى عن
 علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الا قصار على التناجيل حدث على
 رضي الله عنه محمول على ابتداء السلام حين لم يكن في الصلاة كان اذا دعاه
 فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجرد في كل ركعة عن تكلم حاله فانه اذا ركع يقول
 اللهم ربك كل طمري واذا سجد يقول اللهم سجدك وحيي سجدك ثم سجدك
 الاذكار في كل ركعة على حدة قال سواهم غير مكروه وقال
 هو مكروه له ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الا باللهم فتشترط
 منهم تنويعا النبي صلى الله عليه وسلم لهما قوله صلى الله عليه وسلم والمراد به الحكم
 ولا حكم سوى الكراهة لانه في الخامسة لقوله صلى الله عليه وسلم ليست
 بخسيسة وما روى من الحديث محمول على بيان الخواص لا دليل ما ذكرنا
 قال لقاب الخمار والسهل حسن عاصه حفيضة حتى ان لراى على
 قدر الاربع لا عن حوازل الصلوة حتى تكثر فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ليس بحسن ان لغا به يتولد من حقه ولحمه عيسى بدليل حرمه

في قوله الله اعبد الله الاكبر الله الكبر

أكله لا لكرامته إلا أنه خف حكمه باعتبار الضرورة لهما أنه مشكل
 لتعارض الأحاديث في جمل حمة وحرمة وإذا استعمل في التواضع
 للأذلة لا يطهر بالشك قال النائم إذا استيقظ فوجد في حمة أو
 على فراشه مذبة أو نذرة الاحتلام أو لم تتحرك لا يلزم الغسل وقال
 يلزم له أن لا يذوق لا يوجب الغسل في حاله البقعة فلا يوجب
 في حاله النوم كان ذلك أولى لهما أنه غفل أن يكون مينا إلا أنه
 رقي بمروءة الرمان عليه أو بفارغ من آخر في طبعه الأدنى فإذا احتمل
 كونه مينا بحث الغسل احتياطاً لا من العادة قال خذ من المني
 من لعضو عن شهوة شرط لوجوب الغسل قال الشرح لا انفصال
 عن شهوة له أن حكم الحدث إنما شئت بعد الخروج من البدن لا قبله
 فيستلزم كونه عن شهوة وقت الخروج لهما أن الشهوة إنما يشترط
 لمجره كونه خارجاً من ذلك حاصل بالانفصال عن شهوة
 وعن هذا الخلاف يظهر في الفصلين حزمهما إذا انفصل المني عن
 شهوة ثم أخذ رأس عصوه حتى سكنت شهوته ثم خرج بعد ذلك لا
 بحث الغسل عنده وعندهما يلزمه والا يجب إذا احتب فاعثل
 قبل أن يبول أو ينام ثم خرج المني عن شهوة قال إذا قال لقائم
 مال الفم في شق وضم وقال لا ينتقص له أنه قال
 حكي وقد بلغ مال الفم حتى أن ينتقص لو ضحك لم يضر والشودا
 وسألته بحسب فيه تنبؤ عن موضع الحامس لهما أنه طامع في

نفسه لتوارد السلف أخذه باطراف الأكمام والأذنيه ولأنه لا
 يحتمل التماسه للذو وجته وقيل بأن الخلاف في المذقة من الجوف
 والمخبر ومن الرأس حلاً فواحداً والصحيح أن الخلاف وضع في المذقة
 من الجوف لا في المخبر ومن الرأس لا في المخبر ومن الرأس ليس بحدث بالاجتماع
 قال لا يجوز السيم إلا بالتراب والدمل في حاله الاحتياط وخود
 بغير التوب والبدن في حاله الاحتياط يعني لو نقص ثوبه أو لبده
 وتم بعبارة ومو عبد عيين لم يخر عند لي نوح رحمه الله وقال
 خور بك ما هو من حرا الأرض مطلقاً له أن المشرع بالتميم بالصعيد
 الطيب والصعيد الطيب هو التراب المتيقن إلا أن الحقن الأرض
 بالتراب المتلحدث الأعراف قال لا عراف حوا إلى أني علم
 وقالوا أنا لسكنى إرمال ولا نخذل ما شئنا أو شئنا فينا الجفد
 قال عليهم عليهم بارصم فاما عباد التوب والبدن ليس شراف من كل
 وجه بل مؤثوب ولبدن من وجه لخروجه عنهما فلا يجوز الاعتد
 الصرون لهما قوله نعلي فمهما صعداً طيباً والصعيد في اللغة
 وجه الأرض لأنه مشتق من التصاعد وهو الارتفاع والطيب هو
 الطاهر كذا نقل عن عبد التفسير وعاد التوب والبدن من حرا الأرض
 إلا أنه حوا وبمخلا آخر فاذا نقص واستخرج من عيوبها وتراناً
 نظفاً فيمويه التيم قال الكافي إذا سيم بدنه الإسلام له
 أن يصلي بذلك السيم وقال ليس له ذلك له أن شرط صحة التيم أن ينوي

خاص

به العادة وقد وجدتهما ان السهم طمان ضروره فكان شرطه
 نية عباد لا يصح بدون الطمان ولم يوجد والاسلام يصح بدون الطمان
 حال المسافر اذا لم يوجبه وحله ما قد نسيه او لا تعلم وصلى ثم
 تذكر في الوقت اذ بعد من هذه الاعذار وقال لا يلزم له انه ترك طاعت
 لما في معدنه واوانه لان رجل المسافر بعد ان لما فصار كغيره علمهم
 لهما انه ثم عند العجز عن استعمال الماء حقه فحوى قوله بان رجل المسافر
 بعد ان لما قلنا نعم لكن معدن الماء لا يوجب ما للوضوء عاليا
 فلا يقتصر عليه الطلب قال الخواري في السير في المصداق الم
 محرم ما طهروا وبهم وصلى ثم خرج روى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا بعد
 بالوضوء قال لا بعد لانه فعل ذلك بامر الشارع عند العجز عن استعمال
 الماء فصار كالمرض والمبىا فرلها ان هذا عجز جان قبل العباد فلا
 يخترع عدل الرحمن حرمها انه علمه دفعه في الجملة والثاني العجز
 جالما من قبل منزله الحق فلا يعتبر عددا في حق سقاط حق من له الحق
 وصار كما اذا كان معه ما ومنعه عجز عن استعماله بخلاف المرض
 وللخدم في السفر قال لا يابس للمؤمن ان يقول الامير في كل
 الصلوات الصلوات بحكم الله وقال لكم ذلك له روى عن عمر
 رضي الله عنه انه نصب دبدب ثابت رضي الله عنه في علاقه
 باوقات الصلوات وحضور الجماعة ولانه يسعون بمصالح المسلمين
 فلا بد من ياداه الاعلام في نقابه لهما ما روى عن بلال رضي الله عنه

انه قال امرني رسول الله عليه السلام ان اوثق في العجز ونهاني ان اوثق
 في غيرها ومنوعا قال المودن اذا دن للعجز بعد نصف الليل
 حار وقال لا يجوز الا بعد العجز لانه ان لا يرضى الله عنه كان يقول لا
 ولا نه وقت نوم وعفله فلا يابس تقدم الاذان على الوقت للتأهب
 والاستعداد وعجز ذلك لهما قوله عليه السلام رضي الله عنه لا تؤذن
 حتى تستبين لك العجز مكذبي ومدعيه عرما ولا في الاذان شرع للاعلام
 وقبل الوقت تجميل وليس علام ولهذا لا يجوز في سائر الصلوات واما
 اذان بلال رضي الله عنه فلما ذاك ليس بان حقه بل انما قولك
 ليثبت النام ويتسحر الصائم مكذبي خافي الخيل وقوله بان من اوت
 نوم وعفله فلما لي ذلك في الوقت يحسن فتمت التاهب والاستعداد
 بدون التقديم على الوقت قال الامام اذا قرأ في الاولين فسمع الحديث
 فاستخلف اميا في الاخرين حار وقال لا يجوز له ان يقرأ القراءه
 صارت موداه في الدليلين فكان استخلاف الامي القاري سواهما
 انه استخلف من لا يصلح اماما له فتفسد صلواته كما اذا استخلف صبيا
 او امرأة قوله في كل القراءه صارت موداه في الاولين قلنا القراءه
 لا تختص بالدليلين بل كل الصلوات محتاج الى لقن بالحدث الا القراءه
 الموحده باليهي حقه تحول من جوده في الباقي بتدبرا وانما تحول في
 حق من منواهل القراءه والاممي ليس من اهل القراءه بغير هذه الصلوات
 لعرقه حقيقه وتقدرا فيفسد قال اي صلى ركعتين فقرأ ثم

تعلم سورة وقرأ في الباقي حاد وقال لا يجوز له ان يقرأه افرصت عليه
 الا ان فلا تؤثر في فساد المأضي كالأمة اذا اعتصفت في خلا الصلوة
 وتحدث ومضت لها ان يقرأه كانت فرضا في صلوته دكنا الا
 انه يحد ويتركها للعجز فاذا زال العذر والعجز وجب ان يستقبل
 الصلوة كالعادة اذا واحد كسوه بخلاف الأمة لان السجدة لم يكن
 فرضا عليها قبل اعتول صلاة لان داسيها ليس بعونه **قال** وحل
 اقدمي بايام والايام من نعت يلزمه المتابعة وقال لم يلزمه ان
 لم يكن ذلك مذهبه له انه التزم المتابعة بالا قد اذ لم يمت المتابعة
 كما في تفسيرات العبد اذا زاد الامام على معتقده لهما ان هذا خطأ
 يفسخ به منسوخ **قال** لي علمت من شرا ثم ترجمه ولا متابعه في
 المنسوخ كالتركيب الخامسة في صلوة الحنابلة بخلاف تكبيرات العبد
 لا بما يحد فيها ثم اختلف المشاء على قولها **قال** بعضهم يسأل فاما
 حقيقا لهما فقه **وقال** بعضهم محققا للمخالفة **قال**
 وحل صلى الله عليه وسلم ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها شيئا يلزمه قضاء اربع
 ركعات وقال يلزمه قضاء ركعتين ساء على صلى الله عليه وسلم هل
 يتطلل بترك القراءة في الاولين عنده لا بطل في الشروع في السبع
 الثاني وحسب بترك القراءة فيما ظهريه قضاء الكل وعندهما بطل
 فلم يجمع الشروع في السبع الثاني فلا يلزمه القضاء ان يترك القراءة
 لا ايضا بصلوة ولهذا يصح الشروع في الاستدراك دون القراءة والبقاء

وكذلك يصح صلوة الاخر من الامي والمقدي بدون القراءة لهما ان الترخيد
 لا يبراد بما دأبوا واغنا يراة بها افعال الصلوة والافعال فوجدت
 ترك القراءة التي هي فرض مما يفسد الترخيد بترك فرض اخر يفسد
 الترخيد التي شوعت لها خلاف الامي والاخرى في افعال
 في حقها لا يحتاج الى القراءة وخلاف المقدي لان قراءة الامام له
 قراء ثم اختلف لوجه مع محمد فهاينها **قال** محمد رحمه الله يفسد الترخيد
 بترك القراءة في ركعة واحدة **وقال** ابو حنيفة رحمه الله يفسد بترك
 القراءة في الركعتين جميعا على ما اورد في باب محمد **قال** وحل
 شرع في المطوع سوى اربع ركعات ثم افسد لزمه الادب وقال لا
 يلزمه الا سب واحد له ان لا شرع ملزم كالندد ولو ندد ان صلى
 اربع ركعات لزمه الادب فلما صليت لهما ان لا شرع ليس بسبب
 للندوم في دأبه بل ضرورة صانعه ما اورد عن الابطال والشع
 الاول لا يتعلق بالشع الثاني فليس معنى صياغته عن الشع الثاني
 بدليل انه لو شرع في النقل ولم ينوي العود لزمه نطق واحد خلاف
 الندد ولا نه ملزم بدأته **قال** وحل صلى الله عليه وسلم ركعتين
 وقرا القاعه وسعى عن السبع في الاولى والثانية ودوى عن
 لي لو كره رحمه الله انه لا يفسد في الاخرى وقال لا يفسد بها ولو
 سعى على القاعه دون السبع لا يفسد في الاخرى بالاجماع الا اورد
 عن الحسن رحمه الله انه اوجب القضاء في الفصلين جميعا وقال

حي انما حكم بعض الفاتحة دون لسورة له ان المفروض اصل
القراءة قد وجد فلا يلزمه فضا السورة كما اذا ترك الفاتحة دون
السورة لهما ان ترك الواجب نوجب الفضا اذا امكن وقد امكن فضا
السورة لان الاخرين ليسوا محللا للسورة اذا صارتا محلا للسورة
فضا محلا في الفاتحة لان الاخرين محل الفاتحة اذا فلا يكون
محلا للقضا لانه لو قرا لا تخلوا ما ان بقوامه واحدا او حريصين
فان قرا من واحد بقا اذا وان قرا من اثنين لودي الى محله للزوج
فان تعدل الاركان فمن في الصلوة وهو الطائفة في الركوع
والسجود وانما القوم من الركوع والسجود والتعود في السجود
فمن حتى لو ترك تفسد صلواته وهو قول الشافعي وقاله صورا
لا تفسد الصلوة بتركه له قوله صلى الله عليه وسلم لا اعلى من حفيف
الركوع والسجود ثم فصل فانك لم تصل وقوله عليه السلام الذي نقر
تفسد الصلوة الذي لك صلوة المناقبة و صلوة المناقبة في سجده
وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان اسوأ الناس سجدة من يعرف
في صلواته وخبره بالذي نعم عليه في الركوع والسجود لهما ان
الله تعالى امر بالركوع والسجود مطلقا بدون اشتراط الطائفة
في الركوع والسجود والزيادة على النص لا يجوز واما الاحاديث
التي رواها جعفر بن محمد له وجود الصلوة ولكن بصفة التفهيم
وهو عن مدهنا يمانية وهو ان في الحديث الاول ترك

الا عوانى حتى ام الصلوة ولو لم يكن صلوة لا يوجهه الا انه امر بالاعان
حيثما للنقصان وقلنا له عن ذلك العادة الذميمة وفي الحديث
الثاني سماها صلوة ولو كانت فاسدة لما سماها صلوة واطلاق
اسم السجدة لا محل للنقصان وكذا في الحديث الثالث حال
البول اذا انتقم على ثوب المصلي احترق من قدر الدرهم تنصرف
وبعسل ويدي على صلواته وقال لا تستعمل الصلوة له ان
الشرع ورد عواد البناء في الحديث السابق معنى ذلك المعنى
بوجود تدهنها وهو لجوف الحديث من عشر قصد واحسان
لها ان الشرع ورد عواد البناء في الحديث محلا في القياس
فان قياس عليه غيره الا اذا كان في معناه وهذا ليس في معناه
لان الحديث يفتى وجوده وهذا يندرج وجوده وعلى هذا الخلاف
اذا اصابه حجر فجهه **قال** البياض الذي من اودار والادون
يسقط غسله بالالتجاء وقال لا سقط له انه استتر بعذات
الحية محال فلا يفي من لوجه كالدق لهما ان غسله كان واحدا
وانه لم يتغير عن حاله حتى الغسل واحدا كما كان وقوله اسير
محال فلنا نعم كن صار مستورا بعينه فلا يعد مستورا وهذا امر
يختلف باختلاف قوله الحية وكثر غيبا والغسل كان واحدا فلا
يسقط بالسك محل في الحديث انه استتر بالحية **قال** اذا انكشف
دنه عن المصلي في الصلوة لا تفسد صلواته الا اذا كان احترق

النصف وفي النصف عنه رواه ابن و قال لا تقصد صلوته له ان الصلوة
 مائة دون قليل والقله والكثير تظهر بالمقابل فان كان المكثوف
 اكثر من النصف كان حشر او الا فلا لها ان ربع الشيء يقوم مقام الكل
 في بعض الاحكام كسبح الاله باب الوضوء والمخلوق باب الاحرام عنه
 مقام مقام الكراهة احتياطا ولا ان ربع الشيء قد يطلع على ربعه
 في العرف فقال رات فلا تادى احدى حوائشه الاربع وفما قلناه
 جواب عما دله **فصل** الاثنان جمع في حتى انعقاد جماعة الجماعة
 ومخاذاه النساء واذا تقاعد جيلولة الطريق بقيامها فيه ولا اقل
 الجمع الصحيح ثلاثة له ان الجمع موجود من الاجتماع وذلك حاصل في
 الاسرها ان لا تدب احتضا نائيم ولفظة على حرة ومرفوعة التثنية
 كالواحدة احتض لفظ الواحد فبحان يكون لاسم الجمع معنى اخر وقل
 ذلك ثلاثة لانه ليس له اسم اخذ من هذه النوع فقال ووجدان
 وبثبه وجمع قال انصرف في الاماني الاسماء اذا سبقه الحدث ما خلف
 سبقا فلما لم يعم صلوة الاسماء فحسب بمقابلة فسدت صلوته واصل
 القوم وقال صلوة اليوم نامة له انا احصا على انه يفسد صلوة
 الخليفة بالقيمه في خلا لها ففسد صلوة القوم لانها بنا على صلوة
 لها ان يفسد في حق الخليفة وجد في حلال الصلوة ففسد صلوته
 وفي حتى اليوم ووجد بعد تمام الصلوة ولا يفسد صلوته **فصل**
 المصلي اذا اخرج من ركن فقال الحمد لله او بحسب رسول وقال لا حول

حول ولا قوة الا بالله او بما يحجر فقال سبحان الله لا تقصد صلوته
 وان زاد به الجواب وقال لا تقصد صلوته له ان مبدأنا بصيغته
 فلا تتصور عزيمته كلام الناس لا تصور دكرا ونا بقصص لهما انه
 اخرج الكلام يخرج الجواب لانه يصلح جوابا وقد ذكر في موضع
 الجواب فكان كلام الناس كما لو قال يا حي حذ الصلوات لقوه وهو
 يرد حطاف حي ولان الجواب يتضمن اعان ما في السؤال فمصر كانه
 قال الحمد لله على قدوم حبيبي ولو قال ذلك يفسد صلوته فذلك
 مستأنف **فصل** اذا صلى المصلي الدابة في المصردوى عن لى يوفى
 انته بخود كل استحيانا وقل لا يجوز له ان يمد يده فافله بخود اذا
 على الحاجة كما في حاج المصلي لها ان الشرع ورد بحوانه على الدابة
 حاج المصلي خلاف القياس من اليسر فمعناه لان في التروك ونهبط
 الدابة حاج المصلي جرح ولا كذلك في المصير **فصل** طمان المصلي
 تنقص بخروج الوجب ودحو له حمفا وقال تنقص عند الخروج
 دون لدحو له ان يمد يده طمان ضروره كونه الحدث مقارنا
 له فيقدر بقدر الضرورة والضرورة مقدرة بالوقت ولا يشترط
 حل الوقت ولا يبي بعد الوقت لهما ان الشرع انما اسقط اعتبار الحدث
 باعتبار الحاجة وخروج الوقت دليل على ذوال الحاجة ودحو
 الوقت دليل على حرج الحاجة فكان ضاحه الاستقام الى الخروج الدابة
 موعله ذوال الحاجة وكان شعي لا يجوز تقديم الطمان على الوقت

في المصلي اذا اخرج من ركن فقال الحمد لله او بحسب رسول وقال لا حول ولا قوة الا بالله او بما يحجر فقال سبحان الله لا تقصد صلوته

كما قاله الا انا حوز ما دلت باعتذار ضرور اخرى وذلك ان الشرع
مكنه من ادا الصلوة في جميع الوضوء ولا يمكنه الانتقدم الطهارة على الوقت
حي يمكن شغل كل الوقت بالاحادوث من هذا الخلاف يظهر فيما اذا روجنا
بعد طلوع الشمس من اوقات الشمس عندهما لا تنقص طهارته لعدم الخروج
وعنده بعض لوجود الدخول **قال المصنف** اذا سجد على النجاسة
فسد سجدة دون صلوته حتى لو اعادها على موضع طاهر حراز
وفي طامير الرواية فسدت صلوته وهو قولها لهما ان هذه البيضة
دكن من اركان الصلوة وقد فسدت هذا الركن ففسد الباقي لانه لا
يتجزى له ان من السجدة وجوده وعدمه بمنزلة فصار كما اذا لم
يسجد وحيث ان يسجد على موضع طاهر وعرضه والاصح قولها **قال**
الكذب لا يكون حصصا الا في اخر الايام بعد الحين او الصفر **وقال**
هو حيض سوا تقدم او تاخر لانه ان الكذب يعيه المايح فيلحق بغيره
لا بما ينأجر فلا تقدم على الصافي لهما قوله تعالى وسالوك عن المحرم
قل متوادي وهذا اذى والدليل عليه ما روي عن عائشة رضي الله عنها
انها قالت لا حتى يربى لقصه البيض جعلت ما سوى الصافي الخالص
حصصا وقوله بان الكذب يعيه المايح فلان هذا اذا كانت له نصاب
من جانب الاعلى ما اذا كانت من جانب الاسفل يخرج الكذب او اظلم
الصافي **قال** اقل من الحيض يومان واكثر اليوم الثالث **وقال**
ثلاثة ايام ولما يليها من غير نقصان لانه ان الشرع قد رافق من الحيض

بالملائكة وهذا احتش ولا يحتزم حكم الكل لهما قوله صلى الله عليه وسلم
اقل الحيض للحائض البكر والبنت ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فلا يحسن
النقصان عن تقدير الشرع بالقياس **قال** القان تنقل لوجه
المخالفة من واحد **وقال** لا تنقل له ان القان الاصلية في
حق المستند تنقل برهنا المخالف من ابتدا فلكل في حق القان لهما
ان القان ما حوز من لعود والاعان وذلك انما يكون بالتكرار
ولان عادتهما فيما هي من ايمان دليل على ان ايمانها كرك فاق
بطل انما سطل بدليل مثله وذلك انما يكون بالاعان والتكرار
بخلاف المستند لانه لا تقارن باحتمال **قال** دخل انتهى الامام
في صلوة العمد والامام في الركوع نال بالتسبيحات **وقال** ما في
بالتسبيحات له ان تسبيحات الركوع في حليها وتكررات العند
فاتت عن حليها والالتان مما هو في محله ادلى لهما ان التسبيحات منه
والتسبيحات واحبة والالتان بالواحد اولى **قال** صلوات الخ
بطايع عن مشروعه في زماننا **وقال** لا يشترط له ان لا يشع وروى
به حكاية لقناس من وراجز فضله الجماعة حلف رسول الله عليه السلام
وود فأت ذلك في زماننا ولان صلوة الخوف عرفت بقوله تعالى
واذا كنت فيهم فامت لهم الصلوة الا انه ومن اخطا في على الخصوص لهما
ان لا صلوات في حق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت في حق الامم بطريق
الموافقة والمتابعة الا اذا قام الدليل بخلافه **قال** علم ان لصحابة رضي الله عنهم

صلوها بعد وفات النبي عليه فانه دوى عن جديده الباب رضي الله عنه
انه صلى صلوات الجوف بطبرستان وقال الحسن صلى الله عليه وسلم في يومه الذي
رضي الله عنه صلوات الجوف قال اذا سمعوا الى الامام في صلوة
الحضارة وقد سبق بعض صغيرا ثم يكبر ويشرع ولا يشرط تكبيرا
احد وكذلك اذا كان بعد تكبيرات الاربع قبل السلام وقال لا يشرط
تكبيرا احدا فيحتاج الامام في ذلك التكبير ولو كان بعد تكبيرات الاربع
لا يمكنه الشروع بصلاته ان هذه التكبيرات معتزلة بتكبير الافتتاح
والمعتدى اذا ادرك الامام بعد ما كثر تكبير الافتتاح بغير
وتتابع في حال وجوههم في ذلك لها ان صلوات الحضارة ليس لها
دكن اخر سوى التكبيرات كل تكبير قاعه مقام ركعة والمعتدى
اذا ادرك الامام بعد ما صلى ركعة لا يقضي تلك الركعة لا يرتفعه
في الركعة الثانية فهم في ذلك فاذا فاسد كل التكبيرات فقد
فانت جميع الركعات فلا يمكنه الا قد اورد ودوى هذا عن ابن عباس
رضي الله عنه قال السنة بعد الجمعة ست ركعات وقال لا ازيد ركعات
له ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله عليه كان يصلي بعد
الجمعة اربع ركعات ثم يصلي ركعتين اذا اراد ان ينصرف لها فله علم
من سجد منكم الجمعة فليصل قضاها ربعها وبعد هذا ربعها وما روى
عن ابن عمر رضي الله عنهما وانما ذلك من وراء العلم لا ينظر في الجمعة كلها
على هذا دليل ما ذكرنا والله اعلم فاح

على حله و قول صاحبه رحمه الله قال محمد بن احمد بن محمد بن
المصلي اليد في حاله التنا والقبول وتكرار العيد وفي صلوة
الحضارة وقال لا يضع يمينه على الشمال كما هو السنة لها ان هذه قومه
معتد بها ذلك شي مسنون فوجب ان يكون وضع اليدين على الشمال
من سنة كالقومية في حاله القراءة فالحاصل ان وضع اليدين على
الشمال سنة القراءة عنده وعند مناسبه القيام له ان هذه قومه لا
فراه فيها فلا يكون وضع اليدين على الشمال من سنة كما في حاله العود
والركوع والسجود والقومية بين الركوع والسجود قال الما المستعمل
طاهر بن طه بن طه وقال لا يضع يمينه على الشمال عند لي حنيفه رحمه الله عن
حاشيه عليه على ما روى الحسن بن زياد عنه وعند لي يوسف
عن حاشيه حنفية ومورد واه عن لي حنيفه وقته اقوال
الحد بن زبانه ان شأ الله له ان لا يلاصق الله عنه اخرج وروى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبادرون الى ذلك ويحيوا وحيهم
ولو كان محسنا لما فعلوا ذلك ولان هذا ما طاهر بن طه لا يحل
طاهر فلا يستحب بالاستعمال الا ان بالاستعمال ثم فيه نوع
تفريق فلا يبقى طه ورافلا حول التوضي به لها قوله صلى الله عليه وسلم
لا يولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الحضارة ولو لم يغتسلن
بالاستعمال لم يكن للمني معنى وقادر ولان هذا ما استعمل لا يحل
يجزى ان لا يثبت لا المحل بحاشيه بدليل فسميه هذا القول طه

الوموا بالحق الما الى
شوقا ٢٥ المور

ولیکان دہلی

انما الاسلام عمنع ما ذكرنا من الحرف كان

المملكة العاشدة هي الوعقة
له رعه اشيا لم يكتب اليها ابراه و
والاحاطة بها ونفسها وبلادها
الفرج الفرج واذا العيشة
من ذلك الشرط حلتها
١٥٠

سقف وضوء وقال لبعض له قوله علم لا وضوء الا من حدث
والحدث اسم للخارج النجس لم يحد الحد لهما ان الحدث واحد
بعد الوجود اقصى ما دل على حد الحد الذي وهو المباشرة مع الانتشار
واقامة السبب مقام السبب امر جانز خصوصاً في امر العبادات
احتياطاً كالنفاختين حقاً حصل قتال فانه مات لا يتر
نرجعت منها عتق دن دلوا والدلو الا خيرة هو البر فوضا منها
انسان جاد وقال لا يجوز له ان لا يبرود لما الطاهر والدلو من
الما النجس فاذا انفصل الدلو عن وجه الما يبر النجس عن الطاهر وطهر
البر فصاد كما لو نجي عن ناسل لير كما ان لو احك فصل ما النجس
عن لما الطاهر لا انفصال الطرف عن الطرف ولم يحد من سالان
الدلو عادام لا البر لا يخلو عن المقاطع فلم يحد انفصال النجس عن
الطاهر فكان محسباً خلف ما اذا نجي عن البر لا انفصال حقيقه
ولهذا الوعدا شئ من الدلو اليه عتق نرجه ناسا حال اقتدا
المتوصي بالتميم والقيام بالقاعد لا يجوز وهو القياس وقال يجوز وهو
الاستحسان له ان هذا اقتدا كامل الحال بناقض الحال فلا يجوز
كاقدا الكاشي بالعدوى والقاعد بالموى والقاعد بالامى كالحامدوى
عن انى صلى الله عليه وسلم انه صلى اخذ صلواته قاعدا واضحا
خلفه قيام ولازل لتقوم خلف عن لقيام والتميم خلف عن الوضوء
فقيام الخلف كقيام الاصل ولو كان الاصل قائما حاد لا اقتدا منها

[illegible]

وصار هذا كما حصل العاقل بالماضي على الحق وبالمال على الخباير
 بخلاف ما ذكر من المسائل لان عم ذات الواصل ولا حلف عنه
 في كل رجل تذكر القاسية في ثلث الصلوات الوقتية بطلت صلواته
 اضلا وقالوا بطلت فرصته وتبطل بطلا وعلى هذا الخلاف اذا طلق
 السمن ومثله في البحر وعلى هذا اذا خرج وقت الحرف ومثله في الجمعه
 له ان التجرعه اعم من الفرص وقد بطل لغيره بطلت التجرعه
 التي تعقدت لاحلها ضرورة وانما ان الهاء في ثلثي صفه الفرصه
 لا اصل الصلوات وليس من ضروره بطلان صفه الفرصه بطلان
 لانه ينصرف بدونه قال اذا صلى اربع ركعات تطوعا وقرا في
 احدى الاولين واحدى الاخرين بحرف عليه قصار وكثير وقالوا
 بحرف عليه قصار اربع ركعات تحمده الله من على اضله وابون
 رحمه الله من على اضله ولو حسمه رحمه الله حرف بينهما اذا ترك القراءه
 كلها وبينهما اذا ترك القراءه من احدى الاولين واحدى الاخرين وجه
 الفرق ومما ان لم يطل للتجرعه ترك القراءه المفروضه سقر والقراءه
 في احدى الركعات فرض بقول ما القراءه في الركعه الثانيه محتمل
 فيما فان الحسن لنصوري رحمه الله بقوله بان القراءه فرض لا ركعه
 واحده لا غير فلم يوجد الميطل للتجرعه وهو ترك القراءه المفروضه
 بقين بخلاف ما تقدم لان ثمه وجد الميطل في اربع اذا صلى اربع
 ركعات تطوعا ولم يتعد على ايسر الثانيه فسدت صلواته ومثوقه

على ما ذكرنا

وفردحه الله وهو القاسي قال لا تقسه وهو الاستحسان بنا
 على ان المتعود في كل شعب في النوازل فرض عنده وعرضه لانه ان كل
 شعب من اهل صلوات على حده بل انه لا يتعلق حواءه بقصر
 والقعود في كل صلوات فرض لها ان كل شعب من اهل صلوات
 على حده اذا اذنت يتخير ما اذا اذنت يتخير ما واحد كان الكل
 صلوات واحد فيلبي يتعد واحد كما في الظهر وخبرها في
 الفجر اذا كانت بدو في فرض جت الى ان يقضيها اذا اطلعت الشمس
 وادبعت وقالوا لا تقضيها له مادوى عن ابي هريره رضي الله عنه
 عن ابي بصير رضي الله عنه قال من فاتته ركعتا الفجر فليقضهما انما
 سنة فأت عن دقيما ولا يقضي كسائر السنين لان السنة ما فعله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما فعل سنة الفجر لا تبعا للغير كما اذا في الوقت واحدا
 قصا كما في صحيحه ليله النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث محمول على ما اذا
 فات مع الفرص قال يطيل القراءه في الركعه الاولى على
 الثانيه في سائر الصلوات وقالوا تسوي الا في الفجر خاصة له
 مادوى ابو قتاده رضي الله عنه ان ابي بصير رضي الله عنه لم كان يطيل
 القراءه في الركعه الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولانا اجمعا
 على انه يطيل في الفجر فكذا في سائر الصلوات لهما انهما استويا
 لا يبيحان القراءه مستويان في قدر القراءه لان الركعه الثانيه
 لا يكونه صلوات كالاولى ومادوى من الحديث فلما تأويله انه كان

ولم يفسر

له المعنى
 الى ما ذكرنا

يطلب الركعة الاولى بالشاء والتعود والتسليمه ومختلف صلوه
 الفرائض وقت نوم وعقله فشرع ذلك بخلاف الاصل المبرر للناس
 بوقت نيل الافتاح ^{قال} ^{سلام} من علمه بخبر السهو لا يخرج
 عن حرمه أصلاً وهو قول زفر ^{وقال} لا يخرج من حرمه موقوفاً ان
 عاد الى السجود يعود الى حرمه الصلوه والا فلا له ان السلام لو كان محجاً
 له عن السجود لا يعود الى حرمه الا بتخييمه مستنداً بصوت اعلان التذلل
 بالسجود ^{لهم} ان السلام مقيم ومجلى في وجهه فوجه الخلل لا ان الشئ
 اخبره من ركن يكون محلاً لا اعتداد الحاجة والحاجة تندفع بالخروج
 على سبيل التوقف فان عاد الى السجود تحققت الحاجة فيعود
 والا فلا وشمع الاحكام في ظهور مواضع منها اذا اقبل على انسان
 بعد السلام قبل سجود السهو عند بصره طلقاً وحدهما ان عاد الى
 السجود بصره والا فلا ومنها اذا نوى به الاقامه في منزله الحال
 عند بصره لم يفرغوا عند ما لا ومنها اذا اتمها في منزله
 الحاله تسقط طهارته عند وعندهما لا قال سلام الامام في آخر
 الصلوه يخرج المحدث عن الصلوه وقال لا يخرج له ان المحدثي تبع
 الامام وصلوته بما على صلوه الامام فاذا اخرج الاصل وهو الامام
 فخرج السجود وهو المحدث من غير كالحديث العمد والعقده لهما ان سلام
 الامام لو حجب تمام صلوته لا يجب تمام صلوه المحدث بذلك انه لو
 كان مسبوقة كان عليه ان يتم صلوته ثم يخرج تمام صلوه كل واحد

له انه لو اخرج لا يثبت التماس
 من يتخير على صلوه وممنوع
 من سجود السهو عليه

وعلم صلوته

منهما بفعله لا بفعل غيره بخلاف الحديث العمد والعقده لا تطلق
 فقط صلوه المحدث ولها لو كان خلفه يسبق في نطق صلوته عند
 لي حتمه ^{قال} المسافر اذا كان في السفر ومعه ثوب كله يجب
 يصلي فيه قائماً وراكعاً وساجداً ولا يصلي فيه عراً بائناً وقال
 ان يشاء يصلي قائماً وراكعاً وساجداً وان شاء يصلي عراً بائناً ^{ان} فيها
 قلته فرض واحد وهو ازالة الخبايا وفيما قلتم ترك فروع وهو
 شتر العود والقيام والركوع والسجود ولا شك بان ترك فرض واحد
 ايسر من ترك الفروض لهما انه ابتلى بليتين مختاراً لهما شاكاً للعادر
 الذي لا يحد ثوباً محبباً بين ان يشق ويصلي بائناً وبذل ان شكفت ^{منه} وتم
 القيام والركوع والسجود وقوله في هذا ترك فرض واحد وفيما ذكرتم
 ترك فروع ولنا نعم ولكن لا حق فساد الصلوه على السواد وهو
 المختار في الباب ^{قال} الفيل بحسن الحين لا يحسن بغير عظمه ولا الاستفاد
 شئ منه وقال ليس بحسن الحين وحين بغير عظمه والاستفاد به له انه
 بمنزلة الخنزير لا حق تباؤك اللحم وعين كان بحسن الحين خنزير
 لهما ان هذا الحيوان مشفق به خفيفه يجب ان يكون مستعفاً شرعاً
 اعتناءً ايسار السباع هذا هو الاصل الا اذا قام الدليل بخلافه
 كما في حق الخنزير من ذي خياض الدليل ^{ههنا} يحتاج الى الدليل
 قال السجود اذا كان حلاً في القوم والصفوف متصله خارج
 السجود فاحذر الامام فانصرف ليتوضأ فخرج من المسجد فاستأجر

كل واحد منهما

من كان خارج المسجد حاد الاستحلاف وقال لا يجوز وضعت
 صلواته الكلى له ان كان المصلح في ذلك جواز الا قد ربه فصار
 استحلافه كاستحلاف من في المسجد لهما انه اذا خرج من المسجد
 لم يبق له موضع الاقامة فلم يبق له جواز الاستحلاف فاذا استحلف
 حصدت صلواته وصلوات القوم فلو كان ما هم على الامام واما
 جواز الاقتداء ما كان باعتبار اتحاد المكان بل في بعد ام الحائل وجواز
 الاستحلاف بعد اتحاد المكان لم يوجد في ذلك اذا صلى ركعتين من
 الظهر ولم يقرأ فيهما ثم نوى الاقامه حصدت صلواته ولا يجوز بالقول
 في الاخيرين قال لا ينقلب في ضار بقا فيقرأ في الاخيرين وجوز صلواته
 له ان الحرمه قد بطلت ترك الفاء في الاولين لهما انما لم يطل
 كما جرت مذاق الالمقدي اذا قرأه السجده فيها الامام والقوم
 لا يسجدون بها في المصلح بالاجماع كما اذا في غواصة سجودها وقال لا
 يسجدون بها ان سجد وجوب السجده قد وجد وهو السجود عند
 رال المانع فوجب ان يسجدوها لهما ان المقدي يجوز عن الفاء لكونه
 مؤلفا عنه من جهة الغير وتصرف المحور لا يتولى به الحكم خلاف
 الحنف والحنابلة فيهما من يتان غير محذورين حال اذا اولدت
 الماء وفي بطنها ولا اخذ بالنفاس من الولد الا يجد وهو قد رزق
 دمه لانه وقال النفاس من الولد الاول له ان علمه ما دام في بطنها
 ولذا كانت حامله ودم الحامل ليس بحض عندنا فكذلك لا يكون

فصل في

25 لا عما في جواز الحكم سواء دل عليه ان احد تنقصر بالولد الاخير فكذلك
 النفاس لا عنها حكما متعلقان بالولادة لهما ان النفاس ما ان يكون
 مشتقا من تنقش لوجها ومن خد وج النفاس الذي هو الولد او من
 نفس الذي هو اسم للدم وايضا كان وقد وجد بالولد الاول قوله
 ما ان الحامل لا تحيض ولنا لان الحمل دليل لسداد دم الرحم كان
 الخارج دم غير الرحم اما هي ما ينقش في دم الرحم بالولد فكان الخارج
 دم الرحم بخلاف هذه لانها تنقش موضع الحمل بالنقص والحمل اسم للكل
 فانه لا يجوز التحصن بالطمه وان تقدم على الطهر الاول دم
 او تأخر عنه دم وقال لا يجوز ذلك له ان لم تقدم والمناخر ليس
 حصى فلا يعمل ما ليس بحصى ايضا لهما ان هذا طهر فاسد فكان
 دما حكما كالدم الفاسد طهر حقا وكان هذا اذا ختم بالدم
 لا بالطهر حال الطهر اذا خلك من الدم ان كان الطهر اقل
 من ثلاثة ايام لم يعمل فاضلا لانه قليل وان كان ثلاثة ايام
 ان كان اقل من الاربعة لم يعمل فاضلا ايضا لانه صالح مغلورا
 وكذلك اذا خلك من الدم على المهر على المهر وان كان اكثر
 من الاربعة لم يعمل فاضلا ثم يعمل المهر من الدم حضا فان امكن
 فاستبقها هو الحيض قال لا يفصل الثلث اذا احاط به ما كان
 له ان الطهر عايب فعمل فاضلا لهما ان هذا طهر فاسد حصار
 كالدم على ما جرد وفي المسله ثلثا حيل واذا قيل عرفت فموضعها

منه ولا

لحمه والدم

لحمه والدم المحيط

قال صلى الله عليه وسلم اذا تدبرته لم يضر العين وان كان حال
 لو صلى لم يضره اذراك شي من الحمد بدأ بالخير بالاجماع ولو علم
 خروج الوقت اصله فيقوته الحمد والطهر حقا فيمن
 بالاجماع ولو علم انه يهويه الحمد ويمكنه اذا الطهر في الوقت صلى
 في الحمد عند محمد وقال لا يبدأ بالخير تعالى اصل ووافق لف من
 الاصل في الوقت من الحمد او الطهر عند الحمد وعند الطهر
 وقد عرف ذلك في موضعه قال اذا ادرك الاكام في الجمعة
 في القعدة صلى ركعتين في الثانية وبقية الصلاة في الاولى
 وكفى قول من قال في قول محمد رحمه الله انه لا يترك
 القراءة في الصلاة ولا يترك القعدة في ركعتي صلاة الله عليه
 وسلم من ادرك ركعة من الحمد فقد ادركها ومن ادركهم قعودا
 صلى ركعتين في وقت الادب الا اني سمعت القعدة في
 الثانية والقراءة في الصلاة عن احمد بن حنبل سوا كان جمعة
 او غيرها قال صلى الله عليه وسلم ما ادرككم فصلوا وما فاتكم
 فاقضوا فقد قاتته ركعتان وما رواه لا يعارض هذا الحديث
 لانه غريب وهذا مشهور فيقول تاديله ادرككم في صلاة السلام
 قال لا جمعة بمنا وهو قول في رحمه الله وقال لا يجمع في يوم
 الموشم له انه ليس بمصير فصار ركعتان لهما ان له صوت المصير
 لان فيه اربعة ويكفي فاذا احتج بالناس فيه في يوم الموشم

يوجد معنى المصير وهو احتج مصاح الدين الذي كان مصرا
 محل في العرفان لانها مائة لا ينافيها وانما هو زكاة الحمد
 اذا كان لا علم بالخليفة او امر الحجاز او امر مكة فاما امر الحجاز
 فليست له اقامة الحمد الا اذا ولاه الخليفة او من له ذلك وهو
 مهم قال المصنف اذا غسل وكفن وقد بنى اصح يتزوج عند
 انصافه لا يزوج له انما يغسل لم يتم فصار كما لو ترك عضو
 ولهذا يغسل قبل ان يكفن لهما ان هذا القدر يحتمل انه قد غسل
 وجف وتزوج الكفن فيه فلا يزوج بالشك محل في العصور الكاملة
 لا نه لا اجمال ثم وعلم في ما قبل الكفن في حاله الفيل
 بعد قال اذا صلى على جنازة بالتميم لحوق الموت ثم حضرت
 اخرى والما قرب منه لكنه لم يقدر على التوضيح لحوق الموت
 بهم فانما يصلي وقال صلى بالتميم الاول له ان التيمم الاول
 بطل لانه حاز لصومه وقد رآه في تلك الضرورة لهما ان التيمم
 الاول قد صح بمطلق الوحي في شرطه فلا يزول الا بالحدث
 او بالقدر على استعمال الماء ولم توجد ما قول في حقيقته
 على حله في قول من قال في قول محمد رحمه الله قال لو حيف
 لا كان احسن في دعوى دعوى رحمه الله المحبة فخر من
 وبما وعلم في كف واثان الحمد لانه يقتصر من كمالها في اقامه
 مقام ما يحتملها وكان ما يحتمل غسل كله فصار كالحبار والثانية

بقلب رده وموان جعل جانب الامن على الاسر وجانب الاسير
 على الامن له انه روى في خبر الاستسقاء ذلك ولا في حقيقه الشئ
 لا الخبر المشهور في الساجد ذلك بل المتيقن بتركه والله اعلم بالصواب
فاح قول لي يوفى على خلاف قول محمد ولا قول
 لا في حقيقه جميعهم الله قال ابو يوفى التعمد في الصلوة للصلوة وقال
 محمد للقراء له قول له تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 لعلكم تتقون ولا في يوفى ان التعمد واجب بالنفس صيانة
 للعبادة عن الخلق لدفع وشوشه الشيطان والصلوة المشتملة
 على القراءة وعمرها من الى ذكره والا فقال اجوز الى ذلك من لقراء
 الخردوه وضمن الخلاف تطهير لا ينافي ما مضى من ان المقدي سعة
 عند لي يوفى وعند محمد رحمه الله لا تتعد والثانية ان المتيقن
 اذا قام الى حضرة ما سبق به لا تتعد عند لي يوفى لانه قد يعود
 عند افتتاح الصلوة وعند سعة للقراءة والثالثة الامام لا صلوة
 الجيد تعود بعد تصيين الافتتاح عند لي يوفى وعند محمد تتعد
 بعد تكبيرات العيد قال اذا دخل دأسه او خففه في الان
 للمحج عنه عن المحج وقال محمد لا محرم له ان لما صار يستعمل بنيه
 القرية والمالم يستعمل غير مطهر عنده ولا في يوفى لما انما يصير
 مستعمل بالاشياء والمحج حصل بالاصابة قال اذا غسل العضو
 في الاولى فسدت المياه كلها ولا تطهر العضو الا و قال محمد يخرج

فاذا طهرت في الماء لم ينجس

الثالثة طامرا والمياه الثلاثة نجسة ومما رواه في غسل
 الخامسة الحقيقه طاهر مطهر وفي الخامسة الحقيقه طاهر غير
 مطهر له ان افضل حوزة ازاله الخامسة في مطهر به العضو كما
 يطهر به الثوب لا في يوفى رحمه الله ان لقياسا في حصول الطهارة
 بالغسل في الاولى في العضو والثوب جميعا لا في الاولى في محس
 ما دخل الخس فيه والثاني والثالث كذلك فلا يزدول الخامسة
 الا بالصب الا ان اتى بها القياس في الساب للتودر ولها في الناس
 متى العضو على اصل القياس والاعتساف في الادبار على هذا الاحتمال
قال شعرا لمحمد بن محمد حتى لو وقع في الماء الغليل انفسه والبايد
 على قدر الدرهم منه مع المصلي مع حواذ الصلوة وقال محمد هو طاهر
 لا يغسل الا اوله مع حواذ الصلوة له ان الناس ضرور اليه الاستئالة
 في الخردوه عن ولا في يوفى ان الحسن بن محمد العنق والشعر من الغرور
 تندفع باستعماله في الخردوه عن صون لا واني والصلوة عنه قال
 الروت اذا جرف وصار بما دا والعدنة اذا وقعت في البحر ورور
 الرمان جأء اذا جاز اذا وقع في الماء وصار ملحا عروا الزمان والجملة
 باقية وقال محمد نزول نجاسة ويطهر له انه تبدل العبر والاسم صادر
 شأنا جرد فصار كالعلقة نجسة اذا صارت مضافه لطهر فكذا ما لا يرد
 انه تعذر وصفه وانه دلم يرد عليه ما نزل نجاسة حتى يحيا قال
 اذا غسل لا يغسل بالعصير يغسل بالثا ويخفف لا يكره من مطهر وقال محمد لا يطهر

المص
 وصايف

ليداله أنه يدون العصر لا يزول النجاسة عنه فبقي فيه ضرره لاني
 نوه ان التجفيف له اثر في استخراج النجاسة منه كالعصر فظهر
 بالثلاث اذا طرقت سواء وصوب الحلة في الحنطة اذا انجس
 بحل صابها والخشب الجدد والخزف الجدد والسكر اذا تم
 بالخش والخبير اذا انجس والجم اذا اغلى بالما النجس قال اذا
 صلى على مصلي مبط على بظا الله نجاسة فقام على الظمان
 فصلوته فاسد ذكره الامالي وقال محمد صلوته حارة ذكره
 النوادر له انه لا ينجس النجاسة لا على البظا دون الظمان
 ولا في يوف انه ينجس واحد يعني دغرا فاصار مستعمل كله وقبل
 قول لي يوف لا المصرب وقول محمد لا غير المصرب ولا حله ولا
 الحاصل قال اذا شرب في صلوة وموئى فربما يفسد كان
 من لغيره وقال محمد لا يفسد من الصلوة اصل ذكر الاحتلاق
 لا الحاجب الكبير له انه لا ينجس يكون عينا جميعا للتأني ولا
 عن احدهما عينا لانه ما عيشه ولا بعضه عن احدهما وبعضه
 عن الاخر لانه لا ينجس في بطل الوضوء في بطل اصل الصلوة
 لما تم من صل محمد لاني يوف انهما اذا انجسا فالا قويا وفي
 قال اذا قاما را قلسا بحيث لو جمع بينهما لم ينجس
 المجلس جمع والافلا وقال محمد ان احد السبب نجس والا فلا السبب
 هو العيان له ان لعشاني الاول اذا سكن فالظاهر ان

جمعاً

الثاني عز الاول فلا يكون مجزئ ولا في يوف ان اتحاد المجلس
 اثر في اجتماع المتفرقات في الجملة موثر ههنا احتياطاً وفي هذا
 جواب عما قاله قال اذا سقطت بيته فاعادها الى مكانها لم يفسد
 صلوته معه ولا يجوز ان يفعل ذلك بسن عمره قال او يفسد
 فرق لا يحضره وقبل في العرف ان سجد اذا اتصلت بمكانها فصارت
 كأنها لم يزل ولا كذلك بسن عمره لاني وصلها بمكانها لم يفسد
 للاداله وما اسن من لم يفسد وقال محمد لا يجوز بسن نفسه
 ايضا اذا اذنت على قدر الدرهم لم اذا لوصل على وجه لا نقل
 الذوال ولا سقط لا ينجس فكان فيلا محذور وضع النجاسة ولا في يوف
 ما قلنا انه وضع في مكانه فنجس كانه لم يزل وان كان يفسد
 الذوال كالمرة الاولى قال اذا قال لله علي ان اصلي ركعتين
 بغير طهارة لم يفسد ركعتان طهارة وقال محمد لا يفسد له انه لا يفسد
 في اخر كلامه ما يفسد انه لم يفسد شيئا لان الصلوة بغير طهارة غير
 مشروع وقد ائتم ما ليس مشروع فصار كالحال وقال في اخره ان
 لاني يوف ان قوله لله علي ان اصلي ركعتين لا يفسد صلوته
 الصلوة بغير طهارة اذ هو لم يفسد في صبر كانه قال لله علي ان
 اصلي ركعتين طهارة ثم قال بغير طهارة ولو قال ذلك كان رجوعاً
 ونقلاً لما ائتمه فكذا قال في حب غسل وتقي على حبه
 لمعه لم نصيبها لما فيه للحجابه ثم احدث ثم المحدث ثم وجد ما تكي الوضوء

29

الوتر

سني

وجدنا اوله وحدها ولا يتكفي لهما قال نوادر الصلوة سطل تتم
 غسله لا تتم حديثه وقيل هو قول لى يوسف وذكر الزنادات
 انه سطل بسمه لهما جميعا فنسب اليه وقيل للحديث ثم بطل
 وقيل هو قول محمد له انه قد روى على ما في حق كل واحد منهما
 فصار جماعه من المتشبهين وحدها وما يتكفي لهما احد منهما بطل تتم
 الكل كذا في هذا لى يوسف ان هذا الما مستحق للصرف الى الله
 فصار كالعدم لا حق للحديث كسحق الصرف لا زاله الوضوء فان لم
 يكن يتم للحديث قبل وجود الما صحت غسل الله للحديث ثم عند
 لى يوسف لا نه مستحق للصرف الى الله وحده لا لما ذكرنا
 قال السجدة تتم بوضع الرأس قال محمد بن محمد الراس له ان تمام الشيء
 بانتهاء به واخره وانما السجدة بالرأس لى يوسف ان السجود هو الظاهر
 وذلك تتم بالوضع فلا يقف على الراس وعن الاختلاف يظهر من
 صلي الظهر حشوا ولم تقعد في الرابعة قد راى الشهد وقد الخامسة
 فاحديث في هذا السجود حديثا بسيما بقاء مكنته اصيل في صلواته
 عند محمد بن ندهب وثوصا ويثني ويتم الفرض وعبد لى يوسف
 لا يمكنه لا نه محذور وضع الرأس خذرت وروى في قال اذا فاته
 اربع قتل الظهر فصاها بعد ها في الوقت وقد روى على الركعتين
 وقال محمد يقدم الركعتين على ما ارسله الاولى فانت عن فيها
 فلا محذور في وقت الثانية عن محليها لا ما شرحت متصلة بالعرض

هنا

ل

لا في يوسف ان الواحد يقدم الاربع على الركعتين جميعا فان عن
 تقدمها على الظهر قد روى على تقدمها على الركعتين **قال** اذا
 صلي الظهر حشوا ساهبا وقد تعد في الرابعة فاقصد في انسان
 في الخامسة او السادسة بصير شارعا في هذا الشئ وقال محمد
 بصير شارعا لا ست ركعات بنا على اصل ومباني عمره الفرض
 هل بقيت عند لى يوسف لم يتولى به شرع في الليل وهو صلا الفرض
 وعن محمد بن بخت لا نه لا يخالف الاصل وانما يخالف في الوصف
 ولو افسد هذا المقصدى على نفسه بتركه فصار ركعتين عند لى يوسف
 وعند محمد رحمه الله لا يترك شي له انه غير مضمون بالقضاء حق
 الامام لا نه ظان فيه فلو حول مضمونا بالقضاء حق المقصدى كان
 هذا اعمدا مقصودا من عسقل وانه لا يجوز لى يوسف انه مضمون بالقضاء
 لا حق الامام فيبقى مضمونا لا نفسه الا انه سقط القضاء عنه اعذر
 ولا اعذر لا حول المقصدى فيبقى مضمونا بالقضاء على الامام فمما يرجح الى
 المقصدى فلا يكون قيدا المقصدى من المسفل **قال** اذا انكشف في
 الصلوة من غير ان حازت صلواته بالاجزاء لان كثير الانكشاف
 قليل المدة عفو كليل الانكشاف لا كثير المدة وان ادى دكا مع
 الانكشاف ثم سجدت صلواته بالاجزاء ولو لم يود شيئا ولكن
 مكث مقدارا عاكف اذا دلت ثم تفرع عند لى يوسف نفسه وقال
 محمد لا له انه لم يود شيئا من الصلوة مع الانكشاف وهو المقصد

الظهر

عنه

للصلوة لاني لو كان هذا كشف العيون في الصلوة من غير عذر وجب
 فساد الصلوة وعلى هذا اذا حجه الناس في قبة ^{في} صف النساء وقام
 على موضع التخل واهاب ثوبه بحاسه اكثر من قدر الدرهم فيقول
 هذه الوجوه الثلاثة ^{في} حال اذا قرأه السجدة ركعة ثم قرأها
 في الركعة الثانية فيقول لاني لو كان الاخر تكفيه سجد واحد
 ومسا القياس في قوله لا وب وهو قول محمد وهو الاستحسان
 عن علي بن محمد بن له ان ابا لقاد الحارثي في الركعتين لا يمكن القول
 ما تجددهما الا بالوجهين ذلك لاختلاف احدى الركعتين عن القراءة
 فيقتضي القراءة متعديدة فتعدي السجدة ضرورية لاني لو كان المكان
 والمجلس واحد فتعدي القراءة في حق السجدة كما لو قرأها ركعة واحدة
 مرتين وحوله على واحد الركعتين عن لقاد ضرورية قلنا لا جرم
 جعلنا ما مشوردا في حق حواد الصلوة فلا ضرورة الى جعله كذلك
 في حق السجدة ^{في} حال اذا مات المراء ولا مال لها فليكنها على
 الزوج وقال محمد بن علي ذلك له ان الزوج صار احبنا عن ما مات
 كسائر الاجابات لاني لو كان الزوج ميتا مالا وريثة الزوج فاذا
 توفيت مائة وجاهد من هذا الزوج ليكون الخراج بالصمان
 والغرم باز الغرم ذكر هذا الاختلاف في حلف الزوج سماعا عنها
 في كل المخرج اذا وصي الوصي بمات غسل قال محمد لا
 يغسل له ان الوصي امر بختاح اليه بعد الموت وكان من امور

اذا

الاخر فلا يعد من ما قول الحيوة فلا يبطل حكم الشهادة ولا ي
 يوف انه ادين بحمونه لا الحمله بتقيد بصرفه فصار كالامل
 والبيع وعمرهما وهل قول لاني لو كان الوصي يبيع من امور
 الدنيا ومحمد لا يخالف فيه وقول محمد في الوصي يبيع من امور
 الاخرة وهو لا يخالف فيه ولا خلاف في الحاصل ولو لم يعمل
 عملا ومات بعد عام يوم ولسله غسل لانه ادين بحمونه مائة
 مائة ومعه وان كان قل من ذلك بان عاش عند الممارة غسل
 ايضا عند لاني يوف وقال محمد اذا كان قل يوم ولسله لم يغسل
 لانه ان هذا قليل ولا يخلو كل شئ من عن مثله لاني يوف ان
 الاكثر حكم الحكم فصا كما لو عاش يوما ولسله والله اعلم
 ما تفرع كل واحد من احكامنا المله
 فيه بقول علي بن محمد قال لو حنيفة في رواية الحسن بن حماد
 الما المستعمل الحسن بن حماد عليه وقال لاني لو يوف وهو واحد
 الروايس عن لاني حنيفة في الفصل والوصي بحسن حنيفة
 محمد طاهر عن طهر وهو رواية عنه ووجه قول لاني حنيفة
 وهو ^{في} قول محمد ما ذكرنا في باب محمد ولا ي يوف ان
 حنيفة مختلف فيه فيخف حكمه كحكم بول ما يوكل حنيفة والحول
 لاني حنيفة ان ما اقبل اليه من الحديث والحناء قليلة ما حوار
 الصلوة لا المحل الاول فكذا في الثاني قال لاني حنيفة

31

قال

في الوضوء والغسل

الفجر

تخللا

الياسر وذا الرطب قال ابو حنيفة حنب انعمس من السرط
 الدلوم بنوالا عنسال الماحس والرجل طاهر وقتل قوله الما
 حس والرجل حس لخروج الما من الما النحس والاول اجمع وقال
 ابو يوسف الرجل حنب والماحس وراد واه عنه الما محاله
 والرجل محاله وقال محمد الما طاهر والرجل طاهر لمحمد رحمه الله
 ان الما لا في بدنه وهو مطهر فيطهر ولا ينحس الما لان سبه السر
 عنده شرط لطهوره الما مستعملا ولم يوحده ولا في يوسف ان حب
 الما شرط لازاله الحدث عنده ولم يوحده في حبنا والماحس
 على الرواية الاولى لانه لا يحس وهو البدن وعلى الرواية الثانية
 طاهر لانه لم يحس في البدن شافله تعد حكمه لاني حنيفة ان الما
 مطهر بطلانه فاذا اصاب البدن يطهره وانما ينحس الما بعد ما يلبس به
 عن البدن ولا يوجب نجاسة البدن قال ابو حنيفة اذا اراد
 نزع الحف فبداه ثم بداله فتركه ان انتهى ظهر القدم الى موضع الساق
 ثم اعاد بطل مشعبه لان ما فوق الكعب ليس محل للمسح وان بقي من
 ظهر القدم مقدم الحف شيء بعينه حسه العقب ان رال العقب
 عن موضع بطل المسح والا فلا وقال ابو يوسف عالم بخروج الاكثر
 من ظهر القدم الى موضع الساق لا يبرطل وقال محمد ان بقي من ظهر
 القدم او اصابها مقدم الحف قد ذكرنا ان المسح في المسح ان الحبر
 محل المسح فاذا بقي بقدر ذلك بقي المسح ولا في يوسف ان قليل القدم

وَقَدْ

قد يخرج من الحنف اشوته فلا يمكن لتخريجها فسقط اعتنا به
فبعد اعتراف القدم لا يحنف ان المسح اذا جاوز اذا كان موضع العسل
في الحنف فاذا خرج العقب عن موضعه لم ينق محل الغسل في الحنف
ولا من احوال عماله قال ابو حنيفة المتعم اذا وجد في الصلوة
نبيذ امر يقطعها وتوضاؤه ويستقبل الصلوة وقال ابو يوسف عضي
فها ولا بعد لها بعد ذلك وقال محمد عضي فها ثم توضا بعد الامر
وبعد صا ومذا بنا على ان نبيذ التمر ظهور عند اي حنيفة حتى ان عام
الماء اذا وجد نبيذ امر توضاؤه عنده وقال في الجامع الصغير ولا
تتم بعده اي لا يلزمه وقال لا تكاف الصلوة احب الى ان يتم معه
وعند اي يوسف ليس يظهر اصلا فيسبم ولا تتوضا وعند محمد ظهور
بالشكل معي بينه وبين التيم وروي ابو حنيفة عن اي حنيفة مثل
قول لي يوسف وروي الحسن بن زياد عن اي يوسف مثل قول
محمد بن محمد رحمه الله ان الوحي نبيذ التمر عرف بحدث ليلة الحسن
ولا يعرف القابع بينه وبين انه التيم فكان مشكلا فيجمع بينهما
احتياطاً ولهذا لم يحن قطع الصلوة في المسئلة الاولى بل يلزم المضي
والاعادة بنبيذ التمر لا في يوسف ان هذا ليس مما يطلق عليه محور التوض
به كسائر الابدان لا في حنيفة لحدث بن مسعود رضي الله عنه ليلة الحسن
فانه صلى الله عليه وسلم قال تموم طيبه وعا طهور فاحذ منه وتوضا
به قال ابو حنيفة لا يجوز اذا الجمعة في الوضوء في مصر واجبة

وعن اي يوسف انه يجوز في موضعين ثم رجع عن هذا وقال لا
يجوز الا ان يكون بلد فيها نهر يجري نحو اذ وعنه قصير
كمصر بن قال محمد يجوز في مواضع لمحمد ان المصر الواحد بنا عند
الطرافه محتاج الى اقامه الجمعه في كل طرف كمصر بن لا في
يوسف ان الحاجة تنبع باجائها في موضعين فلا ضرر الى ان كل
من ذلك لا يحنف انما سميت جمعة لا سبب عايتها الجماعات اليها
فلا يجوز الفرق ورا اقامتها في موضعين يروي قال ابو حنيفة
الخرفه على اهل المصر وعلى اهل كل قرية حتى حراحيما خارج
اهل البلد وعن اي يوسف ان كل قرية كانت داخل السور
فعلهم شهودها واهل الخارج فلا جمعة عليهم وعند محمد ان كل
قرية يسمي اهلها اذان الحمد فيعلم شهودها فاما من لا يسمع فلا
جمعة عليهم لمحمد قوله صلى الله عليه وسلم الحمد على من سمع النداء
لا في يوسف من كان داخل السور فهو من اهل المصر مع ومن
كان خارجا فليس من اهل المصر والمصر شرط ولا في حنيفة
ان كل قرية حتى حراحيما في البلد فيوقع للمصر مثل الحاكم
فهو يعله التيم قال ابو حنيفة فيما روي الحسن بن زياد رضي
الله عنه يسمي المصلين الركعة الاولى في كل عكر وروي ابو يوسف انه يسمي
بكل ركعة وهو قول اي يوسف وقال محمد اذا اخافت لسي كل ركعة
وشن لفاحة والسور واذا جهر برك محمد ان يجوز على الجمع سن

خارج اهل مصر

الجهر والمخاض واجب وذلك فما قلنا لا يتركه ان كل ركعة
 لها اول على وجه فتح افتتاحها تسعة على حد لا يحميه
 ان حاله الصلوة حايضة للفرق فكانت فتاحها واحدة فتسمة
 واحدة **باب** قول روي على خلاف
 اصحابنا رحمهم الله قال روي اذا حال الموت قد قامت الصلوة
 قام الامام والقوم جميعا فاذا قال ناسا كبروا ومن علمنا اختلاف
 من وجه اخر من روافد لي يوقف له ان الموت من اسن المشرع
 حيث تصدق ذلك فما قلنا دلنا ما تروى روافد لي يوقف
 قال المرافق والكفاب لا يدخل في طيفه الوضوء وهو قول
 الشافعي وعندنا تدخل له ان الله تعالى حمل المرافق عانة والغاية
 لا يدخل فما حدث له العانة لقوله تعالى ثم اتوا الصوام الى الليل
 لنا ما روي حازن بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم توضا واذا الما على رفقته واما الآية قد ليلنا لان هذه
 عانة الاسقاط لا عانة الاثبات لانه لو اقتص على قوله وان لم
 كان بنا اول الا يدي الى الاثبات لان ابدانهم لهذه الجملة فاذا قال لي
 المرافق فقد اسقط ما ودا المرافق حتى المرافق داخل تحت
 صدر الكلام محل فليل روافد الصوم لانه عانة الاثبات
 لانه لو اقتص على قوله ثم اتوا الصوام بنا اولك صوم ساعه
 فلا يدخل الغاية لا الاثبات **باب** اداسه داسه ما صير واجبه

كليلة

الثلاثه

ومدا حجة صار كذا في اصابع حاد وعندنا لا يجوزنا على اصل 34
 وهو ان الما المستعمل هل هو طهور فعندنا ليس بعلود فاذا
 وضع الاصبع صار مستوعلا قبل المد والماء بعد ما عجز طهور وعنده
 طهور ويجوز المص به له انه ظاهر لانه لا يحاسبه الا اعضا حقيقة
 واذا كان طاهرا كان طهورا كالدري غسيل به ثوب طاهر لئلا
 ما بر روافد محمد **باب** روث ما يوكل لحمه بحسن نخاسة حنيفة
 وروث ما لا يوكل لحمه بحسن نخاسة عليه عنده وعندنا لا فوق
 من مأكول اللحم وغير مأكول اللحم عزرا بن سلمان النخاسة
 رحمه الله عليهم اختلاف من وجه اخر على ما روي روافد لي حنيفة
 له ان كل لا كل له اثر في حنيفة النخاسة كما روي ابو اليمان
 من روافد لي حنيفة **باب** النخاسة الحار حمة من غير السيلين
 عليها وكثرها حدث عنده ولا تسترط السيلان ولا مل الم
 روافد وعندنا ما لم يسلك ما لم يكن مل الم لا تشتم وضوء له
 قوله صلى الله عليه وسلم القليل حدث من غير فصل ولا في الخارج
 من غير السيلين اذا كان حدثا تنوي فيه القليل والكثير كالحاج
 من السيلين قوله صلى الله عليه وسلم ليس من القطر والقطرتين
 من الدم وضوء حتى يكون سائلا وقال روي الخبر الذي عدا الاجداث
 او دسعة ثم الم والمعني ان الحدث هو الخارج النجس والخروج
 التي لا يحصل الا على الم حكم الظاهر من وجه وحكم الباطن من وجه

الذي

لما عرفت فاعتبرناه باطنا في التي القليل فلا يحق الخروج واعتباره
 ظاهرا في حق الكثير حتى يحق الخروج وفي غير الفخ لا يحصل
 الا بالسيلان في يدوه تكون ظهورا لا خيرا وحكا علة ف
 السيل في مادي من الحديث محو على ملك المبرر لما ذكرنا
 قال اذا لمس الحرموق على الحفوق مع على ما تم شرح احد
 الحرموق بطل مسحه على ذلك الدحل فمسحه على الحف الذي
 ظهر ولا عشم على الحرموق الاحيد وعندنا بعد المسح على
 الحرموق الا خب له انه لو مسح لا ابتداء على احد الحرموق
 واحدا الحفوق يجوز في حاله البقاء في لنا ان الحرموق في
 على الحفوق عنزله الحفوق على الرجلين ولو نزع احدا الحفوق
 بطل مسحه على الحف الا خب قلنا هذا قال اذا لمس
 حفقة على طهارة العود من سلك في الدم ومحوه فله ان عشم عليها
 تمام الماء وضوء يوم وليلة للمقيم ولثلاثة ايام ولثلاثة ايام للمسافر وعندنا
 عشم في الوقت فليس له ذلك بعد خروج الوقت له ان هذه
 طهارة كاملة لا حقة حتى حازت صلوة فكان اللبس على طهارة
 مطلقه فصار كالصحة لنا ان المسح شرع ما نفا شرع الحث
 في الدحل لا رافعا وهي باصدا فاعلا لا طهارة ضرورة
 الكانة سقط اعتنا بالحديث فاذا خرج الوقت طهر حكم الحث
 من ذلك الوقت فطهر في اللبس حصل على غير طهارة فلا يجوز للمسح

بالتسليم
 في وقت
 في وقت

في وقت

ولا يجوز المسح قال الارض اذا اصابها عاصفة ثم حفت
 وذهب ان حالها حكم بطهارتها عند وعندنا بطهرته ان هذا
 عن تحسن فلا يطهر بالحف كالثوب وعننا لنا قوله صلى الله عليه
 وسلم ذكوة الارض سبها ولان عصا تزيله التمس والريح وبعضها
 ينشوب به الارض فلا يقع على ظاهر الارض الا ليل وذكر عفو
 خلاف الثوب لان كل ما فيه قال اذا تم ثم ادت والعاذ
 بالله بطل تيممه حتى لو اسلم وصلى به لا يجوز وعندنا لا يطهر
 له ان الرد لو قادت التيمم من صحته فاذا طرقت عليه يطله
 والمعنى الجامع بينهما انه عباد لا يجامع الكفر لنا ان التيمم قد مر
 حال وجوده بعد ذلك الباقي صفة كونه طاهرا والكفر
 لا ينافيه كما لو وصا ثم ادت والعاذ بالله عز الاسلام واما اذا
 فادت في الرد وانا لم يصح لان لينة من شرطه ولم يوجد قال
 المقدي اذ كان متوصفا والامام متمم فرائي المقدي لا صلوة
 مالا يفسد صلوته وعندنا تفسد صلوة المقدي له ان التيمم
 انا بطل يرويه المتتم الما لا يرويه غيره والامام لم يرو الما والمقدي
 الذي رآه ليس بمتم لنا ان الامام صار واجزا للمار حتى ما يرجع
 الى المقدي فيظل يتم الامام فيما يرجع اليه ففسدت صلوته
 حق ما يرجع اليه ففسدت صلوة المقدي لانها ساعا عليه قال
 اذا عدم الما المطلق ووجد سوذا المجاد واما الجمع بين التوضي به

صلى الله عليه وسلم
 في وقت

ومن اتم فبدأ بالتم لا يحزنه وعندنا محذور له أنه يتم وعنده
 ما هو كما هو بالتوضيح به فهو باطل كما لو وجد عام طلاقاً من
 استعماله ليصير عاداً لما لنا ان الفرض من الحج جصول الطهارة
 بينت وقد وجد لان سواد الجهاد ان كان طاهر او طهوراً عالم
 فله او بعد تكون ضابطاً وان لم يكن طهوراً فالتم قبله او بعده
 يكون معتبراً وكيف ما كان حصلت الطهارة بينت فحور **قال**
 الفقهاء بعد التبريد قبل اللام لا ينقص الوضوء قياساً وعندنا
 ينقص استحساناً له ان الحقيقة عرف فحدثنا بالنقص بخلاف الفاسد
 لا موضع او جفت فساد الصلوة لا يفسد الحالة لا يوجب فساد
 الصلوة ولا يكون ناقصاً للوضوء فلا يلحق ما ورد الشرع به لنا ان
 الحقيقة جعلت حدثاً لا يوجب فساداً ولا يوجب فساداً وهذه
 وقعت لا جرمه الصلوة وقوله لا يوجب فساد الصلوة قلنا
 لا بل اوجب فساد الحد والذي لا فساد الا انه لا يظهر الحق
 فساد ما يقع لا نه لا حاجة الى التاويل عليه محله في ما اذا حصل
 لا انما الصلوة لا يحتاج الى التاويل على ذلك الحق **قال** اذا
 نذر ان يصلي ركعة لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ثلاث ركعات
 يلزمه ركعتان لا غير ولو نذر ان يصلي ركعتين عجز وراه لا يلزم
 شيء وعندنا في الفصل الاول يلزمه ركعتان وفي الفصل الثاني
 يلزمه اربع ركعات وفي الفصل الثالث يلزمه ركعتان بقراه

36 له انه التزم بالسبب بقوله وطاعته لا في الركعة الواحدة والصلوة
 بعشر قراءه **قال** بقوله فلا يلزمه شيء لنا انه التزم بحق لا بخبر
 فكان التزم بالكل كما يقع بعض ما لا يتحيز لتمام الكمال لطلاق
 وعجزه ولا في لصلوة عباداً في نفسها والركعة الواحدة صلوة الا
 انه لا يحسن لها بدو ولا لها وبتت ضم ركعة اخرى اليها فالتم
 الشيء التزم له ولما لا يحسن له الا به كالتزام الصلوة التزم للوضوء
قال الامام اذا سبقه الحدث وحلقه وحالاً ونساقا يعرف
 ليتوصفا فاستعمل امرأه حاز الاستحلاف لا حق للنساء وعندها
 فسدت صلوة الكل له ان الامام لا يحتاج الى الاستحلاف في حق
 نفسه فساداً كالمفرد لا نه يمكنه ان يتوصفا ويبنى من غير العلم
 وانما يحتاج الى الاستحلاف لا صلاح صلوة اليوم والمرأة تصلي
 اماماً للنساء فصح الاستحلاف لا حق للنساء ان الاستحلاف
 صادر مقتداً بالمرأة فيفسد صلوته واذا فسدت صلوته فسد
 الكل ضرورة كما اذا احدث سجداً في هذه الحالة **قال** امام
 المفرد ولا غير المفرد ويرى حانين كما حاه القادي لا يسبغ الا في
 للقادي والخرج للصحيح وعندنا لا يجوز له ان صلوة الامام
 حانته بالاجماع فكذلك صلوة المقدي لا نه سبغ عليه كما سبغ المتم
 المتوضي والمأبى للفاسل لنا ان لا اقتداً متابعاً ونساقاً في الركعة
 وقد اعدمت الركعة في حق الامام والقادي والخرج حكماً لا بقدر
 حق

ك
 والوام السبب التزم
 لما لا يسمي له الام

ك
 له القاصد الامام
 ما هو القوم ذو العلم
 كالمفرد لا نه يمكنه ان يتوصفا
 ويسبغ عترة امام والمرأة
 تصلي اماماً للنساء فصح
 حقه

10.000

والمفتد معكم القسطنطيني
يلجأ إلى البحر بل فسد

والاخر

صادف صاعله فكان هذا اختار المقصر بالمعصرين تعابر الوصوف
لانه لما انما بالشرع فقد تعابر الوصفان وانه مع صحة الاقتداء صار
كما اذا شرع وجده لا يظن ثم احسدهم اقتدى عقرض بنوى فصلا
ذلك كما لو اقتدى عند ابعده فزاعه وشرعوه في فرض اخبره
فصلا ذلك لنا انه التزم بالشرع الاول هذه الصلوة والارثي باقي
به فصلا عن هذه الصلوة بخلاف ما استشهد لان ذلك ليس
قضا عن ما فاه مع الامام قال الحائض اذا طهرت
فليس للرجح ان يطأها ما لم يغسل وهو قول الشافعي رحمه الله
وعندنا اذا كان حضا عشرة ايام فله ان يقرنها كما لو انقطع
حضا على العشر واذا كانت اياما دون العشر فله ان يطأها
اذا مضى عليها بعد الانقطاع وقت صلوة كالحائض قوله تعالى ولا
تقرنوهن حتى يظهرن بالسد يد والطهر من الاغتسال لنا ان
يقولن حتى يظهرن اي يخرجن من الحيض فصا بق العرائن
كايين من العمل عما فعلت بقوله السد يد فما اذا كان عادتها
ما دون العشر ونعل نقراء الحنف ما اذا كانت عادتها
عشر ليكون عملها بالقرائن بقدر الامكان قال طهارة
المستحاضة ومن عضاها يظل عند دخوله الوقت ومن
علمنا الثلثة احلاف من وجه اخر ذكرناه في باب لي يوسف
له ان طهارة المستحاضة مقدرة بوقت الصلوة ولو قلنا بانها

لا تغني التزم

قول كامل
صالح للالحاق

فيجعل عمل الاعتسال
وعمل الانقطاع
او يقول هو
الصحيح
وهو مفضل عليها
صلى الله عليه وسلم

تسمى طهارة بالخروج لا بالدخول تزداد المدة على وقت
الصلوة وحواله ما من باب لي يوسف وتكون الاحتلاف يظهر
موضعين جدهما ما ذكرنا في باب لي يوسف وقوله مع قول لي يوسف
في تلك الصلوة والثاني اذا بوصاف وقت العجزة ثم طلع الشمس
تسمى طهارة عند نالوجو بالخروج وعند لا تسمى
لعدم الدخول قال اذا قالت المرأة لله على ان اصوم عدا
او اصلي ركعتين عدا فحاضت لا العدة لانها مناسخة وعندنا انما
يضادك اذا طهرت له ان صوم يوم الحيف والصلوة فيه
لش عشرة وع والندد بفرض المشرع باطل لنا انما اضافت
الندد الى يوم مطلق غير مقروء مانع من الندد ومطلق
اليوم محل للندد فصح نددها الا اذا عدا من الحيض منع الا اذا
اما لا منع الوحيب كالحيف في رمضان بخلاف ما اذا قالت لله
على ان اصوم يوم حيفي لا اضافت الندد الى غير المشرع بقا
قال من لا يفترض عليه الجمعة اذا صلى الطهارة يستتم سبعة
الجمعة وفرضه الطهارة الذي اذا بعدنا ففرضه الجمعة له ان الغرض
الاصل في حق كل شخص ما هو مكلف به وهو مكلف باذا الطهارة
فكان المفروض الا على من الطهارة ان الجمعة فرض على كل احد الا انه لم
يؤمر بالاذا اليوم عن الشهود فاذا شهدوا في يوم لم يكن عا حرا
وكان فرضه الجمعة لا يقال الخبر الصحيح المقم اذا صلى الطهارة

منه في أول الوقت لا يجوز إذا خرج وقت الجمعة ولم يوجد
 الجمعة يجب عليه إعادة الطهر وعندنا يجوز طهره له أن الجمعة
 هو الأصل والطهر كالحلف عنه بعد أني بالحلف قبل الحزم عن
 الأصل فلا يجوز لنا أن نفر من الأصل هو الطهر في كل يوم إلا أن
 الشرع أمر بنقضها إذا أجمعت له هذا اليوم فإذا لم يوجد الجمعة لم يوجب
 التأخير حتى يطهر صحيحاً كما كان قال الجماعة إذا فرغوا عن
 الإمام في الجمعة قبل أن يقعد أقدر التمهيد بطل الجمعة فضيل الطهر
 وسئلنا بالله اختلافاً من وجه آخر ذكرنا في كتاب لي حبيبه
 له أن الجماعة شرط الجمعة فكون شرطاً لا كلها كالإمام والشايط
 الأخير وحواشه في كتاب لي حبيبه قال إذا مات الزوج ثم
 ارتدت امرأته حل لها غسله وكذلك لو خدعت مصاهرة
 وعندنا لا يحل لها غسله وعليه لو كان الزوجان محرمين
 فأسلم الزوج ولم تسلم المرأة حتى مات الزوج ثم أسلمت أو كانت
 معتدة عن وطئ بشبهة وانقضت عدتها بعد موته أو كان
 الزوج وطئاً حتماً بشبهة حتى لا يحل له وطئ امرأته حتى تحض
 أحدهما الموطوءة ثلاث حيض فانقضت حيضها الثالثة بعد ذلك
 فليس لها غسله عند فرود عندنا لما ذكرنا ذلك فالجواب أن
 الحضر حل الغسل حاله الغسل لا حاله الموت عند علمائنا
 الثلاثة وعند حاله الموت له أن يستحق الغسل ثلاثاً بالموت

فغير أهلية الغسل عند الموت كالأثر لنا أن أهلية الغسل
 مشروطة بوقت الغسل لا قبله كما رأينا الاستماع قال إذا مات الرجل حل
 وله أم ولد عتقت عوته ولم يمتها العدة حل لها غسله
 قول لي حبيبه الأول ورأى قوله الآخر وهو قول لي بن محمد
 ليس لها غسله له أنها معتدة منه فيقول لها غسله كالتكويح
 والمعتدة من نكاح لنا أن عدة الوطئ لا عدة النكاح فلا تجز
 حل الغسل كالمعتدة من نكاح فاسد قال الإمام في صلوة
 الحنازة إذا كبر خمساً بآبائه المقدي في ذلك وعندنا لا
 يتابعه له أنه البرم من آبائه الإمام فيما يقول فليقر منه
 المتابعة كما في تكبيرات العيد إذا زاد على معتقد المقيد لنا
 أن هذا خطأ يفتقر له منسوخ ما جاء في الصحيح من وضوؤه في
 عليهم على الأربع ولا من آبائه في الخطأ يفتقر حمل في تكبيرات
 العيد لا معنا محمد فيها لا اختلاف الصحابة ثم إذا لم يتابعه
 عندنا كيف يفعل عن لي حبيبه وواشأن في رواه يكت
 وتسلم مع تسليمه ورواه نفع في الحال بحفظ الخالف
 قول الشافعي حلاً في القول
 أصحابنا جميعاً أنه قال الله الاستماع الثلاث بكل حال
 وعندنا لا إذا كان ما دون ذلك يكتفي به ولو استمع بحرف
 ثلاثة أحرف فليس بكل حرف من يكتفي به حاز عندنا حله فإله

وهو يوم سمي به
 له وطئها فأسلمت حل
 قال غيره للمحلى عند الغسل

41

بالحجار

له قوله صلى الله عليه وسلم لا شيء من عود رضى الله عنه ليله الحق
 اي شئ ثلاثة احوال يبيحها اولها آخر الحديث فانه روى عن ابن جود
 رضى الله عنه انا بكبرف وروى في الاستنجح بحديثه في الروث
 ولم يطلب الثالث ولان لف من هو الانقاء والتطهر فاذا حصل
 ما دون الثالث تكفي به **قال** السنة المضممة والاستساق ان
 واحد كفا من الما فمضمض بعضها ونسفتش بالعض ثم ينفوا ثانيا
 وثالثا كذلك وعندنا السنة المضمضة والاستساق ان واحد لكل
 واحد منهما ما على حدة له ما روى عن ابن جود رضى الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغمض واستنشك بكف واحد لئلا
 ان هذا عضو من مفرودان فوجب ان ياخذ لكل واحد منهما ما على
 حدة كتابه الا عضوا واحدا واه يجوز على انه استعمل فيهما كفا واحدا
قال المضمضة والاستساق ستان في الوضوء والغسل جميعا
 وعندنا ستان في الوضوء فرضان في الحناء له قوله صلى الله عليه وسلم
 عشر من الفطرة اي السنة وذكر منها المضمضة والاستساق لثبات
 روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما
 فرضان في الحناء يغلا في الوضوء وقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل
 شعرة حنابة الا قبلوا السجدة وانقوا البشرة وداخل العروة وداخل
 الاذن شعرة فوجب ايصال الماء اليها ولان الماء لا ينفذ لهما حكما
 حكم الظاهر وحكم الما طين على ما جردت فافق فاحترنا ما

وعندنا مضمضة
 ولا يام سنسوتانا

ما ذكره في المثل

رحدث

42 ظاهرين في حق الحناء باطنين في حق الوضوء عمل بالشهيد في الامكان
 وما رواه يحمول على حاله الحديث **قال** السنة شرط للصحة
 الوضوء وعندنا ليس بشرط له قوله صلى الله عليه وسلم لا عمل فيه
 له لا عمل الا بالنسبة وقوله علم الاعمال بالنيات ولا في هذه لهما
 حكميه فلا يصح الا بالنسبة كالتيم لنا ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء
 عند القيام الى المصلي ولم يشرط بالنسبة فلو شرطنا النسبة كان ذلك
 زيادة على النص وذلك لا يجوز لانه نسخ واما الحديث فلما لا ظاهر
 له لانه في العمل بدون النسبة وابقته عند النسبة وحقيقة العمل لا يقف
 على النسبة في هذه ايمان يحمل على في الجواز او على في الفضله
 والكمال ولا وجه الى الاول لانه محالف لنص فيحمل على في الفضله
 واما التيم قلنا اليه ليست بشرط فيها ولكنه اذا تم لا غير حاله
 ارادة المصلي لا يجوز لان لثبات ما جعل ظهورا في حاله
 مخصوصه وفي حاله ارادة المصلي فاذا لم يوجد منه ارادة
 المصلي لا يكون ظهورا **قال** التيم بشرط لصحة الوضوء وعندنا
 ليس بشرط له قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا
 وجوهكم الاء الله تعالى امر بغسل الوجه عقب القيام الى الصلوة
 لحرف الفاء وانه للوصل وهذا عن تخلك عضوا واحد بينهما ولا
 الله تعالى ذكر هذه الاعضاء امر تيم فوجب غسلها عن تالنا ان
 الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء وذكرها حرف الواو والجمع

عملا بالدليل كما عايناه
 الوضوء والكمال

المطابق ونال الترتيب فالجاء على الترتيب تفيد النص قوله ذكر الوجه
 حرف الفاء قلنا اعقب كل هذه الاعضاء القيام الى اصله بحرف
 الفاء لانه عطف البعض على البعض بحرف الواو وانه للمع المطابق
 فصا وكان قال اذا قم الى اصله فاعملوا هذه الاعضاء قال
 القديس في مسيح الراس فقد ادلت ثلاث شعرات وعندنا مقدار ثلاث
 اصابع اليد له لان لما مود به ليس في كل الراس بل المتع بالراس
 وهذا القديس في مسيح الراس حقه قوله مسحت يدي بالحداد اذا
 مسحت شئ منه وان قل لنا ان لمسح فعل مقصود فالامر به
 امر بالاستعمال الاله ضروره والاله في اليد فصارت الاله من
 احتضا والمقبض لا عموم له ثبت تقدير ما بينه وبين الضرورة
 ومما ادنى وثلاث اصابع اليد ادنى الاله لانه يقوم مقام كل
 اليد لانه اكثر اليد لانه دون كله فيصير مأمورا باستعمال
 هذا القديس في مسيح الراس فقال السنة في مسيح الراس لتسبنا
 الاستيعاف دون التثنية له ما روي عن عبد الله ان ابن
 اوريا رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا ومسيح
 ثلاثا ولان هذا الحد هو اعضاء الوصف فوجب ان تسبنا تسبنا
 وظفته كسابر الا اعضاء لما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما
 وحماهم من الصلابة ان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا ومسيح
 ولان هذا مسيح فوجب ان تسبنا تسبنا قياسا على التيمم

على الحسن وفقهه ومروان التثنية تسبنا غسل فعودا لت
 موضوعه بالنقض وحدث عبد الله ان ابن اوريا يحمل على ما اذا
 اقبل منه وادى تحقيقا للاستيعاف فطن الراي انه مسيح ثلاث
 قال في اخذ مسيح الاذن من احدنا وعندنا بمسحها بالمال الذي
 اخذ له مسح الراس له ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذ للاذن من احدنا
 ولان لادن عضو على حد ولما لا يجوز ان يكمل به فرض مسحه
 الراس فيفرد بالمال كسابر الا اعضاء لما روي عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه علم ان النبي صلى الله عليه وسلم اغترف غمره من ماء مسحه بها راسه
 وادنيه فامسح بها وباطنها وبقوله صلى الله عليه وسلم الاذان
 من الراس المراد به سائر الجاهل لا الحقيقة ولا حكم سوى ما ذكرنا
 فيحمل عليه ولا يمتنع الراس لتمامها بالراس حقيقة فيثبته
 حق لما روي من اخذت لحيته انه اخذ لحيته كما حد بالمال
 تسبنا على يد الله وبه نقول وانما لم يكن تكميل فرض مسح الراس
 به لان فرضه ثبت بكاتب الله تعالى وكون لادن من الراس
 ثبت بخبر الواحد فصا وعبارة التوجه الى الخطم والصلب مستند
 للكعبه قال في لادن بباطن الكعبه حدثنا وعندنا تسبنا
 حدث له ما روي في تسبنا بنبض صفوان رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من مسح فرجه فليتوضا ولا من مسح الفرج من غير
 جليل مستخرج اليك فاقم مقام حقه الخروج احتياطيا لما

الساجدي

والله اعلم
 بالصواب

روى قس بن طلق بن علي بن ابي رضى الله عنه ان رسول الله عليه السلام قال
 لمن سألني ان توضأ منه قال لا ما هي الا بضعة منك ولان الحديث
 هو الخارج المحض لم يوحده وحدث بشيخه رضى الله عنه اذ روى عن
 بعض رضى الله عنه ولو ثبت في صحيحه على غسل اليد اذا مسح ولم
 يكن استحياءا لما وجد عرجا وقوله انه سبب لخروج النجاسة
 قلنا ليس سبب ظاهره هو محتمل ولكن كان سببا والسبب انما
 يقوم مقام المستب إذا تكرر الوقوف على حقيقة الخروج وذلك
 حاله النوم والخلل ومذاهبنا في البقعة فامكن الوقوف على
 حقيقة الخروج قال في شرح المراه شهوة ونحو شهوة حدثني عنه
 وعندنا في الحديث ما لم يخرج المذي له قوله تعالى اولادهم
 النسا الآية وحقيقة المني لا بد ولا تسمى لخروج المذي فاقم مثله
 على ما جرت لنا حديث عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يثقب بعض نساءه ثم يخرج الى الصلوة ولم يتوضأ والمعنى ما
 بينه وبين المني المتقدمة واما الآية قلنا المراد منه الوقوع محارضا والتم
 المذكور وهو التمس للحنابة كذا يثقب عن عه النفس والخواتم
 عن المعنى ما مر قال الخارج من غير السلسل بن بعض الوضوء
 قل او يخرج وعندنا بعض الوضوء اذا سال وزا القيا اذا كان
 ملاك الفم له ما روى عن رسول الله عليه السلام انه اجتمع ولم يتوضأ
 وروى عنه انه قال ولم يتوضأ لان لقليل ليس حديث فكذا

لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

وما لا يصلي لا يصلي
 ولا يفتي الصائم بافتمرا
 لم يردنا لشبهه

الكثر كاليد وعنه والجامع ان النجاسة غير معقول الموصى مقبض
 مودع على النقص لقوله صلى الله عليه وسلم انما النجاسة بوضوء
 وصلى فان ذلك دم عرق انقش وكلمة ان السليل وقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس القطر والقطر من من لم وضوءه يكون سادلا
 ولا حدث على رضى الله عنه او دجعة تملأ الفم وهذا لا يعرف
 قياسا والطاهيات قال سماعا والمعنى وموان هذا الخارج
 النجس من لادى فيؤثر في تجس الاعضاء الادوية حكما اذ هو
 من لواذمه الخارج من السلسل ولا فرق بينهما الا من حيث
 المخرج وما روى من الحديث انما الاول معناه انه لم يتوضأ
 الحال بسبب النجاسة وعندنا الوضوء بسبب القيام في
 الصلوة عند اداء الصلوة واما الحديث الثاني فمحمول على ان
 ملاك الفم وما قوله القليل ليس حديث قلنا لانه ليس بشايب فلا
 يكون خادشا والكثير سايب وخارج قال الفقهاء
 صلوه لها ركوع وسجود استحدث وهو القياس عندنا
 هو حديث له ان الحديث موافق للخارج النجس ولم يوحده ولم يلا يكون
 حدثا بل صلوا الحنان وسجد التلاوة وخارج الصلوة ولنا
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالصباح فدخل رجل ولا يصلي
 سؤفردى روى عن علي بن ابي حمزة روى عنه جعفر بن محمد فخرج
 بعض القوم فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من جلوسه امرهم باعادة الوضوء والصلوة

فتركنا الناس عند الخبر والخبر ورد في الصلوة المبرورة
 فقلت بحجة البلاوة وصلوة الخمار على أصل لفاس قال
 النوم حديث لا يابن الاحوال الا بحاله الفعود في الصلوة
 فان له فيه قولين وعندنا النوم لا بحاله الصلوة ليس بحديث
 على اي هيئه كان في يوم المتيين خارج الصلوة كذلك ونوم
 المتك والمضطجع حديث له حديث صفوان ابن عبيد المبرور
 رضي الله عنه ان النبي عليه السلام لا يترج خفافا ثلاثة ايام
 ولنا بها اذا كنا سفرا الا من جنبه ولكن من غارط او نزل
 او نوم وقال عليه السلام العنان وكما الله في يوم فليتوضا من نا
 بالوضوء وثبت على العله ومود صواب وكما السنة والمعنى وهو
 النوم بسبب خروج الحديث بواسطة ذوال وكما الله فصا د
 كالنوم متوركا ومضطجعا كما روى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما عن النبي عليه السلام انه قال ليس الوضوء على من نام مضطجعا
 فانه اذا اضطجع استبرحت مفاصله وعن حماد بن العمار
 رضي الله عنه انه قال يتبانا اذا لم يجداد ب قدت فاذا انا
 وضع يدي على كتفي والتفت فاذا ان رسول الله فقلت
 يا رسول الله هل علي من هذا وضوء فقال لا حتى تضع جنبك
 على الارض والمخاض فيه وهو ان عيلا لنوم ليس بحديث لانه
 ليس بخارج كغيره لانه يكون سنا للمحدث عند استرخاء المفار

او قتل
 عن ابن عباس
 رضي الله عنهما
 في الوضوء

ود قال الميتة عن الارض مانع قيام الميتة لا تكون سببا لخروج
 الحديث فلا يوجب نقصا لوضوء خلاف المتورك والمضطجع
 لانه ذاك الميتة وما روى من الحديث يحول على المضطجع ما ذكرناه
 والجواب عن ما ذكرناه قال صاحب العذر يتوضا لكل
 فرض له ان يصل ما شامل لنوافل ذلك الوضوء وعندنا
 يتوضا لوقت كل صلوة ويصل ما شامل الفرائض والنوافل ما
 شارة الوقت له قوله صلى الله عليه وسلم لم الميتة تتوضا لكل
 صلوة والمخاض ان قتلها طهارة ضرورية كون الحديث مقارنا له
 فيسعد ويقدر الضرورة فاذا ادى الفرض زالت الضرورة
 على ما علمه الاصل لان كل وقت من فرائض الا ان لنوافل
 تنع للفرض فيظهره حتى النوافل ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم
 الميتة تتوضا لوقت كل صلوة وهو المراد من الحديث لا ربه
 لان اللام تنفها رل الوقت قال الله تعالى اقم الصلوة له لو كان
 الشمس في لوقت ولو كان السمى والمخاض في لوقت اسقط
 اعتبار الحديث في جميعا باعتبار الحاجة الى اداء الصلوة في
 الوقت ولا يمكن اعتبار حاله الا باعتبار دانه لان احوال
 الناس مختلفة في ذلك ولان لشرع اطلق له اداء الصلوة على وجه
 يستوعب كل الوقت فاقم وقت الصلوة مقام وقت الا اذا
 حقه وما روى من الحديث المراد منه وقت الصلوة يقال ايها الظاهر

مورد

الظاهر

مورد

حملناه على هذا تو صفات الحديث قال المني طاهر وعندنا
 بحسن قول عائشة رضي الله عنها قالت كيت آخر المني من
 ثوب النبي صلى الله عليه وسلم يصل فيه ولو كان محباً لمع السروج فيها
 ولأن هذا الحديث أصلي لا دعي ويكون طاهراً كالأخذ وهو الذي
 لنا قوله صلى الله عليه وسلم إلهاد من ليس حراً به يغسل لونه من النجاسة
 فقال عليه السلام ما نكحتمك وجموع عبيدك لما الذي ذكره من الأبرار
 وإنما يغسل الثوب من جنس البول والغائط والدم والقي والمني
 والمعر وموازل لواجب يخرج وجه الكلب الطاهر بقوله صلى الله عليه وسلم
 فكر على نجاسته لأن محبات الطهارة لا تقبل إلا في محل النجاسة وما
 روي من الحديث معناه وهو يصل فيه بعد ذلك لأنه تلك الحالة
 كما يقال كنت أخطب النخف وهو يلبس وكنت أخبر وهو ياكل خملناه
 على هذا ما روينا قوله هذا الحديث أصلي لا دعي قلنا من هذه الحالة عادية
 على هذا الأصل فإذا كان يتنجس كالغسله قال خروج المني
 لا عن شهوة يسقط أو حمل أو خوف أو سعي بوجع أو غش أو غش
 وعندنا بوجع الوضوء والغسل أنه قوله صلى الله عليه وسلم إلهاد من
 من الماء وقوله عليه السلام ومن المني الغسل ولأن الغسل تنطق بالني
 لكونه خارجاً محضاً والخارج من الشيطان عدي لا عبرة به والشهوة فيه
 كدم الحائض كما روي عن عام بن سلمة وهو أنه سأل عن الرجل يبول
 الله عليه السلام عن المرأة ترى ما منها مثل ما يرى الرجل فقال لا بد

فحسب

46 كذا فقالت نعم قال عليه السلام فلتغتسل علق لا يغسل بالذرة ولأن هذا
 ليس بحديث حقيقي بل يشبه المني لأن المني هو الماء الذي بدفقه الشهوة فإذا
 انعدمت الشهوة لا يكون منياً فكان روي عن المني وقيل خرج الجوارح عن
 الحديث الثاني ما الحديث الأول محمول على خروج الماء عن شهوة دليل
 ما ذكرنا قال أما إذا ورد على النجاسة لا يتنجس وإنما يتنجس إذا
 وقعت فيه النجاسة وعندنا يتنجس في الحالين أنه إذا ورد
 على النجاسة وهو الغالب فيصير عنده ما الجاهل ولا كذلك إذا
 وقعت فيه النجاسة لئلا أن المني أثره نجاسة أما احتياط النجاسة
 له وهذا لا يخلف وأما الجاهل فيسقط حكم نجاسته بخلاف القياس
 قال الأنا إذا وقع فيه الكلب لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات وعندنا
 يطهر بالغسل ثلاثاً له قوله صلى الله عليه وسلم إذا ولع الكلب لا أنا حرمت
 فأغسلوه سبعاً وعفروا الشاة بالتراب ولنا قوله عليه السلام يغسل
 الإنسان ولو لوع الكلب ثلاثاً ولأن لغاية لا يكون الحوض من البول
 وذلك تطهير بالغسل ثلاثاً فهذا كذلك وما روي من الحديث بداره
 على أي جهوده رضي الله عنه وهو يقول بالغسل ثلاثاً ولأنه حين
 حدث ورد مخالف للقياس فيرد أو يحمل على الزجر عن اقتناء
 الكلب في ابتداء الإسلام قال النجاسة إذا لم يكن جارية لطهر بالغسل
 مرة واحدة وعندنا لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً لأنه أن الماء يطهر
 عقله لأنه إذا استعمل في محل النجاسة جاز أنه النجاسة فيتمسك

وكذلك الثاني والثالث على ما عرفت وإنما عرفت مظهرًا شرعًا
 يتسمته ظهورًا بالحق وإذا وجد استعمل الطهور من أجل عمله
 في الطهارة وصار كالنجاسة المحكية لنا قوله صلى الله عليه وسلم إذا
 استعظم أحدكم منسأه فلا يمسس به ولا يمسس به ولا يمسس به ولا يمسس به
 لا يذري أن يمسسه والمعر أن لما ظهر عطفه لكونه من الأعيان عرفت
 والمرة الواحدة لا يؤثر إزالة النجاسة والكثير مؤثر وقد روي ذلك
 بالثالث لأنه أدى الكثير وصار كالنجاسة المرة بخلاف الحديث إنما
 ليست بنجاسة حقيقة لكن لشرع الحق كما في رجع لا تؤذ وزواله
 إلى الشرع فقال سواد منسأ الوضوء طاهر وعندنا بحسب
 له ما روي عن النبي عليه السلام أنه قيل عن النجاسات التي في الفلوات وما
 ينوء بها من لساع فقال لها حلت بطوننا وما ابتقت من لساننا
 شراف وظهور والمعنى أن هذا جنون يظهر جلده بالذبايع يكون
 سواد طاهرًا كالشاة والحمار والجامع أن طهارة الجلد بذلك على
 أن عيسته ليس بحسب فلا يكون نجسًا واللعاب تولد من اللحم
 أن لعابه محسب في لحمه بحسب دليل حرمة أكله مع كونه صالحًا
 للعناء ومن غير استحقاقه للكرامة والاحترام وإذا كان لعابه
 نجسًا وقد امتزج بالمازج بحسبته وما روي من الحديث وروى
 في الجياض الكبير والماء الكثير قال خروا كما يركب
 لحمه من الطهور بحسب عندنا طاهر لا خير والذباح والبطانة

47 انه يستعمل إلى تنقية فساد فاشبه خروا وعبرنا قول الله تعالى
 إجماع الناس على أمثال الحمامات في المساجد مع الآخر بتطهير
 المساجد وقوله استعمال إلى تنقية فساد قلنا لا تنقية فساد
 معوله فساد النجاسة وحيثه وذلك لا يدل على النجاسة قال
 في المال المستعمل أحد قوليه كقول محمد بن حماد الله والآخر كقول
 محمد بن قيس بن ميمون قال موت ما ليس له دم سائل في المال دفع
 الغليل نفسه وعندنا لا يفسده له أنه محسب في المال القليل
 ودليل نجاسته كونه ميتة وحرمة الانتفاع به كذا قوله عليه
 الموت ما ليس له نفس سائلة في المال لا يفسد المال لأن الموت ليس بحسب
 لذاته بذلك أن لم يكن ليس بحسب قد جاز بالموت فيه وإنما كان
 نجسًا لما فيه من الدماء والروائح السائلة ومذاقه له دم سائل
 ولا يطوره وإنما حرمة الانتفاع به لعدم الصلاحية للغذاء والنجاسة
 قال الشعر والصفوف والرش والعمم والقرن والظلف والحصى
 والظفر من لسان الميتة بحسب وعندنا منى طاهر له قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم ومذمة ميتة لقوله صلى الله عليه وسلم لا
 تنفعوا من لسان ميتة باحط ولا يحسب وزوايه لا تنفعوا من
 الميتة سبي والمعنى فيه ومذمة حمه ونجاسته بحسب الأصل فيتم بالموت
 كالحم لنا قوله صلى الله عليه وسلم لا بأس بجلد الميتة إذا ذبح وشعرها
 إذا غسل ولا يلوث ليس بحسب لأنه لما هو ذلك لحسب في الروايات

البيات

والدعا السائلة ولا يطويه ولا يده الا شيا ولا دم له واما الاله فالمراد
منه تحريم الاكل وكذا في المواد من الحدث التي عن الانتفاع بالاكل
فقال لا حدث احدا غاصر من المنة اكلها **قال** جلد الميت
لا يطهر بالدباغ وعندنا يظهر له قوله صلى الله عليه وسلم لا تتفردوا
من الميتة باكلها ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره **قال** جلد الميت
يكله الخنزير لنا قوله صلى الله عليه وسلم انما اكلها مع فقد طهر كالخمر
ولان عن الموت ليس بميتة الميتة بالوطبات وقد زالت الطوبى
بالدباغ وقادى من الحدث قلنا الاكل اسم ما لم يتغير به وقول
والحوادث عن الميتة ما خرج **قال** لا يجوز بيع جلد الميتة بعد
دباغه وعندنا يجوز ما عدا ذلك لا يطهر بالدباغ وعندنا يظهر
قال الطير اذا مات وشح منه ميت لم يشدد فشرا لا يؤكل
وعندنا يؤكل له انه منزله ساير الطوبى فيه وميتة ميتة قلدي
منه لانا ان مده بيضه طير ما يؤكل لحمه فيؤكل كما اذا خرجت
حال حيوتها او بعد مما عدا ذلك ما شدد فشرا والميتة لا جثوة
فيه فلا تتغير حاله بموت غيره **قال** الميت اذا استقى الحدث لم
يجز له ان يتوضا ويصلي على صلواته قناسا وعندنا له ذلك استحسانا
له انه زال شرط حوار الصلوة وميت الطهارة ولا نه يحتاج الى
المشرو والوضوء وموت على كثير فاشد الحدث العبد الاجل لم لنا
قوله صلى الله عليه وسلم من قاور عرف لا صلواته فلنصرف

فلنوضا ولين على صلواته ما لم يتعلم وعن لي بكر وعثمان وعلى
وان عبد وسلمان رضي الله عنهم اجمعين ثم قالوا غاصر من الميتة
الغنايس بخلاف الحدث العبد والاحلام لان الشرع ورد في الحدث
السابق ذلك ليس معنى **قال** الغنايس القليلة في البدن و
الشوب منع حوار الصلوة الا ما لا ياحد العين ولا يمكن التحرز عنها
كالذباب الخمسة يقعن على الثياب ودم البراغيث وعندنا ما لم
يحاو وز قد د الدم له حوله تعالى شاك فغيره مطلقا ولا في
الصلوة على البوطم وكما ان التعظم بالظمان من كل وجه وذلك
بازاله قليل الغنايس وكثيرها ولا في قليل من الغنايس الحكيم وموت
الحدث منع فالحقيقة اولى لانها اقوى لنا قول عبد رضي الله عنه
اذا كانت الغنايس مقدار ظفري من ذلك منع حوار الصلوة وطفن
كان قريبا من كف الجذوة لا حيز خلع النعال ان النبي عليه السلام
يستقبل لصلوة ولا في الحدث عن قليل جرح والخراج مرفوع
ولا طنا جوت عما قاله واما الحدث قلنا فلا لا يتحرى ولا حرج
لا تكليف اذاله كله **قال** الارض اذا تحت ثم جفت لا يطهر
عنده وعندنا يظهر لما جرد باب زفر دمه الله **قال** الحيض
موا الدم الا شدة وعندنا ما يسوي ليا من الخالص حشف له قوله صلى
الله عليه وسلم دم الحيض سود محيط يحيط به لا قول عائشة رضي الله عنها
لا حتى ترين القصة البيضاء وهذا لا يحرف قناسا فالظاهر انما قالت

شدد

شدد

بما المراد كانهما قنص لا في الطهارة ولا في الدم
فمنه الدم القنص في كونهما قنصا
في حد النطاق الدم كونهما قنصا
شدد الجرح الى السواد

بما عا وما دوى من الحديث قلنا ليس فيه بغيره قال دم
الحامل حيض وعند الناس حيض له ان دم الرحم خرج بغيره
معتاد فكان حيضا لا جليل لنا قوله صلى الله عليه وسلم الا لا توطأ
الحيا الى حتى يصفى حملها لا الحيا الى حتى يستبرئ حيضه واجد
حول الحيض علامة على فراق الرحم فذلك انه لا يتصور مع الشغل
ولا في الحيض عباد عن دم الرحم وهذا ليس دم الرحم لان دم الرحم
قد اشد بالجلل قال ادنى مدة الحيض يوم وليلة وعندنا
ثلاثة ايام ولنا لها واكثر خمسة عشر يوما وعندنا عن
امامنا الاقل قوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلوة ايام اقراك
من غير فصل بين لقليل والكثير لنا ما دوى ابو امامه النابلي
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض للحائض التبر
والثب ثلاثة ايام ولنا لها واكثر عشرة ايام وما دوى من
الحديث ليس فيه بغيره يوم وليلة بل فيه بيان انما لا تصلي
وقت الحيض وبه تقول وله لا الاكثر ان الشهر في حق الالبسة
والصفوة اقم مقام حيض ويطهر ففهم عليها انما صار لنا حديث
ابى امامه الباهلي رضي الله عنه على ما ذكرنا قال ان النفاس
ستون يوما وعندنا ان يكون يوما له اجمعنا ان اكثر النفاس اربعة
اشكال ولنا اقله بان اكثر اربعين يوما وقد ذكرنا ان اكثر
الحيض خمسة عشر يوما فكونا في هذا اشكال متوزن في حاضر

الحق

لنا ما دوى عن بن عمر ولى هو بنو وعائشة وام سلمة وام
حبيبة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل مذهبنا بالفاط مختلفة
وقوله بان النفاس ربعة اشكال الحيض فلنا مدة لا تعرف
بالنفاس فثبنا النص فيهما جميعا قال المسألة اذا رأت
الدم ايسر من هذا ذلك له فيه ثلاثة اقوال احدها ان حيضها ثلثون
وليلة لا نه اقل وهو المستعمل في ثانيا ان حيضها يسبق ايام لان
الغالب هو الوسط وثالثها ان حيضها يسبق عشرين نساء عشرين
ومدا بعيد لان ذلك يحلف باختلاف الاغذية والبطاع وعندنا
العصر من ولما حيض لا ينادى حلت في الحيض فلا يخرج بالشك
قال اذا طهرت الحائض في وقت العصر فوليها قضا الظهر
والعصر جميعا فاذا طهرت في وقت العشاء فوليها قضا المغرب
والعشاء جميعا وعندنا في الفصل الاول عليها قضا العصر لا
غيره والثاني عليها قضا العشاء لا غير ما على اصل وهو
ان وقت الظهر والعصر عندنا واجب وهو ما بعد الزوال
الى المغرب ووقت المغرب والعشاء واجبة وهو ما بعد المغرب
الى ثلث الليل ولنا حوزا الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما
وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما بعد الظهر والسفر وعندنا
لكل صلوة وقت على حدة له انا اجمعنا على حوزا الجمع بعرفة
ومر دلالة وذلك على اتحاد الوقت لنا الاجاد

المشهوره في بيان الحوائج فلا يقارن بما ذكرنا من الاجتهاد بقول
الحج بن محمد ومن دلفه بعد ما ورد الشرح به الحاجة مخصوصه
وكذا لم يتعد موضع الشرح فلا يجوز للمنفرد ولا لغيره من قائل
اذا اجابت التوجه ما مضى من الوقت قد ركب ما سبق فيه فرضه لم
يسقط عنها قضاء وكذا وعندنا اذا اجابت في الوقت سقط عنها
فرضه وان بقي شيء قليل من اعلى اصل وهو ان الوجوب يتأكد
بأول الوقت عندنا وعندنا ما اخبر الوقت له ان الخطأ يتحقق
في اول الوقت ولهذا لو ادى بقى فرضا فلا يسقط باعتبار
الجميع بعد الوجوب كما اذا اجابت بعد الوقت لنا ان تأخر الوجوب
في حق من لم يود في اول الوقت باحدا لوقت بدليله انه لا مانع
بالترك في اول الوقت ولهذا لو ادى في آخر الوقت كان من جملة
لا قاضيا فاذا اعتذر من الحضور في وقت الوجوب من الوجوب
كما اذا استوعب الوقت قال الحائض ان ينقطع دمها
لم يقدرها الزوج ما لم يعتسل عند دفر والتامع رحمه الله عندنا
لها ان يقدما وقد مر في باب دفر قال لا يجوز السهم بغير
التوازي وعندنا يجوز لكل احدا ان يرضوا لحجه من الحائضين
باب لي يرفع قال الاستيعاب في باب السهم شروط عندنا
وعندنا ليس بشرط له انه شرط في باب الوضوء فكذلك في السهم
والجامع ان الحدث لا يتحقق فقليل من كثير دلنا ان الاستيعاب

باب

50 الاستيعاب في السهم جرح لان التوازي لا يصل الى محل موضع من غير
تلف والجمع مدح في خلاف الوضوء لان المانصل الى كل موضع
من غير تلف قال يتم لكل فرض وعندنا يصل بستم واحد
ما شام من الفرائض والنوافل ما لم يحدث او وجد الماله ان امده بغيره
من ورده فلا يبقى لفرضين كطياره المستحاضه لنا قوله صلى الله عليه وسلم
التوازي طهورا للمم ولوالى عشره في مالهم حدثنا ابو عبد الله ومنا
نص في الباب قال السهم قبل دخول الوقت لا يجوز ما ذكرنا
وعندنا نحن ما ذكرنا قال طلب المالك الجواز السهم في السفر بطلت
من كل جانب مقدار غلوه عندنا وعندنا ليس بشرط له ان عدم
المانع شرط لجواز السهم فلا يتحقق لعدم اذا لم يطلبه لنا ان الشرط
ان لا يجد الما وهو غير واجب وان لم يطل قال اذا
تتم في المصير لحوف خوف صلوة الحناره وصلوة العدم من
وعندنا يجوز بنا على انها تقضي ان عندنا فلم يتحقق خوف
الفوات اصله وعندنا لا تقضي ان لا نأمرنا ما شرعنا لاجتماعه
وامام وليس في شيعه تفصيلها وروى عن محمد بن ابي الله عنه
انه قال اذا حثت حناره تحتى فواتها وانت على غير وضوء
فتم لها قال السهم اذا وجد الما في خلال الصلوة مفر فيها
وعندنا يتوضا ويسقط الصلوة له ان حرمه الصلوة ما نفع
من التوضي فصاد عباد ما لهما حكما كما اذا وجد الما زاد في التوضي

شرط

ثم مثله بل أولى لان حرمة الصلوة فوق حرمة الدابة فان
 شرط حواز الصلوة وهي الطهارة لان السهم حول طهارة عند عدم
 الماء قد وجدنا ما جففت وقوله بان حرمة الصلوة مانعة فلما لم
 لو بقيت وهما هنا بطلت لما جاز **قال** المحدث انما يباح له السهم
 اذا خاف على نفسه وهما نفسا او طرفه لو توضأ وعندنا
 اذا خاف زيادة المني او استدارة قلبه ذلك له قوله تعالى وان
 كنتم مرضى او على سفر قال ابن عباس رضي الله عنهما هو الجردوم وحيث
 وذلك يخاف فوبك تلف النفس والطرف لنا اطلاق النقصانه ساول
 كل حريص فلا يجوز نقيض بقول الصحابي **قال** التيمم البدلي
 الزرع لا قوله القدم وعندنا الى المرافى له ان اسم البدل مطلق
 ساول هذا القدر يدل على قوله تعالى فاقطعوا ايديهما ثم هو واجب
 من ان يسمع كذا هيمننا لما حدثت عماد بن ياسر رضي الله عنه ان النبي
 عليه السلام قال له اما يغيبك ان تضع كفك على الارض فتمسك بها وحمد
 ثم تعبد بها فتمسك بها يدك الى المرفق فتمسك بها ان سمع الله عند الاطلاق
 ساول من هذه الجاذبة الى الابط ولهذا ثبت الصحابة التيمم الى الابواب
 الا ان ما وراء المرفق فقط لان التيمم حلف عن الوضوء وذلك ساقط
 في الوضوء قلدي في الخلف فاما قطع يد السارد الى الرشح عرف بفعل
 النبي عليه السلام لا باللفظ **قال** اذا كان في حلقه ماء جازا وجب
 التيمم للجراح وغسل الوجه وعندنا نقصان التيمم وان كان في الاكثر

الجردى
 ابده

الاكثر صححا عندنا غسلها ولا تيمم عندنا يتم له انه قد روي الاستعمال
 الطهور من هذا القدر فثبت لنا ان الحج بين اليد والارض ممتنع فغير
 الاكثر **قال** اذا كان معه ما قليل لا يكفي لوضوء غسل ذلك ثم ييمم
 وعندنا ما يكفي بالتيمم له ان حواز التيمم مشروط بعدم ما يندر لقوله تعالى
 فلم يجدوا ماء فمما ما بعدا طيبا فتناول كل حزو من احزائها
 ولا نه قد روي على استعمال الطهور في النقص فثبت ازاله الحدث عن ذلك
 البعض كما اذا وجد ثوبا يستر بعض عودته لنا ان عدم الماء الذي
 نفيد الطهارة المحللة للصلوة محقق فباح له التيمم كما اذا كان عند
 ما يحسن ويحتاج اليه للصلوة وهذا لان لغسل الماء ما يوجب لهينه
 بل وجب لا باجبه اذا الصلوة به فاذا لم يجد غسل هذا القدر باجبه
 اذا الصلوة فصاذا كالعزم وبه ثبت ان لما راجد لقوله تعالى فلم تجدوا
 ماء ما يحللا للصلوة لا لا يثبت له واما المحلل للصلوة ما
 مقدرة ولم يوجد خلاف التوب لا نه ليس معه شيء احسن منه اما
 هيمننا التيمم يطهر **قال** الباعث على ترجيح المسافر في القصب
 والاحطار واستعمال مسافر من وتناول المسنة عند الخوض
 وعندنا ما ترجح له قوله تعالى من اضطر عريانا ولا عار فلا اثم عليه ولان
 الرخصة ثبت بطريق الكرامة فلا مستحسنا الباعث لنا ان النصوص
 المقتضية لحواز المسح بلا نه حتى لمسافر والامام حرة القصير
 والافطار مرطوق لا نه حاتم وصارده اهل الكرامة فلا يطل بعصيان

دل عليه ان المقم العامي عسج يومًا وليلة كالطبع فكذلك المسافر
واما الاله التي بلاها فقد جاني القسرة عروباء ارجى طالب لذلك وهو
بعد الحلال ولا عار اي متعديا الحاجة قال اذا غسل
المحدث رجله اولًا وليس حفيه ثم غسل ما بقي من اعضائه قبل
ان يحدث ثم احدث لا مسح على حفيه وعندنا مسح ولو توضأ على
الترتيب ولكن لما غسل رجله التي ليس حفيه الا من فلما غسل اليسرى
ليس حفيه الا يسرى لا مسح اذا احدث وعندنا مسح له ان في الفصل
الاول الوضوء غير صحيح لفوات الترتيب ولا الثاني ان مسح طمس
ليس الحيف على طهارة كاملة وجب ليس الحيف له ولا لم تكن طهارة
كاملة لنا ان في الفصل الاول صحت الطهارة لان الترتيب ليس شرط
على ما مر وفي الفصل الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ان يمسح رجلي
الله عنه اذا لبس الخفين والقدمان طاهرتان فاستمع عليهما
ولا في التوضوء المقتضية لخواذ المسح على الحيف مطلقه والمعنى ان الحيف
حول ما يقع سرائه حكم الحدث الى الرجل فاجتنب الى كمال الطهارة
للجلوس عند الحدث لا عند اللبس قال اذا لبس الخفين
على الحسن لم يمسح عليهما وعندنا اذا لم يمسح على الخفين جاز ليس الخفين
له المسح عليهما له ان الحيف بذلك عن الرجل والبدل لا يكون له ذلك
لنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ذلك في السفر وروى
داي التي علمت فعل ذلك ولا نه عن تركه حيف ذي طاهر ليس خرق الحيف

52 الاسفار فاحتاج الى المسح عليها وقوله يصير يدلا عن الحيف
قلنا بل الى ذاع مسح على الحيف ثم ليس الخرمون اما اذا لم يمسح على الحيف
صار يدلا عن الرجل كحيف ذي طاهر قال قلل الحيف
الحيف مع خواذ المسح وعندنا لا يمنع حتى يكون قد وثقه اصابع له
ان الطاهر وان قل تشري الحدث اليه فيسري الى الباقي
لانه لا يمسح لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم علم امر بالمسح على الحيف من غير
تقصير وحفاظ المسافر لا يغفلوا عن قليل الحرق في العادة خصوصًا
حفاظ الفقراء لان هذه الرحمة ثبت دفعا للحرج في النوع واللبس
عادة يقع مع الحرق القليل فيحق الحرج لا ندرجه قال المقم
اذا بدا المسح على الحيف ثم ساقط بها قبل تمام يوم دليله لم يمسح بعد
تمام دليله وعندنا انها كما اتم المسافر له انه شرع فيها حكم الاقامة
وهو مقدد بمقدار معلوم ولا يغير يسيره كل قبح الصلوة في السفينة
لا يصير فسادا وخرجت من الجدران لم يتمها رخصتنا قوله علم
مسح المقم يومًا وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولنا لهما ومثله هذا الحالة
فتم ثلاثة ايام ولنا لهما والمعنى انه اذا شرع فيه وهو مسافر ثم اقام اتمه
كما تم المقم فاذا شرع فيه وهو مقم ثم سافر اتمه كما اتم المسافر بخلاف
ما استشهد لان تلك صلاة واحدة وهذا يستحق سجدة قال
في الاذان ترجع وموان باق بالشهادتين ولا يخافه من غيرهما وعندهنا
لا يرجع منهما له حدث اي حذره انه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالاذان يوم الفتح فاعوذ في رجب فتمها لئلا يسهل لغيره الحديث النازل من
 السما ولا في حديث بلال رضي الله عنه ولا في سائر الاخبار يرجع حديث
 ابي محمد وروى فقد روى ان النبي صلى الله عليه وآله بالاذان فقول واشتدني
 من لكفار خفف صوتيه بالشهادتين فامرنا باعادتهما جهرا في الاقام
 فواذى فواذى وعندنا مثنى مثنى له رواه ابي محمد وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال الاذان مثنى مثنى والاقامه فواذى فواذى لئلا يسهل لغيره
 بالحديث النازل من السما وحديث بلال رضي الله عنه وحديث ابي
 محمد وروى رواه المشهور ما قلنا وتاويل ما روى في الحديث المجمع
 من الكلمتين في الاقامه دون الاذان في حال لا تثبت في صلوه
 العجر وعندنا فيه تثبت وهو قوله الصلوة خير من النوم وقبل
 النداء للصلوة والصلوة والفلاح مرتين في الاذان له اعتناء في سائر
 الصلوة لئلا يقول بلال رضي الله عنه امين في رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
 ان يثوب في صلوة العجر وما في ان يثوب في غير ذلك ولا في وقت الغيب
 وقت نوم وعقله فاجتمع الى زيادته اعلام خلاف سائر الصلوات
 في حال اذا ادرك لرحل واقام عينه ان عابت الا وك حاذ ولم يكن
 وان كان حاضرا وبلغه الوحشة ذلك كله وان رضي به يكن اعين
 ايضا وعندنا لا يترك له ان النبي صلى الله عليه وآله يثوب بل لا رضي الله عنه في حاجه
 له في السفر فامرنا عبد الله بن زيد بن الحارث المصديقي رضي الله
 عنه بالاذان محض بلا ردي الله عنه واذا ان نعم فقال صلى الله عليه وآله

53
 ان اخطأ الضديني حوالدي دني فهو الذي نعم لنا ان النبي صلى الله عليه وآله قال
 لعبد الله بن زيد الانصاري صاحب دوي الاذان الله على بلال رضي
 الله عنه فقول فاذن بلال فقال لعبد الله انه لم يترك ما روى ولنا
 ان محمد الله كان حديث العبد بالاسلام فكان بالحقة الوحشة ذلك فقال
 اذا الصلوات في اول او قانتا فصل وعندنا الشرب بالفجر افضل
 والديار بالطهر افضل بالصيف وتأخير العصر في كل فصل افضل
 وتعمل المغرب في كل حين فصل وتأخير العشاء الى ثلث الليل افضل
 له قوله تعالى وسارعوا الى معقرو من ربكم الآية وقوله عن رجل
 سألني الى معقرو من ربكم وقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله
 ولان فيما قلناه مباديه مسانعة الى امتثال او امر الله تعالى فكان دلي
 لنا ان في العبد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اسفروا بالبحر فانه اعلم للاجر
 وفي الطهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابردوا بالطهر فان شدة الحر من فيم
 جهنم وفي العصر قول محمد الله بن زكريا رضي الله عنه امرنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله في تأخير العصر وفي المغرب قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان نزل
 اني خير ما لم يوحى والمغرب الى اشغال الحوم وفي العشاء قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تسلم السهم وصوص الضعيف لا حث العشاء الى ثلث
 الليل واما الاذان فقلنا المسانعة والمسانعة تحصل بالتهني لهما
 واما الحديث فقد قال النبي صلى الله عليه وآله اني افضل الله
 عز وجل قال الله تعالى سألوك ماذا استقون قل اعفواي الفصل

تمت
 دلغ عن عماله

قال يجوز تكرار الجماعة في كل مسجد ما دأب واقامه وعندنا كل
 مسجد له امام معلوم وقوم معلوم فلا ساج لهم تكرارا لجماعه له ان فرق
 الثاني رخص وجوب الصلوات لجماعه كالفرق الاول فكان لهم
 الجماعة كالفرق الاول كما اذا صلى عزرا هك المسجد وكما في مسجد
 الشوارع لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخرج ليصلي في الساج نصار
 فرجع وقد صلى اهل المسجد المغرب فدخل في حجر بعض نسائه وجمع
 اهله وصلى بهم ولو خازنت الجماعة على الجماعة لا اختار الجماعة
 في السب على الجماعة في المسجد ولان يجوز نيل الجماعة وانه
 مكره بخلاف ما اذا اقام عزرا هك المسجد كما في لان جميع لا يظلم
 بقول الفرد بخلاف مسجد الشوارع لان كل الناس فيه سوا قال وقت
 المغرب غير ممتد وعندنا ممتد الى غيبوبة الشفوة ان حيز صلوات
 الله عليه اقامه النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة جمع الساعة واحدة
 وبما سائر الصلوات مثل اول الوقت واخر الوقت ولو كان وقت
 المغرب ممتد القول ذلك لنا قوله صلى الله عليه وسلم في المواقف
 واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخره حين تغرب الشمس
 وما روى من حديث جبريل في ذلك دلاله الاستحباب قال يجوز
 الجمع بين العصر والطهر وقت احدىهما وبين المغرب والعشاء وقت
 احدىهما بعد السجدة والمطهر فان شاع محل الثانية واداهما وقت
 الاول وان شاع اخر الاول واداهما لان وقت الثانية وعندنا لا

يجوز الجمع حال وقد يوت عند المسلة قبل فدا قال صلوه
 الرجل لا يفسد بحداد النساء صلواته تركاني فيها وعندنا نقصد
 له ان الحاداه لا يوجب فساد صلوات المرأة فكيف يوجب فساد صلوات
 الرجل والمعنى ان جسد الصلوات ترك اركانها وبوجود ما ناقضا
 ولم يوجب من الرجل شيء من ذلك لنا ان الرجل اخطأ مكانه للصلوة
 ففسد صلواته كما اذا تقدم على الايام وذلك ان مكانه امام
 المرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجروهن من حيث اخرجهن الله عنكم خيرون
 المرأة فرضا على الرجل فاذا خالف الرجل الاجر فلم يقع مقامه ففسد صلواته
 وصلوات المرأة اي لا يفسد لان لتاخير واحد على الرجل لا عليها قال
 اذا دعا بصلواته مما شبه كلام الناس بان دعا الانسان باسمه او
 قال اللهم فلا نه او البشئ ثوبا او اعطى درهما او نحوها لا يفسد صلواته
 وعندنا نقصد له ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يا قنوت اللهم اني
 الوليد بك لو ليد وعكاش بك ربيعه والمستصوفين عكة اللهم اشهد
 وطائر على مضير واجعل بينهم كيني لوفد عليهم لنا ان هذا من جنس
 كلام الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان صلواتهم لا يصلح فيها شيء
 كلام الناس الحديث وحاز ويكنى قيل فسخ الكلام في الصلوات قال
 اقامه الصلوات للناس يجوز كيف ما كان وعندنا لا يجوز ما على
 اقرب المقترض لا يستعمل لا يجوز عندنا وصلوات الصلوات غير ممتد
 بالنساء وصلوات الناس فمما ان يفسد بغيرها وعندنا يجوز كيف ما كان

على ما نرى بعد هذا ان شاء الله قال الوتر ركعة واحدة في قول
 وثلاث بقعة واحدة في قول وثلاث تسلمتين في قول وعند ثلاث
 ركعات له قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى فان خشيت الصبح
 فاوترت ركعة لنا ما روى محمد بن عبد القادر في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وضوءا بوتر الركعة وعن الحسن البصري قال اجمع المكيين
 على ان الموتر ثلاث ركعات وما روى كان لا ابتد الا بسلام ثم تسبح
 قال القنوت في الوتر بعد الركوع وعندنا قبل الركوع له ما روى
 عن انس بن مالك وفي رواية عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركوع
 لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه قال كنت عند رسول الله
 اذ اقيت صلواته بالليل فاوترت ثلاث ركعات وقت قبل الركوع قلت
 والبدني والليل القابلة قلت كذلك وما رواه منسوخ هذا قال
 في صلوة الفجر وعندنا لا وقت فيها له ما روى عن ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر في دار الدنيا ما روى
 عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم ترك فتعاضدت برأيه فبينا قطا حتى ما روى النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم ما روى عن علي بن ابي طالب ثم تركه بلا معارض قال
 صلى بالبحري الى حمه م تبيين انه استند بالقبلة لا بحور وعندنا بحور
 له انه ما روى بالقبلة الكعبة وقد استند بنا قوله تعالى
 فابنوا ثولوا ثم وجه الله الى قبله الله والاداء نزلت في حق المصلين بالبحري

ركعات

القرض

شهرام

والمعنى ان المأمور بالصلوة في جميع الكعبة عند اذ اليسر وسقاه
 في هذه الحالة وقد لقي به في يوم كذا اذا تيسر قال لا بد
 قصا القنوت عند طلوع الشمس ورواها وعن وها وعندنا
 نكر له عجم قوله صلى الله عليه وسلم ان من نام عن صلوة او نسىها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها لنا جرحه في عقبه عن عابر
 الحنفي ثلاث ساعات منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فصل فيهما وان
 تقرب فيهما مونا اذا اطلعت الشمس باربع حتى تنبع اذا
 قام قاعة الطهر حتى تروك السمرة اذا انضمت السمرة للعرش
 حتى تعرب فصاير هذا مخصوصا لذلك العام قال لا تترك البذل
 في هذه الساعات الثلاثة عملة وعندنا تترك له قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يا بني عبد مينا لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت سقا و صل
 في اي ساعة شائلكا كان وما روى في روى في روى الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الاوقات مقر ونا قوله لا تحك
 لنا ما روى من حديث عتبة بن عاصم رضي الله عنه وانه عام
 وحديث لي دري ست فلا يجوز الزيادة به على الحديث المشهور
 والحديث الاخذ قلنا الشيخ عينا عن الصلوة في هذه الاوقات
 لا ينو عبد مناف قال كل يقول له سبت كسنة الخب
 وركعتي الطواف والبيعة لا يكون بعد اداء الفجر والعصر واغائرك
 انما النوافل وعندنا يترك له ما روى عن عيسى رضي الله عنه انه صلى

بعد الفجر ركعت فقال له النبي عليه السلام ما هذا فقال ذكرني العجركت لم
 اركعها حسنت النبي عليه السلام لنا ما روى عن ابي سعيد الخدري رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع
 الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن عمر رضي الله عنه انه طاف
 بالبيت سبعا بعد الفجر ولم يصل حتى خرج الى ذي طوى ثم صلى ركعة الطواف
 بعد ما اذ تعفت الشمس ما روى عن ابي جندب قلنا السكوت عن الناس
 الحال لا يدل على التقدير **قال** من عات الترتيب في الفوات
 ليس بشرط لصحة الاداء وعندنا شرط له ما روى عن ابي عمار رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نسي صلوة فذكرها وصورة
 صلوة مكتوبة فليبدأ بالتي صوفها ثم لنقصي التي ذكرها ولا الترتيب
 في الاداء كان لترتيب الاوقات فاذا فاتت الاوقات في الاعجاب
 من صلاة كصوم رمضان لنا حديث بن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 عليه السلام انه قال من نسي صلوة فلم يذكرها الا ووقع في الامام فليصل
 التي صوفها ثم لنقصي التي ذكرها ثم لنعد التي صلى مع الامام ولقوله عليه
 من ام عن صلوة وانسها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها
 جعل وقت التذكير وقتا للفاية فلا يبقى وقتا للرجعة لانه لا يسه
 كما حيقا وما روى عن ابي جندب عريت وما روى عن ابي جندب عريت
 روى **قال** كلام الناس والخاطي والمكر اذا اكلت يفسد الصلوة عندنا
 يفسد له قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي التثاخط والنسيان وما يشترطها

فادفع منها

مخاوض
الوقت
ص

عليه ولا نعاونه من الحكم السلمي تكلم في صلوة فلم يامرنا باعادة الصلوة
 والمخبر ان الكلام ليس بمنارة للصلوة يدل على انه اذا سلم على طاعة اتم صلوة
 لا تفسد صلوة بل هو محطود الصلوة والخطو بزل هذه الاعذار لنا
 قوله عليه السلام ان صلواتنا من لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قوله عليه
 السلام حدثت الناس ما لم يتكلم وقوله عليه السلام واذا تكلم فليستقبل والمعنى
 ان الصلوة لا تحتاج كلام الحمد فلا تحتاج كلام الناس فيها ساء على الحديث
 وما روى من الحديث الاول قلنا المراد منه دفع الاعم واما حديث
 معاوية رضي الله عنه قلنا لما نعمة على فساد الصلوة وقد امره
 بالعضا اما قوله الكلام ليس بمنارة للصلوة قلنا لا بل هو منافي
 للصلوة لمحدث معاوية نزل الحكم رضي الله عنه **قال** لا يجوز
 احتياح الصلوة الا بقوله الله البس الله الالكث ومن علمنا النلاثة
 احصاها من وجه اخر وقد ذكرنا في هذا الخبر في باب لم يوف
قال الحديث من اجزا الصلوة واجزاء الحج كذا حتى لا يفت
 الاحكام ما في قلب الشرايع عند كمال الحوزا فعالة وعندنا ليست
 من اجزا الصلوة ولا الاحكام من يفسد له ان الحرمه متصله بسائر
 اركان الصلوة ومشرط لها سائر شرائط الصلوة من الطهارة
 والنية واسقبال القبلة وعز ذلك فكانت من نفس الصلوة لنا
 قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى والنا للتعقيب والعطف والموقوف
 عن الموقوف عليه والمتعقب للنهي عن غير ذلك وقوله بشرط لها

او حدث

سائر شرائط الصلوة قلنا ليس كذلك بشرط وجوه هذه
الشرائط لما يقتضيه كما من ركان الصلوة لا لنفس الخرجة قال
يقول المصنف بعد تلك الألفاظ في وجبت وحى الذي فعل الشيطان
والارض الخاخرة قبل الشا وقوله ان صلواتي وسكنتي ومحاسني
لله رب العالمين عند لي يوفى حبه الله بعد الشا قبل الصلاة عند ما
لا يزيد على الشا وقد مر في باب يوفى قال قراءة الفاتحة
في كل ركعة فرض وعندنا القرض مطلق لقراءته قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلوة الا بقراءة الكتاب ولا صلوة الا بام القرآن وغير ذلك
من الاخبار وكل ركعة صلوة على حدة لنا قوله تعالى فاقرأوا ما تنزل
من القرآن والمراد منه حالة الصلوة والبعد بالفاتحة سمع فلا يجوز
حسب الواحد ما احدث فحملناه على معنى الفضيلة والكمال قال
عنه بالتسمية في صلوة بحسب فيها بالقراءة وعندنا يخاف مما في
الصلوات كلها جميعا له ما روى عن علي رضي الله عنه ان النبي عليه
كان يحرمنا في الصلوة التي يحرم فيها بالقراءة لنا قول من روى
الله عنه ما جاز ما روى الله صلى الله عليه وسلم بالسنية في صلوة
مكتوبة قط ولا يؤكل وعمر رضي الله عنهما ولانه ذكر اسم الله تعالى
فيقدم على القراءة على وجه الترك لا على وجه قراءة القرآن بخاف
كما كالعود وما روى من الحديث محمول على حالة الاتفاق دون
القصد كما روى عن النبي عليه السلام كان يسمعهم في صلوة الظهر والعصر

57
الاله والاشيا لفاقا قال بحسبها من صلوة بحسبها بالقراءة
وعندنا خاتمة به له ما روى عن ابي بن حنيفة رضي الله عنه ان النبي عليه
قال من روى مدحا صوتا لنا ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الله عنه انهم قالوا مثلك من هبنا والمعنى فيه ان مبادعنا والسنة
فيه الا حقا لقوله عليه السلام حذر الدعا الخفي وخبر الردى ما تكفى وما
روى من الحديث روى النبي فقال سمع وايق ولم يسمع عند الله اي
كان وايق قداما فورا وعنده الله بن سرج رضي الله عنه كان معه
دائما وهو اعلم به ولو ثبت فهو موقوف على الاتفاق دون القصد قال
وبصع له في القام على الصدر وعندنا تحت اليد له قوله تعالى
فصل لربك واعبد قال علي رضي الله عنه اي ضع يدك على حرك ولان
السنة في حق النساء مكدي فكدي في حق الرجال لان الاصل
عدم المخالفة لنا ما روى عن انس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام
قال من السنة وضع اليمن على الشمال تحت السرة في الصلوة ولان
هذا اقرب الى الباطن خلاف النساء لا في امورهن على اليسار
وهذا استدل به في الاما لانه قال لا يقل التفسير والوا المراد من
قوله تعالى فصل صلوة العيد ومن قوله واحذر الخرج ورج قال
يرفع المصلي يده عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وعند الاربع
له ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع
يده اذ ارع واذا دفع رأسه من الركوع لنا ما روى عن جابر رضي الله عنه

انه قال كان في البدن عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع يخرج اليها
رسول الله عليه السلام فقال مالي اراكم دافعي ايديكم كما في اذنان خيل شيب قاروا
في الصلوة وروى في عني بن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى
النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في ركعتي تكبير الافتتاح وتكبير
العبد وتكبير القنوت وذكر اذ بعد الخ ومضى استلام الحمد وعلى الصفا
والمرءة وبخرفات وحمود وعند القامبين عند الخمرتين وما روى كان في ان
م اتبع ما روى منا قال اذا اراد ان يقوم الى الثانية والرابعة يجلس عليه
حقيقته وعندنا يركب ذلك له ما روى في توحيد الساعدين رضي الله عنه
ان النبي عليه السلام كان على حليته حقيقته يقوم لما روى في رسول الله علم
واصحاه نحو عمن وعلى عندنا لله بن سحود وعندنا لله بن عمر رضي الله
عنه كانوا يرضون على صيد وادامهم والمعز ان القيام في المسجد لا يقال
من ذلك في ذكرنا جرح وصوال القيام فلا يفصل بينهما بالجلوس كما لا ياب
الاقتالات وما روى من الحديث محمد بن علي حاله الصوف محمد بن
السن قال السنة في القنوت الا يطول في تفرش وحلة السري وتعود
عليها وتصب المني بصباء في الاخيرة يتورك وضو دة ان يخرج حليته
الى المني وتقبلي بالينه الى الارض وعندنا في القنوتين جميعا كما قال في الادب
له ما روى في توحيد الساعدين رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقوم هكذا
لنا ان عايشة رضي الله عنها حكيت فعوذ النبي عليه السلام كذلك وما روى في
على حاله الصوف قال السنة في القنوت الاخيرة فرفع عندنا

ليس يفرض لك وهو واجب له ما في النبي عليه السلام في تعليمه وقد كان
قال في الصحابة رسول الله عليه السلام كان رسول الله عليه السلام يعلمنا التوحيد
كما يعلمنا سورة الفاتحة والالف ولان النبي عليه السلام قرأ التوحيد وقال في
كما روى في صلى الله عليه وسلم لما قرأه صلى الله عليه وسلم علمه ولم اذا قلت هذا او فقلت
هذا فقد تمت صلواتك بحلم تمامها بالقول وجمده وما روى في الحديث
والمناجاة بمجول على بياني السنة كما بالوزن العربى ذكر كفى الخبر قال
الشهيد قوله الحيات والصلوات الطيبات الزاكات الثاينات المناديات
بسم الله عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وعندنا نقول والصلوات والطيبات بوادين بقول اللهم عليك
ايها النبي بالالف واللام له انما قاله تشهد بن عباس رضي الله عنه
رواه عن النبي عليه السلام لنا ما قلناه تشهد بن سحود رضي الله عنه
على تشهد بن عباس رضي الله عنه ايها النبي لا اله الا الله لا اله الا الله
لنوبكر رضي الله عنه تشهد بن سحود رضي الله عنه على تشهد رسول
الله عليه السلام ولان فيما قلناه زيادة سالان واوالعطف بن حنبل
الشنا كقوله بالله والرحمن والرحيم لا اقول كذا كانت ايماناً ولو قال والله
الرحمن الرحيم كانت عسا واجد وكذا في حال اللام بوجوب تكبير الكلام
لان اللام لا يستعمل في الحسن على ما عرف قال الصلوة على
النبي عليه السلام في القنوت الاخيرة وروى عننا حقه له قوله تعالى يا ايها الذين

58
وكان واحدنا
بالواو مع

صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلُوا لِيْهِ وَالْأَمْرُ لِلْوَحْيِ وَلَا عَمْرٌ إِلَّا بِحَالِهِ الصَّلَاةُ
 بِالْإِجْمَاعِ تَقْبُولُ حَالَهُ الصَّلَاةُ لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا قُلْتَ مَدَا
 أَوْ فَعَلْتَ مَدَا فَقَدْ عَمِتَ صَلَاتَكَ وَعَنْ عِمْرٍ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْجَانٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاللَّيْلَةُ حَوْلُهُ عَلَى النَّبِيِّ
 وَالْأَيْمَانُ بِمَا رَوَيْنَا قَالَ أَصَابَهُ لَقِطَةُ السَّلَامِ فَمَرَّ بِعَدْنَا
 لَسْتُ بِفَرَصَةٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ فَيُرَكِّلُهُ
 التَّحْلِيلُ بِالتَّسْلِيمِ لَنَا مَا رَوَيْنَا فِي التَّسْلِيمِ الْأَوَّلِيِّ وَمَا رَوَيْنَا
 عَنْ لَيْثٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَرِيقًا وَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ إِعَادَهَا وَمَا رَوَيْنَا فِيهِ
 بَيَانُ أَنَّ التَّحْلِيلَ يَقَعُ بِالتَّسْلِيمِ وَلَسْنَا فِيهِ نَقِي عَمْرٍ قَالَ سَيَرَّ السَّيْرُ
 قُلْتُ أَلَمْ يَكُنْ وَعَدْنَا بَعْدَ السَّلَامِ لَهُ حَدِيثٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْجَانٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَلَ السَّلَامُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَنْتَهِي لِلْحَبْرِ
 أَنْ يَكُونَ فِي حُلِّ الْفَصَانِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ قُلْتُ أَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ سَبْعُونَ سَجْدَةً بَعْدَ السَّلَامِ وَلَا تَجْعَلُوا السَّجْدَةَ بَعْدَ
 وَالْمَغَابَةِ لَا يَحْقُوقُ إِلَّا بِالسَّلَامِ وَمَا رَوَيْنَا فِي الْحَدِيثِ حَوْلَ عَلَى تَقْدِيمِهَا
 عَلَى السَّلَامِ الَّذِي يَعْدُو بِوَقْفٍ مِنَ الْخَضَارِ وَقَوْلُهُ الْحَبْرُ فِي حُلِّ الْفَصَانِ
 فَلَنَا بِالْعَوْدِ إِلَى سَجْدَةِ السَّيْرِ يَعُودُ إِلَى حَرَمِ الصَّلَاةِ فَقِي الْحَبْرُ قَالَ
 إِذَا سَجَدَ عَلَى كَوْنٍ عَامِنَةٍ لَمْ يَحْزَ وَعَدْنَا بِحَوْلِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَقَّقَكَ
 عَلَى الْأَدْفَنِ حِينَ تَجِدُهَا وَهَذَا يَنْبَغُ ذَلِكَ لَنَا مَا رَوَيْنَا حَاشَ وَفِيهِ
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَجَدَ عَلَى حُجْرَةِ الْعَامَةِ وَلَا تَكُنْ

رَأَى الْحَدِيثَ يَأْتِي بِمَا رَوَيْنَا فِي سَجْدَةِ السَّيْرِ عَلَى الْأَنْفِ قَوْلُهُ
 مَدَا يَنْبَغُ حَرَمُ الْأَرْضِ فَلَنَا لَوْ مَنَعَ لَا يَحْزَنُ عِنْدَنَا وَأَنَا بِحَوْلِهِ إِذَا سَجَدَ حَقَّقَكَ
 الْأَرْضِ قَالَ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَكِبَتْهُ الصَّلَاةُ
 عَلَى مَوْضِعِ الْحَاشِيَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَعَدْنَا بِالْأَنْفِ قَوْلُهُ
 اسْتَعْمَلَ الْحَاشِيَةَ الصَّلَاةُ فَصَادَ كَمَا لَوْ حَلَّهَا أَوْ وَضَعَ قَدَمَهُ
 أَوْ حَمَلَتْهُ عَلَيْهَا لَنَا أَنْ يَضَعَ الدُّنَى وَالرَّكْبَتَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الْحَدِيثِ
 لَسْنَا بِشَرْطٍ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ فَلَا يَكُونُ طَهَارَةٌ مَوْضِعًا شَرْطًا كَمَا فِي
 مَوْضِعِ الصَّلَاةِ قَالَ صَلَاةُ الْمُقَدِّسِ عَمْرٍ مُتَّصِلَةٌ بِصَلَاةِ الْأَمَامِ
 وَلَا مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا لَكِنْ هُوَ مَسْفُودٌ فِيهَا وَهُوَ حَاشَ لِلْأَمَامِ جَوْرٌ
 لَا حَقِيقَةَ وَعَدْنَا بِصَلَاةِ الْمُقَدِّسِ مُتَّعِلِقَةً بِصَلَاةِ الْأَمَامِ صَحِيحٌ
 وَفَسَادُهَا لَمْ يَكُنْ مَادُورِي أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ عَنْهُ كَانَ يَحْلِي مَوْضِعًا
 اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعَشَائِمِ يَرْجِعُ إِلَى هَلْهُ فَصَلَّى عَمْرٍ وَهُوَ لَمْ يَطُوعٌ
 وَلَمْ يَكُنْ قَرِيبَةً وَلَا فِي الْأَمَامِ وَالْمَقْدُورِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ
 عَلَيْهِ وَلَسْنَا بِمَا رَوَيْنَا أَنَّ عَمْرٍ قَالَ الْفَصَادُ الدُّنَى
 لَا يَحْدِي فِيهَا النَّهْدُ فَلَمْ يَضَعْ الْقَوْلُ فِيهَا مَا لَمْ يَضَالْ وَالْبَقِيَّةُ لَنَا كَمَا
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمَامُ ضَامِتٌ مَعْنَاهُ أَنَّهُ ضَامِتٌ لِلصَّلَاةِ
 الْعَوْمُ ضَامِتٌ لَنْ صَلَاتِهِمْ صَارَتْ رَأْسُ صَلَاتِهِمْ وَفَسَادُهَا
 لَا يَكُونُ لَمْ يَكُنْ صَلَاتُهُمْ فِي الذَّمِّ وَجَوْرًا وَلَا إِدْلَالًا لَا يَسْتَلِطُّ عَلَيْهِمْ
 بِأَدَالَةِ الْأَمَامِ وَكَانَ فِي صَلَاتِهِمْ وَفَسَادُهَا وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيهَا

يعتمد بنا صلوة القوم على صلوة الإمام على سبيل الاتصال بدليل قوله
 اتباع الإمام ولو صل قبله لا يجوز وإذا كان بنا عليه فصار تنعاه
 بفساد نفسه ضرورة وحاردي من أحدث قلنا بول الصالحين
 في دين الله علم لا يكون حجة إلا إذا علم به النبي علم وقرره والنبي علم
 لم يكن عالما به أو علم على أنه كان جائلا في الدنيا إلا أنه لم يسمع وبهتني
 على هذا مسائل منها أن لا إمام إذا طهره أنه كان حسنا لم يفسد صلواته
 الطاهرة عنده وعندنا نفس من هنا أن قدام القام بالموت جاز عنده وعندنا
 لا يجوز ومنها أن قدام الإمام لا يكون حجة للمقدي عنده وعندنا يكون قراء
 له ومنها أن المقدي يقول سمع الله من حمده وسألك الحمد والإمام كذلك
 وعندنا يسقط تسميع الإمام تسميع المقدي ومنها إذا قدي المفروض
 بالمتصل أو المفروض بالمفروض فرضا أخذ جاز عنده وعندنا لا يجوز
 ومنها أن الإمام إذا حافت في الصلوة أو حث إذا حدث سمع الله
 صلوة المقدي عنده وعندنا نفس **قالت** الأعيان إذا صلى ركعة
 بعد قراءته ثم تعلم سره وقرا كما ينبغي من صلواته خات صلواته
 وعندنا يسقط الصلوة له أن هذا لا يفسد لزوم وقدا داه كما
 قد روي في كلامه إذا أخطت فخرجت من ساعتها في الصلوة لنا
 أنه قد دعي إذا هذه الصلوة بقراءته ففسد كما إذا أدى بغير قراءته وهذا
 لأن القراء فرض في حقه فكان يجب عليه التعلم إلا أنه عذر بتركه
 بأعذار العجز وقد دال العجز وطهر الله الوجب في الفحشاء

60 خلاف الأمام لأن الستر لم يكن واجبا على الوالد **قالت**
 الكافرا إذا سلم أو الصلوا إذا لم أو الحائض إذا طهرت من الحيض
 آخر الوقت لم يكن ميم فرض الوقت وعندنا لم يمتد بنا على الوجوب
 تأكيد أول الوقت عنده وعندنا ما جاز الوقت على ما يترتب من ذلك
 انكشاف قليل العزم عن حواذ الصلوة عنده وعندنا لا يمنع والكلام
 فيه كاللزام في الخامسة القليلة على ما من **قالت** السورة عزم عندنا
 ليست يعود له أن عاين السورة والركعة عزم والاحتياط في باب
 الجرمه الحاق الحد بالمحدود لنا ما روي في النبي عليه السلام كان يقبل
 سره الحسين في الله عنه ولا يظن به ميم العزم من تحسن خلاف
 الركعة لأنها ليست بصلوة على حد بل بعضها من الساق وبعضها
 من اليد والحد عزم فوجب ترك الركعة بعد ذلك ما هي من السورة عزم
 على حد **قالت** العبادي يصل في قيام وركوع وسجود وليس له أن
 يصل قاعدا بالاعتناء وعندنا لا يجوز بينهما في ترك فرض
 واجد وهو الترويض إلا ما ترك فروض من القيام والركوع والسجود
 والاول أولى لنا أنه ابتلى بيلتين فحشا لبقها شأ وقوله هذا ترك
 فرض وذلك فروض قلنا نعم ولكن في حق حواذ الصلوة مما
 سوا **قالت** أقل مدة السجدة يوم وليلة في قول وقاسمه ولما من
 سجدة وهي ستة عشر سجدة في قول وسنة وأربعون سجدة وهي خمسة
 وسجدة وثلاث في قول وعندنا ثلثة أيام ولما لم يله قول في الله علم

بعضو

للظاهر كقنان من غير فصل وقول بن عباس رضي الله عنهما
 اخرج الى الجدة والى لطائف ما قصر الصلوة ولان الرخصة تبتني على
 المسئلة الزائدة على مشقة الحضر وذلك حصل غيره يوم وليلة لنا قوله
 صلى الله عليه وسلم غلبت المقم يوما وليلة والمساقر ليلة انام ولنا ايها الشيخ
 هذا الحكم لكل مسافر ولا يعم هذا الحكم الا ما قلنا ولان الرخصة تنال على
 المسئلة الزائدة كما قال وذلك حصل بان يسير من حلقه ويبيت من غير
 اهله وذلك انما حصل عالما عسير ثلاثة ايام ولياليها وما روى
 قلنا الطابع هو المسافر فلم يلقم بانه يصح مسافرا عند القدر وقول
 بن عباس رضي الله عنه فانه معارض بقول ابن عمر رضي الله عنه قد ربه
 ثلاثة ايام **قال** اقل مدة الإقامة اربعة ايام وعندنا خمسة عشر يوما
 له ما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال من قام اربعاً ايام ولا يحد
 المدة قد روت لا بد من حد في السفر وذلك حصل بالثلاث ولا بالامثال
 لا بد من العذر بالملك اصل في الشرع الا انا اعتدنا الثلاث سوى يوم
 النزول والحد وج ليكون تاما لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه
 مثل مذهبنا وهذا ما لا يعرف بالناس الطاهريه سماع من قول
 الله عليه وسلم ولان السفر مسقط والاقامة مثبتة فاشبه الحضر والبطر
 واقل الحضر ثلاثة ايام واقل لبطر خمسة عشر يوماً وكذا ما روي
 روى قلنا روى عن عثمان رضي الله عنه ما يدل على خلاف ذلك فلا
 يصح الرواية عنه **قال** القصر رخصة واذا لم كان لكل فرضا

ولو فات الوقت بقصها اربعاً وعندنا عن حماد له قوله تعالى واذا
 ضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة متى علفتم
 لا جناح وايها لا يا حبه دون لا جناح وروى عن عائشة رضي
 الله عنها ان النبي عليه السلام كان اذا سافر قصر وام والمعنى ان اصل الوجوب
 وهو الوقت مستلزم للاربع واليه يربك القصر فتحنا دايمنا شالنا
 ما روى عن عائشة رضي الله عنها وعمر من الصلوة صلى الله عليه وسلم
 من عن قصر على لسان نبيكم وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى
 فرض على لسان نبيكم الصلوة للمقيم اربعاً والمساقر ركعتين وقال الشعبي
 رحمه الله من ام الصلوة في السفر فقد رغب عن حله انما هم عليهم والمعنى
 ان الاخرين نكف بدليل انه لو فعلها اثبت عليه ولو تركها لا ياتم
 وهذا حد النوازل وما روى حماد على انه قصر ذوات الاربع
 واتم عتوها واذا ثبت هذا في اربعاً فالشفع الثاني له نكف ولو
 ترك القدر على ركنين صدق صلوة لانها مودة اخر الصلوة
قال من ترك الصلوة عمداً قبل وعندنا لا نكف له قوله صلى الله
 عليه وسلم من ترك الصلوة عمداً متعمداً فقد كفر وحكم الكفار لصل لنا قوله
 صلى الله عليه وسلم ولم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى مائة في الحرب
 وما روى حماد على ما اذا ترك اعتقاد اولم رها فرضاً **قال**
 الاعمال اذا استوعب وقت الصلوة اسقطها وعندنا اذا كان اقل
 من يوم وليلة لا يسقطها له انه يخرج عن فهم الخطاب فيسقطه كالحق

61

من عن قصر على لسان نبيكم وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم الصلوة للمقيم اربعاً والمساقر ركعتين وقال الشعبي رحمه الله من ام الصلوة في السفر فقد رغب عن حله انما هم عليهم والمعنى ان الاخرين نكف بدليل انه لو فعلها اثبت عليه ولو تركها لا ياتم وهذا حد النوازل وما روى حماد على انه قصر ذوات الاربع واتم عتوها واذا ثبت هذا في اربعاً فالشفع الثاني له نكف ولو ترك القدر على ركنين صدق صلوة لانها مودة اخر الصلوة قال من ترك الصلوة عمداً قبل وعندنا لا نكف له قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة عمداً متعمداً فقد كفر وحكم الكفار لصل لنا قوله صلى الله عليه وسلم ولم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى مائة في الحرب وما روى حماد على ما اذا ترك اعتقاد اولم رها فرضاً قال الاعمال اذا استوعب وقت الصلوة اسقطها وعندنا اذا كان اقل من يوم وليلة لا يسقطها له انه يخرج عن فهم الخطاب فيسقطه كالحق

لنا ما روى عن حماد بن ناسر رضي الله عنه انه اعني عليه الصلاة
فانما نقضاهن على اولاد وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اعني عليه
الذين يوم وليلة قلم تقصين والمعنى انه قد قصر كالنوم وروى عنه حماد
فاذا قصر الخوايا نوم واذا امتد الخوايا خنوف **قال** الفارسي
عند حماد الاول لئلا اضل ومن علمنا الثلاثة دحيم الله اخلا ومن
وجه اخبر على ما روى في باب لي حنيفه له قوله علينا صلوات الليل والليل
شيء من كل ركعتين وسلم والحوار ما روى في باب لي حنيفه رحمه الله
قال سجدة التلاوة واحدة وعندنا واحدة ما روى في باب رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم ولم يسجد وقول عمر رضي الله عنه انما لم تك
عليهم لما قوله عليهم السجدة على من سجدوا وعلى من تلاها ولا يفعل يات
السجدة اجزا بالسجود وبعضها دم على ترك السجود وانه يدل على الوجوب
وما روى فلما الترك من الحال قد يجوز لا عذر وقوله لم تك عليهم اي لم
تفرض عليهم وهذا ليس بفرض بل هو واجب **قال** اذا قرأ على الارض
وسجد واكنا حاز عند وعندنا لا يجوز لا نكاح عند واجبه عند وعندنا
واجبه **قال** لا سجدة لا سور من عندنا فيه سجدة له ان لمذكور
في الآية ركوع لا يسجد لنا ما روى عن عثمان رضي الله عنه انه سجد فيها
صلواته وسجد الناس معه وقال سجدة فيها التي عليهم وقال سجدة فيها
داود عليهم توبه وحين يسجدوا شكرا **قال** لا سور الخ يسجدتان
عنده وعندنا سجدة واحدة ما روى عن عتبة بن ربيعة عن حماد بن ناسر رضي الله

62 عنه انه قال فضلت سور الخ يسجدتان من لم يسجد هالم نقرا لنا ما روى
عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله عليه انه يسجدان القرآن وعند
فما سجدة واحدة وما روى يقول ان الاولى سجدة التلاوة والثانية
سجدة الصلوة فانه قال اركعوا واسجدوا جمع بينهما ومما في الصلوة لان السجود
الذي يكون بعد الركوع انما يكون في الصلوة لا في غيرها **قال** كفيته
سجدة التلاوة ان يقوم وتكبر وتقرأ ساجدا ثم يرفع رأسه ويقعد ثم
تسلمين وعندنا سجدة واحدة من غير دأب والصحيح ما قلنا
لان ما روى به لسئل لا يسجد وما قاله لا قد روى له فيه **قال** المرفوع
اذا صلى بالامام صلى على حنيفة الا من عندنا صلى مستلقا على قفاه وحلاه
الى الكعبه له قوله صلى الله عليه وسلم ولم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى قائما
فان لم يستطع قفاه عدا فان لم يستطع فعلى الخت تومي اياما والمعنى فيه ان
فما قلنا يقع اياما على جهة الكعبه وفما قلنا الى ايها فكان فاما قلنا
اولى لنا قوله صلى الله عليه وسلم لعند الله من عند رضي الله عنه صلى المرفوع
قائما فان لم يستطع قفاه عدا فان لم يستطع فعلى قفاه تومي اياما والمعنى
ان فاما قلنا يقع اياما الى جهة الكعبه حاله وما لا حضورها اذا رفع
رأسه عن الارض قلنا وفما قلنا يقع اياما الى يسار الكعبه فكان كما
قلنا او في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلنا لان ذلك لا من في لا
يستطيع ان يستلقي على قفاه ومعنى الخت السقوط **قال** الله تعالى فاذا
وحت حنونا اي سقطت وفسر هذا السقوط ما روى في الحديث

ان عبد ربه عندهما قال لا يستحق الاذان والاقامة وتعلم القرآن
 والحج وعمرها محو وعندهما لا محو له ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
 رجلا يامعه من القرآن في تعلمه جامع والمحقق من هذا استخبار
 على معلوم وقد وبنا التسليم محو كالا استخبار على نال المساجد وغيرها
 من اعمال الخوفا قوله عليه لعثمان بن ابي العاص الثقفي لا تأخذ على
 الاذان جوا ولا من هذا عمل به تعالى فلا يصح الاستخبار عليه كالصوم
 والصلوة والجمعة وهو ان تواتر العمل من الله تعالى يحصل للفاعل لا غيره
 لقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه فكان لا يجد على عمل لنفسه
 لا المستاجر وما روى من الحديث قلنا لا يمكن العمل بحقيقة لان عن
 القرآن لا يصلح مبرا فحملناه على المحاذير جعلنا حرف الباء محاذرا
 عن اللام يعني ذوقنا لا خل يامعه من القرآن فقال جونا قامة
 الجمعة غير المصير الجامع وعندهما لا محو له قوله عليه السلام الجمعة
 على من سعى النداء وروى عن عبد ربه عن النبي صلى الله عليه وآله كتب الى ابي هريرة رضي
 الله عنه بما سباه عن الجمعة بقرينة حوائجا جمعوا بما كنتم لنا قوله صلى
 الله عليه وسلم لا جمعة ولا شربة ولا اصطي الا في مصر حطع وما رواه
 معناه من سعى نك الجمعة وانه يقول ولكن لا جمعة الا في مصر وعندهما
 وانما كانت عبد ربه عن النبي صلى الله عليه وآله كان جواب كتاب الى هرون رضي الله عنه
 من الجدين في استيلائه لا قام الجمعة بما معناه جمعوا حيث كنتم من
 الامصار كالبحرين محو ذلك السلطان ليس شرط لا قامة

حيث

63 الجمعة وعندهما شرط له ان يعلن رضي الله عنه جمع بالجماعة وعثمان كان
 محصودا وكانت الولاية له في عهد عثمان رضي الله عنه لنا قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث جابر رضي الله عنه وله امام عباد او جابر
 شرط الامام واما حديث علي رضي الله عنه قلنا فعلنا بامر عثمان رضي الله عنه
 فكان ثانيا عنه قال الجماعة شرط واقليم لم يعون وحل كلهم احرار
 مقهور وعندهما قلنا لجمع بل الله عز وجل عندي حية ومحمد صلى الله عليه وآله
 ورا الامام وعندهما في يوسف الثاني ورا الامام وقد مر في باب في يوسف
 له حديث اسعد بن زرارة رضي الله عنه انه اقام بهم اول جمعة بالمدينة
 ومم ادعون كلهم احرار ومقهور لنا ما روى ان الصحابة رضوان الله
 عليهم اجمعين خرجوا بظرونا الى ابي هريرة رضي الله عنه فخطب فمسموع
 الا اثني عشر رجلا فترك وجمع بهم ولا في الشرط من الجماعة فخطب عليه
 اسم الجماعة يكتفي به وما من احد من حديث قلنا وقع ذلك اتفاقا لانه كان
 شرطا لا محالة قال لا جمع الا في مصر واجرك في موصون لا يماثلت
 جمعة لا يماثل جمعة الجماعة فلا يجوز للفرقة قد مرسان من خطب اصحابنا
 فيهم في باب اقاويل الثلاثة قال يرد السلام في الخطبة يوم الجمعة
 وعندهما لا يرد له انه واجب فلا يجوز تركه لنا ان فيه ترك فرض
 الاستماع والانصاف قال يرد في سنة الجمعة وحاله الخطبة
 وعندهما لا يرد له ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله كان خطب قد حل يسليك
 العظما في قاهر ان يصلي كغير لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا خرج الامام

فلا صلوا ولا كلام وحدثت ملك قد دوى ان النبي صلى الله عليه وسلم
دكت فصار دكانه في غير حاله الخطبه قال الفصل في الخطبتين
جلس حنفه شرط وعند الناس شرط له ان لا يؤد المتواتر لنا
قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل ولا نعتان رضي الله عنه
الخطبه الاولى في خلقه الله الا بقوله الله ولم يلد عليه احد قال
اذا خرج وقت الجمعة والامام فيها اذنه اذنا وعندنا سيقيل الظهر
له ان الجمعة طهر مقصود لود الى طه ومشيقي السبي كما في حاله السفر
قال عز وعاشه رضي الله عنه انما قصرت الصلوة لمكان الخطبه وشرط
قصرها الوقت فاذا فات الوقت عادت اذنا لنا ان الجمعة غير
الطراسم وقد راوشر وطا فلا حودا في من يحرمه وفي اخره قال
يغسل الميت لثامه عندنا حرد له مادوى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قيصه لنا ان يغسل على وجهه يحصل الرطوبه لا يتحقق من غير حرد
عان ومادوى قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قائم اراد وان
حردوه فيود وان لا تحردوا بيلم قال ومضمحل الميت يستحق
وعندنا لا له ان تمام الغسل للاحياء وما هذا الغسل بعد غسل
الاختالنا ان اراد حال الماء في الميت وانهم واخراجه جرحا وفي
مدح شرحا قال شرح الميت ونقص ساربه ونقلم
اطفاده ووراك شعبه الذي حقه الا ناله وعندنا لا نفعل من ذلك
له قول صلى الله عليه وسلم اصفوا موتاكم كما تصفون بعروسلنا ما

الخطبه

64 روى عن عائشه رضي الله عنها ذات مناسيخ كاجسته فقالت للقوم
علام تصون منكم ومادوى يحمل على التطيب والطهر دون
الغسل الا ترى انه لا تحسن وان كان في حق الاجيا قال
النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل زوجته وعندنا ليس ذلك له قوله عليه السلام
رضي الله عنه لما لميت قبل اغسلتك وكفك وصليت عليك ولا
له ان يغسل الزوج فذلك له ان يغسلها لانا ان غسل المس
تتعالى بقا جد المطلوبه من النكاح وانما زالت بالموت ومادواه
يحمل على التسيب دون لما يشهد وهذا بخلاف حاله الذي بعض
المقاصد وهو القواس قال عود حال الحنان في المسجد والصلوة
عليها فيه وعندنا ليس ذلك له ان عائشه رضي الله عنها صلت
على حنان سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه في المسجد فالتبر الصبا
وصوان الله عليهم عليها فقالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حنان
سميل بن ابيسان في المسجد لنا قوله صلى الله عليه وسلم في حنان
في مسجد جماعة فلا شيء له ومادوى قلنا انكا الصبا دليل
الراحمه وصلوة النبي صلى الله عليه وسلم على حنان سميل في المسجد كانت لود
الطهر عند بعضهم او بعد ذلك بحكاف عند الآخرين قال
اللام في صلوة الحنان واحده وعندنا مسلمان في الحاشية
انه دوى في بعض الاحقاد ذلك لنا ان لا تؤد المتواتر الشريف
ما قلنا ومادواه عود قال نوح لودى فيها وعندنا لا ترفع

عليها

من الحرج

الا في تلك الاحتاج له ان يجد كبريات توقي بما في حاله العظام فترى
 الا يدى فيها كبريات الاحتاج وتكبريات العبد والفتوت لت
 مادوى عن النبي عليه السلام انه كان يرفع يديه لتكبريه الاحتاج ثم لا يعود
 ودوى انه قال لا ترفع الا في شئ موطن وقد جرت هذا قال
 بقا فيها فاحه الكتاب وعندنا لا نقول له قوله عليه السلام لا صلوه
 فاحه الكتاب وهذا نوع صلوه لنا قول من جرد رضى الله لم يفت
 في صلوه الحنازه بشئ من الفرائض ما شئت ومادوى يتناول صلوه
 مطالعه وهذا يستصلو مطلقا بدليل انه لو جلف ان يصلو فصل
 على حنازه لا تحت رعيه **قال** يحول ان يصلو على موت واحد
 مرارا وعندنا لا يجوز له ان يصلو على حنازه حتى رضى الله
 عنه وعن من له مادوى عن النبي صلى الله عليه وسلم محضر عود رضى الله
 فاراد ان يصلو عليها فنهاه وقال انا قد صلينا من ومادوى
 فتاويله انه صلى على حنازه وتذكره موضوعا الى ان صلى على حنازه
 في حواله كل من **قال** ويدخل لقتله قبل الموت وقد وعدنا
 لا ناس ان يدخله شيعه او وثي له ان لو تامل فصل الاحتاج لنا انه حل
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس وعلى الفضل وصاح يوفى رسول الله
 عليه وسلم اربعة ولا بد لدخول الحنازه فاذا انقضى وقت الحنازه بعد
 ولا معنى للمزيد عليه **قال** يجوز الصلوه على ميت عاب وعندنا
 لا يجوز له ان يصلو على الحنازه وقد مات بحشيه والنبي عليه السلام

مراد

زاد

مادوى

بالهدية لنا ان صلوه الحنازه شرعت على الميت ولا يتحقق عليه بدون **65**
 حضرته ومادوى محول على نه د حاله لا حقيقة الصلوه **قال**
 اذا وجد عصى ميت او نصف فلا راس ولا راس له ان يصلو عليه
 وعندنا لا يصلو عليه لا نه لو صلى عليه ومادوى الثاني ويصلو عليه
 فودى الى تكرار الصلوه وانه حان عنده وعندنا لا يجوز **قال**
 لا يصلو على الشهيد وعندنا يصلو له قول حابر رضى الله عنه لم يصل
 النبي عليه السلام على شهيد احد ولا من مدين حقوق الاموات وهم احياء
 عند دهم على ما نطق به الكتاب لنا مادوى ان النبي عليه السلام صلى على حنازه
 رضى الله عنه وعن صلوه ومعناه ما يشاء وقال عليه السلام صلوا على من
 قال لا اله الا الله ولا نال صلوه على الموتى شرعت لهم على ما قال الله تعالى
 وصل على من ان صلواتك يسكن لهم ايمانهم ورحمة الله تسكن اهلها بالسلام
 وتامها بالظواهر عن الامام فاذا وجد الميعان لا معنى للجثمان وما
 دوى من الحديث تاديله انه لم يصل على واحد من صلوه على حنازه اولم
 به الراوى وقوله ما نهم احياء لنا الى ذلك في حق احكام الاحتاج
 لا احكام الدنا ولهذا فسمت مواضعهم وبات اذ احكم **قال**
 المشى قدام الحنازه افضل وعندنا خلعها افضل له ان انالك
 وعمر رضى الله عنه عنهما كانا سعد مان ولا نهم شفاعه والشفيع اذ
 تقدم لنا قوله عليه السلام الحنازه مشوكة ليس بمجان يتقدم بها
 ولا نال ما شى خلعها اشد اتعاطا واقدد على عاينه الحاملين ما ما

درست

روى قلنا دوى عن علي رضي الله عنه انه قال ان يابن وعمر
 رضي الله عنهما كانا يتعدان على الحناره ومعاقلان فان فضل المشي
 حلف الحناره على المي فتأما كفصل المكتوبه على انهما كانا يتسرون
 الامر على الناس يعني لو تاخر الم يتقدم احد فيشوع عليهم وقوله
 بان السفع شفع لنا السفع انما تقدم في الشامد خوفا من مجازة
 المشع اليه الى لا يقيم ليكون نعاله عن ذلك والمخبر حتى الله تعالى
 لا تصور ذفا لتسلم الى الله تعالى قرب الى النجاه قال عمل
 الحناره من العودين وعندنا لجلها اربعة له ان حناره سفين
 معاذ رضي الله عنه حملت ذلك لنا قوله علم من حمل الحناره على
 من حوائها الا ربع عفر له معفر حناره ولا ت هذا اجوف للثب اشوع
 وصولا الى القرب وايضا على الحاملين واما حناره سفير معاذ
 حملت ذلك لضرون ضيق لطربون قد دوى في النبي علم
 كان عتي على دوس الاصابع قال لا يغير الا كفان عند
 وعندنا اكلان لرجل بلكة وهي اللقافه وهي الردا وهي من
 الداس في البجلي وداخلها الا زار ذلك وداخله المقف ذلك
 وهو من الكنف الى البجلي له قول عائشه رضي الله عنها كن
 رسول الله علم في تلك ثواب سبويه يعني ان يصب فيها
 قميص لنا قول نعيم رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها انك
 اثواب فيها فيبصه الذي مات فيه غسل وجفف والبس والرجال

النافله

محدث

هم الدين ناشروا ذلك فكانوا اعلم من انسا اوتاد حدث عائشه
 رضي الله عنها ليس فيها قميص لاجيا قال حوال الصلوة على
 الميت للمولى محمد لا للسلطان وعندنا اذا حصر السلطان في حق
 له ان هذا من حقوق الميت والمولى قرب الناس اليه في حقوقه
 لما ان الحسين بن علي رضي الله عنه لما مات قدم الحسين رضي الله عنه
 سعد بن القام هو كان امرا فصلي عليه وقال لولا الله لا قد منك
 ودوى ان يابن رضي الله عنه صلى على قائمه رضي الله عنها ولانه
 رضي الله عنه حاله الحيوة وفي حاله الموت اولى قال الحناره
 نوض على من قبله ونسل في القوسه وعندنا نوض من قبل
 القبله وتدخل في القبر من حمتها له النبي علم اذ دخل القبر وسلا
 لنا كادوى في النبي علم اذ دخل اباد حانه رضي الله عنه من قبل
 القبله وكادوى قلنا دوى الطحاوي رحمه الله عن نعيم رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذ دخل من قبل القبله واما تلك
 الروايه فقد دوى فينا انكر رضي الله عنه دوى فينا ان لا يسلط
 الله عليهم اجمعين يقدرون حيث يقبضون كان خراش النبي علم
 عند الجدار فرفع ودفع الى المي وجفرت قميصه صلى الله عليه
 وكان ذلك امرا ضروريا قال في القبر وعندنا نام
 له ان النبي علم جعل قراشه ابراهيم من ساق النامادوى عن النبي
 علم عن نعيم رضي الله عنه وتطينها وتقبضها اي تحببها

وعن عبد الرحمن بن عوف قال رأت قبر النبي عليه السلام مثلنا الخ
 مينا ومادوى قلنا مادونا مننا خير فيسبح مادونا قال
 وتلقوا الموت وعندنا تلقى له قوله عليه السلام لعنوا موتاكم بشهادة
 ان لا اله الا الله لنا ان هذا امر خلا في القضاة لا يسمع الموت ومادونا
 معناه القبر من الموت ليكون خولا مع كلمة الشهادة قال
 الحرم اذا مات لا يعطى داسه ولا وجهه وحده فاعطى له مادونا
 ان جرحها وقصبت ناقته يا اخا قتي جرح ان قام به قت عتقه فاجريته
 التي عليه فقال عليه السلام لا تجروا وجهه فانه بعث يوم القيامة مثلنا
 فوه صلى الله عليه وسلم عمواد ونس موتاكم ولا تشبهوا باليهود وعن
 علي وعاشته رضي الله عنهما مثل من حبنا ومادونا قلنا كان ذلك
 مخصوصا بتخصيص النبي عليه السلام على بقا احل له بعد الموت فاما عن
 تنقطع احراره بالموت لقوله عليه السلام اذا مات انسان سقط عمله الا الله
 صدقته حاديه وعلم علمه الناس ينتفع به الناس والولد الجاهل
 بدعواله بالخير قال الامام لا صلوات الخوف تحول القوم طاعين
 فصل ركعة بطائفة وتقف حي القوم الركعة الثانية فلك الامام والموت
 ونصرفون الى العدة وحتى تلك الطائفة ويصلي بهم الامام الركعة
 الثانية فاذا استند الائمة قاموا واموا صلواتهم ثم تسلم الامام بهم ولو
 جعل على الوجه الذي يقوله تفسد صلواتهم وعندنا يصلي بالطائفة
 الاولى ركعة ثم يصرفون ويقفون يا ابا العبد وكن الطائفة الثانية

تسلي

فصل الامام بمم الركعة الثانية فاقاسم الامام انصرف صولا الى
 العدو وعليه الاولون فصلوا الركعة الثانية بعثوا الامام يحقون
 فاذا فرغوا انصرفوا الى العدو عا اوليك فصلوا الركعة
 الاولى بقوله لا نعم فيسرفون مادونا عن النبي عليه السلام انه فعل كما قلنا
 لنا مادونا ان يعود وان يعود رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فعل كما قلنا والاخذ بهذا اولى بما قاله لان سبوا لمقدري على الامام
 بالاداء والفراع خلاف اصول الشيع فاما المشي فبالضرورة
 لا حديث البنا اذا سبقه الحديث حاله واحده السلاح فمما
 شرطه وعندنا ليس بشرط له قوله تعالى ولما حذروا المسلمين لما
 انه ليس بشرط بل صلواتهم من حسن شرائط الصلوة والايه محمولة
 على القدي قال صلواتهم الكسوف وكعتان كل ركعة ركعتان
 وعندنا كالمعبر سوا له مادونا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 عليه السلام صلى كذلك لنا مادونا عن يعان بن مسعود رضي الله عنه ان
 النبي عليه السلام صلى ركعتين كما جدي صلواتكم والاخذ بهذا اولى لا يوافق
 الاضل ومادونا عن ابي قال تكبروا العبد سبع ذوات
 الاولى وجميع في الاخرى ثم يضم اليها تكبير الافتتاح وتكبر الركوع
 فصبر خمسة عشر وعندنا مائة وسبعة والعشرين جميعا تكبر الافتتاح
 ثم ثلاث ذوات ثم العدة ثم تكبر الركوع وفي الثانية العدة ثم ثلاث
 ذوات ثم تكبر الركوع له مادونا عن عوف اللؤلؤ رضي الله عنه عن النبي عليه السلام

وهو صلوة العبد

مسعوديه

انه كثر اثني عشر تكبيرة في الاولى وحسب في الاخرى وادادته الزيادة
فاذا ختم اليها تكبيرة الافتتاح وتكبر في الركوع فصير خمسة عشر لنا
دوي عن ابن عوف وابن عمر وخديعة ولي موسى لا تصادي ولي موسى
الا شجرى وضوان الله عليهم اجمعين ثم قالوا مثل مذمبنا وروى
الروائي عمار بن دحي انه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي العشاء
ووالى من لقائين وعمل العامة اليوم على قول بن عباس رضي الله عنهما
لان الخلفاء منهم وحينئذ ثلاث روايات في احد منها ان شائبا وان
شائبا وان شائبا في رواية ثالثة عشر تكبيرة ورواه
ثلاث عشر تكبيرة ثلاث ما ذكرناه حسن في الاولى وحسن في الاخرى
قال وسبع ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم في حلال التكبيرات وعندنا
لا ذكر في تكبيرات الزيادة انه دوي عن بن عباس رضي الله عنهما
عند ذلك لنا انه لم يرد به الشرع وما دوي عن بن عباس رضي الله عنهما
وقد تقدم به لم يقل عن غيره من ذلك بل نقل خلافه قال
تكبيرة في التسوية من غير يوم الجبل في جبر اخوان تام التسوية
خمس عشرة صلوات في يوم من ربه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
هو ثمان الصلوات وهم اذ ركوا الاخذ من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار
ثمانا في يوم من ثمانا الثلثة ربه الله اختلاف من جبر اخب وقد
في ثمان اي حيفه ربه الله وهذا التحديد قوله الله البراهمة البراهمة
البراهمة زيد على هذا وعندنا زيد عليه قوله لا اله الا الله والله أكبر

ولما

الله التزود لله الحمد له اعتد هذا التكبيرات الصلوات لنا ان
الما تورد به والموايات من لخليل عبد النجاة عن دوي الولد هذا
فحب الاخذ به قال الشافعي قبل صلوات العبد مشروع وعنده ما
لكن ذلك له ما دوي من الاحداث المطلقة والترعب في صلوات
الصحي من غير فصل لنا ما دوي عن علي رضي الله عنه انه رأى قوما
يصلون قبلها في الجبابة فقال انا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة
لم نصل قبلها فقال واحد منهم انا اعلم ان الله تعالى لا يبدئي على
الصلوة فقال علي رضي الله عنه انا اعلم ان الله تعالى لا يبدئي على
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحون الصلوة على سبط الكعبة
وعنده ما يحون له انه يصير متوجها الى غير الكعبة لنا انه متوجه الى
هو ايضا وهو منها قال الكافي اذا صلى جماعة لا يحكم باسلافه
وعنده ما يحكم باسلافه له قوله صلى الله عليه وسلم ولم امرت ان اقل ذلك
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عزموا مني دعاءهم واموالهم
وهذا الم نقل ولان الصلوة ذكر واحد من شريعتنا فلا يحكم بالامان كالزكوة
بفعله كما لا يحكم بالكفر بتركه كالصوم والحق والحق ان الامان متعلق
بالاعتقاد ولا وقوف عليه الا بدليل والصلوة لم توضع لذلك
عليه فصار كما اذا صلى في الكعبة وحده لنا قوله صلى الله عليه وسلم
جماعة في صلاتهم ولا ان الصلوة بالجماعة من خصائص شريعتنا كذلك
احبنا جبرنا فله على قول شريعتنا خلاف في الصلوة والصوم

وهو

لا عمل الا بحضاني شريعتنا وخلاف الصلوة الى الكعبة وحده لا
 يوجد من صلى الى الشمل اذا وافق استقبال القبلة استقبل
 الشمل على انه ذوى عنى حقه انه يصير مومنا قال من صلى
 فرض الوقت ثم اريد والعناذ بالله ثم اسلم في الوقت ليس عليه اعادتها
 وعندنا بح عليه اعادتها قوله تعالى من ارادكم فمنكم عن الله
 فمت وهو كما قرأوا ذلك حطت اعمالهم على لا جباط بالموت على
 البرية ولا في الاسلام شرط صحة الصلوة وقد وجد حاله الاداء
 بعد الاداء لا سطلها ولا يوجب القضا كالطهارة واستقبال القبلة
 قوله تعالى ولو اشركوا لم يضرهم ما كذبوا عما هم على لا جباط بتعبي
 الاشكال بعد الاعان وقوله تعالى ومن كفر بالله فان فقد جباط عمله
 خيل كانه لم يصل فاذا اسلم في الوقت يجب عليه الاداء ولا ف
 الله ينقض الاسلام من لا يصل فلا يبقى صحيح الاداء اذا تبادر
 الاعان الاسلام ذلك ان الاعان بالله لا يصح ولا يكون اعانا اعتقاد
 الوحده لله الى وقت دون وقت فاذا انطلق في وجب بطل من العمل
 واما الاداء التي تله حاقنا نحن نقول بموجب النصب فيجوز المطلق
 على اطلاقه والمقيد على تعيينه قال اذا مضت على المرتبة
 اوقات صلواتي ثم اسلم لم يقضائها وعندنا لا يوجد له انه لو لم
 يرتد ولكنه لم يصل بح عليه القضا فذلك اذا ارتد ولم يصل
 بل اولى وصار كالموت كها وهو مستغفر فيقول اخذ لنا قوله تعالى

والله اعلم

قل الذين كفروا ان يتوبوا يعفوا لهم ما قد سلف ولا نه لهم ان يتوبوا
 بالصلوة حاله الرد ولا يرد ام الا خطبه فلا يوجب القضا كالكا في الاصل
باب جوابات ما لك رحمه الله
 قال مع كل الراي الوضوء فرض من علمنا الثلاثة والشافعي
 رحمه الله خلاف من وجه اخبر وقد من حكمهم في ان الشافعي
 له ان الله تعالى كذا الراي مطلقا يقع على كله كما في الوجه والحواف
 انه لم يقل واستحوذوا بصلواتكم بالبا وهو للتشديد كقوله
 اخذت بالوام خلاف قوله اخذت الزمان لانه للكل قال
 الولا في الوضوء شرط وعندنا ليس بشرط لانه لو اوجع فيبقى
 التقرب الى الله تعالى من اجل هذه الاعضاء ولم يشترط الولا فالزاد
 عليه يكون سببا للنقص وقوله الواو الجمع قلنا المعنى الجمع تطهر كلما
 لا تحصيله في مكات واحد وذيان واحد قال لا يشرع العام
 في الصلوة حتى يفرغ المودن عن لاقائه وشاوي قد استوفى الصلوة
 ومن علمنا الثلاثة اختلاف من وجه اخبر وقد مر ان الشافعي
 له كما دوى في عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك والحواف
 بحتم لانه فعل ذلك في بعض الاماكن يعاد في جميع النيات وغيره
 قال لا يجوز مناجاة الصلوة الا بلفظه واحد وهو قوله لا اله الا الله
 البر ومن علمنا الثلاثة اختلاف من وجه اخبر وقد مر نحوه
 لا بان لي لو كان له قوله علم لا يقل الله تعالى صلوا امرا حتى

بعض الظواهر واضحه وسبق نقل القليل ونقول الله اكبر والحيات للآله
به نفي لفضيله من اهل الميرون من لفظه القول قال
اذا كان الامام الحق في صلاة الفاتحه ولا يشغلها لثما والتجود
والسجدة وعندنا ما في لثما والسجود والشمس ثم نقول له
ما روى عن رسول الله عليه السلام كان يفتي الصلوة بالحمد لله
الجالل كذا كذا لئلا يكون عجز وعثمان رضي الله عنهما
لنا الدخايل المشهورة في هذا الباب ~~الحديث قلنا كانوا~~
يفتحون لقراء الصلوة فيقولون تعلى ولا يجزئ صلواتك ولا تحت
عما اي نقول ان الصلوة قال رسول المصلي بده في حاله القيام
وعندنا بعض عبيته على شأله تحت السجدة له ما روى ان النبي عليه السلام كان
يقع بده عند تكبیر الافتتاح ثم يوسل لنا قوله صلى الله عليه وسلم
ان من السنة وضع اليمن على الشمال تحت السجدة في الصلوة وما رواه
معناه انه يوسل عن يمينه ثم ياخذ بده نقول قال لو قيل لمقدري
دوني الامام وعندنا يوم من الامام ايضا له قوله عليه السلام اذا قال الامام
ولا الضالين فقولوا امين والقبية تقطع الشركة لنا انه اذا فعل قوله
فان الامام يقولها والملائكة يوسلون من واحد يمينه تامن الملائكة
عفو ما تقدم من حقه والزكاة على الرواه مقوله قال لا تشبه
في الركوع اجلك والتسليم في السجود فرم عنده نافع له ان الله
يلا وكر التسليم في ذكر السجود وذا الركوع لقوله تعلى من الليل فاسجد

واما

له وسبحه لئلا يطول ولا والفرصية ما ثبت ما رواه تعلى لنا ما روى
انه لما نزل قوله تعلى سبح باسم ربك العظيم قال عليه السلام اجعلوها
بكوكيكم ولما نزل قوله تعلى سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم
وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ادرك احدكم طيلق في ركوعه سبحان في
العظم بلا ثا وذلك ادناه واذا سجد اجدهم فليقل سبحان سبحان
دوني لا على بلا ثا وذلك ادناه وانما من بطريق لثدي ذون الخجاف
فانه قال لا اعزاي حتى خفف الصلوة ثم حصل فانك قال لم يصل
ثم علمه الصلوة ولم يذكر فيها التسبيحات قال اذا سجد ان
شاذع بده اوله ثم ركعتيه وان شاذع اوله ثم بده وعندنا بعض
ركعتيه اوله ان لم يشرع في السجود وذلك حاصل لكل
واحد منهما لنا ما روى وابن حجر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول
كذلك فكان موالته قال بقول القعدة الاولى والاخير
منوركا ومن علمنا الشافعي رحمه الله اختلف من وجه اخر في
المركب والحق من الحائض ما من باب الشافعي رحمه الله له ان اما جريد
السيا عزي وفيه عنه حكى يعود النبي عليه السلام على الوجه الذي ذكرنا
والحيات عنه ما من باب الشافعي رحمه الله قال اما من
الفاصول يعود وعندنا ما من ان من امانه شروحه فلا يهل
لها من ثوبت علمها لنا قوله عليه السلام صلوا حلف كل يرد فاجبه
اهل الكرامات بامانه وهذا نوع من قال القعدة الاخير

ليست بفرض عندنا قد رتب السيد فرض له قوله عليه السلام
 التسبيح في الفعدة اذا قلت هذا او فعلت هذا فعدت صلواتك والخبر
 ثانيا في الوجوب لنا قوله عليه السلام احب الي الله من عمر بن العاص رضي الله عنه
 اذا رعدت راسك من احد السجود الاخير ووعدت قد رتب السيد
 فعدت صلواتك على تمام الصلوة به وما دوى معناه اذا قلت هذا
 قاعدا او وعدت ولم تقل لا جماعنا على انه لا يقول هذا الا في الفعدة
 قال سلم في احب الصلوة من واحد من بقا وجهه وعندنا
 تسلمت من سما له ما دوى عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا لنا حدثت من معجود رضي الله عنه وفيه
 تسلمتان عما وشمالا وما دواه عرفت انما المشهور حدثت من معجود
 رضي الله عنه وعن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم قال
 الفداء في ثلث ركعات فرض في ذوات الاربع وعندنا ان الركعتين
 له ان التلات اكثر ولا اكثر حكم الكل لنا ما دوى جابر ولبو
 صاد وعائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
 ولم الاستحاضة ليس بحدث وعندنا هو حدث له قوله عليه السلام
 المستحاضة صلى وان قطرا الدم على الحصى لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 هذا الحديث توضحه صلى وان قطرا الدم على الحصى ولا في هذا
 خارج محس فصاد كالنوب واما قوله عليه السلام صلى ان قطرا الدم
 الحصى اراد به الوقت لان طهارة ما بقا فيه ما في الوقت قال

111
 صاحب الخبر يوضح الكل فرض وكل فعل وس علمنا والشافعي
 اختلف من جهة اخرى قد مر محبة في باب الشافعي رحمه الله ان هذه
 طهارة ضرورية فاذا سلم زالت الضرورة وجوابه ما مر في الثاني
 قال اما القليل لا يتحقق بوقوع الخاسه فيه اذا لم يظهر اثرها
 فيه وعندنا يتحقق له قوله صلى الله عليه وسلم اما طهارة بحسب شئ
 الا ما غط طمعه اولونه او ذابحتته ولا في الخاسه اذا لم تغتزلوا لما اوردته
 او طمعه كان اما عاليا والخاسه مقلوبة واذا غتر كانت الخاسه غالبة
 واما معلوما والعبر للعالم في الشرع لنا قوله عليه السلام لا يتولوا احدا
 في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الخساره ولو لم يكن من الخساره ان
 للمني معنى وقايد ولا في الخاسه اذا امتزجت بالما القليل لا يمكن
 استعمال حذو ومن لما الا واحمال حذو من الخاسه فيه فام فلا
 يحصل الطهارة به بالشك والاحتمال الا اذا صاد في مع الماء الجاهدي
 وهو ان لا يخلص بعضه الى بعض وما دوى من الحديث المأد منه
 اما الكثير يدلنا ذكرنا قال في سوال الكلب والخنزير ليس يغسل
 له ان الكلب من لطوافين علمنا فكان سوء طاهره كالصوف واما
 الخنزير ان كان محسبا علمنا لكن لا يوثق لعانه في الماء وانه شرط
 عنده لنا ان تحته محسب العبر واللوات يتولد منه فكان محسبا فاذا
 امسح بالما يغسل لما لان لم يمسح في شوط على ما هو قال
 غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ولا يغسل يوم الجمعة

من قال لجمعه فليغتسل والامر للوجوب ولنا ما دوى سمرة بن جندب
رضي الله عنه النبي عليه السلام انه قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
ومن غتسل اغتسل فصل وهذا في لوجوب ومادوى محمول
على الذنب والاستحباب يدل لما ذكرنا قال **النوم** فاعدا
اذا طال حدث ومن علمنا والشافعي رحمه الله اخلاف من خرج
وقد ترجمه في باب الشافعي له ان النوم اذا طال استبرحت مفاضله
فصار كالمضطجع وحواله ما قرى في باب الشافعي قال **الدال شرط**
في الوضوء والغسل وعندنا ليس بشرط له ان الواجب عليه الغسل
بقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم واناءكم وانه فعل والفعل لا يتحقق الا
بالدال فصار كغسل الثوب لنا اننا لما علمنا بالانصاف اذا صار فحلا
قابلا للطهارة عمل عمله كالنار في الاخراج وعن واذا حصلت
الطهارة جازا في الصلوة ما عرف بخلاف الثوب لان الخاسه حميدة
تختلف في احراز الثوب فلا يزل الا بالدال والعصر اما قوله بان
الواجب هو الفعل قلنا بل كونه غير مقصود بنفسه بل المقصود
هو الطهارة وقد حصلت ولن يحاق مقصودا فممكن الارتفاع من الماء
وتقريبه من الماء ففعل يخرج عن العهد بدون ذلك قال **يس**
الرجل المراء عن شيوخه حدث ومن علمنا والشافعي خلاف من خرج
وقد برى في باب الشافعي قال **يحوذ** قراء القرآن وعندنا لا يجوز
له انه محتاج اليها ولا يمكنه دفع الحيض فيجوز دخوله في ذلك خلاف

72 الحنابلة لانه يمكنه ان يغتسل لئلا يغتسل غلط من الحنابلة
فيكونا بحاشية ما ذكرناه لا يمكن ان يغتسل في كل يوم من المصنف والمخالف
سواء ترك التقطع ولا ضروره لئلا لا يصوم عليها ولا قراءه خارج
الصلوة قال **الحض** يوجد قل وكثر والظاهر كذلك وسنا الشافعي
خلاف من وجه اخر ذكرنا في باب الشافعي له قوله تعالى فاعتزلوا
النساء في المحصن من غير فصل ولا تقربوهن حتى يطهرن من غير فصل
وحوايه ان هذا يحمل من حيث المقدار في حديث لى امامه الباهلي
رضي الله عنه وسنا على ما قرى قال **صاحبه العاده** استتمت
بها الدم فثلاثة من الزيادة على العاده ثلثين بامانة ما بعد طهر
وعندنا بعد وقتها هي المحض الباقى كلها استخاصه اذا جاوزت
العشرة له ان الحنفى ما زاد وشمص فاذا كثرت الزيادة لم تكن
حمل كلها لولها انه على كل ربع من الحاق الزيادة منها والثلاثة
عدد مقصود وهو جمع صحيح فيقع هذا انما يكتم حكمه بزيادة ما ليس
انه لا يمكن لحاق كلمة ما قبله لان الحيض يكون اكثر من عشرة على ما
فلن بالدم الزايد على العشرة وهو استخاصه ومن هذا حوات عما
قال **قال** اكثر الناس يفرق بين ما دوى الشافعي خلاف من
وجه اخر وقد ترجمه في باب الشافعي له انه دوى في بعض الاحبار
لكذلك والحواف ان هذا غير ثابت والمشهور ما دوى عن جماعة الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين قال **المح** على الحضرة في وعندها هو

مَقْبُولٌ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَكَانَ مِنْ عَمَّا نَقُولُ
 يَسْلُو أَهْلَهُ هَلْ مَسَّكَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِيٌّ حَفِيٌّ بَعْدَ تَرْوُلِ سَوْمِ الْمَايَةِ
 لَنَا مَا دَوَى عَنْ لِي حَفِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَرِ الْمَسَّ عَلَى الْحَفِيٍّ حَتَّى صَادَتْ عِنْدِي
 أَضْوَاءٌ مِنْ لَشْمِ قَدْرِي ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ دَعْوَى مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ
 صَارَ مِنْ جَدِّ الْمُتَوَاتِرِ وَلَا نَقُولُهُ تَعَالَى وَاسْتَوَاتِ وَاسْتَوَاتِ وَاسْتَوَاتِ عَلَى
 قَوْلِ الْحَفِيٍّ لَا لِي عَلَى ذَلِكَ قَالَ لَاحُودٌ لَهُمْ أَنْ عَسَى عَلَى الْحَفِيٍّ
 وَعِنْدَ نَاعِيٍّ بَوَاقٍ وَلَهُ لَهُ أَنْ مِثْلُ دُخَانٍ فَتَحْتَضِرُ بِمَا الْمَشَافِرُ كَالْقَصْرِ
 وَالْأَفْطَادِ لَنَا مَا دَوَى عَنْ عَمَّا شَيْءٌ وَعَنْ هَذَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِيٌّ
 قَالَ عَسَى الْمُقَمُّ بَوَاقٍ وَلَهُ وَالْمَسَافِرُ قَرِيبًا مِنْ دَعْوَى وَلَنَا هَذَا وَلَا يَحْتَضِرُ
 هَذَا الْحَجَرُ هُوَ الْحَاجَةُ إِلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ بِالْخَفَافِ وَالْمَقَمِّ وَالْمَسَافِرِ
 فِيهِ سَوَاءٌ أَلَا أَنْ لَقِمَ نَوَاحٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَهُ طَاهِرًا فَقَدْ رُبَّ مَخْلَافٍ
 الْمَسَافِرُ قَالَ الْخَرْقُ الْكَثْرَةُ عَنْ جَوَادِ الْمَسَّ وَعِنْدَ نَاعِيٍّ لَهُ
 أَنْ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْمَسَّ عَلَى الْحَفِيٍّ وَقَدْ بَعِيَ اسْمُ الْحَفِيٍّ لَنَا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ
 بَعْضُ لَقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ ذَلِكَ الْوَدَّ فَسَقَطَ الْبَاقِي صَرُورُهُ
 لَنَا أَنَّهُ لَا يَجْزِي مَخْلَافٍ الْقَلِيلُ لِمَا مَوْزَعًا مَاتِ الشَّافِعِيُّ قَالَ عَسَى
 طَاهِرًا الْحَفِيٍّ وَحَتَّى مَابِلَى الْأَدَمِ وَعِنْدَ نَاعِيٍّ حَتَّى لِقَمٍ مَا دَوَى
 عَنْ لِي عَلَيْهِ أَنَّهُ مَسَّ عَلَى الْحَفِيٍّ وَاسْتَوَاتِ وَلَا نَقُولُهُ لِقَمٍ لِقَمٍ مَقَامُ
 الْفَسْلِ وَمَوْضِعُ الْفَسْلِ الطَّاهِرُ وَالنَّاطِقُ جَمْعًا لَنَا مَا دَوَى عَنْ
 عَلَى لِي طَالِبُ كَيْفَ اللَّهُ وَحَمْدُهُ أَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ لَدُنِّي دَأْبُ الْبَرَايَةِ

سب

13
 الْمَسَّ مَابِلَى الْحَفِيٍّ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْمَسَّ عَلَى طَاهِرًا لَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ عَلَى طَاهِرًا مَالًا عَلَى طَاهِرًا وَمِنْ أَحْكَامِهِ قَوْلُ لِي عَلَيْهِ نَطْرِيَّتِ
 الْوَاقِعَةِ وَلَا نَقُولُهُ لَكِنْ نَقَامُ بِالْمَسَّ نَقَامُ بِالْمَسَّ نَقَامُ بِالْمَسَّ نَقَامُ
 وَمِنْ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ طَاهِرًا الْقَدَمُ لَا بَاطِنُهُ بَدَلُ الْمَسَّ عَلَى الْمَابِلَى وَفِي
 الطَّاهِرًا لِقَمٍ وَمَا دَوَى مِنْ الْحَفِيٍّ رَدَّ حَتَّى يَنْقُضَ وَلَيْسَ تَبْ مِثْلُ
 مَابِلَى السَّاقِ وَمَابِلَى الْأَضَاعِ وَمِمَّا مِنْ طَاهِرًا الْقَدَمُ قَالَ التَّمِيزُ الْيَدِ
 عَلَى الْكَفِّ وَيَصِفُ الذَّرَاعَ وَيَسَاوِيهِ لَنَا فِي أَحْكَامِهِ مِنْ وَاحِدَةٍ
 أَخْبَرَنَا وَقَدْ مِثْلُ نَابِ الشَّافِعِيِّ لَهُ أَنْ لَقَمًا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ وَاحِدَةٍ
 إِلَى الْمَرْفُوعِ وَمِنْ مِثْلٍ وَاحِدَةٍ إِلَى الدَّشَعِ وَلَا نَقُولُهُ مِثْلُهَا قَوْلًا
 قَوْلًا مِثْلُهَا وَالْحَوَافِ أَلَا لِقَمٍ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْوَصُوفُ تَجِبُفُفُفُفُفُفُفُفُفُفُفُفُفُفُF
 لَا نَقُولُهُ عَنْهُ قَالَ بَعِيَ عَادِمُ الْمَايَةِ السَّفَرُ وَنِشْطُ الْوَقْتِ وَعِنْدَنَا
 إِذَا كَانَ يَرْجُو وَحْدَهُ الْمَايَةِ أَحَدُ الْوَقْتِ وَإِذَا لَمْ يَرْجُ بَعِيَ الْوَقْتِ
 الْمَسَّ لَهُ أَنْ مِثْلُ الْمَسَّ لِقَمٍ الطَّاهِرًا لِقَمٍ بَقْدَرًا لِقَمٍ الْحَجَرُ
 عَنْ أَخْبَرِ الصَّلَاةِ بَقْدَرًا لِقَمٍ فَكَانَ لِي لَنَا لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ
 لِقَمٍ مِثْلُهَا وَذَلِكَ فَهَذَا لَنَا قَالَ أَوَّلُ الْأَذَانِ نَقُولُ لِقَمٍ
 اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ نَقُولُ اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ نَقُولُ
 اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ أَنْ سَابِقُ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ مِثْلُهَا لِقَمٍ لِقَمٍ
 مِثْلُهَا لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ
 الْقِيَاسُ لَا نَقُولُهُ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ لِقَمٍ

قال اذا صلى على وجهه لا الت اذ الصلوات يودن وعندنا
يودن لما ان لا ذات الا قامه شعار الجماعة فلا تقام بدونها لان
مدته سنة الصلوة منكى نقل من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
الا ان من صلى وحده لا المسجد بعد الجماعة لم يودن لان اذ ان يقوم
تلقه قال الجماعة اذا فاتهم صلوات قصوها كما جاءه باقامه
واحدة وعندنا كل صلوة باذان واقامه على وجهه له ما روى ان الكفار
سأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوات يقضاهن مع اصحابه جماعة
باقامه واحدة لنا ما روى ابو يوسف في الامالي ان النبي صلى الله عليه وسلم
تلك الصلوات على الولا والترتيب كل صلوة منها باذان واقامه وهذا
مشهور والاول عرفت والزيادة من الشك في قوله قال لا يحسن
احدا المقترن بالمسند ولا اقدا المتصل بالمفروض ولا عند
الفرض وسناد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلاف من وجه اخذ قد ذكرناها
في بابها له ان لا قدا متابعه فلا يحسن مخالفة والحوار انه وحده
الموافق لاصل الصلوة لا اقدا المتصل بالمفروض والفقهاء استصحبوا
زيادة بل هي عنان عن عدم الوجوب فلا يجب المخالفة قال
الترتيب لا يسقط بالنسبة الى وقت وعندها يسقط له عدم
قوله تعالى من تام عن صلوات اولسها فليقصها اذا ذكرها فان ذلك
وهما لانا ان قوله اذا ذكرها دلالة السقوط عند النسيان وصحت
الوقت عند ذلك لو بدنا بالفاضة يودى الى نسيان الوقت

بسم الله

نكاه

وذلك لا يحسن قال بكن المنيح والمجاود وعندنا لا يكره
له قوله صلى الله عليه وسلم ولم يكن حمتك على الارض حتى تحرجها
لنا ان حقه السجود يتحقق كماله وما ذكر من حرم الارض ولنا انما يجوز ذلك
وعندهنا اذا لم ينع وجود حرم الارض قال اذا سجد عن ثلاث
تسبحات فعله سجد السجود وعندنا لا يجب له ان يثلاث في سجده
وهذا ذكر مشهور في الصلوة فاشبه دعا العترة لنا ان الكثير منه
وترك السجدة في سجود السجود وحل في القنوت لانه واجب قال
اذا كان السجود عن نقصان سجده قبل السلام واذا كان للزيادة
بعد السلام وسناد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اختلاف من جاز اخذ كونهما
سأله له ان الاول وجه لخير النقصان في موضع النقصان
والثاني وجه لغيره الشيطان يحب بعد الفراع وجوابه انما وجبا
جميعا لخير النقصان لان دخول الزيادة في الصلوة تأخير بعض
الاذكان وانه نقصان ولكن مع اذائه وان كان النقصان بعد السلام
لما جاز باب الشافعي وروى في باب من الزم ما اذا سجد عن ثلث فاقطع
قال اقل مدة السفر اربع ركعات كل ركعة اثني عشر ميلا وهو اخذ من
الشافعي وقد ذكرنا قولنا صحاحنا فيهم انه لا باب الشافعي له ما ذكر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر ذلك والحوار ان المشهور في بناء ومدا عريب
قال المسافر اذا قعد في المقام ذوات الاربع في السفر في حيز
فعلهم ركعتان لا غير وعندنا عليه الاربع له ان فرضه ركعتان

وانما يصير ادعاء اذا كان يؤدي الى مخالفة معنى مخالفة الامام حقيق
 وهذا لا يؤدي لثباته بالاعتقاد التزم متابعتة فيما انعقد له الاحكام
 واحكام الامام انعقد للاول فلو لم يلقه قال **السيد** في سورة
 النجم والقر والعلق وعندنا في واجبه له روايته في سورة النجم
 ان النبي علم قرا سورة النجم ولم يسجد لها ودوى مثله في القر والعلق
 لنا ما دوى عن محمد بن حماد ان النبي علم سجدة في آخر سورة النجم
 وقال ابو جعفر بن فضال عن النبي علم سجدة في سورة النجم ان النبي علم سجدة في سورة النجم
 السما اسققت واقرأ باسم ربك الذي خلق وما دوى في سورة النجم على انه
 اخبر ولم يسجد للحال قال **السيد** اذا قرأ المصلي اية السجدة وسجد بها
 من لا يصلي لا يجب على الساجد السجدة وعندنا يجب عليه ان يصلي
 فلا يجوز ان يؤدي خارج الصلوة لنا اننا نلزمه بسأعه والجماع خارج
 الصلوة فلا يكون صلوة في حقه قال **السيد** اذا قرأت المراءة اية
 السجدة سجد بها وحل لم يلقه شي وعندنا نلزمه له ان النبي علم قال
 للنبي كثر امامنا لم يسجدت لسجدة فامرك والمرأة لا تصلي اماما
 للرجل لنا قوله عليه السلام السجدة على من سجدوا وعلى من تلاها وامام المحدث
 الذي دوى فلنا لم يرد به حقيقة الامام بل المراد به انه هو الذي سجد
 اولادك عليه ان المحدث اذا تلا ونسب المتوصي بحقه عليه وان لم يصلي
 اماما له في الحال قال **السيد** اذا اجتمع الجماعة في وقت الظهر
 انما جمعة في وقت العصر وكذلك لو اجتمعوا في وقت العصر وبيننا

والشعاع

الحام حقيقة

75 وسن الشافعي اختلاف من وجه اخبر وقت يومه فانه له ان وقت الظهر
 والعضو واحد وقد مر الكلام في باب الشافعي قال **السيد** في سورة النجم
 اهل كل قرية منهم ما دوى في سورة النجم وسن اصحابنا الثلاثة خلافت
 وجه اخبر ذلك ناه في باب اصحابنا الثلاثة له ان هذا القول في وقت
 فيقع المصروف ما اذا دعى عليه بعد وجوبه ما في باب الثلاثة قال
 صلوا الخوف يودي كما في باب الشافعي لكن عند الطائفة الثانية
 يصلون لركعة التي اذكروها في الامام ويؤمن بعد سلام الامام ذلك يرد
 به عن النبي علم وعندنا نقول كما قلنا في باب الشافعي قال **السيد**
 اذا خرج اهل المصروف لا يستساق فلا بأس بخرج اهل المصروف
 لا يخرجون له ان الكفار اذا دعوا في الشدة فيقول عنهم العدا قال **السيد**
 فاذا دكوا في الظلم دعواته مخلصين له الدين لانه لنا انهم اهل المصروف
 واللغو فلا يصح حضورهم عند استئصال الدية قال **السيد** الامام
 نقبل رداه في الاستساق اذا حضر في المصروف وكذلك يقول القوم
 للمتابعه وسن علماءنا الثلاثة انه احل في من وخرج اخبر في حوال الامام
 دكوا في باب محمد بن ابي حنيفة قال **السيد** لا يجوز ان يفرج في خوف
 الكعبة ومحور البطل وعندنا يجوز ذلك مما له انه ما حوت ما سبقنا
 القبله والمصروف فيها من قبل محمد بن محمد بن محمد الا ان حوت البطل
 لانه دوى ان النبي علم صلى فيها ركعتين لنا انه استقبل بعض الكعبة والمصروف
 خارجا كذلك يقول والاسد باءا ما يصور اذا تفهق في الاستقبال ولم يح

الناشر

كتاب الزكاة باب قول أبي حنيفة عن اخيه
 قول صاحب ربه وحميم الله قال ابو حنيفة اثنان لا يركب الزكاة ولا تصم الى
 ما عني من اصاب نحو الدرهم والدنانير او مال التجارة وقال ابو حنيفة
 انما الزكاة على الظلم والمستعبد وحده فصاد كمن الطعام المشرك
 والعد الذي ادى صدقة الفطر عنه له ان يضم يورث الى ائتمار انما
 المال والمول مولى من المولى لا يملك ويدل الشريعة وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصدقة خلاف ثمن لطعام المشرك لان لغيره لا يتعلق بالمول ولا خلاف
 صدقة الفطر لانه موهبة الراس لا يتعلق بها مال قال اقل البضاب
 في المقر بل ثمن وفيها تتبع او تسعه وهي التي حاورت حول لا شيء
 في الزيادة حتى تبلغ اربعين محب فيها منل ومنه وهي التي حاورت حول
 وفي الزيادة على الاربعين عن أبي حنيفة ثلاث دوات قال في الاصل
 في الزيادة بحسبه في كل واحد حذا من ثلثين حوا من تسع او حوا من
 اربعين حوا من بين الى ان يصير ثمن فيها تسعان ودوي الحسين
 زباد عن أبي حنيفة رجم الله انه لا شيء في الزيادة حتى يصير حوا من تسع
 فيها مع المسنة ويحسب منه او ثلث تسعة ودوي ابي حنيفة بن عمر وعنه انه لا شيء
 في الزيادة حتى تبلغ تسع وهذا قولها وجه دوايه الاولى قوله تعالى حذر
 من أموالكم صدقة والزيادة مال مطلق لان ما زاد من البضاب حتى
 بالنظر والاختصاص ومن كل عقد من شئ الى ما فوقه من قيمته بالبيع والبيع
 ايضا ولا يورث الا حوا من تسع فوج من عاهة من الا حوا من تسع

الصائم

منه الا حوا من تسع دوايه الثانية ان ما من ثلثين فالاربعين وحده في القدر
 وكذا كل من شئ الى ما من فوقها فكذا كل ما شئها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأخذ صدقة المقر ما من الا وبعث الى حبيب بن ماسن المحسن الى سمن
 محول المحسن حذا كالمسكين حذا دوايه الثالثة انه لو وجب في المحسن
 كان يملك يتبع او دعي مسرور واجاب الكسوة خلاف لا حصول خلاف الشئ وما
 فوقها قال من ثمن حوا من تسع او دعي مسرور على ايد ساعه باعيانها فبعثها
 بعد تمام المول فلا زكاة عليها فمها وهو قوله الا حوا وقال علي بن
 دكونها وهو قوله الاول لها انما ملكتها مكرها تاما بدليل انما ملك
 الصبر فيهما فصارت كالمودودة له ان ملكها فيها واة فامنا بطل
 لردتها او عطا وعنها ان ذوحها وتبصرف بطلاقة قبل الدخول بها
 والملك الواسي لا يوجب الزكاة كالدابة تدل الكاهية قبل القبض خلاف
 الموردثة اذ لا وهابها قال الخليل اذ اكات عرسا له او
 من ساعه دكونا فلا شيء فيها بالاجماع فاذا اكات عرسا له او من ساعه
 دكونا فلا شيء فيها بالاجماع فاذا اكات دكونا اذ اكات عرسا له او من ساعه
 وذفر دهم الله عليها ان شأدي عن كل فرس دينار او عشرة دراهم
 وان شاقومها واعتبر ذلك بنصاب الذهب والفضة ولو كان انا
 معن لي حنيفة دواتان دوي الكرجي عنه الوجوب فمكالا مكان الفضل
 المستعبد من الخيل ودوي الطحاوي رحمه الله انه لا شيء فيها لا يورث سائل
 ما فسخها وقال لا زكاة في الخيل صلا لها قوله عليه السلام في الخيل

والرقتى صدقة ولا نسا عنه الفرس بمائتي وجوده فلا يحل الركن
 فيها كسائر الجواهر اعتبارا للاعم والاعلم له ما دوى الكرى ^{القيمة} حامو
 باسناد عن بن عمر ان ابا عبد الله عليه السلام اوجبه في كل فرس مائة دينار وعن
 ابي عبد الله عليه السلام عنه مثل مائة دينار لسانه من الجبل قال تاي
 في الركن فيها كالنقود والغم والحاج ان الركن متعلقه بوصف
 النما على ما عرف واما الحديث الذي دوى محمود على غير الساعه
 او على الذكور ووجدتها او مائة لا صدقة فيها من عينا وقوله
 ان نسا الفرس لا ثعلب وجوده قلنا ليس كذلك بل وجوده
 زاد بانهما قال الذكور فما زاد على مائة درهم حتى تبلغ المائتين
 فاذا بلغ المائتين محبت فيها درهم ولا فما زاد على عشرين مائة حتى
 تبلغ المائتين مثاقيل وقال وهو قول الثاني محبت فما زاد بقدر
 قل او اكثر لها قوله عليه السلام في كل مائة درهم خمسة دراهم الزيادة
 بحسب ذلك قوله عليه السلام ليس فيما دون مائة درهم صدقة قوله
 عليه السلام بعد ذلك الله عنه لا تأخذ من الكسوة شيئا ولهذا قيل ان
 المال في قوله عليه السلام فما زاد بحسب ذلك الادبعت والمعنى ان المال
 في الكسوة انما لا يعرف فلا يقدّر على داه فان مائة مائة وسبعة
 اذا مضت عليها مائة من حب للسنة الاولى خمسة دراهم سبعة احزاب
 من درهمين حرام من درهم وسنة الثانية ذكوة مائة من درهم ولانه
 ولا يخرج من حرام من درهم وهذا لا يعرف قال اذا

درهم

17 كان له فضة لا يبلغ نصابا والذهب كذلك وبالضم بصرا ان نصابا
 احدهما الى الاخر باعتبار القيمة في الركن في عشرين دراهم وعشرين
 درهما اذا كانت قيمته الدنانير مائة وخمسون درهما او قيمته الدرام عشرين
 دراهم وقالوا فيهم باعتبار الادخال حتى لو كان احدهما ثلث النصاب
 فلا بد وان يكون لا يجب ثلثا النصاب وكذلك النصف وعمر لهما
 ان الركن متعلق بغير الذهب والفضة لا بقيمتها كما في حالة الانفراد
 في اعتبار القدر في التكميل دون القيمة كما في المعز والضمان لانه
 ان ضم الذهب الى الفضة او الفضة الى الذهب لكونهما من الاشياء
 وذلك باعتبار القيمة الا ان في حالة الانفراد لا تظهر زيادة
 القيمة لاني ذلك بالوجود والوجود في الذهب والفضة ساقطة الاعتبار
 الا عند مقابلة خلاف حسمها اما عند التكميل محبت اعتبار القيمة
 قاله ابو نوح على ثلاث مرات قوي كالفرض ويبدل مال التجاره
 وعمله مال التجاره وفيما الركن ومحاط به الا اذا قضى منها
 او بقدر درهمين وسقط كذلك مال لم يكن للتجارة وعمله مال
 هو كذلك ومحاط به الا اذا قضى منها مائة من دين صيف
 كذلك مائة من مال كالميرود بدل الخلع والقصاص والكفارة والسيارة
 ولا ذكوة فيها مائة من نقض من مائة من دين عليها الخلع وقيل
 من عتق على اربع مائة والبراق الميراث والوصية فاذا صار له
 ذلك وقضى بعد حوله في رواته كافي الركن هو كالميراث والوسط

وفي نوادر الزكوة كمال الدين الضعيف وقال الدين كمالا سوا وعطاب
 نادا قد ما قبض قل وكثر الا الكفاية والدية قل لقضاء ما في ذلك
 وجوب الاداء اذا حال الحول بعد مضي عام النصاب والرجح
 الحق لا وسط بالصنف على قول لرحيمه وصارت على مرتبتين لها
 ان لا يدان مال الزكوة كالمسكين ولهذا عود الشراء وعين من احكام
 الاموال لا انه ليس بدينه ما اذا صار شي منه في يد خوطب نادا زكوة
 كمال الغائب له اذا لم ينس مال حقيقته وانما جمل ماله حكما
 لحاجة الناس اليه في المفاقد في معتبر يبدله لغير مال وليس مال
 وهو للتجارة وليس للتجارة وفيه حواف عما قاله قاله اذا
 مر التاجر على العاشر بالربط لم يأخذ من الزكوة وقال ماخذ
 لها انما مال التجارة وقد جاد في حياجه الامام وصار كغيره حاله
 قوله عائشة في رواية عنها مضت السنة من ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخلفين من بعد ان لا يوجد من الخضر ايات سي ولا زكوة
 يجب باعتبار النصاب والحول وهو لا يسقط حولا فلوا حذا الامام
 انما اخذ باعتبار حاله اخذ ليس معه وهذا لا يجوز كما اذا وجد
 نادا ونال لنصاب وبقية نصاب قاله في العشر الخارج
 سوا سقي اول سقي قل وكثر وقال لا عشر مما لا يبقى لها قوله عليه السلام
 في الخضر ايات صدقة له عموم قوله تعالى واتوا حقهم يوم حصاده
 وقوله عليه السلام ما سفته السها فيه العشر الحديث وروى عن

وهذا يدل

18
 ان عكاس رضي الله عنه ما يرد في الله عنه انما كانا في العشر
 فيها وعلى من رضي الله عنه كان يأخذ العشر من الخضر ايات ولا من
 سب في حجب العشر ملك الارض الثامنة عند حقه النما الخارج
 من الارض قد وجد وجدتها ما فالمراد به صدقة ما جرد بها العام
 اذا بر عليه ملكه في حوزته عائشة رضي الله عنها على ما يروى في
 الصحاح وروايات الله عليه وسلم اجمعين عملوا بخلاف ما ذكرنا فاعلم انهم
 عرفوا نية حال النصاب المقدس بشرط لو حجب العشر
 وقال لا شرط حتى لا يجب فيما دون خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
 لها قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولا نداء عتادة مائة
 بشرط فيها النصاب كالزكوة له قوله صلى الله عليه وسلم ما سفته
 السها فيه العشر وما سقي يعني اذ ياليه اوسا سفته فيه نصف
 العشر ولا نال لنصاب العتاة والعتاة نصف المالك والمالك ليس
 بشرط ههنا يدل ان عجب في اذ ارضى لوقف وماد واهل الجور
 على الزكوة في مال التجار فكان ماد وبنها لا تساوي ما في حرمه في مبيع
 والعرف من العشر والزكوة ما يبرر استراطة المالك وعنده قال
 اذا وكل رجلا نادا الزكوة ولم اليه ماله ثم دكى نفسه ثم ادى الزكوة
 او امر احد الشركين لصاحبه نادا زكوة المالك المستفك ثم ادى نفسه
 ثم دكى الاخذ من المولى وقال لا يصح لها ان ادى ما في ماله انه
 امر نادا الزكوة والمولى بعد اذ ادى نفسه ليس بركم ومن قال

بشرطه

اذا وجد المحدث في دار مملوكة لما اكملها ولا حش فيها وقالوا
 الحش ولو وجد في دار مملوكة عند ما حش وعند رواية روى
 كتاب الزكوة لا حش ورواه الجماعة الصغرى حش لهما عموم قوله
 علم وفي البركان الحش ولانه مال موقوف كالزكوة ان هذا من جزاء الارض
 لا مما يركب فيه باصل الخلقة فملك ملك الاصل وكان مملوكا بالشرع
 وحقه لا معنونا ولا حش في المملوك بالشرع وما روى من الحديث محمول
 على الموجود في الاذخري المباحه قال **ابن ابي ابياد** حش الحش
 به فحشها على الواحد وقال هو على المتاحيد لهما ان العشر الخارج
 وهو المتاحيد لهما ان الخارج له معنى لا احد له وهو لا حش
 والمتاحيد كالمستوى له **قال** في المزارعة على قوله من حش
 المزارعة عشر حصص المزارع على وجه الادب عند ما عليم على
 والجماعة **قال** لا حش للمزارع ان تدفع زكوة ما لها الى زوجها
 وقال لا حش لهما قوله علم لذات ذى الله عنها من عبادة الله تعالى
 وذى الله عنه حين سالت عن الصدقة على زوجها **قال** لك
 احسان احد الصدقة واجد المصلحة ولانه ملك من الغير من كل وجه
 لان بقية الزوج ليس له عليه حاله ان لما في بينهما متصلة ولهذا
 لم نقل شيئا اذا احد مما للاخر فيكون منعه الموجدى اليها معني فلا
 يكون ملكا للغير من كل وجه والحديث محمول على جده الملك لا يملك
 لم يكن عنه **قال** اذا كان له مائة فقير حطه للثمان فتم

ما في دينهم فان داد الشرا وانفق بعد الحول فان دى عنه ادى
 حشيه اقره وان دى لغيره اقره فتمت يوم تمام الحول وعند ما يوم
 الاداء انا على اصله وموانى الواجب من الاصل والعين والقيمة على
 سبيل البدل عند فقير فتمت يوم الوجوب وعند ما الواجب هو
 الحول من انصاف وانما ثبت له ولانه العقل من العين الى القيمة بالاداء
 فتمت يوم الاداء ولو كانت النقصان والزيادة في العين بالحقا
 والملك وحقها فان دى من عنه ادى حشيه اقره واذا ادى القيمة
 اعتبرت فتمت عند حش في الحول في الزيادة وعند الاداء في النقصان
 بالاجماع لان الزيادة مسفاهة بعد الحول ولا يكون فيها والنقصان
 هلاك بعض البضاي فيملك بركونه **قال** من احسار ضامته
 بغير ادان لا عام لم يملكها وقالوا ملكها لهما قوله علم من احسار ضا
 منه في له **قال** انما القامة اهل الدار ولا يملكها احدا الا بملك
 من هو نائب عنهم وموالا عام والحديث محمول على انه كان اذ بالقوم
 معننى بصا الشروع **قال** الفارس من اقل سمها في العجم
 وقال الله اسمها لهما مادوى عن النبي علم اعطى الزنودن العوام حشيه
 اسم سمها لقراية لاهه وسمها له وسمها لغيره له مادوى عن
 عباس دى الله عنها ان النبي علم اعطى يوم بدر للفارس سمها
 والراجل سمها ولان يفضل الفارس على الراجل بحمد واما الحديث
 قلنا مادونا اولى لانه اقرب الى المعقوف والله تعالى اعلم

دسمها

يا حبيب الله قال ابو يوسف في الخلاف
 قوله صاحبيه دهم الله قال ابو يوسف في الخلاف والفضل والحق
 دكم حب فيها واحدة منها وانه كان يقول لي حنيفة قال لا شيء فيها
 وهو قول محمد له ان لصوص نفسي احب الزكي في الارواح
 والبقير مطلقا ومطلق لا سم سنا اول الصفار كما سنا اول الكادر لهذا
 اذا كانت فيها سنة حب الحان كافي ما في الكادر اخرا واولي احواف
 لصاحب المال محب واحدة منها كالمها ذيل لها ما روي عن سويدي
 عقله انه قال انا ناصدق النبي عليه السلام فيمنعته فسمعه يقول
 عمري ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا وان النصارى يمينه لا يقبضه
 والعنا شرط واما العن كافي قلنا اسم الاول والبقير لا سنا اول الصفار
 وحدها خلاف ما اذا كانت مهيمنة لانه سنا اولها وهي تستنع
 الصفار قال اذا قال صاحب الساعه للمصدق ادت الزكي
 الى مصدق اخل واني بالراء ولم يخلف مصدق وقال لا تصدق
 ما لم يخلف له انه شهد له الظاهر وهو الخط لها انه انكر حقا
 ظاهرا فلا تصدق لا بالخلف واما الخط قلنا الخط شبه الخط
 فلا نزول الاستثناء قال في دكم المصاب الذي يستملكه
 بعد حولا من الحول من الاله الباطنة لا يمنع وجوب الزكوة في مضاف
 ملكه بعد ذلك وحال عليها الحول وقال منع له انه دلي بطلان له
 من جهة العباد فصا وكنز النذر والكما وخط في المضاف القائم

80 لا اذا جرت على العاشر نطاله نكوته لها ان هذا الدن من جنس حاله
 نطالت من جهة العباد فكان مطالبا به في الحله كالدين الموحل
 قال تحت الحبس العنبر واللولو وقال لا تحبس بها له ان جردني
 الله عنه كان باخذ الحبس من حلة العنبر واللولو ولانه اشرف ^{مطله}
 فان جرد في البحر فصا دكا شرف ما يوجد في البر وهو الذهب والفضة
 لها ان ان عباس رضي الله عنهما سئل عن العنبر قال هو شيء دين
 البحر ولا حبس فيه ولان العنبر يتولد من الحيوان ولا حبس فاما يتولد
 من الحيوان كالمسك واللولو باطن البحر وباطن البحر لا يدخل
 تحت استئثار احد فلا يكون له حكم العنبره قال لا حبس
 للدين قال لا فيه حبس له انه حوهر سياتي كالمال ولا حبس في المال
 لها انه من حواضر الارض كالحديد والدرج من قال ابو يوسف في الامالي
 سألت ابا حنيفة عن هذا فقال لا شيء فيه فلم اذكر به حتى قال
 فيه الحبس وكت اظنه كالدرج من الحديد ثم بلغني انه ليس كذلك
 قال الكذا الموحود في ارض مملوكة تحبس الباقي للواحد وقال
 هو لصاحب الخطه ولودثه ان مات فان لم يعرف فهو لا قصي
 ما لا يعرف له له انه مال مساج سفت له الله لا احد فكون
 له كالموحود في مملوكة لها ان المالك الاول ملك الارض وما
 مضافا لا استئثار اذا الاستئثار حقيق يرد على الكل وبالنسبة
 ازال ملكه عن الرقبة وهو لا يتناول الكل حقيق ملكا له عنده من

ارض

اصطاده سلكه وفي نظرها ذرو ملكها فلو باع السلكه لا يحسن لزول الدر
عن سلكه قال **اب** اذا باع الدرع وهو ثوب ففصله فحشره على الباع
لان البذل له فان تركه ما دونه حتى اترك ذوى عن لى يوسف ان عشر
قد الفصل **ع** على الباع وما يلقى على المشتري وقال الطبري على المشتري
له ان يدك الفصل ملكه فكان كالحاصل له لهما ان ليسر محب
الحب والحب ان يقد على ملك المشتري قال **اب** اذا عجل عشر
الشر قبل طلوعه بعد ملك اصله حله وقاله لا يجوز له ان يحل
بعد وجوده فحود كما لو عشر دونه بعد ما ثبت قبل ان يتعد
الحب لهما ان السب انما يتعد حتى يحل ومحل العشر الخارج
من الارض قال عليهم ما اخبرته السما فيه العشر لم يؤخذ
الخروج فلا يكون سباً بخلاف الذرع لانه خرج ولهذا الوقصه فقيه
عشره قال **اب** اذا امر الذي على العاشر بالحمود والخيار يروى عن
لى يوسف في الاملا باخذ نصف عشر قيمتها وذوى عند ايضا
انما **اب** اذا امر بالحمود وجزءها عشرها وان جزءا بالحمود وجزء
لم عشره واذا امر بما اخبرتهما وقاله عشر الجز ولا عشر الحمود
له على ذواته الاولى انما اسقوا من حق أهل الذمه فما خرد عشرهما
كسائر الاموال وعلى ذواته الثاني انه اذا اخبر يستحب الحمود اذا امر
عما جملها لهما ان الامام ما خرد العشر لعله الحماه والمسلم ملك حمايه
حمو يفسد للتخليل فملك حماه حمو يفسد ولا يملك حماه حمو يفسد فلا

البصل
عجل
ارض

والا اذا عجل عليه
ام حرمه عجله

فكان ذلك اضره وقد روى عن عروضة الله عنه انه قال **اب** الحمود
ولو تم بيعها وجزءها نصف عشر قيمتها قال **اب** اذا دفع ذكوان ماله
الى رجل عرفه فقتر بخره فطهرانه عن فعله الاعان كما اذا اوصى
بما اوصى **اب** ثوب ثم طهرانه عيسى لهما انه ان بما اوصى لا يماور بالاداء
الى من هو فقتر عند المالى من هو فقتر حقيقة لان الانسان لا يورى فقتر
نفسه وعنا **اب** الحقيقة فقتر موت الفقير مودته عنى وهو لا يعلم
به وقد يستعنى ما ورت وقد يكون ذمه الموت دين فكيف يعرف
ذلك في حق غيره بخلاف ما ذكر من المسائل لان ثمة عليه ان تست
اما الطاهر والثى الطاهر ونعله بعلامه فاذا لم يفعل فقد
قصر قال **اب** القادى تسيم لفرس وقاله تسيم لفرس فاخذ
له ان لواحد قد يعي فحتاج الى اخبر لهما ان ما زاد على الواحد
فضل وليس لثاني اولى بالاعطاء من الثالث والرابع فطرح والله
اب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
رحمهم الله قال محمد رحمه الله اذا كان نصف وعفو فملك نصف الثمن
بعد حولا في الحول انصرف المالك الى الكل وسقط من الركن بوزنه
وقال انصرف الى الحق وحول كان لم تكن فلم يسقط من ذكوان شي فاذا
اصاب جلا جلا سقط من الركن بوزنه له ان حوت الركن شايع
الطرفا هلك عنك من المالك لهما ان العفو مع النصاب والا صل السببه
هو النصاب فنصرف الهلاك اولى الى داس مال وصيرته اذا كان له

للرجل

مهره العفو كما في المصا
مهره العفو الى الرعا

عمايون من العلم وجبت فيها شاة فذلك اذ يعون وتبقى اذ يعون عليه
 الشاه عند وعند ما شاة كماله والسلة لها طول عرفت تمامها
 في الحاجه الكبر قال اذا كان له دين على مقلب فقضا بعد
 سبل فلا يكون عليه ما ينجى وانه يح اذا كان موقرا له انه عوله
 مال الصداق له لا فصل بين المنة حصا وكما يجوز له ان يربح الوصول اليه
 مملول فكان ماله ناما في نفسه بخلاف المحر والضماد قال الفقهاء
 اذا اشترى ارضا عشرة لم يصاعف عليها العشر وقالوا نضاعف
 عليه العشر له ان لو طهره الا صليته هذا فلا تبدل المالك كالحاجه
 اذا اشترى ارضا مسلم وهذا لان العشر موانه فيها معنى العباد فلا يجب
 على الكافر ابتداء بالشك ولا يطل عنه انما بالشك كالحاجه فيها معنى القوة
 فلم يجب على المسلم ابتداء بالشك فلا يطل عنه انما بالشك لها ان عزمي
 الله عنه صالحهم على ان ياخذ منهم ضعف ما يوجبهم من الملمين
 من الخصى والواجبه الاموال قال اذا كان النصاب
 روحا وم او دنانيرا وكليا او دنانيرا للتخاره فادى ذكوتة من خمسة كن
 اخو ذ من لصاب او ادى منه فقرا انفعها الفقراء من الفقر والقمه
 وقالوا فقتر فيه القدر دون القمه له ان كل ذلك يصل ولحا الا ان لا
 يقع الفقرا او في نظر لهم لها ان كوح ساقطه العبد اموال الربوا
 عند المقابله بالحبس صومته اذا ادى حصة راسم وبقا عن حصة حاد
 نحو عزى حنيفه ولا يربح الله وعنده لا يجوز على هذا ما يبد

يبدل

اموال الربوا ما حصة قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان صاحب
 ولا قول لا يربح حنيفه قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان صاحب
 بعض السنة حنونا ياربها ان كان مقيطا في التراجول فعليه
 الزكوة والا فلا وقال محمد بن ابي اذ افان من السنة وان كل فخله الزكوة
 له اذا الزكوة وطيفه السنة الكاملة كالصوم وطيفه الشهر فلو انه
 افان شيئا من الشهر وان قل بكونه الصوم وكذا ما دلا في يومه انه
 لو حن كذا السنة لا يلزمه الزكوة وكذا اذا حن الترحالان لا يصح حكم
 الكل وفي صوم رمضان صوفنا البصر عن قضيه هذا الدليل قال
 اذا استبدل نصاب السباعه بغيرها في اخراجها فادان من حوت
 الزكوة لا يكت وقال محمد بن ابي ان فيه قصدا الى بطلان حق الفقرا
 بعد وجود حبه وهو النصاب لا يربح انه امتناع من الحوت بل لا يربح
 اسقاط الواجب وانطال حق الفقرا وعلى هذا الخلاف اذا احتال
 لم يثبت السقيم قال اذا كان الخراج مالا يدخل تحت الوص
 حصة حصة او سق حبت فيه العشر والا فلا واستثنى الفسل وقدره
 بعشره اوطال بالخبر وقال محمد بن محمد بن حصة من قصي ما يقد كرمه ذلك
 الشى مقدد السك والذبحوان حصة امنا والفقير حصة اجمال كله
 حمل ثلاث مائه من ومن اجمال حصة امنا في ذوايه وحجبه
 في ذوايه اخرى حصة اخرا في ثلثه كل حوت منه وتلوي رطلا
 وجملة تسعون من محمد رحمه الله احسن الصوم ولتوفى اجتهد المقي

وفيه من شهده
 حكم الشهر له

قوله عليه السلام
 ليس فيما دون عشر اوطال
 في الجسد عشر

اموال الربوا ما حصة
 قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا كان صاحب
 ولا قول لا يربح حنيفه
 قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا كان صاحب
 بعض السنة حنونا ياربها
 ان كان مقيطا في التراجول
 فعليه الزكوة والا فلا
 وقال محمد بن ابي اذ افان
 من السنة وان كل فخله
 الزكوة له اذا الزكوة
 وطيفه السنة الكاملة
 كالصوم وطيفه الشهر
 فلو انه افان شيئا من
 الشهر وان قل بكونه الصوم
 وكذا ما دلا في يومه انه
 لو حن كذا السنة لا يلزمه
 الزكوة وكذا اذا حن الترحالان
 لا يصح حكم الكل وفي صوم
 رمضان صوفنا البصر عن
 قضيه هذا الدليل قال
 اذا استبدل نصاب السباعه
 بغيرها في اخراجها فادان
 من حوت الزكوة لا يكت
 وقال محمد بن ابي ان فيه
 قصدا الى بطلان حق الفقرا
 بعد وجود حبه وهو النصاب
 لا يربح انه امتناع من الحوت
 بل لا يربح اسقاط الواجب
 وانطال حق الفقرا وعلى هذا
 الخلاف اذا احتال لم يثبت
 السقيم قال اذا كان الخراج
 مالا يدخل تحت الوص حصة
 حصة او سق حبت فيه العشر
 والا فلا واستثنى الفسل
 وقدره بعشره اوطال
 بالخبر وقال محمد بن محمد
 بن حصة من قصي ما يقد
 كرمه ذلك الشى مقدد
 السك والذبحوان حصة امنا
 والفقير حصة اجمال كله
 حمل ثلاث مائه من ومن
 اجمال حصة امنا في ذوايه
 وحجبه في ذوايه اخرى
 حصة اخرا في ثلثه كل حوت
 منه وتلوي رطلا وجملة
 تسعون من محمد رحمه الله
 احسن الصوم ولتوفى اجتهد
 المقي

وهو الغمة قال اذا سقى ما الفرات ودجلة وجيرون في خراجي
وقال محمد عشرته له ان هذه الامانة لا تدخل تحت استيلاء احد
فاثبت التماسا وحياء الامطار والعيون لا توفى ان هذه المواضع
كانت تشب الى الكهادر فقد صار للسلطان بالاستيلاء فاستولت الامانة
الى الامانة الامانة وقوله لا تدخل تحت استيلاء احد قلنا ليس كذلك
لا يمكن الاستيلاء عليها بوضع القناطر والسفوف فيها قال اذا
كان لرجل يقول يميناً فاجله عن ركوبه دوى عن لى يوسف رحمه
الله بخود وعن محمد رحمه الله انه لا يجوز و تاويل قول لى يوسف رحمه
الله انه اذا سلم عن اطلاق اليه اما اذا لم يسلم لا يجوز بالاجماع
لان الواجب انما هو التملك والامانة ذلك انما يحصل بالتسليم لا بالامانة
قال اذا كان له ما يتا درهم وعلمه ما يتا درهم حتى يراه الطالك
عن ادين في بعض السنة وتم الحول الاول لم يلزمه الزكوة ويعتبر
ابتداء الحول من وقت سقوط الدين وعند محمد رحمه الله انه
الزكوة عند تمام الحول الاول له ان الدين ليس بشئ حقيقة بل هو
وصف حكى اعطى له حكم الاموال باعتداده عاقبته لانه يصير
مالاً له العاقبة القبيضة اذا استقطبته بل انه لم يكن له هذه العاقبة
فصادق كافي لم يكن تتدا فظهر انه كان مالكا نصانيا ولا مانع من الوجوب
لاى يوسف ان نضائ المديون انما لا يتعقد بمسا الزكوة لكونه متيناً
لذخ المظالم والخبر بالاستقاطا المسقط لم يتبين ان استحقاق

منها

83 الخبير المطالب لم يكن في المظالم الماضى لله تعالى علم بالصواب
ما في ذلك من ما يفرح كل واحد من اصحابنا
الثلاثة رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الذي اذا استوى
ادضا عشرته من مسلم يصير حرا حرة وقال ابو يوسف نضائ
عشرتها وتصرف مضاف الخراج وقال محمد رحمه الله بنى عشرته
كما كان ويصرف مضاف الصدقة ورواه وفي رواية مصرف الخراج
لمحمد رحمه الله ان في العشرة معنى المونة والعناية فمن حيث انه عبادة
لا تحت علمه ابتداء من حيث انه مونة لا سطل عنه انما علم ان الشئ
وصار كالخراج في حق العلم لان فيه معنى العقوبة والمونة فلا
يحت علمه ابتداء ولا سقط عنه انما في حاله النقا ولاى يوسف
ان العشرة مونة والكافر ليس من اهلها لا ابتداء ولا بقا فلا بد من
صرف بغير القول بالتصنيف له نظير في الشرع كما في حق التخلي
فوجب القول به فاما ابطال مونة المونة ووضع الخراج ابتداء فذلك
اضل المونة كرها وذلك لا يحون لى حنيفة رحمه الله انه تعذر
ابقا العشرة كما قاله لى يوسف فصادق خالصة عن المونة والذي
يلحق بالكافر ابتداء هو الخراج فوضع علمه الخراج كالمحوسى اذا
احد داره شتانا قال انهم التماس بقوم بالاجماع ولكن يقوم
لوم حال الحول علمها بالغة ما بلغت بعد ان كانت حرة مارة اول
الحول ما تن ثم اختلفوا في كيفية القيام دوى عن لى حنيفة انه يقوم

راض

مستلزم ذكر الحجة

ما ذكره مما ذكره حتى لو قومه بالمال فانه لا يحق فيها الزكوة ولو قومه بالمال
 حكم الزكوة فيجب ان يقوموا بالدرهم وكذا على اقله وعن لي يوسف
 انه يقوم بالمال الذي اشتراه فان ملكه بغير الشراء يقوم بالشراء الغالب
 وعن محمد بن ابي القاسم الغالب له انه اسير وروى ذلك عن حميد ولا ي
 يفسر ان ذلك انما هو التعريف بالمال لا في حقه انه يقع للفقراء والله
 ما قاله ذكره على خلاف قول اهلنا
 الثلاثة وجميعهم انه قال عمن الجملان والفصلان والحقاحل من
 الزكوة ما يجب في الحاد ومن علمنا الثلاثة احلاق من وجه اخر
 وقد جردنا في يوسف له ان النصوص لو ارجع في هذا الباب مطلقه
 وخواجه ما يتبرر في اي يوسف قال اذا كان له نصيب في المال
 ومضى بعض حوله فاستند له عليه في الحول فادام الحول حتى عليه
 الزكوة وعندنا سقط حكم الحول فيستأنف الثاني حوله على حده
 له ان الثاني من جنس الاول في المال والاسامه فلا سقط حكم
 الحول كما اذا استدرك الذهب بالفضه لنا ان ذلك ينظر بصفه
 الاسامه والمطلوب من لا سامه هو الدر والفسل وحدثت اسامه
 اخرى فتدفع حكم حوله الاول بخلاف الذهب مع الفضة لا في تقدير
 للتجارة والعرض لمطلوب بها الدر قال الدمشقي المحقق والعين
 المفصوب والمالك المفقود والمنشئ بعد ما دفعه في الصبر والادعي
 عند من لا يعرفه حب فيها الزكوة يؤد بما اذا وصل اليها

انه يقوم به
 بالدر والاسامه

لا كماله

وعندنا لا يجب له انه ملك نصيبا كاملا فيجب فيها الزكوة لان
 المصنف يفرق لنا ان الضمان ليس بمالك تامي حقيقه وله نقد في
 لا لعدم دليل التما وهو المكن من الخزان ولا زكوة بدون وصف
 التما دل عليه قول علي رضي الله عنه لا زكوة في مال الضار واما
 نصوص الزكوة مخصوصه فيحصل لمتنازع فيه يدكر ما ذكرنا قال
 اذا تروى احوال على الف فقضيتها ثم طلبها قبل الدخول بما بعد الحول
 فليها رد مثل نصيبها لا عيها لا يتبعين وهو من شجاعت
 فسقط به زكوة النصف وعندنا لا يسقط له ان الغنا بشرط
 التيسر الا اذا استقر عند الادب لنا ان الغنا بشرط الوجوب
 الادب لا الحقيقه الادب وقت وجوب الادب عند تمام الحول
 قال اذا كان له ما تادرم وحال عليها احوال كونه ولم
 يزكها فوله لمرحول حمسه وعندنا لا يجب في السنة الثانيه
 والثالثه شي له ان ذنل زكوة في الدرهم دون المطالب له من
 حمه العباد فصار كدين المدور والكفارات لنا ان ذنل زكوة
 له مطالب لمن حمه العباد على ما عليه الاصل فان حو الخد
 في سائر الاموال كان للساعي الا انه فوض الادب الى ربنا المصلحة
 وقد نعت هذه المطالبه في بعض الاحوال حتى لو تروى الساعي
 مطالبه قال اول ذهب نصيبا بالرجل فلما حال عليها الحول
 دفعه بعد قضاء لا يسقط عن لو هو له زكوة وعندنا سقط

لنا الزكوة ما يجب في حقه حاله العهرش والسر في حقه حاله العهرش
 ولو نظرنا في سائر الاموال في حقه حاله العهرش والسر في حقه حاله العهرش
 ولو نظرنا في سائر الاموال في حقه حاله العهرش والسر في حقه حاله العهرش
 ولو نظرنا في سائر الاموال في حقه حاله العهرش والسر في حقه حاله العهرش

ولا زلن على الواهب انضاله انه ابطال ملكه باختياره فصار
 له جوده وكالا يستلزم لنا ان الموهوب له قد استحق عليه ملكه
 من اصل فصاد كانه هلك وقوله باننا مختار فلنا السبب في ذلك لانه لو
 لم نفعله باختياره كثره القاصي عليه وانما الواهب فلا له لم ملكه لا هذا
 الخوف والسبب النصاب اذا كان كلنا او وودنا قادي دكونه من
 جنسه الخود منه او اددى منه تعبر فيه القمه دون الورد ومن
 علمنا الثلاثة اخلاف من وجه اخر من زيات محمد له اننا لربوا
 لا بحري من العبد وهذا وحول به ان الله تعالى عاملنا بمعاملة الاجلاد
 ومعاملة المكاتبين على ما عرف قال س اذا ملك نصا ما فحقك
 ذكوة النصب ومن الخوف على الكل لا حول لا عن نصيب واجيد و
 حوز عن الكل له ان النحل عن المستفاد كان قبل ملكه وكان قبل
 وجود سبب الوجوب لنا ان المتفاد تقع الاصل في حق الوجوب
 فالحق به احق بعقاد الخوف فصاد كان الخوف كله حائل عليه
 قال اذا اعدا رهنه سلا لنزد عيا فزرد عيا فغير الحاج
 على المورده عندنا على المستعبر له ان المستعبر ملك منافع الادب
 بملك المور فصاد كالمستاجر مع الواجب على اصله حيفه
 لنا ان الزرع يحصل على المستعبر من كل وجه فكانت المنة عليه
 بخلاف المستاجر مع الواجب على اصله حيفه لان الاحد احذر له
 فصاد حاصله له يعني قال اذا قال الله على ان الصدق غدا

وملك النصب

ملكه

وهو الاخر

85 تكدي فصدق به اليوم او قال عبدنا الذم فصدق بدوام الخبر
 او قال على هذا الفقير فصدق به على عين لا حول عن البد
 وعندنا حول به انه التزم ذلك مال مخصوص على فقير مخصوص
 زمان مخصوص فله من كمال التزم لنا ان ادخل بح البدن ما هو فيه
 وهراصل الصدق دون العين فبطل العين لرمته القربة له
 ما قول الشافعي على قول صحابنا جميع
 انه قال الشافعي رحمه الله اذا اذنت الابل على مائه وعشرون واحة
 فيها ثلاث نبات لبون فاذا اصاب مائه وثلاثين فمما حقه وستا
 لبون ثم رد ود الحسات على الاربعة نبات والحمسات في كل
 اربعين نبات لبون وراك حمن حقه وعندنا اذا اذنت على
 مائه وعشرين نباتا فالفريضة في كل حمن نباتا الى
 ان يصير حمتا وعشرين فحمت فمما استحقا من فاذا اصاب
 ثلثين فمما مع الاول ثلاث حقات ثم نباتا الفريضة على ما
 قلنا الى خمسين وعشرين ثم راكم ستة وثلاثين نبات لبون وراك
 واربعين حقه وراك الحمن كذلك ثم نباتا الفريضة والحكم
 راكم حمن بعد هذا حكم الحمن الدائره ما وود راكم
 رسول الله عليه وسلم وقرية بقران شيفه وبعده لبون وبعث
 رضي الله عنهما اذا اذنت الابل على مائه وعشرين في كل
 حمن حقه وراك اربعين نبات لبون لنا حادى راكم البى علم

لعروين حرم اذا اذات الابل على مائه وعشرون في كل خمس حقة وفي كل
 اربعين بنت لوان فما كان اقل من ذلك ففي كل خمسة ودر شاة ومادواه
 الشاة في نعل به ولكن تحلل الغنم فمابينها دليل ما ذكرنا قال
 النصاب الواحد بين لاثنين علمها ذكوة اذا صحت الخلطة وصحتها
 باجتماع المذعي والرابع والقطب والبر والذلو وعندنا لا ذكوة عليها
 له قوله علم لا يفرق بين صحيح خشية الصدقة وما قلتم بغيره
 عليه العمومات الواردة فيه من غير فصل بحقه علم ان احسن من
 الابل اثنتان من جنس استرابطا اتحاد الملاك ولان المذكي حكمه
 بالنصاب وقد وجدنا ان ملك بعض النصاب ليس بمذكي وقال علم
 لا صدقة الا عن ظهري وقال علم اذا انقضت ساعة الرجل عن
 اربعين شاة فليس فيها شيء وما روي من الحديث قلنا وقد قال في هذا
 الحديث لا يجمع بين مسروق وانما يجمع بين الملك المتفرق بمقتضى
 انه ليس للثاني الماشي من اعم التي هي لواحد كما اننا لا نكسر ما وجدنا
 ولان جعل الادب على ان يجمع بين كائنا الواحد ما وجد منها شاة
 ولا دخل في كل واحد منها اربعين شاة ان يجمع ما كان واحدا ليكتفي
 بشاة ولا لرجل له اربعون فان يفرقها بمكانين كئلا تأخذ منها شاة
 واما العمومات قلنا الملك والغنم شرط دليل ما ذكرنا قال الذين
 الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكوة وعندنا يمنع
 له العمومات الواردة باب الزكوة ولانه ملك نصابا كاملا فكان شيئا

السابعة

وما قلتم

ان جعل

الاشية

ولو حرم الزكوة لنا لانه مشعور لحاجة المالك حاجة اصلية اعني
 به حاجة دفع الجوع والام فلا يحب الزكوة فيه ماسا على ثبات
 البذلة والمهنة وغيرها واما العمومات الواردة قلنا خصت منها
 اشياء وهو ثبات البذلة والمهنة وغيرها فخصت لمقتضى فيه
 لدليل ما ذكرنا قال باب الزكوة يجب في مال الصبي والمجنون
 وعندنا لا يجب له ان الزكوة واحدة فمقتضى العمومات
 الواردة في باب الزكوة ولان هذه مؤنة ماله فاشبهه الفقهاء بصدقة
 العطر لنا ان الزكوة عبادة لا عرفت من الاحبار والعلماء لا يردى
 الا باحتياج صحيح وهذا يشترط اهل الاحتياط الصحيح قال
 في القم: باب الزكوة والعشر والكهات والدر ولا يجوز عندنا
 يجوز له ان الواجب هو عين الشاة او الخبز من النصاب بالنصوص
 والواحد ما لا يخرج عن عمدته الا باذنيه ولو حوزنا او العمة
 يخرج عن عمدته لا باذنيه لئلا ان المعصوم من لا يردى باذ الزكوة
 الى الفقير فضا حق الفقير في الردق الموقوف له فاذا القيمة تشارك
 اذا عمل لشاة في هذه المعنى يخرج عن العمدته قال من اخذ
 الخبز في ذكوة العم وعندنا لا يجوز ما دون ذلك الا باعتباره
 له ما روي عن سويد بن عفلة دخلته عنه انه قال انما يصدق
 رسول الله علم فتبعته فسمعتة يقول امر في رسول الله ان اخذ
 الخبز من الضان والشيء فصاعدا ولان الخبز من الضان بمنزلة الشيء من

من سائر الاسنان حتى حاذى الاضحية فكذلك هذا لما جاء في
عن ابي الله عنه مثل من ذهنا ولا في الخزع لا يوجد من سائر الاسنان
فكذلك من اعم وهذا هو القياس الاضحية الا ان يركب القياس لا يثبت
وهو قوله عليه نعم الاضحية الخزع من الضان وحديث سويد بن
عفله عن قتات وقد روى عن ابي الله عنه بخلافه قال
لا يضم الذهب الى الفضة ليعمل النصاب وعندنا يضم له انما جاز
مختلفا بدليل انه لا يحوي شيئا من النقص فلا يضم احدهما الى الاخر
كالسوام لما جاء في الحديث حجة الله في جامع الصور باسناد عن عمرو
حرم رضى الله عنه واذا بلغ الذهب مائة مائة درهم في قيمه كل اربعين
درهما درهم وهذا دليل على ان الوحوش باعتبار القيمة ولا في المقصود
منها معد وهو كونها من الاشياء فاسمها عروض التجارة بخلاف السوام
لان الوحوش فيها باعتبار اعتبارها لا بقرنتها والمقنن ضم الى الضان
لاعتبار الجنس والى المسفاد من جنس النصاب لا يضم الى ما
يخبره من النصاب حكم الخول وعندنا يضم له قوله هل لم لا زكوا
في مال حتى يحول عليه الخول ولا في المسفاد اصل نفسه في السبيبه
كامل النصاب فكانت خلافا في الخول بخلاف الجنس لما في الخول
في ان الزكوة شرع للبيعه واعتباره في المسفاد يودي الى التمسك
لكنه اساء الاستعدادات فلا يترط له حولا على حره كذا يودي
الى الساقط فصار كالا ولاد والادراج قال نقصان النصاب

السوام في اشياء الخول يقطع حكم الخول وعندنا لا يقطع ولا اموال
التجارة عندنا فلا يقطع ايضا اذ اعم في اشياء الخول وعندنا يقطع
وان دام البقصال في عام الخول له ان هذا النصاب انما يصير شيئا
للزكوة بقدر معلوم وصفه معلومه وهي صفة الاسامه ثم ذوال
صفة الاسامه في اشياء الخول يقطع النصاب فدها في القدر اذ في
ولا في العلة بصاد حولى ولم يتم الخول على كل النصاب لما ان كمال
النصاب انما يشترط انما المالك ليصير يوصف العنا اهلا لوجوب
الزكوة عليه في شرط انما الخول لانه زمانا يعقد سبب
الوجوب ولا حرج لانه دعاء ثبوت الحكم وفما من ذلك لاحاجه
الى الاصله فلا يترط كمال النصاب بخلاف صفة الاسامه
لانه ما يشترط لا هلته المالك بل ليصير المال الزكوة قال
اذا استردى نصاب السامه للتجارة وحال عليه الخول زكوة السامه يودي
اي شاء من خمسة من الابل وخود كل واحدنا يودي زكوة التجارة
اي من مائة درهم ففيها خمسة دراهم وخود كل له ان زكوة السامه
منصوص عليها لقوله هل لم لا زكوا من الابل السامه شاه وكون
التجارة محمد فيها فاعنا يقوم في فيها ربع العشر والنساق في اعتبار
اولى لنا ان زكوة السامه يجب في الابل السامه ووصف الاسامه
بظلال الشرا يقصد التجارة لان التجارة اخراج والاسامه اسال
وشهنا ثانيا فاذا بطل الاسامه لم تنق لاحيه التجارة قال اذا

وعندنا يودي زكوة
التجارة اي من مائة
درهم خمسة دراهم وهو كذلك

قَرِطْرَةً أَدَّى الزَّكَاةَ بَعْدَ الْمَالِ مِنْهُ حَتَّى يَمْلِكَ النَّصِيبَ لَا سَقَطَ عَنْهُ
 الزَّكَاةُ وَعِنْدَ نَاسِقِطٍ لَهُ أَنْ قَدْ دَانَ الزَّكَاةُ صَادِقًا زَاكَاةً
 فَلَا سَقَطَ تَهْلَاكُ الْمَالِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ وَكَمَا إِذَا اسْتَهْلَكَ النَّصِيبَ فَلَا
 هُنَا لَنَا أَنْ الْوَاحِدَ زَكَاةً وَهُوَ الْحَقُّ مِنَ النَّصِيبِ مَا عَرَفَ وَتَقَا
 الْوَاحِدَ الَّذِي هُوَ حِزْبٌ مِنْ هَذَا النَّصِيبِ بَعْدَ هَلَاكِ النَّصِيبِ لَا تَصِحُّ
 عِلَاقَةُ اسْتِهْلَاكِ لَدُنْهُ دَخَلَ بِحَالِهِ بِالْإِسْتِهْلَاكِ وَصَادِقًا
 قَالَتْ إِذَا مَتَّعَ صَاحِبُ السَّامَةِ عَنِ الْإِدَاةِ الْبَصِيرِ
 بَعْدَ زَادَنِهِ أَوْ رِضَاةً وَعِنْدَ نَابِغَةٍ حَتَّى تُوَدَّى نَفْسُهُ فَيَقْبُرُ نَابِغًا
 عَلَى أَنْ لَزِمَ عِبَادَهُ عِنْدَ نَابِغَةٍ تُوَدَّى لَهَا حَتَّى تَمُوتَ وَعِنْدَ حَقِّ
 الْغَيْرِ مِنْ حِزْبٍ قَالَتْ مَنْ عِلْنَهُ الزَّكَاةُ إِذَا مَاتَ تُوَدَّى
 مِنْ تَرْكِهِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ تُوَدَّى أَلَمْ تَوْصِي بِهِ وَإِذَا أُوْدِيَ غَيْرُ
 الثَّلَاثِ نَابِغَةٍ عَلَى مَا دَكَرْنَا لَنَا الزَّكَاةَ عِنْدَ نَابِغَةٍ فَلَا تَصِحُّ إِذَا هِيَ
 بَعْدَ الْمَوْتِ وَعِنْدَ حَقِّ الْغَيْرِ تُوَدَّى كَسَائِرِ الْحَقُوقِ قَالَتْ
 نَصْرَفَ الصَّدَقَاتُ إِلَى الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَجْمَعِينَ
 الصَّرْفَ إِلَى الْبَعْضِ وَحَرَمَانَ الْبَعْضِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ إِذَا صُرِفَ إِلَى الصَّنْفِ
 وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَاذِلَهُ قَوْلُهُ تَوَلَّى بِمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
 الْأَنْبِيَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمْ سَقَطَ بِالْإِجْمَاعِ فَيَسْبِقُ بَعْضُ أَصْنَافِ
 آخَرِهَا إِلَيْهِمْ بِأَمْرِ الْمَلِكِ فَصِيرُوكَ نَزَّكَتُهُمْ لَنَا قَوْلُهُ نَبِيٌّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا زَاكَاةً وَصَفَتْ أَحْزَاكَ وَهُوَ مِنْ هُنَا عَمْرٍو عَلَى وَاسِعٍ

صها

وَحَدَّثَهُ دَفْعَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَأَمَّا الْإِلَهَ طَنَا ذَكَرَهُ لَنَا الْمَرْفُوعُ
 لَنَا لَا سَقَطَ لَنَا عَنْهُمْ مَحْمُولُونَ الْجُمُودَ لَا يَصْلَحُ سَبِيلًا لِمَحْتَقَاتِ
 الْحَقِّ وَبِحَقِّ يَقُولُ بَانَ الْكَلْبُ مَصَادِقَ أَيْ مَحَلِّ الصَّرْفِ قَالَتْ لَزِمَ
 فِي خَلْقِ النَّسَاءِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ الزَّكَاةُ لَهُ أَنَّهُ مَالٌ مُبْتَدِلٌ فِي جَانِبِ الْمَالِ
 وَمِنْ جَانِبِ الْخَلْقِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ مَقْتَنٌ وَلَا حَقٌّ فِيهَا الزَّكَاةُ كِتَابٌ
 الْمَذَلَّةُ وَالْمُنْتَهَى لَنَا أَنْ لَزِمَ فِي الْإِلَهَ وَالْقَصَّةُ حَكْمٌ تَوَلَّى وَصَفِ
 مَلَا زَمَ لَهَا وَهُوَ التَّمَسُّهُ لَنَا أَنْ لَزِمَ تَوَلَّى وَصَفِ الْخَلْقِ وَالْإِلَهَ أَمَّا عَمَلُ
 بِالْخَلْقِ وَدَلِيلُ الْخَلْقِ فِي الْإِلَهَ وَالْقَصَّةُ وَصَفِ الْخَلْقِ وَالْمُنْتَهَى
 قَائِمٌ فِيهَا الزَّكَاةُ قَالَتْ فِي الْأَرْضِ الْخَلْقِ عَنِ الْعَشْرِ
 وَالْخَلْقِ حَقِّهَا وَلَوْ كَانَتْ لِلْخَلْقِ فِيهَا الزَّكَاةُ أَيْضًا عِنْدَ عَنِ الْعَشْرِ
 وَالْخَلْقِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ فِيهَا عَمَلُ الْوَاحِدِ هُوَ الْوُضُوءُ لِلرَّضَاةِ
 وَهُوَ الْعَشْرُ وَالْخَلْقِ وَلَا يَحْتَقِقُ مَعَالَهُ أَنَّهُ أَجْمَعُ أَصْنَافِ
 مَحَلِّهِ فَيَحْتَاجُ مَوْجِبًا يَبَيِّنُهُ أَنْ يَسْتَوْجِبَ الزَّكَاةَ مَلِكُ النَّصِيبِ
 التَّجَارَةِ وَسَبْعُ الْعَشْرِ الْخَلْقِ وَسَبْعُ الْخَلْقِ مَلِكُ الْأَرْضِ الْخَلْقِ
 فَصَادِقًا جَرَا الْحَافِظُ وَمَوْنَةُ الْمَا وَغَيْرُهُمَا مِنْ الْحَقُوقِ لَهَا مَا دَوَّى
 لَوْ شِئْنَا بِأَسْنَادِهِ عَنْ مَنْ سَمِعَهُ وَضَاعَهُ عَنْهُ عَنْ دَسْوَلِهِ أَنْهُ عَلِمَ
 أَنَّهُ قَالَتْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ عَمِلَ عَشْرًا وَخَلْقَ وَلَا نَابِغَةٍ مِنْ أَصْنَافِ
 الْحَقُوقِ عَمْرٍو مَلِكُ سَبْعِ الْعَشْرِ مَلِكُ الْأَرْضِ سَبْعُ أَهْلِهَا عَلَى طَرَعِ
 أَوْ سَبْعُ نَابِغَةٍ وَسَبْعُ الْخَلْقِ مَلِكُ الْأَرْضِ فَيَحْتَاجُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا

البيها

الخراج ومما لا يخفى ان وكذا في سب وجوب الزكوة مال يسمى بالتقاضي
 العشر والخراج ارض يسمى بالامساك ومما لا يخفى ان قال صاحب
 السامعه اذا أدى الزكوة بنفسه الى الفقير سقطت عنه مطالبه الامام
 وعنده ناله ان ياخذ ثانيا له انه أدى مال عليه ودفع مؤنه المروءة
 الامام لنا ان ولاية الاخذ للامام بالنصوص فلا ملك ابطاله كالمسرى من
 الوصي دام في القبر الى الصبي قال السامعي اذا استعمل الزكوة
 واداهما الى الفقير ثم صار عينا عند حوله في الجور او اذنت والعناد
 بانه حين السامعي ما أدى اليه وعنده ناله ان يضمن له ان المؤدى يصير زكوة
 عند حوله في الجور وحسب هو ليس اهلا للزم الزكوة اليه فستن
 انه صار حيا الى غير مستحقا فضمن لنا انه لو ضمننا يضمن بوجهه
 حسن وحده لم يكن صرفا الى غير المستحق وبعد ذلك لم يوجب منه قول
 فلا يضمنه قال صاحب المصنف من لزمه اذا كان بصاحبا
 لا تحت الزكوة فيه وعنده ناله ان لم يملك بضمنه قبل القسم فلا
 يجب فيه الزكوة وسان انه لم يملك فان داسل ملك اذا كان الفاء والتجان
 صابت جازية في قيمه كل واحد منهما الف لم يملك شيئا منهما حتى لو اعق
 واحده تعسها لا تعق شي منها والفقير فيه ان استحقاقه ليس بطريق الاجر
 لان العمل بمحمول ولا بطريق الشرع لانه لا مال له بل بطريق الغالة كالسبي
 فلا يملك قبل اقراره ان انما شرطنا تساوئهما واستحقاق الزكوة وسواء
 فيه وبين المال ملك خصيصه قبل القسم فذلك صاحبه وانما يملكه

اهل به

منها

الخاتمين ولنا لم يظهر الزكوة لان كل واحد منهما مستحقه نراس
 المال لان حتمال ملاك احدهما ثابت ولست اوجد عينا باو في من الاخرى
 وقوله استحقاقه بطريق الغالة قلنا ليس كذلك بل بطريق الشرع
 من احدهما المال ومن الاخر العمل جواز الشرع ذلك لحاجه الناس
 فقد يكون احدهما مال ولا خير مديانه قال اذا باع بصاحبا
 فيه الزكوة لا يحوز حصه الزكوة وعنده ناله ان يضمنه الطلقة ان قد د
 الزكوة حقل لفقير لما عرف من ارضه لنا ان الطلقة على ملكه وانما
 الاخذ بتوجهه اليه فاد ابيضه الى الفقير دل عليه ان النصاب لو كان بجاده
 للتجارة يحل له وظيفها قال اذا كان له عبدة للتجارة قيمته اقل من
 ما في درهم فلما قرب تمام الحول صابت قيمته على حريم فوله الزكوة
 وعنده ناله زكوة فيه له ان النصاب هو ذات الصلة وقد ملكه حولا
 كاملا فقد ملك النصاب حولا كاملا لنا ان لغير مال التجاره ما بين
 القيمة والمال لا العين وماله العبد وقيمته لم تكن اولا للزكوة
 ما بين فلم يملك نصاب الزكوة حولا كاملا قال من ملك حين ذل منها
 لا يحل له احد الزكوة وعنده ناله ان لم يكن له نصاب كامل او قيمه نصاب
 فاضل عن حاجته فله اخذها له قوله علم لا يحل الصدقة لمن ملك
 او قيمه فصا عدا لنا قوله علم من مال وعنده ما نفيه فقد
 سال الناس الخافا وما الذي يفسد قال ما تادروم او عدا لها لان
 مديا هو الف الف للشرع حيث لا يجب الزكوة منه فبدونه يكون فقيرا قد حل

تحت قوله تعالى الصدقات للفقراء وحدهم محمول على حرمة السؤال
 قال لا عشرية العسل وعندنا ان كان راد من عشرية فيه
 العشرية انما عشرية الخبز من الارض لا من العسل من الحيوان
 فاسمه دود القز لنا ان رسول الله عليه السلام كان يحكي خيالا قوم وكان
 يحكي اليه عشرتها وعمر رضي الله عنه انه كان يأخذ من كل عشرية
 منه قربة ولا ياتي بعد الاستسلاف فاشبهه سائر انزال الاراضي بخلاف
 دود القز له في المنازل دون الاراضي قوله بانه يتولد من الحيوان ولنا
 في اجله من انزال الارض كذا في النحل فكل من انزال الارض فتولد من العسل
 فاحتمل حوامات ما كثر حمد الله حاله
 رحمه الله اذا كانت له غرض من الخبز مصته عليها سبون ثم ما عاها بالدرام
 او الدنانير وكانت له دون الدراهم والدنانير على الناس في قضائها
 منى عليه ذكوه منه السنة لا غير وعندنا عليه ذكوه السنة الماضيه
 له ان الدين ليس مال حقيقه وانما يصير مال مجعنا عند القسطنطين
 بقله لنا انه مال غير فاشترى به هذا الحق الشراء فاذا خرج ولكن
 من لا داعية له اما وحب قبل ذلك قال في حرم الزكوة والاهل
 الحيوان والفقراء العاجل وعندنا لا يحب له قوله عليه السلام في حرم
 الاكل السامه شاة ولا في الماشية من الحيوان وما دبرته ولحمه بالاسماه
 انما الاسماه لحمة الموت لنا قوله عليه السلام ان اكل الحيوان من صدقه
 وودى في العاجل والميت ولا في الزكوة تتعلق بوصف النما على

لا يستفاد
 لا يكون
 لا يملك

ما عرف ولا به شئ من حرم فقام انما يتعلق بما وجد عند محمد
 المحول وذلك هو الورد والفصل بالاسماه قال في حرم الزكوة
 قل تمام المحول بعد عام النصاب لا يجوز وعندنا محموله قوله
 عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الخول فاذا لم يكن لم يردى
 قل الخول من حرم عليه اعادتها بعد الخول والصلوة قل الوقف
 لنا ما روي في ان لم يعلو استسلاف من اعيان من صوابه عنه ذكوه من
 ولانه ادى بعد وخرجه سببه وهو ملك النصاب المقتضى خلاف الصلوة
 قل الوقف لا يملكها الوقف الذي اذا استردى دضا عشرية اخبر
 على سعيها ومن علمنا الملائكة اخلاف من حرم اخبر كونها هاهنا
 الثلاثة له انه لا يملك اخذ العشر منه لانه قربة ولا اخذ الخراج
 لانه ليس بوظيفة من عمل له كما اذا استوى مصحفا وحواله ما جبر
 في ان الثلاثة قال لا شئ من المحدث الا اذا اخلص نصيبا
 ففيه الزكوة اذا حال عليه الخول ومن علمنا الثلاثة له اختلاف
 من حرم اخبر وقد جازى ان لو حرمه له انه من حرم الارض في
 شئ من الارض فكذا هو من حرمها وحواله ما جبر في ان لو حرمه
 قال اذا حال جمع ملك صدقة او جمع ثا ملكه جبر في ان لم يملك ذلك
 في الثلث وعندنا ان الملك يقع على كل احوال التجار والعشيرة والملك
 كذلك عندنا حرمه ومحمد رحمه الله وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 في احباب الكراحيق واذا صار اوانه غير مشرع فلا بد من المقدور باذن الكل

استسلاف
 استسلاف

الزكوة

قد دنا بالملك اعتقادا بالوصفه لنا ان مال المطلق في عرف الشرع
 هذا قال الله تعالى حذر من اموالهم صدقة واما اموالهم حق ملكهم
 فلا ينال جميع الاموال لاني لو كنت لقطه الملك انه اعم من مال
 ولها انه في معناه ولا فرق بينهما فيما في اليد ودون ذلك في الايمان
 كما في الصوم ما حرمه قول

لي حرمه على خلاف قول صاحبه وجم الله المسافر اذا صام
 رمضان سنة واحدة اخبرنا حله ووقع عما نوى وقال في رمضان
 لها ان لا يفطر رخصة شرعت حقا له فادام يتوحد به صار
 هو والمقيم سواه ان الرخصة متى شرعت حقا له وكما حاذله ان
 يتوحد لا يصوم حاذله ان تصرفه الى ما هو الا هم عنده
 الواجب الذي تقدر به ذمته فان صامه عن فعله في رمضان
 اجمع الروايات عنه لانه هو الا هم قال الصائم اذا اداى
 الحائض او الامه له وافوصل الى خوف خسر صومه وقال لا
 تقصد لهما انه لم يصل الى خوفه من السقوط الا صلى وهو المنار
 للصوم فصاد كما لو طعن النجم ووصل سبانه الى خوفه له انه
 وصل الى خوفه ما يصلح بدنه في حال صومه وهو كذا له قاله
 الاكل واما الطعن فان فصل السنان خسر ايضا قال
 اصبح رمضان فاوفا الفطر عن نوى الصوم قبل الزوال ثم افطر
 متعمدا لا كفارة عليه وقال عليه الكفارة لهما انه افطار كامل

في الصلاة

ووث

فان صومه جازع عند ما له انه عزم صام عند بعض العلماء
 ذلك سميته قال اذا اكل ناسطا ظن انه فطر فاكل متعمدا
 فلا كفارة عليه بالاجماع للسميته فان علم انه لم يفرط ومع ذلك
 اكل متعمدا فلا كفارة عليه عند لي حيفه وقال عليه الكفارة لهما انه
 لما علم انه لم يفرط لم يسميته عليه الحال فاسفت التسمية له انه
 فسد صومه فاستا وموقول مالك فمكثت سمه الدليل وان لم
 يمكن سمه الاستثناء قال عبيد بن شريك ليس عليه ما شئ
 من صدقة فطرهم وقال على كل واحد منهما ما خصه من الزواجر
 دون الاستعانة بنا على صل وموان ما حرمه لا يرى فسمه
 الرقوى للمفاو في الفاحش فلم يتم لاحد منهما فصا فلهما ان كل
 قنا ساعا على العم والبقر والابل والفرق لاني حرمه ان التعديل عنه
 ممن وما حله قال صدقة الفطر من لزيت نصف صاع
 زبد وانه وفي رواية صاع كامل وهو قولهما لهما انه اشبه بالتمن
 بل هو ذونه فكان تقدر به اذ لي له انه ما كره كله فلهما الخط
 بخلاف التمر لان النواه منه لا توكل بخلاف الشعيرة لانه يلقى منه النخاله
 قال المعتكف من عجز حاجه فسد اعتكافه وان قل وقال
 لا تقصد ما لم تكن كثر النباه لهما ان في القليل ضروره وفي الجمع عنه
 خرج بعدد ما اكلت ليمار له ان لا اعتكاف هو الا قائم والشره
 والخروج صدق فقصه وما ذكر من الحج والضرور قلنا الحج فما

اذا خرج

يضطر اليه لانه نحو المخرج الى لطهير واجمعه وعو ذلك وقد
 عد دناه في ذلك فان قول لي يوسف على خلاف
 قول صاحبنا فان اذا اخطر الصائم في الاحليل فسد صومه وقال
 له حنيف لا تقصد وقول محمد مضطرب وقال ابن سماعه رحمه الله عنه
 انه وقف فيه وهذا ساع على ما لم يقد قام الى الموضع اولاً وهو من باب
 الطب لا من باب العقبة فليد اضطر قول محمد لا لي يوسف انه وصل
 المفدى في خوفه من مفدا اضطر صومه لا في حيفه انه لا مفدا
 ههنا وانما يصل النول الى المشاة من اجل انه بطريق لتقسيم وعيدنا
 الطريق بتقسيم مع العين ثم الصوم لا يقصد بالقطار في العين
 فكذا في هذا قال المظاهر اذا كان يصوم عن كراهة طهارة في حال
 التي تكفر عن طاهرها بالليل عامداً او بالنهادر ناساً لا يملكه الاكل
 وقالوا بلزومه الاستقبال له انه لا يوجب فساد صومه فلا يوجب
 الاستقبال كوطي غيرها والجامع انه لا يبطل صفه السابع في الصوم
 كما ان لما موده صوم شهرين متتابعين من قبل ان تمامها فلو لم
 تقدم هذا الصوم على الميثاق اخلاوه عن ليس لصرون التقديم
 وبعد المثل ان محمد عن التقديم قد بد على الاخلا فلو لم ولا كذلك
 ووطي غيرها قال فان اذا شرب في صوم يوم العيد وان لم يتسوق
 مسقلاً لم يقطع فعله فضاؤه فانه لا ياتي في طاهر الرواية
 وهو قولهم لا يلزم القضا له ان هذا الصوم مشروع عندنا فكان محلاً

ابو يوسف

والشرعية

للزوم بالشروع كما هو محل للزوم بالنذر لهما ان وجوب الفضا
 ساع على ان يوم المصلي لزوم المضي ما وجب صيانه المودي عن الابطال
 وههنا الشيخ ما اوجب عليه صيانه المودي لان فيه ارتكاب
 الميؤ والحرمان بخلاف النذر لانه موجب بوضعه فان اذا قل
 به على صوم يوم حميمين ثم افطر خمساً فصاه يوماً وهذا على سنة
 اوجه اما ان لم ينو سائاً وتوى ان يكون نذراً ولا عما او توى النذر
 ولم يحط بساله الميثاق نذراً ولا عما بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة
 وان توى ان يكون عما لا نذراً كان عما لا يحيد خمساً كغيره ثم لا
 صوم عليه بعد ذلك لا بخلاف الميثاق ان افطر وان نواها جميعاً
 كان عما ونذراً عند ما وعند لي يوسف رحمه الله يكون نذراً
 عند وان توى للميثاق لم يحط بساله الميثاق كان عما ونذراً عند ما وعند
 يكون نذراً عند ما ان هذا نذر حقيقة من محاذ لان صبيغته صبيغته
 النذر والجمع بين الحقيقة والمحاذ لا يجوز في الفصل الاول جعلناه لئلا
 اعتماداً للحقيقة باسعي المحاذ وفي الثاني جعلناه فيما اذا الوجود
 الله فاست الحقيقة لهما ان معنى النذر والميثاق واحد لان كل واحد
 منهما احتياطات لان النذر احتياطات لهنة والميثاق احتياطات لغنى الا ان
 الاحتياطات لهينة في هذه الصبيغ اطهر فاذا نواها ثب كلاًهما اذا
 توى الميثاق ولم يحط بساله الميثاق سنة معنى النذر باللفظ ومعنى الميثاق
 بالنسبة لان يكون هذا جميعاً بين الحقيقة والمحاذ قال فان

انفصل

خمسة اذ طال وثلاث دطل وهو قول الشافعي وقال ثمانية اذ طال
 له قوله علم الصاع صاع اهل المدينة قال صاعنا اصغر الصعان
 ومننا اصغر الامداد لها قول عائشة رضي الله عنها كان رسول
 الله علم يغسل بالصاع وهو ثمانية اذ طال فاما صاع اهل المدينة
 فقد كان كذلك فانما يحتاج كان من على اهل العراق وسول المخرج
 لهم صاع محمد رضي الله عنه وكان ذلك ثمانية اذ طال وهو صاع
 اهل المدينة في عدم وكان الصغير من الناس وقوله صاعنا اصغر
 الصعان معناه صاع مائة الا انه اصغر من صعان لانه الماضيه
 قال اذا نذوا احتكاف يومين حلت الليلة المحللة في
 الادعاء ضرورة الاتصال في الليلة المقدمه ذكره في غير
 رواه المشروط وقال دخلت الليلة المقدمه له او ذكر النعم
 لا تكون ذكر الليل حقيقة الا ان المحللة دخلت ضرورة الاتصال
 فلا يدخل الليلة المقدمه كما في اليوم الواحد لها ان ذكر
 الايام ذكر ما اذا اعلم من الليلي وكذا في الليلي ذكر ما اذا اعلم
 من الايام بدليل حصة وكذا صلوات الله عليه ذكره ثلاثة ايام
 في اية وبلغت ليل اية اخرى واليومين جمع من وجه فالجمع
 من كل وجه احتياطاً قال لا يحصر في صدقة الوطر والكان
 والنذر الى فقير اهل الدعة وقال لا يحول في ان صدقة واجبه
 فلا يحصر فيها الى الذي كالزكاة لها ان محل الصدقة مطلق العقدا لقوله

تعالى ما الصدقات للمفقر وقوله يحفرها ويوتوها العقدا فهو
 حركم الا ان الزكاة قد حوت مصداق وهو قوله علم لعا دوي
 الله عنه حذها من اعنائهم وودها في قولهم حتى الباء على قصة
 الدليل واحد قول محمد علي حذها من اعنائهم
 رحمهم الله قال اذا عرض شهر رمضان كله ثم صح يوم ذكر عشرة
 ايام ولم يصمها ثم مات فعليه صوم عشرين ايام لا عشرة في طاهر الرواية
 حتى يطعم عنه لعشر ايام وعينها ان عليه صوم كل الشهر له انه
 لم يترك من ايام الا هذا العدد فلا يلزم الا هذا النذر لئلا ان يذره
 عشرة صالحة لعشر العشرة الاولى والوسطى والاخرى حصاد
 كانه اذ دل الكل قال صدقة الفطر لا يجب من مال الصبي
 والمحنون قال لا يجب له ان يذره عتاده فلا يجب على الصبي المحنون
 كالزكاة لها انما مؤنة فاشبهت النفقة دل عليه قوله علم
 اذا عمن تموتون لعلم ان هذا من باب الموت فيحت عليه كالنفقة
 بخلاف الزكاة لانها عتاده تحضه قال اذا قال لله على
 ان صوم دحيا او اعتكف دحيا فصام او اعتكف شهر اقبله
 او ذكر الصلوة على هذا الوجه لم يحسن عن النذر وهو قوله في
 رحمه الله وقال لا يحول في ان النعم عتاده بذاته زمان مخصوص
 فلا يحول فيها عليه كصوم رمضان عليه وصلوة الطهر قبل
 الوقت لها ان ادى الواجب بعد وجوده فحينئذ كالموثر ان يصدق

نصفها

سورة النور

ووجب فصدق قلبه والجامع بينهما ان الداخل تحت النذر ما موقرته
والقوة تعين القول لا تحصى الزمان بخلاف صوم رمضان و صلاة الطهارة
لم يوجب سب وجوبها ما قوله
لي حنف على خلاف قول لي يورث ولا قول محمد رحمهم الله في مسئلة لا تقاد
بالاحليل مرتين قوله لي يورث ما قوله لي يورث على خلاف قول
محمد ولا قول لي حنف فيهم الله قال اذا ذاق الهلال غدا قال لي
لنوف ان كان قبل الزوال فهو الليل الماضية حتى لو كان قبل الزوال
افطروا وان كان بعد الزوال فصانوا وان كان بعد الزوال فهو الليل
الجائية وعن محمد لا يعتد بالربية باليناد ولا تتعلق به صوم ولا فطر
حتى ترى عيشية حيث ترى الهلال له ان لمعتد به الهلال
هذا الوقت لا باليناد لان سائر اليناد تتصور فيه الروية لجهة البصر
وان لم يكن اس الشجر لا يورث قوله عليه السلام صوموا لزوته وافطروا
لرؤيته الا انه لو راي قبل الزوال فهو لليلة الماضية لا للجائية
الها وان كان بعد الزوال فهو لليلة الجائية لانه اقرب اليها قال
اذا قال الصائم سألم الله لقوله عليه السلام من قال فلا قضت
عليه وان عباد وهو دون سألم الله لم يفتطم بالاجماع وان عاده فلذلك
عند لي يورث وقال محمد يفتطم فان عاده وهو سألم الله والحمد لله على
العكس راجح ومن حله سألم الله يورث لم يوجب عند محمد يفتطم وان عاده
وعند لي يورث رحمه الله لا يفتطم ايضا وان عاده عنه دو اتان

ادام الله مع

وان تقنا

غدا وانه لا يفتطم وهو قياس اصله وانه يفتطم لئلا اجيب
الفتطم لا يخرج وان تقنا مل الله افطم بالاجماع والجامع ان محمد ارج
الله يعتبر القول حتى فساد الصوم لقوله عليه السلام من تقنا ففعله القضا
والاعادة قول كالتقير لي يورث يعتبر الخرج لان لفظه يتعلق بالاحوال انما يحقق
بعد الخرج وذلك انما يحقق بملازمه قوله اذا طلع العبد كما في الوصية
وهو محال لاهله فان تنوع من ساعته فسد صومه وقال محمد لا يفسد
له ان هذا شيء من لا يملك الخرج عند فساد كاتواع الناس بعد ما ذكر
لا يورث ان الانواع اخراج وهو بعض الوطى الا انه اخر الوطى
معتبر بواقله وان العبد اقله عهد وهو مفسد وان النسيان وقله
مع النسيان وهو غير مفسد قوله اذا طلع العبد كاتواع الناس بعد ما ذكر
مما لا حث حق وقال محمد حيث هو ليمان الواجب على المولى وهو المورث
فيعتد بحاله ومكانه لا يورث ان الخراج عنهم والحق في نسهم
جائهم ومكانهم كالزكوة تؤدى حيث المال قال قوله انزل الله
الذي اذعاه مؤلفان وثبت سببهما وعليهما صدقة فطر لم يرد
لي يورث على كل واحد منهما نصف صاع من حنطة وقال محمد على جميعها
نصف صاع له ان المورث عنه واحد والسبب ذاته فلا يستورد المالك
مع انجازه لا يورث ان السبب ذاته وبلى عليه وقد وجد
كل واحد منهما داس عمه وبلى عليه قوله اذا قال الله على صوم
النوم الذي يقدم فيه فلا فعدم فلا ان قبل الزوال بعد ما اكل هذا الرجل
ادوم الزوال ولم ياكل

فعن أبي يوسف انه يلزمه قضاء كل اليوم وعن محمد انه لا يلزمه شيء
 له ان المعاقب الشرط كالمفوض عند الشرط وقصار كانه قال لو
 لا اكل لله على صوم هذا اليوم لاني لو كف انه اضاف الفذر الى اليوم
 مطلقا ندونا لاكل قصص البراهم محمد عراجه انه سبب الاكل
 فليزعه القضاء اذا قالت المرأة لله على ان صوم غداهم لمخاصنت
 العدا فاحد ما نفذ كل واحد
 من اصحابنا الثلاثة قد يقول على حدة قال ابو حنيفة اقل العكاف
 البقل مقدور يوم وقال ابو يوسف مقدور ما كثر النهار وقال محمد
 مقدور يساعده ان لا اسم يقع على هذا القدر وهو المنتفع به فاليه
 تقديره ولا يشرط الصوم ليجب الاعتكاف البقل لقوله عليه
 ليس على المختلف صوم الا ان يوجب على نفسه اي يوجب الاعتكاف
 لاني يوسف ان اكثر التي عثره كله لاني حنيفة قوله صلى الله
 عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم واكل الصوم مقدور يوم
 قال زهير على قول اصحابنا جميعا
 قال زهير رحمه الله اذا طلع العذر من مواعيد اهله او كان يفعل
 ناسا غدا فاذن ذلك فانفق من غير ان يشهد صومه وقال ابو
 يوسف ومحمد لا يفسد صومه ولو لم يفرغ من عماره النساء في الطلوع
 وقد مر ما يابى لي يوسف ومحمد جميعا الله قال صوم ومضان
 تادى بغير اليه للصوم المقم ولا يجوز للمكاف لا بالينه من الليل

واما الذي قلناه اي
 بوجه الاعتكاف فليزعه
 الصوم

حنيفة

والمرقن

وعندنا لا تادى الا بالنسبة له ان النسبة للغير هو متصور حتى
 الصبح المقم فلا حاجة الى النسبة ومحمد يوجب حتى المسافر يحتاج
 الى النسبة لنا قوله عليه السلام لا عمل بالنسبة ولا الواجب عليه صوم هو
 عباد ولا وجوب للعبادة الا بالنسبة المقرب قال اذا اوطد
 في رمضان سعيه وادمت الكفارة ثم شرف به مكرها بعد ذلك سقطت
 عنه الكفارة وعندنا لا سقطت عنه الكفارة له ان هذا العارض
 لو قارن الا فطارد عنه وجوب الكفارة فاذا طردى عليه سقطت كالحض
 والمرضى لنا ان سبب الوجوب هو الشئ فلو سقط الواجب
 انما سقط به هذا العذر وانه لا يحيط عذر الا انه حصل من عيب
 صاحب الحق هو الشئ بخلاف الحيض والمرضى فما حصل
 من حمله صاحب الحق قال اذا اتى الصائم ما من امرئانه
 من لطعام فطره وان كان عندنا القليل لا يطر له انه وصل
 المؤدى الى خوفه فصاد كاسلاخ شبيهة لنا ان القليل ضروره
 لانه يقع من امرئانه فندخله غير قصد بخلاف ما اذا ابتداء هذا
 قال الصائم النام اذا ضب حلقه ما او نسي النامه لا
 تفسد صومه وعندنا يفسد صومه له ان هذا العذر الثاني
 وفيه نظر لنا انه وصل المؤدى الى حق فيه وذلك بناء على الصوم الا
 ان الناس في صائم بخلاف الناس وهذا ليس بمعناه لانه ذلك
 بقلب وجوده وهذا لا يقلب وجوده قال صدق الفطر

خبر

في العبد المستر بشرط الحجاب على من له الخيار فان كان لها على
 المانع وعند ناسي على من تفر على ملكه ان لم يصاد اذا كان المانع
 فالملك له وان كان المستر فذلك عند ما وعند ما حين ان لم يكن
 مالكا فهو كمالا ان في حق استحقاق السقعة في الاداء المستر ان يحجب
 منه الاداء على في المانع بالخيار واذا كان هو المالك او كمالا ان
 يجب عليه لنا ان صدق الوجه يفتي على المالك والمالك موقوف فكل
 ما يفتي عليه بخلاف السقعة لا يطلب السقعة بغير مبالاة
 فماله لانه كمالا قبله قال اذا نذر ان يصلي في مكان وصلي
 في مكان هو ذنبه الفصل لا يحسن وعندنا يحسن له انه ادى
 بان يفتي بالقرن لنا ان لم يفتي القدر ولا يقال من مكان الى مكان لم يفتي
 فلا يلزمه قال اذا نذر ان يفتي رمضان بعينه اعتكف
 بصومه فان صامه ولم يفتي فيه فمطاعه وعندنا فان لم يفتي
 شهر بصوم مضو والى ان لنذرنا لا اعتكاف لا يحجب الصوم انما
 بل صوره صحة الاعتكاف ورمضان الصوم واجب بذنه
 فلا يقع بذنه وجبا للصوم فكيف يجب عليه الصوم عليه بعد
 في اعتكافه لا يصوم فلا يجب عليه لانه غير نذر لنا انه لا يفتي
 الشهري في الترام الا اعتكاف شهر مطلق ذلك الترام ما لا صحة له الا به
 وهو الصوم كالترام الصلوات الترام في الصوم
 قولنا في خلا قالوا اصحابنا جميعهم انه قال صوم رمضان

ما ادى مطلقا لنبه ونه النفل وعندنا ناسي له ان من اجتمع
 فرض فلا ناسي الا نبه الفرض كالقضاء والكفارة لنا انه صوم
 عن فلا يشترط فيه الا نبه الفرض وذلك حاصل مطلق النبذ
 كالنفل خارج رمضان قال صوم رمضان لا ناسي الا نبه
 من الليل وعندنا ناسي نبه قبل الزوال له ان لا يسأل
 اول النهار عباد كالا مسأل ان خبرا لنهار فلا ناسي بدون
 النبذ كالفصل لنا ان الشرط قرأ في النبذ ما اول جزء على القرآن
 نظر الا حرام يوزن في التقديم اخلا الكعب النبذ وقد وجد
 الا ان اجتمعنا نبه من الليل بطريق الرخصة بخلاف القضاء والكفارة
 ان لم يفتي الليل شرط قال اذا شهد على صلات رمضان وحده
 ورد القاضي شهادة في فتوى ثم افطرب بالجماع فعليه الكفارة وعندنا
 لا يجب عليه الكفارة لكان هذا اقطاعا كاملا لا في الطام بها اذا
 بين بالبدية لنا انه يملك فيه عمة عدم الرضا بنبذ دليل
 الردية عارضة دليل القلطة الردية وموقوف بدعي الردية
 مع ميساواه عمة اياه اسباب الردية بؤد المسامحة ووجه المرد
 والشبهة مانعة وجوب الكفارة قال الصائم اذا عصف فخرج الماء حكمة
 من غير قصد لا يفسد صومه وعندنا يفسد له قوله عليه لم دفع عن
 امي عن البلاث الخطا والنسأ وما استكر هو عليه ولانه عزمه
 النسأ في العدد لنا انه وصل المؤدى الى حوزة نفل غير وذكرنا في

النفق

الصوم واما الحديث فالمراد به دفع الائمة وليس هو كالناية لان الامعاء
تغلب على تسعة وهاهنا تسعة في الجملة وانما وصل بضم
بعضهم منه فالك اذا ضمت المارة حلقا لصام النام او خومت
النامة فعلى هذا وقد مر في باب دخول البعل لا يلزم بالشرع
وعندنا يلزم له قوله عليه السلام هائي دفي الله عنها حتى افطرت
في صوم البعل ان ريت فاقص وان ريت لا وقوله عليه السلام الصام للطوع
او لنفسه لم يزل السمع ولا به خيرة السورع فكون مخترا في المص
لان كل قول غير مخري لنا ان لا امتناع عن الصوم ابطل لما انعقد
سبب الثواب وهو الصوم في اول اليوم وابطال العمل حرام فلو لم
المضي تجردا عن صوم الجحام وحدث ان هائي محمول على التخييل وال
في القضا والمرا ذم الحديث الثاني الخيرة في الشروع المضي بدليل
انه انما الخيرة الى وقت الزوال وهو خيرة الشروع لا خيرة المضي
قال اذا افطرت في رمضان بالاكل والشرب لا كان عليه وعندنا
علمه الكاه له ان الدليل ينفي وجوب الكاه لان التوبة كافية لنفي الذب
الا اننا نرى كما العلم في باب الواقعة فيتم المتبادر منه على قصبة الدليل
لنا ان الكاه في باب الواقعة يعلم بحجابه افساد الصوم ومدة
حجابه افساد الصوم والشرع الوارد فيه غنة تكون وادها ههنا
قال في المظا وعنه في باب المواقفة لا كاه عليها اطلاقا في
وهو قول في رحمه الله وفي قول يلزمها ونحوها في قول

ما لم

97 مثل مدعينا وعندنا علمها الكاه له على القول الاول مامور في المسألة
المتقدمة وعلى القول الثاني ما مودة الوطى وكان على الزوج كثير الاعتسال
لنا انما شاذت في الروح في افساد الصوم فتشادكم في وجوب الكاه
قال اذا واقعا مالا في اقام رمضان ولم ينفق الا اول بلومه كلف
اوطاد كاه وعنده فالكف كاه واجدة له انه لو دد المحجب
وهو لا فطاد بالمواقفة فيتعذر المحجب كاه في الطهارة والتمسك
ان الكاه انما وجبت للموت في غير الوجود فيفقد معنى الوجوه اذا الكاه انما
في هذه الصوم لا يفقد معنى الوجود لخصوله بالاول فلا يجب
مخلاف كاه الطهارة لان حكم الطهارة حرمه موقفة الى عاهه التلغير
وقد تعدد الطهارة فعدد هذه المحرمه ومحل في كاهه المنع لا يثاب
وجبت جبره في حرمه اسم الله تعالى وقد تعدد المصك قال في
وجبت عليها الكاه فالا فطاد بالمواقفة ثم حاصت في ذلك اليوم
او رخصت لا سقط عنها الكاه وعنده فالكف كاه ان صلا محذور
بعد تقرب الوجوب فلا يستقط الوجوب كالسفر لنا ان عذراف
المحصر في المرض يودف السببه في الماصي لانه يستل في هذا اليوم لم
يكن يوم صوم في حقهما والسببه تمنع وجوب الكاه في محلا في السفر
لانه لو لم ياحتاج في محول كالمقدم قال في الا فطاد في السفر
افضل وعنده فالا لم يلحقه المسقه فالصوم افضل له قوله عليه
السلام من لم يصيام في السفر لنا ان لم يصام في السفر حتى

على حد

في هذه الصوم

شكى الناس له الجهد فافطمهم ثم قال فطاد ولا يصوم عمره
 والا حذرنا من اعتقاد الرخصة اولى بحسن الدليل مع اعتقاد
 حواد المسح على الخبز وما دوى الحديث ورواه الحق من مبركه وقد
 انعش عليه للصوم والسبب اذ كان عليه قضاء ايام من رمضان فلم
 يصمه حتى حار رمضان الثاني بعضه وتفدى عنه من الطعام كل يوم وعندما
 عليه الصيام لا غير لما قيل له تعالى فذكر ان ايام اجد من غير ذكر الفدية
 وما تلاه للاعتناء حاشا في البسمة لا يطقونه وهو الشرح الفاني العاجز
 عن الصوم على وجه لا يذولك والسبب وكذا الموضع والمحال
 اذا اظهر ما تقصينه وتفقدان هذا النص لان منعه افطارها
 حصلت له حصص للام والولد حتى انقض النفع للام والولد النفع
 الولد الا ان يقول لا يصوم على الولد فكيف يجب لاجل شئ
 والسبب اذا كانت انسان وعليه صلوة او صوم فعلى الانسان
 ان يصلي ويصوم عنه وعندنا لا يصلي ولا يصوم عنه له ان يصلي
 عليه اختارنا بذلك بعد موت له ان المشهور ما روى عنه عليه
 انه قال لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد وما
 روى عنه ولد من عكازة بدنية والمقصود منها الا بتلاخي
 المشقة وهذا لا يحصل باذ الفدية بخلاف المال والسبب صوم كان
 الهن ثلاثة ايام مطلقة وعندنا ثلاثة ايام متتابعة له قوله على قضاء
 ثلاثة ايام من غير ذكر التتابع لنا قوله عند الله من غير صيام ثلاثة

في كل يوم على البر يطعمه ودر طعام

في كل يوم

امام متابعات وقراءة لا تخلف عدد وانه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو مشهور بحسن تقييد المطلق والسبب المحسن اخاف
 بعض الشرا لا يلزمه قضا ما مضى وعندنا يلزم له انه اذا استوجب
 الشرع منع وحب الكفر فاذا استوجب المنع بقدره كالله
 والصبا والحاجة عدم الفدية على الاداء انما للصوم واجب
 عليه ودمضان بدليل الوجب وهو قوله تعالى كتب عليكم الصيام
 اي يصيرون الشرا لا يصوم الوجب وقد يتركه فيجب
 قضاء عليه كالنام والمفهم عليه بخلافه لم يوجب لان ثمة
 وخد المسقط وهو الجرح لرحمته في وخلفه اخرى المقام
 مقام التكرار وهو العذر الكبر والصا والسبب بكونه
 السؤال للصيام واجب الهناذ وعندنا لا يكره له انه نزل الخلف
 وهو ما روى عنه فاشبه اذ ادم الشهادة بالفضل
 قوله عليه خير حلال الصيام السؤال ولا نه ظنة فاسببه
 المصمصة وما ذكر من الخلو وما يند الخلو ولا ان نذله قال
 اذا نذر ان يصوم العبد واما المشرع فلا يلزمه شئ وهو قوله في
 وعندنا يلزمه فيمطر ونقص يوم اخبر له انه لا يبرعه
 وقد قال عليه لا ندره معصية انه تعالى وما نذر معصية انه
 مني عنه لقوله عليه لا لا تصوموا هذه الايام الحديث لنا
 انه لا يصوم مشروع في النذر به لقوله عليه علم نذر وسمى فعله

عن

الوقاع اسمي ما ذكره ابو محمد وقد ورد عن عبد الصوم لا يجزى
 الصوم لان الصوم لا يقبل قضيه اليه لانه مشروع كالصلوة
 ارض الفصوه قال الباق المقدار من الحنطة ٤ صدقة الفطر صاع
 وعندنا نصف صاع له قوله عليه السلام في عبد الحردى رضي الله عنه
 كما خرج عن عبد ربه الله عليه السلام الحنطة صاعا كما يخرج
 من امر والسور صاعا لانه عبد الله بن ثعلبة بن صغير العبد
 ع النبي عليه السلام قال ٤ حطمة اذ واعن كل حرد وعبد صغيرا
 كبر دكيا وانى نصف صاع من حطمة او صاعا من شعير او صاعا
 من تمر فاما حديث ابى عبد الحردى رضي الله عنه فمما لا يدرى
 الذنابة تطوعا ولا لانا لا خدما ونا او لى لا يوافق الا جولا
 من حيث المجادلة في القيمة قال وقت وحوينا عبد
 لله الفطر وعندنا حول يوم الفطر ان من صدقة
 (محتصة بالفطر) الصوم لا تعطى الفطر وذلك هو الخاد
 قال وحوينا على ملك فضا على قوت يومه وعندنا سطر
 سوا حل وقم نصاي فاضل ع حاجته ان لخطا لم يطلق
 تناول القادر وقد لنا قوله عليه السلام لا صدقة الا عن غير
 ولا لشرط هو الملك المستتر كما في الزكوة ولم يوجب
 قال ولو دى عن كل موعنة وهم يساوه واولاده الكاذ
 وعندنا لو دى عن بلى عليه ونحوه وهم مالملة واولاده الصفا

وقد اوردنا في
 الفطر وهو
 الصدقة
 وهو ما
 لا يدرى
 في

ورد

دون الكاذ والنسالة قوله عليه السلام واعن غوث لنا ان النبي
 عليه السلام في هذه الصدقة على المونة المطلقة لا دوى من الحديث وذلك
 اما شت بالولادة والمونة المقتلة على الدابة والحارضة كالادوا
 والفلاح وهذا لا يحق حول كباد قال وبلغه عبد
 اشتراء للبحار وعندنا لا يلزم له قوله عليه السلام واعن غوث
 مطلق وقوله عليه السلام واعن كل حرد وعبد لنا ان الزكوة واجبه
 بسبه فلو واجبا صدقة الفطر قد على ان لا يشترط وهو معنى الشرع
 ولا في لشرع في هذه الصدقة على المونة وصد العبد بعد للبحار
 لا للمونة قال وبلغه عن عبد الايق وعندنا لا يلزم
 والحديث في زكوة الصغار قال ولا يلزمه عن عبد الكافر
 وعندنا لا يلزم له انه دوى وهذا الحديث عن كل حرد وعبد
 الملمين في ان لا يكافر لستوا اهل الظاهر وهذه الصدقة
 لاهل الظاهر لنا عموم ما دوننا الحديث ونكلا الزيادة
 غير مشهور وليس ثبت فنعلم بما جفا المطلق بالمقد وما
 ذكرنا المعنى فلنا الوجوب على المولى وهو من اهل
 العبد الوارث من ابيه عليه ما صدقة الفطر واجبه عندنا
 وعندنا لا يحب وهي مثله النصاب المستوفى في الزكوة
 وقد مرهت قال اذا نذر اعتكاف يوم لزمه ان عكاف
 دون الصوم وعندنا لا يلزمه ان عكاف بالصوم له قوله عليه السلام

الصدقة

ليس على المصلي صوم الا ان يوجب على نفسه قالها كانه عن
 الصوم لا نكاه عن اسم من ذكره ولم يثبت هنا الا اسم الصوم وذكر
 ان الصوم ليس بشرط لا عكاف الفطر ولو كان شرطا لشرط
 الفطر كالمطهر للصلاة لنا قوله عليه السلام لا عكاف لا يصوم وعن
 علي رضي الله عنه صلى الله عليه واله ان لو قال الله على ان عكاف صائما
 يلزم الصوم بالاجماع وانما وجب من حيث هو شرط للراعي
 الواجب لان قوله صائما نص على الحال كونه دخل الادراك
 او نص على مصدر محمد وف كقوله صريته وحققا اي صريحا
 وحققا وكل ذلك لا يوجب حوك الصوم في البدن اما حدث
 على رضي الله عنه فلما ساد وناه انصاعا عند عكافه على الاكل
 بعد دخول الحرام واعكافا لنقل عن علي وانه الحسن عن علي
 لا يجمع بين الصوم والسب اذا جلت العقوبة امراته لا يفسد
 اعكافه وانما نزل في قول وهو قول رجب وقول بعض
 الفضل يفسد الاعكاف وعندنا ليس بالمعكوف ان يفعل ذلك
 ولو فعل وامني صيدا عكافه له على القول لانه ليس بمباشرة
 حقيقة فصاد كالنظر وعلى القول الثاني انه داعي الى المباشرة
 فالجواب احتياط لنا ان المفسد هو المباشرة لقوله تعالى ولا تباركوا
 بانهما كفون في المساحد او كما في معناه فضا السهم والنفس
 الا انزاله معناه ودد والله قال لا يخرج المصلي للجمعة

ان

ولو خرج اليها فسد عكافه وعندنا يخرج النكاح ان الجمعة
 ان كان فرضا في الجملة لكنها تسقط باعداد فصاد كصلو المختار
 وانما الفريضة انما يفسد ان الاعكاف والجمعة ان لا عكاف
 لست وهذا لقيض لنا قول علي رضي الله عنه المصلي يخرج للمطهر
 والبول والجمعة والمغني عن هذه وطيفة عن لا بد منها فصاد
 كالمطهر والوضوء بخلاف صلوة المختار وانما الفريضة ان
 ذلك قد يقوم بغيره قال السب اذا قال الله على ان عكاف
 شهرا ان شاذق وان شاذق وعندهما يلزم متابعه انه
 لم يلزم الشارع نصا فلا يلزم كالصوم لنا ان الشهر متتابع وكه
 صاع لا عكاف في شهره الشارع كما في المغني والاحكام بخلاف الصوم
 لان للمالي لست بصالح له فلم يكن له ان يصل متصلا قال
 اذا قال الله على ان عكاف شهرا فهاش بعد نصف شهر ما في حله
 قدما اذ ذلك وعندنا عليه اعكاف شهره انه لا نقد الا على
 هذا القول فيستقدد الوجب به كما في قصاص مضاي لنا انه التزم الكل
 والمداخي فيما يلزم العبد باحصاء الصوم لا المحقق فانه لو قال لله
 على الف حجه لزمه الكل وان لم يصح الف منه قال واذا قال
 لله على ان عكاف ثلثة ايام لا يدخل الثلثة له ولي في الوجب
 وعندنا يلزم اعكاف ثلثة ايام بلها له انه لم يذكر للمالي
 الا ان للثلثة المتكلمين دخلتا الضمن الوصل ولا ضرر ودية في الوصل

وقرر

لنا ان ذكرنا لا علم ذكرنا ما اذا علمنا من الثاني بدليل فصد ذكرنا علم
 ايام ثلاثة وكذا الليالي ذكرنا ما اذا علمنا من الامام لقوله تعالى ثلاث
 ايام سوا ما فصد الاطلاق على علمه فاح
 قول مالك على خلاف قول اصحابنا وجميعهم انه قال مالك رحمه
 الله لا تقبل شهادة واحد على حال رمضان وعنده ما يقبل له
 ان هذا نوع من الشهادة فيشترط فيها العدد كسائر الانواع لنا
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال شهادة الاعرابي على ربه مثل ان رمضان
 وحده ولان هذا خبر في الدين ولهذا لا يشترط فيه انظر الشرح
 قال صوم رمضان كله شادي منه واحد من اوله وعندهنا
 يشترط لكل يوم منه على حدة له ان صوم كل شهر عبادة
 واحدة وجبت بحاطب خطاب واحد لقوله تعالى من شهد
 منكم الشهر فليصمه فتشادي منه واحد كما اذا تدان بعكف
 شهر اجمع منه واحد كذا في هذا لان صوم كل يوم عبادة
 على حدة ولهذا لا يتعلق بحته او ثبوته فساد كالصلوات الخمس
 في يوم وليلة واما الاله فالمراد بالشهادة ايام والامام بسعد
 قال اذا صام رمضان عن واجب حتى هو لا يعلم انه من رمضان
 حاد عما روي عنده ما روي عن رمضان له قوله عليه السلام وكل امرئ
 ما روي الاله اذا علم انه من رمضان صام عبادة لا غير حالف
 الشرح عن قصد لنا ان الامور مطلق للصوم وقد وجدنا

101 الحديث قلنا انه نوى الصوم فحصل له الصوم قال اذا
 نظر احدا في شهره وادام الطرح حتى انزل فصد صومه وعندهنا
 لا يفسد له قوله عليه السلام لا تنس الطرح الطرح فان اوله والثاني فصد
 عليك وانما يكون عليه اذا كان معتبرا بشرا حاد ولا نه قصا الشهر
 فصا وكالمثل لننا ان يفسد للصوم هو الجماع او ما
 هو معنى وهو قصا الشهر بفعل المحل كالمثل والرجل
 ليس بفعل المحل فساد كالفكرة وانما الحديث المراد منه الاله
 قال اذا حصد صومه بالجماع وادامته الكفارة فان شا
 اعتقد فيه وان شا اطعم ستمس كفا وان شا صام شهر مسامحة
 وعندهنا ان كان حصد فيه فعليه حرره رده وان لم يجد فصام
 شهرين متتابعين في لم يستطع اطعم ستمس كفا له ان الحصاد
 ثابت في كفا رده الاله هذا الصدد وكذا مذكور في كل كتاب
 لنا ان لم يصوم حتى علمه حديث لراي محمد بن عمار في
 ما ذكرنا ان عه ذكر بكرا او فاهي للتجديد قال في كتابه
 في الرجل يمسك وباكل مالا لو كان عاد وعندهنا لا يجب له
 ان الكفارة حكم متعلق لا فطار وقد وجد فساد كالوفا
 لنا انه افطار ما فضل له لا نفوت معنى الصوم وهو غير النفس
 بالتجويد فلا يجب الكفارة قال اذا اسلم الكافر بعض
 ثمار رمضان فعليه صوم ذلك اليوم وعندهنا لا يلزم له

ساوله الخطايا وهو اهل فلا يجوز اخلاوه عن الوجوب واذا وجب
ما يفي منه وحب ما مضى لا نه لا يتجزى لنا ان ما مضى لم يلزمه لعدم
الاصلية فلا يلزمه التاخير لانه لا يتجزى ولا يفي ليس بصوم فلا
يدخل تحت الخطايا بالصوم قال اذا اكل الصائم ناسيا فطر
وهو قناس وعنده نالا يطقن وهو استئمان له ان الاكل ضد الصوم
لانه لو عنه فلا يخافه كالكلام الناسي في الصلوة لما قوله عليه السلام لا تاكل
الرجل ثم على صومك فانما اظهر الله وقال قطع نسيه لا اكل والشرب
عنه فلا يكون منافيا للصوم قال تكره للصائم ان يشرب
بالسواك الرطب وعنده نالا تكره له انه يورث الصوم على الفساد
لنا ان حاشا الوارد في الزرع في السؤال عن فصل وما ذكره
اليومين بل لان تلك البطونه ان لا يغير فلا يضرك كالمضمضة والنجس
قال الحنث اذا استوحش الشهر لم ينع وجوب الصوم
وعنده فانه له انه لا ينافي هلته الوجوب كغير المستوع فلا
ينع الوجوب كالا عمالنا اني لم نجد من الحنث الوجوب لعله الحرج
معملنا استيفاء الشهر جدا فاصلا عن الممتد وغير الممتد بخلاف
لن عمالا نه لا يمتد شهرا عالنا كالنوم قال الشه الفاني
اذا عجز عن الصوم ولم يصم فلا فدية عليه وعنده فاعلنه الفدية له
انه عجز لا يذول فمعه الوجوب فاذا ترك ما ليس عليه لا يفي كما لم يصي
لنا قوله تعالى وعلى الذين يطوفونه فدية حارة النفس وعلى الذين يطوفونه فلا

سأله

يطوفونه

وهو في الشهر الفاني باجماع الصحابة وصولا به عليهم قوله فانه
عاجز عن الصوم فلنا في ولكن العجز عن الصوم لا يمنع وجوب ما
لقوم مقامه وهو الفداء قال على المولى صدقة الفطر عن
مكانه وعنده نالا يحب عليه ذلك له انه عجز لقوله عليه السلام المكاتب
عبد ما يبيع عليه درهم لنا انه صار اخيرا نسيه واكثابه خرج عن
ولادته وموته وضمها شرط قال ب اذا كان المولى عبدا لعبد
عبد لا يحب على المولى صدقة فطر عبد العبد وعنده نالا يحب له
انه يضاف الى العبد عر فاله الى المولى لنا انه ملكه من كل وجه داخل
ولادته وموته قال صاع من قطيع حرم صدقة الفطر ولا
يعتبر القمه وعنده نالا يحب له على اعتبار القمه له كما دوى لا يوصى للاجبار
او صاع من قطيع يورثه صاع من صاع او صاع من ثمنه ان المشهور
في الحديث ان ثمن البقرة الحنطة والشعير والقر والحما وغيرها يضاف
على اعتبار القمه لو دوى في الزاد فانه يفسد فلا يجوز رواه غير
مشهور قال تكره صيام سبعين سوال مصل يوم الفطر وعنده
لا تراه وارا حلف متاكرا في يوم فصل له انه شبه باصل الكتاب
فما دغم على المفرد فلنا قوله عليه السلام من صام رمضان واتقته حست من
شوال فكما صام الدهر كله ورا دواير وكما صام السنة كلها واما السنة
فلنا الفصل في يوم العيد فلا يقع التوبة كما ب
يا ح قول الحنفية على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله

102

قال ليوحيه لا يحل على الراعي ان وحده فابدا وعند من عليه
 وقدمت الحج فمسله الجمع قال الحل وروى المسند الحرام
 نكره وقال لا يكره لهما قول الله تعالى ان طرايتي للطائفين والعاكفين
 مطلقا له ان حرك المشايخ من ثقل الحركه عاده فكان حركوها اما
 الايه قلنا العكوف هو المقام دون الجاوزه والدوام قال
 لا يحل الجمع بين الطهر والعصر وقت الطهر يعرفات الا شرط وجود
 احرام الحج والجماعه فيها جميعا حتى لو صلى الطهر وحده او كان فيها
 غير محرم بالحج ثم اجزم وصلى العصر جماعة ووفى الطهر لا يحل وقال
 لا يشرط الجماعة لا فيها ولا فيها وتشرط احرام الحج والوضوء
 وحدها لهما ان تقدم العصر على وقتها وورد الشرح به لتفريع الوقوف
 والمسفره وعن فيه يسوالة ان يقدم الصلوة على وقتها البرحلاف
 القياس في الشرح به في صوم وجدا الاحرام والجماعه فيها جميعا
 وفيما وراه يبي على قصه القياس في ما ذكره المعنى لا يصح لانه شريح
 يمكن لهم من اداء الصلوة جماعة لا لما ذكره لان الصلوة لا ينعى الوقوف
 قال الفتح افضل الاجزاء فاجماع اصحابنا في طاهر الرواية
 وعن ابي حمزة ان الافراد افضل من هذه الرواية ان الفتح يقع كل سفره
 للعمرة والمفرد يقع كل سفره للجمعة وكان وفي طاهر الرواية ان الجمع
 من العبادتين وفي احدى ما كلفنا وما ذكره المعنى قلنا العمرة وان
 تقدمت فعلا ما يبي تنع الحج فكان سفره للجمعة قال كرواني

واعتمد في الشرح ثم خرج الى لصورة ثم عاد الى مكة ورجع من علمه ذلك
 فهو مجمع وعلمه من المشقة وقال لا يكون متمعا لهما ان لفتح اداء العمرة
 سفر واحد وحكم السفر الاول بطلان من اسفرا حركه فصار كما لو
 عاد الى الكوفة ثم جاء من عامه له ان حكم السفر الاول قام ما لم يتم
 باهله اما ما صحى فصار كما لم يخرج من الحيات علا في اداء عاد
 الى الكوفة لانه لم ياهله قال الفتح ولو افسد عمرته ثم خرج الى الكوفة
 ثم عاد وقضاها وخرج من عامه ذلك فهو ليس بمجمع وقال هو مجمع لهما
 انه يخرج الى الكوفة بطل سفره الاول فاجزأ اذا عاد هو اقل
 فكون له المسفرة له ما ذكرنا ان حكم السفر الاول مارة فصار كانه
 لم يخرج من مكة واهل مكة لا يمتنع لهم عندنا قال قاضي النسيك
 عن الزمان كتابا خبر الحاق وطواف الذمار عن نام البحر وتاخير
 روى الحاد الى اخرا دام الشرب بوجع الدم وقال لا يوجب لهما ما
 روى ان رجلا جاء الى سول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول
 الله خلعت قبل ان ادع فقال افعل ولا تجرح فقال اخذ حلقه فحل
 ان روى فقال افعل ولا تجرح فماسل عن تقدم او تاخير ذلك
 اليوم الا وقد اجابنا فقول ولا تجرح له انه اذا دخل بعضا فيه طلبة
 محاربة المسقات بغير احرام والا فاصح عن عرفات قبل العود ويطالب
 الحج بمحرم بالدم واما الحديث كان في يومه حتى لم يسفر افعال
 المناسبة دل على انه سئل في ذلك اليوم ففتى قبل ان يطوف فقال

103

ذلك

العام
اسم موضع

افعل ولا جرح وذلك لا يحون بالاجماع قال اذا حلق اللحم
شعر المجامع فعليه دم وقال فيه الصدقة لهما ان لم يعلما احتشم
وهو صام محرم بالقاحه ولا يتوضو به علم ادبكا ما ياكل بالدم ولا ين
شعر المجامع حلق تنبعا للرايس فصار حلقا للشارب له ان موضع المجامع
على مقصودا فان المجامع كان مستعمله للجرب واكثرهم عمر مخلوق
وفهم فصار كالا يربط واليافانه واما الشارب دوى على حيوان
ففيه كمال الدم واما الحديث فمحملة انه لم يكن موضع حمايته شهور دل
عليه انه كان يحب به الدم بل يحب ما دون الدم ولا يظن به عليه اللم
ذلك الا عن عذر قال اذا لاد من برت فعليه دم وقال
فيه الصدقة لهما ما دوى نالني علم اذ من يلعن ليس فيه طيب
ومو محرم ولانه ليس لطيب ولينذا لو اكله لا يبره شي له ان يرا الدم
معنى الطيب يدل على ما دوى عن ام جيبه المما جعت بدهن يورثي
اختيما مثلا ثاباام فقالت حالي الى لطيب من حاحه وكلني سمعت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لاحواه تؤمن بالله
واليوم لا يخرج من محمد على من فوق ثلاثة ايام الا على زوجا لربه
اشهر وعشر ايامه طيبا خلافا لاوله لانه ليس لطيب مطلقا انما
فيه معنى الطيب اما الحديث فلا حجة لهما فيه لانه محمول على الاجود
وعند الاجود محل وان كان فيه دم قال اذا غسل ابيه و
بالخطي فعليه دم وقال عليه صدقة لهما انه دون الخلق فلا يجب فيه

ما يجب في الخلق له انه نزل الشعث ويصل حوام الراس فكانت جنايه 104
كامله قال اذا اكل الرعندان وحردا وطبا اخر وهو
كثر فعليه الدم وفي القليل صدقة والكثير ان يلعن بكله او اكثره
وعن اي يوسف ومحمد رحمهما الله انه لا شيء عليه لهما ان هذا استنداك
لا استعمال الطيب فصار كاكله في الطعام له انه استعمل به
عصو مقصود به وهو الم فكلب الجنايه قال
المجرم في اليوم الثالث قبل الزوال حاد وهو الاستحسان وقال
لا يحون وهو القياس لهما انه دوى عن بن عمر رضي الله عنهما مدهنا
ولانه القياس لظاهر على ما لا دام مذكاه قول بن عباس
دعى الله عنه اذا ادفع النمار في اليوم الثالث فادموا ولا تفتا
في اليوم من لا ولين يد على نصف اليوم لا في الليلة الى نصف النمار
وقت لجامع نصف اليوم وصا هنا جرح الوقت يدخل
الليلة فكان ما قبله وقتا ليكون وقتة مثل وقت سائر الايام
قال يجوز دم من حصار قبل يوم العرو وقال لا يحون لهما
انه دم محلل عام مقام الخلق فصار كدم المصه فهو قوس في البحر
له قوله على فان حرم فما استسرها الهدى ولم تزلذ ما نأفلا
حون الدابة على كتاب الله تعالى بالقاس ولا دم كمان لوقوع
الحلال بدون الافعال فصار كمثل الصد وسائر الكفادات
حلا وحرم المصه والقراية به دم نيك قال اذا دح المحرم

صدرا واكله قبل ان يودي جزاءه دخل ضمان ما اكل في ضمان
 الحرام بالاجماع فان اكل بعد ما ادى جزاءه فعليه قيمه ما اكل عنده
 وقال لا يضمن ما وعده التوبة والاستعفاء لهما ان حرمت لكونه
 مستحلا لا حنانه على الاحرام وذلك لا يوجب الا التوبة والاستعفاء
 وصاد كما اذا اكل محرم اخر له انه يناول محطورا احرامه فله
 الجزاء وانما قلنا ذلك لانه علم على ما حرم الاكل في حديث
 قتادة لعدم الاشارة والدلالة وقال صلى الله عليه وسلم ولان
 حرمة في حرم لطلان اهلته للذبح وذلك فضا ما احرام
 فكان محطورا احرامه بواسطة محلا في محرم اخر له في حرمة في حقه
 لكونه مستحسبا فالتسليم لا ينافي حرمه في الهدايا وقال
 ما رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوان الله
 عليه صلوات الله عليهم اجمعين ما رواه عن ابن عباس وعائشة وصلى الله عليهما
 رواه الا شهادته لسننه ولا نه مثله ولا نه حرام وما رواه عن
 وابنه اعلم انه اعلم بعلمه لانه اذا كان لا يشهد بموت الاعلام
 او يقول كان ذلك ابتداء الاسلام حركات العرب بنيت كل
 حال الا الهدي ولا يعرف ذلك لانه لا يشهد بفعله ذلك لهذه
 الضرورة ثم يبيع فالتسليم الفاسد في هذا ما والضمما
 عن الحواد بالاجماع وهو كفوت لا ذنوب واليه وعبر ذلك
 بقدره على حرمه لرب دوات رواه البدر ورواه الثلث

105 ورواه الدارقطني على الثلث مان ومادونه عرجان ورواه
 انما دون نصف عفو والرواية عنه مان ومادونه عرجان ورواه
 رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوان الله
 له قولي في النصف فقال قولي مثل ذلك فعل معناه احذت لقولك
 وحصل بل معناه ان يقدري لثلاث اجتهاد كقصدك بالنصف
 وجه رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوان الله
 باب اربع وجه الرواية الثانية قوله عليه السلام في الوصية الثلث
 كثر وجه الرواية الثالثة ان الوصية بالثلث فادركه وبالكثير
 الثلث لا يحسن فعلم ان ما رواه الثلث كثر والثلث قليل وجه
 الرواية الرابعة ان الله والكثير يظهر عند المقابلة فالأكثر
 من النصف في مقابل البارة كسر الاقل منه في مقابل الباقي
 قليل فالتسليم اذا حصل المحرم صدقا وضمن فحتمه وهي تبلغ حرمها
 او يحتمل فاستواءهما في حرم بالاجماع فان بلغ حراما او عناقا لا يحتمل
 يحرم عنه كنه بصدق به وقال يجوز لها قوله تعالى فخرنا مثل ما حل
 من النعمان عرجان وقوله تعالى صدقا بالحق الله ولا نه يحرم وجه
 في الهدايا والصحاح في الجملة بغير اللام فان لا صحه اذا ولد ذبح
 معها وكذا الهدي فكذلك في القياس لا يكون اداقته
 الدم حرمه لانه يلو ب لا فائدة لا حرمه الا ان عرجان بالنصف
 فالاصح ان لا يلو ب لا فائدة لا حرمه الا ان عرجان بالنصف

بالمثل

وبناء

وفيما ذكر من الصوم انما وجب دمه تعالى الام ولا كلام في قال
اذا احرم و ٢٠ صيدا بربا رساله بالا حجاج فلو ادسه عنه
صمنه وقال لا يضمن لهما ان فعل ما يلزم صاحبه فعله فكان محتسبا
فيه فلا يضمن لهما انه انك ملك الوتر فصرنا ما الاحتساب قلنا
الواحد عليه ترك التعرض بمكة ذلك على وجه يمكن احذه بعد
للا حلال فاذا قوت عليه ذلك فقد ائلف من كل وجه فلا يكون
محتسبا فصرنا قال المأمور بافراد الحج عن من اذا قوت
وحت عليه رد نفقه الامر وقال لا يجب ويحرم عن الاحرام لانه
لتي الامر به و زاد لنفسه شيئا لا يتصور في الامر بخارج كما اذا اتجره
لنفسه له انه ما مود تصرفا لبقه الى قطع المساق لما امر به وقد صرف
اليه والى عباد اخرى اداها لنفسه فلا يقع عن الامر وكان مخالفا ل
في الاتفاق صير و ما قال من المثال فلنا لم يصرف بعض النفقة الى
عبادة اخرى لنفسه قال المأمور بالحج عن عمره اذا اشار به
الطريق عن حات سداح اجبت منزل الامر وقال ابو عمر عن باطن
حت بلغ له ولك لهما ان قد رما فعله لاول وقع معذرا به لا يحصل
بامره فصاد كما اذا اخذ من مئة بالحج عن حات والطريق والحق ما
عنه فانه يحرم هذا الموضع كذا مراد له ان قد رما فعله لاول ولم
يقع معذرا به لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم سقط عمله الا النكاح والحدوث
ولانه لم يقع موافقا لمره بصرف النفقة الى قطع مساقه وهو وكيل

الحج ولم تقع بمكة الصفة فصاد كانه لم يفعل شيئا بخلاف ما ذكر من
الصوم لان مره انصرف الى موضع موته وكذا يقول من مسكت
قال من حرج الحج اذا اعجى عليه قبل الا حرام فاجرم عنه
اصحابه وقصوا به المناسك حاز وقال لا يجوز لهما ان احرامهم
عنه انما فعل عليه ليس لهم ولا يذ لك الا ما ياب ولم يوجب
الا ما به لانه اذا انشأه قد وجدت دلاله حكم عقد الرقعة لانه
لما حرج مع الدفعة كان مستحسنا عم تحقيق ما قصد اذا حج بنفسه
فصاد كما لو احرم بم قصوا به المناسك حاز كذا مراد قال اذ
حاز والمساكن بعد احرام حتى لزمه دم فلو احرم عاد الى الميثاق
قال عاد اليه عند الميثاق قبل ان يسأل بالا فقال سقط عنه
ذلك ادم وان لم يعد اليه عند الميثاق لا يسقط وقال سقط
لهم ان وجوب الدم بترك قضا حق الميثاق فاذا عاد اليه حرما
فصاحقه وبادك القاتله له انه اذ خالفها في احرامه صح
ادفاعة وادفاعة يكون حقيقة لا نشا ان امكن او فاعه معنى
الانشاء وهو الميثاق عند الميثاق ان لود فلا يرفع عما هو وانه
وقوله لئلا ذلك القاتل فلنا ليس كذلك لان قضا حوال الميثاق ان تجاوز
حرما لعا حقيقة او معنى وذلك باعادة اليه عنده ولم يوجب ذلك على احرام
لعم وطاف لما يلبث اشواط او اقل ثم احرم بالحج ووضعه وقال
ترك العم في بعض العم بعد ذلك لهما ان دفع العم اسرافا وها

حكم عقروا لوجه

في كل وقت يمكن خلاف الخ وضاد كما اذا لم يطف للعزم سال
 ان احرام العزم اتصل به الا اذا كان تركه دفعا وابطالا واحكام
 الخ لم يصل به الا اذا كان متناعا معي صناد كما اذا طاف للعم لربها
 وذا به بخلاف ما اذا لم يطف شيئا لانه لم يتصل به الا اذا والله اعلم
 فاد قول لي يوفى علي خلاف قول صاحبه
 رحمهم الله قال لو يوفى الناس الخ من الاسابيع من الطواف قل
 ان يصلي ركعتين الاول اذا انصرف عن وثلاثة او خمسة او سبعة
 وقال بكرة الجمع من الاسابيع قل ان يصلي الاول ركعتين
 له كما دوى ان عاشه دعى الله عن طواف بلانه اسابيع ثم صلت
 اكل اسبوع ركعتين دوى عنها انها قالت لا بأس بذلك اذا اهرق
 عن وترو لان الكراهه انما ان يكون للتا حروا ولا يستعمل بطواف احد
 وكل واحد منهما غير مكرره لهما قوله عليهم من طواف حول صدي البيت
 سها فليصل ركعتين فهذا يعني الفصل من الاسبوع عن الصلوة ولا به
 هو الما قول المتفكرين فلا يجوز خلافه وانما حدث عاشه دعى الله عنها
 عملها بها هل ذلك بعد الكراهه في الوقت او الصلوة في البيت
 تسرا والكراهه ليست لما قالت بل لتوك الفعل المشروع قال اذا
 صلى المغرب بعد فاق او في الطريق قل ان يصلي الى المزدلفة لا يح
 اعادتها المزدلفة وقالوا له انه اذا هاء وقفا وهذا هو
 بعد ما حتى طلع الفجر لا يح عليه اعادتها لما حدث اسامه في ذلك

107 دعا انه كان رد يد رسول الله عليه السلام من عمره الى المزدلفة فقال
الصلوة يا رسول الله فقال عليه السلام الصلوة امامك فدا يقضي فواج
الحال عينا الا ان من حرق واحد نوح العلة من العلم فاسره
بالصا حث صلى الله عليه وسلم وتقبل له وقفا فاد رحب
ذلك الوقت بان طلع الفجر فالفضا بعد لا يكون عملا لهذا الخبر يجب
العلة ان لا يسل الموح للخواذ في وقت المغرب عملا قاله ليل قال اذا حل الحرام
المحلك من الخ والعزم خارج الحرم فلا دم عليه وقاله عليه السلام
له ان لنا حرم عن الزمان لا يوجب الدم ما دون ما اراد حدث به
لك المسله والتا حرم عن المكان مثله لهما ما مر في حنيه في الخبر
عن الزمان محمد فرق بين التا حرم عن المكان والزمان فقال الحديث
ودد في الزمان لا في المكان والتا حرم عن المكان نوح النقصان
قال المحصر اذا دعى عنه المدي حلق ثم رجع ولو لم يجر عن
رجع من غير حلق في علة ودوى عنه انه قال هو واجب وقال
هل ورجع من غير حلق له ان يجر عن طاسا للمناسك بل هو
للبحال وهو ضد الاحرام وكان للبحال فوط وقد حصل الحلال
بالهدى ولا حاجة الى الحلق قال لو اوجب على نفسه لله
بالدلالة عن غيرها غير الحرم وقاله بحوزة قوله بطر والبدف
جعلناها لكم شعاعا لله الى قوله ثم جعلها الى بيت العتي لهما
ان الاحكام مطلق غير محصور في مكان فلا يحصر الحرم كالخروج

لم يجر عن
 الحلق ما في لهما ان
 الحلق ليس من علة
 المناسك

الهدى لان لفظة يدل على الفعل فعني الفعل الى الحرم اما الاله قلت
 ذلك ويدل لمتهم او الهوان دون الله قال اذا لم يرد حل
 حجه ورجل حجه فاحل عن احد معانيها ما جاء حرامه عن نفسه وقال
 صرح عن احد معانيه البيان ان كل واحد منهما امر ببعض حجه وقد
 خالفهما ان لا يحل بالجهول بصلواته فان علم احد معانيه اهل
 فقال اهلت بما اهل به ولا الله عليه علم ثم علم بذلك فليس فكل
 الاحلال بالجهول وهذا لان الاحلال وسيله الى الاعمال فادعى كل
 الاعمال وقد بين عند المقصود يجوز وقوله بانها موقوف بالعبث
 قلنا بلى وقد بين عنه اذا ما هو المقصود بالاحكام قال لا
 يوطع حشيش الحرم بالاجماع لقوله عليه السلام لا يعتل خلاها ولا يقصد
 شوكتها ولا اما دعي لانه فيها عندى نوب لا يسهل وعند ما لا تخرج ايضا
 له ان العنق ورجل العنق والوطع والرجل ليس بمعنى لان منع الدواب عنه
 متعدد لهما انه لا فرق بين قطع بالمجل وبين قطع باسنان لانه ولا
 ضرورة فان حمل الحشيش الحرام على
 قول محمد على خلاف قول صاحبه رحمه الله قال محمد رحمه الله اذا
 تطعت قبل الاحرام ثم اجدتم وقد بقي ذلك بركه وقال لا بركه
 مادوى عن محمد بن فضال عنه انه خرج من مكة فوجد راحة الطيب فقال
 من هذا فقال معاوية بنى فقال انت لها معنى مثلك يعلم هذا فقال
 يا ابا موسى طيبتي اخي حبيبه فقال ان رجعتي وليس من حرج وعجل
 باليد

واكثر الرطبة من العنق وظلله
 واقتلاه قطعه منه لا تقبل
 خلاها قال محمد بن بكر
 مختلف وليس على سائر
 الله

ما امر المؤمنين

وعن عثمان رضي الله عنه انه امر رجلا فقل ذلك فحمله بالطير لما قول
 انس رضي الله عنه دانت وينزل لطيف على غفرق رسول الله عليه
 وهو بلى وعن ام حبيب انما قالت انتم اهل الروحاء والطيب يشل من
 حياها من العرق وما دوى فلما انما امر بذلك قطعها لوم الماهل
 انه فعل ذلك بعد الاحكام قال لا احل لك حشيش او عرس
 لا يصح وقال لا يصح وكذا يصح ثم يحى او يحى له اذا الاحكام عقود على الادا
 فلا تنعقد الا لتصور الاداء واذا احتجرت عمدتين معا لا يصح فلا تنعقد
 عليها كما لا تنعقد على اداء الصلوات لهما ان الاحكام بالاجتماع
 محض الزم ولا يصح مفصلا عن الواجب حتى يصح انما يشهد
 المحض من حشيشك لندد بها خلاف الصلوة لا فلا يصح انما مفصلا
 بالاذا قال الحرم اذا قص حشيشا طاف من يد او رجل او يد رجل
 او زاد على الحشيش حتى قص كل واحد له ما فعله حرم وقال عليه
 صدقه له انه يد ويد ياد فصاد لقصر صانع يد واحدة او رجل
 واحدة لهما انه ليس باتفاق كامل ولا يتبرى كامل اما الا يتفاد ولا
 تنادى به فكله لا تبرى لا كشيء الا عن محلا ولا واحدة او رجل
 واحدة لا كاهل الا بتفاد الذي قال اذا قص طاف
 يد واحدة ولم يكره عن ذلك حتى قص طاف يد اخرى او فلك كد يد رجل
 او رجلين محض من فعله حرم واحدة وقال عليه حاشا له ان الحشيش واحد
 فتداخل كل واحد الحمار امام الح والافطار انما مضى صاد كما اذا قص

في حاشا حاشا
 في حاشا حاشا

ثم يرمي

طاف الحشيش

والنخل

الاحسان على الهدى فالمقترصوا المثل حيث الصور دون القيمة
 فقط حتى حيث اجمار الوحي لقوله ولا النعام جهل ولا الظلم
 شاه ولا الادب عناء وحدي ولا البروع جفوة وان لم يكن
 مثل كالحمام والطير تروى بعقة مدنا وخالها هو المثل من حيث القيمة
 له قوله تعالى مثل اقل النعم اوجب المثل من النعم وذلك ما قلناه
 وعن عمر رضي الله عنه انه اوجب من النعم كما قاله محمد بنهما ان حيوان
 مضى بالمثل يكون مصرا بالقيمة كالمملوك ما الا انه فالمراد من النعم
 المستول من النعم الا ان يكون لك من النعم وقوله مثل مثل تقدر
 من فوعا متوقفاي فعليه حرام فستد فقال مثل ما قبل ومثل الجوار
 همة لانه مماثلة معنى فلما حيوان اجدلا عليه لانا ولا معنى ولقد حرا
 مثل ما قبل ثم فم لن ولا وخضع الثاني اي فعله حراما هو مثل
 المقبول وحنا مثله وحنا عينه سوا والثاني من ان يقص
 المثل والمثل على نوع صورة وقفه والمثل حيث القيمة صاد مواد
 بالاجماع حتى لو لم يكن له مثل كالحمام عبت القيمة فلا يصير المثل
 حيث الصور مراد الا انها مختلفان فالله فاني اذ اعلم
 في اشهر الحج ولم يخلو حتى الم باهله او كان طواف القز طوافه والم
 باهله ثم عاد وجه من عامه لا يكون معتمدا وقال لا يكون معتمدا وعلى
 هذا الخلاف اذا اعتمد في اشهر الحج ومن يثبت المعنى وقد ساق الهدى
 المعنى ثم الم باهله ثم عاد وجه من عامه لان سوق الهدى مع التحلل

109

المعنى

حافل النعم

له انه اذا سافر من حقه والتمتع من جمع شيئا يسفر واحد
 لما ان احرامه كان باقيا فلم يصح المأمة باحدة فانه كان حكم
 السفر الاول قائما ما قوله لي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عنه
 حنيفة على خلاف قول لي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عنه
 المحرم اذا اضطر الى اكل الميتة او ختل صيدا باكل الميتة ولا يفتل الصيد
 وقال ابو يوسف نقل الصيد له ان لكفان يقوم مقام القتل واكل الميتة
 لا يقوم مقامه شي لا يبيح حنيفة ان كل الميتة اسرفان الحق فيه لله تعالى
 وقد اباحه للضرورة وهل الصيد حرام حقا للصيد لا استحفاة
 لان قوله اذا حرم بحسن لم يترفع احد منهما ما لم يشترك بالعل
 حقه لو احصر قتل الفل يتجلب كمدته لو حتى لو اخذ كقاداتين
 وقال ابو يوسف يترفع احد منهما الحال وعند محمد لم يرفع الا واحد
 فلم يكن له قول في الادب فافضل له ان الجمع بينهما حتى لو اخرجوا من
 لا حتى لا اداله غير مشروع فلم يكن حتى لا اجمالا في حنيفة
 انه لا تنافي بين الاجرام من اكل الميتة والادابين لم يستعمل الا بالبرول
 احدهما ما قوله لي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عنه
 محمد رحمه الله قال ابو يوسف اذا اوطى الحاج مكة بعد ان حل التمتع الاول
 سقط عنه طواف الصلوة وعن محمد انه لا سقط له ان جاز حقه ونالك
 فلا سقط كما بعد الشروع فيه لا يبيح ان طواف الصلوة لا يجب الا على
 من يصعد وهو لا يصعد بخلافه اذا شرع فيه لا ان من بالشرع

ولا قول محمد

ولا قول محمد

110 قال حنيفة اطعام الفدية للميت او اليتيم وقال محمد لا
 الا للميت له ان من صدقة قال الله تعالى ففدية من صيام او صدقة او
 نسك فصارت كالزكوة لا يبيح ان صدقة كنان فيكون بالاجرة قياسا
 على كفارة الميت والحاج ان لو احب ثم هو لا يطعم وهذا يسمى الطعنا
 بخلاف الزكوة لا في الواجب ثم هو لا يتا والميت واسم الصدقة لا ينفي
 الملك لقوله عليه السلام ينفق الرجل على نفسه صدقة وعلى اهله صدقة وذلك
 بالاجرة لا بالملك قال قوله لي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عنه
 عيسى بن ابي ابي وقال محمد رحمه الله وخوفا من موسى قوله لي حنيفة رحمه الله عنه
 وهو با على ذلك لا يملك على الفور لم على التواخي وقد عرف في
 اصول الفقه وهذه المسئلة لم يذكرها الحنفية ما قوله لي يوسف رحمه الله عنه
 ما يفر دكل واحد من اصحابنا الثلاثة قال ابو حنيفة اذا ادعى باني عنده
 فادرك الوصي بالمال عنده فذلك له اذ لا ما موينا في من ثلث
 جمع ما في وقال ابو يوسف من ثلث جمع المال في بي بي منه في والا
 فلا وقال محمد بطلت الوصية ولا في من الباقي له ان الوصي قام مقام
 الوصي فصادا فراه كافر الوصي لو اكل الوصي من ذلك بطلت
 الوصية فهذا الذي لا يبيح ان محل الوصية ثلث جمع المال فان بقي شيء
 منه بطلت الوصية والا فلا لا يبيح حنيفة ان اكله لم يصح له لم يوصل
 الى اكله وصالح وصاد كما لم يفر حتى هلك شيء من المال ولو كان كذلك
 بقي الوصية على حالها من المارة كما هذا وصاد كما اذا ادعى بالملك الغائب

في حنيفة رحمه الله عنه
 عند الفقه ومدرسة

مطل

فافرد الموصى فبعث به على يد انسان له فملك في الطريق والله اعلم
 بأحوالهم **قوله** زهر على خلاف قول اصحابنا
 الثلاثة رحمهم الله قال ذفر وجه الله اذا صلى الظهر يوم عرفة وهو غير محرم
 ثم احرم صلى العشاء وقت الظهر عاز وعنده فلا يجوز له ان يخرج
 عن الاصل هو العصر فشرط الجمع في حق العصر وزايله كذا
 ان هذا امر ثبت بخلاف لقاسي الشرع فما اذا كان محرمًا فيها جميعا
 فاذا لم يوجد لا يحون **قوله** في ذلك حطبت في ايام بلاد منواليه
 يوم القزوه ويوم عرفة ويوم النحر وعنده فاذا قبل يوم الترويه
 يوم ثمانية بعد فوات يوم عرفة ثم الثالثه من ايام الحادي عشر
 فصلى من كل حطبت يوم له ان عيد الخطيب للموسم الخاص
 وقد وحده للموسم وشرطه هو الجمع لئلا ان يوم الترويه ويوم النحر
 يوم اشغال فكان لا يجزئ القلوب الخطبة فلا يوجد الجمع الا في
 الايام التي عددناها **قوله** ويجمع بين صلوة العرف والعشاء
 عرفة وقت العشاء باذان واحد ولا تشمل بينهما وان تلوخ ع الشجر
 المشروع فيرد الى اليهود كما في سائر الايام لئلا يجمع شرع باذان
 واحد وهذا التردد لا يقع كبر فصل ولا يحون بعد المشروع في الجمع
قوله اذا حلقوا من محرم لغوا منه وغرم المخلوق ما دمج
 به على المخلوق وعنده فلا يبرح له انه هو الذي دخله في هذا العهد
 فيخرج مما عليه كما اذا قبل صيغته لئلا ان هذا الكفار وحسب الاتفاق

ورد

اليوم

فيكون له ما يشاء من
 ما يشاء من ما يشاء
 من ما يشاء من ما يشاء

111 والذين وصفا قد حصل له فلا يرجع لها على اولى خلاف الصديق لان
 الفعل لم يقع له **قوله** الحريم اذا قصت لك اطا فبر من لا واحده
 فعله دم وهو قول ابي حنيفة لا اوله وقال ابو حنيفة الا حيز وهو قولها
 عليه السلام اصعب نصف صاع له انما الصاع يد واحد فبقام مقام
 الكل لئلا ان لست اليد والرجل حليل وانما تحت الدم يد واحد
 لا يتلوع الكل ومذاق ذنبه **قوله** الحريم اذا قبل صيدا احرم
 احده فعلى كل واحد منهما اجزا لتفر كل واحد منهما له فلا يرجع لغيره
 على الثاني وهو المقابل بما صهر من الحزب وعندنا يرجع له ان لا احد
 بماله فكيف يرجع بالصفا على عيسى لئلا ان الله عليه ضمانا على شرف
 السقوط لانه كما يستلزم الادب شال فكانه هو الذي ادخله في هذه العدة
 فخرج عليه كالشامدان شيئا انه طلق مولته قبل الدخول بهما ورجعا
قوله اذا حلق الحريم القبا على مكيف ولم يدخل به يدية
 وحسب عليه الدم وعنده فاذا لم يبرده فلا شيء عليه له ان ليس المحيط
 لئلا انه كان كالادنداء وذلك مباح كوضع ثوب احده على منكبه قوله
 بانه محيط قلنا بلى ولكن ادفعوا ادعاه عن المحيط **قوله**
 لا يصوم عن جزا قبل الصديق قد دعي على الاطعام وعنده فاحسن له
 ان الصيام بدل عن اطعامه كانه الهن فكذا في هذا والبدل لا يحون
 مع التصدق على من صلى لئلا ان الله تعالى ذكره بكلمة او بقوله او بعمل ذلك
 صامنا وذلك للتبديد والتركيب **قوله** انما احرم باذن

بسم الله

مولاها كحج النعلان باعها للمشتري ان علمها ان ردها بالعت
 وعند ناله ان علمها وعلى هذا الخلاف الحزم اذا احرمت كحج النعلان
 تروحت له ان علمها عندنا خلا قال الصارح حرام الا به
 ولزم له ان كان يادى المولى كذا احرام الحرة لا ينادى او جرت حرمتها
 فلما ان تحرم بالنفل واذا جرح ولزم لم يكن للغير ان يبطله كالأمة اذا
 تروحت يادى مولاها ثم باعها للمولى لم يكن للمشتري ابطال النكاح
 لنا ان لا يادى غنا يحتاج الله لبقا الاحرام لا لا يتدا فاعلم الواحمت
 بعد اذن المولى صح وله ان علمها والبقا في حكم المشتري ومالك المزوج
 فمستوط اذنها ولم يوجد خلاف في مسله النكاح لان نكاح الا
 يحتاج الى الادنى في الاستدافا لولا تروحت بغير اذن سيدها لم
 يصح وقد وجد الادنى في الاستدافا قال اذا احرمت الحرة
 بغير اذن الزوج كحج النعلان فله ان يادى لها تحت من عاميها لا يكون
 عن الحج التي رخصتها الابنته الفضا وعندنا يكون عن تلك الحج
 نوب الفضا ولا قال ان الحج صادف في حرمها فضا
 كما اذا تحولت السنة لنا ان هذا اذ في وقتها لا في وقتها فام فلا يحتاج
 الى نية الفضا فاذا نوب الفضا كان على الاولى بالاجماع وتكررها
 مع قضا الحج عمرة كفايت الحج عنده وعندنا لا يلزمها العمرة بنا على
 ان هذا اذا عندنا وعندنا قضا قال لا فاقا اذا حاور
 الميثاق غير محرم ثم احرمت عاد الى الميثاق ولي يمكنه لا يسقط عنه

دم ترك الوقت ومن علمنا الملائمة خلاف موجه اخرج على ما مر
 باب لي حنيفة له ان لا دم الما وحسب تركه قضا حق الميثاق
 وبالعقد اليه لم يسقط له لم ترك وجوبه كما مر في باب لي حنيفة
 وعلى هذا اذا قصد تلك الحج او الفرض ثم قضاها باحرام عند
 الميثاق لا يسقط عنه الدم عنده وعندنا لا دم عليه له ما ذكرنا
 لنا ان الذي كان ناقضا قد زال وهذا الذي هو حقه كما مر في باب
 في صله ففعلها ثم اعادها فلا بأس قال اذا احرمت داخل
 الميثاق وقرون فعله وكما في عندنا عليه دم واحد له انه ادخل
 النفقة الاحرام من لنا ان الدم الما يجب ترك قضا حق الميثاق
 بمحاوذه غير محرم وهذه حنانه واحد قال الا فاقا اذا
 دخل مكة بغير احرام ولزمه بذلك كحج او حرم ثم حج من علمه ذلك
 كحج الاسلام لم يسقط عنه ما لزمه بدخول مكة حاسا وعندنا
 يسقط له ان هذا واجب اخرج فلا يسقط كحج الاسلام كالمندوب
 كما اذا تحولت السنة لنا انه يادى الفات فوجبه له ما لم يتحول السنة
 فهو من هذا اذا فضا كما اذا احرمت عند الميثاق كحج الاسلام
 فلا فاقا اذا تحولت السنة لا بقدر في حرمه قضا ونظره بحجة
 المسجد انما تسقط باذ الوقت قل الخروج فلو خرج ثم عاد
 وادى الوقت لا يسقط عنه الحج قال حلال
 قل صيدا في الحرم فعليه فتمه لا نه حنانه ولا يحرم ذبح الهدى عنه كما في

اولا فحوائن مملوك وعندنا بحول لا تلاق النص وهو قوله تعالى صدنا بال
 الكعبة وموت كل صيد ولا يجوز الصوم بالاجماع لانه كهان وهذا ليس كلفان
 قال اذا قبل الحرم صيدا عن مأكول اللحم فعليه حنك بالعمامة وعندنا
 لا يحاوزه دما وقال الكشي لا يبلغ دما لانه صيد وكان كمالا لولنا
 قوله عليهم الصبح صيد وفه كيش اذا قبل الحرم اوجب الشاء ولم يفصل
 ولنا انما اوجب ضمانه على تقدير كونه مأكول اللحم وعلى صيد البقر ولا يرد اذا
 فقهه على قيمه شاة قال الحلال اذا دل على صيده في الحرم فقتله
 المدلول فولي الدال حراؤه وعندنا على المباشرة وذلك لادال لانه
 تعرض لصيد الحرم سموت الاذن عليه فله حراؤه كما اذا كان محرما ودل
 عليه عين لنا انه لم يلزم الاذن للصيد ولا قتله مباحين فلا يجب عليه حراؤه
 عند وجود المباشرة بخلاف الحرم لانه التمس الاذن بعقد الاجرام فادرك
 نص بطريق الثاني للمودع اذا دل سادقا على سرقة مال لودعه بغير
 قال حلال دمي وموت في الحرم فاصاب صيدا في الحرم
 لا يجب عليه حراؤه وعندنا يجب له ان قبل صيدا في غير الحرم فلا يلزم
 حراؤه كما لو كان الدامي في الحرم ايضا لما دوى عن حائر وان عذر في الله عنها
 انما قال لا مثل مذحبا ولان الصيد كما يصير محرم التعرض يكون الانسان
 محرما يصير محرم التعرض بكونه في الحرم فاذا خوت الاذن لونه الحنا
 قال اذا سلم الكافر قبلا وقت الحيا او ادرك الصبي مخضرة الوفا
 فادوى بان عن وصيته باطلة وعندنا بحول ان لم يملكه لم يلزم الحيا

في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه من ذلك

آيات

113 كفن وصيلة لعدم الاهلية والآن صار اطلاقا ولكنه ليس وقت الحيا
 انه صار اطلاقا لاصحاب التودد واعنه فصار كقد دته على الحية
 في وقتها قال الحرم اذا قبل حنكرا او قبلا او قدرا لا حنك
 عليه وعندنا عليه الحنك لانه ما تمسك في الذود وكان كالحية

انما صيد لا يتاخر حنك الاصل فاد
 قول الشافعي على خلاف قول اصحابنا رحمهم الله قال الشافعي رحمه الله
 الا قبل اذا فصل من القتل وعندنا القتل فصل لانه ما دوى حابر
 ان النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم عايشة رضي الله عنها انه علم افر
 حبه وعن عثمان رضي الله عنه انه كان يذبح الفيل ولا يلقا دن
 نالي يخلو احدا بالاجماع ويلى في اول مو والمفرد يلى لكل واحد
 منها ويخلق لكل واحد منهما فكان فضل لنا ما دوى في نذر رضائه
 عنه على النبي عليه السلام كان يقول لبيك حبه وعمر ولا جمع بين العبادتين
 فكان وليا ما حدثت حابس فلما دوى عنه علم انه قتل وليس
 في الدواة الاخرى في العن بانه اشاف الح وحدثت عايشة رضي الله
 عنها بعناء افر افعال كل واحد منهما وحدثت عثمان رضي الله عنه
 من روك العمل لا ز ليس عمنى وما ذكره من المعنى فلنا الخلق المزوج
 ودكر حصل عنهما خلق واحد واما الطبيعة فهي غير مجتمعة فرد
 ما شا وقيل هذا المسئلة فرع لمسئلة اخرى ومما دل لقادن لطوف
 طواف عن عندنا ونسعى كغيره فكان جمعا من العبادتين وكل واحد وحده

واما الحديث فلا حرج فيه لانه لم يعلل حاجه عن نفسك كما هو
 مدحك بل قال حج عن نفسك وموالا يستأنف فكان ذلك وقت
 حرم الاحرام ثم نسخ اما اذا اطلق الله فالظاهر من حال الحديث
 انه يتحمل هذه المشقة للفرض فانصرف المطلق اليه قال الحج
 فرض على الكافر وعندنا ليس يفرض على الكافر هذا كما يطون
 بالشرع ومعنى من سأل الا صوب قال المراء اذا كانت صحيحة
 الدين مؤسرة فعليها الحج وان لم يكن لها دوح او حرم اذا وجدت
 صالحات حج معين وعندنا لا حج على الميت قوله تعالى
 من استطاع اليه سبيلا وقد استطاعت لنا ان من شرط الاستطاعة
 وجود المحرم او الذبح لانها منية المسافر بذونها قال
 العتلا حرم ما دون السد للمسلم ان يحلله وعندنا ذلك له ان
 قد دضى به فصح ولزم في صاير المواضع لا حراته بذلك ففعلت لنا
 ان جناح العبد مملوك للمولى وبالا ذن اعارها حذف ان يجمع
 وبسبب اختلاف الذبح مع المراء لا في منافع المراء مملوك لها والرجح
 فيما نوع حوقا شرط اذنه فاذا اذن حرم بطل حقه قال
 المفقه عليه الحج اذا حلك الزاد والراحلة وعندنا لا حج عليه
 قوله تعالى استطاع اليه سبيلا والى علمه في غيرها مما لنا ان استواء
 الزاد والراحلة معنى السبيل ذلك على ان استواء سبيله البدن للعدد
 في كل الاولى قال الاحرام بالحج قبل شوال لم يصح وعندنا يصح

الم

يصح ما على اضرا وهو ان الاحرام عند ركنا فلا حرج فيه
 وعندنا شرط والتمام للاذنيصه قبل وقته قال الب
 نوى لرا حرام صادر شاذ عا فيه من غير ذكر وعندنا لا يصير
 شاذ عا الا بسببه او نحو حاله ان هذا عبادة نصبت ترك
 اشيا فاستبعت الصوم لنا انها عبادة نصبت افعالا مختلفه
 فعلها وتركها فاستبعت الصلوة وحقيقة ان لتزويج العبادة
 يكون بالفعول لا بمجرد العزم قال الزبادة على المسبب الماتمة
 المشهور مكرورة وذو الله الدرع عنه وعندنا حرم وهو انه
 المذني عنه له ما دوى سوين ابى وقاص رضي الله عنه انه
 سمع رجلا يقول لسك ذا المعارج لسك قال سعد ثم هو ذو المعارج
 وكذا لا يقول هكذا في الصحابة لم تعد والمشروع ولانه ذكر
 معنونه فلا حرج فيه كالاذان والاقامة لنا ان الصلوة مع الزين
 شاذ وبسبب النية عليه السلام وقد دوى عنهم فيها ذبا واذن قد
 انهم عرفوا حوام وذوى عرابين معروض رضي الله عنه انه قال لبيك
 بعد الزاب لبيك وعين بن عمر رضي الله عنهما انه قال لسك وسعدك
 والخيرة برك والربيعات الك وعين بن عمر رضي الله عنه انه
 قال لسك الله الخول لسك قال خا قلدا البدية وساقها توحه
 معهما لم يصح حراما وعندنا يصح حراما انه لو جليها او اشعرها
 او قلدا الغم وتوحه معهما لم يصح حراما فكذا من النان المقلد

كسوف اذ هو في القلند
 البدر

في البدن من حضاير الاجرام فصاد كاللبيبة مخلوقا ذكر
 من الاجرام فعال لانها ليست من حضاير الاجرام قال
 لم يثبت بها في هذه الدنيا فعله دم وعندنا لادم عليه اله اذ
 نقصا في الاجرام فخير بالدم في اكثر وهو اللباني وبالصدقة والليل
 وهو اللبنة او اللباني في شوط او اشواط من الطواف ولنا
 ان للتوتة مما ليس في افعال وانما وجبت لتسفير الدم عليه
 هذه الانام فلم يوجب نقصا في الحج فلا يقع الحاجة الى حرمه بالدم
 قال صلى الله عليه وسلم والعشاء بركة وفي العشاء اذا كان
 واحدا قائما في قول وفي قول اخر باقائته بعد اذان وعشاء
 باذان واحد واقامه واحده له على القول الاول ما روى جابر عن النبي
 عليه السلام بعد ذلك ولانه جمع شئ للمحاج فكون باذان واقائته في
 الظهر والعصر بعينه وفيه اجماع وعلى القول لآخر ما روى ابن
 عمر عن النبي عنه ان النبي عليه السلام صلاها ولم يناد في واحدة منهما الا
 باقامه اى اقام لكل واحدة منهما لانا ما روى ليونوب بن نضاري في
 الله عنه ان النبي عليه السلام فعل ذلك في حديثنا الذي لانه شئ واحد
 رواه غير مشهور قال طواف الحديث والحنث والحايض
 والغراب وطوافه منكوسا ومجولا ولا كما عثر معتبر وعندنا هو
 معتبر لكنه ناقص في امكن اجماع والا يخبر بالدم له قوله عليه
 الطواف بالبيت صلوة ولا صلوة بدون الطمارة واللبنة ما ذكرنا

لنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير شرط فلا يجوز الزيادة
 عليه الا بدليل مثله ولا في سائر كان الحج بغير طمارة لما ذكرنا
 وكذا هذا اما الحديث قلنا هذا شئ وليس بحقوق لقوله عليه السلام الواحد
 سيطان والامان شيطان والثلاثة ركبت قال طواف الصدر
 ليس بواجب وعندنا واجب له ان الحايض تضد من غير
 طواف وكذا لا يجب على المكي مع ان لنا في كلام في افعال الحج سؤالنا
 قوله عليه السلام من راد ان يجمع الى كل من حج هذه الطواف بالبيت
 والامر للوجوب ودوى عنه عليه السلام انه يخص للحج ولوطه
 الرجعة لا تطلو الا في ترك الواجب واما المكي فلا يجب عليه
 لانه للصدر وهو لا يصدد قال السعي بين الصفا والمروة
 دكن وعندنا واجب وليس بركن له قوله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله وانما تكون من شعائر الله لتعلقوا به لكون
 علما من اعلام الله وكان كوقوف بعرفة والطواف بالبيت وقال
 عليه السلام السعي فاسعوا لنا ان الحج في بصرته من تكاثر الله تعالى
 يقين فلا يحل شئ منكم منها الا بدليل يوجب العلم والسعي وحرم غير
 الواحد وانه لا يوجب العلم ولا يسعي به بعد الا حلال الشامي
 لانه يودي بعد طواف الزنارة وبعد ذلك حل له كل شئ ولو كان
 ركنا لما ادى بعد الا حلال فصاد كرمي الحجار وطواف الصدر واما
 لراه قلنا كونه من الشعائر يثبت بتعلق الواجب به والحديث قلنا

اهله

مكتوب وحيث لا ركا على ما مر قال **محمد بن حمزة** العقبة
 لله البحر في النصف لا خبر وعندنا بحور له ان الله علم
 امرام سلمه رضي الله عنها ان توارى فكله وقت طلوع البحر
 ولا علمنا ذلك موافاة وهو الوصول لا بعد ان يرى كمالنا
 قوله علم لا من واحد العقبة لا يظن واما حديث ام سلمه
 رضي الله عنها فقد رده ابو حفص الطحاوي واحمد بن حنبل وابن
 ثوبان فيمن انما عادت الى حناب رمت او كانت قد رمت بعد ذلك
 ولوردي في الخبر عددنا وطينا بينا وخصه تواب لم يخر وعندها
 بحور له ان الموادف والمات هو الحصىات فلا يحول خلافة ولما
 لم بحر الحشاش والمحاصر لنا ان المشرق دي شي من احمر الارض
 اهانته للشياطين وذلك حصل ما كان معانا في نفسه وهو
 من احمر الارض فليست بالحوار احمرها ولا الحشاش لانها
 ليست من احمرها قال **ابو ادريس** من المجره لا ولي اربع حصىات
 ثم في الوسطى كذلك من العقبة كذلك في النصف الثاني والثالث
 بعد عام لا ولي وعندها نائم كل واحد عاتق كن لا فضل ان
 يسبق مراعاة للسنة له انه ترك الترتيب فلا يجوز في استقبال
 كما اذا دى من كل واحد بلا ثا او اقل لنا انه ليس به لا ترك الترتيب
 وانه ليس بشي طلاق النبي علم ما سئل عام حجة الوداع عن شي
 قدم او خبر لا قال لا فعل ولا حرج ولا لا لوردي ولا ولي اصلا وادي

قريب

في افعال الحج

الثاني بحور فكذا اذا ترك بعضها قال **ابو** اذا فرغ من
 حمره العقبة فقد حلال حتى لا يلزمه شي ليس المحيط والطيب
 بهم وعندنا لا يتجلب له انه حل له الخلق وهو محظور لا حرم
 فذلك ذلك على الجلب لنا ان الذي من بين الحج والخرج عن
 العبادة لا يكون عبادي به العبادة فلا بد من افعال اخبر وهو
 الخلق فصار كالسلام في باب الصلوة فان به يتجلب له لا يتجلب
 وان كان حل له اللام كما حل له الخلق هنا قال **ابو** اذا
 التزم بدنه فهو على الحزور بدون البقرة وعندنا على الحرور
 والبقره جميعا له قوله وعلى والبدن جعلناها لعم من شياير
 الله الى قوله فادكر واسم الله عليها صواف اي فاما ما وهو
 من لا نيل خاصة وعن جابر رضي الله عنه انه قال يحترق من
 الله صلى الله عليه وسلم البدنه عن سبعه والبقره عن سبعه ومدا
 لوجب التقابل لنا ما دوى عن علي رضي الله عنه انه حل العدي
 من لا نيل من البقر والعنم والبدنه من لا نيل والبقره ولا نيل
 البدنه من البدنه ومما الضحامة ومما يتحقق فيهما واما الابه
 قلنا فيها طه في اسم البدنه على الابل وبه يقول والحريث
 قلنا هذا عطف النوع على الجنس وانه جابر كقولهم تعلى فيها
 فالكهه وخل ومات قال **ابو** لا شعار بالطهر في سنام البدنه
 سنة ومن علمنا خلافة في وجهه اخبر ذكرناها في باب ابي حنيفة

له ما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشعر ناقته
 القصواء وكبها وروى عنها انه اشعرها في صفة سائرها
 لا يمزج حوانه ما مر في باب اني حشفه قال اذا خلق
 للبعال انما خد من حسبه وشاربه واطفاره وعند بالاباخذ له
 ان ابن عمر رضي الله عنهما فعاد ذلك لنا ان المشهور هو الخلق او
 البصير في الكتاب والخبر لا غير وفعل ابن عمر رضي الله عنه
 ومع ابنا قال اقصا قال الحرام اذا لم ينسب الخطا فله دم
 وان لم يدر من ساعته وعندنا ما لم يكن يوما كاملا ولعله
 كاملا لا يدره هي دم ولا يدره الصدق بقوله انه يحطو به
 فلا ينزط دوامه لو خوب الدم كسائر الخطوات لما روى ان
 ابن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرام ينسب الخطا ان
 عليه دم اذا لم ينسب يوما كاملا قاله مجتبا عما سئل فلو كان واحدا
 حله لا يضرب عليه ولا ير البشرا في نفاق من حب دفع الحز
 والرد اما الترتيب والتميز ليس بمقصود اضلح من اليسر والارهاق
 عاقلنا لانك لا بالذوام فقد رنا ذلك يوم كامل قال اذا
 خلق ثلث شعرات في احرامه يدره دم وعندنا لا يدره عالم خلق
 الدم وهو بطرح الناس في باب الوضوء وقد مر في كتاب الصلوة
 قال لا يحرم نكاح الحرام وعندنا يحرم ما روى عن ابن
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسلم الحرام ولا تسلم وعمر

اي يدره دم

118 وددت اني رايته صلى الله عليه وسلم انما رانا نكاح محرما ولا نكاح
 سبب موضوع الجماع فالقول كما في حريمه المصاهرة لنا العمومات
 المبيحة للنكاح من غير فصل وروى عنه علي بن ابي طالب انه تروى بموته
 وهو محرم والمعنى وهو ان الجماع انما حرم لما فيه من الارهاق
 كالسقط وعنه وليس في نكاح اديها فلا يحرم وقت
 انه سبب الجماع قلنا لمي والسبب لا يقيم مقام السبب في كل موضع
 الا ترى ان بشري الخط لا يلحق بلسه فلا يصدق وحديث عثمان
 رضي الله عنه يحول على الموطى في العقد وحديث عمر ورويت
 بات رضي الله عنه عنهما قاتله انما ردا في الحرام لكن سبب الحرام
 غيره حرام قال اذا قتل الحرام صبغا او صبغا اخر لا ي عليه
 وعندنا علها الجزالة ان النعمي صيد ما ياكل لحمه فانه قال بعد
 ما حل واذا حللت فاصطادوا وهذا تناول المالك ولعله علم
 خمس من الفواسق لا جناح على الحرام ان يقتل من في الحل والحرم
 العراب والمخاء والفارة والحبيبة والكلب العقور وفي رواية السبع
 العادي والمراد من الكلب السبع لانه اسم لكل ما تنكث لا الكلب
 لا هلي لنا قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم من غير فصل
 من الخلال والحرام وهذا صيد قال قاله صيد الملوكة ارايت وتعلت
 واذا ركت فصيدى لوطا لوطا ولما روى الحديث في باب
 وهو وعمر رضي الله عنه انه قتل صبغا فاهدى كسا وقال

فلا يحرم

الضائر

صيدا لم يصرف منه عند حتى يحل لاكله وعندنا هو ميتته له
 انه مدبوح بركاه فلا يكون ميتته وانما في اكله الحرام فلا حرم على
 لنا ان الله تعالى سماه قولا لا يقبلوا الصند وانتم حرم قولا على انه
 ليس بركاه ولا في الحرام حرم الدرع عليه لعنه وهو الاحرام خرج
 به من ان يكون اهلا للذبح شرعا فصار كذبح المحرم قال
 اذا ترى طي على الشاة فولدت منه ولدا فكله حكم الطي في عدم حوا
 التصحيح ووجوب الحزاهة وعندنا حكمه حكم الغنم وهو غير ابر
 كما في النسب ونحن نعتبره كما في الرق والحرية قال الحلال
 اذا دخل الحرم صيدا لا يحب ارشاله وعندنا يحب علته ارشاله
 له ان صيدا السر من صيد الحرم فانه ادخله فيه وقد خرج من ان يكون
 صيدا لانه غير شقيق لنا ان ابن عمر رضي الله عنهما هدى الله بصره
 وطيباني عكه فردهما لاصولهما عكه ولانه صار من صيد الحرم وهو
 بالاختلاف لا يخرج من كونه صيدا لبقائه متبعها في نفسه قال من احرم
 وفيه صيد فعليه ارشالها وعندنا السر عليه ارشالها من الذي
 في يده في ذلك معنى فكان ممكالا معنى لنا انه لا يصنع منه بعد الاحرام
 والمنوع هو النوع من الصيد بعد الاحرام وصار لمن خرج صيدا احرم
 ثم مات الصيد فلا شيء عليه ولا في الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يخرجون
 وفي يومهم صيود وداجن ولم ينقل عنهم ارشالها والله اعلم بذلك
 ان المنهي عنه لا ضطيا ولا صيانة المالك عن التلف قال محمد

عليه

وطيان

اصناف صيودا كثيرا على وجه الاجلال ورفض الاحرام تناول
 لا يقتربا وبله ويلزم بكل محذور كفان على حده وعندنا لا يلزم
 الاحرام واحد له ان وجود التناول وعدمه بمنزلة لا يلزم حرم
 لا يرتفع به فصوره في الحنايه لنا ان التناول يتعدى الاحرام الفاسد
 مقتدره في الضمانات الدنيا وانه كالتا على اذ التلف مال العادل
 او اراق منه لا يضمن لانه اتلف عنقا وبل قال حرم ذلك
 محرما على صيد فعليه لاحرام على الدال وعندنا على كل واحد منهما
 الحزاهة ان التلف يضاف الى الماتل لانه لا يسه له الى الدال بوجه
 مما لا يحب عليه حراوة وصار كالحلال اذا دل على قتل صيد الحرم
 فعليه المدلول او دل انسان على قتل انسان فقبله لنا قوله علم
 الدال على المحرم كفا عليه والدال على الشريك له ولانه اربك محذور
 احرامه لانه التزم الاثم وعدم التفرص للصيد باختياره فاذا
 قوت عليه الاثم عبت عليه الحزا وصار كالودع اذا دل سارفا
 على سره الودع عبت حلالا لانه لم يلزم ذلك قال
 الحلال اذا قتل صيدا الحرم فعليه فتمته وللصوم فقاهم دخل وعندنا
 لا يدخل للصوم فيه له ان هذا حزا للصيد فله صوم فيه من دخل
 كما في حرم الحرم لنا ان الواجب عليه الضمان والصوم لا يضيع
 ضمانا عكاف الحرم لا الواجب عليه الضمان والصوم من
 يصلح كفان قال من قتل صيدا في يد محرم وصحت

هتتم

كما في حرم الحرم

المحرم لا يزوج عليه ذلك الضمان وعندنا يزوج وقد مر في باب
 زجر قال تقليد العن سنه وعندنا ليس سنه له ما دوى
 عن عائشه رضي الله عنها انها قالت اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم
 ولان تقليد الابل والبقرة فكدي العن والجامع اطهار دم
 نسك والشاء في ذلك كفرها لنا ان لشرع ورد به في الدف
 دور المعن قال الله تعالى والهدى والقلاد والوطف دليل
 المعالمة وعنا يزعمون رضي الله عنه انه قال لا يقلد العن قال
 دم الكفار والحر اذا شرف وهلك بعد الام تصدق بقمته
 وعندنا لا شيء عليه وهو يطير مسئلة النفير في الزكوة وقد رت
 قال اذا ذبح دم جزا الصد والكفار في المحرم
 ويصدق به على فقرا غير اهل الحرم لا يكون وعندنا يكون
 له انه لا يكون الدم في غير الحرم فكدي التصديق والجامع
 ان الدم في الحرم اعم وحت توشع على فقائه لنا ان
 التصديق قرينة في كل مكان خلا في الدم لانه لا يعقل قرينة
 في كل مكان والشرع غير الحرم قال اذا حلوا الحرم
 ما سرحلوا او محرم لا شيء عليه وعندنا يحب على الحال الصدقة
 له ان حلوا الى سرايا كان حنانه حيث انه ارفاق واذا
 التقى وذلك يحصل للمخلوق دون المخلوق صار كالباير المخط
 وتطلبه فان الحرم لو فعل ذلك لغيره لا يلزمه شيء لنا قوله تعالى ولا

غير اهل مكة

مخلوقا وسعهم طاهره على خلق باس غيره لانه لا تقدر على
 خلق نفسه ولا في الحرم حتى ينزع عن المخلوق فقد ثبت باخرامه
 الامر للشعور كما ثبت للصد ونبات الحرم وضاد المخلوق محطود
 اخرامه بفوت الامن عنه الا انه في الحنانه دون خلق باس
 نفسه فليزمه دون ما يلزمه ذلك وهو الصدقة قال اللله
 حرم لا يجوز اخذ صدقه عند وعندنا ليس كذلك له قوله عليه
 ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وانا احرم مدنه وقال من قتل
 صدرا بالمدنه او فخذ سلبه لنا ما دوى ان عائشه رضي الله عنها
 انها قالت كانت لآل محمد بالمدنه وحوش تأمنون بها وقال عليه
 السلام ما يحرم ما فعل النوير وكان طرا عسكه ولان دخوله لغير الحرم حرام
 فدل انه لا حرم لها وما دوى من الحديث معناه اخفها حرمه
 والامر باخذ السلب ليس باثبات الشرع لانه لا نفعل ذلك على حرام
 بالاحكام مع كونه للز المدنه كانت دار حرم فكانت تمنى اخذها
 للبع او لقلها الا لا كل كماله يصفون عليهم لتوشع بالاصطبا
 فشد ذكر ذلك قال الحضر اذا حلك بالهدى فعليه لا
 عر وعندنا عليه قضا حجه وعمن الحال له انه اخبر
 عن ابي فلا يلزمه غيره كن اخبر عن الهم لا يلزم غيرها لنا قوله
 تعالى فان اخبرتم فما استنصر الهدى الى قوله من عني بالهدى
 الى ذكر الهم والقضا مع قبالا لالف واللام ولنا ذلك

حرام

لهم

ولا يلزمه

على عمر معصود واجبه عليه وليست تلك الهمة الا وهو الوجه
 بالاحصار مذكرا بقوله تعالى وادع على نفسه رضا الله عنه ومكدا رواه
 سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا في الحصر عالج
 فانت الحرج وانت الحرج يتحلل بافعال العزم فاذا لم يأت بالعزم
 الحال عجب عليه قضاؤها قال المحصر اذا لم يجد
 الهدى حل بالصوم وهو ان يقوم شاة ويطعم فيصوم بارا
 قد روي عن ناسق محمدا انه يحذر الهدى في الحرج فلهذا
 كما في المتن وكان خلق الراشع الا ذلنا قوله تعالى ولا تخلقوا
 دوسم حتى يبلغ الهدى محله انما الحرم الى عانة الخلق وهذا مع
 قبله قال الحاج اذا احصر بعد دخول مكة فهو محرم وعرضا
 لم يكن محراما على من كان قد رعى على الاداى وان دام العزم حتى
 مضى الوقت حكمه حكم فانت الحرج يتحلل بافعال العزم وعليه
 قضاؤه لا يجوز لانه انى بافعال العزم له قوله تعالى فان احصرتم
 غير فصل لنا ان المراد من النص المحصر خارج الحرم الا ترى انه
 قال ولا تخلقوا دوسم حتى يبلغ الهدى محله وهو الحرم فذلك
 على كونه خارج الحرم والعزم في الحرم لا يكون من المحصر خارج
 الحرم لان الاول نادى والثاني عالت فلا يلحق الاول والثاني قال
 الاحصار لا يكون الا بالعدو وعندنا يكون بالعدو والمرضى ايضا
 له قوله تعالى فان احصرتم خاطب به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجماعة

بلوغ الهدى

وكان ذلك بالعدو ولانه قال في سياط الاله فاذا استمع والامر
 من العدو ولنا ان لا يكون هو الاحصار وهو في الله المنع ما يشي
 كان وقال القراء هو ما استل في الحرج من مرض وعجز وكذا نقل
 عن ابيه الله حصر العدو واحصر المرض ولا في الاحصار بالعدو وانما
 يحق بالمنع عن المصطفى في الحرج والمرضى في معناه وذكر الامثلة لذلك
 على انه لا يشاؤك المرض فانه يتصل فيه قال عليم الزكلم اعان
 من الخدام قال المحصر في حصر النفل لا قضا عليه وعرضا
 عليه القضا ومضى مسئلة الشروع في النفل قال الاحصار
 في العزم لا يحق وعندنا يتحقق ولو ان تحلل بالهدى ولو
 انه لسر له وقت معلوم فلهذا الملك الى ان تزول له حصار ثم
 يودي لنا قوله تعالى وانما الحرج والعزم لله فان احصرتم فما يتيسر
 من الهدى ذكره عقيب ما وعرا بن مسعود رضي الله عنه انه
 يشك في معبر اربع فقال ابقوا عنه هدينا فاذا ذبح عنه فقل
 حل ولانه يحجز الادا للحال وفي البقاء على الاحرام الى مدة غير
 معلومة حرج فانه له التحلل بالهدى كما في الحرج قال المحصر
 الاحصار حيث احصر وعندنا لا يحصر في الحرم له فادوى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم احصر بالحد بيته وحل بها ومضى في الحل ولا في
 موضع الاحصار موضع التحلل وكان موضع التحلل وهو الذبح
 لنا قوله تعالى ولا تخلقوا دوسم حتى يبلغ الهدى محله والمحل ليس هو العمل

اي منه

ايضا

دع

الحاج

26.

عبارة عن المكان كالسجدة والمجلس والنهي عن الخلق حتى تبلغ الهدى
محلة موضع جلة نصر على أنه غير صالح الحال ودوى عن النبي عليه السلام أنه
أحضر معب الهدايا ليخرج عنه مكة وما دوى قلنا الحمد لله
بعضها في الحرم ودوى أن حمت كانت في الحل ومصلحة في الحرم كان
بحر الهدى في الحرم والبزواجان إذا أفسدا جميعا بالمجاه
قل الوقوف عرفه ثم حاشا يقضيان من قابل يعرفان في ذلك المكان
وعندنا ليس عليهما ذلك لسه ما دوى عن علي وعمر وابن عباس
وأن عمر رضي الله عنهم أجمعين قالوا ذلك ولائها إذا وصلنا إلى
ذلك المكان نذكر ما فعلنا فحمل وقومها في ذلك المكان ثلثا
فوجب أن نذكرها أيضا لأن النكاح سبب الوصل والله
قام في هذا الحالة فلا يحب عليهما المفارقة فما سألني عن هذا المكان
وما دوى محمود علي الاستحباب إذا احتسبنا المعادة وقوله إن
ذلك نذكرها قلنا لأن عنهما على الوطء خوفا عن الخوف
المشفة بالقصاص من أن عليهما على الوطء قال فانت المح
إذا تحلك بأفعال العهن فعليه مديضا وعندنا ليس عليه ذلك
له أنه يحب بالنقصان والفوات فوقع لنا أن القصاص واجب
وأنه يقوم مقام الأداة فرفع القصاص بالبزواج إذا
اعتقد في أشهر المح فرج إلى أهله وعاد ورجع فومع وعمل
دم المنفعة وعندنا ليس بمنع له أنه اعتد ورجع في عام وأحبنا

هلا

لنا انه لم يحصل له كلاما سفر واجد للرمه الدم شرا لذك
ودم المتع شرع لذلك قال المتع اذا لم يجد مد نأفصام
ثلاثة ايام قبل احرام الحج بعد احرام العم وسبعة اذا حج ولا يجوز
وعندنا يجوز له قوله تعالى فصام ثلاثة ايام في الحج فلا يجوز
قبل احرام الحج لنا انه اذا اذاه بعد احرام العم فقد اذاه بعد
سبب الوجوه لانه بها تنوثر الى المتع الا ترى ان رسول
الهدى قبل احرام الحج للمتعم يجوز وبقيته ذلك على الاحرام
واما قوله تعالى في الحج معناه في ذنب الحج قال الحنفية
السبعة الا بعد رجوعه الى اهله وعندنا يحون بعد ايام التشريق
اي مكان كان له قوله تعالى وسبعة اذا رجعت لنا ان معناه
اذا رجعت عن الحج اي اذا خرجت منه مكلدا ثقل قال
فان لم يضم ثلاثة ايام حتى جائتكم الحرة صوم بعد ايام الحرة وعندنا
لا حرة ان يصوم وبسقط عنه الصوم ويلزم الدم له ان صوم
موقف فاف عرفت فله القضا كصوم رمضان لنا كادوك
عن عمر رضي الله عنه ان رجلا قال له تمتعت ولم اجمع حتى حلت
ايام عرفه فقال عليك الهدى فقال لا اجد فقال سل نوحك
فقال ماها هنا اجد فزوجه فقال عمر رضي الله عنه افلام
له اعطيه عن شام فتركنا القياس فيه قال اذا احرم
فان يصل الى المسافات ثم اخذ حجه بالجماع ففي القضا حرم

125

من الاحكام
 وسعى المحرم ما يحل
 الحرم ما اذا لم يحل
 من الحرم
 يحل عن الحرم ما يحل

من حيث اجرم اولاً وعندنا حرم الملقاق وكيفية ان القضا
 على حسب الاداء والاداء كان با حرام ذلك الوقت والمكان
 ان لنا زاده التي بها اولاً لا حاحه الدهايد ليل انه لو تركها لانه
 شي فلا يواحد في القضا بها كن نوى صوم البقر اول الليل
 افطر في النهار فاذا قصاه لم يلزم اليه من اول الليل فلا يواحد
 قال فلقد الهدي صل الا حرام وعندنا بعد الاجرام
 له ان عايشه رضي الله عنها وقت ان النبي عليه السلام فعل ذلك لنا ان
 ان عايشه رضي الله عنه دوى ان النبي عليه السلام فعل ذلك وحاردها
 لان الرجال اعلم بامور المناسك من النساء على انما حاروا ان
 التاحير افضل عندنا لانه بالتقليد نصير جميعاً لكنه غير متوقف
 التاحير وفي قال الحاج بعد الوقوف يعرفه بفساد الحج وعندنا
 لا يفسد له ما كان مفسداً للعبادة ولا يفتقر الى حاله من حصوله
 في اولها ومن حصوله واخرها كالاكل في الصوم والكلام في الصلاة
 لنا قول ان عايشه رضي الله عنها في المحرم اذا حاح قبل الوقوف
 ان حج بفسد وعليه شاة وان جامع بعد الوقوف فويله جزو ووجه
 ثامنه والمحدث المعروف وهو قوله عليه السلام الحج عرفه ثم وقف
 عرفه فقدم حج ولا ان عدم ما بقي بعد الوقوف عرفه لا يفسد ما
 معنى فساد اوله وحلاوقنا ذكر ان فساد اخر الحزمه هو فساد
 فساد الباء وعندنا كذلك قال اذا وطى بعد الوقوف

لا يحب للكل الا دم واحد وعندنا يحب للاول جزو والمادة
 شاه كذا اذا انكر في كل وطى شاة له ان الجنافات كلها حرام
 واحد فكانت كنهه واحده لنا ان احاط الحزور بجامع
 الصحابه في احرام عذرنا قص وعائده ناقص فليس بدون
 ذلك وهو الشاة قال حين دع دم المتعة والقران قبل يوم
الحزور يحب البصد وقيل على الفقرا ولا يحل له اكله ولا اطاقام
 الا عيائمه وعندنا لا يحزن قبل يوم الحزور لصاحبه ان ياكل منه
 ولطعم للاعنيانا على اصل وموان مد ادم حزن عندنا لان
 الاخراد عندنا احضار المتعة فصار كدم الكفار وعندنا ما هذا
 هم شك لان المتعة عندنا احضار الاخراد فكان كدم له حريمه
 قال ونكرت البدنه وعندنا لا يركبها الا حزمه له
 ما دوى ان النبي عليه السلام راي رجلاً يسوق لانه فقال اركبها فقال
 هي لانه ثم ادسول الله فقال اركبها ذلك قوله تعالى لحم فيها منافع
 الى اجل مسمى محلها الى البيت العتيق قال محمد بن ابي
 منافع الى ان يحفل لانه فقد انقضى الاستفاح الى عابه قال محلها
 الى البيت العتيق حريمه عندنا اولاً لانه لو انتقص من ركوبه حريمه
 ولوا به ذلك لما ضل كالمشعر والمشاخر وعكسته العاصب
 قال العم فريضة وعندنا هو بطل قوله تعالى واغوا
الح والعم لله وقوله عليه السلام العم هي الحمة الصغرى وهو بن محمد

وكل كلمة بزوجها
 وملك كلمة وعيد الاجل
 بها قوله بن محمد بن رسول
 الله له

رضي الله عنه على كل مسلم ^{حجة} ومحمداً واجبتان من اذ على
 ذلك فهو تطوع لنا ما دوى حار عن النبي صلى الله عليه وآله
 امي واحب قال لا وان تعذر حمك وقال عليه السلام الحجة مكنونه
 والعين تطوع اما الاله ففيها امر بالانعام وذلك بعد الشروع
 ونحن نقول ان اذ اشرع وخول بن محمد رضي الله عنه مياعة
 في التزعب كقولنا عليه السلام غيب يوم الحمرة واجبت على كل محتمل
 اي بالغ يا ح قولنا احسانا رحمهم الله قال مالك رحمه الله عتب
 الحج على من يد على المسمى وان لم يجد راحله وعندنا لا حيث
 له طاهر قوله تعالى والله على الناس في البيت استطاع الله سبيلنا
 لنا ان استطاعه نفسه بالزاد والراحله ولا ان الكلف شيء على
 الملك المعسر في باب العبادات كما في الركوة وغيرها وذلك
 انما ثبت بالزاد والراحله قال اسهر في تلابه شوالك
 وذوالقعدة وعام ذي الحجة وعندنا شوال وذوالقعدة
 وعشر ذي الحجة له قوله تعالى في اشهر معلومات والشمس ايسر
 للكاثر كما في البعد لنا ان حارة نفسه انه شوال وذوالقعدة
 وعشر ذي الحجة ونحو ذلك انما تظفر فيما يطلق وحائره في اشهر الحج
 وحكم الاضام بالحج فيها والعين وفي مياها كثيرة قال الحج
 قطع البلية اذ ادع من عرفات وعندنا قطع عند اول

معلم

125 حصاه نوبها عند حمد العقول رواه اسامة بن زيد عن
 النبي صلى الله عليه وآله ورواه علي رضي الله عنه والفضل بن عباس رضي الله
 عنهما وعادوى بن عتملة به قطع في الحال ثم عاد قال
 وفي العين اذ احرم عند المنقاة قطعها اذا دخل الحرم واذا
 احرم في الحرم قطع اذا دأى البيت وعندنا قطعها اذا ايسر المحرم
 لا اسود من اول شوط رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنه علي بن ابي طالب
 ورواه عبد الله بن عباس وعنه عبد الله بن عمرو بن العاص وعنه عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهم قال اذا وقف بعرفات يوم عرفه ولم
يصف سبيل من ليلة الحرام حرم وعندنا حرم انما جيقا
 الوقوف فلا يجوز اخلا ومما عنه لنا ان اصله هو الوقوف بمنازا
 والليل للندارك قال عليه السلام من ادرك عرفه بيل فقد ادرك الحج قال
 اذا اخذ حمد راحها عبرة لوي بمالك بن عزة وعندنا حرم
 انما استعمل من فلا تستعمل ثانيا كما في الوضوء والغسل لنا انه لم
 تغير بالاستعمال خلاف المالان الخامس انتقلت الله قال
 طواف الحجة واجب وعندنا هو من له قوله عليه السلام في البيت
 فليحج بالطواف والامر للوجوب لنا ان الحج عبادة عاركة وواجبة
 ثم وقد ثبت ذلك بنصر الكتاب نقينا فلا تجعل ففعل لا فعال دكنا
 او واجباته لا يدل على وجوب العلم ولم يوجب منا ولا في شتمه تحت
 منه دل على كونه منه قال التي فصل في الافراد وموقوف عام احسانا

الادوية عن ابن حنبل رضي الله عنه ان الافراد افضل وقد ورد
 في باب ما قال ان اهل البصرة في رمضان ثم في غيرها في شوال ثم في
حجهم في صفة السنة كان معتقها وعندنا ان كان قتل طواف العمرة
فصل شوال لم يكن معتقها وان كان كثره في شوال كان معتقها ان
 تمام العمرة كان في اشهر الحج لما لا كثر حكم الكل قال القيمة غير
مستوعبة في حق اهل مكة خاصة وهو مشروع في حق بلهم من اهل
الحرم كالا في شوال وعندنا غير مشروع في حق اهل مكة ومن لم يملك
اهل الحرم قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل مكة حاتم المحدث الحرم
 ومم اهل مكة حقيقة لا عزهم لنا ان من بلهم من اهل الحرم انما هم
 قلبي عم قال الزواجان اذا اخسدا حجتا بالجماع ثم حان
يعرفان وقت حرجهما من صومهما الى ان يفرغا ويبتا ومن
الشافعي رحمه الله خلاف في حرج اخبر دكرناه في باب الشافعي
له ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه كذلك وجوابنا ما مر
في باب الشافعي قال الحرم اذا استظل بطن او قسطا
او ثوب من فوق على نحو ذكره وعندنا لا يكره له ان يشبه تغطية
الراس لنا ان الحرم هو اللبس ولم يوجد فساد له خول الشك واللبس
قال داشد الهيمان على جفوة وقد دنا من جوفه بكرة فلو
كان فيه دناءة لم تكن له ان يشبه اللبس الا ان في دراهم
الشفعة ضرورة لنا انه ليس بلبس والحرم هو اللبس قال اذ اقل

ان

عن ابن حنبل

126 جماعة يسروا له لم يلزمه شيء وعندنا يلزمه الحرام انه ليس بصداقة
 لا يمنع من حاجته لنطو في طيرانه لنا انه صيد حقيقة لا متاعا
 وان كان حية نطو لكن لم يوافق في ذلك لا يعتد قال لا حرج
قطع سحر الحرم وباتمه وعندنا خاضه القيمة ان قطع سحر
الحرم لا يوجب الحرام على الحرم وكذا قطع سحر الحرم لان ما حرم بالاحرام
 لا يفاوت كالصيد لنا ان سحر الحرم امر كالصيد قال علمم
بجنته خلاها ولا يعضد شوكها ولا تنقر صيدها قال
الحلال اذا احد صيدا ثم احرم لم يلزمه ادسالة وعندنا عليه ذلك بلزمه ادسالة
 له انه ملك فلا يلزمه ابطال ملكه لنا انه منى عن المنقرص للصيد
 والامساك تعرض له ولا يترك ملكه بالادسالة بل اذا حطرت وحلا ادسالة
 قد اخذه غيره فله استرداده قال الممنوع اذا لم يجد
الهدى صام ثلاثة ايام في الحج فان لم يجد حتى حان يوم الغرض
ذلك في صفة الايام وعندنا لا يحسن صوم صفة الايام عنه ولا
 بعد هاله قوله تعالى صيام ثلاثة ايام في الحج ومذاق فيه
 وكذا روى عن عائشة رضي الله عنها ان صوم صفة لربا من منى
 عنه فلا يحسن من واجب عليه كقصار رمضان قال فان لم
يصم في صفة الايام حاز له ان يصوم صفة السنة بعد صفة الايام
وعندنا لا يحسن وقد جوزه في باب الشافعي قال اذا اوجب
على نفسه ثلاثة فهو ملزم بل فان لم يوجد من المنقرص عند الشافعي

هو الخ لا غير وعندنا ان شاحنا ما لا يل وان شاحنا
 من لغيره فبات الشافع كتاب **النكاح**
 باب قول لي حنيفة على خلاف قول
 صاحبيه رحمهم الله قال لي حنيفة الصابية محل بالنكاح للمسلم
 وقال لا محل وعلى هذا الخلاف حل دسحتة ومداينا على اسياسه
 مدد عليهم فعند لي حنيفة من قوم من المضاري يعطون الكواكب تعظيم
 القبله وعندهم مما هم عند الكواكب فكانوا كعبه لا وثاق قال اذا
 كان للصغير او للصغيره جد واحد وام اولاد فالولاية في الزوج
 المحدث وعند ما لها حقيقا فاجد عند كلاب وهذا قال في الميراث
 انه للمحدث والاخوان ولين خواتم خلافا لهما والمسلمه موضعها كتاب
 الفرائض قال اذا زوج الاب ابنه الصغيره امراه عمره عتق
 فاحسب وزوج ابنه الصغيره بعض من مخرجها نقضانا فاحسبنا
 او زوجها من غير كفوحارق قال لا يجوز لهما ان هذه الولاية
 مشروطه بشرط الطرود وقد فات الطرود هاهنا وصار كس خالها
 بعض فاحسب ان هذه الولاية بنا على دليل الطرود والمصلحة و
 التصرف من كمال الراي والسفقه دليل على ذلك خله والتصرف
 في المال لا المصلحة من سبيله بالماله وقد علمنا نقضان الماله
 حقيقه قال **الولي** اذا اقر على وليه او وليه بالنكاح
 لم تصدق الا بصدقه او تصدقها بعد اللوع معناه اذا ادعى الزوج

ذلك عند القاضي فاقر الاب وقال لا تصدق وعلى هذا الخلاف المولى اذا
 اقر على عبده والوكيل اذا اقر على موكله لهما انه اقر بما ملك اشياء جميع
 كما قراد المولى على امته والفقهاء في ذلك انه اذا ملك الاشياء لا يكون ختمها فيه
 فعند اقراره **باب** ان هذا اقرار على العبد فلا يقبل الا بصدقه او تصدق
 بخلاف لونه لان ذلك اقرار على نفسه لان جناح يصعب عليه
 قال اذا زوج الرجل امته البكر الماله دخله ثم احلف الزوجان
 فقال ايمنا سكنت وقالت هي رد دت فالقول قولها ولا تستخلف
 وعند مهادت تخلف اصل المسئلة ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء
 الستة النكاح والرحمة والعي والى ذلك والرق والولا والنسب وعند مهاد
 جرى وكذلك في عوى لونه على مولاها الاستيلاء فاما المولى
 اذا ادعى ذلك على الامه فهو اقرار بملكها ولا يغني عن حودها شاعرا
 اصل ومولا النكول ولن يستخلف للقضا بالنكول اخرى ومدد لاشياء
 عند مهاد لانه اقرار به سمعه وعند لا جرى لانه ذلك والى ذلك اخرى
 في مدد لاشياء ونظام المسئلة في كتاب الدعوى قال **باب** البكر
 اذا رالت بكار تها بالمخور تزوج كما تزوج الانكار وقال لا تزوج كما تزوج
 الشئ لهما قوله عليه السلام الشئ تشاؤد ومده ثبت ولاز السكوت
 بخلاف ما يصح دلالة على الرضا وبدون رضاها لا يفسد النكاح
 لانه ان الشئ جعل شئوت البكر رضاها فعليه الحيان بالنسب
 والمعفو اما البكر قوله عليه السلام سكوتها رضاها حواها للقول
 كاشفة في الله عنها ان البكر

الزوج

والنكول

لتسبح يا رسول الله وأما المفعول ومواز استراط البطون نوذي الى
 تعطيل مضاع النكاح في حقها وذلك لا عين وقد وجد الخلاف
 هذه في الكلام فماذا لم تظهر فاجتنبها عند الناس فكانت هي والمكر
 سوا وأما الحديث الذي رواه فخص منه الثبث المحمود والصغيرة
 وله فمحصر المتأخر فيه دليل ما ذكرنا قال فيه طلعها الزوج
 الذي اوجبت عنها فلما ان تزوج قبل ان يحصر بلاناً في الطلاق قبل ان
 عضى اربعة اشهر وعشرا في الوفاء وعند من السرايا ذلك لهما ان النكاح
 باق لبقا العدة ونكاح المتكوح باطل كما اذا كانت حكيمة لم يعلم
 ان الطلاق مبرر للنكاح في دأبه وكذا الموت فخم له الا ان الشريعة
 اوجبت العدة واخر فيه عمل الطلاق في حوال المونات لقوله في حوال
 والذين يتوفون منكم ويدررون ازا ولها هذا حظا للمسلمين ولقوله
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن في قوله ان كن نوحين الله واليوم
 الاخر فيبقين الدمية الى زوجهما حتى على قصبة الدليل واذا زال
 النكاح حارر العدة الثانية وحل في ما اذا كانت تحت مسلم لا ينادي حلت
 تحت النكاح الاول ودجبت العدة صانها لما الملم قال اذا
تزوج الذي دأت هم محرم منه فحكم النكاح الصحيح وقاله
 باطل حتى لو طلب المبرور احد فمما في القاصي لم يفعل ذلك ونقص
 فيه بالنفقة ولا يرول احصائه ووطئها وتحدثا فانه بعد ان
 خلا فاليها لهما ان هذا النكاح فاسد حقيقه لو لم الحلية وكذا لا

الكل من لعمري اذ بان

نوذ في هذا النكاح شرعا الا ان لا تتعرض لهم قبل المرافعة البناء كما
 عباده الا وثبات وغير ذلك فاذا وجدت المرافعة تحت التبرق
 لعمري انا امرنا بتركهم وما يدعون وهذا نكاح صحيح في اعتقادهم
 فلا تحت التبرق لهم في شريعتنا وزوي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله
 انه لما استخلف كتب الى الحسن البصري رضي الله عنه ما بال الخلفاء
 الراشدين يركون المحوسر ونكاح عمارهم فكتب اليه اما يوزنك
 شيعي ولست بمستند في كلامي بخلاف لا أدب لا في القياس ان لا يوثق
 نكاح ما لا يطلع بالوقت وانما وذا بالضر وهو قوله ووجها وكلم
 نصف كانتك اذ واحكم ومذا يتاول الزوجية المطلقة وذلك
 بالنكاح الصحيح مطلقا وعلى هذا الخلاف المطلقة بلاناً ولم الموطوء
 والجمع بين الجمع والجمع بين الاخير قال الذي اذا تزوج حمية
على ان لا مهر لها لم تحت شي ولو ترافعا لا يجر الى القاصي لا يقضي به
 وكذلك لو اسلما وفا لا يقضي به المثل لهما ان النكاح لم يشرع لانهما
 قال الله تعالى ان يتعوا بما مولاكم ما ذكرنا في الجيلة المتقدمة
 انا امرنا بتركهم وما يدعون فاذا اسلما قصد الحالة حاله البقا والمال
 لشرط حاله البقا للنكاح حاله البقا قال الحرة اذا حلت
اليها امرها كانت من زوجها ولا عدة عليها وقاله عليهما العدة
 لهما ان عده مسلمة كانت من زوجها بعد الدخول تحت العدة كالمو
 كانا في دار الاسلام فاسلمت هي واى الزوج لعمري قوله تعالى لا جناح

على حرام نكحوهن ولان العدة تحت لصيانه ما يحرم او ملك
 محترم ولا حرمة لما احدثت وحكمه بخلاف الذي لان ملكه وحاه
 محترم قال اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما في شيء
 المهر والقول قول من نكح التسمية ولا تقضي شي وقال تقضي مهر
 المنزل لهما ان عوصا ضلي فلا سقط بالموت كالمسيك وحيثما اختلفا
 انه بعد القضا مهر المنزل لان موتهما يكون موت بعد موت اقربا
 من سائر القسرة وعند ذلك تتعدد الوصوك الى مهر المنزل والتاخر
 ان القضاة يوردى الى القضاء بالمهر حرارا الانا اذا قضى المهر
 شيئا ما ان يحى وديهم بعد موتهم قد عوف كذا كعم وديهم وملا
 بعد قال في الاصل الا ترى ان ورثة على ابن اب طالب لو ادخل
 على ورثة عمه رضي الله عنهم كل يوم بنت على في مراثي عمه رضي
 الله عنه لم اقصى ذلك الا نسبة على الكسبي هذا اذا لم يكن حيا فان
 كان حيا فعلى الثلثة له وليس يجب وعلى الثلثة الثلثة شي ان يجب
 قال اذا تزوج امرأة على خادم فمضى بخادم وقضى العتق
 دسار ان كان حيا شي سودا وحيثما ج سادا ان كان حيا شي سودا وقال
 يخلف ذلك بالرجوع والفلا وقبل هذا اختلاف في ان اختلاف
 خيولهم قال اذا تزوج امرأة على حاديه بالثمن القسبا
 قبل القضا ثم طلقها قبل الدخول بها فنصف الحارثه ترد الى الزوج
 بالاجماع والاكتساب كلها للمرأة وقال لا ينصف لزوجها ايضا لان

ابن اب طالب

الاكتساب مع الاصل لانها خلقت ملك لا اصل فتتصرف بنصف
 الاصل كالولد لانه ان الاكتساب حدث على ملك المرأة مطلقا
 وليست بميراثها غير يعقود وعليها الا حقيقة ولا حكمة الحقيقة
 فظاهر وكذا حكمها لانها ليست من اخير المعقود عليها فلم
 يثبت فيها حكم العود بخلاف الولد لانه من اخيرها قال
 اذا تزوج امرأة على دار على ان ترد عليه في الفجر ثم اوحيثما
 يقع قال لا بد من قسم على ميراثها او على الف حتى لو كان سواها لنصف
 ميراثها بنصف من ولا شفعة في شي منها وقال لا يثبت السفه وحده
 المبيع لهما ان العقد استلم على كذا ونحو فمضى كواحد منهما خسه
 لانه ان نسع ما هنا حصل في ضمن النكاح وانفق بلفظه النكاح
 فكان الشيء تنعاله لانه لو حصل اصلا كان صداها كذا وسما في كذا
 ففسد الشيء فكان حكمه حكم النكاح ولا سفه في النكاح عندنا قال
 اذا تزوجها على ميراث الدن من الحبل فاذا صر خمر فلها ميراثها وقال لا
 لها مثل ذلك لان حلالها ان يحى ما هو مال قضيت التسمية لانه
 عجز عن تسليم حبي تسليم مثله كذا في الهلاك ولا يتحقق لانه انه
 اسار وحى والاشارة ابلغ في العرف لانها تقطع الشبهة فتعلق الحكم
 بالشارع اليه وهو لا يصح ميراثا طلق التسمية تحت ميراثها قال
 اذا تزوجها على الف من اسما في صفة الميراث وعلى الف من اخرها صم
 الشرط الاول وبطل الثاني وقال لا يصح الشرطان جميعا لانهما عقودان

يتبدل معلومين وخيرها في احدى ما فوجب تصحيحها على
 سبيل التمسك كما اذا قال ان خطفت هذا الثوب خياطه روميه فلك
 حريم وان خطت تركه فلك حريم ان لم يشرط الاول والمقادير
 فيه ولا حرجا فيه لو اقتصر عليه صح والثاني فيه حرج وله مقادير
 لانه يتعلق بفاسح الاول فصحة الاول ونظر الثاني فان وجد الاول
 فلها الالف فان وجد الثاني فلها المثل لا ينقص الالف لان الزوج
 روميه ولا تزد على العزل انما رخصت به قال — تدوجها على
 الف او الفير او على هذا العبد او هذا العبد بقدر المثل فان كان مثل
 او كسها او دونه فلها الا وكسر الا ان يرضى الزوج بتسلم لزوج ولو
 كان مثل الزوج او فوقه فلها الزوج لا ان ترصى بالا وكسر وان كان بينهما
 فلها المثل وقال له الخمار تدع اليها العتاشا لهما ان الاقل مسقط
 وفي الزيادة الى الزوج لانه ان الفرض الاضلي في هذا الباب هو المثل
 وانما تعدل عنه عند صحة التسمية وما هنا لم يصح لانه لا يمكن ان
 احدهما عيناً لانه لم يشر ولا احب احدهما عن عين لانه لا يمكن
 فصرنا الى المثل لكن لا ينقص الاقل لرضا ولا تزد على الزوج
 لرضا هاهنا قال — اذا تزوج امرأتين بالالف واخذ بها الا حلاله
 فان كانت منكوحه العرا ومعدية الفراء وذات رحم حكم منه قاله
 كلما للتي صح تكاثرهما وقال لا ينقسم لالف عليهما على اعتبار مهر
 فما اصاب حصه الا يصح تكاثرهما سقط وما اصاب حصه الاخرى

في قوله لا ينقسم لالف عليهما على اعتبار مهر
 قوله لا ينقسم لالف عليهما على اعتبار مهر

ست لهما انه جعل لالف ذلك البصر لانه ادخل حرف الباء عليهما
 فيقسم عليهما كاللثني في تكاثرهما لانه ان الانقسام حكم دخولهما
 في العقد لا حكم الذكر حرف الباء فان لم يدخل احدهما في
 العقد حقيقة لا يملكها ليست محل وقد ذكر لالف مهر في الزكاح في
 كله مقابلا لالاخرى فصارت بينهما اسميه لخدمتهما محازا لقوله
 تعالى يا معشر الجن والإنس انتم تعلمون انتم تعلمون انتم تعلمون انتم تعلمون
 ربكم والرسول انتم تعلمون انتم تعلمون انتم تعلمون انتم تعلمون
 الحول ولم يصل اليها الزوج حرق فان احتار في نفسها مات
 منه في طاهر الرواية وروى الحسين بن زياد عن ابن حنبل رحمه
 الله انما اذا احتار في نفسها حرق والقاضي بينهما ولا يقع الفروج عير
 نرى وجهه هذه الرواية ان الزوج وجب عليه لا يسأل بالزوف
 او التمسك بالاخصان فاذا اشتهع عنه صار طالما طاب القاضي خانه
 لدم الطم وجه طاهر الرواية وهو قولهما ان الشرح خيرها بدخ
 الضرر عنها فصار كذا الزوج خيرها وخدم الزوج لا يحتاج الى
 نفي القاضي فكذا امدا قال — خلو المحبوف بامرأة صحيحة
 حب بما كمال المهر وقال غير صحيحة لهما انه عاجز عن الوطى حقيقة
 ولو كان عاجزا عن ذلك بصوم او جفص لم يصح هذا القول
 ان المستحق بهذا العقد في حق الزوج المستحق وقد عكس من ذلك
 مستحق كل البدر قال — اذا تزوج امرأتين عند طلاق

ما من لم يحز وقال لا يجوز لها ان تني ورد عن نكاح لانه على الحرة
 ففتحي قدام النكاح مطلقا ولم يوجد فصار كما اذا حلفت ان لا تزوج
 عليها امراه فزوج امراه في عدتها لا تحت كذا امدا له ان نكاح
 الحرة مباح نكاح لانه وفي باقي في العدة من كل وجه فترك
 منزله الباق في من كل وجه ككناح لا تحت في عدتها لا تحت بخلاف
 سلة البين لان عرصته من البين عدم اشتراك عتريها اباهها في القسم
 والنقمة وذلك لا يتحقق في العدة والى اذا اعتنق ام ولله
 ووحته عليها العدة مثله في حبيب لم يتزوج اختها في عدتها
 وقال لا تزوج لهما انه ملك الزوج باختها قبل الوفاة بعد اولى لزوج
 حل الوطى بعد ان فراش ام الولد قبل الوفاة ضعيف لانه ملك
 بقوله الى عتري بالتزوج ويقطع بنت الولد بالبي وبعد الوفاة قوي فرا
 حتى لا ملك بقوله ولا يفي ولدها في العدة فصار كفراش المودة عن نكاح
 ثم عند ما ان ص نكاح اختها لا يطا المتكوجه حتى يمضي عدة المعقنة
 كذا يصير حاشا مقاسهما وطيا حكما قال اذا زوج امته
 رجلا ثم قبلها المولى قبل دخوله بها سقط المهر وقال لا يسقط لهما ان الو
 منه للنكاح فسقط حكمه عنده لان ينظر فصار كما لو قبلها احن
 او الحرة اذا قبلت نفسها ان بالقبل حبسها في الزوج فليس
 له ان يطالب ببدلها كما اذا اعجبها بكار لا يفقد وعليها بخلاف
 قبل الا حتى لا نه لم يوجد الحسن من المستحق للمهر ويخلو في الحرة

فصار

لا يما تصير قابله نفسها عند الموت وبعد الموت لم تنق مولا للموت الحسن
 قال اذا اذن العبد في النكاح وقع ذلك على الحارس والقاسد
 وقال لا يقع على الفاسد وثم لا يخلو في نظره في كل واحد منهما
 انه اذا دخل بالمتكوجه على الفاسد الفساد فالهبة عليه لو اخذته
 لجمال وعند ما يواخذ به بعد الصنف والثاني اذا تزوج اخرى
 بمذلل ذلك كالحاصي لم يجد عتري خلا قال لهما ان المقصود من
 الاذن في النكاح تحصيل العبد وذلك بالصحح فلا يقع على الفاسد له
 انه اطلق واسم النكاح يقع على الصحيح والفاسد حقيقا فصار كالسليم وما
 ذكر من المقصود فلما اذن امراة طيب واللفظ طاهر مطلقا قال
 الحرة بنت الرضاع الى ستر ووصف وقال الى ستر لا عتري لهما قوله
 ثلثي والاولى لا تدرى صف ولا دمن حولى كالمثلث ثلثي وثلثي وحمله
 وفصالة ثلثي شيئا اقل منه الحمل ستة اشهر ففي الفصالة حولى له
 قوله ثلثي وحمله وفصالة ثلثون شهرا فالاستدلال به من وجهين
 احدهما ان المراد من الحمل الحمل باليد ووزن الحمل في البطن فقد
 قال في اوله في حمله امه كرها ووضعت كرها والمراد منه الحمل
 في البطن فكاف المراد من ثلثي عتري مولا على فائدة جرد له
 والثاني انه ذكر سبب ثم ذكر لهما مودة فكانت لكل واحد منهما
 بكاملها كاجل ولاد لاله على خروجها من ان يكون مولا الرضاع
 والمعنى ان حولى بنت مودة مالا له التي لا واما لا ملك قطع الولد

المصنف في لفظ الحرة
 فامر الدلالة على حرة حرة
 مراد يكون مولا الحرة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحد فله من يارده تقطع عنها العادة بخلاف عده
بالن من وبه والطعام اخرى واقل من تقطع عنها العادة منه اشترى اعتبار
بما في الحرج والرد واما قوله على حوائج المسلمين فله ان يرضعهم
يحمل على الرضاع اليك حتى لا يرضع على الوالد بغيره لا رضاع يولد
ذلك قال اذا جعل لبن المرأة لا طعام وهو على حاله لم يملك
نه فاكل الصبي كله لم يثبت حرمة الرضاع وقالوا ثبت لما انت شرب اللبن
والكل الطعام فثبت حرمة الرضاع بالشرب كما لو افرد له ان اللبن طاهر
سواء كان طعاما او كان لبنا او مسامونا ومفلوبا فيه لان
عن المانع يستحق المانع ولهذا لا يوطر هذا ولا يشرب فصار الحكم للبطعام
قال رجل تروح امرأتك بحقة وتشتري حقة وثلاثا في حقة
ولا بد من كيف تدعي ومات قبل البيان ولم يدخل بواحدة منهن
فماتت النساء منهن على اربعة وعشرين شهرا يسعة التي تروحها وحده
والثاني نصفه للثلاث وقالوا ثمانية اشهر من المائة للثلاث وتسعة اشهر
للاث على اختلاف تخريجها اما ابو يوسف فيقدر المائة فيقول للمائة
للتشترى في السبع عشرة شهرا لا بدعيان لعل في المرات والشم السبع
عشر شهرا للثلاث لا بدعيان لعل في المرات في سنة عشر اسواق متارة
الروافق ذلك فاكوت بينهما نصفان ومحمد رحمه الله اعتبر لا خوال
فيقول ان صح نكاح الشتر فلها ثلث المرات سنة عشر وان لم يصح فلا شيء
لها فلها نصف ذلك وهو الثمانية والثلث ان صح نكاح من فلها

سما

ثلاثة ارباع المرات وهي ثمانية عشر شهرا لان الواحد تروح معهن وان
لم يصح فلا شيء لهن فيكون لهن نصف ذلك وهي تسعة فالتقوى الحجاب
واحتلت الترخيص لهن ان الرافق لا ينفق على السوا الا ان يستحق
في حال فصار كل واحد من معهن واحد ثم خرج اصل المسئلة على
اربعة وعشرين ولان نكاح الواحد صحيح على كل حال تقدم او خال او
تأخر ونكاح احد الرافق لا يحسن وهو المنة خرفان صح مع الشتر فلها
ثلث المرات وان صح مع الثلث فله الربع فحتاج الى حساب له ثلث وربع
واقل ذلك اثني عشر شهرا للثلاث في حال اربعة والربع في حال ثلثه فله
باب سقن والربع بح في حال ولا حب في حال فيتنصف فستسب
فصقف فمصارا لثلاثة وعشرين شهرا للثلاث في حال ثمانية والربع
في حال سنة وستة اشهر سقن سقن سقن في حال سقن في حال
فست احد منهن ويضم اليه ستة فصار سبعة والمائة على ذكرنا قال
اذا تروح وامرأتها في حقة متفرقة ولا بد من ذلك منهن ومات قبل
الوطي والبيان فلها من واحد لان الصحيح نكاح واحد منهن لا غير لانه
اذا تروح لهما او لا يكون له ان تروح عليهما شيئا وان تروح اليه
او لا يكونان تروح عليهما شيئا ولا اختيما ثم هذا المهر الواحد لقسم
نصفين نصف للام ونصف للشتر قالوا سقن ثلاثا لهما ان نكاح
كل واحد بغيره في حال ولا يصح في الحالين فاستوفى حوائج سقن
وجاز كما اذا تروح امرأتها وامرأتها ولا بد من ذلك

132

والسحق في حاله

ان الحجة الموحدة الحرة في سائر النكاح وحده الفساد في الامانة
 والنسبة والبنان تنازعان مع بعض واحد والام كذلك واستوتوا والمرات
 انضا على هذا الخلاف قال اذا دخل الرجل امرأة برضاها
 قبل ان يعطيهما مهر مباحا فلها ان تمنع نفسها منه حتى يعطيه المهر ولا يبطل
 بغيرها هذا الامتناع لانه يحق قال لا يسألها الا امتناع ولو امتنع تبطل
 لعقبتها لهما انما سلمت كل المهر فوجد عليه رضاها ولم يثبت ذلك
 المهر بالوطية الواحدة فلا يملك الجسد بعد ذلك كالبيع اذا سلم المبيع
 برضاها لكنه ان المهر مقابل لكل الوطيات الموحدة في هذا النكاح
 حتى لا يودي في اخلا بعض الوطيات عن البعض الا انه ينكح المهر بالوطية
 مرة واحدة لان ما وراه مجهول فلا يمكن الا تقسام ولكن اذا ووجه
 وصار معلوما زاجرا اول فصار كما اذا باع اشيا وسلم البعض حتى
 الجسد الباقي كذا من قال المهر اذا طلت النفقة من
 الزوج عند الفاسي وامتنع الزوج امره القاضي لا اتفاق على ما ولا
 يقع عروضة ومدا وكذا في سائر الدون وعند مهابية ومي مثله
 الجهر على الجهر تعرف في كتابه قال لا بد اذا وحت بعقته
 على الزوج موعايت وله مال خاص فلا بد من عروضة وقال لا يسأل
 له ذلك لهما انه لا ولاية له على الولد الكبر وهذا لا يملك ذلك حال
 حضرة وهذا لا يملك شي عقاره حال عيته وصار كالام والزوج
 وسائر المحارم ان لا بد كمال الشفقة ولا ينكح حتى الولد

مع العروضة نظر للقاب ومما لحظ فيما كان محلا وما اذا
 كان حاضرا لانه لا يلزمه الى حفظ غيره وخلاف العقاد انما يحتمل
 بنفسها وبخلاف لام والزوج لا يملكها لست من هل هذه الولاية
 بحال اما بقية المحارم لا تصدر دينية الدمة لا بعضا والقضا
 على القاب باطل بخلاف بقية الوالد لا يملكها ثالثة من غير رضا ولم
 اخذ ذلك بكل حال قال اذا خلف الزوج خان في متاع
 الست وادعى كل واحد منهما لنفسه واحدهما حر ولا يخرج احد
 ما دون ذلك في النكاح فالقول قول الحر وقال القول قولها لهما ان
 المادون كالحرة في التيارات والخصومات حتى يتارعا في ثوب
 ومرة اريد بها نفقة لهما لانه ان نكح الحر اقوى لهما حقيقة
 وبد العبد بخاربه لانه المولى والفرها جففة فاعتنا بالاقوى
 اولى وفما ذكره الموضع فلما في التيارات جعلنا سواد فعا للضرر
 عن تعاقد ومتاع البيت ليس للتجارة من لز وجب والسبب
 رجل ادعى نكاح امرأة فادعت مي انه تزوج اختها قبلها ولا
 عاينه واقاما جميعا بالبينه بقى نكاح الحاضرة وقال لا يتوقف الامر
 الى وقت حصول القاسم لهما ان القاسم دعما يحضر ويقم البين
 فظهر بطلان نكاح الحاضرة بالبينه واخته الى الفرق في وقت التوقف
 احتياطية ان الزوج اثبت نكاح الحاضرة بالبينه ولم يثبت
 نكاح اختها قبلها بالبينه الحاضرة لانه قامت لها ثبوت القضا
 بما قامت عليه البينة وقوله دعما يظهر بطلان قلنا دعما لا يظهر فلا يحسن

ترك المستقر بالشك ما حـ قول لي يوسف على

خلافه قول صاحبه قال لي يوسف رحمه الله رحلك كما الى الامم
لخطيئها واشهد على الكاف ولم يقرأ عليهم ولم يحرمهم ما فيه عود
وقالا لا حول له انه اشهد على مشار الله وعلم ما فيه بالرجوع
اليه نظرا فيه وقراءه له لهما انه اشهد على محمول فلا يصح وقوله يمكن
العلم به قلنا بل لکن العلم عند الشهاده غير موجود وهو شرط وعلى هذا
الخلاف كتاب القاضي الى القاضي قال اذا ترددت المراه
عبر كفو فرضي به بعض الاولوا فلما بقين من الحرف وقالوا ليس لهم
ذلك له ان الكفاه حق لظ لا يسقط لارضاء الكل لهما ان الكفاه
حق واحد لا يتجزئ بت بسبب واحد لا يتجزئ حيث لهما واحد
على الكمال كولا له من مان فاذا بطله اجدتم اتفقوا وروى قال
الحزب على المهر والنهقه او عن احد من الاطراف الكفاه رواه من رواه عنه
وروى الحسين بن مالك عنه انه ان ملك المهر دون النهقه لم يكن كفا
وعلى العكس يكون كفو وقال القدره علمها جميعا شرط الكفاه له
على الروايه ولما زال المال عاد وراى وعلى الروايه الثانيه ان المهر
نوع ديني ما بالنهقه فرائبه والحزب عنه نفوذ مصاح النكاح لهما
ان المهر عوض عن المستحق بالعقد والنهقه نفق علمها مقاصد
العقد وكانت القدره علمها شرط قال الحرف لا يقتض الكفا
وقالا يقتضيه انما يجبر لزمه بل عكس ففها ما لا يتعلق الى حرقه
اخرى لهما ان لهما خريف بكم عاده وتبين لبر بالدق منها وقوله

للجواب
منه

اي

الرايه

ما يحال والبراع
وغير ذلك

فربيع

134

يمكن ففها قلنا اذا دفع برقع البعير حينئذ قال من له
الوان في الاسلام كفولن له انا في الاسلام فاما من ات واحد
لا سلام فقد روى عن يوسف كقول المالك ليوان واما في الاسلام
وقالا لا يكون كفوا وقيل بحث ان يكون قول محمد مثل قول لي يوسف
له ان دكر الحجه ليس بشرط في التعريف كما هو مذهب من لا يذكرو
عالمنا فلا يقع به التعذر لهما ان التعريف بالمجد سوا كان شرطا او لم
كن فخذ الانسان تحرف وان لم يذكروا طامرا او غالبا مع به التعذر
خلاف جد لا لانه لا يعرف غالبا قال عمر لا يوافق واحد اذا
روح الصفر والصفير من كفوفهم لا خيار له وقال له الخزاز له
ان النكاح صدد عن ولاه السفيد فلم كان نكاح بين واحد والخاص
ان لفاد يقع على حصول المصاح حجه الكمال فابطاله يكون اطلاقا
للمصاح لهما ان سقعه عمر بن اب والحد فاصرو فاصل السفير بنت
اصل الولايه وينقصها ثقت ولاه اللزوم تنبها للنظر في حق الصفر
والصغيره قال الفصولي اذا قال زوجت فلانة من فلان
ولم يقل عني ذلك فالك او قال الرجل تزوجت فلانة او قالت
معي زوجت نفسي فلانا ولم يقل عني لم تزوجت وتيم العقد
بالاحارة وقال ابو طاهر ان الواحد يصح عاقدا للحائض
اذا كان باجرا يكر اذا كان باجرا لان الزك لا يختلف كما في الخلع
اذا قال الزوج خلعت فلانة بكدي وفي عايته لهما ان هذا شرط العقد

تكون
تكون

فلا يتوقف ورا المجلس لان التوقف يكون بعد تمام دكن العقد بخلاف
 المأمور لان اللفظ الواحد محدد تام ولهذا لا يصح رجوعه ولا ينظر
 بقائه عن المجلس اما هذا شرط العقد يدل ان يصح رجوعه ويظهر
 لقيامه عن المجلس بخلاف الخلع من الزوج لانه محسوس ولا يصح
 رجوعه حتى لو قالت المراه خلعت نفسي من زوجي فلا يتم التوقف
 لانه من جهة النفس بيمين يصح رجوعها عنه قبل حواج الزوج قال
 اذا سلمت المراه ففرض لا يسلام على زوجها الكافر في توقي بينهما
 وهذه الفرقة فيمنع وقال لا يطلق لانه ان ملك الفرقة تنصوحي حمة
 المراه والطلاق لا تنصوحي حمة وصار كالرجع بحمار البائع لهما ان
 الزوج يحجج لا يشاك بالعروف ففان القاضي منانه في الترخيم بالاي
 وذلك طلاق وقوله الطلاق تنصوحي المراه قلنا الطلاق انصا
 لوحد من المراه في الجملة فان فرض الزوج اليها ذلك قال اذا
 احلف الزوج حان في مقدار المسمى في العقد فالقول قول الزوج
 لان تدعي سنا مستنكر اجد اي ما دون عشرة وقبل اي ما لا تزوج
 مثلها مثله عادة وقال لا تحكم من المثل فانهما شهد له من المثل فالقول
 قوله مع يمينه لانه ان الزوج لا يحض بل زوم المهر وكان متواكفا كان
 القول قوله مع يمينه بالنص قياسا على ما اذا المنكر بخلاف المتباين
 اذا اختلفا في المسمى لا بما اعتبرا قول البائع فصاح بخلاف القياس بخلاف
 الصانع مع برئ التوب اذا اختلفا في مقدار له حرة فانهما يتخالفان
 لانه نوع بيع وموتع المنفعة والنقص رجوع النسيء لهما ان الزوج مستنكر

سوال الذي

زيادة المهر واللباد منكره وجوب تسليم نفسها لا يتسلم الزمان
 الى تدعيمها فكان القول قولها فيما انكرت فصار كالمستأين اذا اختلفا
 في مقدار المهر والسلعة باحده قال الزوج من المثل ليس يرضى
 بالمتعة فيقول لي يوسف لا خير وهو القياس لو طلقها قبل
 الدخول بها والزمه قائم ثم ملك لا يملك بالمتعة وقبل الملاك ليس
 حشيه وقالوا وموقوف لي يوسف له ولد ومولود مستحسار يكون
 فمنا بالمتعة لهما اذا المتعة دين حادث فليس له ان لا يحمل
 بل انصا ومو يدل حكما لانه لا يملكه بخلاف داس المال لانها
 حولا له ولا بخلاف قيمة العبد المعصوم لانها له حكما بخلاف
 نصف المسمى لانه بعضه لهما ان المتعة حلفت عن مهر المثل لانها
 تحب عند عدمه فانما مقامه فالزمه ذلك يكون رهنا بهذا
 كره من المسمى ومن راس المال او من الفضة ومن ثمنه والزمه
 بالمهر المسمى من نصفه اذا طلقها قبل الدخول بها قال
 اذا تزوج اخواه على ملك العبد فاذا موخر بلجه فتمت لو كان
 وقال بلجه مهر المثل لانه ان كان هو مال ويخرج عن ثمنه فصار
 كلاس محفوف في الهلاك لهما ما ذكرنا لا يخيى الله فبانه
 فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخلف فاذا موخر وخرجت
 الى العرف من هذه المسئلة وتلك المسئلة ووجه الفرق ان يخلع
 من المسمى والمشار اليه اذا كان حلف فحلف يعلق الحكم بالمسمى

واذا كان اختلاف وصف تعلق الحكم بالشار إليه ولا خلاف
من الخبر والعقد اختلاف وصف لا تفاق منافعهما فعلق الحكم
بالمشار إليه وهو خير مطلق التسمية ومن الخبر والخل اختلاف
ذات لا اختلاف منافعهما فعلق الحكم بالمسمى قال اذا تزوجنا
على الف الى سنة ففي قول لي يوسف لا خير ليس له ان يدخل بها حتى
المهر رواه الملقى في قوله الاول وهو قول لي حنفية ومحمد رحمهما الله
له ذلك وليس لها ان تمت له ان ملك البضع لا يعزى عن ملك الاول
فلا يعزى في حجب بسله عن مسلم البدل لهما انما رصيت في خبر
فلم يكن لها حسن البدل كما في الشئ قال اذا تزوجنا في العقد
على مهر تزوجنا في العلانية بالثمنه رتبة وسبعة فان اشهدا
على الشهادة لم تحب الزيادة بالاجماع وان لم شهدا روى علي
يوسف ان لهما مهر الشر وقال لهما مهر العلانية له ان البضع ملك
بالاول فلا تنصعن ماله مال اخبر لهما ان لهما ملك وقع العقد
طامرا فخصه بمهره ما اذا اراد على المهر والزيادة على المهر
عندنا مملوكة قال بحول العقد الماذون والشريك شركة
العنان والمضارب تزوج لامة وقال لا يجوز له ان يمد
ملك بدل مملوكة مولا كالمس ولا جاره وصار كالمقارن والاب
والوصي والعاض والمكاتب لهما ان مولا لا يملك ولا التجار ومولا
ليس بتجار خلاف ما عدا لانهم مملوكون للرب وهذا كسب ولا

ولا يحرم تزوج العبد بالاجماع لانه اضرار ما يحاط المهر والنفقة
فان كانا للصغير عدا وانه تزوجها لونه منه
136 حار وقال لا يجوز له انه لا يملك تزوج العبد لما فيه من ايجاب
المهر عليه وضامنا لا يحب عليهما انه جمع بين ما يملك وبين ما لا يملك فلا
يصح العقد وما ذكر من خوف المهر قلنا ذاك حكمه فلا يراعى بال
اذا اعتق امته على ان تزوجها ثم تزوجها روى علي يوسف ان يعتقها
صدا فبالبس لها عتق ذلك وقال لهما مهر مثل ما كدي ذكر في كتاب الولايات
له ما روى ان النبي عليه السلام اعتق صفيته ثم تزوجها وجعل عتقها صداها
لها ان العتق لو جعل مهر الاغلا ما ان جعل قبل العتق وبعد لا وجه
الى الاول لانه امة ولا وجه الى الثاني لانها حرة ورقبة الحرة لا يصلح
مهر اصطلا في الحالين جميعا ووجب مهر المهر قال العتق اذا تزوج
امه بغير اذن مولاه ثم طلقها فلا قائم اثار المولى بهذا النكاح ثم اذله
فتزوجها لم يكره وقال ابو حنيفة بكره وقول محمد مضطرب له ان
الطلاق ليلك صادق نكاحا عدا منعقد فصاد كالمولى عز المولى
وكما اذا طلقها ثلثا في نكاح فاسد لهما انه وحده ليل وقوع الطلاق
لان الطلاق مملوك بالنكاح وقد وقع النكاح فوقف ما يملك به
انصاف سعد بن عمار ومحمد بن ابي وقف الفتى بنو عبد الملك وسعد بن عمار
لا انا انك كما مولا الاول لم يملك المهر منه وجعلناه متاد كذا لان الطلاق
وقع العقد وموتها بنت من وجه كمن لم تنفس بطلاق الاول لم يفسد
الراهة بخلاف ما اذا لم يزوج المولى لانه لم ينفذ النكاح فلا ينفذ حكمه به

قال اذا كثر عن الزوج سبعة المراه كل شهر يؤخذ الكمل سبعة
كل شهر ما بقي النكاح وقال لا يوجد لا سبعة شهر واحد له انه التزم
سبعة كل شهر فمؤجده كما قال كملت سبعة ابراما عشت
لما قال الشهد الاول معلوم فيصح وما رواه محمد بن فلاح في المجلد الاول
ما ذكر الصوم لانه بين مدة العز في معلومه قال ^{يقدر}
سبعة المراه بخادمين وقال لا يفرض لا سبعة خادم واحد له يحتاج
الى خادمين احدهما في الثوب ومن خرج اخرج البت لهما ان الزماده
على الواحد ففصل الواحد يقوم بكل ذلك ولان الثانية طلت ما ذكر
الثالثة والرابعة واجبا تحت اليها قال لا يجوز نكاح النكاح
عربا وقال يجوز له انما مسفولة فالولد وذلك ما في طلت الولد
الذي شرع له النكاح لهما انه لا نسب لهذا الولد فلا يكون للفرقة
وهو المانع وقوله انما مسفولة قلنا مبداء شعرا بول فصار كاختراجه
العدة وكذا في سماعه عن محمد بن قول لي يوسف رحمه الله عليه
ما ح قول محمد بن علي خلاف قول صاحبه
قال محمد اذا كان للمحونة اب وان فولاه تزوج بها الاب وقال ابو
حنيفة لا تزوجوا جدي الرافعة عن لي يوسف وزاد لهما جميعا
ونقدم لهما ^{لن} فزوجوا له ان سبعة لرب او فرائد
الولاية لها ولي كولاية التصرف في المال لهما قوله عليه السلام النكاح
الى الفصاف ولان قوله من اخوي وهذا كان حرارة الثرفان
السديين لابي والباقي لابي والتصرف في المال قلنا ماذ باطل

شهر
وما رواه
من

بالحد لاني فاعلم اذا احتجها فولاه التصرف في المال للجد وولاية
الزوج لاني قال القاسق كقول المصلحة الا ان يكون بحال
يتجوز به بان سكره يدخل في السوء ويشتجره الصبيان وقال
ابو حنيفة لا يكون كفوا وقال ابو يوسف ان كان فاسقا فمعلنا فذلك
وان كان مستورا كان كفوا لانه ان فسق الزوج اذا لم يسقط جاحه
لم يفسده في العرف ولا يفوت مصاحبة النكاح لهما ان لانه
مقصود في باب النكاح قال عليه السلام يدان الدر ولا في الفسق
خصوصا على وجه لا علة في زوج النكاح وعمل بالسكن ويوصى
المقاصد قال اذا انا اب امراته المدخول بها ثم تزوجها
العدة ثم ابانها قبل الدخول بها فلها نصف المهر وعليها الحال
العدة ولي وقال عليه السلام استيف العدة ولها كمال المهر
ان مذا طلاق قبل الدخول بها حقيقة وذلك بوجوب نصف
المهر كزوج كمال العدة ولي لانها وحت بالطلاق ليرط
لكن لما تزوجها فاسما لم يظهر حكمها فاذا زال النكاح بالطلاق الثاني
ظهر ذلك لهما انه تزوجها ومضى قبضه لا شفعال رجمها بما فيه
ما سبق من وطيه ومضى مكره محمد بن حنيفة يابن فقيه وصو
كر عصب عبد الله اشترى من مالك ان امرته تالك عليه بنفس
الشرا قبل محمد بن حنيفة كذا مذكور قال اذا تزوج دونه
شهاده ذقين لم يحز وقال ابو حنيفة انما شاهدان في حقها

لكن

مقاصد

مقاصد

استطاع

المسلم

والمراد من التثنية
البضع

لا في حقه فلما سمع كلامه بالامانة وذلك لا يلى لان الشهاده شرط
النكاح والنكاح كلامه الما ان الشهاده شرط لوقوع ملك المتعة لا لوقوع
ملك المهر لان ملك المهر مال فستتطرق اشهاد علمها وقد اشهد على ما من يصح
شامدا علمها فحين قال اذا اردت الزوج وحزمت علمه امرته هي
فرقة بطلاق وقال هي فرقة بخبر طلاق ومي صبح له ان الرده تضاد
احكام النكاح فصارا فعلاها كقوله طلقك لهما ان الرده انطال الدين لا انطال
النكاح لان الشراء حرم المحل لانعدام فوائد النكاح فيجب الفرقه بطريق
الفقه قال الحرفا خا اسم وحنه حرسه او البتراء وحنه اختياره
ان يختار واحدا من الاجنتين وانها انما الحرس فلا يفرق بينه وبين الملك
ان تدوم من حمله او تروح لا اختار حمله وان تلحق على التقاق او لا
حمله ثم الخامسة في نكاح لا بدع وقرق بينه وبين الخامسة وان
واحدة ثم اربعة نكاح الواحد وحدها له ما روى ان عبد الله بن
اسلم وحنه عشر نسوة اسلمت حننه التي علم فاختار اربعة منهن وعن
قبر والدليل انه اسلم وحنه اختار حننه التي علم فاختار اربعة منهن
ولان نكاحه صحيح لا حطاب الحرم لا يشاؤك الكفار وانما يقع الحرم
بغيره فخير كلوا طلوا احد من كمان من لا نكاح فاسد في نفسه
لا لعدم شرعية نكاح الاختار والحنه حمله لاننا لا نعرف لهم لانا امرنا
بتركهم وما يدعون فاذا اسلم تحت التعرض حكم فساد النكاح كنكاح
الحارم وانما خير التي علم كان بالزوج بعد الفرقة حملناه على صداق بريد
عادكرنا قال المهر فاذا اد كودا قصير ناده متجمله تنصف

من سله
منه

الكلمة

الكلمة وقال لا تنصف وعلما بانه نصف لصل يوم قصته له
ان تنصف لاصل واجب بالطلاق قبل الدخول والزيادة قاعه
بالاصل تانق لهما ان ينصف تنصف لهما ان الزيادة غير مفروضة
عند العقد حصة وحكما فلا يمكن تنصف الزيادة ولا تنصف لاصل
لديها حله فاقبل القسط قال اذا وقع له حمله في يوم
الزوج حرسه في ثمانية قد راسم في القول لورثة المراه اذا كانت
مثل شهيد لهم لا تصدقون في الزيادة وقال العول قول ورتة الزوج
ولا يقتر من المثل الا ان يكون رد قولهم في المستتر في حاله الحيوة
والموت جميعا وقد اشرفنا الى المحل في اختلاف الزوجين في قدر المهر
في حاله الحيوة في باب لو يوف ود اخلا في الورثة فاصل التسمية
في باب لي حننه قال العبد والمكانف او المديرا اذا تزوج امرأة اولاده
نحو رجل انما جرد فولد حننه ثم ظهر ذلك بخلافه فالاولاد احرار
وقالهم اذ قال طلقا قد ثبت الصحابة دعوا لله عنهم ان ولد الزور
حرب القم من غير فصل لهما ان من الولد حصل من دقبقولا على القول
بجنته بخلاف لرب الجلالة طلب حننه وهو جربا من شايجه وانما
اخوان الصحابة قلنا ذلك حكما منهم بذلك قولنا وكان ذلك في لرب الحنن
قال المراه اذا وجدت زوجها محنونا او محذوما او ابرصا
الرد وقال ليس لها حق الرد لانه ان من العيوب محل بمقتضى النكاح
لانه لا يمكنها التمكن منه في الحرام للنسب والخوف لودى فصار كما اذا

اذا وحده عينا او مجزأ الى مال هذه الوصية لا تفوت المستحق
 بالعقد وهو الوطى وجعل الارث متاعا الا انه لو حب نفعه طبيعته وذاك
 لا يوجب الرد كالبحر والدر والقدح الفاخشة بخلاف الجواهر
 لانها بموتان المستحق للعقد قال اذا اختلط لزوج امرأتين وارض
 له الصبي واحد منهما قليل والاخر كثير فالرضاع ست منهنما وقال
 ست حكم الرضاع من ذات اللبن لا كثر لهما اني الجسر لا يغلك الحسرة
 بكثره وكان لكل واحد منهن ما حكم نفسه لهما اني لقليل صار مغلوبا لكثر
 حقيقة وانه يصير كما استعملك وصار كخلط اللبن بالماء ويحى قال
 اذا مات احد الزوجين بعد شيعة مال النفقة شهر او سنة قبل ارضع المرأة
 والنفقة قاعة او مثقاله تسترد قدر ما بقي من المدة وهو القياس
 وقال لا يترد شيئا ومولا لا يستحق له انما عومر للاحتساب
 ولم يؤخذ للاحتساب في حصة المدة لهما انما وحبت بطريق الصلة فتالة
 بالموت وسقط الزوج كالموت وكما اذا ملكت النفقة من غير
 استعمالها يا ح قوله لي حنيفه
 على خلاف قول لي يوسف قال لو حنيفه رضى الله عنه اذا رقت
 المرأة نفسها من كفوف وقصر عيها مثلها فلا وليا حرم مختراض
 وقال لي يوسف ليس له ذلك ولا يحى قوله محمد بن عبد الصمد لا يبا
 لو رقت نفسها كفوا مهر تاق لم يحز عندك ما وانما يحى به صبر
 اخرين احدتهما ان يادى الولي لها بالتزوج ولم يسم المهر انعقدت
 مغلط

ويكره

حق

سبح

139 على هذا الوجه والثانية لو أكره السلطان امرأة ووليه ما على ترويحها
 من كفوفه قليل ففعل ما نال الأكره فرضت من ذون الولي وقوله
 وماتت الصبية مع قول لي يوسف لا ييوسف ان المهر خالص حق
 المرأة وهذا كانت الهبة بعد التسمية في العقد فكانت بسبيل الخط
 والنقصان لانه ان اكتمل المهر الى مهر المثل حق الاولياء ثم يبرر
 نقصان ذلك وسفاحر وركاله فكان عزله الكفاة قال
 لانه اذا وحده زوجا عينا فالنصوصه وخاذا الفرقه للوطى
 وقال لي يوسف لانه ذكره الخصاص ولم يذكر قول محمد بن قيس
 مع لي يوسف وهو يطهر مثله عزله الماعز لانه المتكويح من لادن
 فيه الى المولى واليهما عنده الى المولى وعند منهما الهبة الى يوسف ان
 الوطى حقه وقصا الشهوة محاصل لها لا للمولى لهما اذا حصل بالوطى
 هو الحصن والولد وهو المقصود الاصل من النكاح وذلك حق المولى
 فيعبر رضاه قال اذا قالت المرأة للقاضي ان زوجي يريد ان
 يفتي ففعل لي منه كفلا بالنفقة حب عليه ذلك وقال لي يوسف
 استحسن ان اخذ لها كفلا بنفقة شهر ذكره الخصاص في كتاب
 النفقات لا ييوسف ان نوع احتياط ونظر للمرأة والقضاة القاصي
 ناظر للمسلمين لانه ما خلى عنه انه قال لا اوجب عليه كفلا بنفقة
 لم يحل لها بعد انشاد الى ابيه ومي اني لكفاله انما يحل بدني لا دم
 لا يفر لادم قال اذا خرجت المرأة للحج وقد دخل عمار زوجها

فلا ينفقه لها الطول لمواك في الحاح الكبر وقال ابو يوسف في الاملا ان لم يدخل
 بها فذلك لا وانما بعد الدخول بها فلها النفقة لا في يوسف انها مودعة للفرق
 فلا تكون ناسن ولكن بعد نفقة على شجر البلد دون شجر مكة لان اجناسها
 عليه بالنكاح مما مننا في نفقة شجر والباقي اذا ان حقت له النفقة
 نفسها عن الزوج وان كان لمع باجاف من عليها فلا تنحى النفقة لانها
 معاملة بالحسب **قوله** لي حنيفه على حله **قوله** لي
 رحمها الله قال ابو حنيفه اذا وقع الرجل امراته بالبرق فادبب غداها بالدم
 ثم طلقها قبل ان تدخل بها فانصف المهر وقال محمد لما المهر كاملا وروى
 الحنف بزيادة قول لي يوسف قول لي حنيفه وذكر محمد قوله مع قول
 نفسه له ان قد انزل عمل الوطى فوجب نكاح المهر فلا في حنيفه ان مردا
 طلاق قبل الدخول والخول فوجب سقوط نصف المهر بالنكاح
 للام والحال وسائر ذوى الارحام تدفع الصغر الصغير عند عدم
 العصاف وقال محمد ليس له ذلك وقول لي يوسف مع قول ابو حنيفه
 في اكثر الروايات وذكر الكرخي قوله مع قول محمد له قوله علم النكاح
 الى العصباء لا في حنيفه انهم ودته بالقرابة وكانوا كالعصباء والنفقة
 في ذلك ان علم الولادة الحاجة وشرطها صلاح الوطى وقد وجد كما
 تذكر في حله عن ابن ج والحديث عليه قوله تعالى والوالدان معهم
 اولى ببعضكم كتاب الله مطلقا وما روى في الحديث قلنا النكاح
 الى العصباء حال وجودهم وبه نقول قال القاضي وولايه

له عليها في البرق ما دام لها قريب وقال محمد ما دام لها عصبة كما ذكرنا
 قال اذا زوج القاضي فلها الجمار اذا بلغا وقال محمد لها الجمار قال
 ان هذه ولايه كامله لانه بنا على تقليد الشجر وهو مطلق فصار في كونه
 له لا في حنيفه ان القاضي هو جرحي لا في واليم ونه لها الجمار هذا منها
 اولى والنفقة منه انما خروجه على قصود ولاسته قال الحنف
 اذا تزوج امرأة على خدمته اماها سنة بحسب مهر المثل وقال محمد بحسب عليه
 فتمه خدمته لها سنة وقول لي يوسف مضطرب ولو كان الزوج عند
 حاد النكاح ولما خدمته سنة لان خدمته العبد مملوكه للزوج والمرأة بالنكاح
 يهر مملوكه للعبد فلا يصير العبد مملوكا للمرأة له ان التسمية قد صحت
 لان الخدمة مستقره ملحقه بالانوال كلها مما يورثه الاستيفاء كذا
 يصير المالك مملوكا والمملوك مملوكا خالصا اذا تزوجها على غير ما شئت
 كان لها قيمه العن غدا من الا في حنيفه انه اذا لم يكن لها حق في شئ
 فقد صدقت التسمية فصار كانه لم يسم شيئا قال اذا تزوجها
 على هذه الشاب الفسرة فاذا هي تيسر فلها هذه القيسه لا غير وقال محمد
 لها هذه القيسه وتام مهر مثلها وهو نظير كما اذا تزوجها على صدر العبد
 فاذا اخدمها حرة قد حرم هذا ما فرده كل واحد منهم لان لم يثبت جهنا
 قول لي يوسف ولا نقاس على قوله في تلك المسئلة ان لها قيمه الحرة ان كان
 عبدا لا زكرك تعرف فاما المحدثون فلا ما **قوله** لي يوسف على خلاف قول محمد رحمها الله قال ابو يوسف

قوله لي يوسف على خلاف قول محمد رحمها الله

میں نے کہا کہ

Handwritten text in Tamil script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

विश्वविद्यालय

الغنائم

141
 كاح احد عنهما ولم تطلقها فحب تمام المهر لاني يوسف ان المقضي
 لهما مجهولة فصار كرجل قال لرجل في احد كما على الف درهم لا حب
 شي كراميدا وقوله الزوج لم تطلقنا قلنا القاضى متى فرق بينهما صار
 كالطلاق منه قال اذا تزوج ثلث نسوة في عقد واحد دخل
 بواحدة منهن لا عثر ثم طلق احد من واحد والاخرى ثلاثا وصات من
 غير بان فلتى دخل تمامها كامل والاخرى مهر ورجع مهر عندى حبيبه يوسف
 وكلى قول محمد في الزيادة وقال فكاف النكاح عند محمد للمهر وثلاث
 مهر اذ ان المدخول بها في حق عمر المدخول بها كغير المدخول بها
 لان الحكم ايمانها بتعريف المدخول وذلك دحد في حق هذه فلا توجب
 التعصير في غيرها في الزيادة والنقصان ولو كن عمر المدخول بها
 كان لهن مهران يسقطان من المدخول في قسمين شيئين فصبت كل واحدة
 ثلثا مهر الا ان مهر المدخول بها ثم المدخول في شيئين وعمرها على حاله
 ومهرها وثلاث مهر لاني يوسف ان اخذت البتة فنقع على احد عنهما
 لكل حال والاخر يقع في حال ولا يقع في حال ان وقع يسقط نصف
 مهر حر وان لم يقع لا يسقط فبسقط نصف المهر ومردع الكل
 فبسقط من مهر من مهر نصف ومردع في شيئين مهر شيئا
 نصيبين قال الذي لا عكك نصا بالانقي عليه بفق له قارب فما
 روى عن لي يوسف وروى مشام عن محمد ان شيئا وكنتسب كل
 يوم درهمين وكفيه واھله ثلثا درهم انفق الفصل على ذي الرحم الحرم

المحتاج له أنه قادر على كفاه القرب العا حذر فصار كالولد في حق الوالد
 لا في يوسف أنه ليس بموهر فلا يأخذ من القرب الميسر لأنه واجب على الموهب
 ما تفرد كل واحد من أصحاب الثلاثة
 فيه بقول علي حده قال أبو حنيفة الذي إذا تزوج دعيه على حرة وحترت أسلم
 أحد من أهل القصر إن كان عيبس فلما ذكرا لا عروان كانا موضوعين في الدخ
 في الحرة لهما قيمتهما لا الخدوة والخبر لهما من المثل وقال أبو يوسف لهما من المثل
 فيما في العين وعين العين وقال محمد لهما قيمتهما في العين وعين العين إذا
 التسمية في العقد كانت صحيحة وبلا سلام عجز عن القبض فاشته الهلاك ولا
 فصار إلى القيمة فيما جاز لا في يوسف أنه لا أسلم أو أسلم أحدهما صار
 ملة تسمية الخد والخبرة في كاح الملم بطلت أصلا فيجب من المثل كما في
 لا في حنيفة أنه إذا كان عينا فقد ملكته المرأة بالعقد عينا وتصرفا وبالقبض
 لا يتحدت ملكا فلا يمنع عن القبض بعد لا سلام بخلافه لو باع حرة واشترها
 ثم أسلم قبل القبض في ذلك التصرف ثم نكحها بالقبض فصار ملكا للحرة أو ملكا
 بعد لا سلام وأما في عين العين ففي الخبر التسمية صحيحة عند العقد ولا سلام
 عجزت عن مضها لما فيه من إحدائ ملك التصرف فاشته الهلاك ولا يتحدت
 وأما في الخبرين فالقاس كذلك أيضا ولا يتحدت من المثل لأن تسمية
 الختان تسمية له ولفظه ولما قلنا لو حابة أو بقبضه بعد لا سلام أجبر في
 على القول بخلاف الخبر وقد عجزت بلا سلام عن أخذ العين فكذا عن أخذ القيمة
 لأنها بيّان وإذا بطل اعتبار القيمة وجب من المثل قال إذا تزوج

امرأة على هذا العبد فإذا موهباً وعلى هذا الدين من الحل فإذا موهباً
 بهذا المثل فمما قال أبو يوسف لهما قيمة الخبر لو كان عبداً ومثل هذا الدين
 من الحل ومحمد عن أبي حنيفة جميعاً الله في الخروج إلى يوسف في الخبر وقد
 يرق مشله الخبر في باب أبي حنيفة وسله الخبر في باب أبي يوسف جميعاً الله
 قال إذا تزوجت على مدين العبد من فإذا أحد من الماهج فلهما العبد
 لا عروا إذا كان تساوي عشرة أو أكثر وقال أبو يوسف لهما العبد وقيمة الخبر
 لو كان عبداً وقال محمد لهما العبد وتام مهر خاتمها إن كان أكثر من قيمة العبد
 ومهر وإن كان سماعه عن أبي حنيفة لمحمد أنه لو تزوجت على هذا العبد فإذا
 موهباً تحت مهر المثل فإذا واحد أحد من الماهج فلهما المثل أيضاً الخاقا
 لزاده المسمى بأصل المسمى لا في يوسف أنه سمي المال وعجز عن تسليمه وجب
 قيمته كما إذا سمي العبد فذلك أو استحق في حنيفة أنه وجب بعض المسمى
 ومضى العبد فلا يجوز الجمع بينه وبين مهر المثل كما إذا تزوجت على هذا الزوج
 وقيمة النوب خمسة تحت خمسة أخرى دون تمام مهر المثل فكذا هذا
 قال ولو تزوجت على هذا الدين من الخبر فإذا موهباً أو على هذه
 المية فإذا موهباً على هذا الخبر فإذا موهباً فلهما من المثل في جميع ذلك
 لدى روى عنه محمد وقال أبو يوسف ومروا به بحنيفة إن لها المأثر
 إليه جميع ذلك وقال محمد في العبد والدكت لهما المأثر الله في الخبر لهما
 المثل لمحمد جميعاً الله إن تزوجت العبد والدكت والمية أحله ووصف
 فتعلق الحكم بالمأثر الله كما إذا استوى حيواناً على المأثرة فإذا هتوت

فالمشار إليه مال وبن الخلل والحد اختلاف ذات لا اختلاف
منافعها متعلق الحكم بالمسمى كما اذا اشترى قصاعا على انه باقوت فانه
موقوف حاشا والمسمى ليس بمال ففسدت التسمية فبطلت الموقوفه
الرواية الاولى لا في حينه انه يسمى بمال ففسدت التسمية ووجه
الرواية الثانية وهو قول لي يوسف جمع بين الاشارة والتسمية والاشارة
الى التعريف لا بما يقطع الشبهة فتعلق الحكم بما والمشار اليه
مال قال امرأة لها من الزوج طلقها وانقضت عدتها
فتزوجت بزوج اخر فحملت منه وبزك الدار فادعت
صبيا فالرضاء من الزوج الاول وتلد من الثاني وقال ليويسف ان
علم انه من الثاني فهو من الثاني وبطل الاول وقال محمد هونما
جميعا لمجد ان احتمال كونه منهما قائم بسبب الحرمة منهما احتياط
لا في يوسف ان ذلك مما تعلم بالرقه والغلط فسطر فيه لا في حينه انه
من الاول بغير وقوع الشك في كونه من الثاني فلا يرتفع الشك بالشك
وقوله بانه تعلم بالرقه والغلط قلنا من ذلك ما يختلف باختلاف الحال
والغذا فلا يعتبر قال اذا اختلف الزوجان وورثتهما اد
ورثة احد منهما من خير في شفع البيت فابطل للرجال فهو للزوج
وما يصل للنساء فهو للمراه والمشكل للزوج ان كان حيا وان كان بعد
الموت للمراه وقال ليويسف لهما ولد جها مثلها والباقي
للزوج وقال محمد ما يصل للرجال فهو له وما يصل للنساء فالنساء

والشكل للزوج حال حيويه ولورثته من بعد موته لمجد ان يد الوارث
يد الزوج حكما ولو كان الزوج حيا كان يد اولى فكل هذا لا في يوسف
قد جها رها فالظاهر شامد لهما فاما الباقي يد الزوج فكان له
لا في حينه ان يدها بعد موت الزوج حقيقة ويد الوارث يد الزوج
حكما والحقيق اولى بالا اعتبارا

قول زوج علي خلاف قول اصحابنا الثلاثة رحمه الله قال زوج
زوج المقعد اذا قال اخبرني ان عدتها قد انقضت وذلك في
تقصي في مثلها العدة لا يصدق في حل لكاح احتيا وادع سواها
وعندنا يصدق له ان المراه مؤتمنه لا خيار عما في رجمها
مقبل قولها على الزوج ولا نقل قول الزوج علمنا كما في حقوق النفقة
والسكنى بالاجماع لئلا نجر كل واحد منهما جعل اماره على تساوله فجب
العمل بكل واحد منهما فيما يخصه والنفقة والسكنى حق للمراه فعلنا
بحر المراه في حقها وحل لكاح من تحت ولزوج في حق الزوج
فعمل بحسب في حقه قوله مؤتمنه قلنا بل ولكن في الاخير دعاه
وجها لا في من خيار دعاهما والزوج خبر عن اخبارها لا دعاهما
في رجمها قال الغيبه المنقطعه ان يقرب بحث لا يعرف
مكانه لا بقطاع خبره ولعلمنا الثلثة انه لا ذلك اقوال واصحابنا
واحد هان يكون في مخرج لوارثنا العقد الى استطلاع رايه
يعرف المحاط به ان ادام حيا يعرف مكانه وفي خبر
الكهوف

قراءة مسغرة في حق الصغير والصغير فلا سقط بكلمة ولايته ولا
ثبت له ان ولايته انما ثبت للاسقاط براه وحل بقا الولاية
في هذه الصور لقوت مصلحة الصغير وضربها بقا الولاية في هذه
الصور يعود على موضوعه بالمقتضى ذالا يحوزها **والـ** واذا
عادل قرب بعد ما ذبح لرب بعد الصغير والصغير ونظر العقد وعندها
لا ينظر له ان لا بعد قام مقام من قرب لغيره فاذا حضر بطلت
من قامه لنا ان لا بعد جعل خلفا عنه وقد حصل المقصود والخلف
فلا ينظر وان حاله صل كالميتيم اذا وجد الما بعد الصلوم قال
الاب اذا ذبح الله الصغير امراه وصلى لها عن الزوج للمهر فحتم
ثم مات اخذ من تركته والورثة لا يرثون في حصته الصغير وعندها
يرثون في حصته له انه كفل عنه حال صحته بغير امره ومنه واذا اداه
او ادى عنه لا يرجع على الابن كما لو كفل عن ابنه الكبير بغير امره وكما
لو ادى حال حيوته كذا قالنا ان لكفاله صديق بائنا المالك عن حتما
فرجع عليه عند الحاجة عند من ذاد سائر ان لكفاله صديق بامر
حكما لان الاب والامه عليه ولا قدام على الكفاله دلالة من من حتمه
مخلاف من من الكفول لا ولايه له عليه ويحل في ما اذا ادى حال
حيوته لانه قام دلالة التبرع لان تبرع له بامر من له حاله
الحين امر معتاد **والـ** من حق بعد بوجه حنوناً طبقاً
لاشبه الاب ولايه تبرعه وعندها ثبت له ان الولاية التي كانت

والصغير
بما ذكرناه في كتابنا

وكما لو ادركه
وغيره

قل الملوغ قد زالت بالملوغ ولم يحدث سبب اخر لان السبب في
القراءة ولم يتحدد لنا ان سبب الولاية في الحاجة بشرط صلاح الولي
ولمذا المعنى ثبت الولاية قل الملوغ مدت حاله الخوف بصلاح خلاف
ما ذابح ولم تحرك لانه لم يوجد الحاجة قال **والـ** زوج المكر اذا
ادعى سكوتها عند التزوج وقالت هي ردت قال قول قول
الزوج وعندها القول قول المراه **والـ** ان لا يصل من السكوت والرد
عارض القول قول من يتمسك بالاصل لنا ان حاصل الاختلاف في
لزم هذا العقد والمراه تنكر والقول قول المتكدر في الشرع ونظير
هذا اذا قال لعبد ان لم تدخل الدار بعد فانت جبر فمضى عدوا دعي
المولى لدخول والعبد يدعي عدم الدخول وعندها القول قول العبد
ويقتول انه متمسك بالاصل وعندها القول قول المولى لانه تنكر الفتى
ومواها جبر من خلاف **والـ** ذى زوج ذميه بغير شهود
لا يحوز وعندها يحوز له طاهر قوله عليه السلام لا يكافى من شهود ولا
اهل الدمة تنه لا هل له سلام فاذا لم يحضر تكافى الماهن بغير شهود فلكي
تكافى لنا ان اشتراط الشهاده في النكاح عرف محله والقاسم لا يوقف
مضاع النكاح على شرط وفيه من من يحقق مقاصد النكاح على بعض
الوجوه كما الشرح به انك الماهن صانه لها عن التحاير نظر الماهن
والذي لا يتخو الرطوبه مثل المسلم يبقى على اصل القاسم وما المحدث
ورد به انك الماهن لما ذكرنا قال **والـ** اذا اردت الزوجان معاوفا

الفرقة بينهما وعندنا لا نفقه لان اذا تقاطعا في الردة او في غير ذلك لم يكن
 ان ردة واحد منهما توجب الفرقة و في ردتهما ردة واحدة مما وزياد
 لنا ان العبد اراد في ردة من لى بدار الصدوق في ردة مع الزكوة ولم
 يامرهم الصحابة رضي الله عنهم بتخديده لان نكحه بعد ذلك سلام ومن وان
 ارادوا على التقاطع لكن متى جمل المارح في جعل كاد تدادهم معا
 واجماع الصحابة حمة ولا ردة واحدة مما يوجب الفرقة لانها مع اختلاف
 الدين لا ياتلفان في محل مقاصد النكاح وهذا المعنى لا يوجب في ردتهما معا
 لانها اذا ارادتا معا واسلمتا معا دل على لافه والمودة بينهما وفيه
 جواز عما قاله قال اذا تزوج اخرا مدة معلومة حاز النكاح
 وبطلت التوقيت وعندنا بطل النكاح له انه اتي بالنكاح بشرط فيه
 شرطاً فاسداً فالنكاح لا يطل بشرط فاسد كسائر الشروط ولنا ان صدق
 محقق متعة والمتعة منسوخة وهذا لان المتعة هي اثبات الجمل الاستماع
 لا يتحقق مقاصد النكاح والنكاح الموقت بهذه الصفة ولا في مقاصد
 النكاح لا يحصل في مدة معينة حتى لو ضربا مدة لا يعيشان الزوجان لك
 عاذه ويحقق به مقاصد النكاح بحرف قال اذا تزوج اخرا
 على عبد وسلم الى انما طلقها قبل الدخول بها عاذا بصفة الى ملك الزوج
 بعد الطلاق حتى لو اعقبا به بعد اعتاق كل واحد منهما نصف
 وعندنا سفي على انهما سفا اعتاقا في كله ولا نفد اعتاق الزوج
 قبل القرض له بقضا او رضاه ان الطلاق قبل الدخول

لا كفاية مقاصد
 النكاح

يوجب تنصف المهر واعاذه بصفة الى ملك الزوج فصار كما اذا لم
 يكن مقوضا وفيه اجماع لنا ان ملكها كان ثانيا من كل وجه بعد
 القبر والطلاق قبل الدخول يجب تقضية البصر فلا ينقض الا
 بقضا او رضا كالمالك في المتى شرا فاسدا قال اذا تزوج اخرا
 على ثوب موصوف في الدمه فحبا بالقيمة لا تخبر على القول وعندنا
 تخبر له انها استخفت على الثوب بالقيمة فلا يجوز اخذ عن
 كاه المهر وشرا العين لنا ان الثوب اذا لم يكن عينا فهو قيمته
 المالية والجماله سواء فانهما اتى به تخبر على القول وصار كالحيوان
 الموصوف في الدمه وفيه اجماع ودوى عن لى حيفة مثل قول رجب
 ومولاه لان الثوب وحب في الدمه وحيوانا مستفرا كما في المهر
 بخلاف في الحيوان تزوجها على خمسة حرام حب مهر المثل وعندنا مكر
 عشرة له انه يبيح قال بطل مهر افسدت القيمة وحب مهر المثل
 كما اذا سمي المهر لنا ان العشرة لا كونها مهر لا يتخرى وذكر بعض
 لا يتخرى كذا ذكر كله وصار كالطلاق ونحوه قال اذا تزوج
 امراه على مهر مسمى ومن به رهننا ثم طلقها قبل الدخول بها ثم ملك
 الرهن تقدم المراه بصف المهر فاسدا وعندنا لا شيء على ما استبحانا
 له انها صادقة بتوفيق كل المهر بالرهن وقد وحت عليها ما
 بصفة بالطلاق قبل الدخول ففوت ذلك لنا انه لما طلقها قبل
 الدخول بها سقط نصف المهر في اصله وخرج نصف الرهن

عن الرهن حتى نصفه ههنا بالنية فاذا اهلك بمالك فلا يغرم قال
 اذا تزوج امرأه على الف على ان يطلق الزوج امرأه اخرى فلم يطلقها ومهر
 مثلها التزم من الف ليس لها الا ما يسمى وعندنا سلم الى غايته المثل له ان طلق
 امرأه اخرى لا يضره فكان ذلك وحدهم ذكروه سبوا لنا انما اصبحت باقر
 من مهر مثلها لا بشرط رجوع فيه وهو مخلص الفراق والقسم لها فاذا
 لم يحصل فاقطع الرضا يجب تمام مهر مثلها قال بس جهنم تزوج حريمه
 على ان لا يهرلها حب لها مهر المثل وعندنا لا يجب شيء ان النكاح لم يشر
 له مال كما في حقنا وهذا نكاح فلا يغرم عن المهر لنا ان لزوم المال في النكاح
 حكم شرعنا ومم لم يلزموا احكام شريعتنا ولا ولاية لنا عليهم لنلزمهم
 فلا يلزمهم قال المهر نرد بالبيع الشر وعندهنا لا يرد له انما ما
 مضى لا يوصف لسلامه فاذا افاق لك منه كان لها الرد كما في البيع
 لنا انه لا فائدة في الرد فان كان الرد انفساء العقد او ارتفاع النقصان
 من كل وجه والنكاح لا يقدر الفسخ يجب مثله ان كان مثليا او فمته ان لم
 يكن مثليا وهذا لا يخلو عن قليل تفاوت في غل في البعيت الفاجتر لان
 المثل والقيمة يخلو عنه ويخلو في الشر لا يفسخ بالرد قال لا اله الا الله
 تزوجت بغير اذن مولاهم ههنا اعققت به نفقة النكاح وعندهنا نفقة
 له ان النكاح توقف على احوال المولى فلا نفقة باحائه عيوكا اذا
 باعها المولى بعد النكاح فاذا اراد المشتري لنا ان النكاح قد تم بكونه اهدوه
 على هل فاستماع التفريق حق المولى فاذا زال حق المولى زال المانع

خلو في الشر لا يفسخ الوقف ويطلق بالشرى لا نه بطوى ملك نكاح
 على ملك موقوف اعني ملك المنفعة مرفوعة حتى لو كان المشتري امرأه
 او رجلا لا يخلو له وطئها فاذا تزوجت قال المكاتبة اذا تزوجت
 باذن مولاهم ههنا تحققت فله خيارها وعندهنا لا خيار للعقيد
 ان هذا نكاح حصل برضاها رضا معتبرا ان نكاح المكاتبة لا ينفذ
 بدون رضاها فلا يثبت لها الخيار كما في ذلك كالحق بخلاف ذلك
 لانه حصل لا برضاها لنا انه اذا اذ الملك علم بانها العتيق يثبت لها الخيار
 دفعا لزيادة الملك عينا كالا حقه دل عليه ان يردن كانت مكاتبة فثبت
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكك نصفك فاحللي
 قوله بامنا رخصت فلنا وصيت باصل الملك لا بالزيادة قال
 اذا اعتنى ام ولد ولزمتها العدة مثله في حيف ليس للمولى ان يتزوج
 بامرأة بعد ثبوتها وعندهنا لا ذلك له انما بعد العدة مانعة نكاح
 الابيع كما في عدة النكاح لنا ان المولى يملك التزوج بالابيع قبل عتقها
 مع قيام حل الوطى بعد اولى وهذا لان المانع من النكاح
 ولا نكاح ههنا لا من وجه ولا من كل وجه غل والعدة والنكاح لانه
 نكاح زوج وامان نكاح اخيهما في عدتها لا يحول عند اي حيفه وزجر
 رحمهما الله وقد مر ما جاب لي حيفه قال حرم الرضا ع
 يثبت الى ثلث سنين وبن علمنا الثلثة احتل في وجهه اخر
 على بامر ما جاب لي حيفه له ان البصر ينفذ من الرضا ع يثبت

ونصف لقوله وحمله وفصالة ثلثون شرًا ثم الفطام لا يتحقق دفعه
 وأحد فلا بد من مدرك وقد بنا بسببه اشتراط في ما يقتضيه العادة لنا
 ما مر في باب اى حنفه قال اذا دخل بامرأته ثم اباها ثم زوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فلا علة عليها وعندنا عليها العدة
 لانه ان العدة لولي قد بطلت بالنكاح والثاني لم يجب لانه طلاق قبل
 الدخول لنا ان رجما مشغول بما به حكم الوطى في النكاح لا ولي
 لقيام الفلش والمعنى ادعى الى وجوب العدة بهذا اذا كان الوطى قال
 اذا قامت المرأة اليه على عيب انه تزوجها ليا امرها القاضي
 بالاستبراء عنه قبلت بنتهما وعندنا لا نقل له ان تسمى قاسية
 على ايات حرم مقصود فقل كما في الدالة الودعية لنا ان هذا قضا
 على الغائب فلا يجوز الا بضرورة وفي حق الدالة ضرورة لانها على
 ان يفاق على نفسها فستل والمدة تنفق على نفسها فاندفعت الفرد
 قال القاضي بامرأة الغائب بالاستبراء عنه عليه ولا يعطىها من
 ودعية الزوج التي عند رجل وعندنا يعطىها من ودعيته اذا
 كان الودع مقر بالودعية والزوج حبه لانه ان الزوج امر الودع
 بالخط دون الدخول ونحو ذلك ونصل اليها بالاستدانة لانه امر
 مشروع كما لو لم تكن ثم ودعية لنا قوله علم لهن خدي حال
 اى سفاهة بالكيف ولذلك بالمعروف وهذا حال الزوج فلها
 ان تسق منه على نفسها قال س رجل زوج امره من رجل

لا بد

لا بد

رجل ولم يزوجها معه يتاح حتى طلقها ثم يواها معه بشارة العدة فعلى
 الزوج النفقة وعندنا لا نفقة لها عليه لانه اذا صار كحوسه
 لحقه فتسحق النفقة عليه كما اذا بواها المولى معه فاخرجها
 الزوج ثم طلقها ثم اعادها الى يده لنا ان النفقة لم تكن مستحقة
 عند الطلاق فلا تسحق بالاحساس بعد وصار كما اذا اذنت
 فوفعت الفرقه ثم اثلت في العدة والحاج ان مدد الاحساس ليس خالص
 حق الزوج ممكنة من الاستمتاع بها بحلف ما ذكر من الصور
 لانها كانت مستحقة قبل الطلاق فصارت لنا بشرة اذا عادت
 قال الخالة اولى بالصفر من ام ابى وعندنا ام ابى
 اولى لانه ان ام ابى احق به بلب والحالة من قوم الام وام
 ابى من قوم ابى لنا ان الام والحالة احتلام وغير
 الام لا يباح لهم قال اذا اختلف الزوجان في متاع البيت
 بعد الفرقه فما يصلح للرجال فهو للزوج وما يصلح للنساء فهو للمداه
 والمشكل بينهما ومن علمنا الثلاثة اختلف من وجه اخر
 انما استويا في الدعوى والحجة لنا ما جرد في باب ما يفر كل واحد
 اصحاب الملائكة يا خ
 على خلاف قول اصحابنا رحمه الله قال الشافعي حجه الله تعالى
 لنقل العادة افضل من النكاح وعندنا النكاح افضل لانه ان التحلي
 عبادة وهو المقصود من الخلق والنكاح مقامه وتطرق الى

ذكرنا في باب ما يفر

فكبر بينهما في حال
 من ادعاهم

الشهوة ولا شك ان لا اول لنا ان النكاح واجب بالا واجر
 الوارده والنكاح والتحلي ليس بواجب ولا شغل بالواجب اول
 ولا النكاح نسبت الى التوحيد بواسطة تحصيل الولد الموجد
 وتخصن النفس عن الزنا وهو اولى من البطل قال الوطى
 الحرام لا يوجب حرمة المصاهرة وعندنا يوجب له ان حرمة
 المصاهرة من باب النعمة والرفق احرام محض والحرام لا يصلح سببا
 للنعمة لنا قوله تعالى ولا تسكنوا ما نكح اباؤكم من النساء والنكاح حقيقة
 الوطى والعقد جميعا بطريق العزم والمطابقة لا مستعمل فيهما جميعا
 والاستتار ليس باصل فكان النكاح مقتضايا محرم وطى وطى
 او عقد يعقوب بن ج واذا حرم الوطى فسد النكاح ضروره
 والمعنى ان الوطى سبب لنكاح بن الوطى والوطى حكما دليل
 اضافته الولد اليها على الكمال فاذا ثبت بن نكاح بينهما صارت
 امها اماله حكما محرم عنه قال المسر والنظر عن شهوة
 في الملك لا يوجب حرمة المصاهرة حتى لو لم ينكح حتم طلقها
 قبل الوطى لا يحرم انما عليه ولو لم ينكح حتم طلقها
 على بن وعندها يحرم له ان ليس والنظر بمرثية الجزية
 يذاته فلا يورث في الحرمة لانه لو اثارنا يورث لقيامها مقام الوطى
 وانه يقوم مقام الوطى بدليل انه لا يقوم مقامه حتى صار
 الصنوم وحساد بن حرام ووجوب الفصل لنا قوله عليهم

من اخراه شهوة حرمت عليه امها وابنتها والمعنى انه قام مقام
 الوطى في حق الحرمة لانه سبب مقص اليه عالما فصار كالنكاح
 لا يورثه لانه فضا الى الوطى ابلغ من النكاح فلا يورث
 الاحكام لا يماثل تعلقت بذات الوطى لا كما قام مقامه ولما
 لا يثبت بالنكاح انما هي هنا خلافه قال النكاح لا يثبت
 بعده لا ختم من طلاق بانك وثلاث حق وعندنا لا يجوز له
 ان ينكح من اولى ذوات كل وجه لوجود القاطع من كل وجه وهو
 الطلاق بانك والثلاث فلا يكون حقا من حتم فهو كما بعد
 العقد لنا ان نكاح لا يورث من وجه بدليل قيام احكامه وهو الفرائض
 ولا يخادع عن الخدوع والبروز والزوج اخبر فكان حقا شيئا
 نكاحا بالنظر في مدلول احكام محرم بالنكاح عليه ما روى عن عبيد
 السلماني انه قال كما اشتهر اصحاب رسول الله عليهم السلام
 على محرم نكاح بن حتم وعنده لا حتم قال عقد الفصوى
 في النكاح والسبع وعنده لا ينقل صلة وعندنا ينقل ويوقف بالفقار
 على احابه من عقد عليه ان يعقار مدله التصرفات خفية لاحكامها
 موقوف على الولاية ولا ولاية للفصوى لنا ان فعل المهر وكلامه
 مستلزم لنفسه لا تصرف في كلامه وهو حقه فكان يشهد ذلك
 اطهارا للملكة والكرامة المستفاد بكونه آدميا والواضع انما يثبت
 ضررا ما عقد عليه ولا ضرر في نفس الا يعقار بل في نعم انما الضرر

على شرم

البقار وعندنا لا سند له بصداه واخاذه قال النكاح لا ينعقد
 بغيره النساء وعندنا ينعقد له قوله عليه السلام لا تزوج النساء الا ولنا
 ولان النكاح عامصة لا يستدرك لان نكاح العقل والبدن ناقصة العقل
 فلا ينعقد بغيرهما كما لا يصفى لنا قوله تعالى ولا تعصواوهن ان يكن لزوجهن
 نهي عن منعهن عن النكاح اضاف النكاح اليهن وكل ذلك دليل بصور
 النكاح منهن ولا غنا عاقله متميزة محتاجة الى النكاح لتحقيق مقاصده
 فاذا ما شئت ذلك لنكاح على قصد تحقيق المقاصد وجب ان
 ينعقد دفعا لاجتماعها واما الحديث قلنا هذا نهي بطريق الشفقة
 صيانة لها عن النسب الى الوفا حبه حملناه على مودة لا ذكرنا قوله
 فان عقلمها ناقص قلنا القدر الذي يكمل العقل يكتفي بذكر مقاصد
 النكاح بدليل انما تستدرك ما مؤاخذ منهن ومما التوجيه والنسب
 قلنا لا ينعقد قال النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة وعندنا ينعقد
 له ان معنى لنكاح لغة وشرعا يخالف معنى الهبة فلا ينعقد احدهما
 بالآخر ولذا لا ينعقد الهبة بلفظ النكاح قلنا هذا لان هذا اللفظ
 انعقد به نكاح النبي عليه السلام به نكاحه له نه اشبه وقوده
 لنا مطلقا وسان نعتقد لكاجه عليه السلام قوله تعالى واحزاب مؤمنة
 ان وهبت نفسها للنبي لانه اول الهبة كانت تلك المتعة بواسطة
 ملك الزوج والنكاح اساق ملك المتعة فحاز ان جعل محاراة عند لان
 السببية طريق المحاراة عرف قاله اذا تزوج بشرط الحياء والشفة

مصالح

على

امام لا ينعقد النكاح اصبه وعندنا يصح النكاح ونظر الشرط له
 ان شرائط الخمار مانعة عما في ثبات حكم العقد والعقد ثابت الا
 الحكم لنا انه باشر حكم النكاح حقيقة لا انه شرط الخمار وانما عدم
 الرضا بالحكم والرضا ليس بشرط مضمنا لقوله عليه السلام قلت حدثني
 وهن هن حد النكاح والطلاق والعتاق قال نكاح الشغار
 وهو ان يزوج الرجل اخته او ابنته على ان يزوجها اخته او ابنته
 فيجعل نكاح كل واحد منهما مهر للآخرى باطل اصبه وعندنا حاز
 النكاح وعلى كل واحد منهما مهر مثلها له ان النبي عليه السلام نكح
 الشغار لنا ان ذلك النكاح صدد عن حل المحلل انه لم يذك
 فيه ما يصلح مهر اصبه النكاح بمهر المثل كما اذا سمي المحر والمحرور ولما
 النهي والمراد منه اخلاء العقد عن المهر دل عليه رواية ابن عمر رضي الله
 عنه مفسرا نهي ان تنكح المرأة بالمراه ليس لواحد منهما مهر قاله
 لا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين ولا عجمي والمحدودين
 قدف وعندنا ينعقد له قوله عليه السلام لانك لا تولى وشاهدك
 عدل ولا نكاحا له والحدود يكون عير محدود في القذف شرط
 لا طهار النكاح فتكون شرطا لا انعقادا كالعقل والحرة لنا اطلاق
 قوله عليه السلام لانك لا تولى باليهود ولهم شهادان واما المحدود في القذف
 فلان الله تعالى نهي عن قبول شهادته بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادان
 اذا و هذا دل على ان لهم شهادان وكذا في عجمي فتشهادان مقبولة

عند بعض العلماء فاما الفاسق فلا زانه تعالى امر بالتب في خبره
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان حاكم فاسق شاكيتوا وعايد التبت
هو القول عند ظهور الصدق ولا يخبر هو الاثر في غلب الطن
فحصل صانته النكاح عن المجاهد شهادتهم والشهادة ما شرطت
النكاح لا لهذا واما الحديث الذي روي فالمراد منه لا نكاح من بولي
وشامد بن عبد الله لم يجعل العدالة صفة للشامد بل اضاف الشامد
الى اعدك وذلك يدل على ما قلنا قال لا يظهر النكاح وغيره من
الحقوق التي ليس مال كالنكاح والطلاق وعودك بشهادة رجل
وامرأته عندنا يظهر لصانته ليس مال ولا متصل مال فلا تقبل فيه
شهادة النساء الرجال كالحذود والقصاص لنا قوله عليه السلام لا نكاح لولا
بولي وشامد بن عبد الله وهو اسم جمع وذلك فيما قلناه ولا يرد شهادته
لوثر في غلب الطن فيطهر به كل حق ليس يعقوبه كمالا بخلاف الحدود
والقصاص لانه حقوقه والعقوبة بالشبهة قال ترويح الولي الطن
لا يكون وعندنا عندك ان الولايه راجع الكرامه والعاقب لا يثنى
الكرامه وصار كالشهاده عندي لنا ان الفاسق يلى على نفسه وماله على
على اولاده الصغار قسا على العدل والحكم بينهما لونه ارميا محترما
او لونه مكلفا محتاجا على عرف قال لا يكون للمتم ان تروح
امره نصرانه او يورده وعندنا عندك له قوله تعالى من لم يستطع
منكم طولا ان سلك المحصنات المومنات من ما ملكتم ايمانكم

مستند

نفسه

150 المومنات بعد الحكم في الجوار المومنات الى الاما المومنات دون
اهل الكتاب ولا في الكفر بوجوب نقضه زائد مع نكاح المسلم كالمجرب
لنا قوله تعالى المحصنات من الدين او نوا الكتاب من قبلكم ومنى العفاف
كدي نقل عن ائمة النفس ولا لا مقال من الكاينة على وطئها ملك الدين
فحل ملك النكاح كالمسلم ولا كذلك المجوسيه واما ما يلا من النكاح قلنا
فيه انا حله المومنه وليس فيه تحريم الكاينة وما ذكره القليل لا يمنع مقاصد
النكاح فلا يمنع حوازل النكاح قال الولي لا ملك ترويح التبت
الصغيره وعندنا عندك له قوله عليه السلام ليس للولي مع التبت امر
وقوله عليه السلام تشاور لنا ان المعصية للولايه الحاحه وشرط صلاح
الولي قد وجد من ان جميعا واما الحديثان محمول على التبت المالفه
للدليل فامر قال طول الحر من نكاح لانه وعندنا لا يمنع له
قوله تعالى من لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فمحل
ملكتم ايمانكم وهذا يعنى ايا حله الثاني عند ضروره فقد بين وكفوله
تعالى من لم يستطع فاطعام بيت سكينه ولا نكاح لانه ارقاق الحر
والدليل ليقضى المنع عنه لغيره وروينا ان النصوص الواردة ايا حله
النكاح والترخيص فيه من غير فصل ولا نكاحه محصله نكاح
لانه حال عدم طول الحر محصل حال وجوب نكاح النكاح في
الحالين جميعا اما لانه قلنا محصنات النبي بالذكر لا تنكح ما عداه فلا ينكح
الحوازل حال طول الحر وعلى هذا القول قيل قال الثاني للعبد ان تروح

جوارده

انه على حرة لعدم طول الحرة في حقه وعندنا لسرله ذلك وكذلك
 الحر اذا تزوج أمه وأخيه لسرله ان تزوج أمه أخرى لعدم الفرق
 وارفعها بالواحد وعندنا له ذلك ما ذكرنا قال ^{المهر}
 لا يملك أجار عبده على النكاح وعندنا ملك له ان النكاح يعرف
 مختص بالآدمي والعبد غير مملوك له من حيث انه آدمي قصار
 كالمكانت بخلافه لان النكاح في حائنها يملك البضع من العبد
 وميزانها مختص بالانثى لانا ان ملك العبد رقبة ويأخذها كك
 تمر في شهر نصيبا نه ملكه والنكاح بطريق الصيانة لانه يضمنه
 عن الزنا الذي هو سبب الهلاك او النقصان فملكه وضار كالام
 محله ف المكات لانه لا يملكه يذا قال ^{لن} واذا تزوج
 عا ديه انه لا يكون وعندنا يجوز له ان يجاريه مملوكه له من
 وجه لقوله علم انت وحالك لا يملك من وجه من حوار
 النكاح لانا انه تزوج عا ديه غير مملوكه له اصلها لانها مملوكه ^{لن}
 من كل وجه بدليل حل الوطى وبقاذا العتق وذا من كونها مملوكه
 لاجل لوجه واذا اخلت عن ملك ^{لن} من نكاحها بالدلائل
 المقضية بحوار النكاح مطلقا اما الحدوث كما سبق لا يشاء الملك
 بدليل انه عا ديه الملك ^{لن} وانه ضافه اضافة واجد
 فحملناه على سبيلهم والملك عند الحاجة عما ذكرنا قال
 الولي ^{لن} قرب اذا عا ديه عينة منقطعة لا ينفك له بعد ولا

ان المالك

في المالك

151 التزوج بالزوج القاصي وعندنا نثبت للابعد له ان لا قرب بالغيه
 مع حق الصفير والصفير في التزوج فيقوم القاصي مقامه دفعا للطم
 كما اذا كان حاضرا وعرض لنا ان المفتحي للولادة لا بعد قائم مطلقا وهي
 الحاحه والفرقة الداعية الى الشفقه ^{لن} انه امتنع ثوب الوفاة لا بعد
 حال حضره قرب احدا الزمان النظر الحاصل يتصرف ^{لن} قرب بالغيه
 المنقطعة قال المانع ^{لن} الخاطب لا يتطوع فيعمل لادله المفتحي لولادة ^{لن}
 قال الواحد لا يملك وكذا فلا وليا من الحاحين في النكاح وعندنا
 يصلح له ان الواحد لا يملك في العقد في باب البيع فكذا في باب
 النكاح والجامع بينهما في رد الوالي حرم ملكا وملكه ثانيا لانا ان
 حقوق العقد هي ما يرجع الى من وقع العقد له لا الى العاقد بل هو غير معتبر
 والواحد يصلح معتبرا وسفيرا عن شخصين فلا يوجب الى الجمع ^{لن} حكم
 المتضاد بخلاف البيع لان حقوق العقد هي ما يرجع الى العاقد فتوجب الى
 الجمع اجكام متضاد قال ^{لن} اذا ارتد اجد الزوجه ان كان قبل الدخول
 ما يقع الفرقه في الحال وان كان بعد الدخول لا يقع ^{لن} بعد ذلك حيث
 يقع الفرقه في الحال في الوجهين جميعا لانه ان الرد مفعي تضاد النكاح لانه
 لقوف مقابله ومما يسترد قضا الشهوة وغيره مما فاسد الطلاق فيعمل
 على الطلاق لانا ان الطاهر ان لم يرد لا يعود الى الا سلام فوق الياس عن
 حصول مقابله فيقع الفرقه في الحال كالرضاع والمصاحن قال
 اجد الزوجين المدينين والاسلم ان لم يدخل بمكاتب في الحال

وان دخل بمكاتب بعد ثلاث حيف كان الردة عندنا بغير
 ان سلام على اخر فان في فرق بينهما في الحال والوجهين جعالة
 ما ذكره الردة لنا ما دوى اهل مكة اسلموا ولم يامرهم النبي عليه
 بتدبير النكاح وان كان فيهم من لم يدخل بامر الله وروى ان حكم
 اسلمت فعرض النبي عليه على زوجها الا يسلم فاسلم فبقي نكاحها وروى
 ان دهاقانه غير الملك اسلمت فعرض عمر في الله عنه الاسلام على
 زوجها فاني بفرق بينهما ولا في النكاح كان صحيحا وفي لقائه فالله
 في كاسي في امره لذمها العدة من غير الزوج قال الزوجان
 الحرتان اذا اسلم احدهما وجب اليها لا تبين منه وعندنا تبين ولو
 يسامحا واخر جامعنا من عده وعندنا لا شرفا لحاصل ان عده
 الفرقه عند النبي وعندنا ثلث الدارين فلو ثبت المرأة وحدها
 واخر حث بابت بالاجماع لكن عندنا ثلث الدارين وعندنا بالسي
 له في ثلث الدارين ما روى عند الله من عمر بن الخطاب اذ ثبت
 بنت رسول الله عليه ما جرت الى المدينة وخدعها ثم اسلم
 زوجها ابو العاص يوم النحر فودعها النبي عليه بالنكاح لم يملك
 ولا احناء في الله لا تنزله في الفرقه لنا قوله تعالى اذا حكم
 المؤمنات فيما حرات واستخوهن به فلا يستدل بها من وجوه
 احدها اننا نرجع في الكفار وهذا دليل قطع الوصل بينهما
 والثاني انه قال لا هن حل لهم والثالث قوله ولا هم يحلون لهن

نسخ امر المستوفى
 الملك وهذا التفسير
 من الكثرة من الناس
 كما يستدل به

تأثير
 فلا

152 والراي قال لا حنك عليكم ان تنكحوهن ولا في ثلث الدارين محل
 بمقاصد النكاح فوجب الفرقه وانما ما روى قال ان عكاس
 دفع الله عنه ردّها بنكاح حديد فالك في السي انه يوجب
 خلوص الملك للسائر وهذا يوجب قطع كل الزوج كما اذا ثبت حرها
 لنا ان السي وضع لاثبات ملك الرقة دون ملك النكاح وملك
 الرقة يملك عن ملك النكاح ثوبا ورواها اذا كانت المستنة
 متكوبة لم يملك اولي فلا يؤثر في زواله قال عمر بن الخطاب
 في العصبه لا يملك ترويع الصفر والصفره وعندنا يملك له قوله
 عليه السلام لا يملك البقيع حتى تتاجر والبيعه اسم للصفره انما عدم
 النكاح الى عاهه لا ستمار ولا ستمار يكون بعد المار ولا انهم
 لا يملكون التصرف في عالمها فكذا في النفس بل اولى لان امر النفس اعم
 لنا ان الصفره والصفره محنا جاز في النكاح ولو لم يملك نكاح
 لما شوه النكاح على وجه تدفع به حاجتها فثبت لها الولاء كلاب
 والمحدث اما المحدث والمراد منه الكسب التي لا اب لها لانه انما النكاح
 الى عاهه لا ستمار فكان المراد منه من يتحقق حقه لا ستمار وفي
 الكسب دون الصفره محله في التصرف في المال لانه شمل على التهمة
 ولا نكاح لا شمل عليها قال المحدثون انما جاز
 البكر النافعة على النكاح وعندنا لا يملك له ان رضاها غير
 شروطه لكون نكاح دليل انه ينفذ عند سكوتها فملكه الولد دون

عند
 من امر المار

رضاها صرخا لنا قوله عليه السلام لا تستأمر النساء في نفسها واد
صما قما ورا نهارا هل الرضا فلا ينفذ المصنف في نفسها الا برضاها
كالنكاح واما اذا سالت فالتسكوت اعم مقام الرضا سرها وعرفا
ما عرف قال الميرزا ارا انت تكارنها بالفقور او بوثته اريد دور
الدم او بسواها استجنا نروح كما نروح الدب وحمدنا نروح كما نروح
لرا تكار له قوله في م النكاح شاور هذه ليست تكلم وكانت ثلثا طريا
لنا قوله في م في النكاح سالتنا رضاها وهذه تليد كان المكار مر كان
معيها او خصم لها والنكاح مر كان مصدقها عايد اليها في الاصاب
وهذه من قبل الاول دون الثاني قال لرايه اذا كان زوجها حيا
فاحببته من حصارها وعبدنا لها الخنا به ان حيا لها بعد العتق حال
الزوج وله ينصير زيد وام نكاحه خلا ف ما اذا كان عيدا او ينصير
لنا ان النبي عليه السلام خير بيرة حين غبت ورجما كان جزا
ولا رجا العتق انما تبين له في رايه المكار عليها بالعتق وهذا المقام
فانما نكاحها غيب فاك اقل المهر غير مودر بعينه وحمدنا
معد ورا له قوله في م المهر ما تراضى عليه لرا خلو من خفت فخير
ولا ان المهر حاله حقها دليل انه يسقط بعد الوجوب باسقاطها
فاذا رصبت بالنقصان حب بالحب لنا قوله عليه السلام لا مهر
اقل من عشرة ولا ان النكاح محل محترم فلا يجوز عكسه لرا ما ك
له حجب في الشرع واول عشرة الى م في نكاح السر قال اذا

تزوج امرأة على غير مهر ومات عنها قبل الدخول لامر لها وعندنا
لها مهر المثل له قول ابن عباس وابن عمر وزيد رضي الله عنهم
لا هذا جئنا الميراث لامر لها والمعنى ما جئنا الميراث المتقدمة
لنا ابن مهزيب رضي الله عنه قيل عن هذا فقال بعد اجتهاد شديد
مهر مثل نسائها ولا يفسد ولا شطط فقام بمقلين سائر فقال
اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في نكاح نكاح
واشبهه بنكاحه مثل فضلك هذا ولا في البضع محل محترم حق الله
تعالى فلا محل عليه لا يهوض خطير وموالمه قال اذا طلق
امراته قبل الدخول بها ولم يسم لها ميرا يحب المتعة بالفه ما
بلغت وعندنا لا يزداد على نصف مهر المثل له قوله تعالى ومتنوهن
من غير فصل والمتعة خيار وجرح وخطبة كدي حلف النكاح
على الموضع قدره وعلى المقتدر لنا ان الميراثا كان حيا فالطلاق
قبل الدخول لا يثبث الا نصفه فاذا لم يكن مسمى لثبث خوف
الزوج نصف مهر المثل وحال عدم التسمية التي للوجوب في
حاله التسمية قال اذا طلق امراته قبل الدخول بها
والمهر مسمى بحب نصف المسمى والمتعة ايضا وعندنا بحب
نصف المسمى غير له قوله تعالى اذا طلقتم المومنات ثم طلقتوهن
الى قوله فمتنوهن وسر جوهر من غير فصل لنا قوله تعالى وان
طلقتوهن من قبل ان تمسوهن قد فرستم لهن فرطه

فصص ما فرصتم حول النصف المفرد من جزأ الطلاق قبل المصلحة ذكره
 عذرف الفاء وما يلا من النص محمول على الاحتجاب حال عدم التسمية وعلم
 الاستحباب حال وجود التسمية لما ذكرنا قال **إذا تزوج**
 امرأة ولم يسم لها مدام فرض مهرها ثم طلقها قبل الدخول فعليه نصف
 المفرد من وعندها عليه المتعة **إذا تزوج** كالمفرد من عند العقد
 فنصف بالطلاق قبل الدخول بالنص لنا **إذا تزوج** بالاعتدال وب
 التسمية من المثل وهذا التقدير من المثل وهذا المثل لا ينصف بالطلاق
 قبل الدخول بل يسقط اعتباره **وإذا تزوج** بالاحتجاب **الحرة**
 المتكوجة إذا قبلت نفسها قبل الدخول بما سقط مهرها وعندها
 لا يسقط له أنها حبست المبدل حبساً إنما فلا يبقى لها حق
 المطالبة بالبدل كالأمة المتكوجة إذا قبلت ما قبلها قبل الدخول
 لنا أن الموت ضمنى للنكاح والعقد إذا لم يقرر حكمة وتأكد كما إذا قبلها
 أختي وقوله إنما حبست نفسها قبلنا **حبساً** إنما يتحقق بعد الموت
 وبعد الموت لم تنق مئ اهلاً للفعل قال **الحرة إذا تزوج** جوهراً
 خدمته أياها سنة ثمها ذلك وعندها لا يحمل الخدمه من الكس
 عند لي حنفه لها من المثل وعند محمد لها قيمة خدمته وقوله
 لي نوك مضطرت على جارية فاب لي حنفه ومحمد رحمه الله
 له أنه يبيح الاستقواء لأن المنافع عندى مقوم مطلقاً وعندكم
 نصير مقومة بالعقد وقد وجد العقد فكان حالاً مقوماً

لقد بر

أصله فلا يضاوم
 البهاكل والمولى إذا قبلت
 من ماله لأنه أهله
 للفعل

فصل في مهر الفصار كما إذا تزوجها على رعي غنمها أو نأدا رها
 وعبر ذلك لنا أنه بعد رجع الخدمه مهر لانه نودى إلى
 حفل المراء ما لكه زوجاً في حوالا سيديام بكونها مملوكة له
 وهذا حال خلاف الشقي والرعي يجوز ذلك لانه لا نودى
 إلى صدا المعنى قال **إذا تزوج** امرأة على نصف دار فله الشريك
 فيها حتى لشفعه وعندها لا شفعه فيها له أن هذا مملوك
 يعرض هو حال وهو النافع فصار كما لجعل الجرة ثم الدار التي
 جعلها حرة ثبتت فيها السفعه فلذا هذا لنا أنه مهاوضة
 ملك ما ليس مالاً لان يعرض الحرة ليس مالاً وخلافه نصيبها لمحق
 جزها فصار كالمملوك بطريق الصدقة قال **إذا تزوج**
 امرأة على كذا كذا أو العنق أو البقرة على عبد أو أمة فلها مهر
 المثل لا المسمى وعندها يجب الوطء من ذلك كذا المسمى
 بمهر كذا فصار كما إذا يسمي داراً أو دابة أو ثوباً الناجار وروى عن
 ابن عمر رضي الله عنه أنه إذا زالكاه على الوصف والخلاف
 فيها واحد وكما يصلح بدل الكاه يصلح مهرها ولاز الوطء من هذا
 أقل حمالة من المثل أو مثله في الجملة فأما أنه أولى بخلافه استشهد
 لانه أكثر حمالة منه قال في الخلوة الصحيحة لا توجب كمال
 المهر والعدة وعندها يوجب له ثوبه تعالى فان طلقهن من قبل
 أن يحسرن لهن وهذا طلاق قبل المسير وإن الزوج لم يتوف

المبدل فلا تأخذ بعينه البذل لنا قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا
 الى قوله وكف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والا فتنا
 هو الخلو ولا يملك الزوج من حق المبدل حتى عليه مملكتها
 من حق كل البذل كالباب اذا سلم المبع والالاية قلنا الخلو قارة
 مقام المسكن فلا يكون طلاقا قبل المسكن حكما المتروحة ترد باليهود
 الخمسة وهي الرثق والعز والضر والخدم والجنون وعندنا لا
 ترد بعين مالها كادوي عن النبي عليه السلام انه تزوج امرأة فوجد
 على كسبهما ما صار فداولا لان هذه الفتوى محل مقام العقد فوجب
 حق القسم كما اذا وجدت زوجها غيبا او مجبرا لنا كما روي عن
 علي رضي الله عنه انه قال حل مذهبنا وان هذه الفتوى لا تحل
 بالمسحوق بالعقد وهو ملك الزوج فلا يوجب حق الرد كالرجل
 وغيرهما وما روي من ان حدث قلنا البروي انه قال الجني يملك
 ومما من كتابات الطلاق عندنا انه يقول قال اذا كان
 للرجل امرأ فزوج اخرى ان كانت الجدة شيئا اقام عندها
 بكتا وان كانت بكتا اقام عندها سقما دار بالثبوت وعندنا
 نسوي بينهما والقسم لا يندال كادوي ابو هريرة رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام انه قال من تزوج امرأة بكتا فقيم معها
 سنة امام وان تزوج شيئا بقيم عندها بكتا امام ثم يستأنف القسم
 فيما بينه وروى عنه عليه السلام انه قال لام سلمة حين تزوجها ان شئت

فك

بجيت

وحيث

علاء

الب وسبعت لهي وان شئت ثلث لك وذرت كذا روى محمد بن حماد
 الكاتب لنا قوله عليه السلام من كان تحت امراتك فلم يولد شيئا حيا
 يوم القيامة واخذت قبيحا مايل وكان النبي عليه السلام يولد للنساء وكان
 يقول اللهم هذا قبيحي فما اهلك فلا تولد في فمك امك اي من
 التناوق في الحب وحدثت ام سلمة دليلنا فانه يدا قوله ان شئت
 سبعت لك وان شئت سبعت لهي وقاله في آخره معناه ان ست ذرت
 على النبي وحدثت لي هرة رضي الله عنه بحول علي هذا وكادوي
 في آخره ثم يستأنف القسم فتنه الزنا غريبة فلا تقول بها قال
 المكاتب اذا تزوج بابت مولاه ثم مات المولى فسد النكاح وعندنا
 لا يفسد الا اذا عجز ورد في الرق لان يفسد له انما يملك زوجها
 بالارث ولهذا كان البذل لها ولهذا يفسد عنها فانه لنا انما
 حلت المكاتب لانه لا يحق النقل من ملك الى حليتها انما ملكت ما
 ذمتها من المكاتبه واما الاعتاق فلنا مردا انرا عن بطل الكاه
 ثم ثلث الفتى بعد ذلك قال نعت الزوج بصردنا
 في دمه الزوج بدون القضا حتى كاف لها ان تطالبه بفسقه عامي
 وعندنا لا يصردنا الا بمصالحه ان التفتة وحيث لا
 عن الاحتباس فلا يقف وجوبه على المضاعف الاجرة في ذات الجاه
 لنا ان مردا نوع عليه يجب تقدير الكفاهة عند الاحتباس لانه يملك
 على الاحتباس كذا في القامح بدون الاحتباس والاجرة ولما لم

تزلو

تجدد

سمعت نفسي الطلب المهر العاقل لا تسقط في لرحاه اذا شرط العقل
 محسرا لرحله وحقت المدا تسقط لان جرو قال هذه ذوى
 الارحام المحام سوي الوالدين والمولودين غير واجبه عنده وعنده
 واجبه له انه لا يقضيه بينهم فلا يجب بغيرهم على البعض
 كني الاعمام لنا قوله تعالى واذا ذى القربى حق وقوله وعلى الوارث
 مثل ذلك ولان بينهما قرابة واجبه الوصل فوجب البقية صلة لها
 اقرب الوالد ومما انظر اخلا فم في الفتى عند الملك وقد عرف
 في موضعه قال المهر عن البقية نوجب لها حق المطالبة
 بالتقرب وعندنا لا نوجب بل ياترها القاصي بالاستدانة له انه
 يحز عن مساك بالمعروف معون التسريح بالاحسان وقد اشع
 فساد القاصي حناه في المقتضى كل في الحب واليقينه لنا قوله على
 وان كان ذوعينه منطوقه الى عيشه ولان المقتضى ابطال حق الزوج
 لا الى حلف والممنوع منه باخر حق المرأة فانما يستدبر عليه فبال
 التهاء الثاني ولا شك ان حذر ضرر الناحر اولى من حذر لوطا
مسما الرضاع قال في دفعه والثاني رجل له امرأتان صغير
 وكبير فادفعت الكبير الصغير حتى فسد تكا حيا على الزوج
 نصف من الصغير ونزح به على الكبير سوا تعد في الفساد
 اولم تنعد وعندنا لا نرح له اذا تعد في الفساد لهما ان الرجوع
 حكم افساد النكاح وبالك نصف المهر على الزوج وذا بحصل

وكا جرمه

بالارضاع

فلا يحلف بالعد وعدم العد لنا ان الرجوع ما ثبت سبب
 له بل في بطوننا الماشرة بل بطوننا السبب وما شئت الشرط
 لان الفساد يثبت بالارضاع وهو فعل البصيرة وفعل المرأة
 بشرط وضمان الشرط بشرط التعدي والتعدي بالعد قال الحج
 الثاني الرضاع لا يثبت له محسن وصقات وعندنا ثبت محصه
 واحده له قوله عليه السلام لا يحرم المصية والمصتان ولا الاصلاحه
 والاصلاحات قالت عائشه رضي الله عنها ان ما كان يثلي
 في القرآن عشر وصقات يحرم من ثمن عشر وصقات يحرم من
 ولا نحرمة الرضاع يثبت بانشاء العظم وابناء اللحم وذا
 حصل بالكثر دون القليل لنا قوله تعالى وامماكم اللاتي ارضعنكم وخالواتكم
 الرضا عنه من غير فصل بين القليل والكثير وقوله عليه السلام يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وعاروا مردودا بالكاف
 او هو منسوخ وما ذكر من المعنى قلنا الرضاع وان قل فوجب
 ابناء اللحم بقدره قال لا يثبت حرمه الرضاع بل من النسب وعندنا
 ثبت له ان الرضاع يثبت الحرمه فمقتضى حاله الحتمه بحرمه
 المصاهرة بالوطي لنا ان حرمه الرضاع تنبى على ابناء اللحم وابناء
 اللحم وذا لا يحلف بالموت والحتمه بخلاف المصاهرة لا يماشي
 على الحرور به وذا لا يحصل بعد الموت قال اذا جعل لبن
 المرأة ما وودوا حتى صار اللبن مسرورا حتى يثبت حرمه الرضاع

املح التحلة ولها اى لضعفه

قال عليه الرضاع ما ثبت
الحكم وانشر العظم

وعندها لا يست له انه ساول لن المراهع غيره فثبت الحرجة وله
 لنا ان الذين صار مغلونا فلا يست له حكم كما في المهر قال رجل
 له امر ابني رضيعتنا فادفعتمنا اخنبد على التفاقية حتى صادتنا
 اخنبد ففسد لك اخنبد لا عنده وعندنا فسد كما جها حقيقا
 له ان لا حننه ثبت بارضاع لا خيرة فثبت الحرجة في حننها
 كما اذا تزوجها على التفاق لنا ان المخرج هو الجمع من الاخنبد كما
 وعند ارضاع لا خيرة فثبت الجمع في النكاح فبها مقاد فسد كما جها
 جمعا قال اذا قال لامرأته هذا اخنبد من الرضاعة فثبت
 عليه ولو رجع عن ذلك لا يصدق وعندنا يصدق له انه اقر
 سبب الحرجة فلا يصدق في الرجوع عنه كما اذا اطلق في
 رجوع عنه لنا ان مذيابا في الحرجة والغلط فكان مودورا
 فصدق في الرجوع باد قول مالك على خلاف قول اصحابنا هم است
 قال مالك اذا تزوج بعور شهود بشرط ان يغلقا حار وعندنا لا يحسن
 له ان مذيابا عقد من العقود فلا يقف انعقاده وصحته على الشهاد
 كغير من العقود والحاج ان ذكر العقد وحكمه لا يقف على الشهاد لنا
 قوله عليه السلام لا نكاح له شهود قال ولو تزوجها بشهاد
 شاهدين بشرط الكتمان عندنا يحسن له ان التي عليه السلام عن
 نكاح النر لنا ان النكاح يحضره اليهود لا يكون نكاح السر قال
 النكاح الكفار فاسد وعندنا صححه له ان الكافر ليس من اهل

افترسه

الولادة ولا نكاح الابوي لنا قوله تعالى وامراته جماله الخطب ولو
 لم يكن نكاحا صححا لم يكن امراته وقوله عليه السلام ولدت من نكاح ولم
 اولد من سباع قال الا اذا زوج اشبه الصنف وامرأة محرمه
 معلوم ولا مال للابن والمهر على الزوج وعندنا لا يلزمه الا اذا ضمن
 انه ضامن للمهر بدلالة اقداحه على النكاح لا من علمه انه لا حال
 له ومع علمه ان النكاح بدو المهر لا يكون لنا انه لم يوجد منه لغير
 لانصا ولا دلاله اما نصا فظاهر واما دلاله فلان النكاح لا ينكح
 عن لزوم المهر اما ينكح عن بقا المهر في الحال بل انما جوزه في الثاني
 اذا ملك المرأة لا فتم لمن من ضرورته ضمان المهر قال اذا حدث
 المراه نفسها من غير كفوليس لها حق الاعتراض وعندنا هم ذلك ساعا على
 ان الكاه عند وعند كفان لودي ليس معتبر وعندنا هن معتبر
 له قوله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم ذكر وانثى لربيه ومذاقني الفصل
 لا بالتقوى وقوله عليه السلام لا يضر امرئ على عي لنا قوله عليه السلام لا يضر
 النساء من ولها ولا تزوجهن من كفان ولا من مقاصد النكاح لا يحصل
 بالالفه والسكن وذال انتم من عند الكاه قال الحد الذي تزوج
 الصغير والصغير حال عدم الزوج وعندنا ملك له قوله عليه السلام
 لا شيء السمة حتى تستأمر لنا ان ولا يه لا ببقوله بل الحاحه ولا
 وقد وجد له من حاهنا والمراد من الحديث البين الى ان لها
 قال العبد اذا تزوج امراة غير اذن مولاه صح وعندنا

المهر

الولي

لا يجعل له ان ملك الطلاق بفرد من المولى فملك النكاح بفرد من اخصاء المولى
بينما ان النكاح والطلاق يختص بالادنى لا بالمال وهو مملوك المولى من حيث هو
مال لا من حيث انه ادنى لنا ان من تصرف في ملك المولى وهو زوجة العبد
على وجه لا يورثه يغرى على الضرر به باستعمال رتبته بالمهر والمهرقة فلا ينفذ
عليه الا رضاه كس عين من اعيان مال المولى قال اذا تزوج امرأ
وكي لها مهران ثم طلقها قبل الدخول فما يجب نصف المهر ان تقفوا المرأة او يقفوا
المزوج لها وعندنا لا ملك لزوج استقامته وهذا ما على خلاف في قوله على
نصف ما فرضتم ان يعفوا وتقفوا الذي يرد عقد النكاح بعقد الذي
يبدل عقد النكاح وهو الحاقه وهو من جوف وعندنا هو الزوج بمعنى والله
ان يطالب المرأة بالنصف الواجب او يعطى الزوج كل المهر عفو اي سبلا
والصحيح مذهبنا ان عقد النكاح يبدل الزوج لانه ان شاء ايسرهما وان شا
فادفعا قال اذا طلقها قبل الدخول بما ولم يتم لها مهر افا لمنعه
مستحبه عبر واجبه وعندنا واجبه له قوله تعالى وعلى المعتبر قدر متاعا
بالعرف حقا على المحسن جعله تفصيلا واجناسا وموايه عدم الوجوب
لنا قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الى قوله ومتعهن
على الموضع قدره وعلى المتبر قدره ولكن بالوجوب وما تلا من المراء
منه التي لها مهر او نصف مهر فيجب المنع ذلك قال اذا اختلف
الزوجان في متاع البيت بعد الفراق فكل منهما نصفان لا سواء بما
اليده عليه ومن علمنا خلاف من وجه اخر كما جزم في باب الثلاثة قال

158 والا لا يجوز على ارضاع الوالد ان كان شريفا وعندنا لا يجوز له ان
الامتناع على ارضاع اخصاء الوالد يجب دفعه لنا في الجبر على ذلك
اخصاء بما وذاك مني بقوله على ارضاء والد الولد لها ولا مولود له بوليه ولما
ضرد من ين دفع بارضاع الظير حرمه في كتاب الطلاق
ما حرمه في حريمه على خلاف قول
صاحبه رحمه الله قال لن حريمه اذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض
ثم راجعها في الحيض فطهرت ثم طلقها في هذا الطهر لا نكح وقال لا نكح وعلى هذا
الحلاف اذا طلقها في طهر لم يحرمها فيه ثم راجعها في طهرها باسا وكذلك لو
فقد ذلك في شهر واحد في حق من نسبه والصفره لو احدثت فرائضه شهرا
ثم قال لها انت طالق ثلاثا لسنه يقع عليها الثلاث في الحال عذره لانه يقع
لولا فصيبر من ارجعها بالسر عن شهرين يقع الثاني كذلك ثم الثالث كذلك
وعندنا يقع واحد في الحال والثاني في طهر اخر والثالث في طهر اخر
لما ان طهر الواحدة والثمن الواحد بالطلاق الواحد حرم من ان يكون
وقال طلاق السنه ولما لا الواو في الثاني قبل الرجوع فله ان يرد الرجوع
لان بالرجوع لا يتجدد الوقت فله ان يرد الرجوع في الحال حرم الظير الا
يعقبه من ان يكون محلا لطلاق السنه كما يخرج بالوطي ولهذا الوطى قبل الرجوع
يكره بالرجوع لم يتجدد الوقت لانه ان بالرجوع اذ يقع جزم الطلاق له
وبما كان لم يكن والظاهر ما احتار الجمع فاذا وقع لم يكن جمعا
قال اذا قال الرجل لطلقك راجعت فقالت حريمه له انقصت عيدي

صدقت ولا يصير محرما حقا وقال لا يصدق لهما ان نقوله واجعلك
 الرجعة وصادق محرم عن خيار فصادق كالوكتب ساعه ثم قالت ذاك
 له ان قولها انقضت عدته اخبر عن امر سابق فثبت له نقضا مقارنا
 للرجعة او منقذا عنها فلا يصح رجعتة وقوله بالرجعة صادق محرم قلنا
 هذا ان لو صحت رجعتة وانما لم يصح لما جاز قال زوج لأمه المهر
 اذا ادعى انها زوجه وصدق له الولي وكذا ثبت له منه فالقول قولها وقال
 القول قول المولى لهما ان هذا في الحقيقة اختلاف في ملك بعض المراه
 فالقول فيه قول المولى لان الملك يقع عليه له انما احببه في هذا الباب
 والقول قول لأمه من الشريعة قوله فان الملك يقع على المولى قلنا بل لئن
 ولا به لئن خسر لك منه لما جاز قال الموتة اذا اخبرك بانمضا عنها
 في مدة تسعة وثلاثين يوما وقال يصدق كالم محرم في مدة تسع يوما وقال يصدق
 لهما انما امنه احرف واحكم يصدق في خبرها فصدق وسان
 الامكان ان يحفل كانه ظمها في اخر الطهر وحيضها ثلثه وظهر حاج
 عشر كاله ان يعاق الاطراف فيهما حقا في غايه البدن فلا يحويها الحكم
 علمه المبرور ويستبرأ يوما عنده وثمان في دونه محمد جعل كانه ظمها
 في اول الطهر في المسوف هو الطلق في طهر لا جماع فيه وظهرها
 خمسة عشر يوما لانه لا غايه لاكثر وحيضها خمسة لانه الوضوء
 والاكثر ولا قل فانه فلاته اطهر خمسة ولها فوفى ولا في حيض خمسة عشر
 وادوانه الحسن عنه جعل كانه ظمها في اخر الطهر محررا عن تطويل العدة

العدة ثم حيضها عشرة نظرا للزوج وطهرها خمسة عشرة نظرا للمراه
 فطهران ثلثون وثلاث حيض ثلثون فثلاثين قال انما اذا سافر
بامرته ثم ابانها او مات عنها فان كان لا منزل لها دون مدة السفر
رجعت الى منزلها وان كان الى منزلها مدة والى مقصدها دون
السفر سادت الى مقصدها وان كان الى كل واحد منهما مدة السفر
ومضى في المكان سادت الى اقرب بقعة فيها الا من كان في مكان
عنده يرضى ولا يخرج حتى تنقضي عدها وقال اذا وجدت محرما
خرجت معه الى انهما شأت لهما ان المحرم انشا السفر في العدة ومضى اليه
بانسا السفر له قوله تعالى والمطلقات يرضى لنفسه من الخروج
ترك التبرص لان العدة ارفع للخروج من فقد المحرم بدليل انه لا يباح
لها الخروج في المضرة العدة ويباح بدون المحرم ثم فقد المحرم منها
مع الخروج فالعدا اولى قال اذا مات زوج ام الولد ومولاهما
وس مومنتهما اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم انهما مات اولا
اعتدت لربعه اشهر وعشرا لان المولى ان مات اولا يلزمها عده
لانها متوجهة اليه وتعتق قبلها عده وفات الزوج لربعه اشهر وعشرا
وان مات الزوج اولا ومضى احد بلزمها شهران وخمسة ايام وصحبت
مولاهما لم يلزمها العدة لانها معتدة من نكاح قبلها في حال لربعه اشهر
وعشرا وفي حال نصف معتدة بالاكثرا احتياطا وان كان بين مومنتها
شهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت باربعة اشهر وعشرا تستكمل فيها

لا

ثلاث حيض لا للموتى ان مات اولاً يلزمها عدته وبعد موت الزوج
 يلزمها اربعة اشهر وعشراً وان مات الزوج اولاً يلزمها شهران وخمسة
 ايام واذا مات المولى بعد لزمتها ثلاث حيض عدله المولى لا عدله النكاح
 فجمع بينهما احتياطاً وان لم تعرف ما بين موتيهما اعتدت اربعة
 اشهر وعشراً استتمت فيها ثلث حيض عند ميا وعنده تعيد باريعة
 اشهر وعشراً دون الحيض لهما حاجر في الوجه لا ولد له انه اذا لم يعرف
 قدر ما بينهما جعل كونهما مفا كما في الهدم والغرق فلم يلزمها عدله المولى
 بخلاف المسك لا ولا تا اذا علمنا ما بين الموتى فتركنا الا خوالف
 قال شهاد القابلة على الولاد لا يقبل الا بغيره وهو طاهر
 الحبل او اقرار الزوج بالحبل او قيام القرائن حتى لا يعتد بمن واه
 اذا كذبها الودنه في الولاد وفي الطلاق المات ذالك بهما الزوج و
 تعلق الطلاق بالولاد لا يقبل الا بينه ولا يقبل شهاد القابلة الا بعد
 ما ذكرنا من القرائن وعند ما يقضي شهاد القابلة وحدها في كل
 ذك لها قوله علم شهاد النساء حازه فيما لا يستطع الرجال النظر
 اليه له ان صرنا دعوى والزمان حكم على المهر فلا تثبت له حجة وشهاد
 القابلة ليست بحجة كالحمل بل هي بمنزلة الامانة اقرار بالحمل فقد
 اتهمنا على الولد فقبل قولها وزد له مائة وكذا الحبل اذا كان طاهر
 او الفرائض قائماً في حاله الا تماز ايضا بحاله ان قراره يقتل شهاد
 القابلة فيه اما بدونه فلا والحديث مخبر على ما اذا نادى هذه القرائن

مقتل

قال اذا قال لامرأته ان ولدت فانت طالق وكان قد اقر
 بالحمل فقالت ولدت صدقت في حق لطلاق من غير شهاد القابلة
 وقال لا يصدق الا بشهاد القابلة لهما انه اذا ادعت عليه الحجب
 فلا يصدق الا بينه وشهاد القابلة حجة في باب الولاد على ما مر
 له انه متى امر بالحمل فقد اقر بالشرط لان الولاد كان في محاله فاذا
 اخبرك فالولاد في هذه الحالة وهو آمن به ثبت ما اقر به في حق
 الحجب الا انما لا يصدق في حق لنسب لا بشهاد القابلة لان ذلك
 يفت على يقين الولد وانه ثبت شهاد القابلة قال بلوع
 الجارية بالنسب كمال سبعة عشر سنة وبلوع الفلام بمان عشرين سنة وقال
 فيما حقه تمام خمسة عشر سنة لهما ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال
 عرضت على النبي عليه السلام وانا ابن اربعة عشر سنة فردني وعرضت
 عليه في السنة الثانية فاحارني له قوله تعالى ولا تقر بوا مال النكاح
 الا بالنسب حتى يبلغ اشده قال ابن عباس هو عان عشرين سنة
 وكذا قاله الله في هذا الشد الصبي فاما اشده الرجل اربعون سنة لقوله تعالى
 حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعين سنة ان الجارية اسرع اذراك منه فقضا
 في حقها سنة لا شهاد لهما على الطباع لا بدع اما الحديث الذي روى
 قلنا ليس فيه بيان اذا لم يعلم علم سنة ولا ان لم يعلم كان
 يحيز غير البالغ ايضاً حتى روى ان رجلاً عرض له على النبي عليه السلام
 فردّه فقال يا رسول الله اريد اني وحيز رافعا وانى يرفع رافعا فابرها

160

القي

فاضطربا فصرعه فاحاذ قال — اذا قال لامرأته ان
دخلت الدار فانت طالق ثم اراد على سلام وحق في الدار حتى دخلت
الدار روى عنه انه لا يقع عليها الطلاق وعند من ينفق لهما ان المعلن
بالشرط يقع عند وجود الشرط من غير قصد واذا فصار كالواقع قبل
الرد فلا سطل بالرد والحق اذ الحرب له ان يلا وتنادي والحق
بدار الحرب صار حكما فزال ملكه عنها فلا يقع عليها طلاقه
قال — اذا وهبت للمرأة صداقها من وجهها ثم طلقها قبل الدخول
بها فهذا على وجهه اما ان كان المهر عينا كالعرض والعبد او دينا
كالدرهم والدينار واما ان وصفت الكرم وهبت او وهبت قبل
القبض او قصت العرض ثم وهبت الكل والبعض فان كان عينا
لو وهبت الكل قبل القبض او بعد لم يرجع عليها شي لانها وصفت له
عن المستحق بالطلاق قبل الدخول وان كان دينا وهبت قبل
القبض الكل فذكر له عندنا وقال رد رده الله بوجه عينا بالنصف
فهما جميعا والحق بذكره وانه واما اذا قصت كله ثم وهبت له كله
او بعضه يرجع عليها بنصف المقبوض لانه لم يصل اليه عين حقه لانهما
لم ينفق في العقود فصار كعبد مال اخر ولو قصت نصفه وهبت
له الباقي او وهبت له المقبوض ولم تهب فبذلك لا يرجع عليها
شي الا اذا وهبت اقل من النصف فرجع عليها الى تمام النصف
وقال يرجع بنصف المقبوض قبل او كثر لهما ان هبته البعض حط وانما

فصار كانه لم يزوجها الا على الباقي فنصف الباقي ولا ينفق
لو قصت الكرم وهبت يرجع بنصف الكل ولو لم يقبض شي او وهبت
لا يرجع شي فاذا قصت النصف دون النصف يعطى لكل نصف حقه
له انه وصل اليه عين حقه لان الدين في حق من عليه الدين يتعين
له ولهذا لو وهبت الكل قبل القبض يرجع عليها شي ولو لا التقيد
لرجع بالنصف كما اذا وهبت بعد القبض وقوله ان بعد الخط يصير
كانه تزوجها على الباقي قلنا هذا باطل لما اذا بقي بعد الخط اقل من عشر
لم يثبت شي اخر ولو كان كما ذكرتم لو وجب تمام العشرة وهذا بخلاف
ما اذا وهبت الكل بعد القبض لانه لم يرد عليه عين حقه لانه بعد القبض
لم يبق دين قال — اذا قال لامرأته لست لي بامراة او مائت لي
بامراة او لست لك تزوج او مائت لك تزوج ونوى به الطلاق يقع
وقال لا يقع لهما ان هذا انكار للنكاح فلا يقع به الطلاق كما اذا قال لم اترجك
وكما اذا قال والله مائت لي بامراة او سيل هلك امراة فقال لا
ولو نوى به الطلاق لانه ان هذا يصح انكار للنكاح ويصح اساءة للطلاق
بان يقول لست لي بامراة لاني لمك فاذا نوى به الطلاق فقد نوى
تحمل لفظ فصح كما اذا قال لا نكاح بيني وبينك بخلاف ما ذكرنا
الصبر لان قوله لم اترجك لم يصح اساءة لذي ذكره لانه لم يصل اليه
لان شأبه وانما تقرن به لان خبايا روى النبي بعد السؤال اجاب رولا
عقل لانه شأنا مما هيأ حلاله قال — اذا قال الرجل لامرأته

انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله طلقت ثلاثا وعند من اصابه ثلاثا
 يقع شيء لهما انه الحلال سببا بالانقاع بكلام متصل صحيح كالمو قال انت طالق
 واحدا وثلاثا ان شاء الله له ان قوله وثلاثا لغو من الكلام فخصه بغيره
 من انقاع والا سببا كالسكوت والكلام بكلام اخر خلاف ما ذكره من الواحد
 تحتك الرواية وقوله وثلاثا قائم بكن لغوا وعلى هذا الخلاف اذا قال لعبد انت
 حرة وحررت الله قال — اذا قال لا فرائه انت طالق اذا لم اطلق
 او اذا لم اطلق فان نوى الموت صح وان نوى الشرط صح وان لم ينو شيئا
 فعنده جعل للشرط ولا يطلق ما لم يمت احدهما كما في قوله ان لم اطلق وقال
 للموت ويطلق كما سكت لهما ان هذا الكلام للموت في قوله قال الله تعالى
 اذا لم ابطرت والمراد منه الموت قال — الشجر واذا لم يكره ادعى
 واذا عجز الحشر عي حذوف والمراد هو الموت فصار كمن ادعى عليه
 انه لو قال لها طلق نفسك لكانت كاف حتى يقتصر على المجلس كذا هذا
 لانه انما يضيح للموت كما قال لا يضيح للشرط قال الله تعالى لسر على الدين
 امنوا وعملوا الصالحات حنا فها طموا اذا ما اتقوا وقال — الشجر
 استغنوا عما كان ربك بالعبادة واذا تصدك خصا حرم ما ذاقتم
 انه للشرط واذا جعلي لهما فلي يدرانه للموت يقع وعلى تقدير انه للشرط لا
 يقع فلا يقع بالشك وهذا التفصيل يخرج كما ذكر من النظر لان المسألة صارت
 في يد هاتين فلا يخرج من يدها بالشك قال — ولو قال انت طالق في عهد
 ونوى اخر النكاح صدق وقال لا يصدق لهما ان قوله انت طالق في عهد

وانت طالق عهدا سواء لهما جميعا للطرف ولو قال انت طالق عهدا ونوى
 اخر النكاح لا يصدق له يقتضي كون كل واحد طرفا فكانت النكاح مخالفا
 له فكذا امدا له ان قوله انت طالق عهدا الوقت لا في العمل يقع عليه
 كقولك اعطيت زيد ادراهما مقتضى استيفاء اما قوله في قوله عهد
 يقتضي الطرفة والمطرد يستوعب الطرف بل قد يكون في بعضه
 الا انه اذا لم يتوقع في ادراك النكاح لمرجه بالسوف فاذا نوى اخر النكاح
 صح دل على الفرق بينهما انه لو قال لله على ان اجوم عجمي لزوم صوم
 العجم ولو قال لله على الصوم عجمي لا يلزمه فكذا امدا قال — اذا
 قال انت طالق قبل موت فلان شهر فمات فلان قبل تمام الشهر لا يطلق
 لعدم شهر قبل الموت ولو مات فلان تمام شهر طلقت مستندا الى اول
 الشهر وقال مقتضرا على الموت وعلى هذا اذا قال انت طالق قبل موت
 وقبل موتك شهر عند مفا لا يقع لانه لو وقع بعد الموت مقتضرا وعند
 يقع مستندا وعلى هذا لو قال اخر عهدا ملكه فهو حرة وقال اخر امرا اتزوجها
 فهي طالق فملك عهدا ثم عهدا وتزوج امرأه ثم مات يقع الموت
 والطلاق عهدا مستندا الى وقت الملك والتزوج وعند من يقع مقتضرا
 لهما ان الموت شرط لوقوع الطلاق والعقود لا توقف عليه الوقت
 الذي اضيف اليه الطلاق وهو شهر قبل الموت والحكم ثبت عند
 الشرط مقصودا عليه كما في قوله قبل قدوم فلان لانه ان الموت ليس بشرط
 في الشرط ما يكون على حطر الوحد كالقدوم والموت كان محالة بل هو

معروف للوقت المضاف اليه الطلاق فاذا وجد الشئ الموصوف بهذا
الوصف يقع الطلاق من اوله كما في قوله انت طالق قبل شهر رمضان شهر
يقع الطلاق في اول شعبان ولا يشترط وجود رمضان بل عليه انه لو قال
انت طالق قبل موت فلان وفلان شهر مات احدهما لتمام الشئ يقع ولا
يشترط موت الاخر ولو كان شرطاً لكان شرطاً كالقولوم قاله اذا
قال لا حسبه طلاقاً بزوجك فان طالق وطلاق فزوجها طلق ولا
وقال يقع الثلاث لهما ان لو اولى الجمع المطلق بحرف الجمع بلفظ الجمع
فصار كقوله ان تزوجك فانت طالق ثلاثاً لانه ان لو اولى الجمع المطلق
فمحتمل الجمع بصفة الترتيب واذا ثبت احتمال الترتيب في التعليق لا يقع
الثلاث بالشك وعلى هذا اذا قال لمنكوحه ان دخلت الدار فانت
طالق وطلاق وطلاق فدخلت الدار قبل الدخول بها قاله اذا
قال لامرأته انت طالق عاين واحداً الى ثلاث او من واحد الى الثلاث مع
طلاقان وقال يقع الثلاث وقال يفرق واحداً في حقه وهو يذكره في باب
لها ان حذر هذا الكلام فيما ليس له طلاق وعرض برأيه الكل كقول القائل
حذر عاين حذرهم الى عشرة لانه ان اطلاق لزوج لا يند العاه فلا بد
من وجوده لسبب وجود الثاني يقع فلما الثالث لا يند العاه ولا ضرورة
في وقوعه فلا يقع الثالث لانه لم يقع قصداً وما ذكره المطالب قلنا
قامت دلاله ابدان الكثرة وهو اظهر الجود بخلاف الطلاق وعلى
هذا اذا قال لزوجك على درهم الى عشرة فحذر بلفظه تسعة وعندنا

عشر

وعند فرجانه قال لو شهد شاهد تطلقه وشاهد
تطلقين لم يضر شي وقال يفتي بطلاقه وهذا طلاق
وعلى هذا لو حذرهما في طلقه واحداً فاحزاب بكالم يقع شي عند
وعند هاتين واحداً لهما انهما اتفقا على الاقامه كما اذا شهد احدهما
بتطلقه والاخر بتطلقه ونصف او على بطلاقه والاخر على واحد
واحد لانه انهما خلفا لفظاً ومعنى ما لفظاً وظاهر وكذا معنى لان
الطلاق جمع وهو ضد الفرد بخلاف طلقه ونصف لانه فرد وفرد
بخلاف قوله طلقه وطلقه لا ينفردان قاله الميراث
مرض الموت اذا قال لامرأته كتب قد طلقك ثلاثاً في صحي وكتب
عندك وصدقتهم اقربها بدت واوصى لها بوجه فلها ان قل من
عرائتها اوها اقربها او اوصى لها وقال لها جمع الوصيه وما اقربها
لها انما احببه فصيح لا قرار والوصيه لها بطلاقا كما ان جانب له
انما احبها من البصا دق على الطلاق وانما العدا وقوله المسم
مردود لان الله فما زاد على المرات فلا يصح الزيادة قاله
اذا قالت المراه لزوجها طلقني ثلاثاً على الف درهم فطلقها واحداً وتعت
ولا يلزمها شي من الف وقاله علمي بالثلاث لانه انما اذ كلف على المبادله
في هذا الموضع بحرف الباء لا فرق بين قوله بعك بالف وبين قوله على
الف وبين قوله احرك بكدي او على كذا اذا كان لا لف عوضاً
عن الثلاث كان يثبت له الف عوضاً عن الواحدة بل عليه انما لو قال

وانصت

ليس بموت وصار كما قالت احتجوا الكا قال ولو قال
 لها اختاري من ثلاث طلاق ما شئت لها ان يختار واحد او اثنين
 دون الثلاث ولو اختارت الثلاث لا يقع شيء وقالوا لئلا يختار الثلاث
 لئلا يختار هذا الكلام يستعمل الاستيعاف كما يقال خذ من مالي ما شئت
 ان كلمة من التسع من كان المقصود اليها بعض الثلث لا كلها وقيل ان عدل
 عن الحقيقة لقوله وهو ما هاد الخود وهذا لا يحق في الطلاق قال
 اذا طلق امراته واحدا ثم قال بعد ذلك جعلها لاني كان بلانا وقالوا لا يكون
 الا واحدا لئلا يختار الواحد لا يتصور ان يكون بلانا ولهذا لو قال
 لا تتدا انت طالق ونوى به الثلاث لا يصح فلا يملك له ان يقول
 الواحد ان كان لا يتصور ان يكون بلانا في بعض ما لم يصح بلانا في بعض ما
 فقال اجعل من الواحد بلانا اي ضم الشئ اليها فحمل علمها فصح الكلام
 وصار كما اذا قال لا تتدا انت بلا ونوى به الطلاق الثلاث قال
 اذا قال لا امراته انت على حرام كطراي ونوى به الطلاق والظهار
 او التحريم المطلق فهو طهار وقالوا ان راد به الطلاق فهو طلاق لئلا
 ان قوله انت على حرام يحتمل الطلاق فاذا نوى صحت نيته فلا يخلو
 لقوله كطراي لانه شبه بالتحريم ايضا لانه من كلام واحد وهو
 صريح في الطهارا حيث قال كطراي وقوله حرام يحتمل الطهارا ايضا
 فاذا نوى به الطلاق فقد نوى خلاف ما صرح به فلا يصح قال
 اذا ادله الطاهر مع امراته ثم اسلم او ادله الذوق ثم اسلم ثم تزوجها فالظهار

بحاله وقال سقط الطهار لئلا ان الكفر مع صحة الطهار عندنا ولهذا
 لا يصح طهار الكافر لان نكاحا وصار كالزنا بالله تعالى لانه ان الطهار حرام
 والكفر بمنعه لانه لا يصح لان نكاح الكفر لانه يوجب حرمة يسمى
 بالكفار او يرتفع بالكفار والكافرين من اهلها احكامها هذا العقد لا يتدا
 بهذا الوصف وهذه حاله النفا والساق في ليس الا الحرمة في خلاف
 الامن بالله تعالى لان الكفار فيها مقصود من الكفار خلف عن البر والبر
 مقصود وانه ليس من اهلها قال اذا قال لا امراته ان حركت كانت
 على حرام ونوى به المنكاح موليا للمحال وقالوا اذا قرى بها مرة يصير
 موليا لئلا انه على المنكاح بقربا فلا يكون بقربا كما اذا قال ان حركت
 فوانته لا اقربك لانه ان حرم الحلال من فصار كانه قال ان حركت
 فعلي من ذلك ابل للمحال كما اذا خلاف ما ذكره المثال لان من
 عن القرآن الثاني وههنا عن القرآن الاول فصار كما اذا قال ان حركت
 فانت على كطراي قال اذا حلف الذي لا يقرب امراته ان كان
 بطلاق او عناق فهو ابل لا بالاجماع وان كان يصوم او صدقه او حج
 يكون ابل لا لانه ليس من اهلها فان كان لحلف بالله تعالى فهو ابل وقالوا لا
 يكون ابل لئلا يملكه قربا منها غير كفارة بلزوم فصار كالحلف بالصوم
 والحج لانه لا يملكه قربا منها الا بحسب بلزومه وهو أحد الابلا ومنه الان
 الذي من اهلها ليس لقوله علم في حديث القسم بحلف لعن اليهودي
 بينا كذا يحلف في الدعوى بالله تعالى فاذا جحد عليه حث في وجود القرآن

ولا يصح
 حوله
 قوله

الا انه لا يلزم الكفار الرافعه لذنب الحب لانه ليس من اجله اما الحب
 محاصل قال اذا نفي الرجل جلا امراته وقال هو من الرنا لم يكن قدفا
 ولا لعازنه وقال ابو حنيفة لا بد من لعنه مع وقالان ولدت له فاحسن
 اشهر هو وقد رجب اللعان وقطع النسب لهما انه منى حات ولدا لا قل
 من سته اشهر تنقنا بوجوه عند النبي فصار كني الولد المولود له انه
 تعلق لذنب بالشرط معني فصار كانه قال ان كان بك جلا فممن الرنا وذلك
 ليس بقذف فلان هذا قال واذا نفي الولد ولا يحل نفي اذ كان ذلك
حين يولد او بعد يوم اربعه ولم يوجب ابو حنيفة شي غير هذا وروى
 الحسن بن زناد انه قد روي عنه ايام وقال هو موث الى الربيع يوما
 لهما ان لنفاس ثرا المولود وكان زناد لنفاس يحضر الولد له على
 رواه الحسن بن زناد النبي عليه السلام عالجين والحبس في الله عنهما
 اليوم السابع وهذا فطر بقطه الملقوم لنسب الولد وعلى ظاهر الرواية
 ان لنفي انما يعبر بعد الولاد معتبر بحضرة الولاد اما تقادم العهد دليل
 لا لزوم فلا يصح النفي بعد هذا اذا كان الزوج حاضرا فان كان غائبا
 بلغه الخبر فعنده كوفت الولاد وقالان بلغه الخبر في النفاس فالنكاح
 من النفاس وان كان بعد ذلك فعند الربيع رحمه الله له ان ينفه الى
 شتته وان وقت النفاس قد مضى معتبر منه الرضا لانه ان الولاد
 ايضا وعند محمد رحمه الله له ذلك الى اربعين يوما اعتنا بانه النفاس
 قال اذا مات الولد المنوي ولد فادعي له من الولدان

ولا يحسد

هو

166 كان الولد المنوي اثني والثاني ذكرا او اثني لانت النسب عند محمد مما
 ثبت لهما ان من الولدان حكم النسب من رد الشهاد وعدم حواش
 اذا الزكوة فاستبركا في حواش الدعوى له ان نسب الولد الثاني الى ابه
 فاستغنى عن بيان النسب عن ابيه فلا يشارك الولد الميت بخلاف الذكور
 لان الثاني نسب اليه فحتاج الى ثبات النسب كالاول واشتركا والله اعلم
 يا قوله في يورث على خلاف
 قوله صاحبيه رحمه الله قال لو يورث اذا قال الرجل لامرأته ان ثاب الله
 انت طالق لا يطلق وقال لا يطلق له انا احنف انه لو قال ان ثاب الله
 فانت طالق لا يقع لان لفظ التعلق وكذا هذا يدعي فيه حرف الفاحش لا يلفظ
 ذكر ان شالده او تقدم الطلاق فصار كانه قال انت طالق ان شالده صححا
 لكلام لهما ان التعلق فحسه التعلق بحسب الله تعالى والتعلق بحرف الف
 ولم يوجب وحاد كونه من جراح والقديم بغير حبه اعتنا بانه من غير
 دليل وقوله حتى يلفوا ذكر المشقة قلنا لا جراح والقديم الفاك الكلام
 من عند لولوانه لا يحوز قال احواه الفار بعد ثلثي حبه لا غير
 وقال ابي من الجبص وبن اربعة وعشرين له انما مائة عند الموت
 وانما ثلثها بالفرار بالزوجيه فلا يلزمها عدا الوفاء لهما ان يورثها
 دليل على ان النكاح في حبهما حكما فكانت متورعة عنهما زوجها حكما
 حقيقته فجمع بين احدثي عملا بالذي ليس بعد ذلك فكان قال الله
 اذا مات عن امرأه حامل بعد ثلثي اربعة اشهر وعشر وهو النفاس وقال محمد بن
 يوسف الجمل

وهو الاستحسان لوجه انا سبقنا ان هذا الحمل ليس من الزوج فصار كالحمل الحادث
بعد الموت لهما عموم قوله تعالى واولاد لا حلالا حليلين ان يضمن حمل من علق في الحمل
الحادث لانه لما فات وليس لها حمل وحيث الورث لا يشترط لا تتصور بعد
ذلك لحديث الحمل انما هي من وحيث الورث يوضع الحمل قال الصغير اذا
ظلتها روحها بعد الدخول بها فولدت هذا لا يخلو اما ان اقرب ما يقضا
عدها عند مضي ثلاثة اشهر واقرب ما يحل اولم يقرشي والطلاق دعي او
بان لها اذا اقربت ما يقضا الورث عند مضي ثلاثة اشهر ثم ولدت لا قبل منه
اشهر بنت نسب ولها لا ينما اخطا في انفراد وان ولدت لا اكثر من
سنة اشهر لا تثبت النسب وهو من علوق حوادث والرجعي والباين في مزايا
وان اقرب ما يحل فان كان للطلاق ما ساءت النسب الى ستمين وقت
الطلاق وان كان رجعا ثبتت الى سبعة وعشرين شهرا اما في البائن
فلا ينما لما اقرت بالحمل صادت مدركه وحكم الكبر من ذلك واما الرجعي
فلا ينما اذا ولدت لا اكثر من ذلك فمر ان العلوق كان بعد الورث ظم
مرا حقا فلم تثبت النسب فاما اذا لم يقرشي فعنده سلوتم ادعوى الجرافان
كان للطلاق ما ساءت نسبه الى ستمين وان كان رجعا الى سبعة وعشرين
شهرا وعند من كالاقرار ما يقضا الورث ثلاثة اشهر فان حاق به لا قبل من سبعة اشهر
وقت الطلاق ثبتت نسبه منه ولا اكثر منه لا تثبت في حق الرجعي والباين
له ان ادراكها قد تكون بالحمل فاذا لم يقربا يقضا الورث عند مضي ثلاثة
اشهر فكانما اقرت بالحمل لهما ان مضي ثلاثة اشهر تغفل لا يقضا الورث في حق

الصغير فضا وحضها كما قرأها بالا يقضا قال المسبوته اذا
ولدت بعد كثر وقد كانت احدث لعقه كل المدد ولم تقربا يقضا الورث
ثبت النسب من بالا جماع ولا يرد ثبوت النسب على الزوج وقال لا يرد عليه
لعقه سنة اشهر له انما معتد في الظاهر وقد احدث النسب على ظاهر
لانما لم تقربا يقضا الورث والربا محتمل وهو لا يطل النسب لهما ان حمل امرها
على الصلاح واجت وذلك بان حمل على انما يروحت نزع الجرد ولدت منه
وسنة اشهر اقل منه يتصور فيها الولد والتزوج منها امر لا يقضا الورث فيرد
لعقه مدة المدد ولا يرد الزنا لو وقع اليك منها قال دحل قال
لا موانة انت طالق بطلقة عدله او منيه او عا دله او جيسه او حمله
وقى حاضق بعث رجعة للحال عند منما وعندي يعرف له لعق في مظهره
فيه له ان هذا هو المنوي والمشروع مطلقا فصار كقوله اعدك الطلاق
واجيسه واحمله لهما ان ذكر صف النسب والحسن لا من التفصيل والواقع
في هذه الحالة مشروع بابت بالنسب في الجملة في حق خلاف ما يستقيد به
لان الفصل لا تثبت لانه يكون مسبوته كل وجه قال اذا قال
لا موانة ان قرنتك فكل مملوك امك له فيما اسفل فهو جرد لا يصير مولاها ولا
يصير مولاها لانه انما يملكه فربا لهما من غير شي يلزمه فان يملك عند اقضار
كقوله فكل مملوك اشتوبه فهو جرد لهما ان لا يملكه فربا لهما لا شي يلزمه وهو
عق ما يملكه بالادب والوجيه ويخودك له ان لا يملكه في الثاني في الحال
وهذا لكي لا يملكه ان قرنتك فعلى جهة يؤخذ لك يسه علق في قوله اشتره

لانه علمه ان لا يستدره احلا قال ولو قال والله اقربك حتى اعنت
عبدى واطلق ما لا يكون مولدا وقال تكون مهبالة ان العقب
والطلاق قد توحد قبل ادعاشهم فمقرهما من غير شيء بل من فصار كقوله
حتى يموت فلان وحتى يادن فلان لهما انه قد عتد الى دفعه اشبه
وصار كقوله حتى يموت انا ادعى عورات قال اذا قال الادب
سواء له والله اقربك حد يكتفى به منى من احد منى لا يحدى ايمن الواحد
وقد اصبغت الى الكفاية والكفايات مفادف فلا يعنى فان قوت احد من
حب ولا يظن انك وان لم تقى من حتى مصت لهما اشهرات اجد من
والله البيان ولا يصح ما نه قتل مضي المدة كما لو علق طلاق اجد من حتى
عدم من جل على الود فلو صرف الطلاق الى واحد منى بعينها ثم مصت
لها اشهر اخرى فعندى نوبت لا ينزل امره اخرى وقال مات واحد
من الموارث له انه الى واحد منى من كل واحد منى لهما ان العزم راجع
حتى لا يلاذت مناجمة ولا وحشي النوار كما لو مات واحد منى
بعد المدة قال اذا قال لا والله انت طالق لا يشترط طلاق المحال وهو
قوله زحرو قال لا يطلق بعد شهر له ان اطلاق لا يحتمل التوقيت بطل
التوقيت حتى يطبق المحال لهما ان الواقع ان كان لا يحتمل التوقيت
فالانقاع محتمل محتمل لاحلا لا انقاع لانه لو لم يحول ذلك لطل من جل
اجلا قال اذا قال لا حبيبة اذا تزوجك فانت طالق قبل ذلك ثم تزوجها
يطلق وقوله لا يطلق له انه اوقع الطلاق عليها وقت الزوج ثم اراد

طالق

ان يقع ذلك الواقع بعينه وقت اخرو وهو قول الترمذى فلو ذكر وقت
الثاني كما في قوله انت طالق اليوم عدا لهما ان المعلق بالشرط يصير
كالمعقوب به عند الشرط فصا دكانه قال عند الزوج انت طالق قبل
ان اترجك فلا يطلق قال اذا فرق القاضى بين المتكلمين
ثم ألزق الزوج نفسه لغيره ان يتزوجها وهو قول الشافعى وقالا له
ان يتزوجها بوضاها وعلى هذا اذا طلب اهلها اللعان اجد منى
ان حرس واحد حد العذف او اقرب المراه بالزنا وطبق حراما
له قوله صلى الله عليه وسلم المتكلم عتاقا عتاقا لا لهما ان اللعان
له حكمان قطع النسب وحرمة من حتم ثم اجد الحكمين وهو قطع النسب
لا ساند ونظر بالالكاذب فكل من لا يجر ولما احدثت معناه فادامتها عنى
وقد نطرا وصار كقوله للكفار ذلك يفلحوا اذا ابدوا معناه ما اذا حوا كفاذا فكذا هذا
ما ح قول محمد على خلاف قوله صلى الله عليه وسلم
ان الله قال محمد الحامل لا يطلق للنسب له ولحد وهو قول زفر وقال
يطلق ثلاثا للنسب ويعرف من كل يطلق من شهر له ما روى عن ابن
سعود روى عنه وحابر وحسن البصري روى عنه عينا مثل مدهينا ولانه
ظهر واحد فلا يصح التعريف كالمدة طر لهما انه مدة كماله ففصل
من كل طلاقا فمما يشتر كالايسة والصفير والحاج منى ما اقامه شهر مقام
طهر لانه كونه زمان محدد الرجعة واما الحديث قلنا المروى عنهم ان
اجس من الطلاق ان يطلق الحامل واچده وقوله قال التيمم لقطع النكاح

إلى أبيهم دون العشرة وقال لا يقطع عالم تصرا أو ثبت فيها حكم
 من أحكام الطهارة لانه ان السهم طهر عند عدم الماحط لظهور
 جلالها اذ الصلوة مطلقا وصار كالا عتسار نالما ان التيم طهار
 ضرورية فلا يظهر حكم طهارته لا عند احواله تنادي الا بالطهارة
 وهو الصلوة او كما جرى محراها ولم يوجد قال الصغير المتزوج
 عن يار وجمنا بنت نسب ولدها الى عشرة اشهر وعشرة ايام وقلا يثبت
 الى حولين لانه ان حصى اربعة اشهر وعشرة طروق متعقبا بقضاء عدتها فاذا
 مضت هذه المدة صار كالمناقوت باقضا عدتها ولو اقرت ثم ولدت
 بعد ذلك لست اشهر لا ثبت نسبه من الزوج وحول علقى جادى
 ولو ولدت لا قبل سنة اشهر ثبت لعلها عظماء لا لافراد كذا في هذا لما
 ان احتمال العلق في كل المدة قائم فصارت كاللينة وفي اللينة اذ لم يفر
 بانقضاء المدة ثبت النسب الى حولين فكذا قال المطلقة
 بطلاق اذ ابروحت بزوج اخر ثم عادت الى الاول يحرم عليه
 ما يبيح الطلاقات الثلاث وهو قوله رجوا الشافعي رحمه الله وقال لا يحرم
 عليه الا ثلاث تطلقات له ان الزوج الثاني منى لجره الثابتة بالطلاق
 لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فلا يتصحبها
 انما وها قبل تنكحها وبعد الطلقة والطلاق لم يثبت الحرمة فكيف يثبت
 به كما ان الزوج الثاني ثبت للحل لقوله صلى الله عليه وسلم لعزائبه
 المحلل والمحلل له والمراد منه الزوج الثاني واذا كان مشتقا للحل مطلقا

حلالا

١٦١

حب ان ثبت به اصل الحل وصفه لانه بقاعد عن ثبات اصل
 الحل لانه ثابت في المحل ثبت وصف الحل ومبوكونها بحاله لا يحرم
 الا بالطلاق قال اذا قال لامرأة وميامة الفرات طالق يثبت
 اذا حاعد وقال لها مولاها انت حرة اذا حاعد فحاعد دعيت
 وطلعت شين وله ان يرجع كما وقال لا يسره ان يراجعها ومذا على
 رواه اي حفص رحمه الله وذكره زوايه لى سلمان رحمه الله قوله مثل قوله
 واجمعا على انه لو قال لها انت طالق شين مع عتق مولاك اياك فاعتقها
 المولى له ان يراجعها لانه ان اعتق بنت مقارنا لا اعتاق لانه حكمه
 وكذا حكم الطلاق بقارنه فالطلقان يقعان على الحرة وصار قوله
 انت طالق مع عتق مولاك اياك لها ان يطلق والعتاق معلقان على ايد
 فاذا حاعد يقعان بمقام العتق بصادقها وميامة فكذا الطلاق
 والا حرم بتطلقين خلاف قوله انت طالق شين مع عتق مولاك
 اياك لان لطلاق ثم مطلقا العتق يقع بواحدة سانه انه حمل الطلاق
 مقاد بالعتق والمقارنه انما يثبت بان يعلقا بشرط واحد وان يعلق
 الطلاق بالعتق ومما صناعا لم يعلقا بشرط واجب من غير الطريق الثاني
 قال اذا قال لامرأة كلما انزجتك فانت طالق فمروجهما
 يوم ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة ثلث تطلقات وعليه
 اربعة اصدقه ونصف صداق وقال ابو يوسف لو كان في امرأته
 وقد طلقت طلقين وعليه صداقان ونصف وموقوفاتين فولاى

وهو من حيث المبدأ
 وهو من حيث المبدأ
 مولاك

فعلها الله كما ينقل فعل القاضى الى الشهود اذا دحوا لان القاضى صار ملجأ
من جهتهم فصار كالمتعلق بفعل نفسه قال اذا قال لآخراته
ان كنت تحبني فقلبك فانت طالق فقالت احبك ومي كاذبه لا يطلق
وقال يطلق له ان المحبة اذا علمت بالقلب برأيه حقيقه الحب
ولم يوجد حقيقه الحب لهما ان المحبة لا يكون الا بالقلب فلفي ذكر
القلب فصار كانه اطلق ولو اطلق متعلقا لاخبار عن المحبة كذا
هذا قال اذا قال لآخراته والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا
اقربك في مجلسين مختلفين في ثلاث ايام ثلاث اطلاق وان كان
مجلس واحد واراد به التكرار واليمين واجده ولا ولا واحد فان
لم ينو ثما او اراد التعليل والتشديد وهو لا يتداد وز التكرار فالاعان
بلاثة بالاجماع والابلاغة القياس وهو قول محمد وفيه استحسان ولله
وهو قولهما كانه ان الاعان قد يودع وتودع مدتها لان حده
الابلاغة ولم ينصف قبل حده الثاني وكذا القاسم مع الثالثه فصار
هذا كما اذا اختلف المجلس لهما ان الطلاق في ثلاثه لا يقع بورد اليمين
بترك النفي وكما هنا ترك النفي واحده من المجلس واحد مع الكراهي وصار
لكونه اذا خاف عدو الله لا اقربك قالها ثا فما عهد كان ابلا واحدا
ولان اعان بثله كذا مندا ما
قول الحنفية
على خلاف قول حنك حنك لى يوسف ولا قول محمد رحمه الله قال
ليوجهه اذا قال لآخراته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار

لا امرأته أنت طالق وأجلها شيء في واحد وهو قول أبي الوفاء لا قول
رجع وقال لا يقع شيء وهو قول أبي حنيفة وذكره الجامع الكبير إذا قال
لا امرأته أنت طالق وأجلها ولا لم يقع شيء عند معا وعنده محمد بن نفع واحد لأنه
أنه أدخل الشك في قوله وأجلها ولا شيء فطرد ذلك وتبقى قوله أنت طالق كما
في قوله ماله طالق وماله ماله طلعت الأولى لأنه أدخل الشك في قوله
لأنه أنه أدخل الشك في الواقع وغير الواقع لأن العدد إذا ذكر فالواقع
هو العدد وميزا اتفاق العدد لأن يكون اتفاقا وعددا ولهذا
قال لها قبل الدخول أنت طالق بلا ثا يقع بلا ثا ولم يقل إنها ماتت لقوله
أنت طالق فلا يقع المالك وصار كما إذا قال أنت طالق أولا ولو قال
لها أنت طالق بلا ثا أولا شيء فهو على هذا الخلاف قال إذا طلق
امرأته طلاقا رجعا ثم قال جعلت ذلك الطلاق ناسا لا نصيريا
وعنده معا نصيريا ناسا أنه قصد غير المشرع فلفي لهما أنه ملك
حوله ناسا بشرط المبدأ ذلك أنه أدخل ولا شيء فيصير الحاق
هذا الوصف به تصحيفا بالتصريفه وتحصيل الفرضه قال
الصحيح إذا علق طلاق امرأته بغيرها وهو فعل لا بد لها من كمالها
والصوم وكلام أبي الوفاء ولها قارب وطلب الختوف الختوم
والشرب وهو ذلك ففعلت ذلك في فرضه لا نصير فاداره ترك
المراه وقال لا نصير فاداره ترك المراه أنه لم ينطرح حقيقة فرضه
لأن فعله وحده في حال الصحة لهما الماهية فطره إلى هذا الفعل فأنزل

ششم
تعلق

تتجرون ول والثاني وتعلق الثالث بالدخول وقال ابو يوسف تعلق
الكر بالدخول ذكر الاختلاف في الاما الى لسان كلمة خروج والخط
فمنع من الكراهية التعلق كالواو والفاء لا في حينه ان كلمة للتواحي والفصل
وع الفصل لا يعلق القول الكراهية

قول لي حنيفة على خلا ومحمد ولا قول لا في يوسف قال ابو حنيفة اذا
قال لامرأته انت علي كافي فان نوى الطهارة فهو طهارة لانه محتمل وان
نوى البراءة كان كذلك لانه محتمل ايضا فان لم يكن له فيه
لا يكون طهارة وقال محمد بن طهارة وكنت عن قول لي يوسف وذكره
بعض الروايات قوله مع قول لي حنيفة لانه لو تسمى بها عز من احرا
الام كان طهارة ان قال انت علي كافي فاذا شربها كلها كان ذلك
وصار كما اذا قال انت علي كافي في حنيفة ان مثل هذا الكلام
يلدنه معنى البراءة في الغرض فلا يولد عنه البراءة ولم يوجب
عنه ما ذكره المتأخر لانه لا يذكر ذلك عرفا والله تعالى بالحق
ما

فقال لي يوسف على خلاف
محمد ولا قول لا في حنيفة قال ابو يوسف ولا ما ذكره زوجها عند
استيرته واعتقته فطلبها وهي في البدر في الطلاق ثم رجع وقال لا يفسخ
الطلاق وعن محمد انه يقع وعلى هذا اذا حرجت المرأة النسيئة ثم رجع
زوجها ما طلقتا عند محمد يقع وهو قول لي يوسف ولا روافد
قوله لا حر لا يقع لانه ان التوبة قايمة والمعتد محل للطلاق ولا في

يع

يوسف ان ملك النكاح قد بطل اجمالا فلا يبقى خلا للطلاق قال
المعتد اذا انقطع دهرها الحضيض الثالثة فما دون العشرة فاحسنت
وبركت المضيض ولا يستشاق ذكر عن لي يوسف روايتان في رواه
سقط الرجعة وفي رواية لا سقط الرجعة وذكر الراجح عن محمد عليهما
انه سقط الرجعة لكن لا يتزوج تزوج اخبر ولو بقي عضو اخر لم ينفسخ
ذكره في هذا ان لقاس ان سقط الرجعة وانه يستحق ان لا يسقط
ولو بقي اصبع او اقل منه سقط الرجعة لانه قد تفصل وعنف ولكنها لا
تزوج تزوج اخرا حنا طاحنة طاحنة طاحنة طاحنة طاحنة طاحنة
بميت مفصلة مع ترك المضيض ولا يستشاق وحده رواية عدم لا تقطع
ان حكم الحيض قائم وكانت الدورة قايمة خلاف لا يصح لما مر قال

اذا الى من امرأته وهو مرض ولم يف اليها باللسان حتى مضت له
اشهر وبات منه ثم صح ادخله ولم يطأها حتى تزوجها وهو مرض
فكاليها باللسان صح العي وعن محمد لا يصح لانه قد رجع على النكاح
بعض المدة فطلت التي باللسان لا في يوسف انه عاجز عن الف بالجماع
حال كونه يملك ظاهرا وهو حال النكاح ولا ملك انما كان طلق فالكونه
ظاهرا حقا قال اذا قال لها ان قرنتك فلي صلو فهو مؤثر
ولا قول لي يوسف لا وهو قول محمد وقال ابو يوسف اخرا
لا يكون حولا ولم يذكر قول لي حنيفة لانه جاز وذكر الحيز في زواج
والطحاوي قوله مع قول لي يوسف محمد ان مدق قوله بالمدق فصار

على المد

كالصوم والصدقة وأما في نكاحه رحمه الله أن مردا مما لا يخلف به
 عان فصار كصلوة الحنابلة وسجد التلاوة قال إذا قال لامرأته
 ابت طالق ثلاثا إلا أن تشأ تطلقه وأحد فشات وأحد طلقت وأحد
 وقال محمد لا يقع شيء من هذا الكلام إن لم تشأ وأحد فانت طالق
 ثلاثا فإن شات وأحد لم يقع كما إذا قال انت طالق ثلاثا إلا أن يقدم
 فلان فقدم فلان لا في نكاحه أنه انت لها مشبه الواحد فإذا شات
 الواحد وقع مردا هو مقضي صريح كلامه لأن نفوذ الدليل بخلافه قال
 إذا قال لامرأته إذا حلفتك فانت طالق فحلفتها ولم يترج ساعه صار
 مراحعا فعلا وقال محمد لا يصير مراحعا إلا أن يترج ثم يعاود ولو كان
 المعلق به ثلاث تطلقات ومك على ذلك فعند أبي يوسف عليه القدر
 وعند محمد لا عقرو عليه أنه أن من ذلك كله حجاج وأحد ولو كان بالسمه
 لا يوجب إلا عقرا وأحد ولو كان المعلق به ثلاث تطلقات لا يجب
 الحيد لا في نكاحه أنه حنت باليلاجه لا أولى لأنه حجاج تام والقاعليه
 كالانقضاء فصار مراحعا وإنما يجب عقرو وأحد لأن المناع المستوفاه
 باليلاجه تقوت تقوئا وأحد وإنما لا يجب الحيد في الثلاث لشمه
 ما في فرد كل واحد من أصحنا الثلاثة
 فيه يقول علي بن حنبل إذا تزوج امرأة مطلقه ثلاثا بشرط
 أن يحلها لأول مع النكاح وحل الأول إذا وطئ وقال أبو يوسف لا يجب
 النكاح ولا تحلل الأول وقال محمد مع النكاح لا يحل الأول المحض النكاح

عبر وقت فصحه و دانه الا انه يقصد الاحلال قصد تغيير ما شرع
له النكاح فلا سقد قصده لاني يورف ان هذا الوقت مع فصا رتفه ولا
يصح ولا يفيد الحل لاني حينه ان النكاح قد جمع لانه عبر وقت حقيقه
والنكاح المحل يصح يفيد الحل عند الدخول قال اذا خالع
امراته او بارها على مال حتمى عينا ودون سقط المهر الزرع فان
كان المهر مقوضا ولم يدخل عنها الزوج سلم لها ذاك وقال ليونوسف
كذلك في الميارات وفي الخلع لا سقط وقال محمد لها المهر على الزوج
والزوجه الرجوع عليهما بنصف المهر اذا كان مقوضا قبل الدخول
له ان هذا طلاق يعوض مسمى فلا يدخل فيه غير المسمى ولهذا لا
يسقط نفقة العده ولا سائر الديون وصار كقوله طلقك بكدي لاني يورف
ان المياراته يقتضى البراء المطلقه الجائز والخلع لا يقتضى ذلك لنها
ولاني حينه ان المياراته كما يقتضى براء كل واحد منهما عن حقوق
العقد فالخلع يقتضى الاخلاع ولا يفصل ايضا ذاك بانقطاع
جميع الحقوق فلا يبقى لاحد منهما على الاخر سئل قال ولو قال
لاحرارة وهو رجب والله لا اقربك حتى اصوم شعبان لا يكون
مولىا وقال ليونوسف لا يكون مولىا في الحال ما لم يقته صوم شعبان
فاذا فات صوم شعبان صير مولىا في ذلك الوقت وقال محمد بصير
مولىا في الحال فان صام شعبان او شهر اقل حتى لم يقته اشهر سقط
لان ملك له انه حمل عاينه عنه ما يحلف به ونذر وهو الصوم

وذلك يصير مولانا جند علي مائة وجوبه فان له بذلك وهو الفضا
فلا يحق الفوات فلا يمكن قريته الا بصوم شهر فساد كما لو قال حتى
اصوم شهرا لا لو عرف ان الصوم اذا جعل عام لم يكن مولانا يعرف
اصلية لكنه عين فاذا فاضل الفاه بعوت صوم يوم شعبان فالتدب عنه
كما في مسله حب ما الكوز على اصله فساد مولانا حسنه لاني حسم انه
يمكنه قريته في المدة بلا شي بلجه لانه اذا ترك صوم شعبان وصوم يوم عنه
فان لا الفضا ليس بقا لانه لم يتلظ به فاذا فاضت الفاه قبل مضى ذلك لا يلا
سطل اليه من جند ولا يكون مولانا قال اذا قال لا مراة انت طالق
اذا ولدت فولدت وطلقت ثم ادرت بعد ذلك بالقصا عدها بالحيض
دوي محمد علي حينه انما لا يصدق في اقل خمسة وثمانين يوما حينه
وعشرين نقايت خمسة عشر طهر وحيض حيض طهر وحيض كذا ثم طهر
وحيض كذا ودوي الحيف نزياد انما لا يصدق في اقل وجاه يوم
كل حيض عشرة والبائة على ما ذكرنا وقال لو يوف بصدق في
خمسة عشر يوما نقايتها احدى عشر يوما خمسة عشر يوما ثلاث مرات
والحيض ثلاثة ايام ثلاث مرات وقال محمد بصدق في اربعة وحيض يوما
وساعة نقايتها ساعة والبائة كما قال لو يوف في اقل النفاس
لم تقدر في صا فلا بد من وجوب فقد ساعة لانه اقل النفاس وطرها
خمسة عشر والحيض ثلاثة لانه متصق فوجب تصدقها في ذلك لاني
لوف ان التواحيض عشرة والنفاس اثني عشر عا د فريد عليه يوم

الطلاق في حق الزوج والزوج في حق الزوج والطلاق في حق الزوج والزوج في حق الزوج

السنينة

ان سافر بالمطلقة طلاقا حقا وعندنا ليس له ان النكاح
بينهما فام فصار كفاصل الطلاق لنا طاهر قوله تعالى ولا تحرجوهن
من بيوتهن قالوا لو عدت عن وفات اذا ولدت بعد اربعة
اشهر وعشر لسنته اشهر فصاعدا لا تنبت النسب من الزوج وان
لم تقربا نقضا للولد وعندنا ان اقرب ما يقضي الولد فذلك وانما اذا لم
يقربت النسب له ان مخي اربعة اشهر وعشر متفرقا نقضا عنها
اذا لم تكن حاملا واذا ولدت لسته اشهر بعد ذلك لم تنقض بولها حاملا
فانقضت عدتها بذلك فلا تنبت الولد بعد ذلك لنا ان الولد ينقض
البطن لا يسترقح الم بقربا نقضا للولد حمل ذلك على معرفتها بالولاد جئت
حاملا فلا ينقض عدتها بالاشهر فثبت نسبه الم يسترقح الم
اذا قال لامرأته انت علي حرام ونوى به طلقه صحت منه وعندنا لا
يصح ويقع واحده له انه لو نوى البلاء بجمع فاذ نوى النسي او لان
في الثلاث شتر وزياره لنا انه نوى لا يحتمله كقطعه لان الشتر عدد ووقت
الفرج لا يحتمل العدد ونسبه البلاء صحت باعتدال النوع على ما عرفت قال
ولو قال لها انت فاجده ونوى به الطلاق وكان باسنا عندنا وعندنا هو
رجعي له انه كايه والكايات كلها يواين لنا ان هذا ليس باب الكاي
بل يصير الطلاق مضمرا فيه عندنا فيه والمضمر كالبرع فكان رجعا بالبرع
ولو قال لها انت طالق تطليقي طوبى له او عجزه في رجعي وعندنا هو
يائنه ان وصف الطلاق في عياله فليع الوصف وتفي بطلان الطلاق لنا

انه وصف الطلاق في العظم فانه يقال ليس لهذا الامر طول وعرض
وترا د به الوظم فصار كقوله عظم قالوا لا ينقض الطلاق
وعندنا ينقض وصورته اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق بلانام
طلبها بلانام عادت اليه بعد التزوج بزوجه اخبرتم دخلت لم يطل
عندنا وعندنا بطلان له ان المهر انعقد في الملك والشرط واحد
في الملك وزوال الملك فمات من ذلك لا يمنع زوال الحزا كما اذا انا بطلقة
او طلقها لنا انه لم يلزم بهذا التصرف طلاقا سطر حلا سحره بعد
التصرف فلا يقع بدون التراجع سابه انه التزم طلاقا بغيره عن الشرط
او يحتمله عليه وذلك باخر مخيف وهذا الطلاق الذي يطل حلا فاما الحال
لا للطلاق الذي يطل حلا سحره لا نه لا يملك وجوده قالوا اذا
قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يائنه انا بطل حولا الدار
الدار في المود لا يقع المعلق به وعندنا يقع له ان البائن لا يلحق البائن كل اذا
انا بطل حالها او على القيس لنا ان الكلام السابق وقع كحال يصير بالزوال
القيد عند دخول الدار والقيد قام عند دخول الدار فوقع في سلا
خلاف ما ذكر في المثال لان بانه بعد بانه بطلان حلتا فعلق
جملة على خيار فلا يحل التمسك بخلاف المعلق السابق لانه وقع انشا
عند وجود الشرط قالوا اضافة الطلاق الى حريمين والبدن
كله والرجل بجمع وهو قول الشافعي وعندنا لا يصح له انه اضاف
الطلاق الى حريمين جميعا بالنكاح جميعا كما اضاف الى جميعها

انما يضر المهر في طلاق

منه امر حلال في طلاق

وفرجها لنا ان حكم الطلاق لو نيت في البدن لا يخلو اما ان ثبت انتدا
 او نال وجهه الى الاول لانه لم يصف الطلاق اليه ولا وجهه الى الثاني لانه
 لا يتصور نية حكم الطلاق في البدن حكمه زوال القيد ولا نطق واليه
 لا يوصف لو نيت ما بعد منطلقه بخلاف الفرج والوجه لانه يعتربه عن كل
 البدن قال المهر اذا كان مضافا فوهت المراه لزوجها قبل القصر او بعد
 القصر او كان مضافا فوهت كله قبل القصر فطلبها قبل الدخول بماله
 عليها نصف المهر وعندنا لا شيء عليها من المهر في الزوج بالطلاق قبل
 الدخول اسمي نصف المهر وقد وصل اليه نصف المهر بسبب اخبر فصار
 كالودعت من احق وجب له من الزوج لئلا يانه وصل اليه بحرقه
 لا في الطلاق قبل الدخول بشر ان النصف مستحق له من قبله وقد وصل
 اليه تلك الحقة قال اذا قال لامرأته انت طالق ثلاث سنه ونوى
 له وقوع الحقة في طهر واحد لا يقع للحال بل يقع في اوقات السنه وعندنا
 يقع في الحال لانه لو خلا عتله لنطقه لان لفظه السنه ومثله بدعي
 لنا ان السنه نوحا من سنه لان نفاذ سنه في الوقوع يعني عرف وقوعه والله
 فاذا نوى الثاني يصح قال اذا قال لها حتى لم اطلقك واحدا قال طالق
 ثلاث قال موصولا انت طالق واحد تحت وقع الثلاث وعندنا لا يقع
 الثلاث لانه ان شرط وقوع الثلاث زمان خالي عن التطلاق وكما فرغ عن
 التطلاق قبل ان يقول واحدا هذا زمان خالي عن التطلاق لنا وجهان احدهما
 انه لم يوحده زمان خالي عن التطلاق لان هذا الكلام مذكور في اخر

نقط

تطلق والثاني ان وحد كن شرط حشه زمان خالي عن التطلاق
 وهو يمكن حيه من التطلاق ولم يوحده زمان ذلك الزمان قال
 اذا قال لها انت طالق قبل قدوم فلان شهر فقدم فلان قبل شهر لا يقع
 الطلاق لعدم الشرط وان قدم بعد شهر يقع الطلاق مستندا الى ذلك
 الشهر وعندنا يقع مقصودا على الحال لانه انه اوقع الطلاق في شهر
 قبل القدوم فوجب ان يقع في اول الشهر كما اذا قال قبل رمضان شهر
 لنا ان لا قدوم صار شرطا للطلاق لانه لا وجود للوقت المضاف
 اليه الطلاق لانه وهو على خطر الوجود فصا دشرطا والحكم المعلق
 بالشرط يقع مقصودا عليه كدخول الدار وعلى هذا الخلاف قوله لامرأته
 اطولكيا عرا طالق الساعة فلا تا اذا عانت احدا ما طلعت من اخرى
 مستندا عنده وعندنا مقصودا قال اذا قال لها قبل الدخول
 بما انت طالق واحد ونصف طلعت واحد وعندنا يقع تطبيقا
 لانه ان نصف تطبيقه تطبيق واحد فصا دك قوله واحد ووجهه
 لنا انه لا اسم لواحد ونصف لانه فلا يكون عطفها بل انفاذا لهذا
 العدد جمله كقوله شر وعلى هذا الخلاف اذا قال انت طالق واحد
 وعشرين او اثنى وعشرين واحفوا على انه لو قال انت طالق احدى عشرين
 تطبيقه يقع الثلاث لانه اسم واحد لا عطف منه قال اذا
 قال لها انت طالق واحد الى ثلاث فهي واحد ونزج لنا الثلاث
 خلا في وجه اخر لانه ان القاه لانه وفي الثالث لا يدخل في الكلام

متى الموسط كقوله بعت مده الارض من هذا الجانب الى ذلك الجانب
 لنا ما مر في باب لي حنفية قال اذا قال لها انت طالق تسرع
 من ان توى الطرف فتع تطلبين بالاجماع لان الطلاق لا يصير
 ظ فالطلاق في فلفي الثاني وان توى الجمع يقع الثلاث اقامة لكل
 مقام كلمه مع وان توى الحرب والخصاب تقع ثلاثا عندنا وعندنا يقع
 ثلثان كانه ان التبريد في التبريد يكون له عند الخصاب فتكون ايقاعا
 للاربعه لنا ان الحرب بوجوب كبر اخر المحروب لا زمانه في الورد
 وطلاق له اخر اكثره وطلاق له اخر اقله يسوا قال
 اذا قال لها انت طالق كل يوم ان توى الثلاث صح ويقع كل يوم تطلية
 وان لم يوشا فلكذلك عندنا وعندنا يقع طلقه واحدا كانه ان طلاقا
 انقاع معلق بكل يوم لانه ذكره بكلمه التكرار فيكون التكرار اليوم لنا ان طلاقا
 انقاع واحدا لانه وصفا عند الواقع في كل يوم والطلاق في اليوم
 طالق في كل يوم فلا حاجة الى التكرار قال اذا قال لها انت
 طالق اليوم عدا او عدا اليوم يقع طلقه واحدا في اليوم وعندنا لا
 في قوله اليوم عدا وفي قوله عدا اليوم يقع تطلبتان له ان كلفه لا يقع
 واحدا لانه لم يذكر بكلمه التكرار لنا في الوجه الاول اذا طلقت في
 اليوم كانت طالق في الغد فلا حاجة الى طلقه في اخر فاما في الوجه
 الثاني في قوله انت طالق عدا انقاع الطلاق في الغد وبالطلاق في الغد
 لا يصير طالق في اليوم متى طلقت اخرى في اليوم ليصير موصوفة بذلك

في الجماع

اليوم

177 قال اذا شهد رجلان على رجل انه طلق احدى هاتين المرأتين
 بينهما كتمان سنا بطل وعندها لا يقبل له ان حمله المطلقه
 لا يمنع قول الشهاده كالمشهد انه طلق احدى المرأتين بغير علمها ولا علمها
 بحمل الشهاده على المطلقه والتبريد شهدا على احدى المرأتين بغير علم من سمع خبره
 وروى احدى المرأتين انهما اقرا على ابيهما بالفقه وشهدا بالمعقل لا يقبل
 لان القاضي لا يمكنه القضاء في الشهاده لانه لا يمكنه القضاء بطلاق والمعيته
 لانها لم تشهدا عليها ولا يمكنه القضاء بطلاق الممنكره ويكون السان الى
 الزوج لان الزوج لم يقبل ذلك قال صحح علق طلاق امراته بغير
 الاصح فوجد ذلك في عرض الزوج كان فارا وعندنا لا يصير فارا له
 ان المعلق بالشرط كالمخرج عند الشرط فصار دكانه طلقها في الحال كسا انه
 حين يكلم انه لم يكن حقا سلفا ماله وحين تغلق هو حاله المرفوع لوجود
 من الزوج بطل فلا يصير فارا قال اذا قال لامرأته انت طالق
 بلا ثا على عهدي مالا فقلت طلعت وعلميها قيمته وعندنا بطلت
 لغوثي له انه يحكم هو مال وعمره عن التسليم فصاد كمال الوجب
 هذا القول ان التسليم لم يصح اضلا لانه لا يصح تسليم الميم بخلاف عند
 الغير لانه يمكنه تسليمه عند الاختار قال الرخصة اذا خلعت على
 مال يصير جميع المال وعندنا يعتبر الثلث له ان مدها وضه
 لان المضع بعد مالا عند الدخول في ملك الزوج فليد عدا الخروج
 لنا ان هذا التزام المال بسقوط الملك عينا لا مالا ملك شيئا وكان

بهدر

ترعا لامعا وضه قال اذا قال لا امراته ان شئنا فانا طالق
 يطلق كل واحد منهما بمشيئته وحيثما طلقا وعندها لا يطلق ما لم
 يشا كل واحد منهما طلاقا وطلاقها حيثما شاء انه اضاف المشيئة
 الى شخص فمقتضى الانفراق كما في قوله ركننا وانكما اودخنا دارا كالتا
 ان الشرط مشيئتهما طلاقا وما هذا هو قضية اللفظ فلا يكون له عند كمال
 الشرط كما اذا قال لها انت طالق لان است فتاى واحدا لم يقع علقا
 ذكر المثال لان عمه تركنا الحقيقة بالوقت قال ولو قال انت طالق
 عدا ان است فلهما المشيئة العدة ولو قال ان است فانت طالق عدا فلها
 المشيئة في المجلس والطلاق في العدة هذا ظاهر الرواية وقال ابو يوسف
 في الامالى على حنفية لها المشيئة في المجلس في الوجهين جميعا انه ان
 الطلاق مضاف والمشيئة منسوبة في الوجهين جميعا فيقتصر على المجلس
 وجه رواه الامالى ان المشيئة بشرط الطلاق والطلاق لا يعد فكان
 الشرط كذلك وجه ظاهر الرواية ان قوله ان است فانت طالق لو اقتصر
 عليه كانت المشيئة في الحال فاذا قال عدا بعد ذكر الطلاق فكان الطلاق
 في العدة وليت المشيئة للحال اما اذا قال انت طالق عدا بعد اطلاق عدا
 وقوله ان است فانت طالق فكذلك بالمشيئة فتكون عدا ايضا قال اذا قال
 لها احذاري نفسك اليوم وبعد عدا فترى اليوم فلا خيار لها بعد عدا
 وعندنا لها الخيار بعد عدا لانه اضاف امرا واحدا الى
 وقت فسطر بالرد في احدهما كما اذا قال اليوم وعدا لنا

في العدة بها
 وهو رد على الله لها
 المشيئة

118 ان هذا امر لان فاصل بين كل واحد منهما بوقت لا يدخل في الامر
 فلا يمكن جعله امرا واحدا فرد احدهما لا يكون ذلك الا حرجا ولا
 ذكر المثال لان عمه لم يفسر قال اذا قال لغيره طلق امرأتك ان شئت
 لا يقتصر على المجلس وملك عزله وعندها يقتصر ولا يملك عزله لانه
 ان هذا توكل له دليل انه لو سكت عدا كالمشيئة كان توكله وحكم التوكل
 ما ذكرنا لنا ان هذا ملك وتقتصر لانه لما علقه بالمشيئة وحد جدد الملك
 والفقهاء وحكمه كما مر قال اذا اعتز عدا مجبورا او خصصا
 او مطلقا الادنى عن كفارة الظهار لا يحون وعندها يحول منه ان يقطع
 المذاكر والخير وقطع الادنى بحسب كمال الدية فكان استهلاكا واعناق
 المستملك لا يحون عن الكفارة كالا على لنا ان المستملك فائدت حسن المنفعة
 فضلا كالا على وحسن المنفعة ها هنا قام فان الخصم جامع والمجروح
 يشق يحصل الولد ومقطوع لا دنس به فلا يكون مستملا كما قال
 المحرم اذا الى من امراته وبينه وبين عام الحج ادبوه اشهر فصاعدا فقيه
 بالسنن وعندها بالجماع لانه عامر عن الجماع شرعا لا حرام
 عليه لنا انه قادر حقيقة والشرط هو العجز حقيقة حتى لا يكون ظاهرا بالامتناع
 عن الزوج حقيقة قال اذا قال لامراته والله لا اقربك منه ليل نوما
 يصير موقفا للحال وعندها لا يصير موقفا عالم بقربها ويقتضي ذلك
 ادبوه اشهر فصاعدا لانه ان الاستثناء ينصرف الى اليوم ليل خيرا كما في
 قوله آجرتك هذه الدار سنة ليل نوما وكما اذا قال ها هنا لا يسهان يوم
 الام

لنا انه استثنى يوما منكرا فمكنه قريبا منا في يوم بريد فلا يكون
 مولانا وراثا لا حاكم صرفنا هذا المنكر الى اخر السنة يصح
 للعقد لانه لو صرف الى المنكر فسد حكمه المداورة قوله لا نقصان
 يوم صرفنا الى اخر السنة عرفنا ان النقصان يختص باخره عرفنا
 قال اذا قال لادع شهوة والله لا اقرب احديك حصار
 مولانا من حتى لو قرب احدهم بقي مولانا التولية وعندنا حصار
 مولانا من واحد منهن فان قرب احدهم بقي مولانا لا لا احديك
 واحد منكم سواء ولو قال والله لا اقرب واحدا منكم يصير مولانا من
 كذا هذا لنا انه اضاف احدي اليهن فصارت موقعة فلا يتم خلاف قوله
 واحد منكم لا يترك موضع النقي مع دل على الفرق ان كلمة كل
 تصحب مدد فصح ان يقال كل واحد منكم ولا يصح ان يقال فلا يصح
 ان يقال كل احديك قال ولو قال والله لا اقربك بالنسبة
 لا يكون مولانا لم يطالبنا منهن وهو قول وهو لا يصح ان يقال
 مولانا من حتى لو عصت لادع اشهر من حقا قال انه مكنه قربان
 الثلاث بعرض حيث لان شرط الحب وطى الكفر فصار كقوله لا امراته
 وامته والله لا اقربك لا يصير مولانا حتى يطالبه كذا هذا لنا ان
 قصد له ان من جميعا مع حتم في هذا المعنى صار له لا طلاقا قوله
 لا يحب بوطى الثلاث قلنا بل ولكن كل واحد محتمل ان يصير الراية فكار
 الظلم قال اذا مات بالطلاق ثلاث مرات باعضا ثلاث

قوله

متحفظا

مدد لا يطل لولا وعندنا بطل ومي مسلة التحريق قال اذا
 التقى الزوجان وبعث الفرقة من غير نفوس القاصي وعندنا لا يقع
 الا بغير تقاضى لخاصية ان الفرقة حكم اللعان لقوله صلى الله عليه
 وسلم الخلاء عنان لا يحتمل ان يد وقد وجد اللعان لنا ما روى عن النبي
 عليه السلام انه فرق بين ملاب الزانية وامراته بعد اللعان ولو وقع الفرقة
 بدونه لما صح تفريقه ولا ف مدد عالف من لقا قد يرق فلا يوجب الميسر
 له نقصا كالبيع باحد

قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله قال ارسال الطلاق
 الثلاث جملة او بغيرهما في طهر واحد مباح وعندنا محظون وحكم له
 قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء اطلاقا وروى ان العجلا في
 قال بعد اللعان لا امسكتم في طلاق ثلاثا ولم ينكر عليه رسول
 الله عليه السلام لنا قوله على الطلاق مرتان فامسكتم في طلاق ثلاثا ولم ينكر عليه رسول
 باحسان شريح جنس الطلاق مطلقا لانه ذكره بالالف واللام فلا
 سقى الجمع مشروعا ولا في رسال الثلاث جملة بشهادات التدارك وفيه
 احتمال الوقوع في الزنا فكان حراما واحدا حدث العجلا في قلنا المذموم عند
 ان الفرقة يقع بحمد اللعان فكان تطلتي الاجنبية فعلا انكر النبي
 عليه السلام على انه روى ان محمدا بن عبد الله رضي الله عنه طلق امراته ثلاثا
 عند رسول الله عليه فقال عليه السلام اتلعنون تكلم الله على وانا من
 انكركم وهذا الكارح عليه ومسلة اضافة الطلاق الى اليد مرفوعة

عند النبي

باب دفر قال سب طلاق المكره والا لا يقع وعندنا يقع له قوله صلى
 الله عليه وسلم لا طلاق في اطلاق ولا غلا ولا كراه طلاقه في غير
 والمفاد ان الكراه يسلب القصد والطواحيه فصار كالهناج لنا قوله صلى الله
 عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون وروى ان امرأه ذهبت
 السكن على صبر روجها وقالت له لتطلقني ثلاثا والا لا تفك فطلبها فله
 لا قائم نسأل النبي صلى الله عليه وسلم لا تطلق في الاطلاق اي لا رجوع في الطلاق
 والمعنى ان الطلاق مشروع في حق المكره بالطلاق المطلق والنقض والعقل
 فلا بد له من صورة توجب تلك الصور وليس ذلك الا ما روي في
 الحديث قلنا فسترو غيري عبيد بالخنوف لا بالكراه قال القروا
 الله الطهر وعندنا ما في الحيض علم ان القروا حقيقة في الحيض والطهر حقيقة
 مستعمل فيهما لغة وشرعا ما لغة في قوله السجرات الى قوله فمروا
 الخائض واراد به الحيض وقال اخبروني ما لا و في ما صاع فيها
 قروا نسائكم واراد به الطهر واما الشرع قال علم في الصلوة امام اقرانك
 والمراد به الحيض وقال علم ان السجرات ان تطلقها في كل قرة وتطلق
 والمراد به الطهر وهذا لان اصل القروا الوقت وكل واحد منهما وقت على
 جده فكان حقيقة لهما الا ان اصحابنا اخرجوا الحيض في ما بالعد والناسي
 في الطهر له ان المذكور في النص هو القرة وانه جمع الطهر كما في قوله
 قروا نسائكم فاما الحيض فجمع بالاقرار كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 امام اقرانك ولا تذكر مع الموكب بقوله ما قلنا لله قروا اذ دخل المساء

سرهناق

الجمع وهذا احاد وانه جمع المذكور والطهر مذكرا ما الحيض مؤنث ولا نالو
 جعلناه طهرا بقصر مدة الحيض لان الطهر الذي فيها الطلاق تحت
 من المدة ولو جعلناه حضا بطول لانه لا يرفع الطهر وثلاث خضر
 كوامله فكان ما قلنا ما ولى لنا قوله تعالى واللاي يأسين من الحيف من
 نسائهم ان رتبتم بعد من ثلاثه اشهر واللاي لم يحضر قد كر الحيف عند
 الدار دليل على الاصل هو الحيض قوله صلى الله عليه وسلم عند من حصة
 فكانت عند المرأة ثلاث خضر وروى عن خلفنا الراشد في قوله واني
 الدار رضوان الله عليهم اجمعين مثل مدهنا وقوله القروا جمع الطهر قلنا
 وقد ذكر جمع الحيض كما في قوله له قروا وقروا الخائض واما ذكر جمع
 بلغة التذكير لان لفظة مذكر جنس وان كان مؤنثا معنى ما ذكرنا
 المعنى اعتبار به في موضع النفي قال المحتلقة لا يلحقها جرح
 الطلاق وعندنا يلحقها جرح الطلاق في العدول ان الطلاق سرح
 لازاله ملك النكاح وحله ولم يبق الملك والحل لنا ان قيد النكاح قائم
 لقام المنع من الخروج والمروء والمخرج من الزوج اخرج والطلاق
 شرع لحل قيد النكاح قال المستوية لا تحت يعة الود وعندنا
 سحر ما روي عن فاطمة بنت قيس انها قالت طلقني زوجي ثلاثا
 فخاصمتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفعل فادسول الله عليه بعه
 ولا سني لنا ظاهر قوله تعالى فاسقوا عليا واما الحديث مردود بقول
 عمر رضي الله عنه لا تدع كاف يثا ولا يسه نينا بقول امرأ لا يدبر

الوجه

اصدق ام كدت قال لا يصح الرجوع بالفعل وعندنا يصح ولا
 شرط عندنا ليس بشرط على ان الطلاق الرجعي من
 النكاح محرم للوطى عندنا لا يحرم الوطى ولا يبرأ النكاح من
 ان الطلاق قد وقع وهو من النكاح لنا قوله تعالى ونقول ترجوا
 والبعول هو الزوج ولانا اجمعنا انه ملك مراحمها فهو رضاها ولو
 كان النكاح ذائلا من وجه او كل وجه كما ملك قال الكاظم
 رواجه وعندنا بان لا يفسد الا لفظ هو الطلاق بدليل
 انه لو نوى الطلاق يقع ولو لم ينو لا يقع وكذا لو قال لامرأته طلق
 نفسك فعالت ابنت نفسي يقع الطلاق ولو لم يكن طلاقا لما وقع الطلاق
 والطلاق معقبة للرجوع وصار لقوله اعدى واستبرى وحكم وانت
 واحدا لنا ان الانه على سبيل النكاح لعله للزوج لمساخر الحاحه اليها
 وقد انى بالامانة فقع البيه كقيل الدخول بخلاف ما ذكرنا لا
 يعل بنفسها بل بصير الطلاق مصرا فيها قال مالك عند الطلاق
 يفسد برق الرجال وحرثهم لا يرق النساء وحرثهم وعندنا يفسد
 برق النساء وحرثهم لا يرق الرجال وحرثهم وضوء المسك ان الحذر
 اذا كانت محبة امه ملك عليها طلقين عندنا وعندنا ثلاثا والعهد اذا
 كانت حرة حر ملك عليها ثلاثا عندنا وعندنا ثلثين قوله صلى الله
 عليه وسلم الطلاق بالرجال والدة بالنساء وقوله عليه السلام يطلق العبد
 وتعد الامه جيصتين ولا مال للطلاق وهو الزوج والمالك يملك

سرف المالك ويستحق بحسبه لانا لما لو لم لنا قوله تعالى فطلقوهن لادن
 اي لاطهار عدتهن قال الم يكن للامه لانا طهران لا تنصوب الا بطلبتان
 وقوله عليه السلام طلاق الامه ثمان وثلاثون خطبة النكاح ثمان وثلاثون
 فتمسك برقمنا لا يرق غيرها كما لقيه النكاح في جانب الرجل حتى لا
 ملك العبد الا الزوج باعراين والجامع بينهما ان الزوج يشعر بقصان
 الحال واحا الحديث لانا قوله معنا وجود الطلاق رجعية الرجال
 كما ان وجود العدة من جهة النساء والحديث الثاني قوله عليه السلام يطلق
 العبد بطلاق امرأته لانا قوله ردا لينا ذكرنا قال اذا قال
 لامرأته انت طالق ونوى به الثلاث حلت منه ويقع الثلاث عندنا
 لا يصح له ان قوله انت طالق يسمى ذكرا لطلاق فجمع بين الثلاث فيه
 كما في قوله انت طالق لطلاق وقوله انت بان لنا انه نوى حالا
 عقلة لفظه لان الثلاث عدد وقوله انت طالق يقتضيه فرد والعدد
 ضد الفرد قوله الطلاق صادم كذا قلنا لا نسلم برضا مقتضى واللفظ
 لا عموم له خلاف قوله انت بان لا يبينونه متروكة فحمل حيث
 النوع قال اذا قال لامرأته انا منك طالق يقع الطلاق اذا
 نوى وعندنا لا يقع له ان الطلاق شرع لانا قاله ملك النكاح والطلاق
 قائم فمهما وصار لقوله انا منك طالق وحرام لانا ان الطلاق شرع
 لانا قاله قبل النكاح والقيد عليها للرجل لا لها على الرجل خلا لا يمانه
 والمحرم لان وصلة النكاح والحرام تركه بينهما قال

عمامة

اليه امساكها لئلا ان العود للشيء ثمان ما يصار و لكن حكم الظهار ليس
 سر المراء بل اشاع عن وطها وصد العزم على وطها قال
 اذا مضت مدة لا بلا ولم يقر بها لم ينس منه لكن القاضي يامر بالقرار فان
 لم يقر بها امره بالفرقة فان اذ خرق بينهما وعند فاقب منه الحال
 له قوله تعالى الذين يؤمنون من ساعم توبوا ادعوه اشهر فان جا واولا
 للثقيب فاقضي حوازي بعد المدة ولانه قال فان عزموا الطلاق ولو
 وقع الطلاق عزمي المدة لا تنصو العزم عليه بعد ذلك ولان هذا اشاع
 عن الامساك بالمعروف فكان موجه الامر بالشرح بالا حسان لنا قوله
 تعالى توبوا ادعوه اشهر وفما قال زيادة عليه ولان الاطلاق لا يقع الا
 في الحائضه فالسرر جعله من حلاله قوله انت طالق اذا مضت اربعة اشهر
 واما الفال للثقيب على التبرير في المدة ولما قرأ ابن مسعود رضي الله عنه
 فان فاوا من قصاص قرأه كروا لله عن النبي عليه وآله قوله تعالى
 فان عزموا الطلاق دوى عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله
 عنهم ان عزموا الطلاق ايضا ادعوه اشهر قال مدة لا بلا
 لانه المتزوج له اربعة اشهر وعندنا شهران له عموم قوله تعالى ومن
 لربه اشهر لنا ان الرق مؤثر في نصف مده العدة فكذلك في مده المدة
 والحامع بينهما انه مقتضى حال المحلله قال لا في اللسان
 في حق الميراث والقاتب عينا مساحه اربعة اشهر وعندنا في مدها
 باللسان له قوله تعالى فان فاوا ونفس في الحديث منو الجمع لنا قوله

لنا قوله علي وابن مسعود رضي الله عنهما في الميراث لسانه وهو ان
 بقوله ميت اليها ولانه اذا هابا باللسان دون الفل احد عن الفل فكان
 الا رضانا باللسان ايضا قال كلف اللسان ايمان محرم
 بين الروح حيا اذا كانا من اهل البيت وعندنا شيها ذات موكره بالايمان
 مسترط فيها شرائط الشهاده وهو كونها حرة مسلمة عاقله
 بالغه عمر محدود في قدف له قوله عليه السلام في الملاء حنه حيث
 انت بالولد على النكاح المكونه لولا ايمان سمعت لكان ولها شان
 ولانا اجتمعنا على ان الفاسق ولا يحى من اهل اللغات ولا شهاده
 لهما لنا قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم فشهدا احدهم
 ادع شهدا ذات بالله لانه استثنى انفسهم من الشهاده وبقي قوله شهدا
 دل عليه قوله عليه السلام لان من اهل الكفر واهل الاسلام ولا ين
 العبد وامرأته ولا ين الحرة وامرأته اذا كانت احدهما الحرة
 قلنا سماها عينا وعندنا فيه معنى الميراث وهذا لا يفي معنى الشهاده
 واما الفاسق ولا يحى فيهما شهدا ولما استعقد النكاح عينا عندنا
 الا انه قد لا يعمل شهادتهما في بعض المواضع يعني احرقا
 اذا دفع الزوج من كلمات اللسان بين الفرقة قبل لسان المراء وعندنا
 لا يقع ما لم يعرف القاضي بينهما بعد فاعلم ان اللسان له ان الفرقة
 بين الزوج فتقع بكلامه ولما قال المراء بعد ذلك لذكر المحرم عنها قال الله
 تعالى وتدرأ عنها الدوا من شهد اربع شهدا وبالله لنا ما دوى عن النبي

وله ع

انه فرق بين هلال ابن ابي اسبه وامراته بعد اللعان ولا في هذا احتياج عن
 الامسيك بالمعروف فكان موجبه التبرع بالا حسان فباب القام
 مناب الزوج في التفرق قال ولو في الزوج جمل امراته
 وقال هو من الزنا تحت اللعان في الحال ونقطع به النسب ومن علمنا
 البلاء خلاف من وجه اخر وقد مر في باب اي حينه يم الله له
 ان النبي عليه السلام لا عن ابن هلال وامراته ومي حامل والحواليها
 والحوالي ان مولا لا كان صحيح بقدرنا بالربا وذلك لوجب اللعان
 وانما الكلام في مجرد في الحمل قال اذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال
 على نيا امراته في عدم حاله القذف لا يقبل وعندنا بقوله انما الحقت
 القارة بالربا فثبت الزوج في ذلك للغير لنا ان من شهادته على نفسه
 من وجه ومي من اصدق الشهادات وكذا ذكر التيمم فهو على العكس
 لان لظا هو ان الانسان سعي في حال امراته وكان يدرى الله
 قال اذا وقعت العرقه من الزوجين وبعثا ولد عاقل خبير
 الولد في المقام مع القماري وعندنا لا يخبر بالام حق بالان في الميتم
 واليت الى ان يحضر حاضرا في عيالي عليه انه خير ولا اذ ذلك
 لنا ان الصغير لا يعرف له صانع ولا نفع في حقه ولا يحسن اختياره وحاروك
 من الحديث فلنا ذلك الصغير مخصوصا بدعا رسول الله عليه السلام
 حقه فانه قال اللهم وفقه للصواب فاختر المقام عنده قال
 الخلع فيمنح حتى لو خالها فلا يلاست الحرجه العليظه وعندنا في بطلته

نفع

بانه له قول ابن عباس رضي الله عنهما الخلع فيه ولا في الخلع في
 اللغه عبارة عن الا بفصال وذلك بالبيع ^{من} قبل النكاح قوله صلى الله عليه
 وسلم الخلع بطلقة بانه وكذا في روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما وان
 النكاح عقد لا يحتمل البطلان لانه عقد زمني لا عرف بخلاف خيار
 العتق والبيع لانه اشتاع عن ابي تمام الملك انما البيع يقع ضرورة للمعرف
 قال في الامتة والصفين والمجنونه الحداد في عدا الوفاء وعندنا
 لا حداد عليهن له عموم قوله عليه السلام لا تحل لامرأه ان تزني بغيره واليوم
 الاخوان تحدد على قوف بلاء امام الله على وجهها اربعة اشهر وعشرا
 لنا ان هذا حق الشرع ومن غير مخاطبين بمحوف الشرع قال
 لا حداد على المستوتة وعندنا عليها الحداد وله ان ينقض مخرج
 عدا الوفاء لنا انه موقوف عليه التاسيف على زوال نعم الزوجية
 وقد وجد هذا قال لا تثبت حرمه الرضا عن من قبل الزوج
 وهو قول مالك وعندنا ثبت له ان الحرجة بالبين وهو ميمنا
 لانه لنا قوله عليه السلام ثبت الرضا عما ثبت بالنسب وقوله عليه
 لعائشه رضي الله عنها عليك اقل فانه عكس وكانت امرأه اخيه ارضعت
 عائشه رضي الله عنها ولا في اللين نزل بفعل الزوج وهو الوطى
 وكان له حرج منه في الحرجة وصحة ان ترضع المراه بصبيته فحرم وهو
 هذا الصبي على زوجها وابايه وصبر الزوج الذي نزل منه اللين
 انما الرضا عندنا ما جوايات حاله رحمه الله

قال الطلاق المستون هو الاقتصار على واحد وعندنا حين
 الطلاق هذا والحسن يفرق الثلاث ببلاده اطهر له قوله فطلقوه
 بعد من جاء البصر قبل عدته ولو زاد على ان وقع بعضه في الود
 لا قبلنا لنا قوله على فطلقوه بعد من الطلاق من ان محال او شرع
 باحسن ومن الثالث وقوله علم لان عدته من الله عندها ان
 السنة ان تنصير الطهر في طهرها لكونه وتطلقه فالسنة اضافته
 الطلاق والعتاق الى الملك والى سبب الملك اذا لم يصح واذا حصل
 مصر او قبيلة يصح وعندنا لا يصح اصلا وعندنا يصح مطلقا بعد
 حاله المانع من الجماله فاذا اخصرت الجماله وعندنا لا يصح تطلق
 المحال فلا يصح بدون الملك وعندنا يصح في المحال فيصير بدون الملك
فالسنة اذا قال لامرأه انت طالق ان شاء الله يقع الطلاق وعندنا
 لا يقع له انه لو لم يسم الله بطلان لا فيما لا يخفى على لسانه كله الطلاق
 لنا انه على الطلاق عيب الله تعالى وذلك غير معلوم فصار كالعتاق
 عنه عيب لا يوجب عليه وقوله لو لم يسم الله تعالى طلاقا الاخرى لما
 على لسانه كله الطلاق قلنا هذا يطلاق وليس يطلاق فالسنة عند
 المطلق المرفوقه بالاشهر بل بالاشهر وعندنا اشهر ونصف لعموم
 قوله تعالى واللاي ينسج الحيف نسائك الى قوله فودعني ثلاثة اشهر
 لنا ان الذي ائذ التصفيف قال علم عدته من حيثين واصله
 حيضه ونصف الا ان الحيض متفاوت في نفسها فلا يمكن تصفيها والاشهر

185 يمكن تصفيه فالسنة المطلقة المندقة طهرها ثم تصف اشهر فاذا
 لم ينظف بها الجبل اعتدت بعد ذلك ثلاثة اشهر وعندنا ما لم يبلغ
 هذا لا بأس لا بعد بالاشهر لانه انما في معنى ولا تخفى علينا فراجع
 دجها في هذا الوقت لنا انما ليست بصفر ولا ايسه وكانت عدتها
 بالا فبالنظر فالسنة المطلقة طلاقا رجعا اذا اعتدت
 في الود لا تزاد عدتها وعندنا نازد ادله ان عدتها وحدها على وجه
 لا تتبدل بالعتق لنا ان ملك النكاح قائم وكل وجه بعد الطلاق الرجعي
 فاذا اعتدت شرف بالملك فلا يزول فالسنة في حيف فالسنة
 اذا قال لها اعتدي فاخذت نفسها في ثلاث وكذلك الكائنات
 كلها ثلاث عندك وهو مذهب على رضى الله عنه وعندنا اذا نوى
 الواحد او لم ينو مجردا في واحد فالسنة ان هذا نوحى الحرم والحرم
 من كل وجه بالثلاث لما ان لواحدة البائنه نوحى الحرم مطلقا
 ومي ادنى فافقاعها اولى فالسنة الواحدة في الكائنات يصح
 قبل الدخول وبعد الدخول تقع الثلاث وعندنا يصح مطلقا لانه
 انه لو وقع الثلاث من قبل الدخول مما كانت واحدة وبعد الدخول
 تكون ثلاثا فكل الكائنات الى قول علمها وحواله ما مر فالسنة
 امرأه الفاروق بعد العدة قبل ان تزوج بزوج اخر وعندنا ثلاث
 بعد العدة لانه قول عثمان رضى الله عنه في امرأه عبد الرحمن بن عوف
 رضى الله عنه من فرقة كان رضى الله عنه عليه غير فصل من حاله العدة

الزوج

وانقضاءها الا انه اذا تزوجت فقد صحت باطال حتمنا ان عمر
 رضي الله عنه كتب الى سرج ودف امره الفارما دامت في الود وان
 الادب يعتمد قيام النكاح وامتن القول ببقاء النكاح في حق بعض
 الاحكام في الود ولا يمكن بعد انقضاءها قال وعلم من التي
 ظاهر من افعال تكفرا اذا كان التكفير باطعام تنسجها وعندنا
 لا عمل له ان الله تعالى لم يعلق الاطعام قول ان تناسا وانما ذلك
 في التحريم والصوم لنا ان اظهارا وجه حرمه موصية الى عياله التكفير
 بالحدث المعروف وهو قوله عليهم لا يؤذ حتى تفر فلا حرج منه
 قال اذا كان لا بد من نية انت على اظهار فعله كفارة واحد
 وعندنا فانه اربع كفارات له انه احب واحده فلا يؤخذ الف
 وكفارة واحد لنا ان اظهار قد تؤذ وكل ظهار بشي كفارة على
 حرمه قال اذا نصب احكمن عبد المشاجرة قتل اعداها العيلة
 في الفرقه وخرقاه وعندنا لا يصح له انما رضاه ودلالة لنا
 انما رضاه بالاصلاح وهذا ليس باصلاح والله اعلم بالحقيقة
كما ح
 قول لي حنيفة على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله قال لو جمع
 اذا شهد شاهدان يعني العبد والعبد فينكر لا يصح وقال يصح لهما ان
 مدته تشهد على العتق فيقبل عتق عوي العبد كما في العتق والنجاة
 ان العتق حق الشرع لعلن حقوق الشرع له فصار كالشهاد على

الزوجان

الطلاق له ان صدق شيئا به على حق العبد لان جوهر المقصود
 من العتق يقع للعبد وهو حاله ودفع غير العبد عنه فلا يفل
 بعد دعوى كما في دعوى المال خلاف عتق لوجهه وخلاف
 طلاق المرأة لا ينعين تحريم الفرج وهو حق الشرع حتى لو لم
 ينعين تحريم الفرج بان شهدا على انه اعترا احدى اعتبه غير
 عن خلاف عتق لوجهه وخلاف طلاق المرأة لا يفل عتق وعلى هذا
 الخلاف اذا شهدا على انه اعترا احد عتبه غير عتق لا يفل عتق
 لعدم الدعوى من الجهول وعندنا يفل قال اذا اعترا احدى
 امته ثم وطئ احدهما لا سعين لا خرى للعتق وعندنا سعين
 لهما ان الوطئ يبرف لا محل الا بالملك فالاقدام عليه يدل على اختيار
 الملك كالمس والامستلاب والبدن والكاه وصار كالوطئ في الطلاق
 الميهم لانه ان العتق عبر نازل في حق المعنه بل هو موافق بشرط
 البيان والوطئ يصادق المعنه فكان حلالا بدو البيان فالاقدام
 عليه لا يدل على البيان خلاف وطئ احدى المطلبين فلا يلان
 الاقدام على الوطئ في المناوحة تكون بقصد الولد والولد انما يحصل
 باستيفاء النكاح انما فتمنا بخلافه قال ولو فردد عتق وحلف
 بعتقه ان ودف فردد عشر اطلاق ثم حلف بعتقه ان حله هو
 او عتقه فردد ساءدا ان ودف فردد حنيفة اطلاق فقفى التا في
 بعتقه ثم حله فاذا هو عشر اطلاق وظاهرنا ساءدا باطل ضمنا فتمته

ولله جاز

لم يكن

لولا وقال لا ضمان ومعنى مسألة قضا القاضي شيها من الزود عند
 بعد قضا ومعنى عند بالشهاد فلا يعتد بالزود وعند مما لا ينفذ
 واعتد الآن بالحل ولو كان الحل ممتما ومعنى لم يصح لانهما حصل بشرط
 العتي والعتي حصل بمن المولى لا بالحل والشهاد على كونه حشيه
 لطلال انما ضمنا عند وان كان مشروطا لانها شهاد على التعلين متى وجود
 الحال وهو يكون العبد اقل من عشرة ابطال فكان شيها على التخيير قال
 ولو سجد واعتى عبيد فقصى القاضي به ثم رجعا وضمانا شيها آخر
 باعتاقه حل شيها دغما لم يسقط الضمان عنهما وعند مما يستقط
 قيل هذا فرع مساله بمعاد القضا شيها من الزود والامه والعرفه
 سوا وقيل هو فرع مساله استراط الدعوى في العتق لانه لا يابى العتي
 لا يحتاج الى الدعوى فلم يقبل عند وعلى هذا في مساله الامه بقل
 قال عند من شرب كل عتي احد مما نصيبه بغير اذن صاحبه
 عتي نصيبه وصار البايه كما كانت وان كان المعتق موسرا فالشرك
 بالخيار ان شاء استسعى العبد وان شاء اعقبه وان شاء صير المعتق فان
 اعقبه او استسعاها فالولا بينهما وان صمته فالولا كله للمعتق وان كان
 المعتق ميسرا فله الاعتاق والاستسعا دون التصير وقال اعني
 كله موسرا كان وميسرا عسرا انه ان كان موسرا فمتممه ولا يستسعى
 العتد وان كان ميسرا فمتممه العبد ولا يصح منه فالحاصل ان الاعتاق
 عند مما لا يتخري وعند يتخري ويصار المعتق مع السعاه عند صما

قال

كذا في
 كذا في
 كذا في

وعند لا يمنع لما قوله عليه من اعني سقضا من عتد به ومن
 شربته قوم عليه نصيب شربته فمتممه ان كان موسرا ويستسعى
 العتد ان كان ميسرا ولا في العتي هو حشيه بغير اذن صاحب
 والقوة لا يتخري لانه لا ينفذ وان يكون بعض الشخص قوتا وعصه
 ضعيفا ومالا يتخري اذا ثبتت كفه كالطلاق والعتق الفصل
 له ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام
 عند كل عتي فقيته ولان الاعتاق ازاله الملك لانه حق
 المالك الذي يقر على ابطاله دون الرق والمالك يتخري شيها
 وذوالا فاذا زال الملك على بعض نزول عن العتق وسعى الباع
 حتى الرق في الكفر فزود بقا الملك في بعض واما الحديث ان
 هو موقوف على ان عمر رضي الله عنه والاثر لا ينافي الخبر والحديث
 الثاني دللنا لانه قال سعى العتد فقيته بغير اذن ذلك انه عند
 لم يفتق كله قال اذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر
 انه اعقبه وكل واحد منهما سكر سعى العتد لهما كفه ما كان والولا
 لهما وقال ان كانا موسرين لم يسع لهما وان كانا ميسرين يسع لهما
 وان كانا ميسرا موسرا والاخر ميسرا يسع للموسر وحده اصله ان
 يسار المعتق لا يمنع السعاه عند وعند مما يمنع وكل واحد منهما عند
 اليسار يدعي الضمان على صاحبه وان كانا ميسرا فالمعتق على
 الضمان فلا يكون له حق السعاه والولا هو قوف عند ما لان كل واحد

منهما يدعي العتق على الآخر قال المستسقى في اعتناق
 احد الشريكين الورثة والغير في اعتناق الميراث كالمكاتب عندهما
 حر وعليه دين سنا على حري لا عتاق على ما عرفنا عند الميراث
 اذا اعتقه الدامن وهو ميسر سعي العبد وهو حر بالاجماع لان
 الدين هنا على الباهن لا حق في رقبته العبد قال اذا اشتد
 شامدان على شريك الحاضر ان شريكه القاب اعتقه لم يفي به
 القاضي وقال يقضي به سنا على ان الاعتاق عند من لا يتحرى كان
 شهادتهما على عتق نصيب الحاضر كان حصما وعنده يحرى فكان
 قضا على القاب قال دحلان ملكا عبدا بشرا اوصبه
 او صدقه والعبد قرئت احدهما عتق نصيبه ولا ضمان عليه
 للاخر وقال يصير على هذا اذا باع نصف عبده فربيه لا يضمن
 المستري للبايع عند خلافهما لهما انه اخسده نصيب شريكه
 فيضمن لهما انه اخسده نصيبه برضاه لانه رضي بالشرا اما نصيبا
 او دلاله وشرا القرب اعتاق والاعتاق ايضا نصيبه فلا
 يتحقق الضمان كما اذا رضي بالاعتاق نصبا قال المكاتب اذا
 ملك اخاه او عمه وعومهما لم يكاتب عليه وله ان يبعه وقال
 يكاتب عليه لهما انه لو كان حرا يحرر عليه فاذا كان مكاتبا يكاتب
 عليه والخاص بينهما محقق صله القارب كالوالدين والاولاد
 ان العتق والكاتب سبي على الملك ولا مال للمكاتب حقه ان يماقر

لا يضمن

في الكتاب

الى المقصود من الكاتب وحرته الوالد والولد مقصود في الكاتب
 فظهرت مالكته لا حقه اما حرته الاخ والعلم ليست مقصود
 فلم يظهر قال ام الولد لا قيمه لها حتى لا يضمن باعتاق احده
 الشريكين وعنده لا يضمن وقال في منقوحه لهما انهما مملوكه في حق
 الاتباع كالمكاتب فكانت منقوحه لهما ان يقوم سبي على الاحرار
 وام الولد لا يحرر احرا الا موال وانما يحرر احرا المملوكات ذلك
 عليه لهما ان يحرر موت المولى من غير سقايه ولو خلت مدها عفت
 من عشر سقايه بخلاف المدبره قال اذا اشترى ام ولد او مدبره
 ومضيا ومكاتب عنده لم يضمن قيمتها للبايع وكذا المكاتب وقال لا
 يضمن لهما انه مقبوض على سوم الشرا كان مضمونا كالقريب ان
 مولا ليسوا بحلال للبيع والمقبوض بسوم الشرا انما يضمن لان القبض
 بالعقد فاذا لم يكن محلا للبيع لا يكون ملحقا به في القبض اذا
 مال مالك مطلقا فلا يكون ضمانا قال اذا اخلت المولى
 والمكاتب لا تدبر ذلك الكاتب والقول قول الغد مع عنه وقال لا
 يتخالفان وهو قول لي حنفية او لا لهما انهما اخلتا عند
 ما لا للبيع فوجب ان يتخالفا كالبيع والا حاربه لهما قوله عليه السلام
 على من انكر والمكاتب من العبد ولان المتخالف ابر على خلاف القياس
 وقد ورد الشيع في باب البيع ومدا السن في معناه لان ذلك مبادله
 مال بمال ومدا مبادله مال بغير مال وهو العتق قال دحل

اذا كان مملوكا

استرى من رجل عذراء قال ان اباه كان بوه قبل شبعه وانكر
 الباع ذلك وحى العبد حنايه فيوم وقوف وقال صوته كسبه كما
 ان موحب حنايته على المولى واذا جعلناه في كسبه فقد جعلناه
 على المولى له ان موحب حنايته على مولاه ومولاه مجهول والعصا
 على المجهول متعذر قال اذا قال لا قبله لولد له فموجر
 على المجهول متعذر قال اذا قال لا قبله لولد له فموجر
 فولدت ولدا ميتا ثم ولدت ولدا حيا عتق الحى وقال لا عتق لهما
 انه اعتق ولد الولد واول الولد عتق بالعتق لانه ميت فلحق
 وبطل العتق لانه اوجب الحرية في اول ولده لانه وصو الحرية
 والحرية لا محل الا في الحى فكان له على نفسه بالحق فصار كانه
 قال اول ولد تله لله حنا فموجر قال الحرية اذا عتق عتق
 الحرية في دار الحرب ثم اسلم او صار حنا فموجر عتق وموجر كانه
 وقال لا يصح وعتق لهما انه من اهل الاعتياف فاذا اعتق يصح كما اذا
 كان لعبد مسلم او كافرا المستامن اذا اعتق عتق الحرية في
 دارنا لانه ان الاستيلاء والاسترقاق عقار فالاعتياف يمنع لانه
 لو ملوى على الحرية بطله الا اذا خلى سبيله فمجنون والاستيلاء
 وفهم عنه بخلاف العبد المسلم لان الاستيلاء عليه لا يتحقق
 بخلاف ما اذا كان في دار الاسلام لا يملكه بقاء فموجر قال
 اذا قال المكاتت او القن والحرية كل مملوك احله فيما استعمل او
 الى ثلث سنه او ابد فموجر عتق العبد او اسلم الحرية ثم ملك عتدا

الرجل

لم يفسى وقال لا يعتق لهما ان المعلق بالشرط كالمفوطه عند الشرط
 فاذا وجد الشرط بعد الحرية فقد صادف الملك فصح وان وجد
 قبله لم يصادف فلا يعتق لانه اضاف العتق الى ما ملكه وهو
 عبد لانه في الحال عتق ودل على الحرية ليس بظاهر ومكمله وهو
 عبد لا يملك للعتق فلا يعتق قال اذا ادبر مكانه ثم ما قبل المولى
 ولا مال له غيره فالمكاتت ان شاعى في ثلثي قيمته وان شاعى
 في ثلثي بدل الكاهه وقال شاعى في اقلها ما شاعى على حري الاعتياف
 فعند ما عتق كله فلا فائدة في التخيير فليبره اقل المالك وعند تله
 بالدين وثوقه له حمتا عتق في الباع احدهما ان شاعى في
 ثلثي قيمته حالا فعتق بالتدبير والشا في ان شاعى في ثلثي بدل الكاهه
 فموجر خلا فعتق بحمد الكاهه فمختار انهما شافا قال المكاتت اذا
 اشترى اياه او اخته او ولده فكانتوا عليه ثم مات لا تقومون مقامه
 في الاداء على النجوم بل يعجلون او يردون في الرق ولا يردون
 على النجوم كما انهم كانوا عليه فصاروا عتق له حتى ملك المولى
 اعتناقهم فصاروا كالمولود في الكاهه له ان لا حلست
 بالعقد فلا يستحق من لم يسا وله العقد مقصودا بخلاف
 الولد المولود في الكاهه لانه شري اليه حكم العقد حاله
 الاتصال احامتها المولد متفصل من حين العقد وكان شاعى في
 القياس ان يباعوا بعد موته لقوات المتبوع للزاد اعجلوا

عتق

م

صاد كانه مات عن وفاقا المالك اذا دخل رجل عرا
 فصالحه على مال حار فاذا ادى بذلك الصلح ثم عتق ادى
 حار فان لم يود حتى يخرج ورد الى الرق فالصلح في حق المولى فاسد
 ولا يواحد به الا بعد العتق وقال لا يسل الصلح لهما اذا الصلح قلع
 وصار بذلك الصلح دينا عليه فلا يسل بحره كذا لا قرار والشر
 والاستملاك له ان الصلح رجم العبد ليس بحار وكشف لانه ذلك
 المال لا عين مال فلا يسل على المولى الا انه يطلب له حاله
 الكاه لانه يوده من كسبه فلا يتوعدى الى المولى والاخر صار كسبه
 حق المولى فسل في حقه وصار كالعبد المجرى اذا اخرج من رجل
 عرا وله ايمان صح وتقبل به فلو عفا احدهما وصار مالا لا يواخره
 ما لم يقتل لان القصاص من ساوئ روجه فصح والمال حق المولى فلا
 يبيع قلنا هذا قال المالك انما اذا ولدت بسام ولدت البت
 ثم اعتق المولى الوسيطى عتقت هي ولا يعتق العليا لان عتق السبع
 لا يوجب عتق الاصل ويعتق السفلى عتق وقال لا يعتق لهما
 ان السفلى تنفع العليا لا للوسطى ولها يعتق الوسيطى والسفلى يعتق
 العليا ولها سعيان في كاتهما فلا يعتق السفلى لعدم التيقه له ان
 السفلى مع الوسيطى في غير واسطه والعليا بواسطة فعقت
 يعتق كل واحد منهما وصولان على رجل وله كفل وعك الكفل كفل
 اخبرنا ابا الاصيل ابا لهاما جيقا وانا الاخير ابا لهاما خاصة والرا

لله تدرى المالك
 بقوله ما التشر

يعتق الوسيط

الكفل الاول ابا الكفل الاخير دون الاصيل قال رجل
 قال عتق عبدى وحارى حرعتى لعبد وقال لا يعتق لهما ان كلمة
 او الشك فقد وقع الشك في عتقه له ان الحار ليس بحار للحرية
 فعتن لهما العبد وطيه او انما يوجب الشك اذا دخل الشرب
 القابل للاعتاق ولم يوجد بينهما ما
 قول لى يوسف على خلاف قول صاحبه جميعهم الله قال اذا قال
 الرجل لامته ان سررتك فانت حرة فالتسرى ان يوبها نبيا
 وعصمتها ومنعها من الخروج ان يطلب لولدها وقال لا طلب
 الولد لس شرط ان التسرى للوطى والوطى يكون عاليا طلب الولد
 ولانه متى على الشرف والامه يشرف بالولد لهما ان التسرى في
 السر وموالمع قال الله تعالى ولا تواعدوهن سرا الا ان اى جماعا
 او من شرالدى هو الحفا او من السر وهو الشرف وسى ذلك
 لا يبي عن طلب الولد قال اذا قال لعبد ان ادت الى الف
 فانت حر فاذا وفى بالخبر عتق وارادنى في غير المجلس لم يعتق
 طاهر الرواه وروى بشرى لى يوسف انه لا يقتصر على المجلس ولو
 باعه ثم اشتراه ثم بعد القاتل فابلا وعين اذا خلى بينه وبينها
 كما في قوله اذا دعتى له على مده الرواه انه شرط مطلق فلا
 يقتصر على المجلس ما يلبط كالموتى لدخول وموت وجه طاهر
 الرواه انه طلب للاف الحال فقتصر على المجلس كما في قوله ان شئت

190

خلاف قوله اذا وحي لانها الوقت قوله بانه شرط تطلق
 قلنا ومعنى المعاد منه فيه مقتضى خبر على القول في المعاد منه
 شرط القول في المجلس الا اذا وحي لفظ ذلك على عموم له وقات
 وهو متى واذا قال ولو كانت عمدا على الف على ان يرد المولى اليه
 وصفا وسطا بحول لكاتبه وبطل في حق الوصف وقالا لا يكون
 الكاتب له ان يرد اجماله مستدركه فلا يمنع حواذ الكاتبه كالكتابة
 على وصف اما في حق الوصف مع والجماله يمنع حواذ البيع وبار
 كما لو كانت على الف على ان يرد المولى عمدا بعينه فاستحق العقد لهما
 اذ هذا كانه بالخصه ومضى باطله كما اذا قال كاتبك على حقتك
 بل لا ف لو قسنت عليك وعلى وصف وبطل وعلا فاما
 ذكره المثال لان ثم صحت التسمية ثم بطل بالا استحقاق في
 حق المستحق بطلوا اذا استردى حرا وعبد بالف لا يجوز وجبه
 العبد لما حر ولو اشتري عند من فاستحق احداهما في العقد في
 الباق قال اذا عجز المكاتب عن ولحم لا يرد في الروح الم يتوايا
 عليه فكان وهو قول ابن ابي ليلى وقال لا يرد له مادوى على
 رضي الله عنه المكاتب اذا اتوا له عليه فكان يرد في الرق لهما ما
 روى عن عمر رضي الله عنه انه كاتب عبد الله فحز عن ولحم فرده
 في الرق ولا يجوز عن حم حمز عن النخوم طاهرا وحدث على
 رضي الله عنه ليس فيه نفي ما ذكرنا قال الملم اذا كاتب

عبده الملم على حر لم يحرقان اذاها قبل ان يحصما عتق لان حكم الفاسد
 لو خذرا الحارز وعلمه قيمة نفسه لان المقبوض بالعقد الفاسد يصح
 بالقيمة ولا للمولى ما يرضى بغيره بخلافه وروى عن ابي يوسف رحمه الله
 عن ابي حنيفة انه لا يعتق باذالا ان يقول اذا انت الى هذه الخرافات
 حر معتق اذا اداها وعلمه قيمة نفسه فتكون العتق بحكم الشرط لا
 بحكم العقد قال في اختلافه في رد وبعقوب جميعهما الله قال محمد اذا
 ادا قيمه نفسه يعتق واذا ادى الحرة يعتق فصار الخاص ان على قول
 له حنيفة ومحمد جميعهما الله لا يعتق باذالا الحرة لان القيمة في العقد الفاسد
 كالمسمى في العقد الصحيح فعلق العتق بمأوى على قول ابي يوسف ايها ادى
 عتق اما الحرة فالشرط واما القيمة فلفساد العقد قال رجل هو
 مولى حرة وامرانه معقده فولدت منه ولدا فولد لمولى الاب
 وقال لمولى الام له ان الولد بمنزلة النسب والنسب في الاب والجد
 ان الرجوع مرجح له في عتق استواء الولد في القوة والعتاقه
 اولى من ولا المولاه بل هو ساقط عند ولا الفتاوة قال
 الله ولدت ولدت في بطن واحد فصاع المولى الام واحد الرادس
 فاعتق المسترى الام والولد ثم ادعى المام الولد الذي عبده بنت اسمها
 منه ويرد حصه الابن الذي باعته من المملوك لهما نواحر لا تفصلان
 واستقص عن المشتري في الولدان كان لعاقب عنده المام وان لم يكن
 عنده فان استراها حاملا فولدت عبده بنت النسب لئلا يبطل

السع فان اعتنى المستر الام دون الولد احد الولد ان كان العاقبة
 عنده ولكن احتشاع نقل الام الى المباع بالعتق لا يمنع ساق النسب عنده
 وعندهما منع له ان الولد اصل في النسب وصرفا فيهما ان الاصل
 صحت ساق النسب ملك الام فاذا اتى ذلك الام وبعض السع فيها لا
 ثبت النسب قال اذا ولد له امره الرجل ولدا فكانت الحادية او
 باعها او وهبها وترك الولد ثم ادعى اب المولى هذا الولد ثبت نسب
 الولد واحرم منه وان لم يصر الحاربه ام ولد له وقال محمد في الحام الكبير
 لا يثبت النسب منه وقيل قول له حنفية مع قوله له فامر في مسيله
 المتقدمه لهما انه لم يملك الحاربه فلا يكون العلق بملكه فلا يثبت النسب
 باح
 قول محمد على خلاف قول صاحبه
 قال محمد رحمه الله اعبد دخل عليه اثنان فقال احدهما خرم خرم
 احدهما ودخل الثالث فقال احدهما خرم ودلكه صوته ثم مات
 المان اجمعوا انه يعني من الباب ثلثه اربعة ومن الخارج نصفه
 واختلفوا في الداخل قال محمد يعني ثلثه اربعة وقال لا يعتق نصفه كالخارج
 ولو كان الكلام منه في الموضع خرج ذلك من الثلث بغير كل واحد منهم
 والثلث بقدر حصته عند ما وصيه الباب ثلثه اربعة اربعة ووصيه
 الخارج نصفه ووصيه الداخل نصفه يحمل كل رقبه على رقبه اسم
 فخرجت الباب ثلثه اسم والخارج سهمين والداخل سهمين فخرج
 من الثلث المال والثلثا ضعف ذلك فصار الكل احدا وعشرين كل رقبه

وفي السع ان يضر بالثلث
 او يخرجه من سهمه
 من الثلث

سبعة فعتق من الباب ثلثه وسعي غاربه ومن الداخل سهمان
 وسعي خمسة ومن الخارج كذلك فكانت الوصيه سهم وسهم السعاه
 للورثه اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند الباب ثلث
 ثلثه والخارج سهمين والداخل سهم واحد فكون سهم والثلثان اثني
 عشر فحلت له ثلثه عشر كل رقبه ثلثه فعتق من الثلث ثلثه وسعي
 ثلثه ومن الخارج سهمان وسعي غاربه ومن الداخل سهم وسعي
 خمسة اسم وسهم الوصيه سهم وسهم السعاه اثني عشر فاستقام الثلث
 والثلثان له ان الداخل نصيب العتي بالكلام الثاني دون الاول والكلام
 الثاني صحيح في حال دون حال لانه اذ بين العتي الباب بالكلام الاول
 في الكلام الثاني لانه خرج بن جرد وعبد فيصير في حال دون حال واذا
 خرج في حال دون حال فيعتق عتي نصف رقبه من الباب والداخل
 نصيب كل واحد منهما نصف النصف دل عليه ان الباب نصيب
 الربع بالاجماع حتى لا يعتق نصفه الثاني بالكلام الثاني فكذا في الداخل
 لهما ان الكلام الثاني صحيح في حق الداخل على كل حال لان الكلام الاول
 افاد عتي رقبه منكر فلا يظهر كون الماسح حرا على التعيين ولا ينفق الكلام
 الثاني فيعتق عتي رقبه كاحله من الثلث والداخل فذا يعتق اذ يعتق
 نصف الباب من الباب الا انه لا يعتق لان الكلام الثاني بعد عتي نصفه
 ساقها في النصفين وقد عتي نصفه بالكلام الاول فما اصابه ذلك
 النصف من الكلام الثاني ينفق لانه اعتاق العتي في نصف الماع وهو

البرع قال انه بن جليل قال احد مناهام ولد لصاحبه وانكر ذلك
 صاحبه نسعى للمكر في نصف قيمها ونفترق لا سسر المقر عليها وهو قول
 لي يوفى الاول وقال ابو حنيفة وهو قول لي يوفى لا خبر في ام ولد
 موقوفه تخدم المنكر يوما وترفع الحرجه عنها يوما ونصف كسرها للمكر
 والنصف موقوف ولحقها في كسبها فان لم يكن لها كسب فبقيتها على
 المنكر له ان المقر اسدد نصيب شريكه لانه اقرب بالاستيلاء عليه
 ولا يستل لا بكاره فاعطى عليه وتقدر نصيبه لانه يدعي الاستيلاء عليه
 فيجب السقاه للمكر ولا سقاه للمقر لانه يدعي ضمان المالك على الشريك
 دون السقاه الا ان ذلك لم يست على الشريك دون السقاه لا بكاره
 لهما ان نصف الحاربه ملك المنكر سقن لان المقر ان كان صادقا فالكل ام
 ولله وان كان كاذبا يبي مشركا بينهما فكان نصف الحرجه مسكفاله يقين
 ووقع الاستيلاء والنصف الا خبر فتوقف وتقدر نصيب شريكه
 لا حرجا لوقف فالتسديد اذا حال لعبد انت حر على ان يخدمه فقل
 عتوق كما اذا قال انت حر على الف فان مات الحرجه عتوق المولى فعلى
 العبد قيمه حديثه وقال لا عليه قيمه نفسه فان مات العبد وترك
 مالا فالرجوع في حاله على هذا اصل المسله اذا باع نفس العبد منه حاربه
 ثم استجنت الحاربه عندهما بوجه بقيه العبد وعندك بوجه بقيه الحاربه
 وعلى هذا الذي اذا عتق عتق الذي على جرم اسلم احدهما فعليه قيمه
 عندهما وعتوقه الحرجه والمسله يعرف بها كذا في السور قال الكاتب

بن نصر المقي

اذا قل عتق عن وفا ولا وارث له الا المولى لا قصاص على العايد وقال
 حب القصاص كنه انه استشه حجه استحقاق القصاص لان الصحابه
 الله عليهم اخلصوا ان المكاتب اذا مات عن وفا مات عتقا او حرا
 فان مات عتقا كان القصاص للمالك ابتداء حجه المالك وان مات حرا
 كان حجه المولى فاستشه فلا يحب كنه ان الاستيلاء للمولى على كل حال
 وان جلت حجه المولى فلم يستشه المولى المتوفى فلا يبع الوجب
 باحلال الله فاد قول في حجه
 على خلاف قول لي يوفى ولا قول لمحرمه حجه الله قال اذا قال العبد
 انت لله اعلى لم يفتى وقال ابو يوسف يعنى لانه يوفى ان اللام
 لا قصاص فيبقى حلوص الاضافه الى الله تعالى وذلك بوزن ملك العبد
 ولا يفسده انه اخبار الصدوق لقوله تعالى لله ما في السموات والارض
 فلا جعل اشيا العتق قال اذا كانت عتقه على شئ بعينه فكسبه عن
 لي حجه روايتان في روايه حاربه روايه لا حرجه وكذا على عتقه
 يوفى به روايتان في روايه عن محمد وجه روايه عدم الحوازيان هذا
 العتق سائر للمولى حال الصا فلا يسفد ملكه التسميه شافصا في
 التسميه وعدمها سواء الكتابه اعترف به باطله وجه روايه
 الحوازيه كني حال معاونا مقدر والتسليم وصلى لا يصح كذا في الكتاب
 ومذا لا نه من كاتبه على هذا العتق صار العتق مختصا بالمكاتب كمالك
 التسميه حاله الكتابه فيصير على هذا التقدير والله اعلم بالصواب

يا ابا جعفر قول لا في حقه جميع الله قال ابو يوسف قال لبيد
 ان كنت فلانا فانت حر فقال كلمة وصدقه فلان وحمد المولى
 وسيدنا فلان بذكره لا يقل وقال محمد لقل وقد ذكرنا نظيره
 في كتاب النكاح في باب المقالات قال رجل له عبد قتيق مذنب
 فقال احدكما حر ولا خبر مدبر عتوا لقي والاخر مدبر كما كان قال
 محمد اذا مات ولم يترشأ العتق فيها ونصف العتق مرد برانها
 وقيل قول لبيد حقه كذا له ان قوله احدكما حر اذا افاض القسم العتق
 عليهما كما حتمهما الى العتق فلو جعل قوله والاخر مدبر اخرا والمحضا
 لبطحوا المدبر الكلام لم يملك لبيد ان قوله والاخر
 مدبر صلح اخرا فلا حاجة الى جعله اشيا ولانه لو جعل اشيا صار
 تدبر العتق في الاخر مدبر فصارا مدبرين وهو خلاف اللفظ لانه
 جعل احدهما مدبرا وصار كما اذا بالمدبر فقال احدكما مدبر
 والاخر حر عتوا لقي والاخر مدبر بالاجماع كذا قال
 عبد بن رجلنا عتق احداهما ودبر الاخر معا فذا العتق وبطل
 التدبير ففنى كله ونضمن قيمه نصيبه قنا وقال محمد وقع العتق والتدبير
 جميعا ثم علب العتق على المدبر ضمن قيمه نصيب شريكه من ثلثه
 ان كل واحد منهما تصرف في نصيبه تصرفا مشروعا فسد الا انه لو
 اتفادها ففعل العتق لانه اقوى لا في لبيد ان التدبير لا يفسد العتق

عند قتيق
 او غير مكانه كذا

لا يتحرى فلا يكتن الجمع بينهما فخرج العتق من الاصل لانه اقوى
 يا ابا جعفر قول لا في حقه جميع الله قال ابو يوسف قال لبيد
 ان كنت فلانا فانت حر فقال كلمة وصدقه فلان وحمد المولى
 وسيدنا فلان بذكره لا يقل وقال محمد لقل وقد ذكرنا نظيره
 في كتاب النكاح في باب المقالات قال رجل له عبد قتيق مذنب
 فقال احدكما حر ولا خبر مدبر عتوا لقي والاخر مدبر كما كان قال
 محمد اذا مات ولم يترشأ العتق فيها ونصف العتق مرد برانها
 وقيل قول لبيد حقه كذا له ان قوله احدكما حر اذا افاض القسم العتق
 عليهما كما حتمهما الى العتق فلو جعل قوله والاخر مدبر اخرا والمحضا
 لبطحوا المدبر الكلام لم يملك لبيد ان قوله والاخر
 مدبر صلح اخرا فلا حاجة الى جعله اشيا ولانه لو جعل اشيا صار
 تدبر العتق في الاخر مدبر فصارا مدبرين وهو خلاف اللفظ لانه
 جعل احدهما مدبرا وصار كما اذا بالمدبر فقال احدكما مدبر
 والاخر حر عتوا لقي والاخر مدبر بالاجماع كذا قال
 عبد بن رجلنا عتق احداهما ودبر الاخر معا فذا العتق وبطل
 التدبير ففنى كله ونضمن قيمه نصيبه قنا وقال محمد وقع العتق والتدبير
 جميعا ثم علب العتق على المدبر ضمن قيمه نصيب شريكه من ثلثه
 ان كل واحد منهما تصرف في نصيبه تصرفا مشروعا فسد الا انه لو
 اتفادها ففعل العتق لانه اقوى لا في لبيد ان التدبير لا يفسد العتق

موقوف

أما الكلام في السعاه عند سائر المعنى فقد مر في باب في حقيقته
 والخلاف ههنا في سقوط نصف السعاه مع محمد رحمه الله له أن
 المقضي عليه بسقوط نصف السعاه مجهول فلا يمكن إقصاءه وصار
 كما إذا قال كل واحد مننا لعبد علي عهدك عليك العفو وأحد مننا لأن
 المقضي عليه بالعتق مجهول لهما أنا يتقنا بعتق نصفه محققا من جهة
 أحدهما فتدبر إيجاب السعاه في ذلك النصف قوله المقضي عليه مجهول
 فلنا المقضي له معلوم وجهاله المقضي عليه يرتفع بالتوقيع بخلاف ما ذكر
 من أن المال من المقضي عليه والمقضي له مجهول قال في رد المحتار
 عبد الله ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالا آخر فالعبد بالخيار أن يشأ
 في بلي فتمته وإن شأ سعى في كل بدل الكاتبه وقال أبو يوسف لا يحبر
 لكنه سعى في بلي فتمته وكتب بدل الكاتبه وقال محمد لا يحبر
 سعى في بلي فتمته وكتب بدل الكاتبه فالتخلف في الموصوف
 أحد مظاهر التخيير عند التخيير وعند ممالا يبيروا والتأخير في سقوط
 بلشرك الكاتبه عند محمد بسقوط وعند ممالا بسقوط ولما ألبس
 بنا على تجزئ لاعتناق هذه تجزئ فإذا مات المولى عتق لثمة حبه
 البدر وتوجه حرة في الباء حيثما عتق حبه البدر والكاتبه
 وأحكامها مختلفة في غير ممالا وعند ممالا لا تجزئ حتى كله ولا
 فائدة في التخيير لأنه عند من قل وأما سقوط ثلث بدل الكاتبه
 له أن بالموت عتق لثمة محققا بالبدر بسقوط حصته

فليس في كذا كالشاهد
 كل واحد منها على ما
 انه اعتق

ثم

من بدل الكاتبه فبقي البشائر فصار كما إذا كاتبه ثم دبره وبات
 المدة كما لهما لهما أنه إذا دبره أولا استحو على الثلث محققا فإذا
 كاتبه بورد لك كذا بدل الكاتبه فمقتلا بالثلث ووز الثلث البدر
 استحق العتق من فاذ إجاب بقي كل بدل الكاتبه عليه خلاف ما
 إذا كاتبه أولا ثم دبره لأن بدل الكاتبه حقل بدل لكل الرقبه
 قال المرتد إذا كاتبت عبدا ثم قل علي حرة بطلت كاتبه
 كما برقمه فاقول لو بغيره بغيره كاتبت بغيره بغيره وقال
 محمد بسند كما بسند بغيره بغيره والله يكره كتاب السراحي الله
 ما قاله أدر خلا فالقول أصحنا
 الثالثة رحمه الله قال في رد المحتار الله شامدا في شمر الله
 أحد عهد له لثمة نسينا بغيره بغيره الشبان وعندنا لا يقبل وقد
 من المدة في الطلاق قال إذا قال لاهه الفبران تسريتك
 فانت حرة فاستراها ثم تسراها عتقت وعندنا لا بغيره أن
 التسري لا يصح إلا في الملك فإضافة العتق إليه كإضافة إلى الملك
 لما أن التسري ليست بسبب الملك له أنه يقع في الملك عاليا فلا يكون
 إضافة إلى الملك كما إذا قال إن وطنت فالت إذا عتق المولى
 ابن الملك الذي ولد له الكاتبه أو الذي استراه لا يصح اعتاقه وعندنا
 يصح له أن للمكاتبة أن يأخذ البشائر وله ما دام مكاتبا فإذا
 اعتقه المولى بطل حقه لنا أن المقصود من الكاتبه واستحقاقه لا كإيجاب

فصل في كذا كذا

عن المكاتب وعقود ولا بد وهذا الحق وهذا المقصود فكان راضيا
 به قال المكاتب اذا جنى جنايات بامر من كل ولى جنايه فمئة تامة
 وعندنا عند الكفر قيمه نفسه مؤ واحده ان انا لقا حتى لو قضي للقول
 بعينه حب للناس قيمه اخرى فكل ذلك اذ لم تقضى والجامع بينهما رعايه
 حق كل واحد منهما لانا ان جنايه العبد تتعلق برحمته فقال الله انه اذا
 امتنع بحب القيمه ومديننا المكاتب لم يمنع لولا رقبه واحده فلا نفهم من قيمه
 واحده عتقا فمما اذا قضي لاول لانه صار عتقا عليه مطلقا وصارت
 رقبته فارجه ومما شغلنا فقال المكاتب اذا جنى جنايه خطا
 لم يحرق قبل ان تقضى عليه شي فهو من عليه مخاطبه له الحال وعندنا
 تحت المولى من الدفع والعدايه ان جنايه المكاتب توجب عليه قيمه
 لو دفع الى لقا حتى يقضى به فلا يسقط بالعجز كما اذا قضى به لانا ان مولى
 جنايه العبد تتعلق برحمته وانما يصود بنا مطلقا بقضا القاضى
 فاذا حرق قبل القضا يمتنعنا برحمته فتجبر مولاه كالقرا لاجل قال
 علم ان تدوا لاعداد الله وله عجب فكان الله لم يقتل المرتد حاجت الله
 وعندنا لا يحول من ان الله من حيث حال المرتد من وقت رقبته فكان مكاتبنا
 ملك نفسه لانا انه كان ملكا له ب حال كانه انما يست له وقت
 عند القتل او يكرهه لدار الحرب فكان نمرقا في ملك الله قال
 المكاتب اذا ارتد ولو حق لدار الحرب جعل كونه قودى بملك كانه من
 كسبه وحكم بعقوبه وعندنا نترقب فيه ان مات فعلى ذلك فان عباد

فيما ادى نفسه ومحتوى له ان حقوق لدار الحرب كونه
 فكل ذلك المكاتب المرتد لانا ان الكفايه تعلقت بمباحه وحق المولى
 واحتمال القود فيما قام فحب رعايه حقهما بالتوقف قال
 اذا قال العبد اذا مات فلان او مات انا فانت جرحا صادم مرتدا وعندنا
 لا يصدر منه نزاله ان محتمه تعلق بموت كل واحد منهما على الراجح
 والتعلق بموت المولى بوجوب الدين لانا ان احتمال موت الفلان
 قبل موت المولى قائم وعلى هذا التفسير لا يكون مرتدا قال
 قال انت جرح قبل موته بثلاثة ايام او قال يوم او قال شهر فصفت
 بملك المولى صادم مرتدا مطلقا وعندنا هو مرتد بمقتضى الله ان علق
 محتمه موته وهذا هو المدبر المطلق لانا ان الدين المطلق هو
 احاب العتق عند الموت مطلقا بل نزلنا وهذا تعلق بشرط قد
 لو جرح وتدرى لو جرح فلا يكون احانا مطلقا فيقتل الفتي قال الذي
 اذا اسلم مرتدا لادى قضي عليه بالسعاه وعتق الحال فشيء وهو
 جرح وعندنا صناد كالملك ب بعد القضا بالسعاه لودى ثم يفتى
 له ان بالاسلام صار واجبا لى زاله عتقه وتدرى لاراه بالسعاه فتعين
 العتق فيقتل الحال حقيقة الا ناله لانا انه لو عتق الحال بكانت
 السعاه قودى لا تخطى حق المولى فتوقف عتقه على الادارعايه للجانس
 فاح
 رحمهم الله قال جرحك وارجم محرم منه غير الوالد والمولودين لا

ادام ولله

اعني عليه وعندنا يعنى له ان كل معصوم فلا يزول الا بالانكاح
 واختلاف كنى الاعمام لنا قوله صلى الله عليه وسلم من علق ذابح
 مجرم منه فهو حر ورواه عن علي عليه السلام لان ملك قراه واحبه
 الوصل بالحق لا ليل انما توجب حرمة النكاح فتوجب العتق عند
 المالك كحصة الوصل كقوله الولي قال من علق من مولى عتق
 ثلثه اعمد فتمهم على السوا ولا مال له عتقهم وحاشا عتق واحد
 منهم واقرب منهم فمن خرجت قريحته حكم بعينه وعندنا يعنى
 من كل واحد منهم ثلثه ونسب الورثة ثلثي سهمه لسان المستحق
 للعن ليس الا الواحد لان مولا وصية والوصية تنفذ من الثلث ومن
 كل ماله فكان الثلث احدهم وهو جميعهم فيخرج بالقريحه لا
 طريق مشروع دوى ان النكاح عليه السلام كان اذا سافر القدر من نسائه
 من خرجت قريحته سافرا بما لنا ان اوقع العتق على الكفر فلا يجوز
 حرمان بعض لا يحب التزوج عليهم على السوية تشويه من المحرمين
 بقدر الوسخ والامكان ما حدث فلما الاقراء كان لتطبيب قلوبهم
 لا لبيان الاستحقاق لانه لا حق لهم بعد سافرة الزوج قال
 اذا قال لا حية انت طالق وانت بائن ونوى به العتق فعننا وعندنا
 لا يعنى له اجمعا على انه لو قال لا مولا ته انت حر ونوى به الطلاق
 يقع وكذا اذا قال لا حية انت طالق ونوى به العتق والجامع بينهما
 ان كل واحد منهما لفظ موضوع لا داله نوع فليس يعمل احدهما

مكان الاخر وصار كقوله لا مالك في عتقك ولا سبيل في عتقك لنا
 انه نوى عالا محمله لفظية لان هذه اللفظة شى عن ازالة العتق
 ولا قدر في الحال لان فيه ما بنا في القدر ومما لزم لان القدر هو
 المانع من الفعل مع القدرة عليه والرق صفت وعجز كان منافيا
 للقدرة واذا لم يثبت ما شى عنه اللفظ ومورد والقدرة فاشبات
 شى اخر لا شى عنه اللفظ خلاف الحقيقة وانه لا يجوز خلاف قوله
 لا مالك في عتقك لانه شى عجز والى المالك مريحا قال رجل
 كانت عتقا له صورا لا حرة وعندنا حرة لان الحق في اهل التصرف
 عندنا خلافا له وسند كره في كتاب الماذون ان شاء الله قال
 مع المدبر المطلق حرة وعندنا لا حرة له ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه
 باع مدبرا ثمان مائة درهم ولان هذا تغليب العتق لسط فلا يمنع
 البيع كالتعلق بغير الشروط ولان هذا وصية وسائر الوصايا غير
 لازمة وكذا ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه عتق مائة من العبيد
 انه قال المدبر لا يباع ولا يوفى ولا يوهب وهو حر من الثلث والمعنى
 ان المدبر يربى الحرية في الحال لانه لا يمكن جعله سائدا الموقت لانه
 حال اطلاق اهلته التحرير وان طال سب الحرية لا يجوز لانه
 لا يقع الا لهما او لانه حرة مدبر وروى في الحديث معناه انه
 اجرة فان لا حية نوع بيع او كان في وقت بيع الحر كما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه قال لا حرة لانه في حاله

كما في الكتاب

اسم مدبر

وعندنا قوله ان الفرض المطلق من الكتاب لا يحصل الا بالاداء
والاداء بالكتاب وانه لا بد له من مدية كما قلتم في باب السلم فاذا لم يشترط
التاخير فلا بعد عرضه فلا يكون لنا ان النصوص المعينة لحوار الكتاب
من الكتاب والسنة غير متصل ولان دل الكتاب عن كثر المسح
والقدرة على اداء الفرض بشرط حوار العقد كالمفلس اذا ارى شيئا
بالوفى بل ومن القدرة على ومهدنا ومن القدرة ثابت بالاستقراض وحوه
بخلاف السلم لان المسلم فيه حصة والقدرة على تسليم المسح حال وجوب
تسليمه شرط قال اذا كانت عندك على مال الخطيب او بئس يصح
وبلده خطما الترم وعنده لا يلزمه شرط شي منه له قوله تعالى وايوم
من الله الذي انتم وعن علي بن ابي طالب عنه انه قال معناه خطونا
بعض دليل الكتاب لنا قوله عليه السلام انما عندك كونك على ما به اوقية فادى
الا عشا واق فهو عيب ولا في الكتاب قد صححت هذا الدليل فلا يلزمه
خطا لانه لا يفي بوجاهة لخطا واحاله به فلنا معناه اعطى طوم من
ركوه اموالهم قال المكاتب اذا عاقب عن وقال ردا لثالث
ومضى الله عنه مات عبدا والمالك كله للولي وهو قول الشافعي وقال
علي وابن عود رضي الله عنهما لو دى كاشته وعلم كبريه ومضى
مدهبنا له ان قاله نقا الكتاب العتق ولو رانا في العتق بعد الموت
انه ميت وتورنا ثانيا قل الموت لانه قبل له داوود به لثان
ثبت عند لرا داهم يستند ولو رانا ثابته عند لرا داهم لثان

منه في كتابه

عنه

198 احنا على نقا عهد الكتاب لو دى موت المولى لخاصته حتى يورث
موت المكاتب لخاصته ايضا الى اعتق قوله لو رانا ثابته لو دى الموت
وجبله فلنا لا يلزم كل ممكن اما بعد الموت بان يؤد رجا قدمت
الموت ويظهر في حق لرا داهم ولا بد ولا كسباب وقبل الموت ثبت شرط
ان لو دى لرا داهم الموت فان دى من ان الموتى زنا قال
ولا المولاة لس شي ولو دى به ولا يعقل وعندهنا هو مشروع ولو دى
به ويعقل ولو دى لرا داهم على لرا داهم يعقل ولو دى لرا داهم على
له ان سب لرا داهم في الشئ اما الفرض او التقصيص كما يعطى
به النصوص وهذا ليس في احد من شي ولهمذا لا يورث ذوا لرا داهم
عندك لنا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فائومهم بصيهم وروى
ثم الدادى رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام انه قال في الرجل
الذي اسلم على يديكم ووالاه ومنوا خوك ومولاك ومولاك
تفعل عنه وتورنه كما
فاح قول لرا داهم على خلاف قول صاحبه رحمهم
الله قال لرا داهم الكتاب يتحرى حتى لو كانت نصف عمره نصف
كسبه لولاة ونصفه له وقال لا يصير كله مكاتبنا وكل الكتاب والكتاب
عام في محاربات غنائ قال لرا داهم من اربنا استوى
عبدا مسلما وا دخل دار الحرب عتق لرا داهم عتق ولا وقال لا
يعتق وعلى هذا الخلاف عبدا لرا داهم اذا اسلم في دار الحرب فباعه

العتق كتاب المولا

عن
ومن المولى انتم عليه العتق
ولم يوجد منه هذا

من علم او حزنه واحضوا على انه لو عني المملوك لبقوا له لقوى علم
 وورثهم مولا كما ان القنات ما نبت باعناق المولى وبلاستلا العبد
 على مولا ولم يوجد مينا وصار كما لو قيل الدحول في دار الحرب وجبل
 البيع له ان القنات استحوذوا له عن ملكه دفعوا له عنة وقد تقرر
 الجهر على الاعتناق فيصير كما مره الحرة اذا اسلمت فابت بثلاث حصص
 لذات لغيره في المالكات اذا اوصى بثلث ماله ثم عتق ثم مات
 لم يرد وصيته وقال يكون ومو لغيره ما مر في قوله كل عدا ماله الحرة
 ثلث ماله في مولا قوله محمد بن علي
 خلاف قول صاحبه رحمهم الله قال في رجل كانت امته على انه
 بالخيار بلا ثا فوالت في ملكه ومات في ذل الوالد فالقنايس ان يطل
 الكتاب ولا يصح احواله المولى وهو قول محمد بن محمد رحمهم الله ولا يستحق ان لا
 بطل وله ان يخرها واذا احواله سعي الولد على نجوم امته واذا ادى
 عتقت الام في اخر احوالها وعتق ولدها وهو قولها له ان
 المعقود عليه مات في هذه الحمار للبايع فبطل العقد كما في البيع والعقد
 فيه ان الولد لما يصير مكاتباً ويقوم مقام لهن ثم تنقلا لهن ولهن لم يصير
 مكاتباً بعد لهما ان في الكتاب مينا فانه فان عتق المولى ويقوم الولد
 مقامها فنقود العقد في الام في الحال بفاد في حق الولد لم يستند
 الى وقت له نقاد خلاف البيع في ولد الميعة لا يقوم مقامها
 والسر مريض الموت اذا كانت عتقه على الفير وقيمة الفير

لغيره ولا له اقامت
 فانه يسير في عتقه
 وهو يتبين في الدين

ابقا عقد

مال عتقه فان قال المالك عتق بثلثي قيمته والارث في الرق وقال
 فقال له عتق ثلثي لهن لهن ولهن رد في الرق وعلى هذا الخلاف اذا باع
 المريض عتقه بالدين في احوال وقيمة الف الف كما ان جازد على الف ملكة المولى
 موحلة فعتق على ذلك لهن حل كما اذا خال اخراته على الف فمحل في مريضه
 فاما الالف فملكه حالا فيفقد ذلك مينا ويحل في ملكه كما ان ذلك الكتاب
 قائم مقام الرقبة فصار ثلثها بالدين في حق لهما حل فيسند ذلك
قوله محمد بن يوسف بن علي بن خلف قول محمد
 في قول محمد بن محمد رحمهم الله فيه قال لو يوفى عتق من بين فكاكاته
 ثم اعتق احد ما عتق كله ثم ان كان في الموت مولا من قيمته نصيب
 شريكه وان كان مفعلا سعي العبد وقال محمد بن سعي العبد في لهن فله نصيب
 نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابه وعند له حصة العبد الكتابه
 يخرى فلا ياتي ماله ان حال المولى احد الشئ اما الكتابه او القيمة
 وفي لهن حل لهن وفي لهن كثر شئ يجب المتفق كالمريض اذا اعتق مكاتبه
 ثم مات وعليه دون سعي المالكات لهن حل في قيمته ومن الكتابه لهن
 لو لم انه لما عتقه احد ما بطلت الكتابه وفي لهن الرقبة فصار
 كعتق من بين عتقه احد ما دل عليه انه لو عتقه رجل عتق قيمته
 دون الكتابه كما مر في ما قوله محمد بن علي
 كل واحد من صاحبا الدلالة فيه بقوله علي بن محمد قال مكاتب من اسرا عتقه
 احد ما لم يفتوح حصة الساكن وعند مينا فتقوا اختلافه في صانه على ما ستر

ما قاله زوخلاف القول

اصحابنا جميعهم قال اذا كانت عده على الف وعلى حده الله الا حذفت
الكسرة لانه شرط خلاف فخصه العود فاذا ادى الف عن حكم الشرط
كان فان الف اخرجت قيمه باخذ المولى منه تمام القيمة بالاجماع لان الموصوف
حكم العود لفايد مضمون بالقيمة وان كان اكثر من القيمة يسرد المكاتب
الفضل وعندنا لا يسرد لانه ان لعقد لفايد يوجب ضمان القيمة كالمالك
كالمع لنا ان لو لم يوصف حكم الشرط ومواد الف فلا يسرد شيئا
بطل بعض الشرط فلا يفتى بخلاف السبع لان معنى الشرط فيه غير مراد قال
اذا كانت عده بزيادة كسرية واحدة على الف على انها ان ادباعتها وان
عجز اذ في الرق فاذا ادى احد منها حصته يفتى وعندنا لا يفتى واحد
منها عالم يصل كل ذلك الكتابه الى المولى له ان كل واحد منها التزم
نصفه لا نصيب لا يخرج من ياد النصيب لنا انه علق عنهما جميعا باذا
كل ذلك الكتابه فلا يستثنى من الحكم الا بوجرد كل الشرط ونظيره ما ذكرنا
من قال لا امرت به ان يستأمننا طالق او لعديته ان يستأمننا جاز
فتاى احدى ما او شأ احدى ما لا يقع الطلاق والفتى عند خلاف
له كما

ما ذكرنا

قوله له حنبه على خلاف قول صاحبه جميعهم الله قال لو حنبه
اذا دالت الما الرجل نفسه وعلى ولدها الصور جمع وقال لا يجمع وعلى
هذا اذا والت رجله ثم ولدت ثم ماتت بنت ولده الرجل عند خلافنا

على

مولى

لها وعلى هذا اذا اقرب نول بها الرجل وفي يدىها ولد صغير لا يعرف
لونه صار الولد مولى له عنده خلا فالما لهما ان لا يملك ولا به لهما على
مال الصغير فكيف يكون لهما ولا به على نفسه له ان الولد بمنزلة النسب
فكان نفقا محضا في الصغير فملك لهما ابائه كقول الهبة قال
يجل اقرب له مولى فلا ن ولا احتا به فقال فلا ن ابنت مولى ولا
مولاة في مولاة لتصادقهما على اصل الولد وليس له ان يتحول بولائه
عنه وان كان ولا الموالاة نقل الفقه والنقل وكذلك اذا اذله المقر
له لا المولاة اصلا ثم اقرب المولى لا حريم يصح عده خلا فالما ولوا جبر
له نول الموالاة فادعى المقر له ولا العتاقة ولا العتاقة فهو مولاة
لكن له ان يتحول بولائه عالم يعقل عنه لان ولا العتاقة لم يثبت
بمجرد دعواه لهما ان اقربا سطل سكتا المقر له فصار كان لم يكن
انه اقر بما لا يحتمل النقص ولهم حليم ولا سطل لاد ذلك كن شرر
على حر بالنسب فردت بشهادته لمعنى ثم ادعى الشاهد نسبه بنفسه
لم يصح كذا هذا وهذا نظير من اقر بنسب ولدا حريمه من كده فلا ن
ثم ادعى نسبه لنفسه لم يصدق عند خلا فالما وقد عرف في صفة

قول صاحبه جميعهم الله قال لو نوبت امرأه اعمقت عدا غيات
وتركة اساءوا فاما مات العبد فسد من لم يراف لا جد الباءة لائن
عنده وقال كل الميراث لالين لانه ان لا ب مع النسب عصبه وكذا

مع الا بر لا نهما في حجة واحدة الان مع الان صار صاحب حرف
 لكن في حق الميت عصبه يترقى من الميت لهما ان اقرت العصب
 الان فلا يظهر عصبه مع قباضه قال الحنفية اذا اعتق
 عبد الحرة في دار الحرب وخلاه عنه عتق وولاه ولا له
 وله ان لو الى من شاله انه اعتق من حنته فست وولاه له لهما
 اما اعتق بالخلية لا بالاعتناق فصار كالمراعى قال الملم اذا
 دخل دار الحرب فاسترى عبدا حريسا فاعتقه عنه فالفاسد ان
 يعتق بدون الخلية لانه في دار الحرب ولا عرى عليه احكام الملم
 وذلك يستحسن ان يعتق من حنته لانه لم تنقطع عنه احكام الملم
 ولا ولا له عند ما ومو القاس وقال لو لم يوف له الولد ومو
 الاستحسان وذكر قول حرم مع قول لي يوف جميعا الله فكاد اليه
 فرق محمد في تلك الرواية بين الملمين ووجه الفرق ان الملم لا يبر
 حاله فبا كان اعتناقه في الدارين سواء ذكر هذه الصورة فكان
 المكاتب وقال فكاد الولد مسلم دخل دار الحرب بالمان او حرا
 اسلم ثم استوى عبدا حريسا ما اعتقه ثم اسلم العبد لم يكن مولاه
 عند قبا ساء وقال لو لم يوف موهوله استحسانا لانه ان النبي
 عليه اعتق من داره ولو لم يرض الله عنه اعتق صهييا
 وبلا لا رضى الله عنه فانه ومي دار الحرب وصار وانواحي وحن
 لولا كان ذلك قبل الاموال فقال فلم تكن دار الحرب كما ج

الامان والادب في حجة واحدة

مرحوم الله قال الساذق قال الرجل لله على المشي الى الحرم او قال
 الى المسجد الحرام لا يلزمه شي وقال عليه عه او يمن لهما انه لو
 قال لله على المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك
 بالاجماع فكذلك اذا فرق بينهما لانه ليس في اللفظ مانع
 عه او يمن لهما ان في مواضع الاجماع بيت الوجوب بالعرف فان
 الناس تعارفوا التزام الحج والعمرة لذلك ولا عرف ميمنا فصار
 كلفظ الزمات والامان والسعي والخروج قال ولو قال
 كل يوم البسمة من غير ان في يومه في حلت من فطن اشتراء يوم
 النذر ونسب وليس يلزمه البسمة وقال لا يلزمه لان يكون من
 قطن بملكه يوم البسمة لهما ان النذر لا يصح في الملك او مضافا
 الى الملك والمركب ميمنا ليس بملكه ان لم يراه بملكه من قطن زوجها
 عادة فاضافة الى غيرها اضافة الى ملكه قال اذا حلف ان
 لا ياكل راسا فهو على رؤس البقر والعنق ما لم يتوعد ذلك وقال لا على
 رؤس الغنم خاصة شاع على اختلاف عرف الزمان ففي حجة
 كان الناس يبيعون رؤس البقر والعنق في الاشواق وفي رخصتها
 كانوا لا يبيعون الا رؤس الغنم واحموا على انه لا يقع على الخزور
 لعدم العرف لانه وا به على حنته ولا على راس الطير لان
 ينويها قال اذا حلف ان لا ياكل من الخطه فاكل

المكاتب

روى

خبرها لا بحث وإنما بحث إذا أكلها قضا وقالوا بحث لهما أن أكل
 الخطه محاذ عن أكلها يتخذ منها وهو محاذ متعارف والقسم هو
 الأكل باطراف لا سنان فتصرف اليه لأنه إذا أكلها قضا بحث
 أيضا لأنه مستعمل أيضا إذا حلف أن لا يصح قدحه في دار فلان
 قد حلفنا ذلكا وحافنا بحث لهما أن لا أكل قضا حقيقة مستعملة
 وما ذكرناه محاذ والصرف إلى الحقيقة أولى والجمع بين الحقيقة والمحاذ
 لا يجوز وصار كما إذا حلف أن لا يأكل من هذه الشاة لم بحث فأكمل
 لئلا يسميها وحلف أن لا يأكل من هذه العنب فأكمل من عصيره أو
 زبده قال إذا حلف أن لا يأكله فأكمل عناء أو زمانا أو حيا
 لا بحث وقالوا بحث لهما أن من هذه الشاة حمله الفواكه بل هي نفس
 الفواكه لهما إنما ليست بأكلة مطلقا لأن الله تعالى عطفها على
 الفاكهة لقوله تعالى فيها فاكهة وعجر ورجان وعطف الفاكهة عليها
 في قوله تعالى وانثا فيها حيا وعينا إلى قوله وقائمة وأما ولا الفاكهة
 ما بعد للبقية خاصة ومنه لأن شاة مؤدة للبدن والذادى وكان
 معنى التقله قاصر فيها فلا بحث قال إذا حلفت للبراء أن لا
 يتجلى لم بحث بالولود وحده وقالوا بحث لهما قوله تعالى ويستحيون
 منه حليمه تلبسوا منها وإنما يسمي منه إلا أنه لا يسمى
 حليا ولا يحل به وحده عرفا وأما أنه قلنا مؤدة كما قال سميده لا
 لحاظها واليسمى ليس له حقيقة فكذلك قلنا هذا اختلافان

متعارف

يأكله

وكان لا يتجلى به من له حلف وفيها ما كان يتجلى به وحده
 قال إذا حلف أن لا يأكل شيئا فأكمل شيئا الطهر لم بحث وقالوا
 بحث لهما الله تعالى سماه شيئا لقوله تعالى وحده الطهر والهم حرمنا
 عليهم شيئا من ذلك ما حلفت طهرها وليس شيئا وإنما يصح التحريم
 أنه سمي شيئا لا سيما ومرفقة يسمى مرفقة اللحم فلم تكن مطلقا وأما
 لئلا قلنا هذا شيئا منقطع بمعنى كذا في قوله تعالى لا تأكلوا
 مما أكلوا من سلا ما قلنا من ذلك كما في تفسير سيج الطهر قالوا
 هو اللحم السمي الذي على الطهر وقول لي حبيبه على هذا التفسير ظاهر
 وقال بعضهم هو سيج الكلبه التي متصلا بالطهر وقولها على هذا التفسير
 أظهر قال إذا حلف أن لا يشرب من العوات مشرب منه اغترافا
 لا بحث ما لم يشرب منه كراعا وقالوا بحث كيف ما شرب من مائه وهو
 بطير ما لو حلف أن لا يأكل من هذه الخطه نأ على أن عند من تصرف
 الهمر إلى المحار المتعارف وهو السرف من مائه فصار كما إذا حلف أن
 لا يشرب من هذه البيرة وعنده سرف إلى الحقيقة المستعملة وهو الكرا
 وصار كما إذا حلف أن لا يشرب من هذا الكرا فكل ما به الكلف وشرب
 لا بحث بخلاف البيرة أن الكرا منه غير ممكن وعندهما قال أبو حمزة
 إذا حلف أن لا تكلم فلانا هذا لا يرى مقداره ولو قال لا أكله الذهب
 قيل عنده سرف إلى الحركة وروى شريك في يوسف أن التورف
 والطير عنده سوا وقالوا في شاة أشهر لهما أنه كالحج والرفان عند الناس

خبرها

يقال ان فلانا من ذرية نوح وكان دهرهم من الكل مقدار واحد
 والحق والزمان به اشهر قلدي الدهر له انه لا ينقض عن احد اديان
 الفقه قد لا يوجب اليوف فيه ومنه دلاله على جلال قدره في
 العلم وكمال حاله في الفقه والويع حيث لم يقف عالسا به علم ومدا
 عدا والحق والزمان فانه دوى عن رعباس دعى الله عندهما في الحق
 انه به اشهر وعرف قلب وابن له عراة ان الزمان عند الرب مستأشهر
 قال لو حلف لا تكلم فلانا ابانا او شهورا او شهورا ولا لله له فوالى
 بلاته مدرك انه اقل الجمع الصحيح مداه هو الصحيح وان ذكر الامان
 ان التكرار والمؤخرة في مداه سواء في المؤخرة اذا لم ينو شيئا على عشر
 من ذلك وقاله في الامام كعب في الشهور في عشر وفي السنين جملة العراة
 ان اللام لعريف اليهود والمجود في الامام كعب وفي الامام كعب وفي
 الشهور في السنين وفي اثنى عشر واما السنون فلا مجود فيها فصرف
 الى كل العراة ان قصي ما سمي اليه اسم الامام العشر فقال بلاءه ايام
 واربعه ايام الى عشر ايام وما داه نذكر فقال احد عشر يوما الى اثنى عشر
 فانصرف الى ما سمي اليه ما داه قول له يوف على خلاف قول
 صاحبه جميع الله قال اذا ندد يدع الولد لا يلزمه شي وهو قول الثاني
 وقال يلزمه يدع الشاء له ان مداه يدري بالعصبة منع باطلا لقوله عليه
 لقوله عليه لا يدري مصيبة الله لهما ان النادر يدع الولد لعوب
 يدع الولد لقوله يظن وليوفوا نذرهم فله يدع الشاء بطريق البدل كما

فعند
 ايام
 باليوم

203 قصة ابراهيم عليه السلام ووجه ذلك صانعه امر الله تعالى البطل
 واحب له لو فرموجه عليه ولا امره من حيان حدهما وجوب عن
 تناوله بطريق نداء والثناء وجوب عير ما تناوله بطريق العدا
 كما في قصة الخليل صلوات الله ومبها لم يحب عير ما تناوله فحب
 عير ما تناوله ولو قال وحق الله يكون عينا وقال لا يكون عينا
 له ان حق الله حقيقة الله وهو حقه فصار كقوله وعظمه الله
 لهما الله محله ما علم ويحتمل الحق الذي يلزم الله تعالى على عكس فلا يكون
 عينا قال اذا قال لغيره اعطني عبدك عني ولم يذكر الدليل فاعتبه
 في امره جرو وقال لا يقع العتق عن المأمور له انه لو اعطى عبده مدرا يقع
 عنه قلدي اذا احتمل لغيره ذلك وصار كقوله اطعم عني عشرة مساكين
 لهما ان الملك يعز الدليل سبب اليه واليه لا يعز الملك لا في القيص
 والقصر امر حقيقي لا يمكن ان ياباه فحقى له عناق بخلاف له عناق بالدل
 لانه يقضى السع والسع يعز الملك لا في القيص بخلاف لا يطعم لان
 القصر يصير قاصدا لا مراولا لم نفسه اما العدا لا يصير قاصدا بل
 العتق قال ولو قال والله لا ادخل في دار فلان لا تحت له
 بدخوله الدار التي كانت له تحت فلان يوم الدين والحب جميعا وقال
 تحت بدخوله الدار ان ملكها بعد الدين له ان اوهاهم الناس يقع على ما
 قلنا لان ملك الدار لا يتخلف عاين لهما انه يعود بمسبة على دار
 عير مسبار لهما فلا يخص بوجود الحال كما في قوله لا اكلم عبد فلان

وما ذكره من العاد غير مقرر بل هي حكره قال اذا قال
 لامرته ان خرجت مني الا ابرعراذ في فانت طالق فاذن لها حيث
 لا يسمع فبواذن وعنده مما لم يكن ادنا له ان حكم هذا لا يثبت
 بالخالف فلا يشرط علم عمو كالرضا لهما ان يذعن لغيره فان وهو
 الاعلام ولم يوجد فصادك اذن العبد في النكاح قال ولو حلف
 ان لا ياكل يسرا فاكل سرا مدنا او قال لا ياكل رطبا فاكل رطبا فيه شي
 البسر محبت بلا حرام وان حلف ان لا ياكل رطبا فاكل سرا مدنا او لا
 ياكل يسرا فاكل رطبا مدنا لا يثبت عنده وقال لا يثبت له ان يذعن بسم
 يقع على الغالب والمعصود من كل موافق قال فلا يثبت بالمعصود لهما
 انه اكل ما حلف عليه وغيره وما حلف عليه معان غير مستلزم
 لعينه فصادك لو مبرها ثم اكل وصادك كاسم في السويق وهو قال
 ولو قال والله لا تشرين لما الذي في هذا الكول يوم قصت الما فامضي
 اليوم سقطت اليه عنده مما حتى يومضي اليوم لا يثبت عنده مما وعنه
 لا يسقط ويثبت اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف مسارا حينما اذا
 حلف لما كان هذا الطعام اليوم فاكل عن قبل مضى اليوم وختمها اذا حلف
 ليتقنن فلانا اليوم فمات فلان قبل اليوم وختمها اذا حلف ليتقنن فلانا
 وقد كان مات فلان وطول ما يعلم موته وختمها اذا حلف وقال ان
 رابت فلان فام اعمك فمعدى حرقاه مع الرجل وختمها اذا حلف لا يصيب
 حقه اليوم فسقط حقه بالانرا او حرقاه او مات اجد مما في اليوم اضله

عام

204 ان تصور لبرهال هو شرط لا يعقار الدين وثقابه عنده مما شرط
 وعنده لاله ان الدين قد يعقد على ما لا يتصور عاذا كما في قوله
 لا تسكن لي ساء ولا حولن هذا المحرذ هبنا فينقذ على ما لا يتصور
 حقيقة لانها في عدم احكامك لبر على المسا والعهده فيه ان الكفار
 حكم الدين كما ان وجوب البر حكم الدين فينقذ لا يجد مما لهما ان الحكم
 لبر على الدين وجوب البر والكفارة حلف عنه فاذا لم ينقذ لا يخل
 لعدم بصوره لا يعقد الحلف بخلاف ما ذكرناه متصورا انه محرم عنه
 فيجب الحال ما حلف عليه بخلاف ما ذكرناه متصورا انه محرم عنه
 قول صاحبه قال اذا اردت بيع عبدك بلمه فبيع شاه وقال لا يدرى
 له انه لو نذر بيع الولد بلمه قلدي العبدان له ولاه على كل واحد
 مني لهما ان لشرع جعل الشاه فلا يمن الولد والعبد ليس في معناه لان
 شقته الانسان على عبدك لا يكون مثل شقته على ولده واليعقوب
 بالدر بيع العبد لا يكون مثل التفرق بالنذر بيع الولد قال
 اذا كانت عليه كفارة بمن فاطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا
 كاملا عنهما جعفا حازه وعنده مما يكون عا حله مما له انه اكل
 عبدك كل واحد منهما والراجح والمنكس الواحد يصح مضرا لهما
 حيفا فصادك كفارة من حسن مختلفين لهما ان يسهل العبد
 والتميز في الحسن الواحد اخوانه لا يفيد واذا اطلق العبد يسهل
 مطلق التكفر والبصاع الكامل يصلح لا طعام يسكن واجيد بغير حيطان

في الجمل

منع عن واحد بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان العبد مفرد قال
 اذا قال عهدي حيران لم اخ العام فشهد شاهدان انه في العام بالكوفة
 ومولف قول محمد بن عترة وعنه في حقه ولي يوسف جميعا الله
 لا يعنى ولم يذكر في الخارج مع الصوف قول لي يوسف لهما انما شهدا على
 الاثنان لفظا ومعنى اللفظ قوله حتى والمعنى يوم العتق فشهد لهما
 انه شهادة على النفي في الحقيقة وموانه لم اخ ثم العتق ثبت به الشهاد
 على النفي بحرف مقوله قال اذا حلف ان لا يدخل دار فلان من
 اولئك عتد فلان من اولئك دابة من اولئك ليس بوجه هذا
 فباع فلان ذلك بفعل حنث وقال لا حنث له انه حج بغير الاضائة ولا شاة
 ابلغ في التعريف فاعتباره اولى والمشار اليه فام فحب كذا في صديق
 فلان وزوجه فلان ورالت الصداقة والزوجة لهما ان العبد
 لا تعادي لنفسه ظاهرا والكلام في الدابة والثوب اظهر فكان الداعي
 الى اليمين كونه ملكا للمالك مستورا ليمين بكونه ملكا له فكانت الاضائة
 لتقدير اليمين به لا للتعريف بخلاف صديق فلان وزوجه لانه يعادي
 لنفسه ظاهرا قال اذا حلف لا ياكل من هذه الحطة فاكل من
 سويقها حنث وقال لا حنث فحج من على اضله ان اليمين تقع على
 ما يصنع منها ولهذا لو اكل من حنثها حنث وليوسف حقه الله
 من على اضله انه يقع على عينها فانه لو اكل من حنثها لا حنث وليو
 يوسف بقول اليمين ينصرف الى ما سبق في اليمين وهو ما يصنع منها

اتمام

برهان

بشوا الله

لا اكل عرفا والسوق ليس كذلك لانه قد سئل عما يشرب قال اذا
 حلف ان لا ياكل اذا ما ولا يسه له فيو على شي يوكلي مع الحنث عا ليا حنث
 فيه اللحم والسم والخنث وقال لا يوكلي ما يوكلي مع الحنث عا ليا حنث
 والرب واللبن ولا سائل اللحم والسم والخنث كقوله صلى الله
 عليه وسلم سيد ادم اهل الجنة اللحم ولا يوتدع منه الا شاة عرفا
 لهما انه ما حود من يولد من الموادمه وهي المواقفه والمواصلة يقال
 ادم الله سبكا اي الف ووصل وهذا لا يتحقق الا بخلاف ولانه
 ادم حنث بالحنث ولا يصير تعاله لا يكون ان جعل هو ادم الحنث
 اولى من ان جعل الحنث ادم الله واما الحديث ورد في ادم الحنث
 ولا كلام فيه قال اذا حلف ان لا يركب دابة فلان فركب
 دابة عتد المودن حنث بوي ولم ينو كان عليه دين مستغفر
 اولم يكن ويحمد لي حقه ولي يوسف لا حنث مطلقا لكن من حنث
 من وجه اخر بذكره فاب ما يفر دكل واحد من احسانا الثلاثة
 با حنث قول لي حنث على خلاف قول
 لي يوسف ولا قول لي حنث قال اذا قال ووجه الله لا يكون عينا
 وقال لي يوسف يكون عينا الله ان وجه الله عباره عن اهل الله
 قال الله تعالى وبي وجه ربك وقال الله تعالى كل شي صا لك لرا وجهه
 فصا عينا بالله تعالى ولا يحنث به انه قد يرا ديه عتد اهل الله تعالى
 وصفاته تعالى فلان فعل ذلك لا يتعا وجه الله تعالى اي ثوابه

اهل الله

فلا يكون ساءا لشركه ما ح قوله

حسبه على خلاف قول محمد ولا قول كافي لو كره رجمهم الله فيه قال
اذا حلف ان لا تكلم صديق فلان او زوجة فلان هذه فكلها محذورة
الصدقة والزوجه لا تحت كذا ذكره الجامع الصغير وقال الزيادات
لحت قالوا ما ذكر في الزيادات قول محمد رجمهم الله وما ذكر في الجامع الصغير
قوله لو حسبه رجمهم الله محمد رجمهم الله ان من ضافها هنا للسريفة
والمقصود هو المضاف وهو قائم كذا حسبه ان من لسان وروايت
لنفسه وقد عادي لصدقة وروخته فحمل ان المقصود به فلان
وحتمل ان المقصود به هو المضاف اليه فلا تحت بالشك ومن حتمال
ولو قال الله عالى لا يفسى لا يترى شي وقال محمد يترى دج ساء
له انه حثل البذر بدح الولد كذا حسبه ان النص ورد في الولد وهذا

للسر معناه في حق الرضا لقول الجنود ما ح

قوله لو يوفى على خلاف قول محمد ولا قول كافي حسبه رجمهم الله
فيه قال اذا قال ان اكلت اليوم من رعيها فعدى جوف اكله
ما هو ادم بالاعاق لا تحت لانه مع للرعي ولو اكله بالحي او
بالبحر لا تحت عبده وقال محمد تحت ذكره في الجامع الكبير محمد ان
كان هذا ادا عدى وليكن نوكل مقصودا فلا يصيرها هنا بقا
للحج بالشك تحت ولكن تحت في عين من دام له ادم من
وجه لانه قد نوكل تساو قد نوكل وحده فلا تحت في المسائل

أصلهم

هنا

206 حما اعني صده المسله وفيما اذا حلف ان لا ياكل ادا ما وقال

الجامع الكبير اذا قال كل عمل اول اكله عدا هو حرة لا يعق الا ما
اشخلف منك في عدا وقال محمد رجمهم الله يعق ما كان عليك
للحال وما اشتملك في اليوم اذا بقي حلكه الى العدا وما سحرت
منك في عدا ان اللفظ صالح لا يبدل الملتد ويقا به وهو حقيقة
ففيما اقتنا ولها جميعا خلاف قوله اشتر به لانه لا يصلح للحال في
لو كره رجمهم الله ان اللفظ يصلح لهما لكن من ضافه الى العدا يقطع
احمال الحال كما في قوله اسره عدا قال رجل حلفه بدحل
لعداء فبرعيا في نفسه لا تحت ما لم يخرج الى الجحيم وقال محمد رجمهم
الله تحت محمد ان حله بعد اد حقيقه وليند لو قدم البؤرا في
من الموصول دخل بعد اد في نفسه صار مقبلا كذا لو كان بعد اد
يع عليه من يذود حله لا يع عليها من يذوي ادى اهل بعد اد
فلم يتركها خلاف من راضي قال ولو حلف ان لا يعراء
كتات فلان في طرفيه وفيه ولم ينطق به لا تحت وقال محمد تحت
محمد ان منى من لمان على العرف والمجاز المتعارف في قراه الكفا
هذا خلاف قراه القرآن في الصلوة لان من جبر المطلق للباول
الحسبه له ان القراه هي الكلم حقيقة وهذه حقيقة غير
محموده فلا حو العدا ولعنما كما في قراه القرآن قال
ولو حلف لا يشري لقره فاسرى تو لا تحت والوكيل ساء

عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث فكلوا ما طفا
بما ناكله

يخالف وقال في الحائض الكبر بحث والوكيل لا يصير مخالفاً وقيل
 هو محمد رحمه الله أنه أن البعد اسم حسن متناول البوعين لا في
 يوسف رحمه الله أن البعد اسم لا في لغة قال الله على لونه صفراً فاقع لونها
 والبعد اسم لا يركب واسم أحد ما لا يتناول له حراً ولا يتناول اسم
 الثوب لا في ولو حلف لا ينام على هذا الفلاس فجعل عليه فلا شاخراً
 ونام عليه قال أبو يوسف في هذا ما لا يثبت بحث وقال في الحائض الكبر
 لا بحث وقيل هو قول محمد رحمه الله أنه أنه عمن وهي مثله فلا
 تنبغه وكان ياباً على الأول دون الثاني لا في يوسف رحمه الله أنه
 نام عليها ما حلفاً حصة وكذا في عرفنا قال نام على فراشه فقد
 وجد شرط الحنفية وزاد في بحث كما إذا حلف لا تكلم فلا تافكلم
 وآخره خطاب فأجده قال رجل قال لعنه والله لا أكلم
 فقلها معاً لم بحث وقال محمد بحث أنه مع نفسه عن الكلام
 إلى عانة وجود الكلام منه وقد كلفه قبل وجود الفاه بحث
 لا في يوسف رحمه الله أن معنى الكلام في الوفاء لا سبق في الكلام
 ولم يبقه قال ولو قال لامرأته إلا أنه إذا مات مولاك
 فانت طالق يسقط المؤني والزوج وأدته طلقت بشرط حرجت
 حرجه على طه وقال محمد وذكر رحمه الله لا ينفك لهما أنه على الطلاق
 يموت مولاها وموتها في موت ذلك الزوج وفساد النكاح والطلاق
 لا يقع مقارناً لزال ذلك النكاح كما في قوله انت طالق مع انقضاء عدتك

قوله

موقه وراشاً في
 بحث لا في تعددنا
 على ذكر الفراسر
 إذا حلف

207 وكما إذا قال لها إذا مات مولاك وحلفتك فانت طالق يسقط
 لو فأن الطلاق معلق بالموت وحلف الوارث يقع بعد الموت
 برهان لا به ثبت بعد استعنا الموت فكان وقوع الطلاق حال
 استعنا الموت قبل ذلك الوارث قال ولو قال لامرأته ان
 حرجت من مردك الدار لا فادني فانت طالق بشرط الادن
 لكل مرد فلو قال لها ادت لك ان تحرجي كما سئلت ثم بها طلق
 ذلك حرجت لا تطلق قال محمد بطلان أنه ان لزوج قد بطل
 بالنهي فكان حرجاً حراً من فساد كما إذا اذن لها بالخروج
 مروه ولم يخرج حتى بماها ثم حرجت لا في يوسف أنه لما قال لها
 ادت لك بالخروج كلما شئت لم يبق الخروج بغير اذن في الحال
 أصلاً فقد اعدم شرط النهي أصلاً فسقط النهي فالنهي لا يعود بخلاف
 ما ذكره المختار لأن مع النهي باقية لنفا السر في الحلف قال
 ولو حلف لا يتزوج امرأة بالوفاء فقبل بالوفاء نكاح آخر هي
 نكح زوجها منه فصورى فلعنهما الخبر بمكة فحاشا لا بحث وقال
 محمد وعلى هذا المثال أن بالاحراز بعد النكاح الموحود منه بالوفاء
 فكان يتزوجها بالوفاء فبحث لأنه لو فأن تمام النكاح بالوفاء
 والوفاء ليعلمها وهي نكح فلا يكون تزوجاً بالوفاء حلفاً فلا بحث
 ما حرجت كل واحد اصحابنا
 الملك له فيه لقول علي حرجه قال أبو حنيفة إذا حلف لا يركب ذاب

فلا بد فرك دأبه عند الماذون ان لم ينو لا بحث اجلا وان
 نوى ان كان على العبد الماذون دين مستغرق فذلك وان لم يكن
 بحث وقال لو يوفى ان يواء بحث وان لم ينو لا يواء كان عليه دين
 مستغرق او لم يكن وقال محمد بحث نوى ولم ينو كان عليه دين
 او لم يكن له ان العبد الماذون وحده لا يواء فلا يحتاج الى
 الشئ ودين العبد لا يمنع ملك المولى فكسبه عدهما لما عرف لاني
 يوسف انه كان ملك المولى لكنه مضى الى العبد عرفا فلا مضى
 الى المولى عند له طلاق لا يفسخه ان الله شرط كما قاله لو يوفى
 ودين العبد اذا كان مستغرا بمنع ملك المولى فيسترد فراعته عن
 الدين ايضا عند ما عرف قال اذا قال عسدي احراراهل
 يدخل عسدي عند الماذون فهو على هذا الخلاف والله اعلم
 فاحـ ما قاله رحمه الله خلافا لاهل البيت
 الثلثة جميعهم الله قال دعو اذا قال اخلف لا فعلن اذا اقسام او
 انجهم او اشهد ولم يقل بالله لا يكون يمينا وعندنا مؤمن بالله له
 ان اختلف الحلف بعز الله تعالى ثبات لنا ان الحلف المشرع هو
 الحلف بالله تعالى وعند له طلاق فخرى اليه دل عليه قوله تعالى
 فيلقون لكم لترضوا عنهم وقال الله تعالى اذا قسموا البعير مما يحب
 وقال الله تعالى والواشهد انك لرسول الله ثم قال اخذوا ما هم
 جعل ذلك العذر يمينا قال ومن قال لغيره اعنت عندك

208 عن علي الف درهم وقال اعنت بق العتق عن الامير والولاية
 ولا يلزم له الف وعندنا لغيره من الولاية ويلزم له الف
 له ان لم يزل ملك العبد وقال عليه السلام لا عتق فيما لا ملك له
 ادم لنا ان كان يربطت منه له عتاق عنه بواسطة اثبات
 الملك والامور احايه الى اثبات العتق عنه بواسطة اسات
 الملك له وامكن يصح ذلك فيصح وقد عرف تمامه فطرد الخلاف
 قال اذا حبس في الماني وكرمه كفارت فاعتد قاراعين
 ولم يوفى عن كل واحد لا يجوز عن الكل ولا عن البعض وعندنا
 يجوز عن لكل له انه لا يعتق عن الكل بقسم كل اعتاق عتق
 فكان سقاها وانه لا يجوز الكفارات لنا ان الواجب عليه
 لكل العدد دون التقدير في الجنس حرد والبعض لا يفرد
 وقد وجد نكاح العدد بخلاف الكفارات المختلفه لان
 التقدير عند فشرط قال اذا كان عليه كفارتا لم يشتر
 فاطع عشر عن كل واحد صاعا عنهما لم يجوز لما جاز لا عنهما
 ولا عن حدهما وعن محمد حرد عنهما وعندنا في حقيقة وان يشتر
 حرد عن حدهما وقد مر في حرد قال واذا قال لا حول
 من الحرد هنا ولا من السما لم يفقد يمينا وعندنا يفقد وحده
 للحال له انه محال عان فلا يفقد عليه اليه كالحال حقيقة
 وهو كقوله لا شتر من الما الذي في هذا الامر وليس فيه ما لنا انه

المختلفة

متصور في عقد المين عليه لا انه يحرم حكم العان في حث خلاف
 المتصور حقيقة لانه لا يتصور والى ولو حلف ان لا
 يهب لفلان فوهب ولم يهمل لا حث وعندها حث له ان عام
 الهبة بالقول فلا حث بدونه كما في البيع لنا ان الهبة تملك
 وانه تم بالملك لان القول شرط بوقف الملك لا بشرط وجود
 الهبة فصارت كالاقراء والوصية خلاف البيع لانه تملك وملك
 يهوض والى ولو حلف لا يسع او لا يشتري لا حث بالفساد
 من ذلك قبل القبض وعندها حث له ان عامه بالملك والملك
 يست بالقصر لنا انه يبيع ويشترى حقيقة لان الملك يوقف على القبض

وعلى هذا الخلاف البيع بشرط الخيار يا ح
 ما قاله الشافعي خلافا لقول علمائنا رحمه الله قال النافعي
 الهوس لو حث الكفار وعندها لا يوجب له قوله تعالى
 لا توادكم الله باللعنة ايمانكم ولكن توادكم بما كنتم
 اثبت الواحد منكم يسووه بالقلب ومما المقصود وهذا
 كذلك وفي الواحد منكم يسووه باللعنة ايمانكم ولكن توادكم بما كنتم
 عتقدتم لان عان كفارته لا يهمل عليه قوله تعالى في كل عام
 كفار ايمانكم ومذنبين لنا ان ملك حيا به فلهما بالتوبة
 بالنصوص العامة ولا يجب ان يحثي موحدا كالاشرار بانه يحث
 ولا به يحظر محض الشرك والربا وعقوق الوالد فقد وجبه

لهم

الوحيه قال الله تعالى ان الدين ستر دون بعد الله واما نعم الله وقامه
 عرف في طريقه الخلاف قال لا كفارة على المارة والمخاطي وعندها
 عليه الكفارة له قوله تعالى لا توادكم الله باللعنة ايمانكم ولكن توادكم بما كنتم
 بما كنتم توادكم اي قلوبكم فلو كنتم ومذنبين مقصود به وكان لفلان
 ان ملك يمين حث في كفارة الكفار واما من اللغو موان يرى شخصا
 فظنه ريبا فيحلف عليه فاذا هو محرم وعندها حث وعندها حث عتد
 الله ابن عباس في الله عينا ومذنب لان اللغو ما بلغ اي رطل ولا تعتبر
 وذلك ما قلنا قال الله تعالى لا كفارة على المارة والمخاطي وعندها حث
 له قوله عليه السلام حلف على من فرأى عرجا خيرا مينا فليكرمه
 ثم ليأت بالذي هو خير ولا نه ادى الواجب بعد وخوصيه وموق
 المين فيجعل الركوع والتكبير بعد الحج قبل الموق ودلالة انه سب
 اضافة الى المين وتكرره فيكون المين وعندها حث لنا ان لا يخاف الواقع
 قبل الحث لم يقع التكفير فقد نه اسقاطا لحر الواحد بالتكفير بعد
 الحث كالتكفير قبل المين وسان انه لم يقع بكفيرا ان الكفار شرح اربع الدب
 ولا دن قبل الحث وقد عرف تمامه في طريقه الخلاف قال
 ولو قال ان فعلت كذا فهو كافر قال يهودي ونطراي وقال يودي
 من الله هذا ليس بمن وعندها ما هو بمن له انه حلف بدين الله تعالى
 فلا يصدق لنا قوله عليه السلام حلف باليهودية والنصرانية فهو بمن دواء
 ان عايرين به ابلغ من ذلك حث من حث الحلال وذلك من مودة على المين

بأنه تعالى فكذا هذا قال إذا قال إن فعلت كذا فعلى عمة أو عم أو صوم سنة
 فهو بمنزلة زحمت فيها فعليه الكفارة وعمره حينئذ أنه أخذ بمنزلة آخر
 عيمه وظاهر الرواية إذا حثت فعليه ما سماه له قوله عليه السلام النذر
 وكفارة كفارة بمنزلة زحمت فيها معنى المنزلة بالله تعالى أنه قصد به بقائه أو
 إقامته ما أثبتته وجه ظاهر الرواية قوله تعالى أو فوا بالعقود ولا للعلق
 بالشرط كالمفوض به لدى الشرط كأنه قال عند ذلك على عمة أو عم أو صوم
 سنة وهذا لا بد مع الكفارة فكذا هذا قال لا يجوز إطعام المساكين كفارة اليمين
 لأن الملك وعنده ما يجوز له بأجرة الصالحة أنه حق في فلا يتأدى إلا بالملك
 كالزكوة لأن الزكوة في الزمان لا يطعم وذلك يقع على من بأجرة كما في قوله
 تعالى من وسط ما تطعمون هلكم وذلك أيا جرحه فكذا هذا قال
 إذا أطلع مسكينا واحدا عشر أيام أو أعطاه كل يوم نصف صاع لا يجوز
 لأن عن واحد وصوف قوله زحمت وعنده ما يجوز عن الكل استحياءا له
 أن المشرع أطعم عشرة مساكين وهذا مسكين واحد لأن المصود به
 عشر جوعات وقد وجد قال على الواحد التكفير بالمال وعلى
 العاجز التكفير بالصوم والمفتر في ذلك حالة الوجوب وعنده ما حالة
 له بالمسألة أن له انصافا في الواجب فتعريفه حالة الوجوب
 كما عيّد إذا ذنب فيم احتل فم عليه حد العبد لأن أصله بك وبمبدأ
 فتعريف حاله لأن إذا كان لوضوح التمسك فلا ذكر لأن حد العبد ليس يبدل
 عن حد الحر قال في حله اعتنق عتقك عن علي الب في دفع قوله

فصار

فيها

مثل قوله زحمت وقد جرح به قال إذا اعتنق قربة كفرة يحكم به بين
 أو ظمان لا يجوز وعنده ما يجوز أن الكفار حق لله على ولا يصر
 إلى عتق الله على كذا كونه وكما في كفارة القتل لأن الواجب عليه جرح
 رقبته مطلقا بالنص وقد اتفق به خلاف كفارة القتل لأنه مقتد بقوله ما
 نصا وتامة عرف في طريقه الخلاف قال إذا اعتنق الكافر عتق
 اليمين يجوز وعنده ما يجوز إذا لم يؤد شيئا من الدية له أن المكاتب سيج
 العتق عنه عتقه الكفارة وصار حرا من وجه فصار كالمبدى وأم الولد
 لأن الكفارة إنما تكون ما عتق من الكفارة ولم يترجعه فإن كان الثاني
 مع تكفيره وإن كان له ذلك ينفع الكفارة مقتضاة ويقع بكفره وقد عرف
 عامة في طريقه الخلاف قال إذا اشترى أمة نازيا عتق كفارة يمينه
 أو ظمان لا حره وعنده ما حره له أنه استثنى عليه العتق عند دخوله
 في ملكه عتقه القربة فيقتضيه العتق عن تلك اليمين لا عتق الكفارة كما إذا
 اشترى المجنون بعينه نازيا عتق الكفارة لأن الواجب عليه لا عتاق
 وقد وجد لقوله عليه السلام إن حرى ذلما والذل أن يحرق فلو كان يشتريه
 فيقتضيه خبره يقتضيه هذا لشره ولو جعل يفسر الشرا عتقا لا تصوب
 الشرا بعد فصار يفسر الشرا عتقا كما في قوله أطمع فاشبعه يسقاه
 فأرواه وقد عرف تامة في طريقه الخلاف قال مثل الكافر
 بالله صحيح وإذا حث فعليه الكفارة بالمال كظن الذي وعنده ما غير
 صحيحه وقد جرحه كما بالطلاق قال إذا جلف أن لا

ساقاه

ح ل عتاق

لا دخل دار فلان قد دخل دار آدمي في داره او اعانه لا بحث وعندنا
 بحث له ان حصه الله مراد بهذا الميراث حتى لو دخل داره على البحث
 فلا يبقى الميراث فإراد النان الميراث على المضاف اليه والدار قد
 تضاف اليه حكم الله وقد تضاف اليه حكم النبي فلهما جميعا دل
 عليه ان النبي عليه السلام من جايظ فاعلمه وقال من هذا فقال باع من جدي
 رضي الله عنه في بار رسول الله استأجرنا اضافة الى نفسه ولم تنكر
 عليه النبي عليه السلام وليس هذا باب الميراث بل هو تناول لما تضاف اليه
 وذلك شامل لهما من جلف لا تضع قدمه في دار فلان تناول الجوف
 ناي طريق كان كذا صيدا جوابات
 مال الله قال له صلة الكليات المتعارفة في دار فلان انما تحمل
 على ما في كليات القرآن وعندنا في جميع الله تحمل على الحقيقة وعندنا
 عمل على المتعارف حتى لو جلف لا يستغني السراج فاستضاء الشمس
 بحث عند مال والشافعي جميعا الله لان الله تعالى حول الشمس
 سراجا والشافعي ومن جلف ان لا يدخل دار فلان فهذا مال
 والشافعي جميعا الله لا بحث لا يدخل دار فلان مال الله ان
 القرآن على اعم اللفات وافصحها فكان اولى بالاعتبار وللشافعي
 ان له صلة هو الوضع وهو الحقيقة لنا ان الميراث عرض الخالف ويقض
 وذلك هو المتعارف ظاهر وغالبا كما الحدود
 قول له حنيف على خلاف

211 قول صاحبه رحمه الله قال ابو حنيفة اذا استأجرنا امرأ لثمن
 بها فزنى بها لا حد وقال لا حد لهما ان منافع البضع لا ملك بالاحكام
 قصار ووجود الاحكام وعدمها بمنزلة كالأعطافا مالا من غير
 شرط له ان امرأ استسقت راعيا لنا فاني ان سبقها حتى يملكه من
 نفسها ففعلت وقد راعى رضي الله عنه المحدث عنهما وقال ذلك مهرها
 والميراث ان الميراث الميراث ومنافع البضع متعة فملكه على سبيل التهمة
 وتمايه يعرف في الخلافات قال اربعه شهدوا على رجل بالزنا
 فركبهم المركوب وقالوا هم اجدادهم ووجد احد منهم عددا من المركوب
 وقال لا يصحون لهما انهم يثبتون شرط المحنة ومضى اولاه فصياد
 كشود لان حصان له ان التماسه يصير حجة بالبركة فكان في معنى عليه
 العلم فضاف الحكم اليها بخلاف لان حصان لا يشرط محض وعلى
 هذا الخلاف اذا دمج المكون عن البركة وعلى هذا الخلاف اشترط
 الذكور في الميراث والمعنى ما مر انه علة محله وعندنا شرط قال
 ولو شهدوا على عمر بن الخطاب بالزنا فخلد القاضى مات ثم وجد بعضهم عددا
 لاضمان على احد وكذا لو جرحته السياط وقال يجب دمه النفس
 وضمان النقصان في بيت المال لهما ان التلف حصل بخط القاضى في
 الخلد فيجب ضمانه في بيت المال كما في الذم له ان الخلد شرع عند
 تلف والتلف حصل بخلاف الجلاء او لضعف الخلد فلم يكن مضاقا
 الى الامام ولا يصح الجلاء ايضا لانه عامر باصل الحد وعلى هذا

ملك
 طريق

الحدود
 وهذا الموضع

الخلاف لو رجع اليهود لا يضمنون عنده وعندكم كما يضمنون قال
 اربعة شهداء واعلى حيا بالرواية امرأه ثم شهدوا اربعة اخرين على اليهود
 انهم هم الذين دفنوا بالمسجد المحمد على المشهود عليه بالاجماع لان
 اليهود جرحوا ولا يعدل الشهود ولا يكون عنده وقالوا ومن يما انه
 ست وثلاثون شهيدا لا بد من ان يكون الفريق الثاني هم الذين دفنوا بها
 اساق دفنوا اليهود مقام دفن الان ولا يسميهم فاعلوا ذلك الاول كما قال
 زيد دخل هذه الدار فبقول اخبر عمر ومواليه دخل وقد ست زنا
 له ولم يزوجهم لان شهادته القاسية من شهادته والقصاص ما زادوا
 به وبالنسبة من وجه فلا يسمي دفن الثاني وصودها اليهود من وجه
 فلا يوجب الحد بالشبهة قال اربعة شهداء واعلى حيا بالرواية امرأه
 فقال اساق دفنوا بها طاعة وحجة وقال اثنان به استكرههما لا حد عليهما وقال
 الحد الرجل دون المرأة لهما انهم اتفقوا على ما يوجب الحد في حقه وان
 اختلفوا في جانب المرأة لم يسم شهداء واعلى فعلن مختلفين لا راس
 منهم شهدا على ما يوجب الحد من اساق شهدا على ما يوجب الحد واحدا
 قال اذا ضرب القاذف بعض الحد لم يطل شهادته في ظاهر
 الرواية عالم يضرب عام الحد وروى عن علي بن جعفر يطل باقامه اثني
 وروى عنه اخرون انه يطل بسوط واحد وجه هذه الرواية ان الله
 تعالى امر بحد الشهاد عند الحد من اربعة شهود والحد من
 بتجيز القاضي فاذا ضربه بسوطا لم يحد فسد شهادته وجه الرواية
 انما

رواية

وهو اعم من ظاهر

الاول ان رد الشهادت يضرب الحد والا كذا يقوم مقام الكل
 وجه ظاهر الرواية ان رد الشهادت حكم الحيلات التي هي حد وانما
 لا يحد في حيث هو حد فينفصل الحكم باخره قال اذا قال
 الرجل انت بك وكالت ما رضى في الحد عليهما وقال عليه الحد
 لهما ان اقرار الرجل على نفسه صحيح وان لم يجمع على المرأة وصار
 كما لا قرار بالرواية بالقائه وكما لو قالت الحاضنة استكرهني من ان الرنا
 واحد ما اودم في حقها سكر بها فبوتت بحد الدم في حق وعلى هذا
 اذا قالت زني وهو بك لا حد ان عنده وعندهما حد مني ولو
 قال الرجل صدقت حدت المرأة لانه ثبت زناها لكن لا حد الرجل
 لعدم الاقرار اربع مرات قال لا يجب حد الرنا بالواطه بعد واحدة
 وزوجه وفيه حتى ولا حبله وقال فيها حد الرنا لهما قوله عليه
 اقبلوا الفاعل والمفعول به ولان الصبيانه رضوان الله عليهم اجمعين
 اجمعوا على حد كذا حلفوا ووجه الحد قال محسنات انتن
 الموضع حتى عوقا وقال بعضهم يحد عليهما الحدان وقال ابو بكر
 الصديق رضي الله عنه حرقت بالنار وقال ابن عباس رضي الله عنهما
 سكتان في مكان مرتفع وقال علي رضي الله عنه حد الرنا لانه ان
 اللواط لا تشاوي الزنا لكونه ايضا كحد الولد وافساد اللواط
 فلا تساويه في الحد كوطي الهمية ولا حادث محمول على السياسة
 وقد عرف عامة لا طريق الخلاف قال اذا رجع يحد

ووطئها وعلم بالحرمة لا أحد وقال أحد وعلى هذا الخلاف المطلق
 الثلاث ومعه الفرو ومثوجه الفريهما أنه وطئ حرام محض وكان
 رناله أنه وطئ بملك فيه سميته حل الوطئ بوجوه العقد المصوح
 للملك مضافا إلى محل قابل لمقاصد النكاح حقيقة والوطئ مع الشبهة
 لا يوجب الحد كما إذا وطئ أمته ومعها حتى في الرضا عنه قال
 الشافعيان على المرفق إذا اختلفا في الرمان أو المكان فهل شهدا
 وقال لا يعمل بهما أن كل واحد منهما أنكر في نكاحهما غير أن ليس
 على كل واحد منهما شامدان ولا يمكن جعل أحدهما أشا والآخر
 اقرا إلا أن لا نساهل في قول ريت وأنت ذاني ولا قراران يقول
 قد قتل بالزنا ومما لا يتفقان له أن صدقتهما قامت على القول
 وأنه يتكرر فصادكا لطلاق والبيع ولا قرار والجواب عما قال أنه
 محتمل أحد منهن أن يبيع لهن نسا والآخر الاقرار ويستعدهما
 قد صدقتهما أنه قال إذا مثل حبيبه شهوة أو نظرا إلى
 فرجها بشهوة ثم تدفع أمها أو ابنتها لا تسقط إحصانه حتى أن
 قاده حد وقال لا تسقط لهما أن هذا الوطئ حرام عندنا أنه
 كبر ما ألقبها قالوا لا يحرم بهذا والنكاح صحيح فلا تسقط إحصانه
 قول أبي يوسف على خلاف
 فأح
 قول صاحب حبيبه رحمهم الله قال الحليم إذا تدفع آخره نصرانية
 فدخل بها ثم أسلمت تكونان محصنت وإن لم يدخل بها بعد الإسلام

فوطئها

وقال لا تكونان محصنتان لم يدخل بعد الإسلام أنه ان وطئ الكفاية
 من عوف فيه من حيث هو فضا الشبهة ومن حيث هو استدل لا لهما
 قبل زاحوا به ثبت لا حصان لهما قوله عليه السلام لكعب ابن مالك
 رضي الله عنه حين إذا ان تدفع كاسه دعه فاهما لا عصمت
 ولأن في الرعية اليما كاحا ووطئها حل فصادكا لأمه والآخر
 قال الحدود كلها يجب على المستامن لا حد سري الحد
 وقال لا يجب إلا حد الهدف محمد سري الحد لا يجب بالاجماع
 لأنه راد حل لا وحد الهدف بل بالاجماع له أنه بمنزلة الذي ولهذا
 يواحد القصاص وحد الهدف لهما أنه لا يلزمه إلا ما ألزم وهو الزم
 حقوق العباد ضرورة التمكن من الرجوع لا حقوق الله تعالى وبنتي
 على هذا مسأله منها إذا روي جري ميسا من يدعه أو يسله عند
 من حشفه حد المراه دون الرجل وعنده يوسف حدان وحد
 محمد لا حدان ومنها الحربي المستامن إذا روي حربه مستامنه فلا
 حد عليها عند ما وعنده أي يوسف حدان ولو روي مسلم أو ذمي
 مستامنه فعلى الرجل حده أحد عندهما وعنده يوسف حدان والحاصل
 أن المستامن والمستامنه عند أي حشفه بمنزلة الغائب والغائبة كانه
 رنا وحرام في نفسه واختراع الحد مانع كما في الغائب والغائبة
 خلاف المحبون لأن فعله ليس بربا وعنده أي يوسف بمنزلة الذي
 والدمية وعنده محمد بمنزلة المحبون والمحبوبة كان فعلها غير موجب

الرجوع

للبر كنف المخبوز والمخبونه قال نفري الخلدات على الامعاء ما خلا الوجه
والفرج وبصره الرأس قال لا يصح الرأس بضاله كما يرد على بكر
رضي الله عنه انه قال اضرهوا الرأس فان الشيطان يدخل وعن علي رضي الله
عنه انه قال اتقوا الوجه والمذاكر ولم يستثن الرأس لهما ان الحد سرع زحرا
لا مئلفا والضرب على الرأس متلف طاهر لانه مع الخواص وموضع العقل واما
حدث لي بكر رضي الله عنه روى انه كان لمعروجه حريشا ودخه ماع فلا يحرر
على البلف ولا نه تخلف لانه كان يقرير اني لا تخاف منه وحدث علي رضي الله
عنه فلما استنسا الوجه والمذاكر استنسا الرأس لانه قال لانه شددوا
على جلا بالزنا ومو محض ثم غابوا لاجرم مالا يحضر واما لاجماع في ظاهر
الرواية وعلى يوسف بن جهم ولا يندخل خصوصهم لانه ان له ليطر الشهاد
وبداه الشهود شرط عند حضرهم لا عند عبيدهم وجه ظاهر الرواية ان
بداه الشهود شرط ما تار الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فتوقف على
خصوصهم وبداههم قال لا بأس بتلفن لشهود في غير الحد ود
وعنده ما يكن له انه يحتاج اليه لان مهماته مجلس لقضا ما انه لهما
انه خرج من قبل فترك قال اذا وطى صبي لا يسمى باقصاها ثبت
حرمة المصاهرة وقال لا ثبت له انه وطى في القبل فوجب حرمة المصاهرة
كوطى الكلب الى لا يسمى لهما انه ليس بسب للولد كلبه اللواطة خلاف
الكلب لانه كمثل العلق قال الخازن حنا به فيها قصاص فزدر بها
ولي الحنا به لم دعت اليه بالحناء لم يحد ومواسي حسان وكذا في

بانه عن ثم استرها وقال لا يحد والناس له ان لو اضر من بعد الوجوه
الحدود كالموجود يحد وجود السب ومولى يادف اذا حال المبروق
فولن ستنها لهما انه لم يحد لوجب الحد لئلا وله ومما في البص المستوفاه
بالرنا بخلاف البرقة لانه حلك مال البرقة بعينه يا
قول محمد علي خلاف قول صاحبيه جهم الله قال في شهيد الشهود على
جل محض بالرنا فقضى القاضي بالرحم فرج واحد منهم قبل الرحم
فهو كالبرجوع بعد الامضاء ومحمد الرابع خاصة وموقوفه برحمه
الله وقال هو كالرحم قبل المضاء حدون جميعا حد الكذب لانه
ان القضا حصل بالشهاد وجروعه نطل شهادته في حق
عده لهما ان لهما حصا في باب الحد الحد على القضا فضا دكانه حج
قبل القضا وكذا يلحق شاف الجرح الحاد منه في الشهود بعد القضا
كالموجود قبل القضا فلا يقام ولما لوجع واحد منهم قبل القضا حدون
فكلامنا قال اذا قضى القاضي بالرحم على رجل بالشهود وقال
لناسل رجوه وشعهم ان يرحموا ان لم يقاينوا او الشهاد ودوى
عن محمد انه لا يقيم ذلك وجه ظاهر الرواية ان الحاح مست
الى قول قول القاضي في هذا الباب لانه لا يقد على احضار العوام
عند الشهاد والقضا كقول قول النساء فما لا يطلع عليه الرجال
وجه روايه محمد ان قول الواحد اذا لم تكن مقصودا ليس بحج
لا خيال الكذب فيه عالم يقاين الحجة وقيل القضا ثلاثة عالم عادل

وحاهل خاير وعادل خاهل فالاول نقل قوله مجمل ومفسر الثاني
 لا نقل قوله لا مجمل ولا مفسر والبالي نقل قوله مفسر لا مجمل قال
 اذا دلت بصورها فافضاها فان كانت افضا شمسك الول ففقه ثلث
 الاله لانه معنى لاقته والخالفه وفيما كانت الاله بالبحر والمهر
 ولا يحب المحب والعز لانه ليس برضا وجب العسل لانه قضا التهنون
 وان كان لا يمسك الول ففقه كل الاله لانه انك حفس المسعه ولا
 حد عليه والعز ولا يحب المهر عند لي حفسه فلي يوف جهاه
 وقال محمد حب المهر لانه ان الاله يحب بالافصا والمهر بالوطى ومما
 سببان مختلفان فلا يمنع احدهما الاخر لانه صنف ذلك المحل
 فلا يصح لانه صنفه كمن استباحه ادام استراها سقط لانه
 عنه لوجوب الثمن بخلاف ما استمسك الول لانه لا يصح كل ذلك
 المحل قال فان وطى كسوة مستكرهه فافضاها جلاله
 رثا والصنف اذا لم يقضها وطئته محذور لانه ظهر باضتها لها الوطى انه
 دوزخ والكنى اذا افضاها جحد فان كان لا يمسك الول
 فعليه كل الاله فان استمسك الول ففقه ثلث الاله فان سقط
 المحرجه شمة هل يحب المهر فهو على الخلاف الذي جرد الصغور
 قال رثه شهدوا هلى خال بالزنا لانه وادعه اخرى
 سجد واعليه فالزنا بامره اخرى ودم ثم دمج الفرمان حفسا
 صموا دنته ولا عدون وقالوا عدون لانه ان جوع كل فرد لا يصح

والصغور

٢٠ حق لا خيرة الخاف المحر عليهم لهما انه لم يبق على الشهاد جحد
 وقد اقرطهم ائهم قد فوه فصار كما لو كانوا ادعه فزجروا وعلى
 صدا الخلاف اذا دمج الترميم ونفى اقل اربعة قال الولد البس
 طلب الجحد بعد الجحد طاهر الرواية ان ثلثه من قوم الجحد
 غير الموزوف ووجه ظاهر الرواية ان لعاد بلحقه كما يلحق
 ولد الابن فكانا شوا قال اذا قال لرحل يا رانه محب على الجحد
 وقال لا يحب لانه ان لها في صفة الرجال للمبالغة فكان ادعى
 الى عاف الجحد لهما انه محتمل انه اراد له المبالغة ومحتمل انه وصفه
 برنا المراء وهو المكنى من الرنا وهو محال فلا يحب الجحد بالشك قال
 ولو قال رناك المحبل وقال عينك به الصغور خلاف الجحد وقال
 حب لانه ان اللع للصغور فقد عني حفيد اللوط لهما ان الملبس قد
 يهر فكان المراد به عند ذلك الزنا وقد دل الدليل على ذلك حب
 وحبيل احبهما دلالة الحال الداعية الى اللع والثاني انه قال
 في المحبل والصغور والصغور يذكر بكلمة على دوزخه فصار كقوله
 فان اذنى بالهين قال ونقل الشهان على شرف الجحد على لا يحد
 منه دمج الجحد وكذا الجحد باقتاره وموصياحي ولا يوجب جحد مع
 الجحد وقال لا يحد ووجوه الراجح شرط لا اذا كان المرفوع كان
 بعيدا وحا الشهود به حكا في غير ذلك وادعى الجحد عند ذلك
 شرط لانه لا على كنه ان عثمان من الله عنه اقام الجحد على الولد

وعنه محمد انه ليس كذلك
 ووجه هذه الرواية

الزاني ٣٠

شيان اليهود ولم يستطع وحود الراحه ولان ذبح غيره قد شبهه
 الخمر فلا يمكن اشتراطها لما ان عمر بن الخطاب عنه كان يشترط ذلك في اليهود
 رضي الله عنه انه قال في ذلك الرجل استبكت لونه فان وجدتم رجلا الخمر
 فاحملوه واما حديث عثمان رضي الله عنه فقد روي انهم حاووا به بعد
 وقوله شبهه بغير الخمر عن قلنا التبرع من الخمر فليست شرط والله اعلم
 ما حـ قول لي حنيفة على خلاف قول لي يوسف ولا
 قول لي محمد رحمهم الله قال لي يوسف اذا روي في حارة عن قسليها فعليه القيمة
 والمخد وقال لي يوسف في ذلك على عليه القيمة ووزن المخد لابي يوسف
 انه علكا بالاضمان فصار ذلك السارق المشدوق له ان يصاد في وبالهمان
 لم يملك ما وجب الخبز تناوله وهو المنافع المتوفرة بالزنا لما هو في ذلك
 ما حـ قول لي حنيفة على خلاف قول لي محمد ولا قول لي يوسف
 قال شيهود لا حصار اذا قالوا نسيد انه قد وجع امرأه على حرة عاقلة
 ماله دخل بها نسيد حسانه وقال محمد لا يستلحق من الدخول قد يراى
 به الزانية وقد يراى به الوطى وكان محتملا له ان الدخول بالمناوحة لا
 يذكروا للوطى وفيه من يقال دخل عليه فلا يكون محتملا ما حـ
 قول لي يوسف على حله في قول لي محمد ولا قول لي حنيفة قال لي يوسف
 ارلعه شيدا واغلى رجل بالزنا وقصص القاضي في عم اقره هو بذلك ثم بطل الشيطان
 ولا يحد وقال محمد لا يحد ولا يحد من البيت وبعث معتمدا فلا يحد الا
 باقرار معتبر ولا قرار حق غير معتبر في الباب له ان شرط البينة انكار

المحرم وقد انعم باحـ ما تورد كل واحد اصحاب
 الثلاثة في قول علي حله قال الخمر اذا روي في لحيه او فم له يحد الزنا
 دون الرجل عند لي حنيفة وعند لي يوسف عند يان وعند محمد لا يحد
 وقد روي الحنيفة في يان لي يوسف فادـ ما قاله روي حلافا
 لقول اصحابنا الثلاثة رحمهم الله قال روي حصار لا يستلحق شيان ضرب
 رجل وامراته وعندنا يستلحق له انه بشرط في معنى العلة لانه لو حب
 تقيظ الحنايه فالحق بالعله وهو الزنا في استراط الذكوة لنا انه بشرط
 لانه لانه لا يحد في يان لي يوسف اهل للرحم والحكم لا يضاف الى الاهلية
 فكيف يضاف الى شرطها وقد عرف تمامه في طريقه الخلف وعلى هذا
 اذا روي شيهود الزنا ولا حصار حنيفة قال اذا شهد اربعة بالزنا
 فوجم اربعة واحد منهم لا يحد حد القذف وعندنا يحد له انه لم يكن
 قادرا حين يحد لان كلامه وقع شيان وبعد ذلك لم يحد حنيفة
 لانه بالرجوع يعني الزنا لانه يصير ذلك الكلام قدفا في الحال فصار
 كالملك عاذا الذي نفسه بعد كافر في القاص شيان يحد وان كان في
 القذف في الحال قال ارلعه شيدا واغلى رجل بالزنا واخلفوا في المكاف
 او الزمان لم يحد بالاجماع ويحدون حد القذف عندنا وعندنا لا يحدون
 له انه في لم يحد الزنا بقولهم صار واقدفه لنا انهم حاووا في الشهود
 لانهم لم يحد شيان فيهم للشبهة في معنى حكم الشيطان في نبي الخمر عنهم
 وعلى هذا اذا شهد افساق لا يحد خلاف رجل وامراته والحيوان العبيد والمخدودين

وشهود الزنا بعد
 الدم عند القاتل على
 شيهود الزنا وعند
 على شيهود الزنا

الامتناع عنه وبتحقيق الام والعقابة ومنه السر لهذا الصنف لان هذا الصنف
 والمختار لا يوصف بهذه الصفات ولا ساو به الموحب وقوله انه ذنبا لا يسلم بالربا
 بتصوره ما حقه والله تعالى بما هاداه مجازا على ما عرف قال لا يضر
 خلاف الحد الا على الطهر وعندنا نفوذ على البدن له قوله عليه السلام لهلاك نراية
 سيؤدك ويجلد ظهرك لنا اننا نريد جلد الزاني مطلقا ومواسم للكل وحديثنا
 قلنا السر فيه في الجلد على غير الطهر قال الذنبا الموحب للحد بظاهر الاوار
 حره واجده وعندنا بظرا الاقرار ان حواف في ادب محال فاد الاقرار ان
 يستفرض عن الزنا فاذا استمر جلد له قوله عليه السلام حديث عيسى بن اخذنا ان
 الى مؤامره فان اجترحت فاجتمها ولم يترك العبد وذل لعهده ليس بشرط
 الاقرار في موضع ما فكذا هذا والخام ان تكرار الاقرار لا يجب زنا العبد وليس حديث
 حاصر في الله عنه ان الى عليه السلام اخرا قام الحد الى الاقرار ان
 في ادب جهات ولو طهر بالاقراء حرة كان هذا باخر الواجب ولا نطق بالعلم
 ذلك واما حديث عيسى بن قلنا ذاك ينصرف الى الاعتراف المهور في هذا
 الباب ومما ذكرنا قال المولى قام الحد على مالكه بالاقرار بالزنا عند
 وعندنا السر له ذلك انه قوله عليه السلام اقيموا الحد ورجع على ما علمت اماركم وقوله عليه
 اذا دبت احدهم فليجلدوها ولا تصانه عليه فمما ذكرنا لا يبعد في ادب
 الاقرار بالمعروف والامر بالمعروف فمما ذكرنا لا يبعد في ادب
 فيتوقى الى المولى لانه لا يوجب الى ذلك لنا ان الحد حلال لا يشرع لا بعد العلم
 وهو حق الله تعالى ولا يوجب بالحناء على خال الحنيفة تعالى وهو الاقرار وكان حجة حق الله تعالى

جميع
 لغيره
 للزاني

عسر
 اسم رجل

والله ينصف بالبرق وهذه آية كونه حقا لله تعالى لا حقوق العباد
 فيه الجور والعبد اذا كان حقا لله تعالى لا على المولى اقامته لا اجتناب
 في حقوق الله تعالى واما الاحاد فتشمله على التسبب بدليل ما مر قوله
 بالله اقراره عليه السلام او هو المولى المبرور في الحق عن المنكر قلنا كل ذلك يحصل
 بالمراعاة الى الامام والتسبب لا اقامة واك اربعة شهداء على رجل
 بالزنا قد تم رحع واحده منهم يقتل وعندها لا يقتل لكن يعدم ربع الزانية هو
 يظهر شهود القصاص اذا جاء المشهود يقتله حيا على ما نذكره في كتاب
 الدياق لسائر الله تعالى في سورة الزنا اذا جاءوا فاعترفوا يقبل شهادتهم وعندها
 لا يقتل ويحرق حد الفذف لمرار قول كل واحد منهم شهادة فلا ينف على
 احضا رغبة لانه لا يمكن ذلك لما قول عمر بن الخطاب لو جاءوا فاعترفوا
 في الزنا ولا يوجب الا واحد قتل غيره وقع قدفا وذكرى الثاني فلا يسلط شهادة
 جاءوا معاكس شهدوا احد بعد واحد من يهل لانه لا يمكن الشهادة حله قاله
 شهداء اربعة فيساق على الزنا جردوا وعندها لا يجزى لان القايستق له شهادة
 عندنا حلالا له وقد مر في كتاب النكاح واك من قذف جماعة كلمة واحدة او
 مرة واحدة امرا او انحد لكل واحد منهم وعندها يقتل جرد واحد وجرد القذف
 عنده الاخرى فيه الدخا حل ونحوه في الزنا وفي تسقطنا سقاط المقدور
 وعندها اخرى فيه الدخا حل والاخرى فيه الزنا ولا تسقط بالاسقاط والعلو
 وهذه المسائل با على اصل وهو ان المغلب حد العدى حيا الشريعة عندنا
 وعنده حيا العبد لانه ان العدى جناية على حيا العبد لا يحد عر ضمه وعنده
 فيه كان موحى حقه ايضا دل عليه انه لا يسقط بالتعاظم ويقسم

والنائب

هاهنا

فان امره جلت ولا روح لها تجد لودعت انه حرك لا تقبل عنده لانه خلاف
 الظاهر وعندنا لا تجد له ان الجمل من الرنا عالما لنا ان الحد لا يحل بولك فيه اجماع
 واحتمال الكاح الفا سيدا والبصحة قائم قاله الذمي لا تجد باقراره بالربا وعبرا
 تجد له ان قوله لا يصلح له حاج شي على القاضى ولا يحب علمه لرافاه لنا ان هذا
 اقرا لانه فيه يقبل وقوله ان يزوج شي على القاضى قلنا وجوب لرافاه على
 القاضى بتقدير القضاء لقوله ولما احب علمه امانته بشهادته اهل الزم عليه
 فانه ولو تشاجر جلا رمالا احبها للاخر ما انا براني لا ابي فهو قد في تحت
 الحد وعندنا لا يحل له انه يعرض بالعرف و نراد به ذلك لنا انه تركه نفسه
 وانه وليس فيه ذكر غيره اكثر مما في الباب انه محتمل انه قد في غيره ولكن الحد
 لا يحل الاحتمال **كتاب السير**
 ما قوله حمله على حلا وحله صاحبهم الله قاله اذا كسر يربط او طيل
 او دقة او مرارة او تشا من الملاهي من فحمة لغير الله وقاله رحمها الله لا يفت
 انه محتسب فيه فلا يواخر به له انه فلا يذبح له روحه اخر سوى التلحق
 ويصير فيه وكل الوص كما اذا ايتى بملك جارية مغنيته واما الجشبه قلنا ذلك
 يحصل بالمنع ولا يواخر دون لا يلاقى فانه رجلان شهدا على رجل سير فيه
 بقوه فبما احدهما كانت شجرة اول الخوكا س ايضا يقبل وقاله رحمها الله لا يقبل
 ان المشهور به محلف لم يعم على كل واحد منهما شاهدان فصا ركوا حلفا
 في الدكوه ولا فوته او شهدا بالقض حلفك له ان السنة تجسد لها ما

اللف

انكر ههنا احتمال استماله على اللونر احد ما في احد حايده ولا اخر في الحاي لاخر
 والحال حاله الاشتباه لان السيرة تمام بالليل على الدكوه ولا فوته لان اجتمعا
 محتج وبحلاف الفصل لا نه يقام نه ارجها و افلا يشبهه قاله اذا لم الجلا لود
 يقطع بمنه وقطع بساره عمدا لا يصح شي وهو استيجان والقياس ان يضمن
 البره وهو قولها لهما انه حالف ابيه وقطع بعد ابيه له انه قوت واخلف
 حرا عنها وهو المير على الصبر هذا اذا قيل عبد افلا خطا بان والله اخو
 لا يحسب عسك باخره يساره لا يصح كالا حلف لانه لو ضم لرجع على السباد ولا عمل ياب
 حل يفتدك فانه اذا سوس رفاق وقطع في بعضها خصوص واحد منهم يقع
 عنهم جميعا ولا يضمن لو اجد منهم جميعا وقاله رحمها الله يضمن ما سوى قطع فيه لهما
 انه لو قطع لكل لا يضمن لهم وان لم يقطع ضمن لهم جميعا فاذا قطع للبعص دون
 البعض يوطى كل بعض حكمه له ان القطع وقع لكل لان القطع جن السرقة مطلقا
 لا ان خصوص الواحد شرط ظهورها فاذا اظهرت اكل و قطع وقع اكل فاك
 اذا سوس و خرم عردي لم يجر امره ابيه او ابنه او زوج ابنته والدار ليت
 لوالده ولا لولده او ابنة امراة او ابوها والدار ليست كما انه لا يقطع التحسانا
 وقاله رحمها الله يقطع لهما انه لا يشبهه في المال ولا في الحر و يقطع لهما
 ان الخلو معهن مباح والرجول عليه للريارة معناده فاورث يشبهه لا فون
 في الحر ولا يحل القطع فانه اذا سير والمواجر المستاجرة المنزل الذي
 آجره يقطع وقاله رحمها الله لا يقطع لهما ان له ان يدخلها يبول لا جاره

للموت والبطر لا لكونه انه لا يخلو في النصارى والحرز اما الدخول للموت وغير
 ذلك ما در المستاجر لا يغير اذنه فالتعاطى الطريق اذا اخذوا
 الاموال وصلوا اقالام بالخمار ان ساقطع اندهم وارخلهم خلاف ثم صلهم
 للفصل وان شا اكنى يقتلهم ولا يعيها الله بصلهم لا غير لها ان الحمايه واحده هي
 قطع الطريق فيكنى يعقوبه واحده له ان الحمايه متحدة معني كما ذكره تعدد
 صوره وهو اخذ المال والفصل وكل منهما موجب عند لا يفراد بان شا الفاضل
 الى جهة لا تخاد وان شا مال الى جهة التعدد والله اعلم فاقول في قوله تعالى
 قول صاحبهم بجهنم الله فالتعاطى الطريق وهو قول الساجي رحمه الله عليه
 وكلا وجهيه الله لا يقطع له قوله صل الله عليه وسلم من قطع الطريق فطعناه ولا نه يبرقه من
 حر ومثله لان حر الكفر العبر قد دخل تحت النص لهما ان البلش لا يساوي البرقه
 من الاجيا في كونه خيايه وقيحا لان كذا خلاف حال يتعلو به البقاء وهذا
 ليس به هو الصفة ولا ساويه في الموجب وعامة عرف في الخلافات وقوله
 انه يبرقه فلنا لا نسلم لان البرقه من الخبث لا يتجه هو وقهر المست هو متردد
 لحفظه واما الجورث فحمل على البيبايه فاكه اذا سر وعيد اصغيرا
 لا يعقل لا يقطع ايتحسانا وما لا يقطع له انه نقل الرغبة فيه للمجاهة الى
 ترنيم وحفظه فصار كالصغار العاقل لهما انه مال يتفهم على اخذ لا يعبر
 حصار كالرواى محلا في اذا اكارعا ولا متكلما لانه غصب او خديعه وليس
 بسرقة فاكه من نفع البيت واودخله واخرج المتاع لا يقطع لقوله تعالى

ذلك

التنازع والظرف لا يقطع قبل ما ظرافه فاك يدخله في سبب ونزع المتاع منه
 لحمله ولا اخذ من الجوال ولا الدخول في الجوال غير ممكن اما هاهنا ممكن فلو دخل
 الدار واخذ المتاع وناوله صاحبها له خارجا ثم حرقه وذهباه وروى عن
 بن قنفذ انه لو اودخل بده فناوله البرا اخل بطعنا جميعا ولو اخرج البرا اخل
 نه فاعطاه فاقطع على الراجل حاصبه وهذه الروايه نوحسان عنده اذا
 اودخل بده في السبب واخرج المتاع يقطع ايضا وما لا وجهها الله لا يقطع كل واحد
 منهما له انه اخذ من الجبر فصار كما لو ادعى المست الى الطريق ثم خرج واحد لهما
 ان هذا الامر ثم بها واحد هما غير سادون ثم يجمع عليه القطع فلا يجمع على الاخر
 لان الفعل واحد محلا وان ادعى الى الطريق ثم اخذ لانه لم يمس خذ فاكه
 السارق اذا اخذ التوثيق البيت وقبضه بنصفين ثم اخرجته ويمتد مشقفا
 عشره دنانير فان صمته وتركه عليه لا يقطع بالاجحاج لانه عليه بالنظر فاذا
 اخذ التوثيق مسقوفا ولم نصمته لم يقطع ايضا وقالا بجهنم الله يقطع له ان
 يمسب الملك قام عليه تمام البرقه وهو يتو اليق الذي هو سبب الصمان فصار
 كما اذا استولى ثوبا على البائع بالخمار ثم سرقه ثم فسح البائع البيع لهما ان السبب
 لا يصير سببا للملك والجالد اما يصير سببا عند اذ الصمان ولم يوجد فاكه
 لا يقطع السبب الى المصنف عند ما خلا ما للشافعي رحمه الله عليه وعلمه بنو سبب
 في الاصل مثل قوله وكذا لو كان المصنف مفضضا عند ما لان العضة تبع للمصنف
 وجهه روايه لراى الى انه يصاب كامل حجره كسائر الاموال وجهه طاهر الروايه ان

العبر الخليل وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرد العبر الى ابيه والحمد لله
 يقطع ولا يرد العبر الى ابيه الا ان يوافق بصفاته بعد العبر له ان هذه اقرار العبد
 على صوابه بقضيدته ووطع حكمه العبر ولا يصح وكم يثبت برفق هذا العبر فلا
 يقطع الا الله صح اقراره بالضمان في نفسه فواخذ بعد الحق لا يرد في نفسه
 ان لا يوافق ما يبرقه في حواله القطع اقراره على نفسه وهو غير ختمه فصح مطلقا وفي
 حواله اقراره على المولى فلا يصح الا في حقه رحمه الله علم ان اقراره بالسرقة وفي
 القطع اقراره على نفسه وهو غير ختمه فيه فصح وصرح به ان يكون المسروق
 ملحقا للميسر ومنه فيصير اقراره منه صما فاول قول في حواله اقراره على المولى
 رحمه الله في اقراره اذا اقرنا متقادما او مبرره متقادما لا يجب الجرد عند راي الحد
 له ان يظهر ويشتهر بالبدن والافراد انه لا يظهر بالبدن بعد تقادم العهد
 فكذلك لا يرد لنا انه اقراره لا تقه فيه فقبل خلاف الشهاده لانها
 ردت بشهادتهم لتقهم الضعيفه لانهم متى لم يشهدوا في اقراره او ا
 اختاروا الشتر لتحمل شهادتهم على ذلك الله اشارة عن رضى الله عنه
 ايما شهدوا شهدوا على حدك تشهدوا به عند حضرة هم شهد
 ضغروا لا شهاده لهم واكم السارق مع المذبح والميتعين
 والمضار في الموتور والمستبضع لا يقطع خصومه هو لا وعندنا
 يقطع له ان شتمه لا ذنبا الاخذ والعليك من المالك فام عند خصوم
 هؤلاء والقطع لا يجب مع الشبهة لنا ان هذه سرقة طهرت في

مطلقا

شبهة

سرقة كاملة وهي شهادة رجلين عند خصومه مقتضى ان لا يوافق
 الخصومه لا عاده حقه بل انما عاده اذا عايد بلام الشهادة على المالك
 ذلك فكانوا كالمالك شيوا اذا اظهر السرقة بحال القطع بالنصر وما ذكر من
 الشبهة فلنا هذا مخرج وهم لا اماره عليه وهذا القدر لا يثبت الشبهة
 لانه قام في كل موضع وقد عرف من المحلف في حال اذا دخل الارض واخذ
 المال فلما انتهى الى الباب ما به خرج واخذه لا يقطع وعندنا يقطع له انه
 لا يجب القطع بالرجوع لانه لو تركه لا يجب ولو اخذ ولا يجب باخذه لانه اخذه
 من الشبهة كما لو اخذه غيره لنا انه صار مخرج جازا لغيره فثبت السرقة
 بخلاف ما لو لم ياخذه لانه نصيب وليست بسرقة بل ما قاله الشافعي
 حلالا لغيره علمنا انهم يرون ذلك في سارق المصوم يقطع وعندنا
 لا يقطع وقد مر ما به يوفى رحمه الله ولا يقطع السارق كما انفساخ اليه
 الفساد كالا بطيخ والثمار البرطيم وعندنا لا يقطع له قوله صلى الله عليه وسلم
 لا قطع في غزو ولا كثر لولا ما اداة الجرب ولا به يبرو والنا قوله عليه السلام
 لا قطع في الطعام ولا به يغزل رغبة الناس فلا حاجة الى الجرد اخذ
 وما روي فلنا انهم كانوا يؤثرون النيايس منه وذلك مما سبق قاله يقطع
 سارق ربح ونار خالصا ثلاثه دراهم يقرر خالصه وعندنا لا يقطع فما
 دور عسره دراهم بقره ولا يقدر بالذهب عند ما يقدر بها فليدنا ان
 صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في ربع دينار وروي في بلان دراهم وهو

الكثير جاز الخلل

ادري

مفرد عاقلنا لما روى عن عبد الله بن عمر والعاصم بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان لا يقطع الا في عرج المحرم وهو عرسه بدمهم وروى انه لم يقطع يد على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في عشرين دراهم وما روى من يبيع ثوبا
 بدينار قال قطع الطريق يتحقق بالنهار في المصير والبيوت وعندنا لا يتحقق
 والواجب به التعزير في حد قطع الطريق له انه وجد جميعه كما يوجد في المقار
 لنا ان قطع الطريق ما يقطع به الطريق ود الا بوجده الامصار والمقري لان اهلها
 لا يجوز ذلك قال السارق من بيت زوجته وذوي الارحام المحارم يقطع وعندها
 لا يقطع له انه وجد بيرة مال الغير من جوف كابل لنا ان يقطعهم في الخطة وبنايته
 وكان الاذن بالدخول في بيته قائما فاشبهه السرقة من الجاني والمخاطم قال
 القطع مع الضمان بختمان من السرقة واحده وعندنا لا يضمنان له انه وجد
 انفاق مال يملكه للغير بغير اذنه فمضمون كالفصل لنا ما روى عبد الرحمن
 بن عوف روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا غرم على السارق
 بعد ما قطعت يده ولا مال عند السرقة خرج ان يكون منتفعا بغير شرعا
 وصار بمنزلة الميتة والدم لانه لو لم يزل كذلك لما وجب القطع لانه يمكن
 فيه شهادة الاباحه في حق السارق والحد وتبذير الشبهات واخذ ما
 هذا احواله الواجب القطع لما عرفت قال السارق اذا قتل المصروع بعد التقاضي
 قتل القطع يقطع يده وعندنا لا يقطع له ان يالهيه لم يثبت ان لم يترك ملك
 القدر لنا ان قتل المصروع قبل تمام الحجة لان البيه يبار بالحدود وتصير حجة

البه

المشهور

من

السارق

عندنا استيفاء لها جعلت حجة للضرورة ولا ضرورة الى جعلها حجة قبل
 لراستيفاء المستوفى هو الامام وعكسه الاستيفاء لجعلها حجة قبل الاستيفاء
 بخلاف سائر الحقوقيين لان المستوفى غيره فصارت كما لو ملكه قبل الفصل
 لعرفه في المختلف واك السارق يوفي على اطرافه لاراد به بالسرقة
 في اربع مرات وعندها اذا سرق مرة يقطع يده المعنى واذا سرق ثانيا
 يقطع برصه اليسرى ثم لا يقطع بعد ذلك له قوله عليه السلام سرق فاقطعوه
 وارعاد فاقطعوه وارعاد فاقطعوه وارعاد فاقطعوه ولا تكرر
 الموجه في تكرار الموجه لنا ما روى عن علي بن مهزيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في السارق
 يقطع يده المعنى فان عاد فاقطع يده اليسرى فان عاد استودعته السجن
 لا يستحق اطلاق الا في كل ما اكل بهاد رجلا عشي عليها دلا والقطع في المرة
 الثالثة اطلاق النفس وجه لانه تفويت منهصة البطش اطلاقا وهو غير
 مشروع في حد المال لانه لا يخل بالجزا وفيه شبهة القتل وقد عرفت تمامه
 في المختلف وما روى في حمل على السبابة لانه قال في المجلد الخامس
 فان عاد فاقطع يده والقتل لا يشرع في حد المال اذا سرق عينا فقطع
 فيه ثم راد العين بغيره ثانيا يقطع قفا ساعده وعندنا لا يقطع
 استخسانا له انه سرق نصا ما حذر اصابه كما لو سرقه غيره او هو سرق
 غيره لنا ان القطع اوجب سقوط حصته هذا المال في حقه وانما القطع
 قائم فكان منه سقوط العصمة قائما بخلاف ما اذا سرق غيره لان

ايح حركات

لانه لا يشهد في حقه ولا في حق غيره
 اذا سرق من غيره

عصيته وصار كالموذج الذي له أن يد الحرف غير محرره وعاصمه والقاصه
 لا يجره المال لما لكم فصار كمال ضائع فملكه نالا يستعمله والله الذي دام
 يود الجريم منير لا يطالب بها مضى وقال رحمها الله يطالب بها الها حقوق
 واجبه في الذمه ولا يسقط ما لتأخر ما يساع على سائر الاور له ان
 الحريم عقوبه الكفر فاذا اجتمعت تكفي بالواحد كالحج ووجه الار الغرض
 هو الصغار ووجه الشر وهذا حصل بالواحد في قال حرف في خل
 داونا لغيره امان فاحد مسلم فهو في المسلمين وقال رحمها الله محبس هو
 للاخذ لهما الله هو لراخذ فكان له كالركاز له انه دخل كما دخل دارنا
 وقع في ايدي المسلمين فكان فيما لهم وعلى هذا الواسع هناك اخذ مسلم
 فهو عنده لانه وقع في ارضهم قبل الاسلام وعندهما هو جرد لا يعلم
 قبل الاشر قاله اذ اجري بين المسلمين المستان في دار الحرب بين مسلم
 اسلام هناك مع درهم بدرهمين او ثوب او خرا او قمار بين المسلمين المستان
 واحد جيل له ذلك وقال رحمها الله لا يخل لهما ان روا او ثوب او ربع البرم
 بالدرهمين بين المسلمين حرام له ان حال الذي ايسلم ثم لا عصمه له عندنا
 فصار كمال الحرف وقال الحرفي محمدا حذره لرضاه للمسلم المستان فكذا
 هكذا قاله المرتدا اذا مات او حصل او مضى بلحاقه بدار الحرب ويكر
 مالا اكتسبه قبل الوده فهو لورثته المسلمين بوط الكتيبه بعد الوده فهو
 بوضع في بيت المال وقال رحمها الله كلاهما لورثته المسلمين لهما ان ملكه
 صحيح

ولا خمس

المستأذون

الدرهم

انما في كسب الاسلام فظاهر وكذا كسب الردة لان عهوده نافذه
 عند ما كان له ان عقود المبردة موقوفه ليرد حاله فلم يكن
 ملكا صحيحا وكان كحرف في قهور في ارضنا قال اذ ارتد اهل المص
 وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يتفرقه مسلم ولا دعي امتنا بالاما
 لراول واطهروا فانه احكام الكفر صادقة ارا الحرب فان عدم سعي هذه الشروط
 الدلائل لم يصح ارا الحرب وقال رحمها الله اذ غلب اهل الشرك واطهروا
 احكامهم صادرة ارا الحرب لا يشترط الاتصال وزوال الراول لراول قال
 ارا الاسلام فاطهروا احكام المسلمين من غير شرط آخر فصار ارا الحرب
 ما ظهر فيه احكام اهل الحرب ايضا له ان هذا الموضع كان ارا اسلام
 لوجود هذه الامور الثلاثة فلا يصير ارا الحرب ما دام فيه شيء منها بخلاف
 دار الاسلام لانا دحنا اعلام اعلام الاسلام واحكامهم اعلام الاسلام
 اما هاهنا فبخلافه فانه من قصد حل اتيان العصاة والمبصر نهارا
 فقتله المقصود بالسيف لوجه العصاة وقال ابو نوح وهو محمد بن ابي
 لا عصاة من عليه لهما انه قتله دفعا واضطرا اذ اصابه كما لو قصد بالسيف
 او بالعصا ليلاد في المفار لئلا ادنوا راله انه قتله عمدا وهو غير
 مضطرفه لار القتل بالعصا لا يتقيل والقوت بلحقه غالبا بخلافه
 السيف لانه لا يلبث في حلال الليل والمفاره لانه لا يلحقه القوت
قال ايسير مسلم قبل ايسير اخر مسلما في ارا الحرب عمدا او خطا

ان يفتنوا القامنا
 كافتنا صار حكمه
 المعصية صار تردد ارا الحرب

خور هاند ادا اسلام و قال محمد رحمه الله له ذلك انه ثبت له لوجه
 شبيهه لا وحده رحمه الله ان الملك لا يتم لراي بعد لاجاز ادا اسلام لا عرف
 قاله اذ وقع الحروب بين المسلمين وهو يعلم انه لو جرد فيها
 اجترق فاكفي نفسه وهو يعلم انه يغرق لم يكنه قال محمد رحمه الله بكم
 و قوله لو فقه رحمه الله مضطرب له ان هذا القائل النقيض في التهلكه باختيار
 لحراي الصبر و الشقيقه كانه يتحمل يا مضطرب اذ لا وحده رحمه الله انه ابتلى
 من بلتين و مما يشوا في الاضلال في الهلاك و تحتار اياها شا و الصبر
 باختبارهم كالا لقابله و قوله في نفسه على حراي و قوله لا وحده رحمه الله
 الله عليهم و قاله الكفار اذ ايسروا احادهم مسلم و اجززوها بدارهم
 ثم ظهر عليهم المسلمون فوجدتهم رجلا اذ باعها من اخرتهم معلوم
 و ولوه عند المستري في ما يري في الولد حال المالك القديم له ان ياخذ الولد
 بكل الثمن و قوله لاولاد من ولد محمد رحمه الله باخذ حصته من الثمن و الميسر
 في الجامع الكبير محمد رحمه الله ارض هذا الحكم حتى سري الى الولد صار كانه لا يسر
 و رد عليها فاصاد الباني بحصته و لا في قوله رحمه الله انه جز و لولاه قائم مقامها
 فصا دكان لاولاد و قائم بعض اطرافه و ما عدا الباني كمال الثمن فكل هذا
 فاكه اذ احاصر الميسر اهل حصص و يروا على حكم الله حاد ان يحكم
 فهم كالا يسر و الفصل و قال محمد رحمه الله لا يحور له ان حكم الله تعالى مختلف فيه
 بين العلماء فلا يعلم نقضا و الى هذا السار الذي صل الله عليه وسلم فانه انما كان
 اذ

الملة

ابو يوسف

وذكره

ما يشرح

حضرت محمد صلى الله عليه وسلم
اولا

الملك
عنه

و قوله رحمه الله عليه
في قوله لا يحور له ان حكم الله تعالى مختلف فيه
فانه انما كان اذ
و قوله لا يحور له ان حكم الله تعالى مختلف فيه
فانه انما كان اذ

ادا على حبس باله و ان حاصرت اهل حصن فادرك ان تزلهم حيا
 على حكم الله تعالى و لا تدرى فاكلا تدرى هل تصيبهم حكم الله تعالى و لا تدرى
 اهل الحرب حكم الله تعالى فمعلوم و ما روى كان في اسلام
 ثم نسيخ ذلك و قال لا يجوز الرياء على الخراج الموطف بتوظيف الامام
 و ان اطلق لراي و ذلك محمد رحمه الله بحور له انه يجوز ان يصار الطام
 في حور الرياء عند رباذ تهلاني و قوله رحمه الله ان عمر عليه السلام لم يرد في خراج يواد
 العراق مع قوله لوزدنا لا طافت و الله علم جملها قال لا الشافعي رحمه الله
 حرا قال لعلها سار رحمه الله في ذلك لان في القرون من الروايات يتبين
 الدارين و عندنا في الفرقه و حرجية كفاف النكاح و انك المورث اذ الحق
 برار الحرج لا يخلو ذلك كونه حرا لا يورث ماله و لا يورث امواله و اولاده و لا يخل
 ديون الموجهه و لا نصيبه احارته و عندنا في جعل شوته و يثبت هذا الاحكام
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا يورث المسلم الكافر و لانه في حقيقته و لا يورث حرم
 الحق لنا ان اجماع الصحابة رضوان الله عليهم فانه في معنى اموال المرتدين
 و رثته و لا الرعاي متى فوضوا لاجل اداء الجذب صار كالميت لانه لا يورث
 ظاهره و لا يورث بغير ماله و رثته المسلمين و لا يورث اهل الكفر و الله وجهه
 قتل مرتدا و قيمه ميراثه بن و رثته المسلمين فاما الحديث الذي رواه قلنا
 في نون الميسر المسلم الا من افاض انا جعلنا رده كونه قاتك الحور ادا
 اسلام في دار الحرب لم يبق لنا فصله فيسلم عمدا او خطا بحاله و غير ما لا يج

خرج

فاذا
 الكفارة في الخطأ أنه وجد العاصم وهو لا سلام لقوله صلى الله عليه وسلم
 قالوها عجزاً مني ما هم واما الوالهم لنا قوله تعالى في قتل مؤمناً خطا فمرو
 دقه مؤمنه الى قوله فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فمرو دقه مؤمنه
 ادج البره والكفارة بقتل المؤمن المظلم والكفارة بقتل المؤمن بقتل مؤمن
 من قوم عدو لنا وهذا من قوم عدو لنا وقد عرف من الخرافات واما
 الحديث والمواد منه العصبه المؤتمه بدليل ما ذكرنا قاله المسلم اذا دق
 في دار الحرب تحت عليه الجده وعمرنا لا يحب له أنه وجد الربا في الجده
 بالبصر لنا ان الوجوب لا يمتنعاً وليس ثمه ايجد استوى ولا اولاً ثم
 لا مانعاً في ملك الدار ليقيم ولذا خرج من حيث له الولايه لا نعم لانه حين وجد
 لم يقع موجبا فاكه القاري اذ احوال الارز فادسا ثم نفق فرسيه
 وقاتل راجلا يستحق سهم الراجل وعندنا يستحق سهم الفرسان لانه ان
 سبب الاستحقاق هو القتال ولا يستلزم جد وجد وهو راجل
 فاستحق سهم الراجل كما اذ ابلح فرسه وقاتل راجلا لنا ان سبب
 الاستحقاق جد وهو فارس لان الحكم غير متعلق بقتل قتله القتال لانه
 يتقدم الوقوف عليه فمعلو وللمد وجاوزه البرص على قصد القتال
 لعل طاهر على القتال فمعلو الحكم به وقد عرف من الخرافات كما ان
 ما فرسه لانه يفتن ان غرضه التجارة لا القتال فادسا قاله الغمام
 على كذا يستلزم دار الحرب وعمرنا لا يملكه ما لم يجر زبوا لا يسلام ويقتل

229 عليه مسائل منها ان قسمه الغنائم في دار الحرب يحوز عنه وعندنا لا يحوز
 ومنها انه لو حقه المرد في دار الحرب لا يشاركونهم عنده وعندنا
 يشاركونهم ومنها انه لو مات واحد من الغنائم في دار الحرب تورث نصيبه
 كما لو مات بعد الاجازة في دار الاسلام وعندنا لا تورث ومنها ان واحدا
 منهم لو وطئ حارسه المقيم فولدت ولدا او ادعاءه بطلب نصيبه عنه ونصير
 الحارسه ام ولده عنده وعندنا لا يثبت ويحب الفقر ولا يحوز الجده لوجود
 سبب الملك ونقسم الجاربه والولد والعقرب من الغنائم له ما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قسم غنائم خيبر فخير وغنائم اوطاس ووطاس وغنائم بني المصطلق
 في ديارهم ولو لم يثبت الملك لما قسم ولا سبب الملك جد وجد وهو القهر
 ولنا يستلزم لنا ان سبب الملك هو الاستيلاء التام ولم يوجد ونفق
 بالاستيلاء التام القدرة على الانتفاع به والاحمال والادخار الى زوال الشان
 لتمكن به من دفع الحاجة اليه لملكه والدليل على ان هذا شرط الاستيلاء في
 الاموال انما هو لرايحه وهذا قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر
 وجد ما ذكرنا وها غنائم توجد لالكفار يتمكنون من الاستيلاء وقد
 عرفنا اما الاحداث فلما قسم بعد ما صارت هذه المواضع دار الاسلام
 قاله الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واجر زواجرهم لم
 يملكوها وعندنا يملكوها له حديث غضبنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الكفار يبايعونها مع المسلمين وفيهم امراء فانتهت الفرصه في كتبها

ورجعت ونذرت ان تحوها ان سلمت من الكفار فلما بلغ رسول الله علم السلام
 وقبضه العقبه قال لا نذرفها الا عليك ابن ادم ولو ملك الكفار ملكك هي منهم
 منهم ولانه مال معصوم حق المسلم ولا عليك الا بالاستيلاء كرقبه المسلم لنا
 ان استيلا الكفار على حال المسلم بعد الاحراز دار الحرب استيلاء على ما يباح
 باباحه اصله لا بالاصل ولا بالمال لا باباحه وانما يثبت العقبه حق المسلم
 لتكتمه لا لانتفاع به ودار الحرب والاستيلاء على المباح سبب الملك كالصيد
 ولنا في غيره وحديثه عصباً بانه رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لم يحرروها لدار الحرب
 والملك موقوف عليه قال المتلخص اخذ ما لا من اهل الحرب فعنده الحرب عندنا
 لا الخبيث له انه عنيه فنجس ما لو دخل ما دار الاسلام في يوم لهم منعه لنا ان
 الغنمه ما ملك بالجهاد والعهود هذا ليس كذلك كان اكتساب المال
 كالاخطا وغيره فالبعد اذ اوصفت الحرب على اهل الذمه لا تؤخذ
 للحال حتى يتم الحول وعندنا جمل الجال تؤخذ ثم يحرر حتى يتم الحول له
 ان الحق في اشتراط صفة الحول للتيسير كالزكوة لئلا يتركها حتى يخطوا
 الحرب يردون صاعون من عن اشتراط الحول هذا الجواب الزكوة لانها
 عبادة فزاع فيها التيسير وهذه عقوبة فاك الحرب الواجب
 لا يشترط بالموت ولا اسلام حتى تؤخذ وتكون وبعد اسلامه وعندنا
 تسقط له ان هذا ان كسب الرزق لا يسقط بالموت ولا اسلام لنا
 ان ما روى ان خياطاً طوّل ثوبه لغيره على عهد عمر رضي الله عنه فاستلم فقبله

وعرفنا ان الملك
 من نفعه
 ولنا في

انك اسلمت فتعوز اهلها عمر رضي الله عنه ان في الاسلام لم يتعوزوا ولا يقطروا
 عنه الجزية ولا الجزية وحيث اعانته للمسلمين على الجهاد ودفع الشر عنهم
 بدلا عن الجهاد بالنفس وبالا سلام قد رجع الجهاد بالنفس بعد الموت
 استعفى عن دفع الجزية فلك الجزية دينا او اتي عسر درهما على كل
 راس من غير معاوضة وعندنا على التقادير على الفقير القليل انما عشرين
 درهما وعلى الوريث اربعة وعشرون وعلى الكامل الف دينار واربعة مائة درهم
 صلى الله عليه وسلم لمعاد رجل من بني عبد شمس كل عام وحاله دينارا
 او عذته معاقر لنا ان عمر رضي الله عنه امر عمارا ان يأخذوا الكذا وعمل به
 الصحابة رضي الله عنهم له وما روى ان كان يطون الضلابة والجزية لراوتر
 انه قال حاله ولا جزية على النسيان قاله قوم من الترك والهند والروم
 طلبوا عهد الزم وقيلوا الجزية لغير احابثهم قال ذلك وعندهنا يجوز له ان الله
 تعالى حوز ذلك من اهل الكتاب لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يخطوا
 الجزية يردونهم اجمعنا ان المجوس يخافون الحول وان لم يكن لهم كتاب فان
 منع يعلق بقول النبي صلى الله عليه وسلم في مجوسهم يسيئوا هم يسيئوا اهل
 الكتاب وما نقل عن علي رضي الله عنه انهم كتابا لكنه دفع وليس ثباته وهو
 مخالف لقوله تعالى ان تقولوا انما اتوا الكتاب على طاعتهم فقلنا انهم يلقون
 على بلاد طوائف ولين تحت والمرفوع كان لم يكن قاله الحرب او الموت
 او الزم او عليه العضاير اذ التي الى الحرب لا يحرم قتله بل يؤخذ ويقتل
 البتة

صاغره لنا
 اننا
 اي اسلوا مننا لك

الحرب او الموت او الزم
 علمه العظام

وعندنا لا تقدر ولا يطلع ولا تسقى حتى يخرج فنقتل له قوله عليه السلام
 بالحرم لا يعيد عاصيا ولا قاتلا بل ولا هذا البطا حيا بل يعيد حيا
 للحرم والله لا يجوز لنا قوله تعالى ولا تعالوا لهم عند المسجد الحرام فكل عند
 للحضره وهو له تعالى وحمله كان امنا وقوله صلى الله عليه وسلم في يوم الجوم
 لا تسبكم فيها دم وما روى فلنا معناه انه لا يسقط هذا اقا حيا وليس
 باسقاطه فالكلمة المتبادر اختل جميع اقواله في ذلك لا نورث منه ومن
 علما ننا اخلاقي وكسب الاسلام والبره والحق من الجانبين وقد ثبت
 في اول الباب فالكلمة اصحاب اهل العدل كجراح اهل البني لا يجوز لهم
 استيغالها في قتالهم وعندنا لهم ذلك فاذا اوعوا من القتال بدوها عليهم
 له ان يستعمل مال الجير بغير اذنه ولا يجوز لنا ما روى ان عليا رضوانه
 عنه فعله ذلك باموال اهل الجمل واهل جصقين ردها عليهم بعد
 تبذره شملهم ولا حاجة حيث الله يدفع الشئ فذكره فالكلمة الباقى
 اذا قل صلى الله عليه وسلم وعندنا لا صلى الله عليه وسلم لنا انه نقص حق
 المسلمين فلا يبيح مسيحتا هذه الكرامة قاله اليهودى اخ انصرا و
 البصرا واذنهم او يبيح جبر على العود الى دينهم فان لم يفعل قتل
 وعندنا لا الجير ولا يقتل له انه ان لا يبدل دينه لا رده حلال فتعده
 وهو اذى الساقى من الله لا يرف بعضه ولا يجوز المناجحة بينهم
 وحكم البردة وتبدل في ما ذكرنا لانا ان الكبر كلمة مله واجبه لان الكل

حتى يقاتلوه

وسلامهم

اصحابها

231 متفقون على الكفر بالله تعالى وانكار حقنه الاسلام فجمعون ولا خروفي
 النار فلا ما بين في تبدل احدهما بالآخر قاله الصبي العاقل اذا اسلم لا يصح
 ولا نزلت عليه لرا حكام وعندنا يصح له انه مؤمن عليه وباب الاسلام حتى
 الحكم باسئل الله تعالى لا يور وهذا دليل على انه ليس باهل بيته ولا عقله نقص
 ولا يفتي للاسلاف الذي مراد من الاسيا معناه لنا حديث على رضي الله عنه انه اسلم
 في حاي صغيره ولا الاسلام وحده جعفر لوجهه ذكبه وهو الاقرار ولا عقرا فينت
 عليه احكامه كالبائع وتامه خوفه وتوضعه قال القائل يستحق سلب المقتول
 وعندنا لا يستحق الا بتفصيل الامام له قوله عليه السلام والصلوة والسلام من قبل قتله
 سلبه وروى ان باقتناه رضي الله عنه قتل كثير من نصبا واخذ اسلامه ليا ان هذا
 مال اخوة بقوة الكل وكان غنمه للكل واما الحديث فلنا كان كالتفصيل من النبي
 صلى الله عليه وسلم وابو جابر رضي الله عنه اخذ بتفصيله قال محور الامام اسفل احدا
 سابعه لاصحابه وعندنا لا يجوز له ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل
 في اشد اسير الغزو اي كان في الاسرا اخذ سماء له ربه مع البرع
 في الرجوع اليه التفصيل بعد الرجوع سفل بعد الاصابه لنا ان هذا حق
 الكل فلا يجوز حبس البعوض واما الحديث فلنا المراد منه التفصيل فيما
 يصيبه وهو جرح الجرح الفراه حاك يرضع الجرح وكفه الجرح وعندنا
 من بعده لا يمايز له ان ما ورا الجرح صار للغايب فلا يجوز مزاجهم لنا انه
 اسحق الرضوخ لسبب القتال وهو جرحه القاتل وصار كاليسهام المعلومه

الذي اذ انشد اسفل الغزو
 والوجه طاله الرجوع اي
 لا يجوز الا انما من اشد
 ساء له ربه وكان يظن
 ان الله يرضع الجرح من غز سببا
 فله يله به الظلم

لولا انه انقضى منها ماله اذا اسمرنا كما فرأوا طلبوا انما داتنا
 بالمال جاز وعديا لا يجوز الا الحاحه له قوله تعالى فاحصا بعدا واحصا
 ولا يجوز المقاداة باسبغ مسلم فكذلك بالمال لنا قوله تعالى ما كان لبي ان
ملوكه ايسرى حه نجره لماره يرد ويرى هو النساء والله يرد لراخيه
 وهذا احاديثي حوى النبي لا ينفذ وجه الفقه فيه وهو ابراهه عن من الدنيا
 ولا فيه تقوية اهل الحرب ولا يجوز كبره اسلحتهم بل فوق ذلك ما نلا من ابراهيم
 فذلك في حال قيام اهل الحرب قال الله تعالى حي تصح الحرف اور ابراهيم
 واما المقاداة باسبغ مسلم انا يجوز ضرره فليعلم المسلم والى اهل الحرب
 اذا اودعونا وشرطوا ان يرد عليهم الله حيا تاميلا حازو في الوفاء
 وعديا لا يجوز هذا الشرط فلا يحل الوفاء له ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع
 اهل مكة ان لا تعالهم عشرين نبي و ان يرد عليهم حيا تاميلا لثاقوله تعالى
 فلا ترجعوهن الى الكفار وكان سوطا فخالفا للكتاب وما روى مسيوح سما
 رونا ما ان اذ ابي لرا امام بلده فهاهم ارا ان يحرم عليهم و يركها في
 ابراهيم على ملكهم لا يجوز وعندنا يجوز له انما صارفت للفا عير ولا يجوز
 اعطاؤها اهل البلد لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله كذا ما اهل مكة
 وقد فتحها فهاهم والساني يقول ان مكة ففتحت ضلحا فلم يصر للتعاين
 دل عليه انه لم يرد به ثم رواه قائلوا ابراهيم عليه قوله تعالى للدخل
المسجد الحرام ان ساء الله آمنس بل اننا نقول انما ففتحت عتوه وقهرا

في قوله تعالى
 فاحصا بعدا
 ما كان لبي ان
 ملوكه

232
 بل قوله تعالى وهو الذي كف ايدهم عنكم و ايدكم عنهم مطر عكم بعد ان اطلقهم
 عليهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن تعلق بابستانه
 الكعبة فهو آمن ومن روى انه دخلها وعليه راسه ففتقر وهذا دخلا المعاني
 الا ان اهل مكة فليتوا دعيا بعد ذلك وانهم ثوا ودوله تعالى للدخل المسجد الحرام
 كان قبل فتح مكة من حمة القضا دليل قوله تعالى مخلفين عنكم ومخضرين قالهم
 دراهم الرسول في الحشام وعندنا ساقط له طاه قوله تعالى والذي القوي
 واللام للاسحقا لنا ان الحشام حوا الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم الحشام تعالى
 واربعه اخماسه كم فلا يستحقه لرا الفقير كالزكوة وعديا لا يستحق لعله
 القزانه وانما يستحق لعله الفقير دل عليه الخلفا الراشد من قسموا الحشام على ثلثه
 اسمهم للفتاوى والمسكين ومن السبيل واما لراثة فلنا بحمل ان البراءة منه فوف
 القزانه وحمل ان المواجه منه فوف النصرة وهي الملازمة التي هي سبب الفقر
 على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث انهم لن يراوا معي هكري ويشكر
 بن اصابه وقد عرف تمامه في طريقه الخلاف قال الموترة يقتل وعديا
 لا يقتل له قوله صلى الله عليه وسلم من ترك دينه فقتلوه لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه نهى عن قتل النساء ولم يفصل وعديا عن عمار بن ربيعة عنه انه قال لا تقتل الموترة
 ولا ركه المرام لا يساوي حكر البهل في كونهم دواعيا ونقصيا الى الحرب
 فلا يساونه في استحقاق القتل لما عرف والحديث شمول على الرضا دليل
 ما ذكرنا والله اعلم في جوابنا ما ذكره على خلاف قول علماء ما فهم الله

ادا بعد از احوال كل ما استولى عليه المسلمون من اموال الكفار جاز الحربي
 غنم الدواب وركب كما تنلف سائر الاموال للانبياء عليهم وبنفسهم
 بها وعبدانهم وخدمهم بالنار بعد ذلك ولا تحب قبل الدية لهوله عليه السلام
 لا يغزو بالنار الا ذنبا ولا بها لولم تحب يتفقون بها في الاكل لانه يتناولون
 الميثاق والله اعلم **كتاب الاسبيحان**
 باقوله حسبه على خلاف قول غيره واقله في نفسه الله قال ختب
 الرجل من امرائه الى اخره ما يحل له ان يردوا والحمد لله الله ختب شعار الام
 وهو الفرج له انه زوى من ذلك في الخبر لان المحرم هو اللوث والوث
 وما ذكرنا الا في حقه الله طاهر قوله تعالى فاعزلوا النساء المحضات ولا
 توردوهن فهذا منع مقارنه كل بدنهما الا ما وراها من حصر بالحيث وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم لعائشه رضي الله عنها حين حاضت قومي واترك
 وعزوي الى مضجعتي السابح احلا تحت حصه الدليل وما روي فلنا
 تحت لاراد شعار الدم لاراد الدم قد تغدى الله واجب
 ما قاله السامعي حلا في القول علما لنا نعم الله في قاله شهادة الواحد
 على ربه اله الا انه رخصان بقبوله وان لم يكن بالساجدة وعندنا اذا
 كانت الساجدة صحيحة لا يصلح شهادة جماعة تعلم انهم لم يتوافقوا على الكون
 له ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاموي على رؤس الهلاليين
 وليس فيه ان الساجدة متبعة لنا ان هذا امر طاهر نعم فيه البلوى ولا

233 نكفي فيه خبر الواحد كما خا بالواحد عرقه واقعه يعرفه اذ يوم
 الجمعة والجامع في كتاب **التحريم**
 باقوله على خلاف قول صاحبه نعم الله في قاله اذا اشتهت عليه العيلة
 نصلي الى جهة بعد تحوي طهر في الصلوة انه اصاح بعضي فيها وعندهما يستأنف
 له انه لو قطع بساكنها الى عن هذه الجهة فلا يقتد لها ان حاله بعد العلم اذ
 من حاله صل العلم وبنو الهوى على الصيفة لا يجوز كما في القاري بآي والقام
 بالموى والله اعلم في ما قاله السامعي حلا في القول علما لنا نعم الله في
 الدهر اذ اذقت فيه محاسن لا يجوز نعم وعندهما حوله انه جرح فصار كوجع
 الميت لئلا انه حال منتفع في نفسه لئلا انه جاوره النجاسة فصار نجيبا حان
 يومه وثبت العيب في قاله اذا اخلط الاراد ان في الاراد طاهر ولا خد
 عمرها فعله التحريم لا يجوز البس وعندهما حوله انه واحد لما حقه فصار
 كالتياب والميساليج في لنا ان العاكف هو النجس الحكم للفاكف محل
 كان الكل نجس بخلاف السابح لا ربه ولا يقوم مقامه في ستر العورة وما هنا
 البراب يقوم مقامه من الطهارة **كتاب اللقيط**
 باقوله في خلاف قول صاحبه نعم الله عليهم في قاله اللقيط اذا
 صل غير الامام ان يصاح لانه نافع للمسلمين وليس له ان يقول الام ابطال
 حكمه وليس له ان يستوفي القصاص عنه ولا رجمها الله لم ذلك له انه لا
 تخلوا عن في حرم الابرار واما الامم ان كان عرشه اي حاله لئلا ان اشتبه

النجس والطاهر

فلا يسمي لها قوله صلى الله عليه وسلم السلطان والحق والاولى له
 طاهر او ما ذكر من اجل حالنا الذي لا يقبل العلم ولا يسمع كلامه وحج
 وعلمه عن له والله اعلم بما قاله الشافعي رحمه الله تعالى من ان
 قال ادا ادعى نسب اللعنة وحل ان اقاما البينة ترفع الى القاضي
 المذبح قلحقه باحد ما وان لم يكن مذبحا فقايف آخر وعندها ينسب
 سبه منها جميعا له حديث رجب في مثل ذلك لنا انه لا علم للقايف وقول
 الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقد روي في ذلك حديث عن رضى الله
 عنه هو ابنها لوثها وورثانه وهو الباقي خنها والله اعلم فاجوابات
 مالك حلا قال قولنا صلى الله عليه وسلم ادا ادرك اللعنة فشهد على
 ابيها بالربا لم يقبل وعندها يقبل له انه قتل نفسه وان جعل نفسه شيئا
 وهو ولا اب له ولا ام له لنا انه عدل شهيد لغيره فقبل كغير اللعنة
كتاب القسط **باب قوله يوفى على خلاف**
 قول صاحبه رحمه الله قال ادا اللعنة لقطعه ليرى ما على مالها
 ادا وجد لم يقبل اذ اهلك امه او لم يسمع ولا يسمع الله اذا لم يسمع
 نصير له انه اخذ بذكر الشره وصار كالاخذ بذكر مالك كالحا ان اذن
 للشرع فيقتد بشره لا يشهد بالحق عليه الام اخذ له فلم يثبت عليه
 دوى عدل ولا اخذ حال الغير بسبب الصار وانما عتق الضمان اخذ
 لما لك وذلك اننا لا يعرف الا بالاشهاد بما قاله الشافعي فلا قال قول

هذا الحديث
 وهو الذي
 في قوله
 لا يقبل
 وهو الذي
 في قوله
 لا يقبل

علمنا ما رحمه الله عليه من الملقط اذا عرق هذه البرية ولم يظهر
 المالك ان شافعي قد باع على فقير او على نفسه ان كان فقيرا او عينا
 وعندنا ان كان عينا ليس له ذلك له قوله صلى الله عليه وسلم لا يوفى
 كعب رضى الله عنه ما به دينار ودرهما وعرفها ثلث سنين اخطاها
 مالك فان جازا جنبا ما دفعها الله والا فانفع بها فانها روى شافعي
 البكر لنا ان الواجب هو الصدق والحق ليس على الصدقة واما الحديث
 قلنا له يتركه كحار فقير او ماله الذي اجره بالخطا خارج من النصارى
 فاجاب ان مالك حلا قال قولنا صلى الله عليه وسلم ادا التقط
 العبد لعطه فمعه ما اكلها لم يطلبه للحال واما ان يطلبه
 بعد العتق وان لم يعرفها بظهر الضار من حو المولى فهو بالرفع او الفدا
 وعندها في القضاة حقا يطالب المولى بقضا الدين او البيع فيه له ان
 الشرع اذن له في ذلك وكان ما كان حقا فلا يظهر في حو المولى لنا
 انه صان ايتهلاك والحكم فيه ما ذكرنا لما عرفت **كتاب القسط**
باب قوله يوفى على خلاف
 ياجى اقام مالك رحمه الله قال المفقود بعد ان يمس له والقاضي
 بينهما ويحتربا ربه اشهر عشر ايام ثم تزوج وشاق فاذا احاد وجها بعد
 بضو المبه هو احوى بها ان تزوج فلا يمس له عليها وعندها لا يوفى
 بها حتى يحق تسخيرها في اطلاق له ان يرضى الله عنه قصوى ذلك
 في الذي استوفيه الحق بالمرس الى ان النكاح يات فلا يدول بالشك

هو صفة

وعلى رضى الله عنه انه قال في هذا امره لا يتلى فلتصبر حتى
يشتد موت او طلاق وعمر رضى الله عنه انه رجح الموت على حوله والله اعلم
كتاب جعل الياقوت ياقوت له يوق على حوله
صاحبه رحمه الله في راد الاثر اذا ادخله المهر ومالكه مورثه فما قيل
التسليم اليه لا يجب الجعل ولا رجم الله له الجعل لا يورث رحمه الله ان
الجعل يجب بالتسليم بدليل انه لو هلك في الميراث التسليم لا يجب الجعل
وعند التسليم هو له اوله في العبد شره لهما انه اسحق الجعل يورث في
ميراث ولا يسقط بصدور ثمة له كالأجرة الميثرك اذا عمل لمورثه ثم مات
المورث قبل تسليمه اليه في **قال** اذا قامت البينة على عدي برفقه
والمولى عاتق بقطع وعندهما لا يقطع حتى يحضر المولى له ان في
الحدود بمنزلة الحر وله ان يقطع باخراره عند عيبه المولى لهما ان البينة
قامت على المولى لا يملك ما له وعلى العبد ايضا فيشتد جرحه لهما
قال يقبل كفاك القاضي الى القاضي في العبد وقال رحمه الله لا يقبل
له ارفقه ضروره لان الاثر غالب جنهم في لهما انه منقول بصادر الجوار
والجامع ان الاشارة اليه عند الدعوى شرط وما ذكر من الضرورة فلنا لا يمكن
دفعه فانه لا حاجة الى الاشارة في الدعوى وانه لا يمكن غير احضاره
قال قوله يوق على خلاف قول محمد بن حنبل في حقيقه رحمه الله في اذا رد
ابقا لا يملكه فممنه اربعه في ما في روى في ما في حقه رحمه الله

هذا هو الجعل الذي هو
الذي هو الجعل الذي هو

يقص من الجعل لهما ان حوله بنت احيا لهما هو الناس بطوالهم وليس
من البطول المحاب لهما برة مالا سادى ذلك في يوق رحمه الله ان هذا يورث
ورده التبرع ولم يفسد ولا يحط بفساد القيمة كصدقه الفطر وما قال
الشافعي خلافه لغيره علما بما رحمه الله عليهم لهما في **قال** لا يجعل لوارث
لوارث ميسره سفر من غير شرط وهو القياس وعندهما جرح اربعه في رجم الله
انه عمل لغيره من غير عقد **قال** الصانع رضى الله عنه عليهم لهما في الحابة
ولم يورث غيرهم خلافة ولكن اختلفوا في المقدار فقد روى عن رضى الله عنه
بنا دلو عشر دراهم وقدره ابن مسعود رضى الله عنه ما روى رضى الله عنه
ولم يورث ثمة في ضياع اموال الناس لانه لا يورث لغيره رضى الله عنه
كتاب الفصل في جرحه **قال** في جرحه خلاف
قول صاحبه رحمه الله في **قال** ابو حنيفة رحمه الله الرواية المتصلة
بالمقصود لا يضمن بالبيع والتسليم وقال رحمه الله بصر لهما ان البيع والتسليم
مسبب للضمان بدليل انه يضمن به الرواية المتصلة وقد وجد له ان
سبب الضمان لم يوجد في الرواية لان سببه لاسم المالك المقتوى وهو
اخراج المجل من ان يكون منه فانه في حق المالك الرابطة ما كانت مسبقا
به في حق المالك لانها ممنوعة بمنع لراجل فلا يتصور اخراجها من
ان يكون منه فانه في حق المالك لما عرف **قال** رجل ففنا
عني عند اشارة او قطع يورث اربعه في رجم الله واما المالك امسك الجنة

ليس له أن يضمن الجاني شيئا وملا رحمة الله له أن يضمنه بقصان العبيد وغيره
 لهما الله جناح على مال وكان المالك بالخيار أن يضمنه قدر النقصان
 وأهبط لراجل وإن شأ سلم الكل وصحته قيمة الكل كما في تحرير التوبة له
 أن يهد أصنام كل البدل لأنه مبدل فإذا أخذ يردل الجنة عن مله
 كمل لا يردى إلى الجمع من البدل والمبدل ملكه **فأما** إذا عصب
 ثوبا وصنعه أسود فهو نقصان عنه كغيره من الثوب وعنده ما رآه كالجرح
 وهذا اختلاف عصر و زمان لا اختلاف جهة و نوهان فإن الناس لا يلبسون
 الثياب السوداء في زمنه و يلبسون في زمنها **فأما** إذا عصب ثيابا
 ذهبيا أو فضة فصاحه شيئا آخر لم ينقطع جرم المالك وملا رحمة الله به ينقطع
 لهما أن الترك الحاصل بهذه الصبغة ملكه لأنه حاصل بصنعه و هو
 مال منقول مرغوب فيه لأنه منفع به وأصل ملك المخصوص منه ولا
 يمكن مراعاتها فيجب قطع أجدها بالآخر و قطع جرم المالك إلى الضمان أولى
 لأنه أقل ضررا و صار كماله عصب جديد أو غصن يضاف أو يسكنه إلى الجمل
 بصنعه الجرح و هو غير مفهوم **فأما** البرود والهدو عصب جليتا
 فليسه ما خذه المالك ليس له أن يضمنه لفوت الجرح و جرم المالك
 متقوم وكان رعايته أولى **فأما** إذا عصب جلد ميتة فربحه
 بماله قيمة فالمالك بالخيار أن يضمنه وضمن ما راد الرباع فيه وإن شأ
 تركه وصنعه فله حلد طاهر غير مبدوع وللقاصب جرحه لا يستيف

الراجل

236 حقه فإن ملك بعد حنسه مطبق قيمة الرنان فإن استملكه لا يضمن
 الجلد للمالك وملا رحمة الله به أن يضمنه لهما أنه أمانة ملك غيره فيضمن كما لو دبت
 ملاقيه له أنه أنه محبوس عنه ببدل استحقه على صاحبه فكلون مضمونه
 لا يضمنه كالمبيع و بد الباع **فأما** المخصوصه إذا زنت عند القاصب
 جلد و هو على المالك فولد عنه ثم ماتت و ناسها بصر القاصب فمقتطع
 ثم علقه قال رحمة الله لا يضمن سائلها أنها تعينت و بد القاصب الجمل
 لما ردها و ولد زال العيب وقال الصهارم النفايس جرح و بد المالك
 ولا يضمن به القاصب لأنه أنها هلكت عند المالك بسبب و صان القاصب
 لأن النفاس إلى الولادة والولادة إلى العلو و صار كماله جرح و بد
 رجاها و دفعها إلى المولى بالخيار و الله أعلم **فأما** جرحه على خلل و جرحه
 رجاها عليهم كغيره **فأما** جرحه رجاها الله البرود والعقار ضمنان بالقص
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رجاها الله لا يضمنان لأنه أن القصب أثبات اليد
 على مال الغير على وجه نزل يد المالك و موكب الضمان و المنقول و قد وجد
 هاهنا لهما أن يبيع الضمان إخراج العرس من أن يكون مسفعا في جرح
 ماله و ذلك يفتوت و يجب الفرق أو ما رآه الركب و لم يوجد رآه
 الركب هاهنا و التفتيد لا يتصور لما في **فأما** جرحه رجاها الله عبد و بد
 رجل حمار رجل ما دعى و قال أنك عصبتني أو قال سرقتم مني فأدعي و اليد
 أنه و دفعه فلا رعت و أمام البيعة لا تدفع عنه المخصوصه لأن جرحه

كان الرصع على
 القاصب يضمنه كذا
 هنا

ودعوى الفعل عليه فان قال غصب منى على ما لم اسم فاعله انذره عنه الدعوى
 باقامه البينة على ادعاء الغاصب بالاجماع لانه لم يدع فعله فان قال يروى منى
 على ما لم اسم فاعله والهي اس كذا لگ وهو قول محمد وروى حماد بن عمار عن ابي
 لا يذرع وهو قولها انه لم يدع فعله فصار كالأول لهما ان هذا يجوز
 على ان الشاهد يروى فان اذ البند سرقه منه لكنها ولا ذكرا خفا
 للسيرة حملناه على ذلك احيانا المدعى بحققة لا خفا السيرة لانه منسوب
 اليه فأقول الى حقه على خلاف محمد وأقول لا يروى محمد الله عليهم
 قال المشرى من العاصب اذا اعتز العبد المشرى يتوقف اذا اجاز
 المالك البيع بنقله وقام محمد رحمه الله يتبع تأويله في قوله محمد الله مضاف
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا عمن ولا عليكم برادى لاى حصة رضى الله ان
 لا اعناق صنادف حكام موقوفوا لوجود سبب الملك هو النثر المأذون
 في البيع القضولى لانه امتنع ثبوت الملك وحوسا للاحكام وفعلا
 لضرر المالك ولا ضرر في ثبوت الملك بوقوف الاعناق فثبت والله اعلم
فأقول لا يروى محمد وأقول الى حقه لاى حصة رضى الله عنهم
 اذا اختلف المدعى اسم المثلث يروى عن صغار الخ وروايت عن حصة
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله في الخ وروايت عن حصة رضى الله له ان
 سبب الصمار قد وجد لانه بعد ايجابة لان حصة رضى الله عليه
 فحسب القصة كالمواظف الميلم في الزمى انتدأ لاى يوفى رحمه الله ان هذا

الوجنفة

ما

حماد بن عمار

عليه

هذا الاتفاق و لراسد انفق بوجها للحر لا القيمة ولا يصح من حلاله
 وبعد ذلك بوجده من سبب اخر ولوا يسم صاحب الحر بوجى المتكلم لان
 الحر لا قيمة له في حقه فاك اذا شرب محمد بن مسلم لا يصح وقال محمد
 رحمه الله يصح له ان يملك ما لا يتفق وادارة الحر يدونه بمكر لا يوفى
 بغير الله انه حر محله لراسد بالمعروف وروايت فصار ككثير المعاز وراك
 العبد المعصوم اذا التوى عبد العاصب حره رجل على المالك من غير سبب
 ولومه الجعل لا يرجع له على العاصب وقال محمد رحمه الله يرجع له انه
 صمار لحقه بسبب وحدث عبد العاصب فيرجع عليه كالمذبح لحامه وحدث
 عبد العاصب لاى يوفى رحمه الله انه عزله ليرجع على العمل وليس ضمان
 والعمل للمالك ولا يرجع عليه فأله او اغصب دابة انسان ثم اقام
 اليه صاحب الدابة انها نفقت عبد العاصب فاقام العاصب اليه
 انه روجا عليه فعلى لراسد الى يسم صاحب الدابة اولى فقال محمد رحمه الله
 يسم العاصب اولى له لوجود الصمار بالعصب ثابت طاهر او كان
 يسم العاصب فزيلة لهذا الطاهر وكان اولى لاى يوفى رحمه الله عليه
 ارجا للاحلاف في الضار ونفيه وبنه المالك فثبتته وكان اولى ولما
 عمل بها جمعا فيجعل كانه ردم عصبة هلك عنه فقام بغيره كل واحد
 من اصحابنا السلام رحمه الله عليهم اجمعين فاك ابو حنيفة رضى الله عنه
 اذا غصب مثليا فملك عنه ثم انقطع جنيبه عن ابي الناس فحاشه

المالك بعد بدو فعله بجمته يوم الخصومة وقال ابو بكر رحمه الله بجمته يوم
 الغصب وقال محمد رحمه الله يوم لم يقطع له ان حرم انما يقطع الى
 القمعة يوم لم يقطع في حصار لوران كالذي لا يقطع له لا في يوم فم الله ان
 سبب وجوب القمعة الغصب فيعتبر يوم الغصب لا في حصاره
 ان بعد لم يقطع في حصار الجنيش على ولا يقطع حصار الجنيش الى القمعة
 الا بالقبض فيعتبر يوم الغضا والله اعلم بما قاله من حصاره قاله
 اصحابنا بجمته كقوله قال رحمه الله بضم الف نفعان الولادة لا ينجر بالولد وان كان
 له وما يقيم النفعان بعد ما يجر اذا كان وفا بضم النفعان صوم الميعة
 اذا عصب حاربه فمهما الف درهم فولد في برة وصار فمتهما تسع طائفة وقم
 الولد ما به حرمها على المالك لا يجب عليه الصار بضم النفعان الجارية عند ما حلالا
 له ان النفعان حصل من صان الغاصب لو انجر انما ينجر بالولد والولد
 ملك المالك وملكه لا يجر ملكه وصار كالمو حاتف الحاربه بالولادة فم
 الولد حصل فيه الجارية او ما بالولد و برة الجارية كقوله لنا ان هذا
 بضم النفعان يعتبر طريقا لنفع مطلوب عاجه فلا ينافي بالنفعان فمما يسا
 على مبرايحه لراى الوصى مال الصبي او ما فلنا ذلك عوارجه وذلك لان
 الولد يقع مطلوب عاجه من حله لا ينافي خصوصه في المواساة والولد
 لا يحصل بدور الولادة والولادة لا يجرى عن النفعان عاجه وما هذا
 حاله لا بعد ضررا ونفعنا نل عايد ولا ينافي بالضمان قد عرف قما

لا بد من العلم بالحق
 في كل وقت
 ولا بد من العلم بالحق
 في كل وقت

238 في طروق الخلاف خلاف عوف بلام لانه لا يلام الولادة عادة واما اذا
 مات الولد لم يصل النفع الى المالك والله اعلم بما قاله السافق في خلافه
 علما ما بجمهم الله كقوله قال الشافعي رحمه الله زوال الغصب متصله كاس او فصله
 مضموم وعندنا امامة له ان الغصب مست الضمان كما في الاصل وقد وجد
 في البيان لانه اثبات اليد على مال الغير بغير اذنه وقد وجد ولا المصنوعة
 صفة شرعية للام فيسرى الى الولد كسائر الاوصاف الشرعية له لئلا ان
 مست الضمان اخراجه العبر من ان يكون منفعابه موجبا لملكه ولم توجد
 هاهنا الوجه من احدنا ان الولادة ما كانت منفعابه في حق المالك فلا يتصور
 اخراجها من ان يكون منفعابه في حق المالك والباقي كقوله كذا اثبات اليد
 المانعة والعقل والدرر عنهما وذلك لراى ان اوجد الدليل حوقة كما في لرام
 ولم توجد هنا وعامة عرف وطروقه الخلاف فالك المنافع تضمن بالغصب
 اجرا المثل وعندنا لا تضمن له انما مال موقوف ولهذا تضمن باليقود الحاربه القفا
 فصار كالعبر لئلا ان المنافع الحاربه من يد الغاصب حدثت ملكه لانها
 حوت بكسبه والمعنى ان مباشرة بسبب معتنى حصوله من برة وهو مست
 للملك كنصيب الشبكه ولما كان لا تضمن بالانفاق ملكه نفسه لما عرف قال
 عصب حطة فطحنها او زرعا لا يقطع في المالك عنه وعندنا يقطع حكم
 ويضمن حكمه للغاصب بالضمان على هذا اذا ادعى ثبانا غيره وشواها
 وعلى هذا اذا عصب شاحبه وادخلها في ثباته وعلى هذا اذا عصب تالة

لا بد من العلم بالحق
 في كل وقت
 ولا بد من العلم بالحق
 في كل وقت

هما و ابو يوسف رحمه الله تعالى اقبله ان العبد المحجور يضمن بالاولى للمالك والرد
 الى الثاني اذ لا يرد الاول ويحرم الله بهول الاول محجور مودع وصمانه بعد العتق
 عنه وكذا الثاني لانه لو صمد للمالك يرجع به على الاول لانه يستعمله فيصير ذلك
 يصير المودع قبل العتق وهو لا يقول به و ابو حنيفة رحمه الله يقول الاول
 مودع محجور كما ذكرنا اما الثاني فهو مودع المودع وهو غير صام من اقبله
 اذ اهلكه ومنه تسلطه المالك ولم يرض بقضيه وكان ضمانا بفعله وهو
 يواخذ باقواله في الحال ماله ولو اودع الثاني عند الثالث فملك في يده
 فعند لي حنيفة رحمه الله لا ضمان على الاول ما لم يرض لما مودع الثاني للمالك لانه
 يستعمله بالرجوع الى الثالث ولا ضمان على الثالث لانه مودع المودع وقد هلك
 في يده وعند لي يوسف رحمه الله انه ان يصير ايم شاق في الحال اما الاول والثاني
 طما بمرام الثالث فلا يضمن ماله لغيره اذ له وعند محمد رحمه الله لا ضمان
 على الاول ما لم يرض طما بمر وهو الحمار ان يشا ضمير الثاني و ان يشا ضمير الثالث
 في الحال يفعلها من غير تسلط المالك فاما ما قاله ربه حله فالقول انما يضمن
 بالاول في غيرهما اذ قال اجنبي للمودع اعندك دبيعة فقال لا ضمير عليه
 وعندنا لا يضمن له انه محمد الوديعه عندنا حتى يصير كما لو كان المالك
 حاضرا او كان لا يبتدئ الاك عند غيبته لانا ان محجور الوديعه عندنا
 حتى يرضى تمام الحفظ لانه ربما خاف على الوديعه من حصة فلا يكون سببا
 للضمان بخلاف حال حصة المالك بما قاله الشافعي حله فالحق ان المالك

فصار

بجمعهم الله

بالسفر

المودع اذ ايسافر مال الوديعه يضمن كيف كان في علمه ما خلا من حله اخر
 ذكرناه قبل هذا انه عز عن المال على التلف ان المعاره للهلكه قال عليه السلام
 المسافر وماله على قلتي اي على تلفه لاما دقاء الله لنا حاضري قول لي حنيفة
 رحمه الله والخبر في مكانه اسد الابدان ثم ظهر لراي في فاك المودع
 اذ اختلف الوديعه في عاد الى الوفا ولا يبرأ عن الضمان وعندنا براء
 عن الضمان لانه صار عاصيا بالخلاف كما لو وجد له لانا ان الضمان
 واجب دفعه للضرر الواقع بالعين المالك و قد ارتفع لراي في فاك المودع
 بما جوا بان ماله رحمه الله عليه اذ ايسر الوديعه في كم يسر معها
 اخر للمودع لا يضمن ويضمن فان سرق معه مال اخر لا يضمن وهذا لا يصح اصلا
 له انه فتم ما عتبا الظاهر في قول المتهم عن مقبول لنا انه ايسر اذ في
 المرموع عن عهده لانه كان القول قوله كما لو ادعى الرد قال المودع
 اذ ارفع بعض الوديعه و ايسر ماله هلك الثاني ضمير الكل وعندنا لا يضمن الثاني
 له انه صار حاضرا فلا يبقى ايمناه لنا انه لم يرض منه السعد في الثاني ولا
 يضمن كما
 اذ ايسر لرضا الراعي وكسب كتابا يكتسب ان اطعمني ارضه كذا او مالا
 كسب له اعابى لهما في لفظه لراعيه حقيقة له وكان اولى له ان اعابى
 لراعيه في كسب الراعيه وغيرها وكان منها و لراعيه عام وان كان محاربا هو
 معلوم لكل واحد يعرف ان ارضه لا يطعم وكان يبلغ في ايامه المراد
 وكان اولى له العلم

العارة

باقول ابي يوسف عليه السلام قول صاحبه رحمهم الله
 ادا دبح في ارض القصبه ضمن بقصاها طاب الفصل على البدن والموتى وملا
 رجمها الله لا يطب وهو كالروح في الودعه وقد برز من ماله بما قاله في
 خلاف القول علمنا رجمهم الله كمال روحهم الله ادا اعار ارضه للبنا
 او للغير ويتزله وقتا حتى وغرس ثم اراد ان يشترى ارضه فله ذلك فباعه
 بقطع ثنائه وغرسه ولا يصح ساء وعدنا ضم له ثمنه ثنائه وغرسه كما ان
 حتى يبي وغرس مع علمه ان له حق الاخذ حتى يشاء بعد رضى بالقطع ولو ظل يحلف
 ذلك كان مغتر الا بغيره ولا يبرع علمه فبصار كغير الوقت لئلا انه وقت له
 وقتا والظاهر هو الوفا ما وعد بعد اعتد على حوله ودث له فاد اخاله
 بعد عجرة فيرجع علمه حلالا عن الوقت في ذلك اذا استجار دانه
 الى مكان معلوم مجاور بها صمدان عاده الى المكان يري وعدنا لا يبرأ الله ان
 امر حاله عاده الى الوفاق كالمودع لئلا انه لما انتهى ذلك المكان لم
 من العهد فاذا عاده الى ذلك المكان لم يوجد البرد الى المالك بخلاف المودع
 لا لراجه في حاله الخلاف لما عرف باقول الشافعي حلالا القول علمنا
 رجمهم الله كماله ليس للبيعه ان يغير ما عاده اصلا وعدله ذلك فيما
 لا يحلف لراعه به بتاعه اجل وهو ان لا عاده ابا حه المنه عنده
 ولما ان بعد بلطفه لراعه ويصدق وقتا وعدنا عليه المنه فيه
 لانه وجد حد التملك والحل ما بل للملك وقد عرف في موضعه قال
 الغارنه مضمونه وعدنا هي امانه له حوله علمه الم في حديث درج بن

كتاب
 فصاره

صعدوا ان لا عارنه مضمونه موداه ولا هذا بقدر حال الغر لنفسيه
 وكان سببا للظمان كالعصا لئلا ان الصمان ما جئت بالخراج العين ان يكون
 منتفعا به روح المالك ما شاؤا البدن لما بيعه ولم يوجد لما من وسائل القصب
 وحديث صعدوا ولنا الاخذ كان بغير ادنه الحاجم الملمز وانه اعلم في
 كتاب الشريعة كماله باقول الشافعي
 حلالا قول صاحبه رحمهم الله كماله ما وجد له شركا في شركه
 عسان اجل احدهما دماعا على اخره شركتهما وان كان هو العاقد صرح الناجل في
 حق العهد اليه ولو كان اذا كان العاقد شركته ومال كل واحد منهما بالصاحف
 اعمل برأيك فان لم يقل له ذلك لم يجر تاجيه في نصيبه ولا في نصيب شركته عند
 بجز في نصيبه لئلا انه تصرف في روحه نصيبه له انه لو جاز كان نصيبه
 الذي قبل القصب لانه بقي نصيب احدهما عن الآخر في تعجيل المطالب وان لا
 يجوز قال المرتدا اذا شارك الميلم شركه بمقاوضه فهو موقوف ولا يباح
 لعدم التساوي فان اسلم نقد وان قتل بطلب اصلا ولا يملك عتانا
 لهما ان شركه المقاضيه انما بطلت لعدم التساوي والتساوي ليس بشرط
 في العنان فابطلت شركه عتانه ان اصل نصيبه موقوف فاذا قتل بطل
 اصلا كسائر عقود الموقوفه قال احد المتفاديين ان المشتري
 حاربه لنفسيه ليطاها بغير اذ صاحبه فهو بها بالشركه فان كان اذنه
 مولى له والنايب يطالب بالتمن ايها شاولا يفنى المشتري نصيب المولى للاخر

وحديثه
 ملكه لاشفاق في نصيبه
 فملكه بالناض

صاحبه علمه

وَأَرَادِي بِمَالِ الشَّرِكَةِ وَلَا رَحْمَةً لَهَا بَرَحَ عِلْمِ صَاحِبِهِ بِنَصْفِ الشَّرِكَةِ
أَنَّهُ قَضَى بِمَالِ الشَّرِكَةِ مَصَادِرُ كَثَرِ الطَّعَامِ وَالْكَيْسِ لَهُ أَنْ يَشْرَى الْجَارِيَةَ
وَفَعَلَ عَلَى الشَّرِكَةِ لَا لِأَصْلِهِ شَرِكَةُ الْمَفَاوِضِ هَذَا إِلَّا أَنْ الشَّرِكَةَ بِالْأَدْنِ
مَلِكٌ بَصِيحٌ الْجَارِيَةَ وَهِيَ لَهُ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَتَانَا دَكْرٌ بِحَافِلِهِ
عَلَى قَضِيَةِ الْمَفَاوِضِ حَالَهُ أَدَاكَ لِحَدِّ أَحَدِ الْمَتَفَاعِ وَضَرَعَ أَنْشَاءً بِأَمْرٍ وَلَمْ
ذَكَرْ شَرِكَةَ وَلَا رَحْمَةً لَهَا لَمْ يَلَمْ لَهَا أَنْ تَبْرَحَ وَلِهَذَا كَانَ مَوْضِعُ مَوْتِهِ
يَعْبُرُ مِنَ الْبَلَدِ فَلَا يَلُمُ صَاحِبَهُ لَكُلِّ أَنْ الْكَلْفَالَةَ تَبْرَحُ بِهَا لَوْ بَدَأَ الْكَلْفَالَةَ بِنَقْلِ
خَارِجَةٍ فِي حَالِهِ الْبَقَاءِ لَمْ يَدْرِي وَنَزَحَ عَلَى الْأَصْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ خَارِجٌ فِي هَذِهِ
الْحَالِ وَلِهَذَا قُلْنَا قُلْنَا أَنَّ الْمَوْضِعَ إِذَا دَوَّى بِالْكَلْفَالَةِ وَالْكَلْفَالَةَ أَنْ يَلُمُ صَاحِبَهُ
حَالَهُ الْبَقَاءِ لَيْعْبُرُ بِهِ الْمَالُ خِلَافَ لَوَاقِعِ الْقَالَ إِذَا أَقْرَبَ الْمَتَفَاعُ
بِزَوْنِ التَّجَارَةِ لَمْ يَلْزَمْ سَهَابَتُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْ رُجْعُهُ لَمْ يَلُمُ شَرِكَةَ وَبَعْدَ مَا يَلُمُ
وَهُوَ كَالْوَكْلِ إِذَا عَاقَبَهُ هُوَ وَفَدَعِي بِمَا قَوْلِي يَدْعُو عَلَى حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
رَحْمَةً لَهُ قَالَ أُولَئِكَ رَحْمَةً أَوْ امْتِنَازَ الْمِلْمِ وَالَّذِي شَرِكَةُ مَفَاوِضِ
كَانَ مَفَاوِضِ وَلَا رَحْمَةً لَهَا هُوَ عَمَّا لَمْ أَنْ كَلَّ حَالَهُ الَّذِي شَرَى الْجَارِيَةَ
وَالْخَبْرُ بِعِلْمِهِ الْمِلْمِ بِوَكْلِهِ غَيْرُهُ فَيَتَى هُوَ الْقِيَاوِي لَهَا أَنْ الَّذِي عَلَيْهِ
ذَكَرَ نَفْسَهُ وَبَوَكْلَهُ وَالْمِلْمِ لَا عَلَيْهِ نَفْسُهُ فَاسْعَى السَّائِرُ وَنَفَى الْمَقَاوِ
عَلَى التَّسَاوِي وَمَصَادِرُ كَثَرَتْ أَلْفِدَ قَالَهُ أَحَدُ الْمَتَفَاعِ وَضَرَعَ إِذَا
غَضِبَ عَيْنًا هَكَذَا وَغَابَ وَضَرَعَ لَا يَأْخُذُ بِهِ شَرِكَةَ وَلَا رَحْمَةً لَهَا بَرَحَ

ذلكم

والكفالة بالملزم
صاحبه حاله التقا

دولاد اوردو

بِهَ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَيَانِ التَّجَارَةِ مَصَادِرُ كَثَرَتْ بِالْمَلِكِ وَالْأَدْنِ لَهَا أَلْفِدَ الْمَصْرَ 243
عَدَادُ الصَّيَانِ فَيَسْقُطُ صَيَانُ التَّجَارَةِ وَالْمِلْمِ مَا قَوْلِي
عَلَى خِلَافِ قَوْلِ خَيْرٍ وَلَا قَوْلِ صَمٍّ لَا فِي حِسْبِهِ رَحْمَةً عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي
الْكَلْفَالَةِ أَوْ الْوَرْدِ أَوْ عَدَدِي مَتَفَاعٍ وَلَمْ يَخْلُطْ بِلَا شَرِكَةَ بَيْنَهُمَا وَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مَالُهُ وَلَهُ رَحْمَةٌ وَعَلَيْهِ وَضِيقُهُ وَأَنْ خِلَاطًا بَيْنَهُمَا سِرْكَةً مَلِكًا فَإِذَا
بَاعَا وَالرَّجْعَ وَالْوَضِيعَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَوْلِ مَا لَهَا كَسَا بَرَاءَتَانِ الْمَشْرِكَةَ فَلَوْ
خِلَاطًا أَسْرَكَ عَلَى نَفْسِهِ رَحْمَةً لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
دَعَى لِأَحَدِهِمَا وَخَرَجَ رَحْمَةً لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
السَّرِكَةَ بِمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
يَصِحُّ بِشَرِكَةِ الْعَقْدِ قَبْلَ الْخِلَاطِ لِأَنَّ رَأْسَ مَالِهِ السَّرِكَةَ بِمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
فَكَرَى بَعْدَ الْخِلَاطِ حَالَهُ رَجُلًا أَدَّى عَلَى رَأْسِهِ مَفَاوِضَ وَأَنْ الْمَلِكُ الْأَكْبَرُ
فِي بَيْتِهِ حَالُ الشَّرِكَةِ فَانْكَرَ وَيَدْرِي وَأَعَامَ الْبَيْتَ عَلَيْهِمْ أَدَّى وَالدَّعِيَّةُ أَنْ
لَهُ مِلْكُهُ لَا يَطْرُقُ الشَّرِكَةَ وَأَعَامَ الْبَيْتَ لَا يَطْرُقُ هَذِهِ الْبَيْتَ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي حِلِّ حِلِّ صَاحِبِهِ
يَطْلُقُ لَهُ أَرْسَ السُّهْوِ شَهْدًا بِالْمَفَاوِضِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَاصِي وَنَفَى بِلَا شَرِكَةَ الْمَالِ
مَشْرُوكًا بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ لَوْ أَنَّ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا قَضِيَّةٌ لَا تَصِحُّ فِي الْحَالِ فَلَمْ يَصِحُّ
مَقْضِيَتَا عَلَيْهِمَا بِالسَّرِكَةِ بِهَذَا الْمَالِ فَيُصْبِحُ دَعْوَاهُ لَا فِي بَيْتِهِ رَحْمَةً لَهَا أَنْ
الْمَقْضَى لَا يَفْضَى بِالْمَفَاوِضِ فِي الْحَالِ لَا أَنْ حَاجِدَ وَالْمَفَاوِضِ يَنْقُضُ بِحُجُوبِ
أَحَدِهِمَا عَدَدُ حَضَرٍ لِأَخْرَاقِ لَا يَفْضَى بِهَا فَمَا قَضَى لَمْ لَا يَفْضَلُ كَانَ هَذَا قَضَا

يكون هذا المال مستركا بينهما فصار هو مقصدا عليه وصار كما اذا شهدوا
على المفاوضة وعلى ان المال مشترك بينهما وعلى هذا ادعى عقارا في
يد انه ملكه وحده ثم يبره بغير حق وامامه واليد بدينه انه احد هذا البناء
لم يقبل عنده خلافا لمحمد رحمه الله فان كان المدعي ذكر البناء البرعي لم
يقبل بدينه في الدين الا حياء قاله اذا استركا في الاحطاط للاحتشاش
حتى لم يصح ما حطت احدهما واعانه لآخر فلم يجر احدهما على عقد
فايد ولا يجوز به عن نصف المجرى ومال محمد رحمه الله بحسب ما لفا ما بلغ
له انه لا يكتفى به من نصف قيمه المجرى لانه مجهول جهاله فاجبه الاتي به
بدينه انه رضيه وان كان مجهولا في الحال ولكنه يعرف من ان يصير
معلوم عند الجمع فتقدر به قاله رجلا اشترى احد المتفاوضين
سيما وجد له عينا فانكر الباع والمشتري ان خلف الباع على التثبات
ولما خرو على العلم ولم تكن خلافا في كتاب الشريك وذكره جامع الكيل
لاخلف للاخر اصله بدينه ثم الله وكلف على العلم عند محمد رحمه الله انه ان
كل واحد منهما صار كقبلا عن صاحبه فالكفل خلفا فانكر سبب
المطالبة لا في بدينه ثم الله ان كل واحد منهما كالموكيل والناس عن صاحبه
في الخصومة الموكلة والنايب لا تخلف الا في الخلف لا يخفى فيه النيابة فاك
الشريك كان في القضاة اذا اواحد هاتهما جميعا فضاوت فلان
للقضاة وحده بدينه عليها نفذ اقراره ومال محمد رحمه الله نفذ علمه

عليهما

حاجه له انه كثر بكي العنان فلا يلزم اقراره صاحبه لا في بدينه ثم الله
ان العون يد لاجد المسترك معصوم عند ما وما يشتركان في ضمان الشريك
فاما قاله رجلا قاله في علمنا ثم الله ان قاله رجلا ثم الله ان الاسترك
الخطا ولا سكا في شركه تقبل لا يجوز وعرضا بكون الشريك وعلى هذا اذا
استركا على اثنين فلهن كالدراهم والدينان في حوز الشريك عندا خلافا له وعلى
هذا اذا ايجد المالان لم يخططاه عندا وعنده لا يصح له ان الشريك
هي الخططه لغم ولا خططه عندا احدا في المال والعقد لا يخطط لا يحق
الشريك لنا اول هذا العقد توكيل بالتصرف واخره استرك في البرج
فصار كالمضاربة ولا يشترط ايجاد المال والخطط والمال زود الشافق
رحمه الله عليهما لا يجوز ان يشرط ايجاد المضاربة في البرج والمال ان على
المفاوض ولا على العكس وعرضا بكونهما ان استراط الوضعية على هذا الوجه
لا يصح فكذلك البرج لنا قول على رضي الله عنه البرج على ما استراط العاقدان
والوضعية على المال ولا يصح احدهما كالمالكين بصر كانه قال للاخر
اعمل ايت مالك والبرج لك وانا اعينك فيه واعمل ما لي ان لك ايت برجه
وانما اعينك فيه ايضا وهو كونه حاضرا ويكون معنى المضاربة فيصير على
هذا الوجه خلاف الوضعية لانه شرط امان الضمان غير ثبت والله اعلم
فاما قاله الشافعي خلافا له في علمنا ثم الله ان قاله الشافعي رحمه الله
لا اجري في المفاوضة ولو حازت المفاوضة لما في يد عقدا وعرضا

سرکه المفاوضه جاره وهو ان يشارك في الشراء وكل قليل وكثير على ان يشترى
 وبيعاً جميعاً أو شيئاً بالقد والنسيه وكل واحد منهما بالعمل لزامه على
 ان يرجع ثمنها بصغير الوضيعه كذلك وتقتضي تساوي الحالين وما استراه
 احدهما فهو عليه ونصف التوكيل والكفاله الحائدين يوم يكر احد منهما من
 اهل الكفاله كالصبي والعبد لم يصرفها وضه وصار غنائاً وتسترط ان
 تلو طاً لفظ المفاوضه وان لا يكون لاجد منهما من المال الذي يجوز عليه
 الشركه ينوي هذا المال له ان هذا الجهد اما هو عندكم بشرط المساواة
 من كل وجه وهو غير ممكن لانه لا بد وان يكون لاجد منهما طعام اهله او ثياب
 نفسه وغير ذلك فلا يمكن تصحيحه لنا ان هذا اعتداً شتم على انواع من
 الحقوق التي ذكرنا وكل واحد منهما بانفاده جاز فيكون عند الاجتماع بيع
 انواع المال وما ذكره من عدم التساوي ولنا في تشرط المساواة في حال التجاره
 دور غيرها وهو ممكن في ما **س** وسرکه الوجوه عار جاره وهو ان
 يشتر كل اثنان بغير مال على ان يشترى بوجوبها وبيعاً والوضيعه والبرج
 بينهما على السواء وكل اصاب على الاثلاث او الارباع وعندها هي جاره له ان
 السرکه للبرج ولا يرج بغير مال ولو اشترى بالانبيسيه وما عا بالقد لم ترجح
 فلا نفيد ان الشركه هي الخاطيه ود الا يتصور بدون المال لنا ان شركه
 الغنائ جاره وهي توكل من كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع على ان
 الحاصل من تصرفهما بينهما وهذا يجوز بدون المال فان يكون لهما بصره **و**

سرکه المفاوضه جاره وهو ان يشارك في الشراء وكل قليل وكثير على ان يشترى

وحرمه عندها ان يسترى بالانبيسيه مثل ما استرى غيره نقداً او سلفاً
 الى موضع اخر فسدعا بالبرج واما الاحلال فاحتمل انما هو واقع في العمل
 فحور **وا** وسرکه التقبل وهو ان يسترى على ان يتقبل الاعمال من
 الناس ولعل احتمل ان يسترى على ان يسترى على الله تعالى فهو بينهما صفان غير
 حار فاسياً وهو قول السامعي رحمه الله وشهر بن عياض رحمه الله وعبدنا
 حاروا استحياناً له ان الشركه لعامل لا يجوز لما مر لنا انه توكل
 بقول العرفاء اتفقوا ان كان عليها واذ اعلم او عمل احد منهما المتحقق
 الاجر وكان على العامل وحده معناه للاخر وهو جاره لان المشرط مطلق
 العمل لا عمل العامل وحده نفسه **وا** لا يجوز استراط فصل البرج مع
 تساوي المالين على العلف ودمروى **وا** رفر رحمه الله والله اعلم
باب في ما قول السامعي رحمه الله على جاره في
صاحبه رحمه الله علمه في ما قال ابو جهم رحمه الله الجنيه لا يتذكر بذكره
 وقال ابو جهم رحمه الله سدى لها قوله صلى الله عليه وسلم ذكره الجنيه ذكره
 امه وهي للنيايه ولا يجر اجزاً ام سدى بذكرها كسائر الاجزاء ان
 في الام ليس بسبب خروج الام عنه بل لانه بصورته فاحتمل ان يكون
 والام حرام فحرم تناوله لما عرفه اما الجنيه والكراد منه التشبيه
 بدليل ما ذكرنا **وا** لم الحمل مكروه ولا يصح ان يكره الحكم وقيل انهما الله
 غير مكروه لها قول السامعي رحمه الله اكلنا لحم الفرس على عهد رسول الله **ص**

ار ذكره الام ناسه
 ذكره لکنه

في قوله لا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر

حاشا تجد خبر خروج السامى ذكوة اضطرارى بعد ما خرج كونه صيدا
وسرطا كون لراضطراوى كونه صيدا ولم يوجد فاجتمع المبيع والمجم فيهم
كما لو تعاقباى الرعى والا صام كذا انما اذا اربيا معا فاجتمع النهران
في حال كونه صيدا والذكوة هو الفعل وقد وجد في كل واحد منها ذكوة
الا صطراوى في الصيد محل وهو الاول لانه اول فخر زله قال اذا رعى
حزير او اصيد او ذبىا فاصاب صيدا او فدا كان سمي عند الرعى لم يحل اكله
وجند محل اكله كذا ان رعى الى ما لا يؤكل لحمه وهو ليس بذكر فصار كذا
رعى الى احدى او كل كذا لنا انه رعى الى صيد واصاب صيدا ابصر ففعله
ذكوة بخلاف اكله ولا رعى لانه ليس بصيد قال اذا عصت شاة وضحي
م صحت فمها لم يجز لراضية وعندنا يصح انه لم يكن ملكا له عند التضحية
لنا انه ملك باذن الصان يستند الى ذلك الوقت لما عرف بها ما قاله السامى
جلا ما قول علماء سارهم الله في ما السامى رحمه الله متروك التهمة عامداً محل
اكله وعندنا لا يحل له قوله صل الله عليه وسلم حين شغل عن تركها اكله
فان سمعه الله في قلب كل امرئ مسلم كذا لنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه نهي والهي للتحريم والحدوث محمول على البرك ناسيا وقد عرفت ان
في كل رعي الخلاف في ما جمع حيواتا فاما ما كوله عندنا لا يحل
لنا ان يملك له قوله صل الله عليه وسلم في البر هو الطهور ماؤه والحل جبلته
وعلى بركة الصديق هو الله عنه كل دابة في البر فهو مذكاة ذكاه الله لنا ان النبي

ووالله اعلم
بما ليس
بسم الله

نهي عن سحر السوطان في الضفدع والرادويه الى تصنع فيما الضفدع وان
البري والحري والبري لا يؤكل فكل البري لا يؤكل واحد كذا قال الطائى في كل
لا يحل له قوله تعالى اكل كذا صيد البر وطعامه متاعا لكم وروى ان ابا بكر
رضي الله عنه كان لا يرى قاصيا باكل الطائى ولا به لا يشترط فيه الذكوة في كل كذا
كان كذا راد لنا قوله صل الله عليه وسلم في الفظة البري وكل ما نصبت عنه الما
وكل ما يطبخ في الماء فلا تأكل واما لانه فلنا الصيد هو لراضطباد والطعام
لفظة البري قال اكلت المعلى اذا اخذ الصيد باربعين صاحبه لم اكل بعضه
حاله لراضطباد ولا يحرم وهو قول مالك رحمه الله وعندنا يحرم له قول الصحابة رضوان
الله عليهم لم يجز له وان بقي منه رجل وقيل ولا ثم الله الا صطباد ولا يحرم ما كله
كالبارى لنا قوله تعالى وكلوا مما انيسكن عليه ثم بشرط الا ميساكن علنا ولم يوجد
وقيل ان عباس هو الله عنه في اكله يقتل الصيد فما كل منه لا ياكل منه وهذا
بخلاف البارى لانه لا يقتل الضرر والعلم على وجه عسك على صاحبه والكل اكل
ذكر قال الضيع والعلل في كل ان وعندنا لا يؤكل له قوله تعالى في كل واحد
فما ادى الى خبر ما لراية وهذا ليس بذكر كونه لراية فكان خلا لا وعجابه صلى الله عليه
انه ميسل عن الضيع اجنبه هو وان لم يجل اجلال هو قال نعم قيل ان رسول الله
قال لعرف ان النبي صل الله عليه وسلم نهى عن اكل ذي ناب السباع وكل ذي
مخالب من الطيور واما لراية قلنا يزيد فيها سبيل البر وهو ان منها واحد من
عندنا لراضطبادى رضوانه عنه ميسو بما رونا قال الضيت يؤكل وعندنا لا يؤكل

الناس واجبه كلساقوله صل الله عليه وسلم في صل الصلوة فليعد
هي ساءة لئلا يعاده ولا يبرئ للوجوب وما روي معناه لا يفرض عليه
وعندها هي واجبه وليس يفرضها احد من نكرو غير رضاي الله عنها قلنا قلنا
لا يصح ان حال عدم الغنا لانه لا ينظر بها توك السنة عن عذر الله اعلم
بما حوينا من ذلك حلالا والقول علمنا ما نكبر الله في قال مالك رحمه الله ادا ترك شيئا
من العبادات لم يقطعها في الدين لا يحل له ان يحل في ثلاثه خلاف حوجه
لغير ذكرناه له ان الكل اصيل في ذلك وحواله ما يرواه لم قاله من ترك
التسبيح ناسيالا يحل عندنا محله ماثلونا من الصلوة لنا قوله صل الله عليه وسلم
تسبيحه الله في طلب كل امرئ مسلم وهذا في حق التائب لا الاجماع قاله اذا
دخ ما يتحر او تحم ما ندح حرام وعندنا محله له انه خرج كخلاف المشرع فلا بد
الحل كالجرح في موضع كقولنا صل الله عليه وسلم ما امرنا الا بما افوى
لنا وادع فعل لانه انكره لمخالفة السنة قاله يجوز البقرة الواجبه
عن اهل البيت احدى سبعة كانوا الاكل ولا يجوز اذا كانوا يفرق بينه وبين ما يحرم
سبعة ولا يجوز ان يجزى كيف ما كان له ان الصلوة تتجوز واحد حصه وا
سماض من حش الضحاه وهو عر اسماض المتحد بمعنى ومن اهل البيت
واحد الا من اسماض صوة ومعنى من المبرور كطاهر قوله صل الله عليه وسلم
البدن عرسه والفرقة عن سبعة وما ذكرنا جهاد غل في الصلوة لا يعتبر
كتاب الوفاء

الخ

النصر

له قوله عليه السلام لا يجزى عن امر الله تعالى في كل سنة من ربه في كل سنة لا يبقى
عن ملكه ملكه من كل سنة من الله تعالى في كل سنة من ربه في كل سنة لا يبقى
الواو والصاد والهمزة علم القول او علمه من ربه
اخبر بمنزلة العوارك

ما قول لي حصه على حلال قول صاحب حصه رحمه الله عليه في قوله 249
بمعناه الوفاء باطل او للوواف اعادته الى الله وقال ابو محمد محمد بنهما الله
هو لا يتم وهو قول الساقى رحمه الله عليه ولو فصل في العاقبة لم يرد بلوم الاجماع
لها ان عمل الصلوة واللقمة بغيرهم وحاجة الناس اليه ولانه يقر الى الله
تعالى عاله في رول عن ملكه كقول ارضه مسجد الله قوله صل الله عليه وسلم لا
جيس عن رول الله ولانه لو صح وجب نزاعا في شره الوفاء لا علق
بعد رول ملكه كافي المسجد والله اعلم ما قول لي في حلال قول صاحب حصه
قال ابو محمد رحمه الله ادا فعل اربع سجدا صارا سجدا اقبل ان يصلي فيه
والقبض ليس بشرط هو اذ في كل وقت وقالا رحمه الله لا يصح سجدا قبل
الصلوة فيه قاله انه اراله ملكه لا تملكه فصار كالاعتاق له ما قول
الصحابه رضوان الله عليهم في حرم الصدقة لرا حوزة موقوفه
ولانه يقر الى الله تعالى بغير ماله فيشترط القبض كالصدقة ثم عدا الى
حصه بغيره الله حصه بالصلوة فيه لحاقه وعند محمد رحمه الله او اصيل فيه واحد
يكفي ولا قول لا حصه رحمه الله فما وردا المسجد لانه لا يولى الوفاء لمحمد رحمه الله
ان يستفوا الخس غير مكن فيكفي باقله وهو الواحد له ان المسجد يبنى للصلوة
كما عه فقبضه كغيره كذا الله اعلم ما قول لي في حلال قول محمد بن محمد
فيه لا في حنيقه رحمه الله والقبض والافراز والتايد ليس بشرط الصلوة الوفاء
وهو شرط عند محمد رحمه الله اما القبض والافراز ما روي ان الصلوة رضوان الله

في حلال قول صاحب حصه

ولله تعرف الى الله عاله وصار كالصدقة المملوكة لا ينفذ في ربه الله عليه
انه اراد الله ملكا لا تملك لما بر قال اذا وقع الرضا واستثنى منها
شبه النفسه جاز وعند محمد ربه الله لا يجوز بنا على هدير السرطون وانما
نقص المشايخ ارادوا وقفها بطل الوقف عند محمد ربه الله بنا على ما هو واما
التابيد فقد قال في لغز كذا ج الوفاء اذا وقع مساكين على امهات اولاده
ما عشت فاذا انشئت في الورثة لم يجر عند محمد ربه الله خلافا لابي
رهم الله وقال الحصاص ربه الله ذكر الوقف ذكر التابيد عند محمد ربه الله
وعند محمد ربه الله لا يدرى كونه في محل الوقف على وجه معلوم بشرط ان يقع عند
محمد ربه الله اذ ان العرف من ذلك في اخوه للفقراء لوجود التابيد قال المسجد
اذا استوفى عنه اهله فركوه لا يعود ملكا للواف او لورثته وقال محمد ربه الله
يعود لما بر ان عند محمد ربه الله علمه لا يصير مسجدا للرا بالصلوة فيه فخرج
من ان يكون مسجدا بركها في ملكه وقف المنهول لا يجوز للرا ببقا للفقار
بان يعرف قريه وفيها عسجد والاق الزراعه وقال محمد ربه الله ما تغاروا
وقفه الحيوان في الغاير والقدم والطشت ونحوها يجوز له ان حاله
الولد رضي الله عنه وقف دروعا في مسيل الله ما حازه رسول الله
صل الله عليه وسلم وحقل رجل باقمه في مسيل الله فادق انما
اربح عليها فقال الرجل رسول الله عليه السلام عد ذلك فقال في مسيل
الله لا ينفذ في ربه الله ان عمل الصالحه رضوان الله عليهم لعمري في

يحيى

اولا في الوقف

والمنهول في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف

العقارات والمنهولات بها لها بامان قاله السامعي حراما لاهل العلم
رهم الله وقال السامعي ربه الله الموقوف علمه ملك الوقف وعنه بالاعلم
ولكن يصرف الله غنمه له انه زال عن ملك الواف ولو لم يزل ملكا للموقوف
عليه في ماله ضايعا وانه لا يجوز لنا ان اياه ملكا لاهل العلم كالاغنياء
ذكر عسجد باطل بالمسجد ويشتر الخوف الكعبه كماله
يقول المحيى عسجد او قول صاحب ربه الله في قال ابو حنيفة ربه الله رجل
وهو لاهله شيئا وهو غير احب اليه ان يرجع عليه بالاجاع ولو ذهب
لغير احب كذا كذا وعنده لا يرضع لها ان الملك يقع لمولاه وهو اخوه
له ان الملك يقع للعند ربه الله لمولاه ربه الله وجع الشك وبطلان حق الرجوع
فلا يبطل بالشك في الفصل جمعها قال اذا ذهب اية رجل من لا يجوز
ومالا ربه الله حور لها انه لا يتمكن فيه السبوح لانه تملك الحبل منها
ولهذا الوقف في الوقف هذه الدار ملكا ما في فقل احدهما وحده لا يجوز
كرهه غير من رجلين له ان تملك الكل منها عليك النصف الشاع كل واحد
فيها الا وجه له سوى هذا وهو باطل وانما لا يصح قبول احدهما في السبع لانه
يعرب النصف على الباع وفي اليه ذلك ربه الله كل واحد منها على عينين
على هذا بقا الصلوة على فقيرين ولله للفقيرين محمد ربه الله احوال
الماي الى الله تعالى وهو واحد لا شريك له والله اعلم قال في الوقف
رهم الله ما في الوقف ربه الله رجل حال لا حور باي حبل كذا قال الحسن

والمنهول في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف

والمنهول في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف
انما هو في الوقف

او قال عليه السلام كان لكاد قال برقي كان حين هذا اكله اجماعه عند ما دار
 ابو يوسف رحمه الله عليه كلمتين هو هبه كد حلس لكاد في له رواه جابر بن عبد الله
 وهو الله عنه ع اليه علمه التسلط انه اجاز العري والرقى ولا قوله كد غلظك
 والرباه عليه شرفا فاسيد فسلطوا لها ان الى صل الله عليه وسلم اجاز
 العري وابطل الرقي ولا نه غلظك بطرون هو غير مشروع وعلى هذا الخلاف
 اد اقال اذ قبلك فاك ولو ذهب شاه قضى بها الموهوب له ليس
 للواهب ان يرجع فيه اصلا وعند ما له ان يرجع في الملم له انه صار له
 تعالى وهذا لا يجوز معه عند لهما ان القربة اراقه الدم فاما الله تعالى
 ملكه وكان له الرجوع فيه فاك واد اقال الموهوب له لله على ان
 اتصور مع هو على هذا الخلاف والله اعلم ان يكون له حلا في قول جابر
 في حجة الله اذ اذهب ابره لرجلين يعقد واحد احرما ثلثها ولا احر
 ثلثها حوزو قال الله لا يجوز له ان يملك خبيها ولا شيوع فيه لما هو في
 حنيفة وهو الله عنه ما مر فاما اذهب لرجلين و ابو يوسف رحمه الله عليه في ثلثها
 تلك المنة ووجه ذلك انه متى ابرز نصيب كل واحد منهما وبتن على التفات
 صار شايعا واذ اطلق بصر شايعا فاك لاي اذ اذهب مال ابنة
 الصبي على شرط عرف حاز ولا احرما الله لا يجوز له ان يملك مع يفتي وهو غلظك
 ذلك لهما ان يترتب ابتداء ان كان معاوضة انتها فاعرفه مولا ملك التبرع
 بماله والله اعلم ما قول ابو يوسف على خلاف قول جابر ولا قول جابر رحمه الله

فصحة

في حجة الله

قال ابو يوسف رحمه الله عليه اذا ذهب لكاتب شمام حجة فله الرجوع
 ليس له ذلك ولو عتق فله الرجوع بالاجماع فان كان المكاتب خال للواهب فله
 الرجوع فيه بالاجماع ولو عجز ورتد في الرق فله الرجوع عندك فكذلك الله حلالا للمحمد
 واصل اليك ترو واحد وهو ان محمد رحمه الله يقول ان العبي كان للمكاتب ملكا فاذا
 عتق بعز ملكه فاذا عجز اسفل ملكه الى مولاه وبطل الرجوع كما لو باع عبي واولد
 رحمه الله يقول بان الله دفع للمكاتب وجه مولاه ووجه كسائر الكسابة
 لا يملك المولى لم يزوج امته من كسبه ولو يزوج المولى امته ثم استزاهها المكاتب
 لا يفسد الركاك وما لفتى يصير ملكا له وكل وجه وباع يصير ملكا للمولى وكل وجه
 واد اصاره لاهد من كل وجه وبطل حو صاحبه وهو الملك ووجه فاستوى
 الوجهان ثم في احدهما كذا رجوع فكذا في الاخر وفي المسلم الناس صار للاحيى
 في رجوع فيه فاك اذا كان للرجل ابن ونسب فحق احدهما بهيم شئ يكره القول به
 التسوية بينهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ان الرجل الذي ذهب لاهد ولد له
 الولد لآخر لا تشهدنا على الجور ثم العدل عندك فكذلك الله ان جعل لكل واحد
 منها من الاخر وذهب محمد رحمه الله ان جعل الثلث للابن والثلث للابن ان
 ان الشروع جعل ميراثا كذلك وكان هو العدل لا في يوسف رحمه الله ان العدل
 هو التسوية لغيره ولان نصاف من النصف فيصار الله وميسله البصيرة الشاه
 الموهوبه موقوفه وان لم ينفذ الله الله قال رجل له عندك عليه دين
 مولاه للغيرم كسوط دنته فان رجع الواهب هبته له ذلك يعود الدين

حجة الله

ملكاه

ما

والشاه لرجل كماله
اسقطه عن عتقه واطل

من لم يأت بالشهادة أو دأب ما كان عليه من شرط من كان له في نفسه ما يوجب الدلالة للرافع
 فسلم الدلالة للعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد والعقد
 نفسه وعنده من شرط من كان له في نفسه ما يوجب الدلالة للرافع
 وما لا حرج له ولا مؤنة كالمكر في حمله بالأجماع ولا إظهار من شرط من كان له في نفسه ما يوجب الدلالة للرافع
 ما خلا في الدلالة كإظهار من كان له في نفسه ما يوجب الدلالة للرافع
 من المبيع في البيع الموحل ولا حرج في إظهاره إذا كان له في حمله مؤنة
 قال السلام الله لا يجوز وما لا رجمها الله يجوز إذا أتى جنسية وصفه وهو
 لها أنه وزو معلوم وصار كالحطيم له أنه حلف بكبر العظم وصفه وهو
 المنازعة وعلى هذا يجوز منزه العظم منه وهو رواية الجسر راد عن
 له جنسية رجم الله عليه يجوز ولا أنه حلف باخلافه ليس في هذا فيجوز
 إلى المنازعة وعلى هذا يجوز في منزه العظم منه وهو رواية من سماع الله
 الله قال لا استصحاء الأصح إذا طوى فيه أجل شهر فصاعدا يصير
 سبلا ويستر طقمه شرط السلم وكلاهما الله لا يصير سبلا ويستر طقمه
 لها أنه استصحاء حصصه فذكر لأجل لا يصير سبلا له أنه أمكن تصحيحه
 سبلا الوحد معنى السلم فيه وأمكن تصحيحه استصحاء عا لأن اللفظ ينفي عنه
 مجعله سبلا أولى لأنه عقد حاق به السنة ولا إحصاء ولا استصحاء ثلثت
 ما مطلق الناس لا بالحديث فأكس إذا بصير راس مال السلم وتقديرا
 ثم وجد يقضه ونوفا وردها واشتد لها الجهاد في مجلس الدين
 أن قلت الوبق محذور أكثر بطل بقدره وهذا قياسه وكلاهما الله محذور
 قل أو أكثر استصحاء لها أن قصر الوبق صحح لأنه جنس حصصه لأنه
 يسقط عند الرد بعيب الزيادة فاذا استبدل في مجلس الرد يجوز لأنه

والظاهر في سماع فداي
 ما في كتاب من رفا عديم
 لا أنه لا يملك صحة
 المكان

وهذا الوجه

هذا هو الأصل
 وهو الأصل
 وهو الأصل

254 وجد يقضه الله لا أن القيس ينصف من أجل ولها يعود لأجل لو كان
 موصلا ويعود الزهر والنفقة لصار كأنها نفقة من غير يقض إلا أن تركنا
 القياس والقيل ضرورة أن الدرام لا تخلو عن قيل رقيق القيل عند أبي
 حنيفة ثم الله وأكثر الروايات ما دون النصف والكثير ما فوقه وفي النصف
 عنه روايات قال إذا مال بملف النكاح العشرة الدرام والعشر
 الزانية التي في علقته كذا في الحنيفة لم يجر في حق الدان بالاجماع
 لعدم التقدم الجلي في الدرام يجوز عندهما يجوز وعلى هذا
 الخلاف إذا سلم كخطه في كونه في كذا من الرتب لا يجوز في حق
 الشفيع بالاجماع لأن الكيل كجهما وفي حق الرب عنه لا يجوز وعندهما
 حوز لها أن السعد وجد من النقص فيقتصر السعد عليه كما إذا باع
 عديس فاذا أحدهما مزل به أن هذا أصاب دوى خلط جلب العقد
 فشاء في الكل كما إذا باع دتم الخل فاذا أحدهما محمول فيقول العقد
 فيما صد العقد منه شرط له في العقد ولا خلاف أنه ما عها معا يباعا واحدا
 فكان شرطاً فابعدا كما إذا باع عديس فاذا أحدهما محمول فلو باعها إذا
 وجد أحدهما مزل بالانفساد مع المذنب ليس صحح علم قال إذا
 سلم عشرة دراهم من نون حنيفة وأحد عشر حنيفة ونوعها وصفتها
 ونوعها وصفتها عند رجل وأراد أن يبيع أحدهما بوجه على
 غيره بكرة وملا رجمها الله لا يكره ولو يبيع أحدهما منها خمسة لا يكره بالاجماع

العين
 وعند لا

كالمشترى حمله اذا باع بعض الفهران مراحه لهما ان حصه كل
 واحد من الثمن معلوم لان الثمن ينقسم عليها على اعتبار صفتها وما
 متفقان به الصفة فصار كل الوسي حصه كل منها له ان الثمن ينقسم عليها
 بعد البضاعة ودر قيمتها لا على قدر صفتها لان الصفة في المحرر الفهر
 وانما يعتد حين كان موصوفا في الذمة والقيمة فحلف باختلاف الموصوفين
 وكان محمولا فيكون بيعه مراحه كما لو اشترى اهله مراحه بعشره والى
 احلف في السلم والمسلم الذي في مكان لانها والقول قول المطلق والبدل
 بينه الطالب ولا يحال فان قالوا يحال فانهما ان مؤنه الحمد لم يحمه بامر
 المال ولهذا يبيعه مراحه على الجملة فصار كالا حلالا في البيع والشرور امر
 المال له انهما انقضا على المعقود عليه وبدله واخلفا في شرطه على حق
 له فصار كالا حلالا في خيار الشرط في البيع وقوله على حق بمراسم المال
 قلنا بلى لكن في بعض الاحكام اما لا يصح هو راس المال ولهذا
 لا يحور ان يقول هو المراحه استرته بكدي وحمل هذا بنا
 على ان يان مكان لانها هل هو موجب العقد او موجب عنده
 موجب العقد فصار كالثمن وعنده موجب الشرط فصار كالثمن
 الخيار فاك ولو اختلفا في السلم والمسلم الله في نراجل
 وقال رب السلم له اجل وقال المسلم الله ليس له

واحد

الشرط

اصح
 والمسلم الله يقول
 بكنه اجل والقول برك
 السلم بالاجماع

له اجل فالقول قول رب السلم بالاجماع لان اجل يستفاد من جهة
 ولا رفيه صحة العقد ولو كان المسلم الله يدعي لاجل ورجب السلم بكنه والقول
 قول المسلم الله عنده استحيانا وقالا رحمها الله القول قول رب السلم ونفسد
 العقد وهو القياس لهما ان المنكر هو رب المال والقول قول المنكر وان
 كان فيه فساد العقد كرب المال في المضاربة اذا اختلفا في مال
 شرطت في نصف الربح مطلقا فالقول قول رب المال له ان القول قول
 من شرط له الظاهر والظاهر يشهد لصحة العقد فكان كالزوجين اذا
 اتفعا على الديك وقال احدهما بالشهود وقال الاخر بغير شهود فالقول
 قول رب الزكاه بالشهود بخلاف سلم المضاربة لان فيه للاختلاف في نوع
 العقد فكان القول قوله اما هذا ايضا على عقد واحد قال مع الربط
 بالتمسح حورا اذا كانا متساويين كبرا وقالا رحمها الله لا يحور لهما ان التي صل
 الله عليه وسلم عمر مع الربط بالتمسح قال ان يتقص الثمن اذا جف قالوا
 نعم قال لا اذ انهم ليسوا بالعلم ولا في الشرط هو التساوي في اعدل الاحوال
 وهو حاله النبويه ولم يوجده ان الربط تم حقه لا ربه هو الله صل الله
 عليه وسلم نعم مع التوجه يذهب وقيل وما يذهب قال ان حشر او يصغر
 وهذا صفة الربط وكان هذا مع القرملة على كليل بكنه فحور بالحدث
 المشهور وما روى في الحديث طعن في نقله ولوثبت فهو غير
 معارض الحديث المشهور فاك لا يحور مع دق الخطه يسود فيها

255

بر عشرة وقال المضار
 شرطت لي نصف الربح

كأن النكاح

هذا المضاربة اذا
 فسد صارت
 احسان ورز الماكنك
 هذا العقد

بالتمسح

لا يتساوون ولا متفاضلان ولا يحررهما الله بحرقه متساوينا ومتفاضلا لهما ان
 الجنس مختلف لان احدهما لا يعود الى صفة صاحبه له انه مكمل قبل خليه
 لا موجه لا يعرف التساوي بينهما فلا يجوز كالمقضية بغير المقضية وما قاله
 قلنا لا فرق بين قبلي وقبلي صوابا وبقا فان سميهم المجانسة بآبته في
 الحال وعلى هذا الخلاف مع خسر الخطم بالخطم والمجهر في ما بيننا
 الميسم اذا وكله ما يبيع حرا وخيرا او شرا بها او بالاسلم في حرم
 حوز واذا با شره في الحكم للمسلم فيحلل الحر ونسيب الحرير وما لا ربه
 الله لا حوز ولا ينفذ على المسلم لهما ان المسلم ليس اهل بملك الحر والحر
 وملكها وحكم تصرف الوكيل يقع له فلا يجوز ككساح النجوسه له ان
 المليك والملك وجزء الزمى وهو اهل له وانما يثبت الملك للمسلم احكاما
 لا قصد بملكه والمسلم من اهل ذلك كما لو ورث الحر وجبا ذلك لمسلم
 له عبد فخر في ما ذور او مكاتب استرى حرا صرح ويثبت الملك للوكيل
 كذا ذكرها صا د على هذا الخلاف المحرم اذا وكل حلا لا بشرا جيدا او بشرا
 قال رجل وكل جلا بارتسلم له عشرة دراهم الدر الذي علمه في
 طعام كذا ولم يبين العاقد فاسلمها له ولم يبين العاقد لم يكن سبيلا
 للابرح يقبض الطعام في دفعه الى الامر وكذا في الشراكم بكنه ما
 اشتراه للامر بل له والدر علمه في حاله وكذلك في الصرف وما لا ربه
 يكون للامر لهما ان دراهم الدر لا تتغير في العود حتى لو اشترى

واكثر الخطم لا يجوز تقبضه
 اذ فيه عسر وشدة

لو وكل المحرم حرم
 بان يبيع ماله لم يحرم
 ما سلمه ماله

بدرهم درهم طهرانه لا دين عليه لا يبطل العهد ما دام نهي صابر
 كانه اطلق الدرهم له ان يوكل بتخليق الدين من غير شرط علمه الدرهم
 لا يصح وهذا لان الدرهم يبيع في الوكالة من لو هلك عند الوكيل بطلت
 الوكالة بخلاف ما اذا عتق العاقد لانه وكله بقبضه وكذا اذا عتق
 العبد تقبضه بالكم ايضا اما اقام بغير هذا يوكل ان يشار جهول فلا
 يجوز قال الوكيل بالبيع المطلق او ابيع عما عجز وكان ياتي
 كان يجوز وما لا ربه لا يجوز وهو قول الشافعي رحمه الله لهما ان المطلق
 يحمل على المتعارف هو البيع مثل القيمة او بغير سبب وجار كالوكيل
 بالشرائه ان توكل بالبيع المطلق وهذا بيع مطلق وينفذ علمه ما
 ذكره العرف فلما رما تنفوخ حاله بخلافه لراي ان البيع باقل
 من القيمة واطلاق اللفظ واقدام الوكيل من غير نهي دليل عليه
 خلاف الشرا لانه محتمل ان استرى لنفسه او لا وكان بينهما حتى
 لو لم يكره بينهما وان وكله بشرا شي معي حتى لا يملك الشرا لنفسه
 فهو على هذا الخلاف الواجب كونا واما هذا اذا وكله ببيع العبد
 فباع نصف العبد جاز عنه لانه لو باع كله يثمن نصفه جاز فهدا
 اولى وعندهما لا ينفذ عليهم لانه لو جبت التقييد فيضرب به وعلى
 هذا الخلاف اذا وكله ببيع ثم مسمى وشرط عليه ان يهر بثلثي
 وهذا ما حد رخصا لا يساويه قال الوكيل بالبيع والشرا اذا

فصار كما لو هلك دينار
 على غيره ووكلا المورث
 لنفسه

لذلك اذا وكله ببيع
 ثم مسمى وشرط عليه ان
 يهر بثلثي وهذا فاقد
 وهذا لا يساويه على
 هذا الاول

فعل ذلك مع من لا يقبل شهادته له بولا دية او زوجة لا يجوز وقالوا انما
 يجوز لها ان تاتي بما وكل به والاملاك من الكل وسر عهد بعد متباينه
 وكان عاقدا مع غيره فكوره ان هو لا يفتق بعضهم مال بقصر عاده
 فصار التفتق واقعا لنفسه ووجه صورته شبيه التمه واليسلم
 والصرف وراحه ونحوها على هذا الخلاف **قال** وجعل اشترى عنها
 بمن معلوم عن لا يقبل شهادته له بولا او اراد ان يبيع ذلك مع راحه
 لم يخرج عن ان عند محلا فالها ما على ما ذكرنا **قال** اذا اشترى
 معدودا ساعدا بشرط العدم لم يجز له ان يتصرف فيه حتى يعده
 وعند ما يجوز ذكر للاحلاف في النواذر ولو اصاب الى لها ان هذا الشرايع
 واذا الملك له غير شرط فتكون التصرف فيه كالأدري له ان المبيع
 قدر ما تشاء وله العقد فجب العقد حتى **قال** ما زاد على الباع فصار
 كالبيع والوزن في العقد فيه اراحيما لخطا في العقد فام وكان فيه
 اجمال التصرف فمالا يملكه خلاف الادري لان الربان فيه صفة لا يجب
 عليه رده اماها هنا فبذلك **قال** اذا اشترى امة بشرط ان
 يطاها المشتري بفيد العقد وملا ربحها الله لا يفسد لها انه
 شرط بقضيه العقد فلا يوجب فساد العقد له انه شرط فيه
 نفع للبائع لانه يمنع حق الرجوع بالهيب بالوطي فصار كشرط الخدمة
قال اذا اشترى عبدا او جارية بشرط ان يعتقه المشتري

وذكر في هذا الموضع
 وبقدر ان يصح كالمعروف
 من اشترى عبدا او جارية
 على ان يوفى فانه يملكه
 والمعدود عند ما يبيع
 وقدر ان يصح كالمعروف
 من اشترى عبدا او جارية
 على ان يوفى فانه يملكه
 والمعدود عند ما يبيع

257 لا يجوز خلاف للسافعي رحمه الله فلو اعتقه انقلب جارية عنه ولو فقه
 التمرد والقيمة وملا ربحها الله هو على الفساد ويحس القيمة لها ان العقد
 فسد بهذا الشرط وقد ثبت الشرط المفسد له ان حكمه لا يختار حكم
 العقد فلا يكون خلاف مضته لانه كان في وجهه خطرا فاذ فسد
 بالاعتاق الى الخطر دور الى المفسد **قال** اذا اشترى عشرة اذرع من
 مائة ذراع من هذه البراري مائة درهم لا يجوز وملا ربحها الله انهما اشترى
 اذرع من مائة ذراع قدر الفشر فصار كشرع الدار له ان الذراع
 ها هنا اسم لما يزرع وهو موضع عين وان لم يجهل كجزوع من الدار
 خلاف الفشر لانه اسم للشاي **قال** اذا نظر الى ابل ادا الى بقر
 ادا الى حم او رقب او عذر رقب فقال قد اخذت كل واحد هذا
 بكرا درهما ولم يسم جاعتها فابيع فاسد من الكل وعند ما جاب
 لها ان المبيع معلوم بالاشارة الى الجملة والتم معلوم فيجوز البيع
 كما لو اشترى بوزن هذا الجوز هذا او بوزن هذا البراري ولا يعلم
 درهما له ان يوزن الواحد معلوم لكن المبيع مجهول للتفاد ومن
 الكل مجهول فصار كشرع الشيء برفقه وميسله الجوز هل هو على
 الخلاف فان كان هذا كيمي او ورنى او عددي عند ما يجوز في الكل
 لما يرد عنه يجوز في قفيرة واحد ومن يوزن واحد شي واحد لان
 هذا القدر معلوم والباقي مجهول فان كان موزنه من حنطة

عند

لهما ان المانع هو الخيار انما شرع نظر المنزل والخيار والظرف منع نظر
 ملكه لا في منع دخول شيء ملكه له ان الخيار شرع برفع الغير ولو افاد
 الملك بجانب كل خيار له في الخيار انما لا بعد رعيه بان كان
 المبيع عبدا هو قوسه تبعثو عليه او تصرف تصرفا يوجب المنع عن
 الرد فاما الرد الراجح فانه لا يمنع فائدة الخيار والخيار لا يمنع وعبره
 للاحلاف يظهر في مسائل منها ان الخيار اذا كان للمشتري فيسحق
 العقد فالزوال يرد على الباع عنده وفلا ركنها ان للمشتري منها
 ان اذا اشترى قوسه لم ينع عليه عنده وعندها ينع للمشتري
 ومنها اذا اشترى وحته لانه وورود منته ولا يصح ان
 ولله عنده خلافا لهما ومنها ان هذا النكاح لا يبطل عنده خلافا
 لهما ومنها انه لو وطئها بعد الشراء وهي ثيب لم يصح فبضا عنه
 ولا يفسط الخيار عنه خلافا لهما ومنها انها لو حاضت في
 الخيار لم يكتسب له لا يستبرأ عنه خلافا لهما ومنها انه لو صح
 البيع قبل القبض او بعده فلا استبرأ على الباع عنه خلافا
 لهما ومنها انه لو صح البيع قبل القبض ونعته فلا استبرأ على
 الباع عنه وعندها ان يبيع قبل القبض لا يجب الاستبرأ لهما
 وان صح بعده وحده قياسا واسحسا بان ومنها انه لو اشترى
 متاعا على الباع بالخيار فقبضه باذن الباع لم او دعه عنده

الباع فملك عنده في هذه الخيار او بعده هكذا على الباع وبطل البيع
 لان المضر قد انقضى وعند ما يلزم التمسك به او دعه ملك نفسه
 ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري فصح العقد فالزوال يرد على الباع عنده
 وعندها للمشتري ومنها ان الماذون اذا اشترى شيئا على انه
 بالخيار لم يبرأ الباع عن التمسك بالخيار ما في مجرده وقال رحمه الله
 لا يجوز لانه ملكه ورده تبرع لانه فغير التمسك ومنها ان الاقارب
 فخر او جزيرا حرم على ان المشتري بالخيار ان يسلم المشتري بطل
 البيع عنده لان الاسلام يمنع التمسك وعندها لا يبطل لانه ثم ملك
 ماله المتبايعان في الاختلاف في اشتراط الخيار ونفيه والقول
 قول من ينفقه وظاهر الروايات وعنه رحمه الله والقول قول من يرى
 الخيار مباح هذه الروايات انتم حكومتكم رواه عنكم ووجوب التمسك
 عليه وحده ظاهر الروايات انتم نكح عارضا وهو ثوب حر الفسخ
 مع وجوب العقد المنزل للملك وكان القول قوله قال اذا اشترى
 شيئا لم يره فوكل اسنانا بقبضه فوكله الوكيل كودنته وبطل خياره
 وعندها لا يبطل لهما انه ما هو بالقبضه وروايت حصار كالرسول
 له ان التوكيل بالشيء يوكل بالتمام الفسخ بالردنه وكونه محال
 لا ينصرف بالفسخ خلافا لرسول لانه لا عليك اتمامه ولهذا قلنا ان
 الرسول في البيع لا يمكن التسليم الذي هو تمام البيع والوكيل على

حد

وصورة الوكيل في بيع المبيع
 لغيره كمن وكيل في بعض
 المبيع وصورة الرسول
 لغيره كمن وكيل في بعض
 نقضه

قاله اذا اشترى ثوبا بعشرة وبيعته بمائة خمسة عشر ثم انزاه
 بعشره كم بيع مائة على خمسة فيطرح البرح ليراد لو باعه بعشرين
 ثم اسره بعشره كم بيعه مائة اصلا وقال رحمها الله له ان يبيع
 مائة على الثمن السابق الفصل في جمعها ان هذا يشترى اجزا
 ثلث له بالاول فلا يعتد به ما ربحه قبل ذلك كما اذا اتى اوله ليرى
 ثم استراه له ان بيع المبراجم ثابعا لراحمه فيتم ثمنه الحان
 ليراد ان لو اشترى مائة بالثمن فليس له ان يبيع مائة بالثمن
 نقدا ثم يبيعها بثمن الحان ياتى لان البرح الذي ربح في البيع
 ليراد به هو السقوط بنفس البيع ليراد وانما ناكذ ذلك بالبيع الثاني
 فصار بالعقد الثاني ثوبا ثوبا وناكذ البرح ليراد به ثمنه بعشرين
 له ان يبيع الثوب ووجهه مائة على ذلك خلاف ما اذا اتى اوله ليرى
 ان البرح تاحد بليون فقد قاله اذا اشترى ثوبا وبيعته بثلثمائة
 فخرق بلبسه او طعما فاكلمه علم بعيب له لا يرجع به فصار
 العيب وقال رحمها الله يرجع لها ان هذا انصرف وعنده وكان مقبولا
 ملكه وكان الهالك على حكمه فلا يمنع الرجوع بالنقصان كما في العتق له
 ان هذا خلاف المبيع وكان كالخبر وحصل الدائم خلاف العتق لانه
 انما الملك ليس بان لا فدهذا لان كل واحد من فعل واحد فغير
 الملك وهو في نفسه معضي للضمان وانما سقط الضمان بالملك

فصار سقوط الضمان كالبدل الخاجل فصار كالبيع مع الرجوع با
 خلاف العتق لانه لا تصور بدو الملك فلا يكون موجبا للضمان قاله
 اذا اشترى ثوبا بعشرة حلال الدم بفساد او رده وقيل عند رجوع
 على الباع بجميع الثمن وعندهما يرجع بفساد ما من حلال الدم ورجوع
 الدم على هذا اذا جضع وكان قد سرق عند الباع فقطع بوجه نصف
 المن عنده وهدم ما ساقط ما سرق منه واجب القطع وعندهما ان
 السارق حصل به يد المشتري فماتت وكما اذا جئت به يد الباع فماتت
 المشتري له وجهان احدهما ان القطع او الفصل يضاف الى سبب كان به يد
 الباع لان الرجوع به وده والآخر يفيض الى الرجوع والسارق التليم
 لم يصب له ان يبيح الفصل والقطع بفساد كانه قتل او قطع قبل القبض
 ثم عيب عند القتل رجلا عند عمده رده على المولى فقتل فصا
 له ان يضمن الغاصب جمع قيمته فكذا هذا او اما مسلم الحق ان علم انه مات
 بالحق يرجع عنده ومسلم الاول كذلك عند قاله وطع الصغير
 في المقصود به اذا اجلت في ردت فولدت به يد المالك وماتت له
 ان يضمن الغاصب جمع قيمتها عنده خلافا لها وهذا مثل ذلك قاله
 اد اباي عند او جارية ما كسبت كسبا جليل القصد ثم مات انتفض
 البيع وكسبها للمشتري وقال رحمها الله هو للباع لها ان البيع
 ليراد به جليل كان لم يفتش ان الكسب كان على ملك الباع له ان الكسب

260

في البيع
 على ما لا يرد
 في البيع
 على ما لا يرد

حصل على ملكه المشتري والبصير يظهر وجهه لان البصير يد على
 المسع وهو ليس مسع قال **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 قبل البصير لا يستبرأ على الباع ويؤجل فيه **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 وهو البصير وفي الاستحسان وهو لا يستحسان **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 وجعل كانه لم يزل عن ملكه **فان** ولو اشترى جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 جمل لا يستبرأ على المولى وهو لا يستحسان **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 بعد قبضه اياها حاد للمولى **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 عنده وعنهما لا منع وقد عرف تمام في الحار **فان** المكاتب اذا
 استمر في اجتهاد اجتهاد او خالته مخرج ورد في المولى لا يستبرأ في هذه
 الجارية وتكالا لهما الله لا يجزى هو مخرج حاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 فصر كالا حديبا في عندهما يتكاتب بصر كالا المكاتب وبنته المكاتب
 نفسها **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا **فان** **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 ثم وطئها الباع قبل البصير لم يرد العرق لانه لو ائلف كله لا يلزمه شيء وهل
 سقط شيء من المهر اذ لم ينقصها الوطى لا سقط عنه وعنهما ينقسم
 المهر على قيمة المنافع وفي العقر وعلى قيمة الجارية فاذا اصاب العقر
 سقط وما بقي حجب فاربعضها الوطى باز حانت بكره عند ينقسم
 المهر على قيمة النقصان وعلى قيمة الجارية فاذا اصاب قيمة النقصان
 والعقر فدخل الاوقات في الاكثر ينقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة

وفي قولها لا يرد وجه
 قول من ولا انها كانت
 والتمس ملكه فالتمس
 ملكها وانفسح ثمنه
 ملكه جديده

سقطت با اصاب قيمته
 على المهر
 المهر ينقسم

الجارية كما فاذا اصاب الاكثر سقط وما بقي حجب لهما ان منافع البصير ملحقه
 بالاحزاب والاعتبار وسحق بالبيع فسقط بالامتناع عن المشتري بحصتها
 من الثمن كسائر الاحوال ان منافع البصير ليست مال فلا يعالها شيء
 من الثمن وللمهر الانكاح على المشتري بالامتناع عن المشتري اذ لم ينقصها
 فلا سقط بالامتناع عن المشتري **فان** **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 ومنه الباع المبيع حتى مضت السنة له اجل من سنة مستقبله
 وقالار حمها الله لا اخل له بعد سنة لهما انه اخله سنة وقيل مضت
 السنة فصار كما لو اخله الى رمضان في رمضان قبل القصر له ان الاجل
 لا يترفيه بتأخير المطالبة جاز توجه المطالبة وبطل البصير لا يطالبه
 فينصره الى سنة بعد خلاف التأجيل الى رمضان لانه اجل الى رمضان بعين
 ورجا اماها هذا ذكر السنة مطلقا ذكرها في نوادر هشام رحمه الله عليه
 قال **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا **فان** **اد ابا** جاد به رجل يبع با تمام تقابلا
 من الثمن على القيمة على قيمة الشاه يوم العقد وقيمة الولد يوم الاستبراء لانه
 صاد اصلا بالساو ولا خسر للمشتري عنده وتكالا لهما الله له الخمار وعلى
 هذا الخلاف الشرح مع الثمن لهما ان الزيادة صارت لهما حكم المبيع حتى سقطت
 حصته من الثمن فتخير به المشتري كما في الموجد عند العقد بخلاف الهلاك
 لانهم لم يصر اصلا له له ان المبيع الذي يرد على العقد مقصود

من الثمن

الى

بحاله قائم وهو لا يصل ولا يتجزأ المسترى كما لو هلك الولد بل اولى لا يث
 ماخذ جميع الثمن وها هنا ما حد به بعض الثمن والله اعلم بما قول الله
 على قول صاحب رجم الله له قال ابو يوسف رحمه الله الكفيل بالمسلم فيه باجر
 المطلوب اذا اصابه ربك المسلم على راس المال فان كان راس المال عينيا لم تجز
 وان كان مباحا فهو جار في حق الكفيل وان شا الطائفة اخذ الكفيل راس المال
 ثم هو باخذ المطلوب الطعام وان شا اخذ المطلق بالطعام وهو الكفيل
 عن راس المال فلا يملكها الله بوفى ما اجاره الا اصل فان اجار جارا و
 هو راس المال وان ابطال بطل والي لم يحاله له ان الصلح على راس المال وهذا
 الباب كالصلح على اى حال كان من سائر الديون وذلك جاز فكذا هذا
 لهما ان هذا في حق المطلوب عنده لانه ياخذ راس المال ود الا يجوز الا
 بغير العود واما لا يستبدل الا يجوز قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ما حله لا سئل
 اذ راس مالك فهو على احاديه بخلاف سائر الديون لانه يردى على
 الدين وحده جاز له قال رجلان اسلما الى رجل من طعام ثم صاحبه
 احدهما على حصته على راس المال جاز الصلح على المصالح وله نصف راس
 المال وصاحبه بالخيار ان يشا سادكه فما بقصره ان شا يسلم له ثم يتقاع
 المطلوب بما حدان منه نصف البسم وان شا يسلم له المخصوص وسع
 المطلوب نصف المقبوض لانه اذا نوى ما عليه فبرجع حصته على الشريك
 المصلح فالشريك بالخيار ان يشا رجع عليه نصف ما قبضه وان شا دفع

٧

له ربع اصل الدين عنده دون ربع اصله هو موصى وعصا وعين
 وكلاهما الله يتوقف على احاره بركم ان رده بطل اصلا ويؤى الطعام
 كله بينهما وان اجار بعد عليها كانا جميعا جازاها فكل واحد راس
 المال بينهما والطعام الباقي بينهما له عاجزة الجيلة المتقدمة ولانه
 عاقد في ملكه المسمى في نصيبه لهما ان هذه قسمه الدين قبل القبض فلا يجوز
 كرجلي لهما على رجز درهم وعين اخر ذنانا فاصطلى على ان هذا ما
 على هذا وهذا ما على هذا الاجور فكذا هذا وبيان ان قسمه الدين ان
 عمار النصيبان ولا له قسم على الشريك عنده دليل عود راس المال
 الله لما جاز فلا يجوز بغير رضاه ولو كان بهذا اليك كصل فصلا اخذ
 رب البسم الكفيل على حصته راس المال فهو على هذا الخلاف فاك
 او اكان المسم فيه غيره اقصر مما واحد عشر فقيل اخذ هذا
 ورد في ردهما فقل لا يخرج جاز لانه مع الوفاء به ثم يعلم ولو جازا
 بقصر منه بغيره وما اخذ هذا وان دخل عليه درهم فقل لا يخرج جاز
 لانه اقاله في معلوم فلو جاز خطه اريد منه في الصفة فقال جاز هذا
 ورد في ردهما جاز عنده وكذا لو جازا بقصر منه ورد بهما وقال
 لا يجوز له ان احسان الخاسر وقد واكبه حرمه احيتم قضاها
 ان هذه احسان الخاسر وان لا قسم له في مال الديوان او اقاله على

مالا حصه له من الثمن ولا يجوز ولقد قلنا ان عصبه احد حصيل ففصب
 عنه ثم ردها لا يرد معها شي اخر لما قلنا في الزعماء ان السلم في عشرة اذرع
 من الثياب فما للسلم الم واحد عشره ذراع وقال حنابلة في رد ما فصل
 للاجور كور لا نه باء ذراعا من ثوبه وعلم تسليمه مع الثوب بخلافه اذا باع
 مفرقا او ارجا ما بعض منه ذراعا فبرج ذرها فصل خارج عنه لما جرد عنه مالا
 يجوز لانه اقاله فيما لا يعلم حصته لار الذراع وصف وحصه مجهول واد اياه
 اريد في الصفة وطلب ذرها فصل خارج لار الجود في الثوب معتبره ولقد
 نص في الفصص وارجا به انقص مع الصفة وقال حنابلة اذا ردها عليه
 ذرها فصل خارج عنه لما ردها لاجور لما ردها في ثوبه ثم انه
 حنك في كتاب الصل قال اء اء باء صوفيا على طهر الشاء قاله وكاتب
 النبوه لاجور وما كان الصل ان اراد على اخر مالا فاصطلى على
 صوف على طهر الشاء خارج عنه يوسف بن ابي خلافا لها وقال بعض
 السبع كركله انه باء مالا معلوما معدورا التسليم فحور كس قوام الخلاق
 لها حاروي عن عيسى بن ابي اسحق انه ابلغ مع الصوف على طهر الشاء
 ولا موضع القطع غير معلوم فكان مجهولا لانه لا يمكنه القطع من اسفله حيث لا
 يبيد في الصوف يرد اذ سباعه وساعه فيحتلها المبيع بغير فصا
 كسع الذبح والفرج بخلاف القوام لار موضع القطع من اسفله وهو معلوم

263 وهو يرد اذ من اعلاها كان على حكم المشتري واما الشعر فيرد اذ اسفله
 قاله الكل بالبيع لا على الجود والبر او الرضا بل ورجله وصفه والتاخر
 عن لاجل المبرودا ولما قاله وقول الحوا له وهذا استحيان وعدها ملك
 جمع ذلك ونظر للموكل له انه يصرف بغير امره ولا حكم له فلا يصح كالاغتاف
 ولها ما لا يصح للموكل لهما انه عاقد في نفسه وعقد معه وحقوق
 العقد يرجع الى العاقد فيملكه لار انه يصرف للموكل لانه عاقد للموكل في حق الموكل
 وقد ابطال حقه ثم قال محمد بن يعقوب الرازي قول له يوفى بكم انه انما استحيان
 على ان هو قاصر لانه اظهر لانه ابطال في غير ما ذكر ابو يوسف
 رحمه الله استحيان لار هو الحق العام وهو العاقد فكان قولها اظهر
 فاك حله الخصار اذا فصح العقد بعينه لار خوارى بغير علم بجه وهو
 قول الشافعي رحمه الله وقال رحمه الله يوقف على علم لار جوده المبدى ان علم في ذلك
 حور ولما قلنا ولو اجار بغير علم لار حور مالا لانه انه سلفه على
 يسيخه فاذا اتى به فصح كما اذا اجار لها انه يصرف على صاحبه ما دخل
 المبيع او الثمن ملكه فلا ينفذ عليه غير علمه دفع الضرر والعور عنه
 كما في قول الموكل بخلاف لار جاره لانه يصرف على نفسه لا غير لار العقد
 نافذ في حق شريكه فاك اذا استمرى سابعه وقال لار حاضره
 بعشره واسعد بربح درهم فاستراه منه على ذلك ثم يدينه في خانة في درهم

من الثمن بغيره من الحيان من المخرج حصته من الربح ولا خسارة ولا غيرها
 للمستري الخسارة ان شأنا من استراة وان شأنا من البيع ولا يخطئ في لو
 خارج مع التولية على هذا الوجه ثم طهر خيانه فعدله بغيره الله
 خطاهم وعمرهم الله يتخير المستري كما ذكرنا واولو بغيره الله
 في الخط في الميسلر وخبرهم الله بالخيار فيها واولو بغيره الله في الخط
 في التولية وبالحناد في المباح لمحمد ثم الله يقول انما ترا ضاعا على تقدير
 الثمن فلا معنى للخط عنه لئلا ان المشتري صادف غرورا فتكسر دفعا للضرر
 عنه لاني بغيره الله ان مع المباح والتولية بناء على المبدأ فيستقدر
 بغيره وخط عنه الزيادة ولا في حصته ثم الله ان التولية مع عمل الثمن لئلا
 كل وجه صهره به اما المباح ليس هكذا وذكر الثمن لئلا للمبيع التقصا
 لا للتقدير به فلا معنى للخط عنه ولكن يتخير كما قال محمد ثم الله قال
 المشتري اذا وجد في المسترا عيبا وحابه ليرده على الباع والباع
 يدعي انه رضى به او فعل فعلا بطل به حق الرد خلف القاصي المستري
 على ذكره وتالا بغيره الله لا خلف له ارفيه صيانته وضمانه عن التقصا
 ما في الحال بظهوره ذكر لها ان هذا الشاخصه وان نصيب لقطع
 الخصومات وما ذكرهم عن معتبر قال اذا كان الخيار للمشتري
 والمشتري في يده حتى عليه الباع جناية لا يسقط الخسارة ولا يلزم البيع
 وتالا بغيره الله بغير البيع مع الممنوع ان الباع لا يتمكن من ابطال خيار

264
 المشتري فلا فكري فعلا لهما ان جناية بعد القبض كناية لاجنبي وفيها
 لئلا يشترط ذلك وجوب البيع الردا **ك** اذا اخرج من صغر وخبر
 المباح بالربح بالبيع ونحوه لكره وكور البيع لئلا يراى الوالد من المولود في خانه
 لا يجوز وروى عنه اوليه لكره لانه لا كور في الكل وهو قول الجمهور والجمهور
 راد بغيره الله وتالا بغيره الله في الكل مع الكراهية لكره والجمهور بغيره الله
 قوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والد وولده فهو الله بغيره الله
 يوم القمام وعمر الله صلى الله عليه وسلم انه ذهب لعلى بغيره الله اجوس
 صغيرين في سال عن حالهما بعد انام فقال على كراهية وجهه بغيره الله
 فقال النبي ثم بغيره الله اذ ردهما واذضا عن النبي ثم انه راى امرأه والله
 من السبايا فقال عن حالها وفي رواية من جمع هذه ففعل مع ولدها فامرهم
 بردها فالوعد وللأمر بالرد دليل الفساد لاني بغيره الله ان الوعيد
 في الخبر لئلا وللأمر بالرد والخبر السابق دليل على الفساد كما في الوالد
 والوالدة واما حرم على رضى الله عنه فبهم دلاله جوار البيع لانه امر ببيع
 الثاني او بالاقالة في المأول وذلك دليل على جوار البيع لئلا بغيره الله ببيع
 حاله حرمه وملكه ولم توجد الشرط المفسد فيجوز المأول لئلا يحدث
 سائر الكراهية **ك** اذا اشتري امرأه في الحصر فظهرت او جازت
 بعد البيع في يد الباع ثم قبضها فعدله بغيره الله بغيره الله لا يستبرأ

وفي طاهر الروايات عليه ان يستقر بها وكذا في غيره فممن استقرى جارية
 او مكاتب او ما دور له يدور او استقرى بكر او جارية كانت هي محرمة
 الوطى على البائع بفساد او سبب حرمة البصاح او المصاحبه او جارية فولد
 في يد البائع وحرمت نفسها عند البائع او عنده فلا استقر اعليه وهو
 قول مالك رحمه الله عليه وجهه انك لو اياه لم يلا استقرى اوجب ليعرف براه البع
 لاجام اليه وهذه المواضع لانه ثبت براه البع طاهر اوجه طاهر الروايات
 ان يستقرى لا يستقرى في الحصة الاقدام على الوطى لانه لا جمل الوطى بشرط
 عدم يوم اشتغال البع بما غيره وذلك يكون بعد القبض والملك او ما يجرى
 البراه حكم ذلك الحكم والحكم براه على السبب والحكم وقد وجد
 السبب ها هنا في الاستقرار قال اح الاسرى ارضاد خلا فانثوب
 قبل القبض وقته لاراد هو والكل والمرسوا قال الف الباع التمريق قط
رغ التمرق المشتري وقال اح الله ثلث التمرق الحاصل ان التمرق الجاذ
قبل القبض رباه على الكل خاصه عنده لانه قائم به جميعه فيصير التمرق
على الارض والكل جميعا اولا بصرف في النصف الذي اصاب الكل فيصير
عليه وعلى التمرق كان حصة التمرق مع الكل وعنده ما رباه على الارض
والكل جميعا ان الكل بائع للارض والرباه عليه رباه على أجله
ايضا لم استقرى جارية فولدت قبل القبض فولدت ولدها ولدها فيهم

4

التمر على الكل انما دلوا ثوب ثوبت برقمه كل ثوب الف درهم ما
 الباع فعنده سقط ثلث التمر لانه ثوب انفسهم على الارض والكل نصفين
 ما النصف الذي اصاب عن الكل ينقسم عليه وعلى الثمن من المال لان
 قيمه الكل الف درهم التمر من الفار فيقط النصف وهو ثلث الكل وعنده
 لسقط نصفه لانه ينقسم على الارض والكل والبر من وجه النحل والارض
 الفان درهم التمر من الفار بصران قال اح اذا اشترى عبدا بالف وكل
رجلا باعتنا قه قبل بهدا التمرق قبل قبضه في قول له اول بضم
الوكيل فمنه فمحسب البائع الى الاستوى التمرق فوقله لاراد هو فلهما
لا يصر الوكيل دعا المشتري التمرق وجه قول له اول ان القبض بالاعمال والد
من القبض بالدلالة لا يجمل التقصير بقبض الدبر فهدا اول لها الاعتنا
الوكيل لا يجب لاراد المشتري فصاد لصانه كليانه مخلاف القبض باليد
لانه يصر بغير امر فصاد كالغاصب وجو الباع واقبض عليه في حده
قال اح ولو اراد رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اعنه وهو مفلس
فلا سبيل للبيع على الاستيفاء العند فولدها هو قول له اول ثم رجا
ابو نور بن محمد بن ابن دع رواه ابن الهيثم سوى فمنه للبيع ثم يرجع
بها على المشتري كما لو اجتمعنا في المرد هو زاد اعنه الراهر له ان
عالمته احلست عنده فكانت البيعا به عليه كما ان لا يهدى عنه
والها لا حب يدونه قال اح رجلا اشترى عبدا فغاف احدهما

265

فليس الحاضر ان يقبضه حتى يودي كل الثمن بالاعا ولا للبايع جيبه
 بكل الثمن فلو ادى كله لم يقبض لان نصقه ولا يرجع لما ادى على صاحبه
 وكلا رهما الله يقبض كل العبد ويرجع ما ادى عنه علمه له انه ليس بكل
 في قبض نصبه واد الثمن عنه فكان يعتبر عا في فصاد به فلا يرجع عليه
 لهما انه متى حتى عا بعد ثراهما جملته مع علمه انه يحتاج الى قبض
 ما اشترى ولا يتكلم في قبض نصبه وجبه ولا في قبض كله لرايا اكل
 الثمن كان اقبيا يقبض نصبه ما ادا الثمن عنه ولا له اذا كان موديا
 غير ان كان كنه مصطوفه فصار كغير البره وله جيبه وصاحبه الى ان
 يقبض حقه كالركيل بالشرا قاله اذا كان لرجل على رجل اخر ام حيا
 فقبض الارباعه فانهم يدين انه كان يوفاء ومثل ما قبض وبطالك الجيا
 وقال رهما الله لا تلي له ارضاه حقه في الجوده واجبه ولا يمكن الرجوع يقبض
 لانه ابو اقبير طاولنا لهما ان حقه كان في قبضه لا فساد وقد تقرر ذلك
 وطل اصله والله اعلم في قول محمد بن علي حلاف قول صاحبه ان شهر الله
 بالحمد لله مع لم الشاه بالشاه لا يجوز الا ان الهم المفسر اذا كان ليكون
 الزباده بالسقط وقال ابو حبيب وادى بغيره الله حقه كما ان اد اعلم
 على وجه الاعتبار وهو ان يكون المزوج احمر من المزوج ليكون المزوج
 باء المزوج والباقي باء السقط وعندهما حور كيف ما كان له انه
 باع الموزون في الموزون وبقدر الموزون فلا يجوز ولا على وجه الاعتبار

ليشت

كبيع دهر الجوز بالجوز ثمنها ان باع الموزون بغير الموزون
 لان السامح موزونه لا ينعى مقدار ثمنها بالوزن لانها ثقل انفسها
 وخفف حلال دهر الجوز بالجوز لا نه موزون قاله مع الفليس بالقياس
 باعيا ثمنها لا يجوز وقلا رهما الله بحور له انه عن فصار كغير الموزون بالوزن
 صر لها انه صار ثمنها باصطلاح الثاير في حرج وعبد كذا باصطلاح الفاعل
 تصحح بالنظر فيها خلاف الارباع لا يها خلف ثمنها فاك مع الخط
 الرطب والمبلول بالخطه اليابسه والتمز المنقع بالمنقع وبغيره الوهم
 المنقع بالمسح ونقد المنقع لا يجوز وهو قول الثاني رحمه الله وقال
 ابو حبيب حور وهو قول ابو حبيب رحمه الله اخرا فابو حبيب رحمه الله حور في
 الكل لما ذكرناه مع الرطب بالتمز لعموم قوله صل الله عليه وسلم الخطه بالخطه
 مثل مثل قول محمد رحمه الله لم يجوز كل ذلك كما هو المخرج مع الرطب
 بالتمز وادى بغيره رحمه الله حور ذلك في الكل كما قال ابو حبيب رضي الله عنه
 لرا انه خسر الرطب بالتمز لما ادنى في تلك المسئلة قاله مع العقار
 المشي اجل القبض لا يجوز وقال رهما الله حور له في النبي صل الله عليه وسلم
 عرس بهلاك المعقود عليه وهذا لا يتحقق العقار والمواضع
 الحديث المنقول وقد يرون في موضع قاله اذا اشترى الثمن على
 راس النجيل بشرط الترك حاز استحيانا وهو قول ابو حبيب رحمه الله
 وكلا رهما الله لا يجوز فيما سألناه ان يشرط متعارف فصار كغير النقل والشرا

والتمز بالتمز مثل

ما لم يقبض تمام
 لعدم القبض المنقول
 مانع من ان يكون الخطه
 الفسلة العقد

ما كان من شأنه
عليه السلام

على ان يخرجه البائع لهما ان هذا صفقة من صفعة واحدة لا تبيع
واجاره والنهي صلى الله عليه وسلم هو عذر ولا يشرط خلاف قصده
العقد وان لم يسمع به احد المتعاقدين فلا يجوز قوله بانه شرط متعارف
فلنا المتعارف هو الترتيب في الشرط في العقد لا يشرط الترتيب
قاله اذ استرى طعنا ما شرط ان يوفيه في منزله في مصر ذلك الجور
وهو القياس وبالا ارجحها الله يحور استحيانا له انه صفقة من صفعة
واحدة لا يجوز كما في مصر فخر وكما لو شرط حمل في منزله لهما ان شرط ارفاقا
شرط في العقد واما شرط الحمل فيلزم هو على هذا الخلاف التسليم
والمصرح بتنازل طرفه مكان التسليم فيصح اشتراطه لانه اشترطه
وليس سلمنا فالجمل ليس يسلم بل هو على خلاف مصر اخر لانه ليس
مكان التسليم قاله اذ استرى جازبه بشرط ان لا يطاها المشتري
جاز وعندهما لا يجوز له ان شرط لانفع فيه لاحد وهو يضطر بالمشتري
وعنه بشرط يضطر باحد العاقدين لا يفسد العقد ذكره الكرمي في الجاه
الصغير لانه شرط لا يكون عاكبا ولا ينافي له النهي لهما ان شرط يسمع به
احد العاقدين وهذا الباع فعلى تقدير استحواض الحاربه لم يكره على الباع
فيه لولا ذلك ومثل هذا الشرط مفسد وان كان شرطا يضطر احد العاقدين
فهو مفسد ايضا عند من يوفيه الله لا طلاق النهي عن شرط قال
هذا السلعة في المشتري لا يمنع التجار عند الاختلاف في الثمن

مقتضى العقد راتا
شرط وكما سلكوا على هذا
الذات

وقال رحمه الله عن قوله ان كل واحد منهما بدعي ومنكر ان كل واحد منهما
بدعي عهدا غير ما يدعيه الاخر فصار كحال قيام البيع لهما ان المنكر
هو المشتري حصه لان الباع بدعي عليه ريبان التمر فاما المشتري لا
بدعي على الباع شيئا لان البيع سلم له كله وقال النبي صلى الله عليه وسلم
اليمنه على المدي والتمر على من انكر وقال قيام السلعة عرفا لالتكاف
بالنحو خلاف القياس وقد عرف في موضعه قاله اذ اشترى حاربه
على انه بالخيار لم انها ليست به بالمشهور لم يطل حاربه وقال رحمه الله
سطل ولم يلم البيع له انه لم يوجد المشتري حاربه على الرضا بطلانه
وهو حقه فلا يطل لهما ان هذا المشرع جرحه المصاحف فيلزم البيع
لانه تقرر البيع وانك مشله الجنيان من القول من رقت من بابي في
بهم الله قاله اذ استرى ثوبين بعت كل واحد منهما بحصة بعقد
واحد من باع احدهما برأيه على حصة بكنه عالم يبيع وقال رحمه الله لا يكون
له ان عاده التجار ضم الردي الى الجيد للزوج وتمكنت فيه التهمة لهما
ان كل واحد منهما جعله سوا كان حاربا او رديا فانفذ اليهم
كما لو اشترى اهما بصفقتين قاله اذ استرى لهما قد ارتفع حصتها
لا سبب لولا يبيع عن محمد بن ابي ابيان رواه بن كها اربعة اشهر
ابام تم رطاها وفي روايه بن كها شهر وخمسة ايام وعنه حصة رها الله
انه بن كها يشتبه انها غير حامل ولم يقد رهاه وعنه بن كها

لا بد من البيع

انه قد رده سلاته اشرف فعل هو تفسير قوله حسمه رحمه الله وعرفه رحمه الله
 قد رده سلاته وعرفه السافى رحمه الله فقد رآه انا ربه ينيرو وقال ابو مطيع البجلي
 رحمه الله عليه انه حسمه رتسعه اشهر له ان المعتاد في هذه الجمل هذا
 للمساوي رحمه الله ان الولد يبيع في البطل اربع سنين فلا يعرف فراخ البع لرب
 ان الولد لا يبيع اكثر من سنين لما عرف في حرمه الله على الروام لروا ان
 هذا المردعه وخاه الحرم يعرف بها راء البع فيقدره وعلى الروا به
 الثامه انها عنه الوفاء للامه فيعرف به راء البع لها ان هذه عن رايه
 والصغره ويعرف بها راء البع فيقدر بها في حرمه لانها اشبه بالامه
 فاكه سح دود القن ونصه يحور وقال رحمه الله لا يحور له انه معتاد في حور
 ما حاجه لها انه ليس عال لانه لا ينفع له الحيا وما تولد منه فهو معدوم
 فاكه اذا اشترى عبدا فاشترى فاميدا ونصه ثم ارداد فتمته في بيع فاكه
 ثم اخضا نصي عليه بقمته يوم لرا سها ل وقال رحمه الله بقمته يوم
 القصر له انه يهر القصر عليه كالا سها ل فيعتد بقمته حينئذ لها انه
 دخلت يومها يوم القصر ولا يتغير كالمصوب قاله ادا باع نفس
 العبد منه بجاربه حاربه او اعينه على جاريه بعينها ثم استجبت طالبه
 المولى بقمه الحاربه وهو حوله حسمه رحمه الله او كرا وهو قول رفر والشامى
 رحمه الله وفي قول لا في وهو حوله فاقه رحمه الله يرجع بقمه العبد له ان
 هو ابدل ما ليس عال وهو العتق لان بيع نفس العبد منه اعتاق والعق

معتمدين العتق

له يرجع به فيرجع ببدله وهو الحاربه ودر عجز تسليم الجاربه فيجوز تسليمها
 كما في المهر والمخلع والصلح عزم العبد لها ان الحاربه يرد بغير العبد وهو مال
 فاذا عجز عن تسليمها جاز تسليم بديلها وهو العبد ودر عجز عن تسليم نفس العبد
 ما يعتق فيجوز تسليم بتمته والله اعلم كذا قوله في حسمه على خلاف قول
 ولا قول محمد رحمه الله كذا قال ابو حسمه رحمه الله اذا اشترى عبدا فقبضه ثم استجبت
 ببيته ونصى العاقبة له فاجاز المستحق هذا البيع لا يحور وقال ابو يوسف رحمه الله
 يحور له ان كونه ملكا للغير لا يمنع انعقاد البيع كما في الفصول ولا يمنع بقاءه ولا ي
 حسمه رحمه الله ان اقدامه على الرجوع في طلب القضاء به دليل استيقنا المجل
 على ملكه فذلك امانه الفسخ فلا يحور بعد ذلك فاكه اذا اشترى عبدا فاكه
 او اعينه على ما لم اطلع على عيب به لم يرجع بنقصانه يوم رواه لرا على عنه
 في طاهر الروايه وهو حوله برفقه الله يرجع فيه ودر رواه لرا ما في انه
 اراله بديل فصار كالباع ودر طاهر الروايه ان البديل المبدل ملحق به
 فلا يكون بديل حقيقه فصار كالا عاوي بغير ما ك فاكه اذا اشترى امه
 فابستق منه ثم علم المشتري بها عيبا لم يرجع بنقصانه مادامت حيه في رواه
 الحسن بن زياد رحمه الله انه دروى الحسن بن زياد فاكه رحمه الله برفقه الله ان له الرجوع
 في الحيا له ان العبد والحيا محرم والعبد موطوم لا يحنينه رحمه الله ان العبد
 ممكن فطار الردم وهو ما في الحمله ودا منع الرجوع ما نقصان قاله اذا
 اشترى ابا بفتاها لم يحور وهو حوله برفقه الله وداي ابو يوسف رحمه الله يحور له

ذكرنا اول الناس من توفى
 كل واحد من هؤلاء الله
 في قولنا في ذلك
 الناس

براد به جو المور و نصبار كذا كذا الطريق لا في حصة به الله ان القنا من طريق العام
 فلا يجوز سعة لانه محمول القدر فلا يجوز با قول الى حصة على حلال قول محمد
 فلا قول الى سعة به الله عليهم السلام ان الاستري عيسى بن الف كذا واحد منها ختمه
 فظهر ان احدهما فاكه في ثراخر فاسد و قال محمد رحمه الله جابر و قوله يوسف
 رحمه الله مضطرب و قد مر في باب حصة به الله قال الله اذا اشري تخلف
 معلوم عما انه ان لم ينفذ الثمن الى اربعة ايام فلا بيع بينهما فهو فاسد و عند محمد
 رحمه الله يجوز و لم يذكر هنا قول الى حصة به الله و روى الحسن ان الله عليه
 قوله مثل قول محمد رحمه الله و روى محمد رحمه الله ان قوله مثل قول الى حصة به الله عليه
 و الحياصل ان هذا بشرط الخمار يعني ان لا يقدرا ربعة ايام و ان يوجب به الله
 لم يجر كخما هو اصله و محمد رحمه الله اجاب انه كخما هو اصله و محمد رحمه الله
 رواه انما على احد البر و ان يذبح و به هذا بشرط الخمار و ربعة ايام صريح
 و به ذكر ان الدليل على ان شرط الخمار لم يأت في الاثنا عشر و انما يجوز ما ذكره الحديث
 من عمر رضي الله عنهما ان شرط الخمار شهر و لا خبرها هنا فلا يجوز في الاثنا عشر
 مع النحل و لا يصح متلفه و محمد رحمه الله انه اذا كان محورا المحور و المحور و
 متلفه له انه مال منيع به باعتبار عاقبته فصارت كالحش و المهر الى
 لا في حصة به الله انه ليس مال و لا ينفق به في الحال و الذي يتولد منه بعد
 قال اذا اشري دهن في زجاج و نظر الله خارج لم يكره في حصة به الله
 على كفة و رواه الحسن بن زياد عن جنيده رحمه الله عليهم السلام و هشام عن

جر

محمد رحمه الله عليهم و روى بساعة عن محمد رحمه الله انه ثبوت وجه هذه الرواية
 ان الرصاص لا ينفق صورته الدخول في حصة فيكفي به وجه هذه الرواية
 لا و ان لم يدر عينه و به لا يبطل خيار الرؤية و ان المولى اذا وطى امته
 لم يزوجها فللمزوج ان يطأها من غير استبراء و كذا في تزويج امراء و قد علم انها
 دنت فلا استبراء عليه و قال محمد رحمه الله اجب ان يستبرأ بها و قبل قول اني
 لو فدا محمد رحمه الله من قول الى حصة به الله انه ان احتمال سقيا به و به غير ثابت
 فيجب التبرع عنه لا في حصة به الله ان علقه و هو لا يستبرأ استجدات
 ملك النوط على المحرم و لم يوجد ما ذكره في الاثنا عشر و قال حلال باع حلال
 صبر في الحل و ما عند البيع و الحرم جان فيما رواه الحسن بن زياد رحمه الله عن
 محمد رحمه الله انه باطل في كذا ان هذا يعرف من الحرم للصيد لا في فعلها و جرت في الحرم
 و ان لم يدر في حصة به الله ان المحرم هو التبرع للصيد الحرم او الحنا به
 على الراجح انه لم يوجد و الله اعلم ان قول الى حصة به الله يوسف على حلال قول محمد و لا في حصة
 به الله ان قال ابو ثوبان رحمه الله اذا احلف رجلا السلم و لم يمسك اليه في
 قدر راس الماي او لم يمسك فيه او فيها و اقام اليه فمضى يوقد واحد
 و بنت الفصل و قبل هذا قول الى حصة به الله ايضا و قال محمد رحمه الله قضى
 بسلم له ان يبتاع في حصة به الله ما اعطى و قد اعطىها ما كفاها فضا يفتقر
 كما اذا عياد صاد كذا اذا كان راس المال يوبن قال احمد بن محمد راس المال هذا
 و ان لا يخر لا بل هذا لا يوقد به الله انها اتفقا انه لم يخر بينهما الرا عتق واحد

و ما ذكره لنا ذاك
 حكمة من الاستبراء الى كذا
 لا بد له على كذا

فالقضاء بها قصاصاً لا يدعيه احد منها وجاز كما لو كان راس المال يوماً واحداً
 خلاف التوبة لانها لم تنفصا على راس المال فلم تنفصا على عقد واحد قال الوكيل
 بشرأشي اذا استزاه ونقد المخرج قال نفسه فله حبسه عن الموكل لا يستنها
 المخرج من احواله لفرز الله عليه على ما ذكر في باب ملو وحسن وهكذا في يد
 فعند يوسف رحمه الله بهلك هلاك الموهوب حتى لو كان فيه وفاء بالتمسك سقط
 وقال محمد بن كلثوم بن مالك ولما روج بالفصل على الموكل فصار كالمبيع في بيع لا في يوفى الله الله ان لم يمس
 المسوق سقط كل الممنوع حقيقته لكنه بحسبه يدعي عليه وهو التمسك هذا هو الذي قال ابو داود الوضو
بما انه كالمبيع اذا باع ما في الصبي على انه ثلاثة ايام فبيع الصبي في الثلاث ثم البيع وقال محمد
 رحمه الله علم في الخيار له ان العاقد ياتي بغير شرط العقد وهو الخيار لان
 يوسف رحمه الله ان المالك لم يترك عاقداً حتى ثبت الخيار له والذي كان الخيار له
 زالت ولايته فصار كموته ثم عند محمد رحمه الله للصبي الذي يبيع في العقد في المدة
 لان امتناعه من اوانه ملكه والخيار باق وليس له ان يخبر لانه ان اياه ملك
 المالك ثم سولع عليه ولايته فلو مضت المدة لزم البيع لرد اليمين وروي عن
 محمد رحمه الله ان العاقد ان خسر في البلاء لانه كان ناسياً عن المالك كالموكل
 قال الوكيل بشرأشي موصوف عمر عمن اذا استرى ومعه حفرة التمسك عند
 الشرا ان اشتراه لنفسه او لموكله حكم الفقد فيه وقال محمد رحمه الله هو
 الموكل ان كل جرح عاقل لنفسه حتى يقرر الدليل على خلافه لا في يوفى الله الله
 ان المطلق يحتل كل واحد منها على الشئ فيحكم به التعدي فيه كما في حاله

الركاد قل اذا اشترى عبداً وباعه اخرها المشتري الثاني
 برده عليه يعيب يدعيه فأنكر هذا الباع العيب فاقام المشتري البيعة
 فرد عليه ارجعه على الباع الاول بهذا العيب وقال محمد رحمه الله ليس
 له ذلك لانه ابطال جرح الرد باقراره واقراره باخذ على نفسه لا يوجب
 بغير الله انه صار مكرماً في ذمته بقصا العاقل بالبيعة فلا يعتد برده
 قال رجل باع عبداً من رجل فباعه اجدهم والباع لراخه وارثه فاداد
 المشتري البرد عليه لعيب خلف الوارث محمد بن حبيب نفسه وكسره عنه
 المبيع في نصب موثقه وقال محمد رحمه الله يحلف من نصب نفسه على الباع
 وفي نصب صاحبه على العلم ذكره الجامع الكبير وهو نظير مثله المتعا
 وضيق ودميرون كتاب الشركة في هذا الباب قال عبد بن ابي
 باعه رجل بغير اذنها فبلغها الخبر فاجار اجدتها وادارها المشتري
 بالخيار لم يشأ اخذ حصته المحيرون بتمه وارثا شركه وقال محمد رحمه الله بغير
 حصته المحيرون بتمه له انه متى قبل نصيب كل واحد منهما علم انهما
 فلا يجتمعان على ارجاره فقد روي عن الصنفه عليه لا في يوفى الله الله
 انه رضى بتمك الكل ولم يسلم له الكل بل النصف مع عيب الشركة فتخير
 فيه ورواه انه رضى ليس كذلك لانه ربما اقدم عليه رجلاً من اجدتها قال
 المحوي اخ اخوت شاة اذ قد رها اذ يحيا فباعها بخوسي اخر جاد البيع
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز له ان يامتنه فلا يبيعها لا في يوفى الله الله انها

على البتات

ورنا وعد الله ان التفاوت ساقط بينهما شرعا للتعامل بوجه النازل اليه
لا في يوسف رحمه الله ان الورع حب التيساوي والعدو لا وجه التيساوي الا في
حبسه نعم الله عليه ان التفاوت في العدو طاهر من حب العدو وفي الورع
سواء في الاوصاف فلا يساوي لادونا ولا عدو اعدا لخيرنا
عن الربوا قال **اد** الاسرى طعاما فاكل بعضهم ثم اطلع على عيبه لا يرد
ما به ولا يرجع بالنقصان **ج** واما الكل **ع** في قوله نعم الله اسم الله بوضع
ما يصلح في رد الباقي عنه **د** واما **ج** واما **د** في رد الباقي عنه وفي
رد آية لا يرد لغرضه وارجع بالنقصان **و** عن محمد رحمه الله انه يرد الباقي
ويرجع بالنقصان **ع** اصله لو اسرى طعاما واكل كله ثم علم بعيبه لا
يرجع بالنقصان **ع** عند اني حسبه رحمه الله وكذا في **ع** اكل العسر وعند
يوضع بالنقصان **ع** اكل كله في كذا في بعضه لهما انه يصره مشروعا
فيستقر عليه ولا يمنع الرجوع بالنقصان **ح** العتق بخلاف القتل لانه
انه اذا وجب عليه كثر من الموت بخلاف العتق لانه ليس بالاولى واما رد
ما به فهو كشبه **هـ** اكل احد ما على ما ذكره **هـ** اذا اصر الخنزير
المسلم فمها فوجد بها عسا فلم يرد ما حي حذفت بها عيبها فان
فشلها المسلم الله مع العيب الحادث عاذا السلم يتفاضر العيب وان
او فله ذلك لحدوث عيب اخر وليس عليه شيء اخر وما في ابي يوسف
رحمه الله ان لا يرد عليه فلم يرجع عليه بغير التعصان **و** ابي المال

ہے مری

حاز وقال محمد ^{عليه السلام}
 لا تعد له انه كالولد
 في وطنه الا انه لا ينفك
 عنه وعاله كالخقمه

عليه

معيًا ودع عليه مثل ما قصود
عنه ما في الشارح
تذكره

ذكر الميعة والاحلاف في مخبر الطحاوي انه منع بعض المسع فيرجع
 ببعض الثمر لا في يوسف رحمه الله ما ذكرنا في مذهبه فيما اذا بصير من غيره درهم
 وانفعها علم انها روى ولا في حسمه رحمه الله ان وافق السلم عند ذنبه
 مثل ما بصرم نصير ذلك نصيبا عامه عليه فلو اجد للمعتب سوا اخو جارة
 روى الا انه فضل على المهرار والبيع الباع اد اوكل غيره بشر ابا باع باقل
 مما باع قبل بعد الممن بعد على الموكل صحيحا وقال ابو يوسف رحمه الله بعد
 على الموكل وقال محمد رحمه الله بعد على الموكل سوا فاسدا ابو حنيفة رحمه الله
 على اصله انه عكس الموكل بالامك خبا بشرته بنصيبه كموكل المسلم الذي بشر
 الحمر ابو يوسف رحمه الله من على اصله انه لا يمكن ذلك محمد رحمه الله يقول لو اشترى
 الموكل هذا بعد فاسدا ففكر اذا اذ كنه له بخلاف شر الحمر انه لا يمكن
 اصلا وان كان استرى عديم فاما جرد ما بعد الفهرم اخلفا
 في عنها لا يحالفان والقول قول المشرى لا ان يثبت الباع ان واحد الحي
 ولا باخذ من الميت شيئا وان ابو يوسف رحمه الله يحالفان بترادف
 والقول قول المستري مع عينه في عن الميت وما محمد رحمه الله يحالفان
 وبترا دارع العبد وجميع الهاكك والقول في جميع الهاكك قول المستري مع
 محمد رحمه الله انه من على اصله ان هذا كل السلم لا يمنع الحالف على ما روى
 نوري رحمه الله لو كان الكل فاما لا يمان في الكل ولو كان الكل هالك لا يمان
 لفان في سوا اهلك النصف ودر النصف بطل كل نصف حيا واد يوسف

212 يقول المكر هو المشرى لان الباع يدعي عليه ربا دة الممن وكان القول
 الا ان عرفنا الحالف حال تمام كل السلم بالحرب فاذا اهلك بعضه
 تمسك بالاصل وعلى هذا اذا اشترى عبدا وبقصم باع نصيبه اخلف
 لراول مع المستري لراول من ثمنه عند لي حسمه رحمه الله لا يحالفان والقول
 قول المستري وعنده نوري رحمه الله يحالفان في النصف الذي بقي على ملكه ان رضي
 ما بعده يقول هذا النصف بعد الحالف وعنده محمد رحمه الله يحالفان في
 الكل فاذا اخلفا رد المستري على الباع نصف قيمته العبد ويرد النصف
 الباقي على مالكه ان قبله الباع مع عبث الشركة وان كان رد هذا النصف
 ايضا وان كان لراول في وجه بالمر لراول على حاله لا يثبت الرداء
 والنقصان مع لراول ولا خلاف في الحنيفة ولا لراول والابو يوسف رحمه الله
 هو مع جرد فان كان بعد الفهرم صح الرداء والنقصان وحلا والحنيفة
 ولا لراول وان كان قبل الفهرم في الفهار كذا ذكر في المجهول غير رواه
 في رواه لا يحرك كالباع وفي رواية بجور وجعل شيئا كما قال ابو حنيفة رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله ان كانت لراول بالمر لراول فكما قال ابو حنيفة وان كان
 بخلاف جنسه او بجنسه باقل او اكثر فكما قال ابو يوسف والحالف ان
 لراول عليه وجه لراول اذا بعذر فحلف بها وعنده نوري رحمه الله مع لراول اذا
 تعذر فحلف شيئا وعنده حسمه رحمه الله مع على كل حال محمد رحمه الله
 مع حسمه كرو حذفته يعني البيع لانه تعليق الحال بالمال وان يمكن

او باقله

العمل بصيغته يعمل ولا يعمل بمعناه لا في قوله الله ان اعسار المعنى
 اولي ومعناه سادله المال بالمال وهو بيع فان امكن العمل به نعمل ولا نعمل
 بصورة لا في حقه رحمه الله ان لا يبيع منه من غير البيع ولا يبيع له نفعه تعالى
 في الدعاء اللهم اولى عثر في نفعه الرفع والاراء ولا يحمل معنى لو فاذا
 تعدر حوله فسخا بفسد اصله فاكه اذا استرى من رجل بصلته هذه
 التدارك لم تعلم تعداره الباع او المشتري لم يحكم عدله حقه رحمه الله في رواه
 وفي رواه اخرى بخور وان لم يعلم هو حوله بوجه الله وردى عنه رواه
 ثالثة انه يسترطاع علم المشتري لا يخر وهو حوله بوجه الله ووجه الرواه
 لراوى انه مجهول وجه الرواه الباع ان هذه جهاله لا يفتى الى المناه
 لانها رضىا بذلك وجه الرواه الباع ان الجهاله تنشأ من جهة المشتري
 وهو الذي يصدر له المبيع فيستترط عليه دو غيره والله اعلم وارجو
 قول رفر حلا فالاصح ان لا يبيع الا بالمال ولا يبيع له من غير المال
 اد الباع في الحور والبيعه عدد الاكحور وعيد باكحور له ام يتفاوت
 في البعد والكبر فلا يتفق النفاذ لولا الوزن لسا ان عدد من يبيع
 لا يجرى فيه المناه ولقد انظر عثله عبد الله في حور اللم فيه حاله
 اذا اسلم بشرط الحمار لا يحور لا يبيع مع وجود القبر المسكون ولو اسقط
 من الحمار قبل ان يفترقا عاد الى الحور بعد ما دعيه لا يعود
 قول الثاني رحمه الله وعلى هذا اد اباي الى اجل مجهول لم يسقط له اجل

شبهه

ولما كان الصحيح

قبل حلوله في دعوى هذا اد اباي بشرط الحمار ابدام اسقط قبل مضي
 ثلاثه ايام له ان البيع وقع فاسد فلا يملك حابرا كما اذا باع بشرط
 فيه الحرفا شقظه لنا انه اسقط المفيد قبل تفرقه فمجهول كان له ان
 دل عليه ان لا رجل الصحيح اذا اسقط بعد مضي المدة جعل كانه
 لم يكن لولا الى هذا الوقت وفي البيع كذا هذا حاله اذا اجل اجل
 السلم والمسلم فيه موجود فلم يقبضه حتى انقطع بنفسه السلم وهو رواه
 عن حقه رحمه الله وفي طاهر الرواه عندنا له الحمار لم يشره حتى
 يعود دان سافيه واخذ راشق له انه صار كالمسلم المنقطع
 فينقصر في لنا ان هذا تغير في المعقود عليه بعد مضي العقد فيصح
 التجرى في البيع كالا باع وغيره قاله اد اوجد بعض الراي قال
 السلم بوقا بعد ما اقترافه وهو قليل اسقط السلم بقره وبين
 اصحابنا اللان لم يفرق في حقه اخذ كراهه في باب حيفه رحمه الله
 له ان القبر انفق من الاصل وجعل كانه لم يجرى بدار كالمسلم وهو رواه
 عامره في باب حيفه رحمه الله قاله اد اتفاد السلم اخذ كانه راى
 حاله حالا اخر جاد وعيد الاكحور له انه حتى انفق السلم صار راى
 المالح بنا مطلقا في حور لا يستبدل به لنا قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تاخذوا بكم ولا تبيعوا بكم ولا تبيعوا بكم حال قيامه او راى حاله
 حال في حقه لانا لا ياخذ حال قيامه قاله الراي في السلم او بطل القرض

وعندنا جور له ان البر هو استيفاء الدين عندنا فنصر حيث لا نراس
 حال السلم ولا جور لنا ان البر هو استيفاء الدين لا ليدله لان الدين يصرف فيه
 واداهلك هلك بما فيه لما عرف **فالسلم** بلفظ البيع لا بضم وهو
 عشي بر ايان رحم الله وعديا بضم كماله عند خاص احصوا باسم السلم ففهم
 لا يكون سلمنا انما يتجدد بغيره لان كل واحد منها عليك حال عال كان
 السلم يتعاقد فيه **فالسلم** اذا اختلف العاقدان في السلم في قدره او اجل
 تخالفوا وعديا القول قول منكر الوباء له ان ربا له لاجل بوجوب نقصان
 المائتة والقيمة فصار كما خلاهما في قدره لنا ان القياس في حيوان
 الكائنة فناء بالضرع مما اذا اختلفا في المعقود عليه او بدله ولا اجل
 ليس كذلك **فالسلم** اذا اناج ريتا يرتون والرب الذي في الربور الكثر
 او مثله لا يجوز لان بعض الربور او الثقل ريتا فان كان اجل جوارح
 والفضل بالثقل فان لم يعلم ذلك جاز عند ردر رحم الله وعديا لا يجوز
 وعلى هذا مع السيف الحلي بالفضة بعضه خالص هي على الوجوه الاربع
 له ان لاجل من العقد هو الحواري فلا يفسد بالشك ولا راجعنا لئلا ان
 جهة القيساد غالب لا نه بفسد وجه من وجه ووجه واحد فاك
 ليس للوكيل بالشراحيين المشترا عن الموكل لا يستيفها المهر ولو هلك
 عنده صح وعديا له ذلك له انه امن وليس للامن حيس للامان
 لنا انه عند له الباع لم يملكه والباع في الحبس كذا هذا **فالسلم** اذا

استرى عديا بالهدية ولم يتن خصه كل واحد منهما ثم طهر ارجحها
 مدبر او مكاسب او ام ولد لا يجوز في الفقه وعديا جوار له ان قبول
 العدي في البيع الاول لا يجوز جعل شرط في بيع الفقه ولا يجوز كما لو كان ارجحها
 جرائنا ان هذا الفساد ليس متيقرا له بخلافه وقد ذكرنا في باب
 حسمه رحم الله عليه **فالسلم** اذا اناج سياتي معلق على انه ان لم ينه
 التثنية ايام فلا يصح بينهما لا يجوز وعديا جوار له انه مع شرط
 فيه احواله فاسسه ولو شرط فيه اقاله صحح لا يجوز فهذا اولى لنا
 ان هذا معنى البيع بشرط الحما ذلك انما ان جعل عدم التقدي والطلاق
 علما على البيع والتقدير علما على الاحرازه وذكرنا **فالسلم** اذا استرى
 ثوبا مطونا ولم ينشره فله الخيار ما لم ينشره ويؤى ذلك كله وعديا له
 خيار له لئلا انه اذا كان اعم فلا بد من ان يتم له ان ليس مثلي فلا
 يعرف كله بدونه بعضه لنا انه لا يتفاوت اطرافه طاهر افرديه
 البعض يعرف الباقي كما في الكيل والودي لئلا ان يكون في طية شئ
 مقصود كالعلم وعده **فالسلم** اذا استرى دارا فترى خارجها
 فله خيار البدون ما لم يرد اخلها وفاقا صاحبها ركه ما لم يرد كتاب
 القسيه اذا راي خارجها فهو رديه ولا يصح ان هذا في حريم
 وانما تعرف برؤية الخارج اما خيارنا كما في حريم الله قال **فالسلم** اذا
 اشترى عديا فوجدنا حيا عيبا قبل القبض رديه خصه حريم

حائز

وعدنا بغيرها او عيبكم اليه انه لو وجد به عيبا بعد القبض بوجه خاصه
 فكل ذلك قبل القبض لان حواله الرد لا يحلف لنا ان الصفه قبل القبض غير تامه
 بل دليل انه على الرد بغير مضايكه كما رد احدهما تنتم العقد في احدهما
 دون الآخر فخرضا صاحب فلا يجوز كما لو باعني سديا فقبل احدهما
 فحلا او ما بعد القبض لان العقد قد تم ولهذا لا يمكن الرد بغير مضايكه
 اذ المشتري شانه معلوم فقبضه فحيث عنده لا يضر احد ليس له
 ان يبيع عراجه من غير بيان ذلك ولو باعه للمشتري فيه خيار فان
 هلك او استهلك بطل خياره وعندنا له ذلك لان هذا انقضاء طاهر
 فصار كالتقصير بفعل المشتري او بفعل الراجحى لهما انه لم يمنع شيئا من
 المبيع فلا يمنع عنه شئ من ثمنه وهذا لان الجزاء الفائت لا يخصه فتمت
 الترخي لم يجر مقصودا بالنساقول ولم يوجد عيب اذ ابايع بشرط
 البراءة من كل عيب عدا البيع وبطل الشرط وعندنا حاد البيع والشرط
 له ان يسلما المبيع ليس له حكم العقد بل حكم ثبوت الملك في المبيع
 على اي صفة كان لنا السلامه بمعنى الشرط لان المشتري يطلب السلامه
 فاذا شرط فقد ترك شرط السلامه وكما في مقدر اقصته العقد فلا يملك
 العقد لان الشرط اعتبر به داته لان العيوب محموله على لو كان معلوما
 ببيع لنا انه شرط نقدر مقتضى العقد وهو تسليم المبيع كما هو غير
 مشروط بالسلامه ببيع العقد والشرط مما كمالو شرط ان يملكه ابدًا

البراه

قال اذ اشترى عينا وباع بعضه او وهبه او تصدق به دون غيره
 رحمه الله انه يرجع بقصاصة العيب والباقي اذا وجد له عيبا ولا يرد الباقي
 لحدوث عيب الشريك وعندنا لا يرجع بالتقصير في المزال ولا في الباقي له ان يرد الباقي
 كله لم يرجع ولو بيع كله يرجع فاذا اذ العيب وبقي بعضه يوطى لكل بقية حكمه
 لنا ان امتناع الرد في الباقي يثبت بفعوله وهو اذ لم يعرض ملكه فصار كانه
 باع كله قال اذ ابايع سيارا لم يملكها بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 فلو ان المرحا رد وهو العيب من عندنا لا يجوز وهو اسحقان له انه امتناع
 جواز الشرا ما باع باطل ما باع ملكا في الرد والرد لا يجري في الرد والقصة
 لنا انها جبر واحده كونهما قيم لهما شيئا فظهر قصد الاستفصال والرد
 من وجه فلا يجوز قال اذ اذنت حاديه فباع المولى لا يستبرأ وعنه ما لا يجب
 لا يستبرأ له ان قيمه سفي ما له ربح غيره وانه منتهى بالحديث لنا ان سبب
 لا مستبرأ السجرات على كل الممنوع لم يرد ولا يرد هذا خلاصه
 فلا يجب الاستبرأ الاجله قال اذ اشترى حاديه ارتفع حصصه الا بالبراه
 يستبرأها مستند عنده وقدره باع شجرة رحمه الله واك اذ اسلم الثمن
 وقصر المبيع ثم وجد الباع كله وبوفا بوجه فله ان يستبرأ المبيع والحجيم
 ما لم يرد المبيع له ذلك له انه لم يستوف حقه ولهذا يردده فلا يجب
 عليه تسليم المبيع وكان له نقضه لنا انه استوفى اصل حقه ولهذا

تقوله اظهر علينا

لو تجوز بها بحور لولا انه بوجه حكم البع فكان تسليمه صحيحا فلا يكون له
 النقص لكن ثبت له المطالبة بالمشروط كالبيع اذا اعاد البيع لم يشترط قبل
 نقد البع قاله اذا استمرى عذر كذا بعد على انه بالخيار وعذر التبرعات
 له الخيار وعذر البر دور العبد فان اعتقه لآخر كحور وعذنا له الخيار
 فيما له انه قصر الخيار على احدهما فيقصر حكمه عليه لئلا انه يشترى العبد
 بالعبد وكان العبد عندها خيار المسترعى يمنع خروج التمر عن ملكه قال اذا
 استمرى دمي وحيي حوائم ايسلم قبل القبض ثم تخلى الخمر قبل ان يفضى بقبض
 البيع فلا بيع بينهما وعذنا بولي البيع وله الخيار له ان البيع فسد باسلام
 فكيف يعود الى الجوار لنا ان البيع وقع صحيحا الا انه اعترض عليه
 المفيد والتخلي اذ بيع قبل بقره فصار كدوال جهالة لرجل على عامر
 لولا انه يخبر للتفريق قال اذا اشترى ثوبا على انه هرومي فاذا
 هو ماتي بحور البيع وله الخيار وعذنا بالبيع بينهما فالحاصل ان عند
 هذا الاختلاف وصف وعذنا باختلاف جنس البع او تما في ليد انما ولا يتم
 قاله اذ ابا حذارة وطرقها لا يجوز وعذنا بحور له انه نعم طرق العام
 فلا يجوز لنا انه يصرف الى طرقها الخاصة بولا له الحال فاجب
 جواب المسألة خلافا لقول علماء مناهجهم ان الله
 قاله البرواني لا شيئا لاربعه وهي الجنة والشجرة والتمر والماء المذكورة

في حديث علمه البرواني الطم والجني شرا فغير هذا الحكم الى كل المأكولات
 والمشروبات حتى قال بقياد بيع النعام بقايتها والجفتها بالحققتين
 ولم يبعد الى غير المطعومات حتى جوز بيع قفون حصون وحصون وغير ذلك
 وله في الذهب والفضة دوار دورها عن فاعله والحكم بقصور عليها
 وفي قول معلل تعلمه التميمي وقيل بالجمية المطلقة حتى لا تنفذ الى القلوب
 والخطا رقة وعذنا العلم بذلك كحل العلم مع الحسن اعني بالقدرة
 الكل في المكملات والدين مع المورد ناك وعذنا الى كل مكمل بجنس
 كالخمر والنورة وغير ذلك وكل مورد حيس كالخريد والتخاير ونحو ذلك
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الطعام بالطعام الا بسوا بسوا بسوا
 المماثلة وعلقه بوصف الطعم وكان علة ولا حرم البيع متعاضلا يشعر
 بتضييق طريق الوصول اليه وذلك لشهر بالعمه والخطر وكون الشيء طعوما مأكولا
 او شفا لشهر بالعمه ليعلى النقاية واقاكونه عكسلا فلا اقول في ذلك لنا
 ما روى ابن عباس خدي اهدى الى صلى الله عليه وسلم ثم اخبر افعال المعنى
 من اين لك هذا او كل غير خبير هكذا افعال اعطيت صاعين واحذت
 صاعا فقال صلى الله عليه وسلم اريدت هاهنا فرك شلعة ثم ابتعت بسلعة
 ثم افاي فكذلك كل ما يكا في نورن شي ان العلم في الكل والورن ولا العلم

وعلة مد
 مأكولا

ما هو الموتور والموتور هو الكل مع الجنين لهما يستويان حقيقة الكل قدر
 ذاتا واذ انت النساء يظهر الفضل هو حرام لانه يواظب على الفضل
 في الحصة المنارة والمنارة انما يثبت عند الفضل على المياودة قدر
 وجليسا فكان مع ثرا وقد عرف تمام في طوره الخلاف وما روي في الحديث
 قلنا الوصف المذكور قبل الحكم انما يكون علم اذا كان موثرا في علم تام موثرا
 ولما المقتضى قلنا لا يرد على العكس لان الذي يتعلق بالبقاء في حق
 طريق الوصول لما عرف في الربوا ابو عازل احدهما حصة الربوا وقد ذكرنا علم
 والساني شمة الربوا والفضل حيثما يعجز ان يباع احدهما نقدا والاخر
 نسيئة وهذا ثبت بشبهة العلم وهو اجود وجه العلم فيثبت عندنا
 بالكل وجهه وبالوزن وجهه وعنده بالطمع وجهه حتى لو اسلم حطمة
 شعير او سمسم او ارز او الجوز بالاجزاء ولو اسلم حطمة من حصى لا يجوز عندنا
 خراجه له ولو اسلم نقدا او بغير جلاء في حطمة خارجة عندنا لعدم الكل
 وعنده لا يجوز لو حطمة الطم واصلها في الوصف الاخر وهو الجنين فعندنا
 هو بانهراد من حرم النساء وعنده لا يحرم حتى لو اسلم ثوبا هو ميا في حرم
 او ثوبا ميويا في حرم لا يجوز عندنا وعنده يجوز له ما روي عن عبد
 الله بن عمر في العاصي هو ان يصل الى صلبه علمه ويسلم جهر جيسا
 وامرني بان اشترى بغير ابيصير من الاجل ولا الجنين ليس اخذ وصلي

لو اسلم ثوبا هو ميا
 وهو ثوبا ميويا
 في ميويا

العلم لانه ليس موثرا هو شرط لما ذكرنا لانا ان الذي صلبه علمه ولم
 به عن سح الحيوان بالحيوان نسيئة ولا الجنين اجز وصفي علمه الربوا
 البقد فيكفي علمه الربوا النساء كما الوصف لآخر وبيان ان علمه بما روي
 روي الحديث قلنا ان كان في دار الحرب وقيل ان كان في الحرم الربوا قال
 اد اباي درهما ودرهما ودرهما ودرهما لا يجوز وهو قول روي في ربه
 وعندنا يجوز ويصرف الجنين الى حلال الجنين على هذا اد اباي قفي حطمة
 وهو شعير يقهر في حطمة وقفي شعير على هذا سيع صيف على
 بضم شعير على شعير ولا يردى في حطمة له ان هذا مقابلة اشملت
 على مقابلة الجنين بالجنين بخلاف الجنين بالجنين وقصبتها انقسام
 البذل على المبدل على الشيوع فيحقق قسم الربوا من حيث انه مقابلة
 الجنين بالجنين لانه مقابلة مطلقة فحتم مقابلة الجنين بالجنين
 وحتم مقابلة الجنين بحلال الجنين وحتم على مقابلة الجنين بخلاف
 الجنين حلالا لانه مقابلة الصم والصالح وعنده لا يكون الربوا
 وقد عرف تمام في طوره الخلاف فاك المقابلة مع الطعام
 بالطعام عينا في المجلس شرط وعندنا ليس بشرط له قوله صلبه علمه
 وسلم في الحديث المود في الحطمة بالحطمة الى قوله يد ابيد والحرام
 منه البعض كما في الاصل والصم ولا بد من حال من يتشترط المقابلة فيهم
 كالاذهب والعصم لنا ان الفصل لا ينفك علمه ركن القدر ولا الفصل

حليتها

حطمة

البقرة

وغير المشايخ الذين
بالاسلام في قاده علي
الاسلام في قاده علي

اما ان يكون قادرا على تسليمه في الحال او عاجرا فان كان قادرا الا يجوز
 التسليم فيه لانه لا ضرورة فيه والتسليم عقد جواز لصدوره وان لم يكن قادرا الا يجوز
 لانه لا يقتضي حصة وتقصية دل عليه قوله علم الله ان تسليم حكمه فليس تسليم في كل
 معلوم الى اجل معلوم واما الحديث فدلنا لانه يقتضي حواره نظرا في الرخصة
 والضرورة ويدعو في تمامه في طريقه الى ان قال **التسليم في المنقطع جواز** اذا
 كان يوجد عند التسليم وعنده بالاجور له حاد وينا من الحديث ولا يقدّر على تسليمه حل
 وجوب التسليم في كل ما لم يقدر على التسليم اما محصل بالضرورة على الاكتساب
 مدة الاجر وفي طريقه الى انقطاع الحرة لا يقدّر على الاكتساب ولا يجوز ويدعو في تمامه في
 طريقه الى ان قال **التسليم في الحيوان جواز وعنده بالاجور له ما يورث** الحديث
 ولانه ايسر معلوم لانه اظن جنسية ووجهه وشمته ووجهه صار معلوما
 كالخيل وغيره فانها ايسر معلوم في جهولها لا يعرف بالوجه لان الحيوان
 مخصوص باوصاف وخصائص يرد في القيمة ولا يملك العيان عنها ويدعو في تمامه في
 طريقه الى ان قال **من استمرى ساء خيرا اى ساء مستدوده البصر**
 لجمع بينهما حيث استمرى ساء خيرا لئلا يخل بها فوجدناها فليس البر ان
 يردّها ويرد البر ان كان صاعا من ثمر اكلها الكا وعنده باليسر ان يردّها
 له قوله صلا الله ثم استمرى ساء خيرا وهو ما في النظر في اوانه حتى
 النظر الى قوله انما انشا ايسرها وان شاردّها ودر معها صاعا من ثمر
 ولانه يجوز ورحمهم الله انما لم يفتقر وليس مردودا وبارك في الحديث

حسن العطار امان محمد
وامان محمد

يجوز على انه بالخيار فيها اذ كان له ابطال الخيار في الثلاث فمكروه قوله ان
 شأنيستها وان شأنيستها فهو الزيادة غير ثابته فلا تحت العمل بها لانه مخالف
 للاصول وهو تصحيد الدين بالتميز قال السبع الفاسد لا يقيد الملاك وان
 اتصل به القبض وعندها يقيد الملاك بعد القبض له انه منهي عنه كغيره من الاجرام
 لا يصلح مبيعا للملك الذي هو نفعه لئلا يسهل بيعه وبيع مبيعت للملك انما
 قوله تعالى وحل الله البيع الاول لم يثبت الصلاة وبها لا يقيد انتهى وذكر
 غير محاور وهو الفساد قال اذ اناج يترجم من الجهاد ثم يسقط
 لرجل لا يملك جازرا وعندها يملك جازرا ودمر في ما ذكره قال اذا
 استرعى شيئا لم يره لا يجوز وعندها يجوز له الخيار اذا رآه لم يره ان البيع جوهري
 وله الا يلزم وجهه المبيع منع جواز البيع لئلا يفرط جزاؤه عليه ولم من
 استرعى لم يره فهو بالخيار اذا رآه والمبيع ان يبيع مملوكا معلوم لاجل
 مقدور التسليم وجهه الوصف لا يوجب المنفعة لان له الخيار اذا رآه
 يقبله الا يره وعنه هذا الخلاف شر الا على حال اذا استرعى عبدا
 اذ حاربه بشرط ان يعتقه جاز وعندها لا يجوز له ان يبيع العبد شيئا حار
 وهو ليس بشرط العتق ولا بشرط تقضي المبيع لان البيع يقتضي ملك العبد لا نفسه
 التصرفات لئلا يسهل شرط لا يقتضي العتق لان البيع يقتضي ملك العبد لا نفسه
 العتق ومنه منفعه لبيع وهو امتناع الرد بالبيع ومثل هذا الشرط
 يقيد البيع وامتناع النسيئة وهو بيع العبد ممن نفعه لانه بشرط العتق

شياء

تفصيل
 هذه
 نسيئة لبيع من يعلم
 انه يعتقه لا يشرط

279 قال اذا استرعى عبدا له بالخيار ثلاثة ايام وقبضه فملكه الثلاث
 فعليه القيمة وعندها لم يسهل البيع وحك المولى له ان يبيع العبد بثلث تمام الملك
 لانه لا يملك تمام الملك بعد الهلاك فيلزم القيمة لئلا يسهل لما اشرف على الهلاك لما قرب
 عجز رده بثلث الهلاك فيلزم البيع قال اذا احاط من له الخيار في ماله
 الخيار ببيع الخيار لورثته وعندها لم يسهل البيع ولا يورث الخيار له انه حتى
 المحذور فيمنه لورثته كخيار العيب والروث لئلا يورث العيب من الخيار ان يورث
 من له الخيار في المصلحة فيعمل لحسن المصلحة وقد طلبت اهلها التامل عونه
 فثبت الملك لانه لا يسهل البيع يقتضي ذلك لئلا يسهل هو الخيار لغرض الباطل
 ودور اليمين وطوع وعنه في طوع الخلاف واما خيار العيب وخيار
 الروث لا يثبت بطوع لورثته بل يثبت للوارث ابتداء لان ملكه بالارث عتقا
 سلميا وقد وجوه مبيعا اذ ملك عتقا ولم يره وكما له الخيار قال
 الرواية في الحق والحق حال قيام المبيع لا يجوز وعندها يجوز ويحق باصل
 العتق له ان يبيع كله صار ملكا للمشتري بالتميز الاول فلو جازد الرواية
 عننا كان هذا حقيقا فلكم عوضا عن ملكه فانه يجوز لنا انهما قصد احول هذه
 كالموجوده عند البيع اعني ان يخرجه عن ملكه احكام الموجهه عند البيع وانه
 ممكن مع الجملة كالرواية المتولدة من القبض فيجعل كذا تصحيد القيمة
 وتنفيد التصرف فيها ودرء حاك مع الوهم النجس لا يجوز وقدر في
 يد النبي وانما يتابعها بما باتا فليس بها الخيار تمام بقدر
 وعندها لم يسهل البيع له قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار هما لم يقتر

لما ان عام البيع بالاحاب والقبول وقد وجد بعد ذلك يكون صحيحا ليعقد
 تمام على كل واحد منهما وان لا يجوز رد التراضي واما الحدس فحول على ما
 قبل القول نعم ان سائر اقسامها وان شافها قال اذا اشترى بشرط البراءة
 عيب فالبيع فاسد وعندها جاز له ان يرد لا يقضي البيع لانه يقضي حتى
 الرد وجوانه ما جوزه صاحب الزرع والسمك والحب والبقية والحيوان
 قول حرره الله وعندها عيب لا يرضى البائع له ان الوطى من الثمن لا يرد
 فلا يمنع الرد كما لا مستحرام لنا انه لا يوطى ما هو و هو وهاهنا يمنع
 بالبيع وبما عرويه طرية الخلاف فاك بشرط ما يباع باقل مما يباع
 بقول القوي الذي اشترى جاز له ان يرد ما لا يجوز له ان يرد لو اشتراه منه ثوب
 قيمته اقل مما يباع بحوزة وكذا لو اشترى من غيره ثوبا قيمته بحوزة لوجود شرائط
 كذا هاهنا لنا انه حتى لم ينفذ البيع كان حكمه لا يرد بل لا يملكه
 اهل طلاقها عا فاليتم حقدرة بالقرن الاول فاد اشترى ثوبا قيمته مع بقيا
 فلو ذكر النقد بغير هذا اشترى فالا فقدر ان يالف حسنا فمكروه بوجاهة الخلاف
 وقد عرفت تمامه من اجله الخلاف فاك **البيع التراضي** وهو الذي لا يرد
 لا يجوز وهو ما كوراد اصابه حاك ينفع به لم يفي الى صل الله عليه وسلم
 عرجه المير على الكل حتى يرضى به وهي مع الفسخ فيشود وعرض الجيت
 حتى يشتر لنا انه مال متهم مقدور النكاح فمكروه والحدس
 محول على البيع بشرط التراضي فاك اذا اشترى عبدا ولم يقدر اليه

جو

مكروه

ولم يقبض العبد حتى مات مفسدا فاك باع احره فاشترى
 من سائر القوم الا انه كالمهر فوزه عنده واما اذا قبضه مات مفسدا
 فالبيع احره انفسا عنه وعندها هو حله الغرماء ان التراضي ليس
 في البيع فاد اشترى ثوبا قيمته ثلث اخيار الثمن كما في جانب البيع اذا
 انقضى فاك ذلك لنا ما روي في الخصا من ان الله ما يناديه عن النبي صلى الله
 عليه وآله قال المشتري او اصاب مفسدا فوجد الباع متاعه بعينه فهو
 اسوه للغرماء ولا رخص الباع ان يقطع عن الجميع بالبيع كل وجه تراه ان يثبت له
 حوزة يعلو بالبيع عنده اقل ابيه وكما ثبت له هذا الحق فهدت
 لسائر القوم فلا تحق له رد عن خلاف المير بغير ارضه سابق على
 ذلك فاك **الاحق** اذا اشترى عبدا اميلا او مصحفا فهو باطل
 وعندها يجوز وتجبر على بيعه ان لم يفتقه له ارضه او لا بالملك وجهه
 الكافر وذلك لا يجوز ولهذا لا يفر هذا الملك في يد البائع كما لو شرط
 فيه شرط اخر فاسد لنا ان الكافر لا يملك المير بل ان له لو كان عبدا
 كافر قاسم ادورته بعد ما يملك به بديانيم الكافر ملكه وقد وجد التملك
 وما ذكر من الازل فلنا لا اذلال من لا انتفاع له في حوزة النسبة مع
 المير من لا انتفاع به ونقول لا يملك لانتفاع بل تجبر على البيع وقد عرفت
 وعلى هذا الخلاف اذا اشترى صيدا قال **البيع** ذو اليد المير ليس
 ببيعهم ولا قسط لها من الثمن اصلا وعندها يبيعه ولها قسط من الثمن

اهله

اهله

المكروه

اصله عندنا ببيعة ولما قسط الثمن عند البائع له أن المبيع ما ساوله
 البيع والبيع لم ساول الزيادة لانها لم تكن عند البائع لنا ان البيع مفعول
 فعل البيع كالمقنول وهو مفعول فعل القتل وهو الذي يثبت اثر البيع فيه
 واثر البيع هو الملك وانه يثبت في الربان بواسطة ثبوت في اصله ولما
 لم اصابه فليست بشرط كما في المحي يتيوان في سبها الى سبها والخوف السهم
 واصاب غيره ادا صابته ويغزو واصاب غيره ويقاق التلوي كان الساب
 مفعولا فكذا هذا اذ عا هذا الاصل مسائل منها اذا استرعى خيرا بغير معلوم
 ما غلبت التحل غير الكبر غير التمزق قبل القبض حل الفضل له عنده لانه لا يقابل
 الثمن وعندنا تصدق بالفضل فخرنا عن الربا ومنها ان من استرعى خارا ثم فتمتها
 الف مالفم ارد اذ في فتمتها قبل القبض فتمتها اليان وضمتها واختار
 المشتري ايضا البيع وتصميم الفاتل لا يتصدق بالفضل عنده وعندنا يتصدق
 ومنها المبيعة اذا اولق قبل القبض فبضمها فالمن ينقسم عليها عندنا واذا
 وجدنا حدها عينا لردده لخصته وعندنا لا يرد الولد ويرد لرام بكل الثمن
 ومنها ان الربا المنفصلة بعد القبض لا يمنع الرد عنده فتمسك الربا ويرد
 الاصل لكل الثمن وعندنا يمنع الرد لانه لا يمكن رد الربا مع لراصل لانه لم يرد
 عليه البيع قصد اقل لرد عليه البيع قصد اولا لا يمكن رد لراصل بدون الربا
 بكل الثمن لان نودي الى الربا وقد عرف عامه في طريقة الخلاف واسم ليعلم
 فاجاب جوابا في ذلك خلا القول في علمائنا رحمهم الله

281 قاله علمه الربوا في الاشياء المذكورة في الحديث الافتيات والخراج بشرط
 المجانسة وبنسبها ومن الشافعي خلافه وجه لخرجه ما حوله ان يحرم الربوا
 صيانة لمصلحة العامة عن الفواق وذلك فيما يقتات وتدرج وحواله ما يترقى
 باب السافعي رحمه الله عليه فاك البر والشعر حسن واحد لا يجوز المفاضل بينهما
 وعندنا جيبان مختلفان له انها طعام الناس وهو حسن واحد لنا انها مختلفة
 اسما ومعنى وكانا مختلفين حكما قال ترك قبضه من مال السلم يوما او يومين
 جاز وعندنا لا كونه له ان الشرط هو التعليل في التسليم لعمته عن مطلق البيع
 وبهذا القدر لا يصح اذ لنا انه يصح كالحال كما في الذي هل الله عليه لم نرى عن
 ذلك ولا ان اللوط شئ التسليم فيسترد وجوه عدة قال لا يجوز في السلم
 احد بعض راس المال لبعض السلم فيه وعندنا يجوز له ان العقد واحد فاذ
 البعض بعضه البعض كله لنا انه اذا انقص بعضه بعضه جعل كرا العقد
 على السلي فحوز فاك جواز السلم في روبر الجوز وجلودها عندنا لا
 لا يجوز الا ان يباع الرد بين وندا في الجوز ما لم يسلط لها وعرضها له انه متناهية
 لنا ان رها باعوا فامعتررا له قال اذا حاق حله الجوز قبل الراجان او مضت
 اليه قبل الراجان ينفسخ البيع وعندنا يلزم له ان البيع وجد مع الخيار وعذر
 ايضا وكذا في نفسه لنا ان المانع لردوم البيع الخيار وقد بطل الخيار قال اذا استرعى
 شيئا ومضته وتعتب عنه بعيب اخرم اطلع على عيب كان عند البائع كان
 له ان يردده ويغرم للبائع نقصان العيب الحادث في يده وعندنا ليس له ان يردده

ان يرضى الباع ان يأخذه بعينه لان البشروط الرد ان يرد على الوجه الذي حذ
ولم توجد ويرجع بتقصير العيب له ان فيه ثوبين الجفون جميعا لنا ان لا
ملكه رجة كما حصل فيرجع على الباع بغيره التفتان جبر الحق قال مع البيع
قبل القبض في غير الطعام جابر وعندنا مع المنقول قبل القبض لا يجوز وفي القمار
خلاف من علمنا ان الله تعالى ما من به فافهم ما في محمد رحمه الله له انه ملكه بنفس
العقد جابر تصرفه فيه بخلاف الطعام لانه شرط فيه يد بيد بالحدث وجوابه
ما مر في ما مر محمد رحمه الله عليه قاله اذ اهلك المبيع قبل القبض لا يبطل البيع
ويشترى المشتري حمار الفسخ ولا ايضا كما لو ائتمه لاجنبي في يد الباع وعندها
يبطل له ان في ضمان الباع فوجب عليه صيانة ويعوم مقام المبيع كما اذا
اتلفه غيره كذا انه لا يملك تصحيح الباع لان البدل فلو وجب عليه الصمان
فوجب حقه في حو اليد وفات المبيع لا الى خلف فلا يبقى البيع قال عليه
العليين غير مخرج الباع من حماره وعندها لا يجوز له ان يملكه فلو كان له ففكر كما
لو ملكه من غير علم الباع لانه علمه لا يقدرا على تسليمه فلا يجوز خلاف من عليه
الامر لانه في قبضه له فاك اذا اراد ان يبيع حماره وجب عليه ان
يستتر بها وعندها يشتري له ذلك له ان اجتمعت القلوع من قام فيجب
صيانة له لنا انه ملكه المبيع وجب له ان يملكه ويملكها بخلاف المشتري
لان ملكه له بالشرع لم تثبت له عند تعرف براءه البيع وما ذكر من الصيانة
فحصل استبرأ المشتري له قال على التناهي التبعين عام الفلا وعندها

الوطي

الواحد التشهير
نور

لا يفعل ذلك الا اذا كان ارباب الطعام يتعوزون القيمة بعد ما جثا وعجالت
عصيانه حقوق المسلمين ولا ييسر به يسوره اهل الرأي والبصير له ان فيه
نظر للعامة ودفع ضرر المجهول عن علم قوله علم السلام حين قبله الا يتغير
ما روي في الله تعالى المفسر هو الله لا جنى على الله وحمل على البيع بغير رضا المحور
قال اذا ظهر في المفايز من حماره وسعه ويشيع القائم ما حدث وعندها لا يجوز
لا نه مع المعلوم فاك التاجيل في القصور لا دم وعندها لا يجوز له ان يبيع
فيجوز التاجيل في كسائر البيوت فان القصور اعمارة والتاجيل فيها ليس لايام كانه
تبيع والله اعلم **كتاب الصرف**
قال في حقه على خلاف فعل صاحبها وحكم الله في حال او حذيره رحمه الله
اد اباي حازيه وطوى ذهب بذهبا فقصه الى اجل ضد البيع في الكل وعندها
لا يقيد به الحارم وقد مر من اجنابيه في كتاب البيع قال اذا
استقر من فلو ساد اجتمعت كسوف او عينها ان كانت قاعه ومثلها وان كانت
وقلا عليه وقد جتمها دم قضيا لها ان قصص مصور والكيساد هلاك خصا
مضمونا ما لقمه له ان القصر عاير به والعاديه يرد عنها حقيقة او بمعنى
مثلها قال اذا اخذ درهم غيره وخلطها بدرهم نفسه فعليه ضمانها
ولا يسبيل للمالك على المخلوط ما لا رجسها الله له ان يشاركه فيها فان شامته
ولو هلك قبل القبض ملك من مالها لهما ان غير حقه فام حقيقه لرا انه تعدد
التحريم بصار كانهما لك وان شاعا الى وجه القيام وشاركه وان شاعا الى وجه الهلاك

لا
ويستحق

وصحة له ان يستهلك حاله صار حاله لا يصل اليه ولا على التيمم البتة
 فصارها كالتسليم وجه كالماليين والمالكين يشترعون بعينه اذا
 استقره ووجد له عينا قبل ان يفضله فرضي به قال سائر الكسرة على
 قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يلزم لراي سواك ان الجيب فاجتا او غير فاجت
 وقال في الصرف وهو قول ابي الفاضل يلزم الوكيل وفي غير الفاضل يلزم الموكل
 وهذا لا يتحقق ولم يذكر القياس ويحل القياس ان يلزم لراي كره ما كان
 وما كره في السير الكسرة فهو ما يسر قول ابي حنيفة رحمه الله في الوكيل يشترع بعينه
 لغير عيشته اذ استترى عند اطلاق الدين او الدحلين وذكره في كمال الوكالة
 فاك اذ استترى ابروفه في الف درهم عانة دينار وتعايضام وجد
 به عساده هو قلم فله ان يردده فان صاحبه على دينار وجب جاريه ما كان
 الدينار اكثر من قيمته البس او اقل ولا رحمه الله ان كان الفضل فيه قدره
 بفار الناصر فيه لا يجوز لها ان حصة الجيب من الدينار صادرة في حصة
 الزمة فاذا اصالح على اكثر منه صادرة كان صانع عشرة دراهم على احد عشر
 انه بدل عن الحزب والغاية لا بدوا بينهما اصل المسلم اذا عصب عبد افاثله
 ثم صاحبه على اضعاف مائة جاز عنه خلا قالها والمعنى ما بينا قال اول
 باع قلبه وصدده ورويه عشرة بعشرة دراهم وتعايضام زاد في الترخي رها
 حاد الواديه وقيسود الصرف كذا في لوطا الحاد وكذا في لوطا عبد اياك
 درهم ثم واد رطلان من حنظل لا يجوز هذه الرباه والعقد الاول يعني على القيمة

283 لها ان تصح هذه الرباه ابطالها لانها تبطل العقد بالمبيع والرباه
 جميعا ولا يجب تسليمه له انما كان من صف العقد فملكها بغيره من الصفح الى
 القياس فاك ولو خطا عن المخرج رهاضه الخطا وقيسود البيع ايضا
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح ويصح الصرف الاول والحمد لله الله يصح الخطا ولا يصح
 الصرف وذكره في ربه والله يعلم بقوله محمد على حلا وحل صاحبه رحمه الله
 قال استترى سيفا حتى فضته حمسور عانة درهم او عشرة دنانير ونقد الثمن
 ولم يفيض السيف ولم يفر ما حصة افسد رجل من حيايله شيئا او حقه فاحار
 المستترى بضمير المفسد فمعه ما افسد وقصر السهم افسد فامر غير مفسد
 الضمان حاد ان القياس غير الفضه فلا يكون الضمان بدل الصرف فان افسد
 السيف كله واحار المشرى بضمينه ونقد عنه الباع فلم يفيض الضمان
 حصة فارقها المفسد لم يصير كالحاج لان المصروف لم يتعلو به فان فارق الباع المشرى
 قبل قبض المستترى القصة المفسد انتقض حله عند محمد رحمه الله لعدم القبض
 وهو قول ابي حنيفة الاول وحار عبد الله بن يوسف لا يخرج منه انه وروى الحسن بن راشد
 له حصة رحمه الله كذا ان حصاره تضمنه كالفصوص لو استندل هذا الضمان سبيل آخر
 قبل قبضه حصة حار عنه ما كان قبضه ثم اسرى له غيره لم انه اعتبر
 الحقيقة فان المطالبة ثم قاعة والسلم واجب لها ان تسليم البيع سقط
 عن الباع اصلاح المبيع عرضا ودخله صان المستترى كما لو اعطى العبد
 المشرى حلا والحواله بدل الصرف ان المسلم لم يسقط عن المجل اصل المبيع اليه

في جانب الثمن وجوده وجوده في الزم وفي التعيين بطلان كذا فحمل
التعيين على ما ان الجنيح والنوع ومد عرف تمام الخلاف قال اذا
استرى الف درهم بدينار دفع وكان لشترى الدينار على البائع درهم
فراضيا على المتعاضد قبل ان يفترقا لم يجز وعندها يجوز له ان يستبدل
سرى الصرف قبل القبض لئلا يذهب منه ما للمصرف لئلا يذهب البائع
بذلك الدرهم الى علمه وهو كما لمقبوض من فدية فحجركما اذا فعل ذلك استدا
قال اذا استرى فالكه بتصف درهم فلوس او بدان فلوس له يجوز وعندها
يجوز له ان الدرهم لا يقدر بالفلوس وكان محجولا لنا انه معلوم يعرف
الناس اصطلاحهم فيعلم انه لم يوجد بذلك فحجركما اذا اشترى عدد الفلوس
قال اذا استهلك عليه ذهب لا يمان فمضى الباقي عليه
بمئة درهم اجتمعا للتصاغي وتجوز اعرار النوع والقبض شرط فيه
حتى لو افرقا قبل قبضه بطل الفضا وعندها لا يبطل وعنه هذا اذا استهلك
درهم فمضى مثله واجله الطالب فهو باطل عنده وعندها يجوز له ان
صرف حقيقة في شرط شرائطه لنا انه صار الضمان قائم مقام العين
المضمون كما انه هو ليس بمبادل فلا يشترط فيه شرائط الصوفى انه تعلم
باجوانه ما كدره الله قال اذا وجد في الصوفى بعض الدرهم
زونا فادارة بطل كل العقد وعندها يبقى الباقي قد مر مثله في السلم

[illegible]

كتاب الشفعة باب في حق الشفعة
 صاحب قيمته إذا استرى حراً بشراً فأسيداً قبضها وبنافها فيها
 انقطع حق الباع عنها وعلى المشتري قيمتها وجب للشفيع الشفعة في هذه
 المستزى بناءً لأنه لم يدخل في البيع وعند ما لا ينقطع حق الباع ويبررها
 الباع ويهدم البناء لهما أو حق الباع في الاستزى إذا كان حق الشفعين وحق
 الشفعين لا يبطل ولا يفسد البناء بالبيع أو لوله وجهان أحدهما أن حق
 الاستزى أدنى من البيع الفاسد حق الشفعين والبناء حق المشتري وحق الباع
 على حق الشفعين لما جرت والساني أن المشتري بناءً بتسليم الباع فلا يكون له
 نقضه بخلاف الشفعين لأن حق الاستزى لا يفسد له لا للشرع وهو كسلب المشتري
 على البناء وكان له نقضه قاله فإن أخذها المشتري مسجداً في هذا
 الخلاف ذكره في كتاب الوقف عن أصحابنا جميعاً أنه ينقطع حقه هذه
 الرواية أنه أخرجهما على وجه النقض إلى الله تعالى فصار كما لو كان عبداً
 واعتقه وجه الرواية الأولى أنه تعالى لا يقبل الطاعة بالمعصية فصار
 كما لو ذهب لغيره ولم يقبل له قاله إذا استزى حراً أو لها ظلمة وهي التي
 أخذ طرفي حذوها على حائط هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجار
 المقابل ولم تكن مفتوحة في هذه الدار لم يدخل بها جاع فإن كان مفتوحة فيها
 لا يدخل عنده ما لم يملأ كل حيزها وقالوا رحمهم الله لا يدخل غير ذكر الحقون
 لهما أنه برتقوبت صاحب

285 الدار مكان ثعلها كالكيف له أن قرارها يهدم الدار ويغيرها مكان ثعلها
 من وجهه ذو وجهه خارج كراجه وويله إلى قال المريض مرض الموت
 إذا باع كراجه داراً له بالقيدهم وقيمتها ثلاثة آلاف درهم ولا مال له غيرها
 عم ما قد وثقته شفعها ولا فلا سفعه له ولم يحكم خلافاً وذكرى في الجامع
 الكبير إذا كان البيع للوارث بأقل من قيمتها وقاله الوصايا لا شفع عنده
 حسنة رحمه الله وقالوا رحمهم الله ما خد بقتها أو شافعاً على أن يخذ بالشفعة
 عن له البيع وخذل حسنة رحمه الله الوارث عن شفعته أو أخذ ما لم يخذ
 وعندهما ما خور فكذا الوارث بالشفعة أما إذا كان شراً لراجهي بأول من القيمة
 فعندهما لا يأخذ أيضاً في هذه الرواية لأنه لا يمكن لأخذ القيمة لأن أخذ
 بالشفعة شرعاً ما قام على المشتري وأنه لم يبق عليه بالقيمة فلا يمكن لأخذ
 بالثمن لأن فيه محاباة وهي للوارث باطله وفي رواية الوصايا ما خد بالقيمة
 لأنه بصدر محاباة الوارث بالغير وحقته ثلاثمائة ولا يسلم
 له إلا تمام القيمة ما كان هذا البيع من الأبرار والراجهي شفعها
 ولا سفعه عنده لأن البيع باطل عنده فإن أجاز الوارث البيع جاز
 البيع والمحاباة ويثبت الشفعة لأن الوصية للوارث يجوز ما جاز
 الوارث وعندنا في هذه محاباة الله أن كان عن شفعته جاز البيع ويثبت
 الشفعة وإن كان محاباة ما لم يشرها خد ما تمام القيمة للشفيع
 أن أخذ بالقيمة لأن المحاباة كانت فاسدة فصار مملوكاً بالقيمة ولا يثبت

ذكره في شرحه
 وشفيعه لن يأخذ

وأنه

القول

حتى الشفع بركة المستري ان اجازته النورته الحياه جازد للشفع ان اخذ
 بالتمسك بقول لي يوسف على خلاف قول صاحبه رحمه الله في قال ابو يوسف
 اذا اختلف الشفع والمشتري في التمسك بعدد ما كقول قول المشتري لان
 الشفع يدعي عليه التملك باقل التمسك وهو منكر ولو اقاما البيئتين والبيئتين
 بينته المشتري ايضا وهو قول الساغني رحمه الله وقال اراهم الله البيئتين بينته
 الشفع له ان يثبت المشتري بطلب رايه القدر والبيئات يخرج بكثره
 لرايات لهما وجهان احدهما ان بينته الشفع ملزمه وبينته المشتري
 غير ملزمه لان الشفع لو ترك بترك فكان المعلوم ادلى والباقي انه لا ينصافي
 بينهما حصل كلاما فصلا كانه اشتراه بالف ثم اشتراه بالفين فباخذ
 ما بها شا قال **والسفر** استريح ابراقوه بها الفهم اوباهما في حضي
 الشفع وقاب المشتري لاول فارصدوه الموهوب او المشتري الثاني ان
 باخذها بالشفعه فان ابكر فاد الشفع انهم البيئتين فهو جهم ويصل
 بينته وقال رحمه الله لا يكون حضا ذكر لا خلافا في الجامع الطيبين
 والمادون له انه تدعي حبه الدار وهي حبه كان خضا اذا قضيت
 عندك نكاح رحمه الله يستوثقون التمسك قبل نظر الغائب او ياخذ
 التي يضعه على يد عدل لهما ان يضع ابطال بعد الغائب حضا او
 نعله الى نفسه وكان حضا على الغائب كما يقول في حبه على خلاف
 قول احمد ولا حول فيه لا في نكاح رحمه الله في قال **والسفر** تسلّم لراي سفعه

الصبي والشرا باقل من القيمة بكثير فعلى حبه رحمه الله بخروا عن حبه الله
 ولا رواه عن نكاح رحمه الله له انه عن له التبرع بماله لا وحبه رحمه الله انه
 امتناع عراد حاله ملكه لا اراد له عركه فلا يكون تبرعا بقول احمد على خلاف
 صاحبه رحمه الله في تسلّم لراي والوصي سفعه الصبي او تسلّم الوكيل شفعه
 الموكل لا يصح وهو قول احمد رحمه الله وقال رحمه الله بضع له انه ابطال الحق محتمل
 للصبي ولا يجوز لهما ان هذا اخذ بيد يعاد له وكان الشرا بماله الصبي
 لا يجز لهما ان يتركا فكذا هذا يقول لي في حبه على خلاف قول احمد ولا قول فيه لا في
 حبه رحمه الله في قال **والسفر** سفل لعل وعلو لعل اخر فيعت دار حنوبها
 والشفعه لهما لانها جار ان فان اهدت الدار لعل لراي بالشفعه والشفعه
 لصاحب السفل لا لصاحب العلو والحمد رحمه الله لهما جميعا له ان حق صاحب
 العلو عام فانه يلقى العلو اذا بنى صاحب السفل سفل له ان يبنى السفل في حبه
 ويبنى عليه علوه ومنع صاحب السفل من البناء ليعطيه حق لا في يوسف
 ان الجوار بالارض عام ما حق صاحب السفل واما هو فاشت ما حق صاحب العلو
 الى ان يبنى على هذا الاختلاف اذا اهدم العلو يباع صاحب السفل سفل فلا
 سفعه لصاحب السفل عند خلافه قال احمد رحمه الله والمعنى طعن قال اذا مال
 الشفع انا اخذ نصف الارض بالشفعه لا يكون تسلما للكل وقال احمد رحمه الله هو تسليم
 له انه ترك النصف وسكت عنه وهو تسليم فكان تسلما للكل لانه لا يتجرى لا في يوسف
 رحمه الله ان هذا نصريح بالطلب لراي التسليم الذي حصة بطله قال فلما اقام

وتعذر

المستري البينه انه استرى البنا اولاً بالف ثم لاراض غير البنا بالف ولا في الشفع
2 البنا واقام الشفع البينه انه استراهما بما بالخير مع جفقه واجبه
وكم يؤرخا فالينه منه المستري وما بالخروج منه البينه بينه الشفع له انما
مستته للا يتجفاو وحال الخلاف فيه لا يوفق رحمه الله ان القول قول الشفع انما
لانما اتفاقا شرائها والمستري يدعي الغيوب مع الصفقة وهو بنحو محمد واليمن
حجه المنكر واليقين حجة المبرى بالله اذا قلنا ان المستري لو كمل الشفع
قد سلم بوجوه الشفع لا يعضي الشفع حتى يحضر الموكل فيخلف وقال محمد
رحمه الله يعضي لها واد ا حضر الموكل فله محله له ان الحق بات طاهر افلا
يؤخر الامر وهو لا يوفق رحمه الله انه لو اتم بالشفع الى الشفع لم حضر
الموكل وخلفه وكل يحتاج الى نفس العضا فحجب التأخير خروا عجز ذلك
بما لا يورد كل واحد مناهنا لاسلامه فيقول على حقه رحمه الله
اد اطلب الشفع السفقه طلب موثقه وطلب اتيها واد اطلب
الاخر لم يطل سفعته في طاهر الرواية واد طال التأخير في دعوى يوفق رحمه الله
انه اذا ترك مجلس العضا بطل دعوى ايه قد رده بسلته ايام او عجز
رحمه الله انه اذا ترك شها بطل له انه لو لم يطل بتأخير عتة طوله يتضرر
المستري بغير صفة فقدرنا ذلك ما دى لراجاله هو شهر او يوفق رحمه الله
ان ترك مجلسا اولاً ثم اقام دليل لراعيه عنه وانه تسلم لا في حقه رحمه الله
ان الجوف ثبت بالطلب فلا يطل بالتأخير كسوا المحق وقال الموكل

287 يطلب الشفعه اذا يسلم الشفعه او اقر على الموكل انه سلمها يصح في
مجلس العضا لا في غيره وقال ابو يوسف رحمه الله اولاً لا يتجان خلال رجوع وقال
يصح ان كان قال محمد ورفر السافعي رحمه الله لا يصح تسليمه اصلاً و يصح
اقاروه في مجلس القضاء وهو نظير اقرار الموكل بالخصومه وورد ذكرها في كتاب
ابو يوسف رحمه الله اما الموكل يطلب الشفعه اذا يسلم فقد يترقى ما في محمد
ما رفر خلافاً لقول علما بنا الثلاثة رحمه الله في حال الشفع اذا اخبر بان
البيع بالف درهم وسلم فاذا هو عامه وبنار وبعثها الف درهم لا يطل شفعته
وعندنا بطل له انما جنسان مختلفان فصار كالجنطة والشعير والعفه
فيه انه قد سعدر عليه اذا جلس دون جنس لنا انها جلس واحد في كونها
ثم لا لا شها والحكم يتجلبوه قاله اذا استرى في مصر في
صفقه واحده وشقيقتها واحد فله ان ياخذ احدى مادون الاخرى وعندنا
ليس له ذلك انه ان يقرى المكان كقرى الصفقه فصار كما انه استرى
بصفقه لئلا ان يقرى الصفقه المتخذ حقيقه ضرره وذا لا يجوز قال
اد كانت الراية يدانسان بيعت دار الجنين وطلب الشفعه بالجوار
وانكر المديعي علمه ان يكون الدار ملكه استحق الشفعه طاهر الملك الماتت باليد
وهو قول الشافعي رحمه الله وعندنا لا يستحق طالم يملك الملك بالينه لار البند
في ليل الملك طاهر انما عرف لنا ان الطاهر يملكه ليرجع دون لار الام فاك
اد استوى لار لا يينه الصفقه دار او لار شفعها ليس له ان

فالشفع حق الشفعة وعبدنا لا شفعة فيها له أنه عزله البيع لأنه صار
 معاوضة لنا أنه هبة الجانبين لأنه لم يشترط عوضا في البيع فلا شفعة
 فاك المشتري إذا احدث في البرار المشتراة ابنيه ثم حضر الشفع
 فإن أعطى المشتري حقه ما يبيح التمسك كان له حق الأخذ بالأفلا وعندها
 له أن يأمره بنقص ثمنه وما خذ له أن يبيع لأحد بدو ونقص البناضير إذا
 وهو غير مشرع كذا أنه بني في محل للغرفة حق الأخذ وكان أضيافا
 ينقصه كالأضياف ابني في الدار المصوبة قال إذا اشترى رجل
 بتم من أجل أخذه الشفع لم يجر من أجل ذلك إلا جاز وعندها يلزم التمسك إلا أنه
 أن الشفع يأخذ المشتري أمثله ما وقع الشرايه والشرا وقع بتم من أجل لنا أن
 لا جاز التمسك إلا إذا ما أخذ المشتري بتم من أجل بالشرط ولا بشرط
 من حق الشفع فاك لا شفعة في البرار وعندها فيه شفعة له أن النضر
 ورد في العقار دون غيرها لئلا هذه حيلة العقار والبرار أضي في نصيب فيه
 هو الشفعة والله أعلم **كتاب القسمة**
 ما قولنا حصة على حلال ولا صاحب سهم له قال أبو حنيفة رحمه الله
 أحده القسام على عدد الردين والعقار والمنقول جميعا وقال رحمه الله
 على قدر الرانصيب أي لو كان المال من ثلاثة نفر لأحدهم سدسه وللآخر
 ثلثه وللثالث نصيبه فلا جرة عليهم إلا أن عتده وعندها يسد أسانها أنه
 لعلهم أملاكهم بالاصطلاح في لرا في قدر نصيب حكمهم كاجز كل

في الهبة

القيمة

حظله مشتركه وجعفر بن مشترك له أنه ما اشار الله محمد رحمه الله
 الكتاب لعل النصيب القليل أشد حسا بأمر الكثير ولا جرة بنظر المونة
 والعزود وكل مختلف فيعتبر عدد الملاك لا قدر الملاك كما في الجراحت سبيقت
 لا يعتبر عدد الجنان بل يعتبر عدد الحناء قال العقار إذا كان
 سرورثه كإرجح صور أقر وأخذ القاضي أنه جرات وطلبوا أصيبتهم
 بقسم القاضي ما لم يقيموا البينة على أصل الجرات وقال رحمه الله بقسيم
 ويشهد أنه قسم بأقرارهم لها أنه ثبت كونه لهم بأقرارهم وطلبوا من القاضي
 أمرا مشروعا فيجبهم إلى ذلك كما لم يورث المنقول العقار المملوك بالشر
 والهبة له أن التزم قبل القسمة على حكم ملك الميت ولهذا الواجب بعينه
 لا إنسان ما وقع هو يخرج من ملك ماله ثم إذا دفعت حصة قبل القيمة
 له ذلك قبل وبعد القيمة لا تقي على حكم ملكه من لو قسموا وأعطوا العبد ثم
 أردوا دفقوه له وكان هذا فصلا على المورث بأقرارهم ودالا يجوز خلاف
 غير المورث لأنه ليس قضا على غيرهم بخلاف المورث المنقول لأن قيمته
 نظر للميت نصيبا له ماله لأنه لو هلك هلك على الميت والعقار لا هلاك
 فيها فاك الدار انقسم على كل واحد منها قسمه على جرة ولا يقسمان
 قسمه واحدة بالجمع نصيبا أحدهما في أحدهما الراعي راضى وقال رحمه الله
 للقاضي أن يجمع إذا رأى المصلحة فيه لهما أنه حشر واحد فصار كيتبين
 في واحد وجهه أنه أنهما يتفاديان بالمكان والمسجد والجرا من غير ذلك

النصب

على ما ذكره المصنف
 لافها هناك بقدر تقدير
 الملك

وكذلك العقار الذي يكتسبه
 بغيره هذه العشرة لأنه
 قسم بينهم كغيرهم وإنما
 يكتسب الحق المعبر عنه هذه
 العشرة أنه يشبه المورث
 لئلا يترك له لغيره لغيره العشرة
 مقتضى عليهم عن متعلق إلى
 غيرهم

والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة

فقاوتها وحيا وبنى القسمة على التيسار والى القسمة
 واحدة غير قراض قالوا رحمها الله يقيم اذا اطلب احدهما ذكرنا
 ان الجنس متحد فصار كالاب والجد والعم والخال
 القسمة في الرقيق لمعانيها الباطنة ولا وقود عليها فلا يمكن التيسار
 بخلاف الاراد والبقرة والعم والجد والخال
 يوقف عليه قاله الاجرم للنهر عنه خلافا لها وذكره في باب التيسار
 قاله ادا ابا ربيع بالقسمة فباعه وبقي فيه المشتري ثم وجد به
 عيبا ورجع على بايعه بالنقصان ثم رجع البائع على شركائه بشي وكذا
 خلافا في قول ابي حنيفة رحمه الله استثنى ما اذا كان الصلح اذا
 باع جارية فملكته عند المشتري ثم اطلع على عيب بها رجع بالنقصان
 ثم لا يرجع على بايع لراحمه وعندهما يرجع وبما قاله في كتاب الدعوى
 ادا باع جارية ثم باعها المشتري اخر واستولدها المشتري ثم استجفها
 رجل اخذ ثمنه الولد رجع على البائع بالثمن وقيمة الولد البائع يرجع على بايعه
 بالنقصان لغيره وذكره في قول ابي حنيفة على خلافا في قول يوسف في قول
 في محمد رحمه الله قاله داد بن رجس اقساما واخر اقساما المثلث
 مقدمها وقيمة سمانه درهم واخذ اربعة ثلث من مخرجها وقيمة سمانه
 درهم استجف نصف نصيب اقساما مشاء لا يبطل القسمة والمستجف
 عليه بالخيار ان يبطل القسمة او يستأنف وان شارب فهو يبيع الشربة

المائع

ورجع على شركه بربع ما في يده وقال ابو يوسف رحمه الله يبطل القسمة ويستأنف
 فما بقي بينهما ونحو ذلك الى حنيفة ورواه في بعض حرم الله ومع ابي يوسف
 في رواية ابي سليمان رحمه الله لم استجفوا نصف الاراد كلها شاءا يبطل
 القسمة وكذا استجفوا نصف صدر احد مال في حنيفة رحمه الله ان استجفوا
 لم يوجب شيوعا في نصيب الاخر ولا يبطل القسمة كما في استجفوا نصف حصصهما
 بخلاف استجفوا نصف الحصة شاءا لا لم ظهر شركه بالثبوت ولو لم يبطل
 احتجاج الى قسمة ما في يد كل واحد منهما فصرف نصيبه ولا يوجب انا يرجع
 بربع ما في يد شركه لانه لو اسحق كل ما في يده رجع بنصف ما في يد شركه
 فاذا استجفوا نصفه رجع بنصفه لكونه في يد يوسف على خلاف
 على خلاف قولهم لا يوجب اقساما لانه قاله اذا اقسم الورثة
 بغير امر القاصي وبعضهم غلبت والقيمة موقوفة على اجارة الغائب فان الغائب
 قبل ان يخرجها حاز ورثته جازا استجفانا وما يخرج من الله لا يجوز جازا
 له ان القسمة موقوفة على اجارته فلا ينفذ باعازه غيره كالباع الى
 يوسف رحمه الله ان القسمة لاولي لو بطلت فليس استجفوا اقسمة اخرى
 بالراضى وقد تراضوا على هذه القسمة فيكون ذلك قاله للنهر حرم
 عندهما فاذا اختلفا بمسألة نظر الى مخرجها نصف حاسب ونصف
 من جانب محمد بن يوسف رحمه الله وما يخرج من الله بطل النظر كل جانب له ان
 فلا عكس القائل ان من الجانبين فمحتاج الى القائه في اخر طرفيه

نوقف

فقد كل طرف بطن النهر الى نون رحم الله ان المعبر الحاجة القالب
 وذلك ينقل برانه عند الكرى الى حافتيه صكفي به فاما بعد كل واحد
 اصحابنا الثلاثة فمهور على حد والى نون رحم الله العلو الا لا
 سهل له واليسهل الذي لا علوه تحسب في العيسه دراج السهل
 بذرا عين من العلو والى نون رحم الله دراج دراج وقال محمد رحم الله بالقم
 له ان المنافع سواق فيقع التعديل بالهجوم والى نون فابرا ان نصبا
 وهو لا عيار لا القمه ومنافعها الشكني وهما في ذلك سوا الا في حنيه
 رحم الله ان منفعه السهل ضعف منفعه العلو والى نون فوق يفوق السهل
 والله اعلم **كتاب الاجامات**
 فاقول الى جميع عاقل صاحب رحم الله والى نون الاجر المشترك اذا هلك
 العيس من عرق من فعل لا يصير ولا رحم الله هو مضمون عليه لافيا لا على
 النجر لا كغلبه اليسر او جرق او عرق لها ان الحفظ معقود عليه كالعمل
 فيقتد بالسلامه اشباب المالك نفس العمل وهو البوق مثلا بخلاف
 اجر الزوجه لا المحمود عليه نفسه لا غيره له ان العيز امانه في
 به لا نه قصه ماد مالكم ولو هلك عرق غائب لا يصير ولا يصير
 بالحيا نه وهو الحفظ معقود عليه قلنا ليس كذلك لان المذكور هو العمل
 دور الحفظ لان العمل لا يحصل الا بالحفظ فثبت له ولا نه الحفظ له
 ان رحم الله اذا قال الحياط ان حطت هذا الثوب اليوم فذكر درهم

عنه ٢٥

حطته عند انصهر درهم في الشرط الاول دور الثاني حتى لو خا طه
 اليوم فله درهم وان خا طه عند امله اخر الخلل لا يحاور نه درهم ولا
 سطر عن نصف درهم وقال رحمها الله في الشرطان جميعا لهما انهما
 فقرار بدلتن قصص كلاما كما اذا قال ان حطته روميا او فارسيه
 ان الشرط الاول لا يخرج رحمها الله والى نون انما يوجد بهواق
 حطاه اليوم ولا نه انجح في اليوم الثاني عند ان درهم ونصف لا نه
 لواقصر على الاول وحاطه في اليوم الثاني يستحق درهم خلا والى نون
 الروميه والفارسيه فانه اجاره المشايخ لا يحور وقال رحمها الله
 حور لهما انه نوع على محور المشايخ وغيره كالبيع وكما لو اجبر
 دابة من اشترى كمالوا جرح شريكه له انه عقد يبرى عن عرقه ومقبض
 لان العوض هو لا شفاع بالمشايخ في نوبته والمالك لا يصلح باساقه
 المستاجر ولا شفاع بخلاف ما اذا اجور اشترى او شريكه لا كل واحد
 عنهما يصلح ناسا عن صاحبه ومعرفة عامه بطريقه الخلاف قال اذا
 استاجر ظيلا بطعامها وشرابها وكيوتها ولم يره على هذا يجوز لبيحانها
 وقال رحمها الله لا يحور قيايسا ولها اجر مثلها اذا ارصفت لهما ان
 لراجه مجهول له انها جهاله لا يفسد الى المنافع لانه الظاهر
 انه لا تصانقها فيما تريد لحيث لو لم يوجب فياذا العقد
 فانه اذا استاجر دارا بينه او شقيقا او شهورا اجسام وقد

مخلص
 وهو ولو لم يذكر الشرط
 وظاهر هذا ان الشرط
 في اليوم الاول فصار كانه
 في الشرطه عند امله
 درهم او نصف درهم وكانت
 من طاقه فاشد حتى
 لا المبلد والله هذا
 يعلو الزله عن عرق
 الزله بالشرط وتقلو
 الزله بالشرط ولا يجر
 والله العفو وهذا قد
 ذكر التما في قصص
 ولقد منها ناسا عن
 في النصف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مضى بعض الشهر بحسب كل شهر بالامام تلمس يوما والسنة ثلث ما
وتتبدل يوما وقالوا رحمها الله يعتبر الشهر المتخلف بالاهله وكل الاول المتخلف
وتقدر في الاول فيكمل بالآخره له ان الشهر الذي مع فيه العقد يسمى
بالذي يليه فينصر الذي يليه فيكمل بالثالث وكذلك الكل دعا هذا العدد
ليما جلد ونحوها قاله اذا التري حانه وضربها في السيراو كحيها بالما
فقطب الرابع صم وهو العباس وكرامها الله لا يضر وهو لا يتحيزان لها
ان الضرب في السيراو يعتاد وكان فاذا وافقه له انه فعل غير اذ صا
جها فصر في الفضا اذا التفت وما ذكر من العاده مشتركة لا بعض
الناس يعتادون السيراو يتحرك الرجل الصباح فلا تثبت لراؤ بالشخص وعلى
هذا اختلف لراؤ ابن الصغر للبادب عنده لا يضمن للمجاهة الى ذلك عنده
بصر لان البادب قد يقع بالوجوه والتعبيرك واليه دعى استاوي بيتا
من ستم لبيع فيه الحمر واستاوي سبعا لبحمل له حمر او برعي خيار بينه
او دابة او سفينة لبحملها حازوا وقالوا رحمها الله لا يجوز لها ان يستاجر
على المعصية فلا يجوز له ان يستاجر على عمل معلوم باجر معلوم فيكون
واما ان يعصيه فلان يفتقر العمل والوضع ليس حرام فانه يحل حملها
للاراقة والتخليل واذا حرم بقصد حمل الشرب والعقد برد على
العمل لا على القصد في السن محب لراؤ يجوز التسليم ولا يعصيه فيه
قاله اذا استاجر طريقا لمعرفه في دار رجل ولم يدر مع وضع الطريق

في الساب

لا يجوز عندهما الحور وهي مسئلة اثاره المشاع وكذلك اذا ابتاع حور على
منزل لم يملك عليه وفي بعض الروايات ليس عليه قبل هو خطا لانه للبنا حورا
بالاحياء لعدم الشروع دليل هو محج وهو محجول على ما اذا كان العلول حل
والسفل الاخر وفي هذا ليس لصاحب العلوان يبي منه عنده لما عرف فليس له ان
يواجر عنه ليلتي فاكه اذا استاجر رجلا ليحمله هذه العشرة لراؤ
اليوم يدرهم او يسئل له طعاما معلوما اليوم موضع الى موضع فالا جاره فليكن
وقالوا رحمها الله يجوز ويقع العقل على العمل حتى لو فرغ منه في نصف النهار
فله كل الاجر ولو لم يفرغ اليوم فعليه العمل في العمل لهما ان هذا عقد على عمل
معلوم لراؤ ذكر الوقت للتعلم فصار كما لو استاجر له ليعمل بدرهم وشرط عليه
ان يفرغ اليوم له ان ذكر العمل وغير الوقت المجمع بينهما غير محج لراؤ عنده
يعين الوقت يصير احده ويجوز وعنده ذكر العمل يصير احده المشترك واجبا ماله
مختلف وليس له حدها اوله لراؤ فيفسد ويؤى هشام عمر محمد رحمها الله انه قال
في رواية حقه رحمه الله عليه انما يفسد اذا قال عا ان تعمل اليوم حتى يصير
منه فاما لو قال في اليوم يجوز لانه طرف الامن وكوي لو استاجر دابة لركوبه
الى بعد او لانه ايام فهو على هذا الخلاف قاله اذا استاجر رجلا ليلتين
له ليلتان داره فافسده المطر قبل ان يرقوه او انكسر فلا اجرة له لعدم
التسليم فان اقام ولم يشرجه فعند هو تسليم وما لا رحمها الله التشبيح
من تمام التسليم لهما ان المعارف هذا وكان علمه كالا قائم له ان الواجب عليه

شرح البين ففنده
ومع بعضه البعض
م

بالعقد التلبيس وهذا السهم الخاذ القليل فلا يكون عليه كالحمل الى بيتته
 في غير بيتته قال في استا جردا راعا ان يسكنها فاجبه درهم وان اقع
 فيها حردا او فصادا او نصفها رجا ما جردا درهمان او استا جردا اية
 الى موضع كرا عا ان الحمل عليها حنطه فطره ران حمل شعير احمر
 او شرط ذلك في لرا من يوراعه حنطه او يسمي فسد لا جاره في قول في
 حنطه رجم اية اوله وهو قوله وقال احرا جاره لهما ان المعقود عليه
 واجره هو تسلم الحمل لا ليل ان لم يسلم ولم يسكن ولم يحمل ولم يورع يجب
 لرا جردا لاجرا مختلفان ولا يدرى ايها يجب ففسدت لرا جاره له ان اقل
 لرا جردا تسلم الحمل الربان موقوف على ظهور العمل ولو كان كرا لرا
 موقوف على ذلك جارك في تسلم لرا جاره في الخطاطه الروميه والفارسيه
 صح كرا جاره وهذا اولى فاك ولو عصب عبد افاجر العبد نفسه
 وبغير لرا جاره هذه الغاصبه اكله لا يصح للمالك شيئا وقال رحمه الله يضمن
 اية الملق ملك الجرد غير اديه له انه تلف فلا غير مجرزه حتى المالك ان في يد
 الغاصبه ويد الغاصبه ليس مجرزه للمالك عن نفسه اعني الغاصبه لا يضمن
 والاذا استا جردا لذهب بكتابها الى بغداد او ياتي في خواص فذهب فوجه
 ومات ورد الكتاب الى المسافر فلا اجر له وقال محمد رحمه الله له اجر الزا
 وذكر القصة ابو الليث قوله يوفى مع محمد رحمه الله عليه وغيره دكون قول
 ابو حنبل رحمه الله علم لهما ان لرا جردا بل بالكتاب دون حمل الكتاب لا يجر
 لا مويه فله لا يقابل لرا جردا

4

293
 الدهاب بالكتاب فبح بقدره له انه ارسل تسلم المعقود عليه
 فلا يستحق البدل كما لو استا جردا حمل الطعام الى موضع جردا لم رده اليه
 قوله بان لرا جردا بل حمل الكتاب فلنا ليس كذلك لانه امر مقصود وان
 لم يكن فيه مشقة وقد قابل لرا جردا فاذا انقصه فقد بطل لرا جردا
 اكري حمارا يسرج وبيع ذلك اليسج فاو كرهه با كافي عند الحرف وهلك يمين كل
 قخته وقال رحمه الله لا يصح لرا جردا الربان لهما ان يورع في انعدم في
 له ان لرا كافي يستعمل لرا لا يستعمل له ولا كافي يورع اطراف الربان واليسج
 لا يصار مخالف كما اذا جردا لرا جردا كان الخطاطه المشروطة والله اعلم
 ما قول محمد بن عيسى خلا قول ما جردا رحمه الله في وان محمد بن عيسى علم اذا
 استا جردا انسا بالقتل قاتل اية قضا جردا وذكر قوله في السير الكبير
 واطلوا هاهنا الجوا ان لا يجوز له ان يعمل معلوم وصار كذا في الساء لهما انه لا
 يعاود به وهذا لرا جردا في محوري المتعارف بالحاجه ولا في حمل القتل غير
 معلوم والقتل بخلاف ما حذر في حمله خلاف الراجح لانه متعارف وحله معلوم
 ما قول لي يوفى على حرا ووقد محمد بن عيسى في حسم رحمه الله عليه في حسم
 قاله المكاتبه اذا اجره نفسه او اجرا متعاظرا ثم عجز وردت
 في البرق لا يفسد لرا جاره وقال محمد رحمه الله ينفذ لرا عقد ما واعي لهما
 ما سبق لغيرها وهو المولى كمالا وما لا يوفى لرا رحمه الله ان هذا العقد رجم
 على منافعه وهي مملوكة للمولى ووجه لقيام مكل الروميه له ولكما في حسم

وعندهما الاكبر
 رجمه
 رجمه

بد اقلو كافي ملكا لهما من كل وجه بالعنوا انفسهم وكذا اذا صار ملكا
 للمولى من كل وجه بالعنوا وذكرا نظيره في المكاسا اذا ذهب له في كساد التبع
 قال اد الاستا فسطاطا فدفعه الى غيره اجاره او اجاره فبعضه
 ويسكن فيه بصرى والحمد لله ان لا يضمن له انه للسكنى وقال الخلف كما في البراء
 لا في يوسف رحمه الله ان الناس يفتادون في نصيبه واختار مكانه وضرا وتباد
 فصار حكايا قال الراحه او الكاسه راحه في الزم ولم يستطع التجهيل ولم يفت
 حتى صرفها لندسار الا بحور والحمد لله ان لا يحور وهو قول في كساد الله
 اولاه ان الصرف بالذات لا يعلو بعينه بل عمله بما عرف فادان على عمله والهرق
 بوجه حلا وكان عقده عليه استراطا للتجهيل فلا له كما لو استرى بالاجرة
 البر مساعا لا في يوسف رحمه الله في صرفه بغير شجرة لان راحه لم يجر في الحال
 فصار كما لو استرى بغيره دراهم وحب الدسار ولم يسلم الدراهم حتى وجت
 عليه بعقد بعد عقد الصرى عشره قال اد الاستا وجاهه ثم انكر الاجاره في
 في بعض المثلين وجب اجر ما كان قبل الا انكار ولا يجب ما بعده والحمد لله
 كله له انه يسلم للاستعمال فيبسط الضمان والعقد قائم وقد اسفح به في
 لا في يوسف رحمه الله ان بالجر وصار غاصبا وضامنا ولا جرح لا يحام كونه ضامنا
 وان لم يحصل التلف قال اد اكان الصعيرة عيال الم وله ام فاجرته
 من انسان بحور والحمد لله ان لا يحور له انه لا ولايته لها حال قيام الم لا في يوسف رحمه الله
 ان هذا جرح الحفظ ولها ولايه الحفظ مطلقا والله اعلم بالصواب

في المثلين

ودخلوا القول علما بنا السلام رحمهم الله قال اد اجر المشترك لا يضمن ما
 هكذا فيسرد بغير كالبود والبعثورة الطريق في الحمل او الوقوع في الما في سوق الدار
 ونحو ذلك وعرضا بضمن له انه عمل باذن المالك فلا يضمن ما تلف له كاجر الوحد
 والختان والحمام والقصا ولنا انه المالك للغير بغير اذنه لا في يوسف رحمه الله
 والمطلوب من العذر العمل المصلحة بدور المفسد بخلاف اجر الوحد لان العذر عليه
 ثم منافع نفسه ومعرفة قال اد اقال للمخيط ان حطب اليوم فلكدبهم وان
 خطبته فلكدبهم ثم فسد السرطان جمعا ورس علما بنا السلام خلا في روجه اجر
 على ما مر له ان المعقود عليه واحد والبدل مختلف وحوايه على ما مر له ان
 حسمه رحمه الله قال اد اقال ان خطبته ووقيا فلكدبهم وان خطبته فارسي فلكدبهم
 فسد العذر ان جمعا وعرضا بضمن له ان البذل بالجمال جهوله لنا انها اعلان
 مختلفان ببديلين مختلفين وكل واحد معلوم فيتغير احدهما باختباره وترتفع
 الجهل ولا ينقض الى المتاركة قال اد الاستا جرحا لا ليحل على ظهيرة الم
 داته الى موضع كذا في حمله بعض الطريق او دفعه فليس له عذر ان يضمن في المكان
 الذي كسره وحمل اجروا حمل ولا خاير للمبتدأ جرح وعرضا بضمن المستأجر ان شأه
 فتمت غير مجرلة لا اجر له دار سا صممه فتمت مجرلا واعطاه لراجله انه اتلفه في
 المكان بضمن فتمت فيه لراجله اذ في بعض العمل ففسد لراجله بضمن فاف بعض
 المعقود عليه بتفويته فصار كما يبيع العينة افاق بعضه فيختبر المشتري لانه لم
 يرض بهذا القدر فكذلك هذا ما في يوسف رحمه الله اولاه وهو قول في يوسف رحمه الله

اذا استاجروا الى مكان احبوا وراجه ليس للمراجه ان يطلب بعض الاجرة حتى يرجع
 قالوا واخاره الدار والارض في العبد للمخدم ثم رجع الوحيه رحمه الله وقال كلما سار
 منسود الى احرسي معلوم فله ان يأخذ حصته فكل من يبيع الدار وخرجه العبد له انه
 يسلم له جميع المدين ولا يطالب به بذكره كما في بيع العبد لثالثه استوفى بعض المعهود علم
 على وجه لا يمكن نقضه فبعبارة الدار فطره وتثبوت من العاقبة كمال الوحي
 بعض المسع وابتهاكه بخلاف الخياطه ونحوه لان الله في بيعه فلا يصح شي من العمل
 سيما الى المالك قال اذا استاجروا استاجروا ثلثان فله ان ياتي احدهما فيسقط حصته الى
 وغيره لا يسقط له انه صار احاره المشاع وانما فاسده لثالث السوء الطار
 لا يفسد لراجه لانه لا يصير كالشرط الفاسد في العقد وهو شرط تسليم الباقي
 لتكمل لراجه له محلا والمقارن ان يصير كذا قال اذا اكرى جابه ثم اخلف
 لراجه اكرىتها الى القصر بعشر دراهم وقال المبتاجر الى بغداد بعشر دراهم
 ولم يدر كنهها تخالفا وترا دافا ما كالبينه في قوله بعشر دراهم لانه لو ادخل هو
 قول رفر والحيث هما الله بعض الى بعد اذ خمسة عشر دراهم وقال اخرا وهو قولها
 بعض يلبس المبتاجر الى بغداد بعشره لانه ان المدي يدعي الى القصر خمسة لانه
 الطريق من كون بغداد صاحب الداهم يدعي الى القصر بعشره فقبل بلسه في اثبات
 ربا ده خمسة ثم ان ربح الداهم انكر لراجه ما ورا القصر الى بعد اذ خمسة فقبل
 بعينه فبصرف خمسة عشر دراهم لثالثا انها اتفقا انه ما جرى بينهما العقد واجبه
 ولا خلاف في ربا ده المياحه والمبتاجر هو الذي ثبت الربا ده فقبلت

اذا سلم البعير للشه
 له لرافد سائر التبع

يسقط العقد في حصته

قال اذ استاجروا به الى مكان معلوم فحاوره حتى ضمن له ثم عاد فبراعه
 عنده وعندك لا يبراع الصمان وقد مر مثله في العاربه قال اذا استاجروا
 طبعها الى موضع كذا فحمله اليه ثم اعاده الى هذا المكان فله لراجه وعندنا
 يسقط الاجر له انه اوفاه العمل لنا انه نقص ما عمل واشتد وانه لم
 يما قال في المساعي حل فالفقير لما سار حمله اليه قال الشافعي رحمه الله المتافع
 في الاجاره ملحقه بالايمان وحكم المالك والبعض وغيرهما من اوجب العقد وعندها
 لم يلحق بها لراجه فيعقد عليها شيئا على حسب خبره وانه ان الحاجه
 مستلزمه المحور العقد وهو عقد مله لا يصح لرا في حال موجود معلوم مقدور
 التسليم فلو لم يصبر من لرا عيان لما صح العقد عليها لثالثه متافع حقيقة فاما
 لحاقها بالايمان خلاف الحقيقة ولا ضرورة اليه لرا اجاره تتعقد شيئا
 على حسب خبره وانه انما يقع مقامها في قول العقد وصحة مضافا اليه فلا
 ضرورة الى تغيير الحقيقة انتهى على هذا مسال منها ان لرا حاره لا تنهيه
 بالقرر عنده لانه عقد لان كالمسع وعندها تنهيه لانه لا يتعقد شيئا وهو
 فرض ثبوت حكم مع العذر ومنها انها لا تنهيه بحرف المتعاقدين كالمسع وعندها تنهيه
 لان المتافع او الاخوه صاروا ملكا للورثه والعقد السابق لم يوجد منهم ومنها ان
 لرا حوه ملك تنهيه العقد عنده لان المدين ملك في الحال وعندها تنهيه شيئا
 على حسب ثبوت الملك في المدين ومنها ان المبتاجر اذا اجر ما ابتناجر
 ما كثر مما استاجر ولم يره فيه شيئا يجوز عنده لانه ربح ما قد ضمن بالقصر

اذا سلم

لانه يدخل عالم ضمن ولم يدخل ملكه وتصدي بالروح وفتنا ان المستاجر اذا اقبل
 وضم لا يستطاع الاجر عنده كمن اشبع لا يستطاع الجناح المستريح على مال آخر للبيع
 وعندنا لا يحب الاجر لانه انك المنافع بطريق الغصب لا بقضية العبد ولا اجتهادها
 ومنها ان اجاره الدار باجاره الدار يجوز لانه مع الجفيس والجفيس يد ايد وعندنا
 لا يجوز لانه مع الحسن بالجنس نسباً قال اذا شرط الحاد في الاجاره ثلاثه ايام
 لا يجوز وعندنا يجوز ونعتبر اول المدة وقت سقوط الخيار لا تمامه المبدل الخار
 لم يدر تحت العقد وانما دخل ما بعد سقوط الخيار له ان شرط الخيار عرف نصاً
 بخلاف القياس مع الغير ولا يتعدى الى غيره لنا ان هذا نوع مع قدر دخل تحت
 الحديث ولا يثبت في العين لرفع الغير لانه يحتاج اليها هنا وقيل ان يسلم
 الخيار مع اضافته لاجاره الى وقت المستقبل فانه لو اضاف للاجاره الى
 ومضان هو عين الاجار لا يجوز عنده وعندنا يجوز لانه ان يبيع ولا يجوز اضافته الى
 الوقت كمن العين لنا ان الاجاره المطلعه تنعقد في المستقبل سناً فشيء ولا
 ضامه تنعقد كذلك العين مسلمه جناحه بولا جبر المشترك مرفوعاً وان رغب
 والتشافي رحمه الله معه قال اذا استاجر حمار الحمل طعاماً مستركاً بئنه
 الاجر الى موضع كدي باجر معلوم فحمله استحق لاجره وعندنا لا يستحق شيئاً
 لانه ان في العمل المشروط علمه لنا انه عامل لنفسه ولا يتحمل عمله لنفسه
 من علمه لشريكه فلا يمكن ان يحاط بشيء من الاجر لانه لا يستحق لاجره بالعمل
 قال اذا استاجر امرأته للخبز والطبخ وارضاع الولد ربحاً ووجب لاجره اذا

مخلاف

اذا عمل وعنده لا يصح ولا يجب سئل له انها اجرت نفسها على عمل ليس عليها
 ولا تجزى علمه فصيح كارضاع ولده لا يتفا وكما بعد لانه لنا ان هذا استيجار
 على فعل واحد عليها بالسرع والعرف ما للشرع فعوله بها والوالد ان يرضع اولاده
 وعرف علمه المسلم انه جعل اجاراً داخل البيت على ما طهره رضى الله عنها واعمال
 خارج البيت على رضى الله عنه واعمال العرف فلا ان تزوج ابراء كارتها منها
 ذلك وهي حلت لانه لا انها لا تجزى لانه لا يعرف قدرتها عليه فاذا اقبلت
 لاجاره عرفاً لغيره وانك ليس لادميان حال متقوم بجور ربه ونصير فتلها
 ليس بالمتقوم له انه مشروف طاهر ينفق به فصار ككسب الشاه لنا انه حر ولا بد
 فصار ككسبه وظفره الا انه ابيع تغزى للاطفال لضروره فلا ضروره الى غيره
 باجره انما مالكم رحمه الله ما كان له انما الله اذا استاجر دابة الى مكان معلوم مجاوره
 وهكذا الى الكرم الى سافهم جميعها ولا يطلب فضل الاجر وان شأ أحد فضل الاجر
 ولم يصنفه وعندنا ليس له ذلك لانه انما له انما توجبه له وجها الصمان فصحبه
 ذلك لنا انه صار ضامناً ولا حراً لاجارته الصمان على ما ستر وانما له العلم

كتاب القاضى

باقول لى حسمه على خلاف قول صاحبه رحمه الله قال ابو حسمه رحمه الله يقضى القاضى
 بظاهر العبد الم ولا سيما في الشهود لولا اذا اطعم الخضم فبهم لافى الحدود والقصاص
 وكما رحمه الله سأل في رجل حاد به عن طبعها ان عذابه الشاهد شرط في ذلك
 عذر وغيره عدل في الاستكشاف باليؤا لانه ان الاجل هو العدم في الميثاق

قال لا يجوز تقليد الجاهل الفضا وعندنا جور اذا كان عدلا لم قوله صلى الله عليه وسلم
 القضاة ثلاثة فقاضيان في النار وقاضٍ في الجنة اما الدار مع النار فالجور
 والجاهل واما الذي في الجنة فالكامل العادل لنا ان العلم انما يحتاج اليه للعمل
 وامكنه بنا عمله على فتوى العباد والخبر يجوز على الجاهل الذي يعمل جهله
 ولا يرجع الى العلم فاك القضاة على الغائب يجوز وعندها لا يجوز الا اذا
 قضى على الحاضر ونصم ذلك قضا على الغائب لم ان الله محم مطلق وقد
 وجد حال قضا الجور فيجوز القضا بها لنا ان انكار المدعي عليه شرط جواز
 القضا باكيثته ليقع قابضا للخصومة ولم توجد لرايها هنا لان الظاهر هو
 لراي قرا وودع في طريقه الخلاف كتاب الشهادات
 بقول من جبه على حاله من صاحب رجه ان لم ياتي بالبرهان من ان الله اذا
 امر المشاهدين بامرهم ونبعث به الى اهل محله فيقال لهم انا واحد بامر
 هذا شاهد وور فاجدوه وجرروا الناب عنه ولا يضرو ولا يجلس ولا يركب
 نظروا بطا في له ويجلس الى ان خبر ثوبه لها انه ارتكب محظورا احدي
 فبعد زنا دكرنا وما يروي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عنده وهو مثله فلا يفعل له هذا ان كان جردا الذي لم يشهد بوزع عن الله
 شهروا عن الجوع فلا يفعل ذلك وما دكرنا يكفي لدفع شره فكيف به فاك
 شهاده القابله على استبدال الصي مقبولة من حر الصلاه عليه اما في حق الميراث
 لا يقبل الا سمانه رجل وامرأتين وعندها يقبل شهاده القابله لها انما
 احبته عند التلاوه وكان في الاصل

في الاصل للقضا
 على الحاضر

من انصاف

298 عليه الرجال له انه حجاب الفضا والبرام والقوت مما يوجب عليه فلا يكتفى
 بشهاده القابله فاك اذا شهد احد الشاهدين بما يوجب له ولا يجوز ما تنوي المدعي
 مدعي ما تنوي له بقض سي عنه خلافا لهما وهو كالشهادة على طلقه وطلقين
 ودرمته كاد الطلاق فاك اذا شهد احد ما لا يكافئ ذلك اخر بالف وسمايه والزوج
 هو المدعي لا يقبل الا اجماع لان دعوى العقدان وهما عريان كما في البيع والشراء
 فان كان المراه هي المدعيه عنه بقصى النكاح باطل الما ينز وعندها لا
 لا انقصي لهما ان هذا دعوى العقد فصار كدعوى البطلان ان هذا جهتها
 دعوى المال لان لا يملك لهما في النكاح فصار كدعوى الزوج الخلع عليها وحده
 الشاهدان مع ذلك فاك ان شهدوا انه ابنه ووارثه لا يعلم له وارثا اخر
 في المصير جاز ولا يجرهما الله لا يجوز لهما ان يقول انهم يعمل له وارثا في غير
 المصير له ان هذا امر لم قولهم لا يعلم له وارثا اخر مطلقا لان علمهم بانه لا وارث
 له في البلاد اجمع نحال وانما يعني كذا يعلم له وارثا في هذا المكان فاذا كان الحاضر
 مثل ذلك المطلق المعنى محببوه فاك ان شهدوا عايدا مشهوره فكم
 يوكروا الحدود لا يقبل ولا يجرهما الله اذا كان معروفا يقبل لهما ان شهدا
 على المعلوم لم انهما معلوم العبد من القدر فان الدار المعروفة بالنسبه
 يرا دمنها ونقص منها وكان محمولا فاك اذا شهد الزوجان للوارث
 الكبير بالبر على اجنتي حيا ولا اجماع فان شهد له بدين على الميت لا يقبل عنه
 ولا رجهما الله يقبل لهما ان شهدا له للغير كل وجه لان القصر للوارث لا للوصي كما

في الاصل للقضا
 على الحاضر

في الدين على الاجتناب كما قال في يوسف على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله
والمركان يصيرا عند حمل الشهادة اعني عبد الله او اقبل سعادته في غير الحدود
والقباض وهو قول مالك والشافعي ومن لم يلبس رحمهم الله وقالا رحمهما الله لا يقبل له
ان لا يشارة ان يعرف لكن اذا الشهاده على الاسم والنسب كما في الموت
والقبض لهما انه لا على التمييز بل على المدعى عليه لئلا يقع فيها شبهه
ولا يبرر العلم ولا يشارة حاله الحصر وهو معتبر واما في حاله العسر والموت
ولا بد من حصر وكل او وصي ولا يشارة اليه ايضا وهو مسقدر في حقه قال
الشهاده في السامع على الولا جازمه قوله لرا حرو والار رحمهما الله لا يجوز
له انا شهيد ثوبان مولى رسول الله جل الله عليه وسلم ولا روى في ان بكر الصديق
رضي الله عنه ولا ان الولا كلفه كلفه النسب فصار كالنسب لهما انه قل ما شتهر
ولا يعيد العلم ولا نه ينتهي على الراجح ولا اعتنا وقد يكون محصر لا شتهر
فصار كالابطال والعتان بعينه قاله كافر استرعى الميلى امه او صار له
مرحمة كهمه او صدقتم كما يسمي اذ في وانما ساهدين من انهما
تقبل من حول لا يتحفا وعلى الكافر دور الرجوع على الميلى بالتمن وهو قوله
الاخر وهو ان لا يلبس رحمهم الله وقالا رحمهما الله لا يقبل اصلا وهو قوله لرا اول
انها قامت على الكافر بالا بيقا وعلى مسلم بالرجوع فحصل على الكافر دور
المسلم كشهاده كافر ليس تركه كافر حات وترك ابنه كافر فابى مسلم
احدهما يصر في حوال الكافر دون الميلى لهما انها قامت على الميلى اصلا لانهما

299 ^{الخص}
تظهر ان المسلم باعها وهو لا يملكها والمشتريها هنا كالوكيل عنه في
فلا يقبل بخلاف ما ذكر لانها قامت على المورث او لا وهو كما قيل انه لا يطهر
في حق المسلم لانها ليست بحقه وحقه عن له اقرا واحدا على الاخر والله اعلم
بما قول المجرب على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله قال **قال** دار في يد رجل اقام
رجل البيعة اليه باعها منه بالف درهم وبعها فاقام صاحب البيعة
انه ارتهنها منه في شوال بحسب ما لم يرضى بالرهن و قال رحمه الله يرضى
بالبيع له ان المدعي اساقرا المشتري ان الملك صار له بالشر في رمضان
وصاحب البيعة اساقرا المدعي ان الملك ليس له الا بالرهن **فقد**
ان المدعي لا يملكه حبس بل لا قرار للادول بالباقي كما لو ثبتا معاينة لهما
ان البيع اقوى لانهم يرفع الرهن والرفع البيع والبيع ثبت في رمضان
فلا يبطل ما هو دونه لا بالباقي بالبيعة كالثابت معاينة حصار كما لو عاينا
انه باعها في رمضان رهنه في سوال لا يبطل البيع تكرى هذا **قال** اذا
سجد اعي الرهن والبصر واختلاف الثمن اذ في المحل اذ كان ذلك في الهبة
والصدقة مع البصر لا يقبل والا رهنه الله تعالى ان البصر فعل وهو لا يقبل
لها ان التسليم قد يقع بقوله اقبض هو قول شكر **قال** اذ اقام بغير
الفاضي لغة الساهد يترجم له رجلان او رجل وامرأتان ولا رهنه الله تعالى
في ذلك رجل مسلم عدل او امراه واثنا راجح الى دعاه هذا الخلافة اشترط
العددية المزدكية بشرط الاربع في الدنيا عشرة كالشهادة له ان الشهاد

يصريح بصداقه الشهادتين في شرائط الشهادتين وهذا شرط
الذكوره في باب الحدود والعصا من لهما ان يشهدا في وجه كما ذكرت
وليس بشهاده حصصه ولهذا لا يشترط لفظه الشهاده ومجلس العضه
حيث شهدا في شرائط المعقوله وهي العبد والابن والحر
حيث هي غير الشهاده لا يشترط العبد لانه غير معقول قال الورثه
ادانك والقيسه فشهدا في القاض على انهما قسما بلنهم وابتدوا في
كل واحد منهم نصيبه لا يقبل وقالا رحمهما الله يقبل لهما شهدا على فعل
انفسهما في صور التهم لهما ان الشهاده في الحاصل على استيفاء كل واحد
منهم نصيبه لان الحاجه ليست اليه اما لا حاجه الى اثبات القسيه
وهذا لانهم فيه فعل هذا اذا لم يستاجر على القسيه وبهذا عملنا
لما قبل لانها لا يجزى انفسهما تفعا والله اعلم بما قولك في وصف على خلاف
قول محمد والاول من ان وجهه رحمهم الله في قاله انه شهد بولاها على زوجها
انه طلعا وهي تجرد يقبل وقال محمد رحمه الله لا يقبل لانه في خليفه ما بين
حياته والزوج وكان في شهادته للايم الى يوسف رحمه الله انها اذا احدث
فكانت شهادته على ايمه والشهاده على العبد والامه مقبوله والله اعلم
فما قول فرطه قال لا يصح ما رويتم في قاله في حجه ايمه الشاهدان
على السبع اذا اختلفا في الزمان او المكان لا يقبل شهادتهما وعندنا يقبل
لانهما يبعان فليس على كل واحد منهما شاهدان لنا ان السبع قول
وانه يشكرك

300
في جمع الثاني الى الاول قاله اذا شهدا على محذور وذكر لانه محذور
ويستكن على الواجب لا يقبل وعندنا يقبل لانه ان التعريف لم يتم لنا ان لا اكثر
حجم الكل كما قول الشافعي حلا والمقول علما من رحمهم الله في قال الشافعي رحمه
سهادته الوصال مع النساء في غير الاموال والحدود والمتعلقه بالمال لا يقبل عند
وهو موقوف كتاب النكاح قاله سهادته احد الزوجين لصاحبه مقبوله
وعندنا غير مقبوله لانه ان عبد شهد لغيره يقبل كالاخوين لنا انهم
لا يركل واحد منهما يذبح على صاحبه عاده وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تشهدوا للمتعمد في عرفي قاله سهادته بعض اهل الامه على البعض
غير مقبوله وعندنا يقبوله لانه ان الشهاده في باب الولايه والكرامه وهو ينجح
للاهانته وصار كالحري لنا ان الشهاده موثوره في تعليق الطر لوجود
العقل والدين والراعي غير الى الصدق والصار في عرف الكذب فيجوز العصا
قاله فيما لا يطلع عليه الرجال بسترط سهادته اربع نسوة وعندنا
الواحد نكوي والثنتان احوط لانه ان الشهاده المطلقه سهادته رجلين
والثنتي منهن عن رجل واحد لنا ان هذا خبر وليس بشهاده ولهذا
لا يشترط فيه لفظه الشهاده وخبر الواحد في البرايات مقبول قاله
رجل شهدا على سهادته رجل لم تشهدا من الزمان على شهادته حل
اخر في هذا الحاديه لا يقبل وعندنا يقبل لانه ان هذا من الفرقين قايما
معهم اصل واحد وصار كاصل واحد شهد بنفسه وشهد على

نقح

۱۵۱۲

انلقوا

قل لا قبول حقيقة شهدوا ثم رجفوا وهم مسته فيضنون اسديا فاصغرهم
 هذا الاعتبار والى لو شهد شاهد على شهادة شاهد زعم وشاهدان
 على شهادة ساعد زعم احد عشر واحد هذا من دعوى الراجح نصف
 الضمان ورواه هذا الكتاب قبل هو قولنا في دعوى الله وقال في الجامع
 الكبير عليها عتاز ونصف عن الصانع من هو حجة الله وحده البرهان الاول
 الله هنا في بقى بقاء نصف الحولان الحولان ثلثا اربعة و قد بين ان اثنان
 منهم وكان التالف هو النصف و هو الرواى الثاني ان احد الباقيين في نصف
 الحق ان صاحبه لو لم يرجع لبقى كل الحق واما الاخر فهدى بعض الحولان
 دون النصف لانا لو قلنا بقى النصف كان التالف كل الحق وليس كذلك ان
 لا اسد الا ثبتت شهادتهما شي فنقول ذلك البعض ثلث ونصف عن هذا
 الباقي اما ان يكون كواحد لانه لو اقبل قبول ربع الحق او كاحد الباقيين
 الذين شهدا على شهادة اصل واحد فبقى ربع الحق هو اقوى احد
 الذين شهدا على شهادة واحد لان القاضى لا يقضى بذلك وهما من لم يرجع
 صاحبه لبقى ربع الحق نصيب له وهو اصغر من احد الذين شهدا لشهادة
 نفسه لان ذلك ليس بضرورى وهذا ضرورى فاذا بقي ربع الحق في حال
 في حال فبجمل كانه بقى ربع ونصف عن الباقيين متيقن والشك في غير الاخر
 في نصف نصف الى النصف الذي له بها الاخر فيكون حصة اثنان ونصف عن
 وكان التالف عتاز ونصف وجمع على الراجح من التيسير لا يستويان

السبب والله اعلم كذا في الدعوى
 باب قول الله حسم على خلاف قول صاحبه رحمه الله في الاستحلف
 دعوى القضاة من التفسير والاطراف جميعا فان حلف قطع دعواه وان نكل
 في التفسير لا يقضى بشئ لكن لحديث وخرجت بقوله حلف في الطريق يقضى
 بالقضاة ولا رحمه الله نصيب بالدم في التفسير ولا رث من لهما النكول
 اقراره شبهه فصيل الخاف المال في القضاة ان النكول نزل والنكول
 حوى في لرا اطراف لانها غير الاموال ولا جرى في التفسير وقد عرف تمام
 في طريقة الخلاق قال اذ اقام رجل البيعة انه ان هذا المنة و اربعة لم
 يقولوا لا يعلم له و اربعة غير هذا يتلوه القاضي فان لم يظهر له و اربعة اخر
 دفع الميراث اليه ولا يا خدمته كفيلا قال هذا شئ احتاط به القضاة
 وهو جود ولا رحمه الله باحد منه كفيلا لهما انه قد يكون له و اربعة اخر فيؤخذ
 كفيلا نظرا له احتياطا له ان هذا باخر حوطا هو ابو موم و انه لا حور
 ولا انه اخذ الكفيل للمجهول في الايجور قال في رجل اقام رجل
 البيعة ارباء مائة مائة مائة مائة ولا خيه الغائب او اربعة لم غيرها
 قضى له خصته و بترك نصيب يردى البر و ولا رحمه الله اذا انكر الغائب
 و الوليد اخرجت البرا من و وضعف بر عدل من هذا الاختلاف
 بناء على انه يحور هذا القضاة للغائب عندهما و غيره لا يجوز و قيل لا خلاف
 له في القضاة كذا في ترك نصيب يردى البر لهما انه متى انكر صاحبنا

الطرف

الغائب

فلا يترك المال في يده نظرا للفايب له أنه أمين الممت والعاب قد رمى لكونه
 في يده فلا يترك له بالشك قوله صار خائفا فلما ليس كذلك انكار الوديع
 بعينه المالك عند دعوى العبد نوع جمانه قاله عبد بن رجل اقام
 اخر البيضة انه عتده وادى ملكه من ائتمه هذه مرعده هذا واقام اخر
 البيضة انه عتده وادى ملكه من ائتمه هذه مرعده هذا وادى العبد لها
 تالاجاج ويشب نسبه العبد ولدا متين وكلا رجمها الله بسب العبد
 يقتل من لا متين وكذا قال في الجور والحرية لهما آراء وله وادى احد من
 ائتمه حال خلاف اخلاقه من ائتمه ان اصاب النسب من الرجلين بعله
 الاشتباه وتمام الحق وهذا موجود في حرا منين وما ذكر من لا سحاله فلما لا
 استحاله ولا ترفع في حق من ائتمه ولا نشأ له ذلك قاله دارني
 يد رجل ادعى رجل انه استزى كلها بالدم وادى اخوانه استزى نصفها
 بحسبه وادى بالدم استزى كلها بدمهم وادى بالدم البينة
 بها لهم فان ساءوا اخذوها بالخصم وان شاد اتركوا العدم رضامه بالخصم
 فان اختاروا الاخذ قيمته الاربعين على طريق المئارة وكلا رجمها الله بدمهم على
 طريق العول والمضاربة اما بيان طريق جنيته رجمه الله انه يحتاج الى
 حساب له ثلثان ونصف واقله ثمة فدى الثلثين بدعي اربعة ومبدعي النصف
 بدعي ثلثه ولا مضاربة لها في سهمين فها لمبدعي الكل وثاني اربعة ومبدعي النصف
 لا بدعي الا ثلثه مخلي سهمين مضاربة وثلاثة فدى مبدعي الكل ومبدعي الثلثين

فكون بينهما فأكبر فاضرب اثنى عشر في ثمة فصار اثنى عشر فصاحب الثلث لا بدعي 30
 الكرم من ثمانية واربعه سلط لمبدعي الكل ومبدعي النصف لا بدعي اكثر من ثمة
 فيثمان لمبدعي الكل ومبدعي الثلثين كل واحد منهم وبقية ثمة استوف ثمانتهم
 فيها فكل واحد واحد منهم يثمان بها فاذا اصاب صاحب الكل سبعة اثنى
 عشر وذلك ثلثه اميدان ونصف سيدان وادى صاحب الثلثين بلا له من
 اثنى عشر وذلك سيدان ونصف سيدان وادى صاحب النصف سهمين وذلك سيدان مائة على
 كل واحد منهم الثلث بقدرها اصاب وسائر طريقها ان صاحب الكل يضرب
 بالكل وهو ثمة وصاحب الثلثين يهرق بالثلثين وهو اربعة وصاحب النصف
 يضرب بالنصف وهو ثلثه فصار الكل بلا ثمة عشر لصاحب الكل مائة ولصاحب
 الثلثين اربعة ولصاحب النصف ثلثه ثلثه عشر في كل واحد منهم الثلثين
 بقدر ذلك لهما ان المئارة وقعت في احوال غير جعته ولا مشارها
 ففهم على طريق العول كرجل هات في ذلك الفدية بهم ولرجل عليه الفدية بهم
 ولا حرا فان يقيم بينهما الاثنا بطريق العول وكذا في الموارث يقيم كل ذلك له
 ان المئارة وقعت في الغير الغير لا يعول فقط فيقسم على طريق المئارة
 وهو كلاله رجال ساءوا ولا ثمة عند ادعى احد منهم كلهم واخوانهم
 منهم واخر واحد منهم واما من البينة فالحالي عن مئارة مبدعي الواحد
 ولا اثنين لمبدعي الكل والحالي عن مئارة مبدعي الواحد مبدعي الاثنين
 ومبدعي الكل والادى تار حوا فمهم الاثنا فكل في هذا اختلاف ما ذكره الصور

من مائة

لان المنارعة فيه ابتداء هو الاربع ودم المنة والعرن والواذعها
 وحلان امام احدهما البينة على شرا الكل ولا اخر على شرا النصف فليدعي الكل ثلثه
 ارباع بطريق المنارعة عنده ويلمدي النصف بقية وعندهما لمدي الكل ثلثه
 ويلمدي النصف ثلثه لان مدعي الكل يضر بأكمله ويلمدي النصف يضر بنصفه
 بطريق العوار والوجه فاما في دارين يدرانهم ثلثه ادعي احدهم كلها والآخر
 نصفها والآخر الثلثين في دار كل واحد منهم ثلث الدار وان اقاموا جميعا البينة
 فثبت الدار بينهم على طريق المنارعة على اربعة وعشرين سها خمسة عشر يدرعي
 الكل ثلثه لمدي الثلثين وثلثه لمدي النصف وجه فكل من خرج يدرعي مدعي
 الكل ويلمدي الثلثين على ما في يده مدعي النصف فليدعي الكل بلا منارعة
 والنصف لراخ تارة عاقبة فصار ارباعا واذا صار هذا الثلث على اربعة
 صار كل ثلث كذلك فصار الكل اربعين ثم خرج يدرعي مدعي الجمع
 ويلمدي النصف على ما في يده مدعي الثلثين وهو الثلث اربعة اثني عشر
 فليدعي الكل يدرعي كله ويلمدي النصف يدرعي اربعة وهو ثلثين فليثبت
 ثلاثة لمدي الكل وتقام على سهم فليثبت وانكسر فليثبت اهل الجباب
 فصار الدار اربعة وعشرين في دار كل واحد منهم عاشر فيخرج يدرعي مدعي
 الكل ويلمدي الثلثين على التماس التماس يدرعي النصف فادفع يثبت
 لمدي بلا منارعة لان لا يدعي لرايته غير الكل والمانع في يده واربعة
 في يده مدعي الكل واربعة في يده النصف لاربعة لراخى منها نصفان

يدعي كله
 ويلمدي الثلثين
 نصفه والنصف

صاحب السهم

لا يستوانها في المنارعة فحصل لمدي الكل وثلثه لمدي الثلثين سيمان ثم خرج
 يدرعي مدعي الكل ويلمدي النصف فاما في يده مدعي الثلثين فليدعي النصف
 يدرعي ربع ما في يده وهو سيمان فثبت لمدي الكل وتقام على سهمين
 فاما يثبتها لكل واحد سهم فصار لمدي الكل سبعة وثلثه لمدي الثلثين سهم
 ثم خرج يدرعي النصف ويلمدي الثلثين على ما في يده مدعي الكل
 وهو عاشر وثلثه لمدي النصف ما في يده اربعة وثلثه لمدي النصف
 ربع ما في يده وهو سيمان وفي المال شعبة فليأخذ مدعي الثلثين اربعة وثلثه مدعي
 النصف سهمين ويبقى في يده مدعي الكل سيمان فادأ حصل لمدي الكل ما في يده
 مدعي النصف ستة وثلثه في يده مدعي الثلثين سهم وقد بقي ما في يده سيمان فليثبت
 خمسة عشر وهي خمسة اثار الدار وحصل لمدي النصف ما في يده مدعي الثلثين
 سهم وثلثه في يده مدعي الكل سيمان وذلك لانه في ثلث الدار وحصل لمدي الثلثين
 ما في يده مدعي النصف سيمان وثلثه في يده مدعي الكل اربعة وثلثه في ثلث الدار
 وعندما تقسم على طريق العول فيخرج يدرعي مدعي الكل وثلثه مدعي الثلثين على ما في
 يده مدعي النصف فليدعي الكل يدرعي كله ويلمدي الثلثين يدرعي نصفه فليثبت
 هذا السهم وهذا السهمين فصار ثلاثة ثم خرج يدرعي مدعي الكل وثلثه مدعي النصف
 على ما في يده مدعي الثلثين ثلثه مدعي النصف يدرعي اربعة وثلثه مدعي الكل يدرعي كله
 وخرج اربعة فليثبت هذا السهم وهذا اربعة فصار ما في يده خمسة ثم خرج
 يدرعي مدعي النصف وثلثه مدعي الثلثين على ما في يده مدعي الكل فليثبت

وهو

اربع الدار

يدعى ربع ما في يده ومدى الثلث يدعى نصف والنصف والربع يخرجان
 فيجعل ما في يده اربعة فانكسر حساب البرار على الثلث والربع والخمس
 بعضها في بعض فاضرب ثلاثة في اربعة فيصير اربعين ثم اضرب اثنى عشر في
 خمسة فيكون مائة وعشرون هذا في ثلاثة لان البرار اربعة اربابا فصار
 مائة وعشرون سهما في يد كل واحد منهم ستون ساه في يد مدعى النصف ثلث ذلك مدعى
 الثلثين وذلك عشرون وثلثا مدعى الكل وذلك اربعون وما في يد مدعى الثلثين غير ذلك
 مدعى النصف وذلك اربعون عسرون اربعة اربابا مدعى الكل وذلك عسرون واربعون
 وما في يد مدعى الكل نصف مدعى الثلثين وذلك اربعون واربعة مدعى النصف وذلك
 خمسة عشر وربع ما في يده خمسة عشر مائة ما حصل له مائة اربعون ومائة عسرون
 وربع ما في يده خمسة عشر مائة وثلثا ما في يده اربعة عشر مائة وعشرون
 ومن ثلثي مائة وذلك مائة وعشرون ما حصل مدعى النصف مائة اربعة عشر مائة وخمسة عشر
 وذلك اربعة وعشرون ومائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة
 الى اربعة مائة اربعة مائة ووجه الى اربعة مائة اربعة مائة ووجه الى اربعة مائة اربعة مائة
 بعضي من النصف والوجه الى اربعة مائة اربعة مائة ووجه الى اربعة مائة اربعة مائة
 في الدعوى والخبر فاذكر في الدلالة محتملة لانه مدعى الثلثين وذلك اربعة مائة اربعة مائة
 في ذلك الحاشية فيقع الخطا ثم بعد تحييض وجه الخطا الى عشر السائر فلا بد
 على الملك قال عليه لرجل وسفل الاخر فليس لصاحب السفل ان يتقدم فيه
 ويتردد او يفتح فيه كوة او يدخل فيه هذا عاقل الصاحب العلو ان يتقدم عليه

عشر اربع

305 كنفها او يضع جودا او را او را اخر وقال رحمها الله له ذلك اذا لم يكن فيه
 ضرر طاهر لهما انه حلكه فلا يصل فيه اطلاق التصرف لرا مانع وهو الضرر
 له انه تعلو مع حق الغير ولا اصل هو المنع عن التصرف الا اذا ثبتنا لعدم
 الضرر او اذن صاحب الحق قال **ادابا** جارية الجبلي فولدت عبد
 المشتري لافل من مائة اشهر ثم ماتت لرام ثم ادعى البائع الولد بنت نسبة
 منه وعلى البائع رد كل الثمن واخذ وقال رحمها الله يسقط من البائع حصته الام
 من الثمن بناء على ان ام الولد اقيمة لها عنده فملكته غير مصونة واسقط البيع
 فيه كل الثمن وعندهما لهما فقه فيسقط حصتها وان **مكاتبه** برائتين
 علفته احدهما صار نصيبه ام ولد له ثم لها الخيار ان تشاء علفته نفسها
 وكان صحتها ام ولد له ويضمن لغيره نصف قيمتها ونصف عقرها وارثا
 مصب على الكتاب واحد عقرها منه واذا ادق عفت والاولا لهما
 وقال رحمها الله كلها صارا ام ولد له ومكاتبه له **وام** ولد ويقدر لغيره
 نصف قيمتها لهما ان الكتابه قابله للقبض **والبيع** فاد اصار البعيب ام ولد
 للواطي صارا كلها ام ولد له **وانه لا يتجرى** والبيع الكتابه في نصيب **الشريك**
 ثم صار في مكانه للمستول عليه ان الكتابه منع النقل حلكه او حلكه كالتدبير
 ولو كانت حرة كان الحكم ما ذكرنا في هذا قوله تنهيه الكتابه قلنا لا ضرورة
 الى ذلك ولا تنهيه فلو اخبرنا الكتابه ثم علفته لرا حرة ولدت فادجها
 الشريك ثبت نسبة منه عنده لانه بقي حلكه فيه ولو علفته وصار في ام ولد
 للاول ويغرم نصف قيمتها للثاني ولا يغرم قيمه الولد لانه حرم قيمه لرام والشريك

الولد

صار كله ام ولد له

والمدعى به ان لا اذا
 تولد فادعاه احد
 لغير نصيب ام ولد
 لغير نصيب ام ولد
 كما كان بالاعمال

ولد

الثاني بغير الولد الذي ادعاه لانه لم يصر قهرا ولم يصر كولد المغرور لانه
وطها وعنده انها ملكة وعندهما لا يثبت النسب الثاني لانه ادعى نسبا
ولد الغير على ما ذكرنا **باب** اذا قال احدكم ومثله لا اقرب ولد علمه هذا ابني
عنى علمه ولا رحمه الله لا يعتد وهو قول الشافعي رحمه الله لهما انه اقرب عما
يستحيل كونه فيلقوا كما اذا اعفيتك قبل ان تخلو له امه امك حمل كلامه على
التحريم بطريق المحار لوجود المصاح للمباردة هو السبيل لانه لا ينوب سبب
الحرمة فحمل علمه بغيره كما لا ينعى معروى النسب وهو امر شيقا
منه وقد عرف تمامه في طريقه الخلاف **باب** اذا استرى حريمه ثم باعها
فاستولاهما المشتري للاحرام ايسر تحققت ومن قهقه الولد يرجع على بايعه
بقهقه الولد والمن لم يرجع بايعه على بايعه لانه لا يرد ولا رحمه الله يرجع عليه
لقهقه الولد ايضا ونظيره خلافهم في الرجوع بقصاصة العتق على ما ستر
لها ان المستري الثاني يرجع على بايعه لاجل القصور وهذا اقام في الاول
له ان البائع صير له الولد الاول والثاني وقد انقطع ذلك بلع الثاني
من ما كنت والناظر في سلام الولد المستتر لم ابتدأ فلا يرجع على بايعه
مكره فربما اعيا قاده الطريق الى انسيا بالآخر فها لا صار على الجاف
لا نقطاع جنائنه في **باب** لغيره او عاه رجلا او اقام اجدهما اليه
امه ابنة و اقام لآخر امه ابنة فاذا هو حتمي فان كان يولد من عيال القلام
فهو كبدى لانه وان كان يولد من عيال الجارية فهو كبدى البنت ولذا في منما
يعتبر السبب وان بال منما فعاد لم يثبت احدهما قال ابو حنيفة رحمه الله

سهو

لا علم له بذلك فعضى بيها وفلا رحمه الله بعضي اكنها وهي نعمة كتاب
الحنثي ما قولك يوسف على خلاف قول صاحبنا رحمه الله في قال ابو حنيفة
اذا سهر شاهدان ان هذا البراء كان له جده هذا هو ابن ابنة لا دارت له غيره
او فلا كما سلا سم ما قد هذا اجنه ووارثه فوله بالبراءة وعندهما لا
بعضي حتى حرم الجراف فقولان فاقه تركها غير ائالة لهما انهم استوا ملك
الميت واستوا سبب الروال واليدوا الله ابنة فيرد اليه ضرورة لهما ان
الشهادة حاكف البعوى لان المدعى يدعى الملك لنفسه ومما شهدا بالملك
للميت فمالم يشهدا انه تركها غير ائالة لم يشهدا بالملك له **باب** اذا ادعى
عنا في يرأس ان انه كان يدعى المدعى امس فاكمه وامام البيعة على ذلك
فضى امره والديا يتسلم اليه وفلا رحمه الله بعضي به له ان الذي حق
مقصود فقبل النسب كما لو افردوا البراءة كانت به يده وكما لو قامت
اليه ان فلانا مات وهو يده لهما ان يطلق البد مجهولة لانهما قد يكون
بد حلك بد غصنة يد وديعه وغير ذلك فلا يضمنه خلاف لرافرا لانه
بالجهول يصح وخلاف البد عند الموت لان اليدى عليها عند الموت بد ملك
لانه مات مجهلا وملكه بالضمارة **باب** قول محمد بن علي خلاف قول صاحبنا رحمه الله
مال محمد بن ابي دارم بد رجل ادعى جارية انه اسيرها هاجر في البد ادعى في البد
انه اسيرها هاجر الجارية فاقامها اليه فيقضى بها لهما جمع ما ذكره الشهود
القبض جعل القبض الموجود لا هو القدر بعضي به الذي البد وحمل كان ذي

بقا قول له يوسف على خلاف قول محمد ولا في الله حبيبهم رحم الله ما لا يدرك في الدنيا
 جا احد الزوجين فملك نصيبه فان شهد الشهود وقالوا لا نعلم له وارثا اخر
 فله اكثر النصيب وان لم يقولوا ذلك اعطى الميراث باقرار ذي اليد فله
 اقل النصيب وقال محمد رحمه الله اكثر النصيبين له انه طهر لا يستحقان ان يقدم
 المزاج طاهر الا في نكاحه الله ان الميراث في نكاحه في الزاوية شك شك قال
 عن رجل ادعى انه اسير لها من ذى اليد بكى وادعت المراء ان ذى
 اليد تزوجها عليه فها نسوا في قصصه به نساهما والبراءة نصف قسمها قسمها
 للمهر وقال محمد رحمه الله الشرا اولى بمضى للرجل والبراءة قسمها له ان العمل
 بالحق واجب ما لم يكن له جيلنا فها نسوا بطل نصف كل واحد منهما ولو قد سنا
 الشرا يصح في الكلام نصير من وجا للمراء على غير العرف فحقت فمته وكان
 عملا بها جميعا على الكمال يعني لا في نكاحه الله ان كل واحد منهما بقدر
 الملك والعين بنفسه وقد استنوا في الله فلا على الزوج قال ولو اقام الخلع
 البينة ان القاضي قضى هذه البراءة له بشهادة الشهود ولم يشهدوا على
 اقرار القاضي واقام ذو اليد البينة على النكاح يعرض بها للحاج وقيل
 هو قول حبيبهم الله وقال محمد رحمه الله يعرض لذي له ان الشهادة على
 قضا القاضي اثبات الملك للخارج بسبب وهو القضا باقرار ذي اليد
 او بتيقن الخارج وبدونه انقضى للخارج وجاز كما اذا شهدوا على اقرار
 القاضي بالقضا لا في نكاحه الله ان القضا قد ثبت صحيحا فلا ينقض

اليد
 وهو ايضا شهادي
 الشهود ولا يملك
 عليه وهو ايضا

اقرار ذي اليد
 وصار كالشهادي

بالشك وانما سقصر اظهر حطا وه سقرو لم يوجد طهر لا جلالا 308
 اليد اقله او باجمعه منه والعاصي قضى بينه فامت بذلك قال ادا
 حارة فولدت عند المستري فقال الباع بعها عند شهر والولد مني وقال المستري
 بعها لأكبر سنهم اشهر والولد ليس منك قال قول المستري لا ينافي ولا يترك
 نقض البيع ولو اقاما البينة فالبينة بينه المستري وقال محمد رحمه الله البينة بين
 الباع له ان بينه الباع يثبت نسب الولد واستبدال الجارية ونقض البيع
 لا في نكاحه الله ان بينه المستري يثبت رباة عنه في البشرا وفي حكمه بطلان
 هذه الاشياء في اداء المستري امراته لبراه وقد دخل بهام اجتمعا ثم جازت
 الاكثر من ثمة اشهر عند استراها لا يثبت النسب لرا ان نكاحه الزوج وقال محمد رحمه
 الله يثبت من غير دعوى الى سنن عند استراها له انه لما استراها اذ دفع النكاح
 ووجبت البينة لكنه لم يظهر على العوض وطهر وحكم المجتته هذا الا في نكاح
 رحمه الله ان رجل العوض لا يثبت من غير دعوى والعوض ما اذا ابرأ بعد امنه فلو لم
 يعرضها لربها عها ولو لا اكثر من ثمة اشهر عند باعها فعد له نكاحه الله لا
 يثبت وارا دعاه لا يثبت من المستري لما من ان النكاح صار كانه لم يكن وعند
 محمد رحمه الله يثبت من غير دعوى كما قال في فصل العوض لرا ان رهاضا لا يثبت بدون
 دعوى عنه لرا العدة طهره لا رهاضا قال عند قلا هذا اللقيط ولذي من
 روحه هذه وهي امه وصدره مولا يثبت النسب منه لا لم يقع في حق
 البقرة وهو عبد وقال محمد رحمه الله هو حكم يكونه ولد لراة وولد لراة عند
 قال حارة في رجل جازلان

النسب

قال حارة في رجل جازلان
 قال حارة في رجل جازلان

وادعى كل واحد منهما انما له بايعهما من صاحبه المدعى هذا واحد هما ادعى
 البيع بالفح برم و اخر ما لم يدار فاقاما البينة فضى بها بينهما لغرض
 من التمس وال محمد رحمه الله بعضى الملك البيع لكل واحد منهما في النصف بنصف
 التمس على ما ذكرنا من هذا ان التمس على البيع في مثل هذه الصورة تنقلا عنها
 في يده على الملك المطلق فمضى بالدار لهما وعند محمد رحمه الله رايتها تروا الملك
 وهذا ثبات البيع في النصف كما ما يترك كل واحد من اصحاب البينة
 كما يقول على حده محمد رحمه الله والى ادعى عنها في انسان انها ملكه في يد
 هذا بغير حق وقال واليد هو وديعه عندي ولا خصومه لك معي لا ادفع الخصوم
 عنه ما لم يعم البينة على الابداع فلو اقام البينة وقال شهوة اودعه رجل
 لور ايناه عرفناه ولا نعرفنا اسمه ونسبه كفى ذلك عند محمد رحمه الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان رد الدرع و فانا لا اجتال لا يقبل هذا منه
 وقال محمد رحمه الله لا بد للشهود من تعرف ذلك الجهل باسمه ونسبه له ان
 القضاء بالجهول باطل لا يوجب محمد رحمه الله ان اجتهال المواضع ان يسان
 تؤدى عنه ويشهد علمه وهو لا يمكن لرفع الخصومة ثابت فان كان
 من يعرف بالجهل لا يقبل ولا قبل الا في حقه رحمه الله ان القضاء يقع على ذلك
 بشي حتى يشترط العلم باسمه ونسبه وانا بعضى على المدعى بقصر يده
 دي البدن ما جاز ان يعلم ما في حاله ان تدارع في عين طريق
 الميراث او الملك المطلق واما البينة فعلى حقه رحمه الله ان اراد تارخ
 اجدها سبق يقضى

اجرمیا اسبق بقضی

ابو

ولو كان الموتي ذوا اليد فهو المحساج المطلق المورج لا يرد له لا بدل عليه
 قبول بئس منه وحينئذ يقول بئس الخارج اولى لان المطلق اشبه بما عرف قلوب
 كان العسر في اندبها والدي لم يورج لا يقبل بئس لا يرد له بدل علمه بغير بئس
 والدي ارج بحت قبول بئس لا يرد له لا بدل على الخارج لئلا انه لا يمكن قبوله
 لان الاخر اسبوا بالخارج ما لم يصادا كما انهما لم يقما منه في بعضي بئس
 لا استواءهما في اليد كما حاربه من حجارة ولدق ولدا غاد عوه جميعا بئس
 من ثلثه ولا يثبت احب من ذلك اقبل هذا قول عمر رضي الله عنه في الموعظ
 هو ابنهما ليرثها ويرثا له وهو للباقي منها محمد رحمه الله يقول لما حار
 من اثني عشر بالحدوث حاد بلاته لانه قريب من اثني عشر واما الاربع فضعف ما
 ورد فيه النصف فلا يتبعه وادى يوسف رحمه الله يقول هذا امر خلاف
 القياس فلا يتعدى مورد الشرح وان وجهه رحمه الله يقول ان علمه ثبوته
 من اثني عشر الاشياء والدعوة وجد وجدة الثلاثة وللاربعة والاداء في
 الى المراه روحها فاعقد وروح حوت بروج اخر وحاف باولاد حيا
 الروح لراول حيا وللاولاد لاولد وقاى ابو يوسف رحمه الله ان كان من
 وقت النكاح الثاني الى وقت الوفاة اقل من ستة اشهر فالاولاد الاول
 وان كان احسن منه فهو للثاني وقال محمد رحمه الله ان كان حوت وقت ابتداء طي
 الروح الثاني الى وقت الوفاة اقل من ستة اشهر فالاولاد وان كان اكثر
 ذلك فهو للثاني كغيره الوجه الاول احتمال انه من طي الاول واجتمعت اثنان

الا انه ينفك الخارج
 بئس منه ولو كثروا
 وقال ابو يوسف رحمه الله
 لو كان ابنه ستة منها
 فلا يثبت اكثر من ذلك
 وقال محمد رحمه الله بئس

وطي الثاني ونكاح لراول صحيح فالجأفة له اولى وفي الوجه الثاني ينفكنا
 انه ليس لراول فكل من الثاني اولى بغيره منه حتى كان النكاح الثاني اقل
 اقل من ستة اشهر ينفكنا ان العلوي ليس بعد النكاح الثاني فلا يكون منه اما
 اذا كان احسن منه في طي ان منه والمبينة في طي هو حصه وكما ان الفاش
 له فالحق له لا في حصه رحمه الله ان الفاش يوجب الشبهة بالحيث وهو ثابت
 لها الا ان فاش الاول وكما حجه صحيح والثاني فاشيد فاعسار الصحيح
 اولى والله اعلم به ناد قول فخر جلالا لقول علانا الدلالة رحمه الله قال في
 من مسلم ودي حاف يولد فادعياء جميعا بئس بئس منها وهذا
 بئس من الميمل له ان صحة الدعوى بالملك ومما فيه سوالنا ان الميمل بئس
 كما يسلام لقوله صلى الله عليه وسلم لا سلام يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
 للصبي قال وكذلك الجارية المشتركة بين الابن والابن ادعياء ولها
 فهو منها عند لا يستواءهما في الملك عندنا هو الاول لراول ادعي
 مشتركة لراول بئس ولراول ادعي سبب لراول بئس بئس
 لا وهذا الموتي قال خارج ولد بئس اولاد بئس بطون
 مختلفه ولها مولى والارواح لها فادعي الموتي بئس لراول بئس
 الكل منه وهذا لا يثبت عالم بئس لراول الجارية صارت ام ولد له ولا يخل
 بئس لراول المولى بئس عالم بئس لراول بئس لراول بئس لراول بئس
 ولان خصيص لراول بئس لراول بئس لراول بئس لراول بئس لراول بئس

دار في يد رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما يدعي حقه وجاهد البيد
 نكروا قاما البينة بقصى لم يخرجت المرأة له من المار وعديا بقصى
 بينهما نصفان وقد جرد كتاب العتاق بانه ومسلمه دعوى البيد
 واحد امره كتاب القسط بانه فاك الخارج وذو اليد اذا اقاما
 البينة على الملك المظلو وقضى به لذي في عند الحاجة له ان يبينه ذي اليد
 تايدف باليد وكما تلو في القول لنا ان بيته الخارج اكثر اثباتا لانها
 تثبت الملك من كل وجه وبيته ذي اليد تثبت الملك من وجه لان الملك له وجه
 مات له باليد والبيانات يخرج بكثره للاثبات وقد عرف قال القوم اذا
 ظفر من مال غيره خلاف جنس حقه كما اذا طفر جنسه لنا انه لو سلم اليه
 خلاف جنس حقه لم يلزم له ان يرضاه فلا يكون له اخذه لرا برضاه والفقهاء فيه
 ان هذا نوع معاوضة فلا يجوز بدو التراضي بخلاف ما اذا كان جنس حقه
 لم يكن له لرا برضاه فلا يكون له اخذه لرا برضاه والفقهاء فيه ان هذا نوع
 معاوضة فلا يجوز بدو التراضي بخلاف ما اذا كان جنس حقه لانه
 لو سلم اليه لم يخرج على قبوله قال في الام اذا اقربوطيها فلو لم
 تسب نبيسه منه بغير دعوى لرا ان يقول استبرأتها بحضه بعد الوطى
 وخلف عليه وعندنا لا يثبت لرا بدعوى له ما جابر رضي الله عنه
 عمر رضي الله عنه راي جابريه تيسر مع رجل على يرفعال عمر رضي الله
 عنه عن هذه فقالوا الفلاني قال لعلمه بطاها قالوا نعم فقال اما انها

انما هو من مال غيره
 في غير جنس حقه
 لا يكون له اخذه
 لرا برضاه

روى عنه

في
 كتاب
 العتاق

لو ادعى الزنته ولزها الناماروي عمر رضي الله عنه فتفاه وقال الله اني اجد
 بك من ان تلحق بال عمر رضي الله عنه ليس عنهم وعمر بن عباس رضي الله عنه كان
 يطأها ربه الخفاف يولد فلم يلزم نبيسه وقال اما اني كنت اطأها ولا اريد
 ولزها وما رواه وهو عن اسبيل المبالغة في الامر بالتخصيص بدل علمه انه لم
 يلزم ولز جارية ربه نفسه فيما روينا قال لا اذا استولد جارية ابنه
 فعلمه العقب وهو قول زجر رحمه الله وعندنا لا نحو عليه له انه ملكها
 بلا غلاق مما سبق لرا على الوطى خلا عن الملك فوجب العقب اذا لم خب
 الحد بالثبته لنا انه ملكها سابقا على الوطى جبانة لما به عن الصانع
 ولقوله عن الحومة قال المجتدة اذا لم تقر بانقضاء العدة حقه ولفظ
 الى اربع سنين تثبت نسبه الزوج وعندنا لا يثبت لاكثر سنين له انه تصور
 بقا الولد في البطن الى اربع سنين وقد روي ان الضحاك بقي في بطن امه قدريا
 من اربع سنين وقد ثبت اسنانه وهو يضحك ولهذا اني الضحاك لنا ما روي عن
 عايشة رضي الله عنها انها قالت الولد لا يهي الاكثر من سنين ولو بقدر ظر
 مغزل وما رواه غير ثابت ولو ثبت فهو نادر لا يقول قال جلالا قول اهلنا
 رحمه الله قال رجلان ادعيا دارا في يد ثالث واقاما البينة بقصى
 بشهادة اعدى الفرقين وعندنا بقصى بينهما نصفان له ان هذا يصلح
 للبرح عبد البعاز من خرج لنا انه لا ربح هنا لان كل خير لو ابرر
 وهو عدل بقصى فخير لرا اجتماع لا تعطى احدهما والله اعلم بالصواب

وانه من المعلوم

كتاب الاقرار بالحيثية

على خلاف ما قيل في كتاب الله قال اقول كل عاقل عاقل
 شاهد من عدلين في موضع اخر شاهد من عدلين او اقل واكثر
 فعليه المالان وقلا رحمهما الله عليه مال واحد فارقا فاعلم انهما ان
 لراقرار اخار والسي قد خسر عنه من بعد احدى فصار الثاني هو الاول
 كما في مجلس واحد وكما لو اشهد على كل اقرار شاهد واحد او فاقا
 سبقين له انما اقراران مختلفان والمال مما يحسب وما بعد ذلك الطاهران
 الثاني غير الاول خلا والمجلس الواحد لانه جامع وكلاهما اشهاد الواحد
 لانه لا يفتقر الى اقراره قال ادا قال له على الف درهم فصر او عن
 بيع وادعى انها بوفاد بنهرجه او يستوفى او رصاص ثم يصد ويصل
 او فصل وقلا رحمهما الله بصدوق او اذ وصل لهما ان سم البراهم قد يستعمل فيما
 ذكرنا الا انه تغير حيث دعوى عبد الزبارة او حجازي او يستوفى فصار
 كالا يستثنى فيه موصولا لا مفصولا لانه ان مطلقا اقراره ينصرف الى الجهاد
 بدليل انه لو اقبض عليه لزمه الجهاد ولا الطاهر ان لا يستعاض بالبيع
 بل بالجهاد ولا الجاه يدعي بها فدعواه بعد ذلك ايها روف او كذا
 بناقض طاهر فلا يصد وكما اذا قال هذا الخاتم لفلان لانه ان قصه في رد
 على نفسه لزمه الله زوانه اخرى ان في البيع في دعوى المستوفى والبرصا
 لا يصد ولا البيع يفسد به والطاهر ان كان حائرا او حوا محمد رحمه الله

الزينة ما زينة المال
 والبيع ما يردده القاي
 والمستوفى ما ينفذ
 غشيه على ففته
 والبرصا هو الموق

عن هذا ان هذا الحصة اقرار ببيع فاسد ولو قال عصبته الف درهم او 312

او دعى الف درهم فماله هو بوفاد بنهرجه بصدوقه او فصل بانه جاء
 كانه لا دلالة فيه بل لا انسان يقص ما يحد ويودع ما يحد ولو قال
 القصب ولا يراعي بختوا او رصاصا او رصاصا او فصل بانه جاء على الجاز وان
 فصل كالا به تغيره فخطو والى قال لفلان على الف درهم عن متاع اثني عشر
 منه ولم اقبض لزمه المال وصل او فصل وقلا رحمهما الله اذا وصل لم يلزم
 شي لهما انه منكر للوجود فصار كما اذا قال لثني عشر عن متاع جاربه لرا في
 اقبضها له انه اقربا للمال صرحا وادعى التاخر اذ لا له اذا لم ييسلمها
 اليه فاقى متاع اتي به يقول هذا البيع لكذا لو ادعى بتاخر المطالبة
 موقنا لم يصد وهذا اولى ولو قال له على الف درهم عن كذا فهو على هذا
 الخلافة والوجه ما بيننا قال لو قال له رجل هذا المالك الذي يركها ابوك
 ودعه في وقال اخرى على انك الف درهم من صديقه فالا الف بينهما
 بصدوقه ولا يصح الودعه اخرى لهما تلبس عن الف والدرهم يثبت
 في الدرهم او لا يثبت في العاين فكما لو دعه اسبوعا وصار كما لو كان
 المورث حيا وقال لهما صدقتم ان الوديعه لم يطلوا او الدرهم فام طاهر
 معي فثبت حيا كما لو اقر بالدرهم بالوديعه وهذا لا يراعي الوارث
 بالدرهم يتناول الركة لا حقه في التركة ودرهم المتب فوقع ما فاك
 رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعطني ابوك وقال رجل اخر

لن اقره

الى على اسمك الفرح رهم وقال الوارف صديقنا فالدين اولى ويسى العبد في
 حقه قاله في الجامع وقال رحمه الله لا سعادته علمه لها ان العبد والدين
 يتشاور معا فليس الدين والعبد ودعوى ولا يتعلو برقبته له ان لا قرار بالدين
 اولى لا بالدين اولى لا به يقضى جميع المال بكل حال في دفع العبد ودفعه
 بالسعي به لانه لا يمكن ابطاله فيسعى قاله اذا اقر رجل بسهم حاره
 فهو اقرار بالسدس وقال رحمه الله الله البان لها ان به يحمل لانه يصح ان
 يعاى سهم من سهمين وثلث سهم من ثلثه فصار كالحرد والشخص الغيب
 والحق والطايبه والقطيعه له ما روى عن سعد بن عبد الله عن ابي بديل عن
 اوصى لرجل بسهم حاره فقال له السيدس ولا بالسيدس حره من سهم وهو
 اعدل الخارج لانها خرج النصف الثلث السيدس حمله على اصله فاما
 ما يخرج من ثمانية واثنى عشر واربعه وعشرون فهو اقل من حملتها او اكثر بعرض
 الحشاى وقار اولى بالسيدس قاله فاك له على الدرهم او على هذا الجرار
 لرمه لانه قال رحمه الله لا يلزم شئ لهما انه تردد في الوجوب عليه
 ما رآه حال حكمه او حصار كقولك على الف او لا شئ فهو كقولك على الف او لا شئ
 له انه اضاف الوجوب الى ما يصح لراضاه الله والى ما لا يصح فيثبت
 ما يصح وبطل ما لا يصح كما اوصى بلسه قاله لحي ولحق انه للمحى قوله اقل
 كلمه او قلنا ما اذ حل في الوجوب لى الوجوب عليه وهو المحل وقد بطل
 احدهما فبطل الآخر قاله ولو قال لهما ان على كرجله وكرجله لا كرجله

لونه

جنطه وقدر شعير فاستثنى كرجله باطلا لا جماع لانه استثنى الكل
 من الكل واستثنى قعر شعير عنده كذا لك وقال رحمه الله يصح استثناء
 القعر من الشعير وعلى هذا الخلاف اذا قال لعبد انه حره وجران شاة الله
 ولا امرأته انت طالق ثلاثا ما وثلا ما ان شاة الله لهما ان قوله الا كرجله لا يوجب
 الفصل لانه استثنى صحيح لفظا لانه لا يفيد فائدة شرعية فصار لقوله
 لفلان على الف بافلاان الامايه لانه ادخل بين الاقرب والاسدنا
 لغوا فصار كالسكوت وقد اخرج الحاق الاستثناء كالموقال لفلان على
 الف درهم سوان الله الامايه خلاف قوله بافلاان لانه يفيد التثنيه
 فيلحق بالاقرب قاله اذ كنت بكافيه ذكر حق فيه بيان قلده واجله وصحته
 ومن قام بهذا الذكر فهو دى عافيه ان شاة الله بطل كله وقال رحمه الله
 يتصرف الى ما يليه وهو قوله من قام بهذا الذكر استحسانا لهما ان الصل
 بكتب للاستيناف والظاهر انه لا يريد الحاقه بالكل وان الكتابه كخطا
 وفي الخطاب ابد من انقطاع التفسير فلا يلحق الاستثناء كله لانه نظم بين
 كلام من غير فصل والحق به الاستثناء فصرف الى الكل كالمفوط
 وقوله ان الصل بكتب للاستيناف قلنا قد بكتب الابطال لغرض
 ولا يخلل التفسير قلنا نواى السطور والكلمات هاهنا كاتصال
 الكلام حقيقة قاله ولو قال له على درهم كثيره ففى قاس يلزمه قوله
 عشره وكذا في دنانير كثيره وقال رحمه الله يلزمه ما يتناجرهم دى الدنانير

على وجهه

قوله

عشرون لهما ان هذا القدر كبير لانه يجب الفاضل بحسب الركنه لم ان العشر
 اوصى بالذكر بل طمعه الجمع عند قرانه بالعقد ^{بالب} اذا اقرانه وضع ثوبه في
 في سبب ولازم احده او قال اعزني فلا يام احدته او قال استغنتم داركم
 احزنها او قال لا احر التوبه والدار الى او قال خا ط بل ان ثوبه هذا ابر رستم ثم قصته
 منهم وقال لراخر هو ثوبه في الاستحسان وهو قول حبه او لا القول قول
 المقر و قال لا رجمها الله وهو القياس القول قول المقر له لهما ان المقر له
 ما ليد و ادعى لراي سبها ولا يصدق كما اذا قال احبب منك الف درهم كان
 و دعيه في عنده لانه في يده الحال وانما اقرانه اثبت للغير عليه يد اذ كان
 القول قولهم في كسبته كما اذا كانت الدار معروفه انها له خلاى الوديعه
 لان عمه ما اقر بانثبات الدرجه حبه لو قال او دعيها الف درهم ثم اخذها
 او مال كان له و دعيه عنده فاحدتها لو ان القول قول عمه وهذا
 بخلاف قوله اقضت حر لان الوديعه كانت في يده او قال اقضت حرانا
 الفام احزنها وانكر لراخر لانه ان جعل القول قول لا ينتفي الصان لا استيفاء
 الذي يصور بالمثل بل يلقين بها صاعا على ما عرف وكان حقيقا بالنظر من عيا
 للبراءه قاله اذ انفق الرجلان في السير بحضره الشهود على ارتيا بعا
 تلجيه بشي مخافه الباع ثم قال المالك في مجلس اخر بعك ما كف و قال لراخر
 قبلت من اخلفا فقال احدهما بئسنا على تلك المواضع وقال لراخر اشتال الغناه
 والسم جابر والقول قول لراي خواجه وقال رجمها الله هو فاسد ما لم يتصاد

هذا ما روي عن ابي
 لراي احد عن ابي
 حبه و الله عند
 حبه و الله عند

سبع

314 انهما عرضا عن تلك المواضع لهما ان المواضع تثبت بانفاقها وكان الحكم
 له ما لم تثبت خلافه لهما اخلفا في الجوار والفساد والظواهر شهد
 لحدي الجوار قاله اذا تواضعا في السير على البيع بالف درهم و تعاقداني
 في العلانية على الفريه ان الرباده شفعه و تصاد قاعا على ذلك او اقامت
 البينه فالتمس منه الفان ولا رجمها الله هو الف لهما ان السبع يستغنى عن
 الا لغير الزان و قد جعله هزا لم يحل هذا كما في النكاح لم ان السبع لا يصح
 لراي بضر والقر المبرور الفان جعل العقد ككلمه بخلاف النكاح لانه يصح
 بدور نسبه المهر قاله اذا اقرب المراء نكاح رجل وامرأه بم صدقها
 الروح لم يحضر بصدقه و قال رجمها الله محورو عليه مهرها وله الميراث منها
 لهما ان لراي اقرارا بالنكاح لا سطل بالموت بل لراي لو اقر الروح فصدقه بعد
 موته صح ولها المراء والمهر من ماله الصدوق له ان عولها رال النكاح صح
 عدايقه فطل اقرارها بخلاف جانبها لان علان النكاح فام بعد موته في
 العدة وغيرها فاك غلام في رجل وقال انا ابن طرداني ام ولد له
 و ملك و الدار اس عتله و اعك امني وقال المقر له هو ابني قال القول في قوله
 اليد و كذا في قوله لراي الدار انك مزاج و كذا كهن و كذا في قوله و قال رجمها
 الله القول قول الغلام لهما انه لم يقر بالبري ادعى انه علو حاله انه اقبر
 بالبري حيث اقبر برين لراي فمدعوى الجور و دعوى عاقر و قال العبد المأذون
 اذا حره المولى و فريد ما اقر لراي رجل يدري بصره و نفق هذا المال

وقال رحمه الله لا يصح لهما انه اقر وهو محجور فلا ينفذ اقراره على
كما اذا اخرج المال منه ثم اقر له ان حجر المولى لا يقطع على من تجاراته
وعمر ما استراه المتعبد منه فانه لو اقر باستيفاء ثمن ما باعه به به وهذا
من غير ان تجاراته وعمر ما استراه حال اذنه واما اذا اخرج المال من
قلنا لو اخرج حاله لراد من حواري اقراره حينئذ في دفعه فانه ان
سب بعد اقراره الذي قد رتب له بما قول لي يوسف على قول من
اجمعه اليه فانه اذا قال له على الحق ربح فما اعلم او قال في علم لرب المال
وقال رحمه الله لا يلزم له انه اساء العلم بما اقر به فوجب تأكيده كما لو قال
قد علمت لهما ان هذا انكر للشك فصار قوله فيما احسب اذ اظهر محله وعلت
لانه لا يثبت من قوله على العرف ان الشاهد لو قال اسعد فلان على ما رتب له
اعلم او قال الرجل ليس لي على فلان شيء فما اعلم ثم ادعى لا يقبل شهادته
الشاهد وبصح دعوى هذا الرجل بعد ذلك وفي قوله قد علمت بفعل الشاهد ولا
يصح دعوى الرجل بالمال مادور اذا اقر انه اقر حقه او اقره وصحه
باصح لرب المال وقال رحمه الله لا يلزم له ان اساء العلم به اقرب من ان المال لانه
من المولى فيه بالبيع او الهبة او اقراره كمال لغيره لهما انه اقر بالحق فصح
ولا يصح في حق المولى كما لو اقر بقطع يدها او فقاعينها حوله هذا ضام
قلنا بلي لكم لم يجب تداعيها هو مال وهذا لا يمكن المادور قال ولو اقر انه اقر
ثم اقره بما عنده لا يحلف الخواص وعند اي يقر رحمه الله لا يلزم له لان النكاح

315 ليس بحاده والعبد ما يلزم بالنكاح ما حصر المطالب به الى ان يعترف بالحق
لما تزوجت بعد رضى بالتناحر وفي الامم ان انكر مولى لرب المال انكاحها منه
يصح النكاح لانه صان حاله وان اقر مولا هاد مولا منكر للنكاح لم يضمن العبد
لا مولاها اقراره لا يلزمه بالاقضاء من النكاح وذلك ما خردا
كان بعد اقرار مولاه فانه في يد رجل فقالت انا ام ولد فلان او بديده
او كما تبنته وصديقها فلان وقال دو البديل انت ام ولد فلان فقولها وقالا
هي لؤي البدله انها ادعت سعة من سبب العنا وفسادها ادعت حريم
لراجل لهما انها اقرت بالبيع فصدق اقرارها ودي البدل او اثبات ذلك
كسبها من حريمه الغير وهي لؤي البدل حصة ولا يصدق علم وصار كما
لو اقر المقل له هنا انت ام ولد فلان لؤي البدل وعل هذا الخلاف اذ قالت
انا معتقه فلان وصديقها فلان فانه في يد فلان فقال للرجل ما انت اخذك
وهي وحتى ترك هذا المال مراثا تبني وبيدك حصه في نصفه كذا قال فلان
كلم في لا انكر لست بزوجها الا باحد الزوجين الا النصف وقال رحمه الله لا يراى ماخذ
كل المال ولا شيء لؤي البدل ما يثبت الزوجية باليمين له ان المال في يده ولم
يقول لراى الا النصف ولا يراى تدعى الزيادة وهو ينكر لهما ان لراى ينسب
بتصادهما وهو يثبت الاستحسان اكل ما لم يثبت الزوجية ولا يراى ينكر الزوجية
فلا يثبت لراى كذا قولنا على ذلك صاحبنا رحمه الله في كذا دار بين رجلين
اقرارهما بيمينتهما في رجل وانكر صاحبه فهذا اقراره في الحايك يصح

لا رقة ضرر لشركه لان شركه لو قايم رعايتهم نصيبه لكن المقر له ان
حي يستوي جهة نصيب المقر فاذا اقسما دفع النسب نصيب المقر
احده ولا يشكل فادفع نصيب شركه نصف الار الذي دفع في
نصيب المقر يكون بثلثه وبين المقر له على مقدار نصيبهما نصيب المقر له
نصف درج السبع المقر خضع لو كان الار ما به ذراع والسبع منها
عشر ادرج نصف المقر خميس ادرج والمقر خمسة ادرج وقال ابو
حسب درهم الله وهو احدى الروايتين على ثوب درهم الله المقر له نصف كل ذراع
السبع عشر ادرج والمقر خمسة ادرج وروى عن ثوب درهم الله بر درهم ادرج
انه يجوز اقتراره نصف البيت ولا يحتاج الى القيمة لمجرد درهم الله انه اقر بالبيت
ونصف البيت ملكه ونصفه ملك شركه فصح اقتراره في ملكه لا في ملك غيره
لها انه لو دفع البيت كله في نصيبه كان كله للمقر له فاذا دفع في نصيب
شركه وجعل بدل الله له ان يأخذ كل بدله كبر بعد ارجاء صل العبد
صلى العاقل فصح في المقر له قال عريض موضع الموصاة اكره من رجلين
واحدهما وارثه وكاد في المقر له اقتراره في حوزة خبي وقال رحمه الله بطل
اقتراره اصلا انه ان اقتراره للوارث لم يصح فلا يثبت الشريك له صحه للا
حني كما اذا وصى لوارثه ولا حوزة لها انه ما اقر لارثته مشتركه فاذا لم يثبت
الشركه بطل اصلا كما لو تصاد فاما كذا اذا قال له على الف درهم لرادنيار
والصانع وهو قول محمد وخرجتم ان عليهما ان يلزم لوالقولا يصح لرايتسا

316 ولاله انه استلما خلاف الخليل فلا يصح كما لو قال لراساه او ثوبى
كما لو قال بعتك هذا الجنب الف درهم لرادنيار ان يفسد البيع لهما ان استلما
مقدار امر مقرر وهو خمسة مقرر هذا بكتي للايتسا كما في قوله تعالى لا
فيها لقوا الاسلام واما قصاد البيع فلا رقة لوج جهالة وانه يفسد البيع
دور لراقرار كذا في النساء لما ذكره في السامعي رحمه الله قال لو اقر مسلم قد
كان حرييا انه ادرج جريم فلا ان الف درهم وقال فلا ادرجها مني بعد اسلام
لا يصح ولا رقة لها انه يصح ويحذر لاقتران المسلم انه ادرج هذا الجريم دار
الجريم والجرم ادرج بعد اسلام وكذا لو اقر انه ادرج على هذا الجرم ان
حضر بعد اسلام وكذا رقة لها الله ابل هو ففعل فعل اسراي وكذا اذا اعتق
الرجل عبده ثم قال قطع يدك او اسهكك ففعل العود والاهول بعد
واجمعوا الله كان المال فاما ادرج من المال له انه اسد لراقرار الوضالة معهود
بافس للضمان فصح كما اذا اسده الى حاله الصبا والحقون المعهوده
لو قال لامته بعد ما ايجها كسب طنتك حاله البرد فاك لا بل بعد الروي لها انه
اقر سبب الصبار واسده الى حاله لا تبريه لا محالة فلا يصح كما اذا قال
لغيره قفان عينك وعصى صحى ثم ذهب عني بعد وقال لراقر بكذا خايبه
وعليك لراقر سانه ان الجرم اذا دخل علينا بامان وادرج فانه فالفه
مسلم يصح وكذا لو الف مال عبده او قطع يده وعلمه دين خلاف وطى لراقر انه
غير موقوف لجهال فاما قول ابو يوسف على خلاف قول محمد ولا قول الاخي خيفه رحمه الله

لو قال عصبت منه ثوباني عشره اثنان يلزم ثوب واحد وقال محمد رحمه الله
 يلزم احد عشر ثوبا له اثنان ثوبان ثوب واحد وكثره فصار كالذكر
 يصلح طرفا فدخل ثوبا الا في قوله ثم انه لا يصلح طرفا عاده فصار
 كقوله درماني درهم قال لو قال عا الف درهم لهما الجنتين لا يلزم
 شي وقال محمد رحمه الله يصلح اقراره ثم انه اقرار بالدرم ليس بثوب له الدرهم بسبب
 حرمانه من ثوبه هو اثنان في طالع فيحمل عليه تصحى حاله لا في قوله ثم انه اقرار
 المطلق بنصف الف في العقد فان اقرار الماد في مطلقا يصلح ويحمل على
 ذلك العقد من الجنتين لا يتصور بطلانها جملة على الاية بها لا يصلح لانه
 حمل امره على الفساد وان اقراره عصبت هذا العبد هذا او هذا
 وكل واحد منهما مدعيه وايستخلفاه فحلف لهما ثم ارجعا بطلانها
 على اخذ هذا العبد منهما ثم يكن لها ذلك في قوله ثم انه اقرار في
 قوله لراول وهو قول محمد رحمه الله لهما ذلك محمد رحمه الله حكما لانه لما اقر احد
 فداثبت لهما حو لراول بطلان لراول في قوله ثم انه اقرار في هذا الحق
 انهما كانا خيرا من بطلان بطلان ولا يستخلفان ثم اذا اصطلي لم يكن لهما
 ان يستخلفا فاذا استخلفاه لم يكن لهما ان يصطليا لان الجنتين امرين
 او اختارا احدهما فقد ابطال لراول قال لو قال هذا العبد
لعلاء ثم قال لابل او دعه فلا رافع او اعارسته فمضى لراول لانه
 استحقه باقراره ورجوعه عنه ثم يصلح في حقه مانع فمضى الى لراول

بغير مضامير للثاني ولودفعه بفضا لا يصح وقال محمد رحمه الله ان اقر
 بالوديعه ثم عرّفه للثاني باقراره لا في قوله ثم انه ان العبد كان ذرا المالك
 والدفع باقرار العاصي والراهه قال لو قال هذه لراول الى يدك دفعها
الى فلان مضاربه ما كنصف ثم قال لابل هو مضاربه فلا رافع على كل واحد منهما
 انما له دفعه مضاربه ما كنصف ثم عمل به المضارب فيخرج المال الاول له
 نصف البرخ ويغرم للثاني مثل راس المال ولا يصح له شي من البرخ وقال محمد رحمه الله
 يغرم لكل واحد منهما راس طالع والبرخ كله له ويتصدق له انه اكلف على لراول
 باقراره للثاني وانكف على الثاني باقراره للاول فصار كباقراره بالنصف عنهما
 لا في قوله ثم انه لما اقر للاول جاز اقراره له وظهرت المضاربه بينهما فلما اقر
 للثاني كان اقراره على لراول ولا يصلح في حو غير المال فكان اقرارا باقراره على
 نفسه فيصح وبقيت المضاربه بينهما وبين لراول على حالها وكان البرخ بينهما وبين
 لراول ولا بد للثاني لان المال مضمون على المضارب في حو الثاني قال لو قال
لعلاء على العبد ولا لراول ولا يلزم شي للاول ولا للثاني وهو كقوله لعلاء
 او لعلاء وقال محمد رحمه الله لراول ولا في الثاني له ان هذه الكلمة تدرك للتاكيد
 كقول الرجل ارفعك حدي ولا افعلي حجة معي التاكيد لا في قوله ثم انه
 اقراره ولا اقله يستعمل للتخيير يقال ارك هذه الدابة ولا هذه اترك هنا
 ولا هنا او قد يستعمل للتاكيد وانما يظهر احدهما من لراول في قوله وهو انه
 اذا كان حرا وبدا على لراول فهو حرة وما لا يصلح حرا وبدا فهو تاكيد
 للاول

فلا رافع
 للمعنى

الاكبر والاصغر كذا وكذا...
 فقد اقرنا كذا...
 وكذا...
 واحد...
 صاحب...
 مستوف...
 الف...
 ثلث...
 بقى...
 رحمه...
 والدين...
 ثلث...
 على...
 الذى...
 وقد...
 سدس...
 بينهما...
 فجدد...

شع

319
 وافر...
 واما...
 الرابع...
 خمسة...
 ثمانية...
 حجة...
 الاكبر...
 فذلك...
 ويضم...
 لراصة...
 من اربعة...
 فاذا...
 اربعة...
 ويضم...
 اصل...
 الى...
 عشرة...
 نقصان...

اقرنا

قال الكاتب اذا اقرانه اقتصروه او امة او صبة باجتماع هذا اقرار بالحق
يواخذ له في الحال ما دام مكاتبا فاذا عجز لم يواخذ له كما قال فيما اذا
مضى عليه ما راس جنا به حطام عجزه فاني حرم الله ان كان مضي عليه
لم يسقط له عجز كما قال في ارض جنا به موقوف ولم يقض مال او غيره فانه
ان هذا اقرار بالحال صوابا في الحال وبعد العجز بمراتبه فاما اذا
تأول من حلف الا يصح ما رجم الله في قال اذا قال لعلي الف
دفعه لابل العاز لوجهه لانه لم يقر به وعندنا يلزمه القائل له انه اقر بان
يرجع واقر بالحق فيصير اقرارا ولم يصح الرجوع كما في قوله استألفوا
لا بل ليس لنا ان هذا اخبار بحري منه الغلط فيصير للاستدراك ويلزم
لو اكرر حلفا او اطلاقا انشا فلا عكسا طال ما انشا قال اذا اقر لا حليم
في مرضه ثم تروجهام مات بطل هذا اقرارا وعندنا لا يبطل له انه طوي
عليه ما منع صحة فسطل كما اذا اوصى لهما ثم تروجهما وصار كما لو اقر
لانه وهو نصرا في ثم اسلم لنا انه اقر وليس بينهما سبب تهمة فلا يبطل
نسب كل من بعد خلاف الوصية لانها عليك عند الموت والزوجه
فامه عند الموت وخلافه لان سبب التهمة قائم وهو المنة
قال ولودع في رجل الامضار به في المضارب بالغ فيهم وقال كان
راس المال الفيا وقد رحت الفيا وقال راس المال فيهم ثم رجع
قال لقول قول المال قول اني حليم الاول وهو قول وفردتهما الله في

ولم يصر مستقط
لعجزه

وفي قوله لراخود هو قولها القول قول المضارب له ان راس المال مكرثر
المضارب في ماله قد اقر انها عمل به ماله وكان القول قول لنا انه مكرثر
فصر الرباه على الف والقول قول كالفاصت قال ولو قال عصينا من الف
درهم ثم قال كنا عشرة في الف اقرى هو الفاصت لالف منه بل منه عجزنا لالف ولو قال
كنا ثلاثة بل منه ثلث لالف وعي هذا اذا قال كنا اقرضنا او اودعنا او
اعارنا او قال له علينا وعندنا بل منه لالف حكم له انه اضاف لراقر له الى
نفسه وللغيره فيلزمه حصته لنا ان هذه الصيغة يستعمل الواحد والاسم
لعي انا اقر لنا ان علينا جميعا فيحمل بطاها الحال لان الطاهر ان لا يشارك
يشغل لسانه في عمل نفسه دون غيره فاذا اضاف الى غيره فصر رجع اليه
فلا يصح ولو قال عصينا جميعا او علينا كلنا واشار الى قوم لم يصر حصته
بلاجماع لانه يستعمل الواحد قال ولو قال هذا المال الذي في يدي
ميراث عني في هذا وهو في فقا الميراث انا اني ائتمنت لانه في المال كله
في المال كله له وعندنا يدفع اليه النصف لانه ظهر بنوه هذا بنوا فقاما
وكم لست بنوه صاحب اليد لنا انه ما اقر له لرا بال نصف فلا يدفع اليه الا ذلك
ولو قال لعلي الف درهم يوف وقال الميراث بل هو جاد بطل
اقراره ولا يلزمه شي وعندنا عليه الروف لم انه رد اقراره بالروف
فبطل وايدعي عليه الجهاد وهو ينكر لنا انه صدقة في لرا اصل وايدعي
عليه صفة الجور فيثبت لرا اصل قال في لو قال على الف درهم في عهد
فقال الميراث بل هو

في الميراث

320

الفسد

في

او علينا جميعا

شرح جاريه اوهي فرض على هذا الخلاف وان كان ما مر في الاول من ان
 درهم فعلى المقر له هذا الف لفلان لا يلزم سي وعندها ياخذ ويستتمه
 الى فلان له انه رد اقراره وادعى ما لا يخبره لنا انه صدق به وجوب
 له اقراره بسبب غير الذي اقر به وهذا ليس برده اقرارا بل
 والى وقال هذا العبد لك ابتعته منك متصلا بالاول صدق اقراره
 ودعواه الشرا منه باطل فيه لمقام عليه البينه لم يقبل بتدنية له انه اقرار
 بالملك له في الحاي ودعوى الشرا منه قبل هذا الدمار وهو تناقض لنا ان
 معنى هذا الكلام عند الوصل انه كان لك فابتعته منك لرا انه خلاف الظاهر
 فلم يقبل الا لمح ولولا ان اوصى ان يسلط ما لم لفلان اوصى بثلث حاله
 فلو ان اوصى بثلث ما لم ولا يبي للابن شي وعندها
 السلب الاول لا شي للساني والثالث انه اقرار الاول صدق واستحق السلب
 لا يصح واقراره للساني صدق واستحق ثلثا ذلك الثالث وصار كما لو اقر
 بالسلب درهم ونزل هذا ثم قال بل لهذا ان الوصيه نفاها من السلب وقد
 اقر بها الاول واستحقه بصره وجوه بعد ذلك ولا اقراره للساني بها لانه لا ياتي
 في حوز الاول خلاف الاول لانه مقدم على الوصيه والمراد بقول الشافعي
 حلا والفقهاء اصحابا من اهل البيت **واي** هو احد قولين يحوز اقرار المريض
 لو ادته بذن او عسر وعندها لا يجوز له ان يحكمه فقد اقر به لغرض فيه
 كما في حاله البصر لنا انه صل الله عليه وسلم لا وصيه للوارث ولا اقرار له بالدين
 ولا ان المريض يجوز عليه في

شرح

وعندها يقدر
منه

فلم

هذه لادفراو ليعتق حوزة الورثة بآله ولهذا لا يملك الوصيه
 له بشي واقرار المحذور عليه باطل خلاف حاله البصر لانه لا يحترمه **واي**
 المريض اذا كان عليه دين البصر فاقرب من بوضه والدين سواء وهو
 ان له سلبا له انه وعندها دين البصر مقدم له انه اقرار لا تتمه فيه فكان
 الثالث حاله المريض كالثالث حاله البصر ولهذا يقضى كالمالك
 فكانا سواء الا ان حوزة ما البصر تعلو على المريض حوزة الموتى واول
 مرض الموتى لا نه يحوز قضايه حال البصر فلا اقرار بالساني صادق حوزة ما
 البصر وكان محذور عنه وقد عرف عامه في طريقه الخلاف **والداعي** رجل
 دساعا الحب ولم انبار فصدقه احد ما ذكرته لرا خفيها على الحبقة
 نصف الدين وعندها يؤخذ كل الدين في يده له انه اقرار بالدين في الزكوة وفي
 من نصفها حصه بقدر نصفها لنا ان اقراره بالدين وهو مقدم على الميراث
 لم تقض جميع الدين لا يكون له شي **واي** وقال رجل لفلان عا الف درهم لاثوبا
 او قال لرا شاه جميع لرا يستثنا وتسقط در قيمه الدين وعندها يلزم كل
 لراف له انه يستثنى ما لا مال حصه كما اذا كان حنيسه لنا ان ليس
 من حنيسه لا صورة ولا معنى لوجه كصحيحي حاي خلاف استثناء كخطم
 او عدي مقارح لا نه حنيسه معنى فانه مقدم كما يستثنى وهذا يكون
 للاستثناء ما مر به ما محمد رحمه الله **واي** لرا ان اذا اخذ ميراث لراف
 ثم اقر بان اخذ الميراث لا شركة له في الميراث وعندها ياخذ نصفه وورثه له ان
 ان لراف لا يستحق لرا يندو والنسب

له عليه

ومدعو عليه

لما ثبت النسب لانه حمل النسب على غيره لنا انه اخر له نصف ما ولد
 افراده استخفا والامال ان لم يصح في حق النسب لانهما مقاربان في العلم
 وادرا الوكيل على موكله تذكره في كتاب الوكالة في باب فخر الله الله والله اعلم
كتاب الوكالة ما قولكم في حبيب علي بن ابي
 قول صاحبه نعم الله في والي التوكيل بالخصوصه بتغيره في الخصم لا يصح
 وقالا نعم الله يصح وهو قول ابي ابي ربه الله لهما ان الذي هو المولى فان
 شأنا بشي بمفسد وان شأنا فوض المعتبر كغيره من الباقين له ان الوك
 مستحق على الخصم بل يمانه عننا لانه هو المقدر له في التوكيل فعل هذا
 الحق المغير على وجه لا يغير في الضرر لصاحب الحق وهو ضرر بسد
 الخصومه فلا يجوز بغير صاه كالحي الى بالدر بخلاف قصر الدن والبقا في
 لا خلاف في تمامه في طريقه الخلاف قال التوكيل بصحة وكيل بالخصوص
 وقالا نعم الله لا يكون توكيل بالخصوص لهما ان التوكيل بما دل به من الدن
 غير نصار كوكيل بعض العبد له ان يقضه الوكيل ملك المملوك في كان
 توكيل بالملك بطريق المعافاة فيه ولا يتكلم في ذلك لانا ثباته والحق
 فيه كالتوكيل باحد الشفعه والرجوع عن الهبة بخلاف العبد لانه موجود
 به في خصوصه قال التوكيل لا يجعل بهذا الموكل حال غيبته ما لم يعلم
 والعلم لا يتصور الا خبرا ثبتي او واحد عدل وقالا نعم الله نعم
 الواحد ان لم يكن عدلا لهما انه معاملة نصار كالاخبار بالتوكيل له انه

322 ^{العدد}
 ضرر التزام وفيه اجماع بالضرر بالوكيل في شرطه اجماع لالتزام العبد
 العبد له خلاف التوكيل انه محار ولا ضرر فيه كونه على هذا الخلاف
 الجاني بعد الاخبار بالجنابيه وصروته تحتار المقتضا ويسكن الشفع
 والبيكر قدروا هذا الجاني في علم دار الحرب فاجبر بالشرع وجبر
 العبد الماذون في اداوكله بشر احاربه وسقي جنيسها ونمها فالتزم
 عما او مظهره الدن او الرخص او يتقعد او حتى يوفيه بعد على الموكل
 وقالا نعم الله وهو قول الشافعي رحمه الله لا ينهه واجها انه لو اشترى عورا
 او مظهره يذو دخل واحد مثل فعتها او بغس يسير بعد عليه
 والحق هو في مسلمة التوكيل بالبيع المطلو او ابا في علمه هان في كتاب التوكيل
 في باب ما ادعى كونه من بشري له عبد من الكف درهم وقبعتها بسواها في
 احدهما محسبام او اقل جاز على الموكل بالاجماع لانه انفع من اشتراها باختيار
 كسما لم يكون الشرا لنفسه قال في الجاهل الصغير قال في الجامع الصغير
 وقالا نعم الله ان كانت الرمان فليعلم قد في من القرع عاكس شرا لراخده
 جاز على الموكل لهما ان عرضة ملك العبد بالبيع ما ذاب في ما عاكس شرا لراخده
 حصل على عرضه فلا يكون مخالفا دل عليه انه لو اشترى لراخده ما يوفى
 ان خصما ليعز على الموكل فكذا هذا انه اضاف لراخده الى العبد على
 السوا فمضى لراخده على السوا وصار كأنه نص على شرا كونه
 واحد منها محسبام ولو كان كذلك لا يجوز الرمان وان قل فكذا هذا القياس

بقضى انه لو استرى لآخر بالباقي لان هذا استحقاقا وعلينا ان ينفذ عليه
 حصل المنصوص عليه وهو مكر العبد فلا يعمل بدلالة ان انقسام اما
 المنصوص عليه في كل بها ولو قال لم اشترط في كذا العبد حسام واستراه
 مع عذر اخر بالباقي كان مخالفا ذكره في الاما في ذلك لو قال لم يع عدي هذا
 حسام فباعه مع عذر نفسه بالف وبعثها سواء قال لا رجما ان يجوز على الموكل
 لها ان اذا كانت بعثها سواء لم يثبت المخالفة له ان لا انقسام باعتبار القيمة
 وذا جرى فيه التقاض فلا يعلم الموافقة بيقول ولو قال لرجل اشترى
 بالف درهم فباعه مع عذر وقال استرته كذا بالي وطلب منه ثم قال لرجل
 استرته لنفسك والقول قول لا يبرر ولا رجما ان القول قول المأمور لها ان
 ابيض والقول قول لا من وصاد كما لو نقده العبد ان يدعي التزام القوي على
 الموكل وهو يبرر والقول قول المنكر خلاف ما ادعى القول لا يبرر هو المدعى
 للضمان وهو يبرر ولو ابراهه ان يبيع عنده وشرط الحمار له درهم شرا
 فباعه وشرط الحمار ثلاث ايام جار ان يبيع فامسك عنده ولو كره بالبيع
 الفايست ادا باع بعا جابر احرار عنده وعندهما لا يجوز ان يبيع حار وبع
 ابره ببيع لا يبرر ملكه الى شرا وقد باع ببيع ابر ملكه قبل ذلك في الوكيل
 باعتا في العبد اذا اعوى نصفه حتى نصفه عنده وعندهما عتق كل ولو
 وكله فان نصفه عتق فاعوى حكم لم يعنى من عنده وعندهما
 يعتق وهو من ماله حتى العتق وعتق في ادا وكله ان يزوج اياه
 وكم يسم لها هذا فوجه

ما خرج كفا

امره فهو غيب واجت جاد عنده وقال رجما ان لا يجوز كما في السوء وكان
 لا يجوز عنده ايضا لا انه عنده الوكيل بالشرا في الشرا لا يجوز الا ان يقول بان
 انما لا يجوز للثمة لانه لا يحاج الى الاضافة الى الموكل فتوهم انه استر لنفسه
 ولم يوافق في الدكا في نصفه الى الموكل لا محال فلا يتوهم ذلك ولو روج
 غير كره جاز عنده وعندهما لا يجوز ان يتعبد بالمعتاد كما في البيع ولو روج
 اثنتي عشرة الكبره لم يجر عنده وعندهما يجوز وهي مسئلة الوكيل اذا عذر عن
 يقبل سها ديم له وقد مر في ولو روج عما او نحوها جاز عنده وعندهما
 لا يجوز كما في الشرا ولو ابراهه فان يزوج ماله وهي فارتد في الجحد
 الحرب فيسببت فوجهها مع جاز عنده ولا يجوز عندهما اصله الوكيل
 باليكما في عتق يزوج لراية عنده خلافا لهما في ولو كره باجاره دارة
 فاجرهما بدم ادم او ذنانير او غيره جاز عنده وعندهما لا يجوز لراية المتعارف كالبيع
 ولو كره باسنتي رارض فعتقه فاسسا جرها به فكتلى او روج في غير عتقه
 والجواز والكيل في الوري بعينها لا يجوز وقال رجما ان لا يجوز لراية بالبراهم والبر
 او ما يحج منها من الفلة اي بالمرارعه ولو كره باسنتي رارض فاعتقها فاعوى
 لم يجر عنده لفساد المرارعه خلافا لهما والوكيل بالبيع عزم العمد
 الطاكب ادا اصالح على قال فليل جاز عنده وعندهما لا يجوز فاعتق في بيع
 ذلك عنده اطل او لراية وعندهما العتق العتق كما في البيع قال ادا اصالح
 عزم فهو خطأ وما يحدث بها حسام في ان فليمنع في نصف عشر بدل البيع

٤٠
 ٨٥

ويرد الباقي وقال رحمه الله سلم له كله ثم انما اصله عن الشيخ عليه السلام
 عنها عما عرف اصلها وكان ذكرها كذا في الاحتصار على الموضع سواء
 لا اقتصار سلم كله فكذا هذا انما اصله في جميع للمفسر بدلها عسى لا
 الخس ما لم يأتها جميع النص كما بان ان الموضع نصف عشرها با قول المفسر
 على خلاف قول صاحب رجم الله فانه الوكيل بالخصوص اذا اقر على موكله
 لم يصح اصلا في قوله لا اول وهو قول آخر والشايعي رجم الله له ثم رجع وقال
 وقال يصح في مجلس القضاء وغيره وقال رحمه الله يصح قضاء المجلس القضاء
 له على القول الاول انه وكله بالخارج والمخاصة هذه مساعلة ومساعلة
 قضاء كالمصالحمة على القول الاخر انه نائب الموكل قائم مقامه وقادرا عليه
 كاقراء الموكل بعد ائنه فادجد لهما انه وكيل لجواب الخصم بطريق المحار
 والجواب المحتاج اليه المجتنب في الحكم هو الجواب في مجلس القضاء كغيره
 عن كونه حيا لان المقر لا يصح خصما با قول محمد بن حارون قول صاحب الاحتصار
 قال محمد بن احمد او كله ببيع فاسد فباع بها جديا كان محالفا وهو القابل
 وقال رحمه الله لا يكون محالفا وهو لا يستحسن له انه وكله ببيع لا بل بربط ملكه
 بنفسه العقد ودراني ببيع بربط حكمه بنفسه فصار كالوكيل بالبيع بشرط
 الخار اذا اناعه ببيعها بآثارها انه وكله ببيع مطلق ودراني ببيع وقوله
 انه وكله ببيع لا بربط حكمه فلنا ليس كذلك لان البيع القاسد قد يربط الملك
 بنفسه بان كان الغير موهوبا في المنة ببيع وقوله لا مطلقا قد دخل

324 خلاها دل عليه ان المبيع لو كان عذرا فباعه بغيره فاسد امره بربط ملكه
 بنفسه البشرا وعسى عليه با قول المفسر على خلاف قول المفسر لا بل بربط ملكه
 والى الوكيل باساق الفضايل وحرا الفذ وحرا البشرا فاذ اذن للموكل
 استيفاءه وقال ابو يوسف وروى عنه انه عليه السلام لا يستوفى في غير رجم الله
 رواه سائر الاثني عشر رجم الله ان خصومه الوكيل بدل على خصومه الموكل ولا يدخل
 لا بد ان هذا الباب لا يثبت شهادته رجل وامرأتين والشهادة على
 الشهادة لا في حقه رجم الله انه ثبت الفضايل والمحدث عبد القاصي في حقه كامله
 فيجب استيفاءه بخلاف الشهادة على الشهادة وسهاده الرجال مع النساء
 لان في قصور ادقوله انه يربط فلنا كونه بدلا او اصلا لا يخل بالظهور فلا
 يمنع البوث كما اذا قضى به نائب القاصي والى الوكيل بقضاء الدين اذا احا
 بقا الغنم حاوكل هذا وهو مع بالدين فلو وكل ان يحمله في ظاهر الرواية
 فان حلف يري وان وكل قضى عليه بالمال للوكيل وذكر الخصاص رجم الله بانه لا
 خلف عبداني خبيث رجم الله وعبداني رجم الله انه خلف له انه قد ينحل
 فكون في خلفه فانه في خلف حتى يربط الا في خبيث رجم الله ان في خلفه
 انما ثبت بعد ما يثبت انه خصم وكم يثبت عن محمد بن حارون قول المفسر على
 خلاف قول محمد بن حارون لا في حقه رجم الله في فاك الوكيل اذا اراد ان يربط
 الحرم وقضى له فانه لا يربط لم يربط ولا وقال محمد بن احمد انه لا يربط ولا
 له انه مأمور بالبشر في ملك غيره وكم سطر الملك فلا يبطل الا ان يربطه

ثبت

نصفه في دار الحرب لعجزه وقد رآه العجز وصار كالجور المطبوع
 عن الوكيل لا في بيعه بل في حكم عونه ولهذا قيل في عتق مملوك
 وانتهى اولاده وهم ميراثه والوكاله بطل بالموت اصلا فاما بعد
 واحد من اصحابنا لا يمانع من قول على حده رحمه الله عليه قال ابو حنيفة
 رحمه الله الوكيل بالبيع اذا باع وشرط الخاء لنفسه ثلاثا فاداد شعر
 المسح في المدة ثم اجاز في المدة او سكت حتى مضت المدة لم يمسح
 ابو حنيفة رحمه الله ان سكت حتى تم فكل ذلك ان اجاز بالقول لم يكن وقال محمد رحمه الله
 لا يجوز في الوجهين ابو حنيفة رحمه الله ان سكت على اصله لانه لو باع ابتداء
 فغير واجب جرحه عند تكميله او محمد رحمه الله ان سكت على اصله ايضا لان
 ابتداء البيع على هذا الوجه لا يجوز فكل ذلك اذا سكت عن حقه وهو
 السكوت او القول ابو حنيفة رحمه الله ان سكت في بيعه جاز به بالقول والسكوت
 ووجه ذلك ان الاحاد بالقول من غير استئذان السكوت لانه لا
 صريح منه في قول من قال هو الاصل بنا لا لغيره رحمه الله قال ابو حنيفة
 مسلم الوكيل اذا اقرتمه بآب لي يوسف رحمه الله قال اذا وكل رجلين
 بالخصوص فحاجم احدهما دون الاخر لم يجز وعندنا يجوز له ان الموكل رضي
 براهما لا يراى احدهما فصار كالباع لنا احما على ذلك يردى الى
 الشغب ويشوبه لانه في بيعه ما يراى لغيره حتى لو باع
 بدون راي الاخر لا يجوز عندنا فاك الوكيل بالبيع وغيره اذ وكل غيره

عند
 عند

بالخصوص

325 به ففعل الباني لخصه لاول الاجور عنده وعندنا يجوز له ان الموكل الباني
 لا يصح ولا ينفذ بصره كما لو فعل بغيره لاول لنا ان الموكل رضي بالتصرف
 براهي لاول وهذا وقع براهي فيصير بخلاف حاله الفقيه في اذ وكله لغيره
 عند بعثه بالف درهم فاسترى بصره او لا فحسبنا ثم الباقي بعد ذلك
 بحسبنا صار مشتركا حكم لنفسه وعندنا اذا اسرى بالبيع الباني
 قبل ان يخاصه ويطلبه القاضي الوكيل صار كالموكل له ان يشره النصف
 الاول صار حلالا فادفع على المستر في بيعه وكذا اذا استرى النصف الباني
 للموكل بعد ما صار النصف الاول ملكا له والموكل لم يرض به لئلا انه قد اتفق
 في الكل جملة فاد الاسترى النصف لم يقع للوكيل بل يوقع احتمال شرا
 الباقي له فاد الاسترى بعد حصل مقصوده ورأى التوقف ونفذ الكل على
 موكله قال اذ وكله شرا سي باسراة تكتلي او ذني في الذمة جازي
 الموكل وعندنا لا ينفذ علم له ان هذا شرا من كل وجه ان الكلي والوري
 في الذمة غير كالميراث والذاتين بخلافه اذا كان عينا لانه بيع مروج لنا
 ان الوكيل ينصرف الى المتعارف وهو الشرا بالانما والمطلق وهو الدراهم
 والذاتين قال ولو قال لي هذا في السوق فباعه في حارة لم ينفذ هذا
 نفذ له انه حاكم لنا ان يقيده لا يفيد فلا يعتد به في الوكيل مطلقا
 في الوكيل اذا خالفه في البيع لا ينفذ على الموكل لانه خالف حقه وعندنا
 نفذ لانه وفاء بغيره والموكل راضى به باقرا لا كالمشاع في حلال الاصل ما لم

قال الوكيل بالبيع المطلق اذ ابيع بالنسيئة لا يجوز عدا ما حوَر له الا اقبل
 العن ان يكون خالاً فانصرف الوكيل اليه فاذا ابيع نسيئة صار محالاً
 لنا ان الوكيل يبيع على البيع المطلق عليه حصة ربحه وبعده ما يقع على
 المتعارفين الجملة وهذا مطلق مع عارضة من التخياري والى الموكل اذا
 عزم وكسلة حال عينته صح وعنده ما يوفق على علمه لم انه لا يشترط فيه
 فلا يشترط حضرته كالطلاق لئلا انه يفي بعد الامر فلا يعمل بدور العلم وفيه
 ما جاز ان تلزم الوكيل ضرورة ولا يعلم **كتاب الكفالة**
 بان الوكيل يبيع على حرة او حرة ما جسيم ربحه علمه قال ابو جعفر رحمه الله الكفيل
 بالنفس او ايسلم المكفول بمصرته وفيه سلطان يرى ولا ربحها الله الا بئرا
 لها انه قد يكون شهيداً في حصة الذي يربطه فلا يفيد تسليمه في حصة
 له ان القضاة كلهم في القضاة الحقه سوا فلا يفيد التمسك بمصرته وقوله
 لا يفيد فلنا ليس كذلك بل يفيد بالاستيثان منه بطريقه **قال ابو جعفر**
 الماذور المذور عن حرة ما ذمه لم يجز الخرافا وان اعطيه عرض
 موته وما قد يقع العبد السعيان لغيره ما دام يسعى فهو كما كانت
 فلا يفيد تملك الكفالة وقال رحمه الله هو عليم بغيره ففقد كفايته
 اذا سعى وعثر بغير تلك الكفالة وقد عرف في الغنا والى الكفيل في
 دعوى القضاة وحق العبد لا يجوز ان لا يحبر علمه وعنده ما حوَر له
 انه حرة العبد فيحتاج فيه الى التوثيق لانه عهده عهده بالثبوت
 والكفالة لا يثبتان

في المكفول

قال الامام

كذا في نسخة
 الكفيل بغيره ففقد كفايته
 صح في الامام

لا يلتقي بها قال ادفع ثوبا الى فصار لمصرته فخير له رجل الا يبيع
 وعندهما يصح بنا على ان العبد يرد الا حرة المشتركة اما له عده والكفالة
 بالامانة ^{بأمله} وعندهما مضمون وقد مر قال ادفع كهل بالدرع من مفضلين ابيع
 وعندهما انهم يصح لهما ان كهل بدرع ياتي لا ان يكون لا يوجب سقوط الدين
 ولهذا الوجه به انما يصح في بيع الكفالة كما لو مات حلياً له انه
 كهل يورث ساقطاً لانه فعل مطلق في الحال وانه لا يصور الميراث فسقط خلا
 الميراث لان الواو يقيم مقامه في التركة واما التبع فلنا ليس هذا
 تبرعاً بقضا الدين بل بخص من العاقبة **قال ابو جعفر** في حرة خالاً وقوله
 قال ابو جعفر رحمه الله اذا كانت الكفالة بالنفس او المال بحضر المكفول له
 والمكفول له صح بالاجماع فان كان للطالب عاباً فهو حرة وقال رحمه الله لا يجوز
 له ان يبيع عنه قابل فموقوف على احادته له انه لا ضرر على العاقبة هذا
 العهد لانه ان ساطا له وارثاً تركه ففقد بغيرته كما لو عاب المكفول له
 والمكفول عنه لهما ان يصرف من المكفول له فلا يصح له ان يبيع له ورضاه
 كالبيع قاله **قال ابو جعفر** لرجل اجنبي ليس خليط له ولا هو في عيال
 اصرق لانا المديون ولم يفلح في قضاءها لم يرجع بها على امر عند ابي جعفر
 ومحمد بن ابي عبد الله وهو قول له في الاول لم يرجع وقال رحمه الله يرجع بها علم
 له انه امر بالقضا والمضا لا يكون الا لرجل واجب الطاهر ان لا يمان باخر عده
 بقضا در واجب علمه لا غير لانه لو صار كهل اصرق لانا ان لا يمان باخر عده

له انه كهل بدرع ساقط
 لانه ليس له ان يبيع
 وانه لو صرف بالوصية
 في حرة خالاً وقوله
 علمه لكونه

نفسه فامر بقضاء من المأمور به له اذ كان عرف ما طلبه في ذلك فلا
يثبت البرهان بالشك كما في قوله ادفع اليه الف درهم بقوله على طاعة
قوله صاحب رحمه الله عليهم في فقههم اذ اقال كعبت كدنيصين فلان
فان لم ادفع له غدا فانا كفيلا كدنيصين فلان وهو خرم لخر اذ قال انا كهل
عالم على فلان هو عزم له اخر الكفالة الاولى صحيحة بالاجماع والثانية باطل
عند جمهورهم رحمه الله وهي صحيحة ايضا لان الكفالة الثانية
لست مفرقة للاولى فلا يصح ساوها على الاولى كما لو قال فعلى فلان على
فلان اخر اطلاق احوالها انه تعالى كفالة مال ترك الموفاء بالنهي وهو
كما لو قال ان لم ادفع لك نفيس هذا فانا كفيلا عاكف على هذا المطلوب بعينه
وهذا مناسبا للاولى الثاني من هذا الطائفة كالاول خلاو طلب
اخر لانه لا يناسبه والله اعلم في بقوله لي كفيلا خلاو قوله لا يقول
الي حسم رحمه الله اذ اقال الطالب للكفيل ابرأك من المال فهو
استقاط عنه لا يسقط الرأب ولا يرجع به الكفيل على الراجل الام احمد
عبراه ابتدأوها منه وانتهى بها الى الكفيل وذلك بالاستقاط لانا لا يستيف
ولو قال برئت الي فهو اقرار بالانفا فستطع الكفيل ويرجع على الراجل
لانه اخر برأه ابتدأها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب وهو لانفا
ولو قال برئت لم يزل الى فهو كذا عنه وقال جمهورهم انه هو اسقاط
له انه اخبر برأته وهو طرقتين لانفا والبرأه فيثبت المتبصر وهو

327 لراي الا في يوسف رحمه الله ان البراه الى ابتدأوها من الكفيل يكون لانفا
فكحل عليه قال لو ابرأ المطلوب لعدم قوله فركوارته برتد وقال جمهورهم رحمه الله
لا يرتد له ان الرجوع دمه المورث فلم يترك عليه كالدواش فلا يرتد بوجه
لا في يوسف رحمه الله ان الدواش قام مقام المورث في المطالبة بالرجوع
كرد المورث فاما تفرق كل واحد من اصحابنا اللذان في جلاء يقول على جده رحمه الله
اذا ادعى قسرا فاعلى عيبر واقام البينة عليه حصره مولاة حبس العبد لانه
صادقتهما ونوخذ الكفيل بنفس مولاة لا الرجوع قام على ماله واستقر حضرته
عبد الاقام وقال ابو يوسف رحمه الله لو وجد بنفس العبد كفيلا دون نفيس
مولاة لانه لا يستقر حصره عنده وقال جمهورهم رحمه الله لو وجد الكفيل بنفسها
جميعا لانه مع له حسم رحمه الله في استبساط حضرته بالارباب حسم رحمه الله
لا يرى الكفالة من الجد في حبس العبد عنده ولا يورث منه كمالا هذا
فاما قال لا رجوع ولا اصحابنا رحمه الله في العبد اذ كفل عن مولاة مال
بامرهم عن عفاوي رجوع به على المولى وعندنا لا يرجع له ان الكفالة
بامر موجه للرجوع الا الله قبل العتق ولا يصير موجه للرجوع بعد
ذلك كالكفالة نعم لا ادرا ان اتصل بها الا جارة واي حواشي على اخر
انه كفل له جارة بامر بالف للمدعي عليه فانكرا للمدعي عليه واقام بینه
في الرقة القاضى فادى الرجوع على الراجل وعندنا يرجع له امر في
رجعه واقاراه انه لا يرجع له عليه لنا انه صار مكنز باشرعاني هذا
الرجوع فاك

لا يصح ما في وودزال
المالك كماله
الكفالة وقت عس
موجب للرجوع
في ذلك

الكفيل بدس رجل اذا مات حل الدين واذا اجاه الوارث يروح على التا
 للرجال وعندنا لا يروح حتى يحل الرجل ان الدين صار حلالا واداه بالكفالة
 باسمه فيصير حلالا في حله اصل لان الدين واحد لنا ان لا حل حتى الغرم فاما بطل
 في حله الكفيل لا يقال الحرة في الشركة العس فاقى حله اصل بدس الكفيل عليه
 موحل ومصر عينا ولا يسقط حقه بغير رضاه بطلان حتى غيره واسم له
 ما قول الساق في حله قال قول علماءنا ما قولهم قال الكفالة بالنفس والرجيان
 المضمونه به باطله وعندنا صحيحة لانه كحل ما لا يقدر على تسليمه لان
 نفس الغير ماله في يد الغير بقايله ويد افعه فلا يجوز لنا ان نكر الكفالة
 قد وجبه وبمعنى الكفالة قد حقق ملوانه ان الذمة الى الذمة في خروج
 التسليم فيجب تصحيدها للحاجة المطلوبة الكفالة وقد عرفت ما هو
 حلالا قول علماءنا ما قولهم ان الكفيل لا يفي على الاصيل كالحالة
 لا يبرأ له ان الدين واحد فاذا وجب على الكفيل لا يفي على الاصيل كالحالة
 لنا ان الكفالة ضم الذمة الى الذمة بضمي فاما الدين في الاول في حله الحواله
 لا يانقل واسم له كتاب الحواله
 ما قولهم في حله على خلاف قول صاحبنا قال الميثاق عليه اذا
 فله القاضي بشهادة الشهود لا يعود الدين الى حقه المجلد وقالا رجا
 يعود لها انه يوي ما علم لعنه كالمود له ان عهده بتصوره اذ بقا عهده حدث
 ما وصار كما قبل بغير القاضي حلالا الموت فاما قولهم رجلا فاعلمنا

فصار

328 الدين
 في الحواله عن ميثرتة وعبدنا ميثرتة له انه عقد استينافا وذلك بيقا
 على الاول كما في الكفالة لنا ان الحواله بصل الدين وادان حوله واسفل لا
 في المجلد الاول فاق ادان عبدنا ما كفه بهم من ان الباع احوال غرماله على
 الميثرتة وجملة ميثرتة بالعبد عينا فوده بطل الحواله فلا يكون للغرم
 طلب دينه الميثرتة وعندنا لا بطل له ان الحواله ميثرتة بالقرود بطل
 الميثرتة وصار كما لو اسحق العبد وادان حوالا لنا ان الميثرتة واجبا وميثرتة
 انه لم يكن واجبا بالرد بالعبد بل يسقط للمجال فلا يظهر ذلك في حواله
 له خلاف لا يستحقاق الحرة لانه يظهر ان الميثرتة لم يكن واجبا قال المجلد
 اذا مات قبل اداء المحال عليه المالح الى المحال له وعلى المجلد دين والمال
 حله للمجال له خاصة وعندنا هو ميثرتة وبس الغرم ما لم يخصه له انه صار
 له بالحق له كما لم يصر فكله قبل القبض لا يفيك الدين عن ميثرتة الدين
 لا يجوز وادان على ميثرتة المجلد كما لم يجمع الغرم خلاف الدين لان الميثرتة صار
 ميثرتة فادانه منه عند القبض واسم له علم له ما قول الشافعي رحمه الله
 قال المحال عليه اذا مات فليس له يعود الدين الى حقه المجلد وعندنا
 يعود له ان الدين اسفلت عرو ميثرتة ميثرتة فلا يعود كما في الميثرتة
 لنا ان المحال له في هذا النقل بشرط وصول الدين في حقه المجلد عليه
 بدلاله العاده وفاق هذا الشرط يعود حله الى حقه المجلد
كتاب الحواله ما قولهم في حله حلالا قول

المدعي البطل ايضا في خدم العبد ومكنى الدار ودر راحة دارم والوارث
 مقامه اما في ركوب البرام ولبس الثوب ببطل وقال في الله يبطل الصبي في
 الكل وهو الفاسق ولو كان بعد استنفا البصر بقصر بقدر ما بقي كالاجاز
 وما قاله ابو يوسف رحمه الله استحيان محمد بن اسم الله ان يوح اجاره الام وارث
 على المنفعة ولهذا لا يجوز له ان يوقف ولا اجاره ببطل هذه لثلاث سبب اولي
 مؤخر رحمه الله ان الصبي قطع الخصوم والوارث يصوم مقام المورث في
 الخصوم فكذلك في قطعها لرا ان الركوب واللبس يحجز الوارث عن استيفاء
 لان الناس يتفاوتون فيه والمالك لم يورث الوارث واما اذا هلك محل
 المانع فهو على وجه اما ان قتله اجنى او المدعي او المدعي او مات
 بنفسه او اغتصمه المدعي او المدعي عليه او باع احدما اما اذا قتله
 اجنى بعد محمد رحمه الله يبطل الصبي كما يبطل الاجاره لما بين وعنده يورث
 رحمه الله لا يبطل كما لا يبطل البيع وتوحد من الغالب فمخته فيشترى بها
 عبد الحر ثم للمدعي ان يشارضى بخدمته وارسابه بقضاء الصبي لانه تغير
 عليه كما في البيع ولو قتله المدعي عليه بطل الاجاره وعند محمد رحمه الله
 يبطل كما يبطل الاجاره وعنده يورث رحمه الله يبطل كما يبطل البيع يقتل
 الباع قبل القبض ولو قبله المدعي غم فمخته بم ينهض الصبي عند محمد
 رحمه الله ولا ينهض عده يورث رحمه الله ويشترى بها عبدا الف ثم كره
 ان يقال يتخير لانه تغير وكور ان يقال لا يتغير بغيره ولو فات

331 العبد يبطل بالاجماع كالا حاره عند محمد رحمه الله وكالبيع عند ابو يوسف رحمه الله
 ولو اعطى اعطى المدعي عليه حاره عنه لانه ملكه وبطل الصبي ولو
 اعطى المدعي لا يجوز لانه اعطى كذا وكذا مع المدعي لا يصح لهذا او اما
 بيع المدعي عليه لا يجوز عنده يوسف رحمه الله لانه قد باعه من المصالح
 في حق المنفعة وعند محمد رحمه الله يجوز بغيره كما في الاجاره وكذا
 المواريث السكينة اذا اهدمت الدار او هدم احداهما او غيرها وكذا
 سائر الاعيان على هذا الوجه قال ولو صالحه على حره عنه وسلم استا
 ح منه جاز لانه كالبيع عنه وعند محمد رحمه الله لا يجوز لانه كما لم يستاجر عنه قال
 رجل ادعى بفساد صبيها على صوفها على ان تحترق له مال حاره وقال محمد
 رحمه الله لا يجوز لانه لا يجوز بيعه ولا يصح الصبي عليه كاللبن والولد ان
 يورث رحمه الله انه صالح على احد بعض حقه وتترك بعضه وهو ظاهر بخلاف اللبن
 والولد لانه باطن ولو صالحه على صوف ساه اخرى لا يجوز لانه ليس ببعض حقه
 قال رجل ان له على رجل الف درهم من ثمن بيع عليه فابلف احداهما عليه فباعا
 فصار فصا صا حصته ليس للثمن ان يورث عليه بنصفه وعند محمد رحمه الله
 له ذلك لانه ان الافساد ملك العين فصار كانه فمض الى يوسف رحمه الله انه لم يهل
 اليه كذا القول حال فلا يورث عليه ثمنه كما اذا ادى عليه حنانه توجب للارث
 وصار قصاصا قال اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على ان يورثه
 من كل عيب جهالة حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان يرد ما وقال محمد رحمه الله

اذا باعه

معلوم

مغشاة مشركا

له ذلك ان الصلح لو سأل هذا العبد كائن معلما لخطروا له
 حوركما لتعلموا نقد دم دار لا يوسف رحمه الله ان العبد الحارث قبل الفرض
 له حكم الموقوف عند العهد حتى كان له حوالته به فدخل في التواكف كالموجود
 عند البيع فاك رجل له على رجل ماله درهم ومائة دينار فصالحه من
 ذلك على ما به درهم وعشرة دراهم على ان ينقذه بمسرحها ويستوي
 الى اجل ثم لقد عجز عن حيل النفر وحواروا محمد رحمه الله لا يجوز له ان لما
 اجله في البيتين صار التاجيل شرطا في الصرف فافسده كما لو باع عشرة
 دنانير بدرهم على ان يدر عنه دنا اخر لا في يوسف رحمه الله ان المبيع من
 جعل من الصرف وغيره وليس هذا اسطالا لم يذكر لفظ الشرط حتى لو قال
 على ان البيتين الى اجل كان الصرف باطلا قال افا قال المسلمان اني اذا
 اسلمت فانت الحكم بيننا فاسلم لم يحكمه وكذا لو قال افا اهل
 الهلال او اذا خدم وما اشبه ذلك وقال محمد رحمه الله يصير حكما عند وجود
 الشرط له ان هذا نوع بفرضه يصح تعليقه بالشرط كما للتوكيل وتقليد
 القضاء فان السلطان اذا قال لرجل اد اديت من ادي فانت قاضي
 بعد اذ تقدم كافي ضيفا لا في يوسف رحمه الله ان التحكم جلي بينهما وتعلق
 الصلح بالخطار لا يجوز كما افا قال افا اجد وقد صالحتك على كذا خلاف
 تولية القضاء ليس بصلح واما بعد ذلك واحد افعلا بالسلامة فله
 يقول على حبه بغيره الله كفاية ابو حنيفة رحمه الله او اصباحه من
 على هذا العبد

لو كان موقوف او ماله
 لا يمكن له ان يدر عنه دنا اخر
 التواكف وكذا حلت

فلا

ورول الله عليهم لعنة
 شوية واتق عليهم الله
 من حارثه فله ان يبيع
 خوفه ولا يصح حقه
 بعد الله بغيره

332 فاد احدى حرقه العبد لا غير وقال ابو حنيفة رحمه الله له العبد فيه
 الميراث لو كان عبدا او قال محمد رحمه الله له العبد وتام ارشده من الدرام
 وفيه مائة الكاخ باقول الشافعي حرقا لا يصح ان يباع بغيره الله قال
 الصلح على الاكاد باطل وعندنا جابر له قوله صلى الله عليه وسلم كل صلح جائز
 من المسلمين الا صلحا اجل حراما واحدا هذا الا وهذا كذا والله احل
 المال بغير حرق في ربح المدعي عليه وكان رشوة وهو باطل لنا قوله تعالى
 والصلح خير على العموم ولانه اخذ المال بطريق العوض من حوالته المدعي وبطل
 المال لرفع الشبهة من المدعي عليه وكذا حارث كفاية
 الرهن في فاقول لم يمسح على حرقا حوله صاحبهم من الله والم اذا من
 عذر رجلين يسا حما يقسم فوضع اجهما حكمه عند اخر فلهذا من
 الواقع نصفه خلافا لهما وقد حرم هذا في المودعين وكما في الوديعه
 في العبد الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيرا او كيبلا لا
 يعقل لم يكره هذا بالاجماع لانه لا يصح قبضه وبه يصير هذا
 ولو سئل على بيعه فكري وعقل وما عه الا حور وهو القياس وما لا
 يملكها الله حور ايسحيا بالها ان الله يبيعه في المستأجر ولا يسترط
 قدره للحال بل عند الامتثال قد وجد له ان الامر جيز وجدوه
 غير قادر وعبر اهل فسطح لراهم كما بطل الرهن واك عذر من
 ما كف وممنه القار فقتل رجل خطا فان ساء البراهن والموتهم دفعه

وهو العبد الذي يملكه
 لا يمكن له ان يبيع
 التواكف وكذا حلت
 خوفه ولا يصح حقه
 بعد الله بغيره

نظم دعوى رجل بكاه امرأه بعد موتها ببيع لاجل الميراث الذي هو
المقصود وحاله لا ينفك الا ببيع الميراث المقصود بولايته هـ اذا دفع
الى المطالب عسا وقال امسكه الى ان اعطيتك حقه فهو دية الارمن
وفاك ابو حنيفة رحمه الله في البايع الصغير يورثه وول محمد بن طريف
نه لئن لم يفر بما سأل العرش يحمل الحشر ويحمل الحفظ ولا تثبت الارمن
بالشك هـ لئن لم يفر كماله وهو قوله حتى اعطيتك حقه دليل ارادة
الارمن بفساد كقولهم امسك حقه هـ قول
محمد بن علي خلا وعمل صاحبته رحمه الله هـ اذا ارمن عند رجل مائة
شاه بالالف كل شاه بعشر مائة يعني بعضها لم يكن له لئن لم يفر بها
حتى توفي المالك كله في ظاهر الرواية وفاق في الزنادات اذا وفي عشر
ارامه فله اخذ شاه وهو قوله محمد هـ لئن لم يفر شاه بمئتين وعشرة وهذا
لو هلكت واحدة ملكت بعشر مائة للميراثين لئن لم يفر بها مائة وعشرة
وجه ظاهر الرواية لئن العقد واحد ولن يفر لكل واحد شاه وطرفا
لو قبل العقد البعوض دون البعض لا يفر كما في البيع وكان الكل محبوسا
بالكل بلا يملك اخذ البعض دون البعض هـ اذا ارمن قلب
وضعه وزنه عشر بعشر فانكسر عند الميراثين فالارمن بالخيار لئن شاء افكه
ولئن شاء جعله بالدين وقال ابو حنيفة الميراثين بمئة من الزنيت ويكون
رهنه كانه والمكشور له بالافان هـ لئن شاء الارمن ان يفتكه ناقصا
بجميع الدين هـ لئن ارمن ان يعقد ليصر ارمن هالك بالدين والميراث

334 متوقفا لدينه في الاكل وضعه وفي البنا كل وضعه ولم ينفذ
للقمته وكان ما قلنا اولى هـ لئن ارمن ان يعقد ليصر ملك الميراثين
الارمن فان عند الميراثين لا يصر ملكا له ولا يملك جعله سببا للميراثين
بالدين فاضطررنا الى تملكه لقمة العرش اذ هذا الفان فان ملك العرش
وبالعنان يملك بعينها هـ اذا ارمن عبدك بمئة الف فقتله
عند بمئته فدفع به قام مقامه وبقية كل الدين عندنا بمئة
لئن شاء الدين افكه بالالف ولن يفر تركه على الميراثين هـ وقال ابو
الارمن على افكاه بالدين كله هـ انه يفر فان الميراثين فاجب
التحريم بالمس في يد البايع اذا افكاه عند اقل مائة منه ودفع به
وهو يفر حواز حمله بالدين على ما مر هـ لئن البايع قام مقام الاول
لما ود ما مضى وكانه نافع شعر الى يده ولا يفر لاجل حمله بالدين
لما مر هـ قول ابو يوسف على خلا وقول
محمد هـ والاقول لا يفر حنيفة رحمه الله هـ اذا كان الارمن واحدا والميراثين
اشان هناك احد الميراثين ارتمت انا وصاحبه هذا التوثيق منك هـ ارم
واقام التوثيق على ذلك ومحمد الميراثين هـ والتوثيق انهما والارمن
محمد لا يفر بالدين لئن ارمنها وورد الارمن على الارمن وقال محمد رحمه الله
بعض بالدين الميراثين ولو وضع على يد واحد فادفع الى باقي الارمن نصيب
الميراثين من الدين اخذ الارمن فان يملك التوثيق عند مائة نصيب وذلك
بمستور ان كان مستورا وقيل قول ابو حنيفة هـ قول ابو يوسف هـ

دعوى المدعى لا يبطل بانكار صاحبه مثبت كل الزم من حو المدعى لزم له
 حق المدعى فلم يكن هذا من المشاع مثبت عماله بالثبوت لا في يوسف
 لزم دعواه الزم من حو صاحبه لم يصب لعدم الولاء ولو صح صح في يوسف
 وهو في حو يوسف لا بدعى الكل بل تدعى الكل له ولغيره وكان مشاعا فلم
 يمكن القضاء كما اذا كان المرفوع احدا واليهن اشهر وجات الثبوت
 على احدها واصلت للاختلاف فصلان لكل واحد منها على اصل الف
 درهم فارتبنا حقه لرضاه بدينها ورضاهما قال احد المرينين ان المار الذي
 الذي ادعينا على ذلك باطل ومنه من ادعى ان حقه وانكر صاحبه بطل الزم
 وذاك محمد لا يطل ومنه من حصته ذكر في رواية هشام ومن كل واحد من
 هك في مشاع من دين هكنا دين عليه عند مسلم او ذكر او حشاشين
 ولزم لسلهم ثم خوف ذلك الحرج ظهر المتكلم عليهم واشتد لصر الزم على
 المرينين بدينه وذاك محمد موهين بحاكم سابع في حقه فان فصل عنه شي هو للزم
 اشهر لانه اقرت الناس له وعي ابا حنيفة فيها روايتان بدينه لزم
 كالموت والموت لا يبطل الزم فلذا هذا لا في يوسف لزم المرينين مستور عليه
 وسو ذلك استناده الغراه فكان اولي به خلاف موضع وشقعه لانها
 امينان لا مستولين باب ما بعد ذلك واحد
 من اعياننا البلاء فيه نقول على احد هك ابو حنيفة اذا ارتمى قلبه بقت
 وزنه عشر عشرة (رايم) وبعثته لجوته وصاغته انبي عن فاكته عند
 لغرم جمع بعثته ذهبا وتكون هكنا بالدين وذاك ابو يوسف لغرم خمسة اشدا

335 وبعثته والذهب وتكون مع سدر القلب هكنا وماك محمد لزم كان البقضان
 قدرا لثبوتهم لواقف ذمت من ماله ولزم كان اكثر درهم فان شال الامن
 حمله بالدين وشرع افنتكه هكنا اخلاوا اخلاوا واحدا ليرفع حنيفة
 والي يوسف الهلاك بالدين ولا يكسار بالقيمة لا بالدين وعند محمد اذا كان
 الهلاك بالدين فالاكسار بالدين ولزم كان الهلاك بالقيمة فالاكسار بالقيمة
 والدلائل متساوية باب محمد هكنا واخلاق اخ ليرفع لحنيفة رحمه الله ان كان
 الغنى مضمونا فالصاغة كذلك تعال حقه لو كان الورث مثل الدين وقيمة الصاغة
 اكثر من جمع بعثته وعند اليوسف الصاغة كغيره من قيم والفضلان هكنا
 وعند محمد ليرفع الفضل الى الورث ولعمارة الى الصاغة بدينه لزم هكنا
 تابع للزهر والصاغة تابعة للورث فيصرف الباقي الى الباقي وللصلح الاصل
 لا في يوسف لزم القضاة ما مضى وقوم ولهذا قلنا لزم المرفوع من الموت
 اذا باع ابو يوسف لرجل وزنه مائة وبعثته لصاغة مائتان مائة اعتبر
 الثلث كما لو تبيع بالقرن الا حنيفة لزم القضاة لاقية لها على الانفال
 الا ان لزم من كثر ابو يوسف لرجل لم يكن للمالك لزم عشر العشر وبعثته بدينه
 الصاغة واذا لم يكن لها قيمه بالانفال وحل تبعها الورث لانها من اصل والمعتبر
 في الحقيقة من اشتق لما مر مائة هك ولو كان الورث اربع عشرة والقيمة
 ثلث عشرة والدين عشرة فانكسر عند المرينين فعند ابا حنيفة لزم افنتكه
 ناقضا يجمع الدين وشرع افنتكه المرينين حمله اشدا وبعثته بدينه لزم
 مع سدر القلب هكنا لزم المعنة وزنه عند ودي ابي عشر والمضمون هكنا

في حقه

الامور كسار

ربي عشرة اشداً من عند ابي يوسف بغير عشرة احداً من بلده عشرة جزء الا انه
 لغیر الضمان لا يحمله والضاغمة كغيرها قائم عند وعند محمد رحمه الله ليركان
 البقضاء ربه او اقل احده على افتكاكه وليركان اكرههم فهو بالخيار ليرش
 افتكاكه بجميع الدين وليرش على عشرة اشداً منه بالدين وبأخذ الشد من المارة
 ما قاله رفر خلافاً لقول علمائنا الدلالة ما ك
 المرتبة اذا انزل الدين عن الدين او وهبه له والعبد الرهن بدين يملكه يضمن
 قيمته وهو القفاش وعندنا لا يضمن وهو لا يشتبهان لانه لير المرتبة صار قافلاً
 للدين يسقط الدين وبالأثر والجهة سقط الدين وظهر انه استوفى الدين ولا
 دبر فقرة كما لو كان مكان الجهة فضا الدين لير الدين بالانذار والجهة
 صار كان لم يكن لان الدين انما اخذ حكم الرضوخ بعرضه القضا بالحر وورطلة
 واذا رطل الدين رطل الرهن فلم يكن هذا قضاء اشتفاً ولا يكون مضيقاً بخلاف
 قضا الدين لان صار موصوفاً او صار مضيقاً اشتفاً ما ك رجل رهن عندنا
 بالفضلة مضيقاً وحل ذلك الدين تطوعاً ثم هلك الرهن عند المرفق هلك
 بالدين ويرجع الا من الدين على المرتبة وعلى هذا الخلاف لو اشترى عبداً او تطوع
 رجل ناداً بعتهم ثم رد العبد ذهب يرجع على الباع بالبر وعلى هذا
 من تطوع بامرأته امرأه عشر ثم طلقها الزوج مثل الدخول بها يرجع
 عليها نصف ذلك وعندنا المنتطوع هو الذي يأخذها ادى من القباض في
 هذه الموضع لانه المنتطوع مضيق بمولا وصار كقضا هو لا وصار كما
 لو مضى بامرءه لانه لم يملكه المومر عنه ونشر ان المنتطوع ادى

336 ديناً غير واجب وفي الدين عليه خلاف ما اذا ادى ما مضى لانه صرح
 عليهم بما ادى فملكوه بالضمان ما ك اذا زاد الى الممنوع رهنه اذ كان
 يرضى بالمرتبة لم يجر وعندنا يكون لانه جعل الزيادة سقوط الدين
 ولو جعلها بطل الدين لا يجوز فانه اذا رهن عينا بدين ثم جاعل رهن
 وما خذ هذا رهنه مكان الاول لم يكن الثاني رهنه الى الزيادة الاول على
 الرهن من قبله اذا جعله بعض الدين لانه جعل الثاني مع الاول رهنه
 بالدين كأنه رهنها جميعاً في الدين لما مر في الرهن والمتمم بخلاف
 الزيادة في الدين على الرهن لما مر في باب ابي يوسف ما ك اذا انق
 العند الرهن وجعل بالدين ثم عاد لم يغير رهنه بل يكون مالكا للمرتبة وعندنا
 يعود رهنه لانه ملكه بالدين فصار كالمقصود لانه لير المرتبة لا يملك
 بالدين بل يبيع بقصته لا اشتفاً ووجه ويتم عند الهلاك وقد ظهر انه لم يملك
 فمضى بموتها بالدين ما ك العند المهر هو اذا كانت قيمته الفاقضته
 عند قيمته مائة ودفعه والدين الف يسقط بشفاعة والدين وعندنا
 لا يسقط منه شيء لانه هلك كله ثم عاد لهذا القدر وصار كالشاه
 المشتة اذا دفع حللها يعرض الدين لقدره لانه ما مر في باب محمد رحمه الله
 ما قاله ان في خلافاً لقول علمائنا رحمه الله
 ما ك الا في جهالة حكم الرهن صرورة المرتبة اقصى بيمينه عند البيع
 وحق المطالبة ببيعته وعندنا ملك المند ولا يكتسب بيمينه بشفاعة في البيع
 عما وصه لصهر بيمينه لا اشتفاً عند الهلاك ويسقط الدين بملكه

مقاصداً

لن الرهن شرع وشبهه بالدين بصادر كالكفاله والكفاله لا تسقط الدين ولا
 يصير مستوفيا له كمنه يلزم انفا الدين من ذمة الكفيل كما يلزم ايفاؤه
 من ذمة الرضا ولا يصار فلذا هنا لا يصير ملكا ومحمولا بالدين بل يلزم ايفاؤه
 من عنه حقيقة المعنى الوثيقة لئلا ينال الرهن بغيره كالحبس وللزوم لغيره
 فيكون جعله حكما للرهن ولا يصير للحبس وللزوم حكما جلهما للرهن بل
 بالثبات ملكا للحبس والبدن يثبت له حكمه ملكا للدين والحبس وهذا اليد
 تثبت بحقه استنفاء الدين حقيقة المعنى الوثيقة على ما عرفنا واذا صار مستوفيا
 دونه بامتناع الجاهل لا يمكن من استنفائه لانه يورث الى الاستنفاء
 من حيث ملك الدين من غير علم ما عرف ويقتضي على هذا امتثال منها الرهن
 امانة عنده واذا اهلك الاستقطا الدين وعندها يسقط لما سبق فيها
 لن حكم الرهن لا يشترك لئلا يولد للنوعين غير لعضا الدين لا الوصل بعد
 غير آخر وعندها يشتر لانه صفة سرعية لله فبشرى الى الولد كملك الرقبة
 وحيثما لن من المشاع كونه عنده لهن المشاع قابلا للبيع واستنفاء الدين
 من عنه وعندها لا يجوز لهن ملكا للحبس لبعضى لصور والحبس وحسن المشاع
 ومن لا ينفق وحيثما لن الرهن من يملكه اشتراط اذ لانه ملكه وتعيينه
 لعضا الدين من عنه لا ينطلي بشارده وعندها لا يمكن للرهن ان يطار ملك
 الدين ولا يمس عليه وحيثما لن الرهن من ان يسفح لم يثبت وشره لئلا ينفق
 لانه ما في على ملكه وعندها لا يشتر لذكر لهن في ان يطار ملك الدين عليه
 الا من اذا اعتزل الرهن بطل اعتناقه وعندها يسقط ويصير فمته لن كان

337 مؤتمرا ويكون ههنا مكانه ولن كان معشرا استنسعى العبد في فمته لن
 به اعتناقه لا في حوال الغيبة لا اطار فلا ينفذ كغير الرهن من الرهن لئلا ينفق
 ملك نفسه لهن حكم الرهن من ملك الدين من ملك الرقبة له ولا اعتناقه بصادر ملك
 الرقبة لانه ينطلي حق الرهن من ههنا ويتعا فلا ينفق بصادر بل يجب حرقه
 بالهوان وقد عرفنا موضعه بامتناع
 رهنه فاك زوائد الرهن لا يدخل الرهن من عدمه بل ان كان في ملك
 اذ املك الرهن عبد المتمردين واذا عي ههنا لم ولم يقيم عليه بتمه فعلته بتمته
 لانه امانة عنده ولا يصير اذا ادعى ههنا لانه امانة عنده ولم يملكه بعد من
 ماله لم ينفق وعنده بتمته لما مر في الوصل وعندها اذا كان فيه وفا
 بالدين يسقط الدين وقد مر في ان ياتي كما
 ما قول الحق فيه عاظلا وقول صاحبه فاك الاستنفاء بالحق المضارة
 ما ما وهي كالتراشر المالك واستنفاء من ماله درهم فاستكره لجهاد وانه كان قبله
 اعمل فيه براك او لم نقل تحملها الى مصر فله لن سبعها مائة على الف ومائة
 لانها قامت عليه بذلك فان باعها بالبيع كانت عثم اشهر من ذلك حصه المضارة
 على شرطها وشهر واحد المضارب والكراني ماله خاصة ولا سبعها مائة
 على الف لا غير والبيع كله على المضاربة فها انه متطوع بالكر لانه فعل لغير
 اذن رضاء واستكره الحنيفة وذو الاصل بالاجماع فلذا ههنا لانه
 اسد منه لنفسه لهن المليون لا استنفاء من بصره بتمته لنفسه وكانت
 حصه ذكره الميز له خاصة ما قول الحق فيه

قول الحق فيه
 قول الحق فيه

فاك اذا استتمت للمال والمضارب الربح واخذت المال واسكن
 ثم زادت المال له شديدا فالتفتا شرا في كونه وهو مولى ابو يوسف وعند محمد
 لا يجوز وهو اشتق من لـ لنز العقد لم يبق له البيع الربا فيه فانه ربا
 في آخر بعد تمام العمل في يوسف لنز المضارب لو زاد لرت المال
 يجوز فكذا اذا زاد له رت المال فاك لا يجوز المضاربة بالفلوس
 وقال محمد بن كرم لا خلاص عن كبريات المضاربة وروي الحسن بن مالك
 عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يجوز وصيه رواته عدم اليقين انها تقتل
 الكسار وكانت كالغروم وصيه اليقين انها تروج رواج الثمان محكما
 حكمه الثمان فاك ولو دفع اليه الف مضاربة بالنصف يعمل فيه
 برأيه فعمل فيها ورجع الف اتم اعطاه الف اخرى مضاربة ما كتلت بعمل
 فيها برأيه فخلط حتمانه وهذا خلاف المضاربة الاولى فحكم فيها الف
 فالهلال في ربح المال من اوله وقال محمد بن الف يملك ذلك كله بالحساب
 حتى يكون ربعه الخمسة والمال من اوله ويقتسمه المال الثاني فـ ان
 الربح يقع للمال من اوله لا للمال الثاني ولا يمكن له صرفه والهلال في حواله
 المال اليه متى صرفه الى الكل كما اذا كان المال الثاني حذو غنما الى غيره
 لا في يوسف لنز الف والتمتانه كلها لو صدق وللف والتمتانه
 اصله ولف تنوع فاذا اورد الهلال بصرفه الى البيع ولو لم يملك شي
 ذلك لكان بصرفه الى الكل ورجع الف فتمت هذه الربح من المضاربة الثانية
 ولربح الخمسة من اوله ولا يستعمل بهما ولو كان ربح من الف

عنه

الى رجل آخر ما كتلت بعمل فيها برأيه فخلط المال لم يبق له الاذنه فـ 338
 واذا هلك شيء من ذلك هلك على الحقته فلا فلا في الف الربح لا تكون
 تنعالم المال الثاني في حق غيره فاك اذا اشتاخر رجل عشرة اشهر
 ما حرم معلوم لم يشره الى ان يترجأ ما دفع اليه في هذه المدة ما لم مضاربه
 بالنصف فعمل ورجع فيه المال كله لرت المال وله العمل المشروط
 وهو محمد بن شرط المضاربة ولا يجوز له ما دام يعمل بهذا المال ولا يطلع
 بالاعمال فـ انها كانا جعلتا بدل متبايع العاقل في هذه المدة ما يمت
 من الف والآخر جعلتا لها نصف الربح معهما كالودع اليه عمر المتناحرهما
 مضاربه متى عمل الشرط وشقط احد ودرمته عمله للمضاربة لا في يوسف
 انه دفع الى من هو متبايعه مملوكه له فلا يصح وصار كالودع الى عند
 ولاد بن عليته وهذا لنز المضاربة لا يفتش من الحان للربح الحان اقوال
 لانها الزهبة والمضاربة ضرب توكل وهو غير الربح فاك اذا دفع
 اليه الف درهم مضاربة على انها شريك في الربح ولم ينسج شكا حاز وكذا
 لو كان على لنز المضارب شريك في الربح فالربح بينهما سوا ولو قال على لنز
 شريكا فعند ابو يوسف هو كذلك وعند محمد لا يجوز لانه مجهول وقد مر قبل هذا
 فاك اذا اشتدت المضاربة فلم يضارب اذا عمل بحسب العمل المثل لانه اذا عمل
 المشروط ولا يجوز له اذا لم يحصل فيه ربح عند وقال محمد بن الحسن في كذا الف ما بلغ
 فـ انه لا يمكن تقديس نصف الربح لانه مجهول جهالة فاحشه فطلبت التسمية
 اصله كما لو اشتاخر بركة على لا في يوسف انه رضى به ولو كان مجهولا لم يوافق

والله اعلم بالصواب
 في هذه المسئلة

الذي علم من غير الخبايا وعنه علم ان نفع المحاقلة وما المزارعة لغه وروا
 من خبر ان النبي علم في سنان الاستجارة لسي من ولا جوازها وكان بطريق الجارة
 بل ليل استراط اعلام الملة والبدلها هنا معدوم فمحمول هذا مع صحة
 لرا حارة اما الدفع الى اهل خير كان بطريق الصلح والمعاينة فان اذا
 كان البذر من الارض بشرط الخارج لنفسه فثلثه للمزارع وثلثه للعبد
 فاذور مذكور للمزارع ولم يستراط العمل على العبد فالمشروط للعبد يكون
 لوق لارض عذله حصة ربه الله على قول من يحيز المزارعة وقال هو للمزارع
 بناء على ان المولى لا يملك كسب عبده المادون فكان استراط للعبد ولم يشترط
 عمله كاستراط للجنبي فلم يصح بقى لما كان لارض عذله مملوك وكان استراط
 للمزارع فلو بشرط على المزارع انه ان يزرع في شهر كذا فله نصف الخارج
 وان يزرع في شهر كذا فله ثلثه جميع الشرط الاول ففسد الثاني وقال
 صحا جميعا وهذا كخياطه اليوم والغد قد مر قال اذا قال ب لارض
شروطك النصف قال المزارع ابل بشرط اني نصف الخارج وريان عشا
 اقضه وكان ذلك قبل العمل والقول قول ب لارض على قياس قوله وقال
 القول قول المزارع ولو اما البينة فالبينة منه المزارع بالاطع وهو
 قياس سبيله التمس اذا اختلفا لراجل فعندهما القول قول المنكسر وان
 كان فيه فساد العقد وعنده القول قول من يزرع عليه الصلح وقد مر في
 البيوع وان دفع الى رجلين على ان يزرعاها بذرهما على المزارع احدهما

واما الملة عن اشياء
 او العامل فيقول
 وذلك معدوم بمحمول
 وهذا هو مفسد
 للامانة

المذنب
 كاشف الظلم

لان كان لزوم العلم
 عليه

(اضاف)

340 الحلى لدار صيانة درهم والمزارعة في الكل فاسيده وعند ما فسد في حق
 من شرط له الدرام خاصة وجار في لرا حارة الفساد في التصدي الذي سبوا
 له الدرام ان يزرع لارض عذله وكان هذا بغير البذر لانه يصير مشتركا
 بذر هذه الدرام فكان يباع في مزارعة والصفقتان في صفقة واحدة
 فاسيده ففساد التصرف بوجوب فساد الكل عنده خلافا لهما وقد مر
 في البيوع وعلى هذا لو بشرطوا اني الخارج بينهم اثلاثا ولولا لارض على
 احدهما لعينه فانه درهم لانه شرط لولا لارض مع ثلث الخارج وبرا هم
 وهو سب لقطع الشوك على بعض الوجوه فان الف بزرع المزارع على رب
 لارض على قول من يحيز المزارعة عذله حصة ربه الله سواء كان البذر منه او
 العامل وعندهما نصف المزارع عليه لهما انه حصل على مكر المزارع له ان
 نصفه له ونصفه حصل له بذله وهو منافع العامل كما قال في الاحارة
 وقد مر في كتاب الركة في باب فان المزارعة ادا فسد ما شئت اطع من
 فقير العامل والباقي له ولارض عذله والبذر من لارض الخارج لولا لارض
 والعشر علمه بالاطع وان كان البذر من العامل فالحارج له والعشر عليه عندهما
 وعنده على لارض لانه باخذ ارضه لارض لو كان الفساد ناشئا من
 البذر عنهما فالحارج لهما والعشر البصير عندهما وعنده كله على رب
 لارض لان نصف الخارج له وفي التصدي اخر وجب له مثل لارض له فاني اخذ
 عصبه لارض عشرين او حرا حته فزرعها فالحارج النفاضة والعشر والحرا

للمزارع

(اضاف)

عليه ان لا ينفصل الارض لا تنفقتها حصل له وان نقصها وضع في الغرض الخارج
 على من الارض قبل الضمان وكثر عنده والمان كالاجرة والارحم الله الغرض على
 الغاصب بكل حال كذا ذكر الفقه ابو الليث السمرقندي رحمه الله عليه لان في
 الخارج والخارج على الارض ان كان الضمان من الخارج او اكثر كما في الاجاز
 وفي ذلك اجماع وان كان في ذم الغاصب لا ضمان عليه
 للنقصان لا في الارض بل في شئ بها وهو خلاف ما اذا اجروها باجر قليل
 الخارج عليه لانه من الارض حيث امر غنية بالانفاق بما هو ادنى
 على هذا وقولنا لا فرق فيه الى حصة اهل البيت **ادكان البذر**
 والعمل من اجرة الارض والبر من الاجرة وعند حوزة الله لا حوزة له ان هذا
 استبحر الارض ببعض الخارج فيجوز ويجعل البقر تبعاً كما يجوز جعله تبعاً للعامل
 محمد بن الله ان ينفعه البر من حيز من ينفعه العامل لا من حيز من ينفعه الارض
 فامكن جعله تبعاً للعامل دور الارض في هذا السند ان البر ينفق الخارج
 قصداً لا اجوراً فاك **ادكان الحصاد** على المراد في صدق المراد في حوزة اهلها كان
 البذر وكذا في البذر به والجل الى من البذر في حوزة الله ان
 اجاز شرط الحصاد على المراد في له انه متعارف فصار كشرط جزو العمل
 على النافع وجه ظاهر الرواية ان شرط عليه ما ليس من المراد في حوزة الله ان
 يعمل بحفظ الى ان يدرك فاذا ادرك فالباقي عليها حال **ادكان** او اتروا امواه
 على ان يزرع المراد ارضاً بعينها للروح هذه البينة **ادكان** ان الخارج بينهما

اما من لم يوجد
 من الارض في الارض
 انما انقصت فاسد
 وصوب الاجاز على
 وهو كذا في الارض في
 حوزة ولا ينفق عليه

بصافي وسطا البذر عليها او على الروح او تروها على ان يزرع هو ارضها
 في ذرها فالخارج سبباً بصافيها والركاع في سبب المزارعة لانه كذا فيه
 مزارعة ومزارعة في كذا والمزارع يفسد بالشرط الفاسد دور الارض
 فلو عمل العامل فيها خرج في كسر والخارج كذا لو البذر وعلمه اجرت
 للارض والعمل ان كان العمل المزارع والبذر عنها فعمله في حوزة الله ينفق
 المثل مهرها فيسقط عنها نصف اجر مثل الارض ويؤدي النصف المثل وعند
 محمد بن الله لها الاول من مهر مثلها ورجع اجر مثل الارض في حوزة لو كان الاجر اقل من مهر
 مثلها يسقط عنها كل البذر ان الروح يزرع بشا واحداً وهو منافع الارض
 وهي بذلت شئ من نصف الخارج ومنافع بعضها فيقسم المنافع على قيمة الخارج
 وقيمة منافع بعضها والخارج مجهول جهالة فاحشة فصار المهر مجهولاً
 جهالة فاحشة فيبطل التيمم في مهر المثل لا في بذر الله الخارج وان
 جهل لكن منافع البضع معلوم والشئ متى قبل معلوم ومجهول انقسم عليه
 نصف المهر الفسمة باعتبار القيمة ولو حوزة براضا فيهما على السواء كما
 اه الاوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء كما ان فلان نصيبه فكذا هذا ولو كان البذر
 من الروح فلها مهر المثل بلا خلاف لان الروح جعل نصف الخارج مائة اضعاف
 بعضها ومنافع بذرها وهي مجهول جهالة فاحشة واما ادكان الروح هو
 العامل في ارضها فان كان البذر قبلها مهر المثل لانه جعل نصف الخارج باقاً
 منافع بعضها ومنافع ارضها وجهالة فاحشة ولو كان البذر منافع فاحشة

وهذا هو القياس في الخبر الا ان تركنا القياس ثم بالنظر في انفس المبتدئين
 طاهره جامده كانت ذايبة وكذا ايها وقالوا رحمها الله هي خبيثة
 وان كانت خبيثة ازيقت اركانها جامدة غليظة غشيت واكلت لها ان
 المحل نجس الموت فتنجس فافيه له ان الموت ليس عجز يداته بل النجس
 هي التواء البرطوبات وهذا لا يقبل ذلك ما قولك خبر علي خلا قول صاحب
 رحمه الله عليها قال المثل في نبي التور ونبينا الرب ونبينا دكش هاجرام
 وهو قول السافعي رحمه الله وقالوا رحمها الله هي حلال طاهر لغير التلوي والتبر
 وعنده جنيته رحمه الله هذا مما يجب اعتقاده في الدين كمالا فودي الى
 الصحابة رضوان الله عليهم ليعجز له قوله صلى الله عليه وسلم ما يسر كثيره
 فالجرعة منه حرام ولانهم يمسكون كالحجر فصاد كالباب والى المصنف لهما ما
 روي عن عمر وعنه بن مسعود بن عباس بن رباح بن ثابت بن كعب بن ابي سعيد
 بن ابي نضاري وهو انه عنهم ليعجز مثل هذا وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في غزوه تبوك يقوم برقصوا اي يرقون فابرمهم ان يشربوا ولا يمسكروا
 وما رواه فالمسكر هو القبح لرا حير ما قول لي خبيثة على حلالا وودي الى
 ولا قول في خبره رحمه الله قال لا يبلغ التبر براد بغير سوطا وقال ابو بكر
 رحمه الله لا يبلغ ما يبر سوطا اصله قوله صلى الله عليه وسلم من بلغ جد في غير
 جد فهو المعذب لرا ان انا نزلنا الله اعين في الحد الحاصل وهو
 حد القرون لرا اجرا ركا وان وجهه رحمه الله اعين حد العبد لانه في نفسه

343
 حد كامل والذي يفسر منه سوط في رواه حنيفة في رواه في قول محمد بن
 حنيفة رحمه الله ومع ابو بكر بن عمر بن عبد الله علم في رواه كتابه لرا اكره
 ما قول لي حنيفة على خلاف قول صاحب حنيفة رحمه الله قال اكره الود والبراء
 على توبتها مكرهية غير فاحش ثم رال لرا اكره فرضيت هو ذوالود فله
 حق لرا عراضا وقالوا رحمها الله ليس له ذلك لهما ان المهر حقيقا ولو استقطت
 علم سوط فخذ الذي له ان يبلغ المهر الى مهر المثل حق لرا وليا كالهم
 يتغير وروى بن ضرور بالنقصان فصاد كعدم الكفاة قال اكره لغيره
 لا قلنك او لتغير نفسك في النار او في الجبل ولا القاجين لا يفي كرفع
 نوع خفه فارش فاعل وارشام يفعل وقالوا رحمها الله لا يفعل اصله يسله
 السير الكبر اداد مع الحريق في السعينة وهو يعلم انه لو جبر فيها
 فخر وولو في نفسه ما اعجز وودكرناه ثم وولو في نفسه في
 النار فاجتروا على المكروه القصاص عنده لوجود لرا اكره وعندهما
 لانه مختار ورا لرا لرا لا يتحقق لرا من السلطان ولا يملك الله عليها ادا
 جازع عن غير السلطان فاحي من السلطان فهو اكره لهما انه لهما لرا
 حبيته انه لا يمكن فعه غالبيا فلا يعتد في المكروه على اعتنا وصف
 عنده اذا اجتو حكمه هو مختار ولا ضمان على المكروه وقالوا رحمها الله عليه
 الضمان والمكروه على اعتنا والكل اذا اجتو نصه فله عليه ضمان نصه
 ولا يملك الله عليها له ضمان لكل عليه وهي ميلة تجزى لرا اعما وودكرت
 شرح

في دفع القهر الى
 السلطان فندم

بقول أبي جعفر عليه السلام قال المكره على القتل اذا قل
 لا قصاص عليه ولا على المكره البريه في طاله وقال رحمه الله حب القصاص على
 المكره دور المكره له ان المكره مستند المكره مضطرب ولا قصاص عليها واجب
 الله بالسبب لها ان القاتل هو المكره والمكره كالا له وكان المكره قاتلا
 ودر عرف تمامه من طريقه الخلاف قال لو اكره على قطع يده مجزئ
 فقطع ثم انما مور قطع رجله بغير اكره فاقبح ذلك كله فعملها البريه
 وقال رحمه الله القصاص من لا يقطع اليد على البريه عند قصاص
 نصيب لراجه مالا وعند ما مات فعمل احب ما فعل المكره قصاص
 فالتبر ما تدر كل واحد من اصحابنا السلام رحمه الله عليهم قال ابو جعفر
 حب الله على عاقلة المكره وعبد الله بن جعفر رحمه الله البريه على المكره وعند محمد
 رحمه الله حب على المكره القصاص اصيله القتل بالمثل وهذا في معناه فعند
 في المثل حب البريه على المقاتله كذا في هذا وعند محمد رحمه الله حب في القصاص
 المكره هذا وعبد الله بن جعفر رحمه الله حب بطريق اكره واركان موجب
 للقصاص كان موجب البريه عليه والله اعلم بقول رفر حرا قال ابو جعفر رحمه الله
 قال رفر رحمه الله اذا قال لا افرقتني فقتله فحببه القصاص وعرا صا رحمه الله
 الله ملائمة وانما احب ما هذه والباسم ان لا يحب شي والباسم ان لا يحب
 عليه البريه ماله وهو رواه لراجل لم ان لراجل باطل فانه لا يثبت
 الا باجه قصاص كالمقتل بغير اذنه وجه الروايه ان يفسد حقه
 فاد انفعه باذنه صا

ولو كان ثقتل نفسك
 من ياب هذا ويرا
 لا قبلتك بالسيف
 فالتبريشه ما ينفذ
 او صنفه رحمه الله

344 هدر اكل الوائل ماله باذنه وجه الروايه الساكنه ان النهر لا يحرق
 وبها لرا باجه الا ان القصاص من قتل الشبهه فحب البريه في ماله لانه
 محمد قال المكره على الزنا اذا رضى حرد وهو قول لي حسم رحمه الله اسر ولا
 وفي قوله لراخر وهو قولها لا يجد له ان انتشار لانه دليل الطوع لنا
 ان لرا كراه يورق الشبهه ولرا انتشار قل يكون طبعالا طوعا فاقول
 الشافعي حرا فالا صا رحمه الله اذا اكره انيسا نا على قتل انيسا فقتله انسان
 حب القصاص عليها وعندنا لا قصاص على المكره له ان المكره قاتل حسم
 والمكره قاتل يعق فحب عليها لنا ان المكره الله فهو ميلوف لرا حرا ولا
 قصاص على الا له ومسله طلاي المكره وبذره حرمه كتاب الطلاق هذا
 الكتاب والله الموفق كتاب الحرج
 بقول أبي جعفر عليه السلام قال المكره على القتل اذا قل
 على الحرج النافع العاقل السفيه باطل وقال رحمه الله هو جاني لها ان النبي
 صل الله عليه وسلم باي معا ذر صا رحمه الله عنه ماله ولا يضر نفسه حرج
 عليه اما نظر الهم اذ زجر الهم ولها اعنع عنه ماله له ان المكره التبرقات
 ثبتت كرامه لبي ادم وهو اذني مكرم اد ثكننا لرا الحرجي على موجب
 التكليف وهو مكلف واما الحديث فلنا باع ماله برضاه لا بظنه
 غيره وما ذكر من النظر حصل غنغ المال فلا يجوز دفعه لضر اعظم منه
 وهو شلب اهليه التصرفات ودر عرف ما قول ابو جعفر عليه السلام
 ولا قول فيه لرا حسم رحمه الله

عنده لانه لا يملك كسبه خلافا لهما لما مر وكذا لو قال له ولم تولد عبد
هذا ابني وهو مجهول عن النسب لا يثبت بسببه منه عنده خلافا لهما فانه
يعتبر عليه ويصنف قيمته للغير ما عندهما قال ولو قيل عبد عبد المادون
المادون فعليه قيمته من ثلث سنين لانه لا يملكه كالا جنين وعندهما يصنف
قيمته للغير ما في الحال لانه ملكه وفيه حوله للمعرفه بما قول اني تولد على حال
قول صاحبنا رحمه الله قال استرى العبد المادون وجاربه بالف
درهم وفسدها درهم سعر بالتمرحم وذهبها الباع منه ثم بقا لا يصح
لرافقه ورده الجاربه وياخذ لرافقه لما مر به الا قال يبيع عبده وعندهما
بائنه لان عبده حنيفه رهوا لله عنه في محصور لا يملك جعله سعالا لانه لا يملك
وعندهما رحمه الله ليس يبيع ولا يملك جعله تبع لانه لا يملك ولو بقا لا يملك
بطلت عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يبيع بهذا الترخيم في البيع والله اعلم
بقول من خلاف القول علمنا رحمه الله قال المادون من النوع لا يبيد
ما دوننا في هذا النوع وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يصير ما دوننا
في انواع كلها لانه ليس بفيد الولاء ما دون المولى فيملك ما يتناوله لراذن
دون غيره كالوكل لنا ان العبد متصرف عا لكتبه نفسه لوجود الدليل على كونه
وهو التكييف والحاجه لآخر حتى المولى كيلا يتوطل منافع عليه فاذا ارضى
تقيل منافع من نوع بطل حقه اصلا او لا فوق من يعطى لها في هذا النوع
ونوع اخر ظهرت مالكته في كل انواعه وقد عرف في المولى اذ اراد
عنده

انه

346 يبيع ويستتري فيسكن لا يصير ما دوننا في التجاره وهو قول الشافعي وعندهما
يصير ما دوننا له ان السكوت يحتمل فلا يثبت لراذن بالشك ولا احتمال لنا ان
السكوت يدل على الرضا بالتصرف لانه لو لم يكن رضاه لم ينع حره على
موجب لان ما لم يعرف في النوع المكنى فاذا ثبت دلاله الرضا ولا اذن
خرى على احكام صريح لراذن دفع الضرر للناس وصيانه لحقوقهم
الضياح وقد عرف في اقال اذنت لك في التجاره بشهر ايفتصر عليه
عندهما وعندهما يصير ما دوننا مطلقا وهو بنا على ميسله المادون في النوع
قال اذ ادرك لامتة في التجاره ثم استولدها لا تنحل له انه عام لراذن
فانه لو اذركم ولده يبيع فصار كالندين لنا ان لا يبتدأ دليل
تخصيصها ومنعها عن خروج وهو دلاله المحر خلاف ما اذا اذرها
استرا لانه لا يعمل بالدلاله عند الصريح قال المصنف المحر العاقله اذ اباع
حاله بغير اذركم لانه لم يبيع فاجاز ثم تغد وعندهما تغد له انه وقع باطلا
لا يتصرف المحر لغولنا انه موقوف على اجازة وليه وقد صار ولنا فيه
باجاز ولا يقال بانه يوقف على اجازة غيره ولا ينفذ باجازه لانه قول
المولى عامل له في الاجازة وقد عمل هو لنفسه قال العبد المادون
المادون اذ اذهب له هبة او تصدق عليه بصدقه او كان ذلك لامتة
المادون انه اذا ولد لها ولد بعد الحول لا يثبت حوله الغرما في ذلك وعندهما
الغرما اجوز ككل حوله حولاها وساع في ديونها له ان هذا ادب التجاره

وعندهما

فلا نقضي الا ما عند مالك التجارة وصار كالمالك المولود قبل الحق الذي
 ان المهر والصدوق كسبه فيستحق بدنه واما الولد فقد است هذا الحق
 لام فيستحق له المهر والولد المولود قبله قال لو كان على العبد اما ذره
 الف درهم حال والف مخرج فباعه القاصي بالفسخ دفع لرايه الى صاحب
 الدين الحال دفع لرايه الباقي الى الراجح الحال وعيد يدفع لرايه الباقي
 الى المولى واد اجل الراجح اعطاه المولى ذلك له ان الدين يحول الى القس
 فصار كتحول الى التركة ونعم تجل الدين كله فكل هذا ان الدين
 الزمته لم يتحول الى القس وان لم يهلك كان جمع الدين على العبد في الراجح
 فلا يطالب في الحال بأقول السامع حلالا قول اصحابنا انهم قال
 بملك المادور في النوع مرفى البوع وملكه سكون المولى مرفى بائع
 رحمه الله قال رحمه العبد المادور اذ اصادت فيستغرقه بالدور لا يباع
 فيها ولا يطالب المولى به فيتناحر مطالبتة الى ما بعد الفسخ وعندنا يباع
 في ديون التجارة له ان رغبته لم تدخل في ديون ولها لا يمكن التصرف فيها
 فلا يتعلق بغير التجارة بها استيفاء كسب اموال المولى بخلاف الكسب لانه
 دخل في لرايه انما انما مع رغبته بغير التجارة دفع على الضرر في تحمل
 لرايه لان فيه دفع ضرر القرمات بالملكه فمائل لا ينفع وهو حصول ملك
 المبيع ودرع في بواقي المادور نفسه لا يجوز وعندنا يجوز له ان
 لرايه في التصرف في غيره لا في نفسه وهذا لا يملك مع نفسه لئلا

هذا النوع تجاره وهو تصرف في منافعه وهي غيره واما الخور ^{نفسه}
 347 لانه يصير خورا به فيعود الى ابطال اصله قال اذ لا الوصي للوصي
 العاقل لا يصح دعه بايصم ويصح تصرفاته بعد لرايه له انم خور التصرف
 لنفسه ان عقلم وضعف حاله فيصف حاله اذا لا يرتفع باذن المولى لئلا
 اهل التصرف حصصه واقف على مضمونه واقدام المولى على لرايه
 على ذلك فوجب اعتبار تصرفه شرعا كالبائع الا انه لا سفد بعض التصرفات
 منه لانه مجرد محض في هذا اليس كذلك فينفذ ودرع فكلها الديار
 فاقول ان حبيبه على خلاف قول صاحبنا رحمه الله قاله الله تحت يده
 اشيا من لرايه والذهب الفضة لرايه ماله والفضة عسره لرايه درهم والرا
 الف دينار ولا رجحها الله هذه الملام في الفم الف دينار في البصر ما يتناوب
 في الحمل ما سار وروى عن عمر بن الخطاب عنه انه جعل الدين على اهل الدار ماله
 لال وعل اهل الور وعشرة الف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى
 اهل الفم الف دينار فثبت قنينة وعلى اهل البصر ما يتناوب وعلى اهل الحمل
 ما في حله وقيل انه لا اختلاف في الحقيقة واما فقرايو حبيبه رحمه الله الحكم
 على لرايه اشيا الثلاثة لانها غالب اموال اهل رمانه جل عليه الله ذكر في
 كتاب المعامل اذ اصالح المولى على اكثر من ماله حله او اكثر من ماله يقبر
 او اكثر من ماله يشاء لا يجوز فالله يقول ان حبيبه واني بغير رجحها الله
 ولو انه راي البرية هذه الاشيا لجاز عنده كالمصالح على حبيس اخبر

قال اذا قطع كفها اصبع او اصبعان او مفصل او احد عليهما ارش ما بقي
 الا اصابع وتكون الكف تبعاً لها وقلا رجمها الله بطر الى ارس للاصبع والرجل
 اليد والكف عند خلع الاقل في لولا كثر لهما انهما جازان في محل واحد فيصير
 كالنواضح مع سقوط شعر الراس له ارا الاصابع اهل في الداء والكف
 فان قطع للاصابع بوجه به كامله و قطع الكف لا ولا اصله وان قل يستنج
 الفرع محل او ما ذكر لا رقه لس احدهما تنعاً للاخر واذا قطع اصبع رجل
فشلت للاخرى جنبها او قطع يده اليمنى فشلت اليسرى بلا قصاص فيه
 وفيها الارش وقلا رجمها الله عليه العاصم في لراود ولرايش في الثاني على هذا
 او استنج شجرة موضعه فذهب بوجهه او بصره واجمعوا على انه لو سجد يوم
 فصار من قبله او كبر بعضه فابسوه ما بقي او قطع الكف فشلت اليسار
 او قطع اصبعاً فشلت الكف او قطع مفصلاً فسل باقى الاصبع ولا قصاص
 عليه في لراود عليه ارش اكل لهما ان الجنان قد تعدد في بعد محملها
 حقيقة فيسقوط العاصم في احد من الايوج فيسقط في لراود كما لو جنى
 على عضو عمداً على عضو لغيره خطأ لور في شهما الى انسان فنفذ واجاب
 لجر وماتاً فالعاصم لا اوله الله للثاني بالاجماع له ان ينزل المحلل اتصال
 حصصه والفعل الذي يات به واحد وقد اقر فيها فتعد راجع القصاص
 لان انتهاء وضع تشبهاً الاخر قصداً فانقلب مالا يصير اكل ماله ضرورة
 كما في مواضع قال واقر بين انسان فاصغر من فعلية قدر ارشها كما لو
ابسودت او سقطت

ولرجل

وعاصم كمانس

ولم تنبت وعندهما فيه حكمه عدل لهما ان البصر قد يكون في انسان فلا
 تغل نفوساً للجمال على الكمال له انه نفوساً لمنفعة الجمال وموجبه لرايش في القبيح
 الروح المعبر واليد والرجل حوانه في البصر المشبعة وهو نفوساً لمنفعة
 الجمال وخوانها في البصر التي تكون مثلها في الانسان فلك في نواور هشام
 في هذا وفي جلوس شعر الراس والوجه او ابدت ابصر والرجل شاة لا حب في لرا
 سي في العبد حكمه عدل عند خسه رجم الله وعنده محمد رجم الله في الحر
 والعبد جميعاً حكمه عدل ودر ونا عر له نوفر رجم الله كذلك لهما ما ذكرنا
 انه نقصان فيهما جميعاً له ارس لراجر ارثت في وقتا لمفعول الجمال
 يوجد لاهد اولاد اكل في العبد نقصان القيمة وقد وجد في القليل
 او اوجد في محله ودلية ادعى قتله على غيره قصده برئوا فاسف الله
 عنهم اصلاً فسل له آهم بعينوا المحصون لوجود القتل بين سيطهم
 اظهرهم ولا تسلسها دهم دار فرجوا عن المحصون بعد ذلك كالوجيل
 بالخصوم اذا شهد بعد العزل او الوصي او اشهد بعد الخروج عن الوصي
 في اواحد لرايشان قبيلاً دار نفسه فاع عاقلة الدم وقال
 رجمها الله لا سي علم لهما انه لو وجد غيره قبيلاً داره جعل كانه
 هو القاتل في حري هبتا صار كانه قتل نفسه فلا حب الدم على عاقلة
 له ان هذا مكان لو وجد غيره قبيلاً فيه كانب الدم على عاقلة
 فلكي هذا كواحد اهل المحلة او اوجد قبيلاً في المحلة والجامع بينهما

وشهد به اهل المحلة
 لا القتل وقال القتل
 بين لراوش لما ادعى
 القتل على غيره

انه موجبه حبان التخصيص والاختصاص هل يجب القيسام على غاقله على
 اخلاف المشايخ فيه فاكتمل القصاص من الطرفين اذا استوفى في
 الى النهر وما في القصاص من وجه عليه القصاص ولا البره في الاستحسان
 البره وقالوا وجهها الله لاسي عليه كما انه قطع ما ور الشرح وصار كان القاص
 قطع يد اليسار وسرى كالبرأخ والفضاد له انه قتل نفسا غير حوان
 حقه في القطع لافي القتل والمقتول مضمون بالبره في البره ادا يسقط
 القصاص بالشبهة بخلاف ما ذكرنا في الفعل واجب بقضيه لراود الله
 والواجب لا عكس بقضيه باليسار في قوله القصاص من وجه النهر اذا
 قطع طرف من عليه القصاص من وجه عليه ديه اليد وقال وجهها الله لاسي
 عليه لهما انه استوفى بعض حقه لار كل النهر حقه في حوان للاف قصار
 كمن استوفى بعض ديه وابرأ عن الباقي لم انه قطع طرفا غير حوان حقه
 في القتل الذي هو قصاص من وجه القطع وحوله انه استوفى بعض حقه فلما التهم
 او او الطرف ما صار حقه لار في حوان للاف القتل فابلا في بطون اخبر
 يكون غير حوان حقه ما في القتل بالمثل لا يوجب القصاص من وجهها
 الله نوجب لهما انه قتل من كل وجه فوجب القصاص من وجهها لار القصاص
 لو وجهها ان يستوفى قاتل او جرحا لا وجهها الى الاول لانه منى لعنه من الله
 لا قتل لار لاكتشف ولا وجهها الى الباقي ايضا لان فيه استيفاء الربا وهو
 المخرج الى غما ليه سرط هذا الناف في ادا قطع يد اليسار عمد ثم قبله عمد

4

يد

349 ولولا ان قطع يده ثم بقتله وملا وجهها الله له ان يقتله ولا يقطع لهما انها
 جانتان حبان واحد صلبا من واحد على واحد فدخل ما دون النهر
 في النهر كمالو كحانا خطا له انها حبانان لو انبرو كل واحد منهما يوجب
 القصاص حوانا فاجتمعا توثر على كل واحد منهما حوانا حوانا الخطا
 لان موجبه البره وهي لا محل لاجز الفعل فالبره اذا ادعى دم ابنه
 على رجل واخوه غائب وامام البيه انه قتل اياه عمدا جلت البيه
 وجب القاتل فاذا اقدم اخوه كلفنا جميعا اعاده البيه وقالوا وجهها
 لا يكلفان لكون لهما ان كل واحد من الورثة حقه فيما يدعى للميت والقصاص
 من الميت يدل لانه بوجه عفو ولو انقلب فلا يرضى بوجهه وتنقد
 وصاياه وصار كالفعل الخطا له ان القصاص من الميت من الوجه الذي
 نلت من حوانا او ليا من وجه لان المقصود هو التثقي وهذا حصل للولي الميت
 والواحد من الورثة ينصب حصا عن الميت لا عن حوانا للاف الخطا لان
 موجبه المال وهو حوانا الميت من كل وجه وميت القصاص من الصغار
 والكبار ذكرنا في كتاب الصلح في شهود القصاص اذا ارجعوا بعد الاستيفاء
 ورجع الولي ايضا وجب المشهود بعينه حيانا حمانا البره وولي المقنن
 منه ان يشا ضمن الولي وان شاخص الساهد من ضمن الولي لم يرجع على
 الساهد من الاجماع وان ضمن الساهد من لم يرجع على الولي عند وعدهما
 يرجعان عليه وفي قتل الخطا يرجعان عليه بالاجماع ونظير مسئلة المسافر

على والوكا
 حوانا والبره
 لشماسه حبان
 لم

محرم اخذ صيدا اكله اخر فقتله به وده وصحى لراخذ لم يرجع عن القابل عند
 لها لهما انهما صيدا قبل المولى في حضانة علم له انهما صيدا فعلاهما فلا جوار
 على غيرهما عدا في قبل الموطا لهما ملكا المال بالصان فاذا احده غير هذا
 باحد ارعنه والى حرسه جسر في مسجد او على فيه قديلا او في
 بنا او جفر جفره وهو ليس اهل المحلة ضمن ما عطف به وقلا رجم الله
 يصنع الجسر والقنطرة ويصنع البناء والجسر لهما ان كل واحد ما دور
 بالرجوع في المسجد والصلوة وبسط الجسر وتعلق القنطرة من تواج ذلك
 خلاف البناء والجسر له ان هذا امر يتولا اهل المحلة فلا علك غيرهم الا
 بشرط السلامة كالبناء في المسجد وبسط الجسر في دار الغير اذا قد
 الهم في مسجد حية او نام فيه او قام فيه في غير صلوة او بر فيه
 فهو ضامن لما اصاب وقلا رجمها لا يضمن لهما ان كل واحد ما دور بالدخول
 في المسجد والقنطرة فيه وصاد كالرجوع في مناد لهم له ان الميصل اعد
 للصلوة لا غير وكان عمره مقيدا بشرط قال حرسه في داره
 الطريق فوقع فيه اتيان حيا في غملا شى على الجا فر وقلا رجمها الله
 لها ان الغم من هذا البير فاضيف الى الجا فر له ان التلف لم يحصل من
 السقوط والمضاف اليه ليس لرا السقوط وان اجنى عبد اتيان
 فاخذ المولى امساكه وليس عده قال توهى فالعبد عده عليه لراش
 وقلا رجمها الله ان لم توه البريه لجمال فعليه الرجوع لرا ان يرضى لرا وليا
 بالفرا لهما ان

السلامة

وهذا هو الصواب في
 عند المولى وعنده

ان الواجب عليه احدهما اما الدفع او الفدا فاذا امسكه وليس عده فرا
 لم يصح امساكه فاجبر بالدفع له انه محسب بين الدفع والفدا لو اختار
 الدفع بصره وتعين فكل واحد اذا اختار الفدا لرا الله د وعشره فله النظر الى
 ميسره قال عبد جبرير اعلى قارعه الطريق وقع فيها اتيان ومان علم
 لله المولى فاعتقه فعليه البرم لانه صاد مختار الفدا ولو وقع فيها اخروا
 فولى الجنانم الثانية انهما تشارك المولى لراول فيما احدهم لراول جبرير
 هذا الجمع قيمة العبد و لراول جمع الوم فيقسم بينهما على و كرو ملا رجم الله
 بصر المولى لولى الجنانم الثانية نصف القيمة والدم لراول لهما ان العبد
 صاد فاقلا كلتهما من وقت الحفر لراول اعنته وهو يعلم باحد ما دور
 لراول فصاد مختار الفدا في حرسه علم وعلم نصف القيمة للذى لم يعلم
 له ان وقع الوم كدفع قيمة العبد فانه يتخلص به عن دفع العبد ولو كان
 اعنته وهو لا يعلم وعمره فمعه لراول لا يعوم للماني شيئا بل يساكن
 لراول كدى هذا اى حنانم العبد المخصوص على مواده وعلى مال مواده
 معتبره وعنده هدر وجناية على الفاضل على ماله هدر عنده وعنده
 معتبره فها اعتبر الجاهل هو ملك المخصوص منه في الحال وجنايته
 علمه هدر وعلى غيره معتبره فاعتبر المالك لرا الفاضل ملكه بالاضمان
 فظهر لرا خة انه كان ملكا له فكانت جنايته علمه هدر او على
 غيره معتبرا وان مديقتل رجل احد ما دور لراول عده او كان للعبد

وليتار فعلى احد ما بطل نصيبه وانقلب نصيب لآخر مالا وتضمن المولى
المذنب ويقسم سوا الخنايه الخطا وبين شرك العاني بطريق العول والمضار
اثلاثا بلثاها المولى الخطا وثلاثا لثاها الشريك العاني وقلا برعها الله يقسم بينهما
بطريق المئاريه ارباعا ثلاثا له ارباعه لولي الخنايه الخطا وربعه لشريك
العاني هبت ثلاث عشر مسئله على ثلاث منها اختلاف على هذا الوجه وفي ثلاث
منها اختلاف على عكس هذا وفي ستة منها اتفاق اليه يقسم بطريق العول
والمضاربه وفي سته واحده منها اتفاق انه يقسم بطريق المئاريه اما
اللائق الاول واحد بها هذه المسله والثاني على هذا الوكان
القابل عند اقتنا و اخيار المولى المذنب اليها كيف يقسم العبد بينهما
والسالكه هذا مسئله ذكرها في المادون الكبير عند من جعل اح ان اجني
فانه درهم واد انه احد عوليه فانه درهم فبمع العبد عا لم درهم كبد
يقسم هذه المايه بينهما على هذا الخلاف هذه ثلث مسائل اختلافها
على هذا الوجه وثلث مسائل اخر اختلافها على عكس هذا اجد بها
اثنا عشر واثنا عشر دار اجد منها يدعي الكل ولاخر يدعي النصف واثنا
اليلينه فبعده يقسم على طريق المئاريه بينهما ارباعا وعندهما بطريق العول
والمضاربه اثلاثا والثانيه رجل اوصى لرجل جميع العبد ولاخر بنصفه
وهو مخرج من ثلثه كيف يقسم الثلث بينهما على هذا الخلاف والثالثه
رجل اوصى بجميع ماله لفلان ولاخر بنصف ماله فاجاز لورثته فهو على

٧

هذا الخلاف وفي مسائل كثيره اتفقوا ان القسمة بطريق العول والمضار
منها مسائل العرائض واثنا عشر التركة عن سهام اصحاب العرائض
رجل مات وترك الف درهم وعلمه الف درهم لرجل ولاخر الف درهم فهي
سهما اللان وستها رجل اوصى بثلث ماله لرجل وربعه لآخر والقسمة
سهما على طريق العول والمضاربه ومنها عبد رجل رجلا خطا ووطع يد
آخر واحدا المولى فبعه له ومنها مسائل الراداف رجل اوصى لفلان
جميع ماله ولا حتى كذا ولا وارث له سواها م مات دفع اوله الى اجني
ثلث ماله لال الوصيه بالثلث مقدمه على اليراث فكل على الوصيه للوارث
ثم دفع الى المراه ربع ماله لان اليراث مقدم على الوصيه للوارث والوصيه
عازا على الثلث مستلجاجة الى حشاش له ثلث وربع واوله اثني عشر
الثلث للاجني اربعة وربعه الباقي للمراه سهما من الستة الباقية يقسم
سهما على طريق العول والمضاربه ولا يجمع ككفر فيه اختلاف وجه لفر وهوان
للاجني نصف ثمانية عندهما لانه اذ بوله جميع المال وقد وصل اليه
اربعة والشيءان اللذان اخذتهما المراه يسحق للاجني الفرق بينهما لانه
يسحقها باحازة المراه واما المراه فيصرف لستة لانها لا
يسحق الفرق عما احزله المراه ولا يسحق المراه الى احدها للاجني
لانها لا يسحقها باحازة المراه ففرض هو ستة ولا اجني ثمانية
وبينهما موافقه بالنصف في كل واحد منها فيصرف كل واحد منهما اليه

ومهما مد برقت
رجلا خطا وقطع يد
آخر ضمن المولى قيمته
يسمى بينهما على طريق
العول والمضاربه
اولا ماله

اليه فصار للاجنى اربعة ولها ثلاثة وهي سبعة فيقسم الباقي وهو ستة
 على سبعة اقسام لا يستقيم فيصير سبعة في اصل المال فكل اثنى عشر في
 كلة اربعة وثمانون منه يخرج الميسلم وعند الاجنى نصف ستة ايضا
 لانه لا يستحق ما اخذ به المرأة الا ان يستحقها من اصل خفي فيه في كته
 وحققها في كته وكان الباقي بينهما نصفان يخرج الميسلم اثنى عشر وميسلم
 واحد بقسم نظريه الممارعة بلا خلاف وكذا الجامع الكبير رجل واحد
 جليل رجل غير امرة وغيره وباع اخر نصفه بغيره فاجاز المولى البيهق
 جميعا قسم العبد من المشتريين نظريه الممارعة اذا اخذوا العبد
 بثمنه لمشتري النصف وثلاثة ارباعه لمشتري الكل لهما من ميسال الثلاث
 لراول انه وجد حكم شرعي في احد النصفين عن الراول وهو الوقوف في
 الميسلم لراول ليس وسقوط الدار في نصيبه في مسلة الماذور فصار كل
 نصف قيمته على حده فيسلم احد النصفين لصاحب الكل والنصف الاخر
 مستزكا لهما وجاز كمسلة الجامع بخلاف ميسال الثلاث لراول لانه
 لم يوجد غير احد النصفين عن الراول فان يده فترجي النصف موجب
 حقه في نصف الدار شايئا وما من حرد منها الا وبيته يوجب
 استحقات نصفه فبج قسمه كل حرد على قدر حقيقتهما وكذا ميسلنا
 الوصية له ان يمس الميسلم لراول من ميسال الثلاث لراول وليا الخايم
 لآخر لهم في قومه المبرر انما حقه في ذلك المتلف وهو دية كل القليل

حليل

352 ونصف الفصل الا انهم يستحقون بها الضرب وقومه المبرر وكان القيمة
 باربع من حقوقهم الا ان حردا حردا اكر وحردا اقل يستحق قدر ذلك
 ولهذا لو كان في المحل سبعة اخذ كل واحد منهم جميع حقه فصار كمسلة
 من لراول ولا الفس وكما في مسلة الموارث فانه يثبت للاستحقاق شئ مقدرا
 وهو الربع او النصف يستحق به لكل القربى في سائر التركة وفي مسلة الوصية
 بالثلث والربع كذلك خلاف ميسال الثلاث لراول في مسلة الدار البينة
 او حرد استحقات عن كل الدار او نصفه فلا حرد لصاحب النصف فيما ورا
 نصف النصف وكذا في الوصية بنصف العبد وكلمة وكل المال بخلاف
 الوصية بالثلث والربع لانه تعينه فاقول له يوسف على حردا قول صاحب
 رحمه الله عليهم لمعنى في قوله اذا وجد حرد في محله فان اهل المحل يلقون
 حرد من عيناهم يغرمون الدية فان امتنعوا عن العين فليسوا به يغرموا او
 خلفوا وعنه قوله رحمه الله اذا اكلوا فصى عليهم الدية ثم قاس هذا على سائر
 الاموال لهما ان المعنى مستحق عليهم في كل الحسن والخير على انقائه فاك اذا
 كان في المحل اصحاب الخطوط والمشترون والبيكان فكل سوا في القيسام
 والدية وهو قول الراول ليلي رحمه الله وقال رحمه الله القيسام على اهل الخطه
 في لو لم يكن لراول احد البرد على حرد من عينا والدية على لما قلده له ان وجب
 الدية والقيسامه عليهم لا تراهم الخط او لوجود الفصل بينهم والكل سوا
 في ذلك لهما ان معنى هذا الامر على التدبير والراي والنسب وذكر الى اهل
 الخطه وغيرهم ابتداء لهم

لم ينفذ الى شئ

الا ترى انه اذا وجد دار وهو على مالهما دون الخدم والاعوان اذا
 وجد ميسر خجله على اهل الجمل واذا وجد المسحر الخاضع
 جماعة الميسر كرا هذا قال العبد اذ اقل خطا فمعه اكثر من عشر
 لراو محمد فمعه بالغه ما بلغ وهو قول السامعي رحمه الله وقالا رحمها الله
 بحشره لراو لراو عشرة له انه ائلف ما لا يتقوما فيجب قومه بالغه
 ما بلغت كسابر لراو لهما ان الواجب ضمان لراو في بدل الدار لان الواجب
 هو الدار لقوله تعالى في قتل مومنا خطأ فتميز رقبه مومنه ودينه مسلمه
 الى اهلها وهذا هو الدار ضمان لراو في بدل الدار في هو جرمه ان
 اسروها لا لراو على عشرة لراو هذا اذ لم يبق بقصر اذ في حال خطر
 في الشرع اظهار الا عطاء اربلته وذكر عشرة بخلاف دليل القم لراو
 الشرح جعل القمه والما ليه معيار هذا الدار في وقد غوى في ذلك
 حرج العبد رجلا خوصم فيه المولى واعطى الارس ثم صار ذلك قبل الشرا
 له فاكفيا سائر يكون المولى مختارا وعلية الدار وهو قول في قوله الله
 وفي قوله لراو في قوله لراو وهو قول محمد رحمه الله وهو لا يستحسن لراو
 مختارا واخترا لراو فان شاذ في العبد يسترد ما اعطى وارثا فراه تمام
 الدار وقيل قول في حسم رحمه الله كذا في حسم القياس ان المراه اهل واجار
 لراو اختيار لما يتولونه منه كما لو اعطى حسم لراو اختيار ان اختار
 امسك العبد لراو المالى وح الا يدل على اختياره باكثر المالين والرفع

353
 مملوك في حصر خلاف للاعوان لان الرفع بعده غير ممكن قال عبد بن ابي
 مولى لهما اي مواليا لهما معي احد ولبيه لا يجب شي في قول في حسم
 الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للعاني اذ في نصف نصيبك او اذ
 ربع الدار ذكرها في الجامع الصغير لهما ان نصيب الذي لم يوفى لهما اقل
 مالا يعوض صاحبها صار نصيبه في ملكه ونصيبه في ملك صاحبهما اجاب
 ملك صاحبها في سقط وهو الربع وما اجاب ملك نفسه سقط له ان
 القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف غير تعيين فاذا انقلب
 اهل الوحد من رجل وجه وهو ان يعتق الواجب متعلقا بنصيب صاحب
 من رجل وجه وهو ان يعتق متعلقا بنصيبه واجتنب النصيب وهو ان
 يعتق شايعا فلا يجب المال بالشك في هذا اذا اهل مولاه ولم اثار
 فبما احدهما وهو على هذا الاختلاف على روايه محمد رحمه الله في الجامع
 الصغير ولكن ذكر محمد رحمه الله قول نفسه في الفصل الثاني مع ان حسم في
 الله عنه وما يرضى الجامع الصغير على ان يكون رحمه الله احط بمحمد رحمه الله في
 مسائله ورواه في حسم رحمه الله منها هذه الميله وقال ما يرضى عن ان
 حسم رحمه الله للاختلاف في الفصل الاول بل قوله فيه كقولنا وانما قال ذلك في
 الفصل ثم الفروع الفصل في حسم رحمه الله ان القصاص في الفصل الثاني
 مولى المقبول وهو واحد وما لك لكل الرقبه فاذا صار القصاص مالا او كله
 مملوك له لا يجب شي كما لو ضل خطا وفي الفصل الاول المالك اثار حسم

واحد منها ان نصيب صاحبه فينتصف ابو يوسف رحمه الله لقول في المولد
الواحد الا يستيقظ للوارثين وهو مشترك بينهما ما قول محمد بن حلاف
قول صاحبه رحمه الله قال في قيل يشبه العبد الذي المخلطه واقله
في نفسه وما قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمه الله عليه وهو قول
مسعود بن رضى الله عنه ما من الا بل خمس وعشرين منها حصة وخمس
وعشرون منها حصة وخمس وعشرون بنت لزوج خمس وعشرون بنت
محاض وقال محمد رحمه الله وهو قول عمر بن علي وزيد والمعين وابي
موسى الاشجري رضي الله عنهم اجمعين خمس ثلثون حصة وثلثون حصة
واربعون ثلثه كلها حصة في بطونها اولادها له قوله صلى الله عليه وسلم
الا ان قيل حصة العبد مثل البيوط والبصا ما من الا بل اعور منها في بطونها
اولادها له هذه الآية اعط من الحظ اقلها غلظه غاقلنا لها
قوله صلى الله عليه وسلم في نفس المؤمن ما من الا بل في الحيات الخواجل والرياح
على المام وما رواه غير ثابت بل في حلالها لصحابه وصغارهم عليهم اجمعين
وليس يد في الرحمة لو اتم من مسعود رضي الله عنه لانه موافق للاصول وما ذكر من
العباس لا مجال له في هذا الباب في رجل قطع عصى رجل فطعت عيشته
لها وعزم لها دية بينهما عندا فان عفا احد ما قبل القضا بها لهما
فلما احضر القضا من لزوالم المرام ولو كان بعد القضا قبل استيقظ الدية
فما قولك حنيفة وابي يوسف لا يخرج من الله عليها له القضا من وقوله

354
لراول وهو قول محمد رحمه الله لسر له القضا من بل له جمع دية اليد واللعن
له اليد له ان القاضي في كل واحد منها نصف الدية وهو ضرورة ذلك
بطلان حوكل واحد منها في نصف القضا من لهما ان القضا في العيوب
امساوها وصار كالعفو قبل القضا في رجل عصب عبدا فعلى عبدا
حطام رجه الى المولى فهل عبده احر حطافا حيا ردفه لهما كان
لها نصفان لا استوا احدهما باخذ المولى من الغاصب نصف قيمه العبد
لا نصف العبد استحق لحنانه كانه مملوكه واذا اخذ المولى يسلم
يسلم له وهو قول محمد رحمه الله ومالك رحمه الله يدفع ذلك النصف الى المولى
الفصل لراول يرجع مثله ايضا على الغاصب فيكون للمولى له ارض نصف
القيمة التي اخذها المولى من الغاصب بل ذلك النصف الذي وصل الى
لراول فلو اخذه ولي الجنان لراول اجمع البدل والمبدل عنده وذا
لا يجوز لهما ان حتى لراول في كل العبد وهو وصل اليه نصفه ولو وجد
في يد المولى شيئا من العبد ما خذ فكل اذا وجد بدله فاك في الحاش
الصغير رجل قطع يد عبده عمدا فاحسبه مولا فماب العبد في ذلك القطع
فان كان له ورثة يسوي المولى فلا قضا من على العاقل لا يتباه
الولي وان لم يكن له ورثة سواء فكل ذلك وعليه ارش اليد وما نصه
ذلك الى وقف الفتوى وقال رحمه الله له القضا من والوجه الثاني له
ان جمع جميع الولا به فقد اشبهت لانا وان اعتبرنا القضا في المولى

هذا المولى رحمه الله وان اعتبر ما جاله لراثة فانه هو المولى رحمه الله
 ان المولى في الحالين جميعا هو المولى واخذوا جميعا ولا يمنع ثبوت
 خلاف ما اذا كان له وارث اخر لان المولى قد اشبهت بالارث في كل
 مسلم ما اذن المقتوح بم اسلم ما في القبط وهم ارباب الدوله غير ذلك
 رحمه الله فيه كل الدم له انه لما اذن انقطع حكم البير وبعد ما اسلم
 لا فعل في الجاني لهما ان الجاني بمصوم حاله القبط وحاله فون الحيوان
 في الصاويها ان الحالتان قال جعفر بن اعين قارعه ان وقع
 فيها انيسار وقات جوعا يصير فلا رحمه الله لا يصح ان يثبت
 جعله وهو الجاني لهما انه ماني بسبب عدم الطعام ولا يضاف
 الى جفده ولا الى البير والله اعلم ان يكون في حاله قول جعفر
 فانه لا في جميعهم رحمه الله في اكل وجد القليل في داره في مصر
 ليست عشرتها احد قال ابو يوسف رحمه الله اولا وهو جعفر بن محمد رحمه الله
 القيسام على الطراه جميعا عنان الدم على عاقلتها دارا ابو يوسف رحمه الله
 اخر الاقسام عليها والقيسام والدم على عاقلتها رحمه الله انه
 لو كانت الدعوى كلها عليها خاصة حلف فكري اذا وجد القتل في
 دارها كالرجل لا يثبت رحمه الله ان القيسام على اهل البصر هي ليست
 اهلا كذا في ما اذا ادعى عليها لارث كذا غيره واجده وهو الدعوى
 دون القيسامه في رجل جعفر بن اعين قارعه الطرود في فيها

رجل فقتلوا باخر ولراثة باخر فقتلوا جميعا ووقع بعضهم على بعض وقاتوا
 في الارض حال موتهم القيسام وهو قول جعفر بن محمد رحمه الله انه لا اول على الجاني
 ودية الباقي على الباقي المتعلق به ودية الثالث على الباقي ولا يتحيان
 وهو قول ابو يوسف رحمه الله دية لراول اثلاث ثلثها على الجاني وثلثها على
 لراول وسطا وثلثها هدر ودية الباقي نصفان نصفها على لراول ونصفها هدر
 ودية الباقي على الباقي بالايجاج وجه القيسام ان وقع من المقتول
 وبيه سبب وهو الجاني فيضاف اليه ما لم يتبين سبب لغيره كذا
 مود الله بسبب جعفر لراول وهو الثالث جعفر الباقي فيعتبر ما لم يتبين
 يثبت لغيره لراول استحيان ان اساس التلف ظهر من جوف لراول
 وهي دية ودية الباقي والثالث عليه وليست بعضها ادلى من
 البعض في سبب اثلاثا لراول بل لله هدر لانه هو الذي حرر الباقي على
 نفسه ودية على الجاني ودية على الثالث لانه هو الذي حرر الثالث على
 الواقع في الباقي ظهر من حقه سببان وهو وقوعه ووقوع
 الثالث على لراول ونصفها هدر لانه هو الذي حرر الثالث على نفسه
 ونصفه لراول لانه هو الذي حرر جفده واما موت الثالث فلا يكون
 من وجوه جعفر الباقي عليه فاما غيره كل واحد من اصحابنا خاصة
 يقول احدنا قال ابو حنيفة رحمه الله علم عند مشراقتله
 انيسار لراول القيسام المشتري ان احدهما البيع فالقضاة موله وان

له ولام

له ولام

فدلتهم

ان الجنان من العضاء مخرج للحمه لا محال امكان الدم في الحماة فانما يصير
 دسما بالعضاء لم يوجد وحوادث في ربه الله من قبل المبدى ان ثبت في ذلك انه يوجد
 القبح من على ما قلنا وعندنا على المولى قبحه واحده للكل لانه لم يمنع الاربعه
 واحده وادامه لاداء ادى المولى قبحه الى العدم من ثانيا فلهذا على وجهين
 اريد في نقصا او غير قضا وحكم الضمان والرجوع على الاول ما مر من ما لم ينجبه
 الله بما قول الشافعي رحمه الله خلافا لما سار به في ذلك قال الفيل العمد بوجه الكفارة
 وعندها لا يوجب له انه لو قتل خطا بحد الكفارة فكذلك اذا قتل عمدا او الجاني بها
 وهو مضمون امره النفس حق العمد وهو مضمون بالاله او القصاص وجو الشرح با
 لكفارة لنا ان هذه جنات مكفرة بالتوبة بالنصوص الواردة في باب التوبة
 فلا توجب الكفارة كباقي الجنات بل المكفرة بالتوبة بخلاف من الخطا لانه
 منصوب من هذا ليس كذلك لان الكفارة تامة تحت جنات التقصير ولم يوجد هنا
 وقد عرفنا في ما وجد من العمد هو القصاص من الدية والولى بالحساد في قول
 وفي قول المراء هو القصاص من عينا وله حق اسقاط القصاص والمصير الى المال
 من غير رضا القاتل وعندها موجه القصاص من عينا ولا يكون للمصير الى المال
 لولا برضا القاتل له ان نفس المراهي مضمون بالماله وهو الدية بدليل انه
 الله في اهل الخطا وهذا ينبغي كون القصاص موحدا لانه لا يقوم مقام القاتل
 لرا ان اعراضه وجوب القصاص بالنقص في الدية واجبه فتجيز في ذلك
 لنا ان موجه قتل العمد شرع لا يعدم الضرر الواقع بالقتل العمد والقصاص

357 ابلغ في اعدام هذا الضرر الى المال بدليل انه شرع القصاص ولو كان المال
 في شرع القصاص فلا بد متى امكن دفع الضرر بتحمل اذى الضرر من لا يضار الى تحمل
 اعلاها فاعتبر في موجهات دفع الضرر بعد الامكان قد عرفنا قال الرب
 ولا جنى اذا اشترك في قتل الرب لم يجرى القصاص من على الشريك وعندها لا يجزى على
 هذا الخلاف من ترك البصير والمحور وشريك المولى وشريك الشبع له انه قتل اذى
 معصوم على حقه التعمد فوجب القصاص كالا جنديس لنا ان فعل كل واحد
 منهما ليس يقتل على الكمال الا القتل حصل بفعله جميعا لا بفعل كل واحد
 منهما فلا يجزى عليه القصاص لعله صل الله عليه وسلم لا يحمل دم احدى مسلم
 الا باحدى معاني بلائ في امارا احياء فخصا عن قضيه هذا الحديث وهذا
 ليس في معناه لانه يندر وجوده وذال لا يندر وجوده قال الصبي والمجنون
 او اقل انسانا عدا الا قصاص عليه تلاجماء واما في احكام اخو له حكم القتل
 العمد عده وعندها له حكم القتل الخطا لانه قتل عمدا حصه لنا انه ليس
 من اهل القصد على الكمال فكان عذله الخطا ولانه ليس من اهل العقوبة واحكام
 القتل العمد ثبت بطريق العقوبة دل عليه ما روي عن علي كرم الله وجهه ان
 محمدا قتل رجلا بالسيف فاجد على راسه عنده على عاقلة الدية وقال عمده
 وخطاه يروا وبنى على هذا ما سئل عنها ان الدية على عاقلة عدها وعنده
 في حاله وقتها ان الصبي اذا قتل عمدا او خطا لا يجزى عن المبرأ في خلافا
 له ومما انه لا كفارة عليه عندنا وعنده عليه الكفارة لان الخطا والعمد

عنده في الكفارة سواء عذبا الكفارة حكم الجنان وكذا في الجرائم التي لا
 من اهل الجنان في الواحد لا يقتل بالجماع كقوله غيره انه ان قتلهم على التمام
 يصل بالاول ويجزى الدية للباقين وان قتلهم جميعا يقتل بالواحد ويجزى بالواحد
 ويجزى الدية للباقين ذلك وعنده ان يقتل بقتله ولا يحسد الدية له ان البدر الواحد
 لا يقطع الا يدي الكفا فكذا الواحد لا يفسد الجماعة منها عدم المماثلة
 لنا ان قتل الواحد بالجماع بمعنى قتل الواحد بالواحد في معنى الجيرة
 فكنتي به ولا يحسد المال كقتل الواحد بالواحد وعرف بما في طريقة الخلاف
 في لراي يقطع يدي واحد عذبا لا يقطع له قوله على رضاه عن في
 ساهدي السرقه حتى رجعا وحاجا حروفا لا اذهنا ان السارق هذا ولو
 علمت انك لا تقدر انما لقطع يديكما اخبر بقطع لراي يدي واحد ولا ان
 لراي يدي يقطع بالواحد فكذا لراي يدي بالواحد واحد ولا يراي
 تبع لراي يدي لنا انه لا مماثلة بين لراي يدي والواحد واحد ولا خري القصاص
 من المالا في المماثلة شرط على ما عرف واما الحديث فالمراد منه القطع بطريق
 السياسي وقوله لراي يدي تبع الا يفسد لنا في حق العصا من لا نسلم وقد عرف
 تمام في طريق الخلاف والافا خلق لحيه الجراد حاجبه او اشهاد عينه
 في هذا كله حكومته عدل وعندها فها جرم كامله له ان في العبد لا يحسد
 القمه فكذا في الجرد والجماع بينهما انه ليس فيه تقويت المنفعة من كل
 وجه واهذا لا يحسد نصف الدية يخلق نصفها لنا ان تقويت جنس منفعة
 مقصوده وهو منفعه الجماع

في الجرائم التي لا
 من اهل الجنان في الواحد لا يقتل بالجماع كقوله غيره انه ان قتلهم على التمام يصل بالاول ويجزى الدية للباقين وان قتلهم جميعا يقتل بالواحد ويجزى بالواحد ويجزى الدية للباقين ذلك وعنده ان يقتل بقتله ولا يحسد الدية له ان البدر الواحد لا يقطع الا يدي الكفا فكذا الواحد لا يفسد الجماعة منها عدم المماثلة لنا ان قتل الواحد بالجماع بمعنى قتل الواحد بالواحد في معنى الجيرة فكنتي به ولا يحسد المال كقتل الواحد بالواحد وعرف بما في طريقة الخلاف في لراي يقطع يدي واحد عذبا لا يقطع له قوله على رضاه عن في ساهدي السرقه حتى رجعا وحاجا حروفا لا اذهنا ان السارق هذا ولو علمت انك لا تقدر انما لقطع يديكما اخبر بقطع لراي يدي واحد ولا ان لراي يدي يقطع بالواحد فكذا لراي يدي بالواحد واحد ولا يراي تبع لراي يدي لنا انه لا مماثلة بين لراي يدي والواحد واحد ولا خري القصاص من المالا في المماثلة شرط على ما عرف واما الحديث فالمراد منه القطع بطريق السياسي وقوله لراي يدي تبع الا يفسد لنا في حق العصا من لا نسلم وقد عرف تمام في طريق الخلاف والافا خلق لحيه الجراد حاجبه او اشهاد عينه في هذا كله حكومته عدل وعندها فها جرم كامله له ان في العبد لا يحسد القمه فكذا في الجرد والجماع بينهما انه ليس فيه تقويت المنفعة من كل وجه واهذا لا يحسد نصف الدية يخلق نصفها لنا ان تقويت جنس منفعة مقصوده وهو منفعه الجماع

الكل

واما العبد فعد روي الكرمي عن حبه رحمه الله انه يحب القمه كاحله والعبد للمالك
 من سلمها فلا راد هذا النوع المنفعة غير مطلوبة في المالك وهي مقصوده في
 الاجراء واما خلق نصف الحية فعد قيل فيه نصف الدية وقد قيل فيه كامله
 لانه شئين كامل وقد قيل فيه حكمه عدل كما في نصف الدية فانه في
 الحصى والعينين كانه كامله وعندها فيه حكمه عدل له قوله صل الله عليه وسلم
 في الاكر الدية غير فصل ولا في هذا نوع من مرفلا يؤخذ في ضمان الدية كمنض النجس
 لنا انه ناضض المنفعة على التأييد فلا يحسد كمال الدية كالعين القائمة
 التي لا تبصر بها الرجل العرجاء والبدر الشرا خلاف المدهونه لانه يدرك
 القصاص يستوي بما قيل به لراي يدي لو قطع يده فاني منه يقطع يده
 فان ما في مثل تلك المده ولا يحسد رقبته ولو اخرجته بالنار توعد مثل تلك
 النار فيلحق فيه فان ما في مثل تلك المده ولا قيل وعندها يستوي بالسيف
 كيف ما كان له قوله صل الله عليه وسلم عرق عرقناه وجرعنا عرقناه ولا ان الميا
 شرط وذكر ما قلنا لنا حله صلا الله به لاقوه لراي بالسيف واما المماثلة فيما قاله
 عدل عن المماثلة لانه زعموا موت فيستوي الربا واما الحديث فلنا المراد منه
 السياسي وان اضرب انسانا بالسيوط الصغرى والى في الضربا حتى مات
 حب عليم العصا وعندها لا يحسد له ان في عيدا فصا كالفيل بالسيف لنا
 ان قيل عكر الخلل في عذبه لراي يدي حصول القتل بالفضه والضربتين قائم
 ومما لا نقصد بهما العقل فلا نوجب العصا من قد عرف في العبد اذا قيل يدي

للمالك

عمدا او الرجل الحر اذا قطع ندامه جرحه عمدا وفيه القصاص وعندهما جرح الدماء
 دور القصاص له ان القصاص جدي بن العبد واليه ونفس الرجل والمرء فكل
 من اطرافها لا ينفك ما نفعه لا النفس لنا ان لا اطراف يسلك فيها يسلك لاجل
 فكما انما نلها فيها شرط ولا مماثلة لها صاحب ليل اخلاف الودم والقيمة جرح
 الا نفس والى الخولا يقتل بالعبد وعندهما يقتل له ان ينفك بها فاقوت
 في حال الودم وشرف الحرية لان العبد مال من وجهه والمماثلة شرط لنا
 ان هذا قبل ادعي معصوم عن جهة العمد لا راح ليل العصمة قائم وهو التكلف
 فوجبه القصاص بالنصوص وقد عرفنا **المسلم** لا يقتل بالذمي وعندهما
 يقتل له ان ينفك بها فاقوت **المسلم** العصمة لوجود الكفر المبيح للدم لنا ما جرت
 في **المسلم** المتقدم قال **اد** وجد الرجل قتيلا في محله يوم ان كان من
 القتيل ومن اهل المحلة عداوة ظاهرة او هالك لوثي بالدم على رجل لقرية
 او خير رجل عذر او جماعة غير عدو لعبد القاصي اثم قتلوه عمدا فعليه
 القصاص في قول والدن في قول **اد** كل المذمي عن المبرر خلف المذمي عليهم
 ما رجعوا برونوا وان نكلوا فعليه القصاص في قول والدن في قول **اد** ان
 عدت هذه المعاني الدلائل خلف من اهل المحلة ميسون رجلا بالله ما قتلناه
 وما علمنا له قاتلا لم يغرمون بالدم وعندهما الحكم فيه في جمع لراحوال ان
 خلف ميسون رجلا منهم على ما مر ويغرمون بالدم فلا خلاف هنا في موضعين
 احدهما ان المذمي لا خلف عندهما وعندهما خلف وقد مر في كتاب الدخول
 والنا في بركاه اهل المحلة بالنفس له ما روى عن عبد الله بن سهل وجد قتيلا
 خير فخاصم اولياءه وعبد الله اخوه وخويصه وخيصة ابن عمه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تخلفون وتسحقون في صاحبكم فقالوا كيف خلف على امر
 لم ينعان فيها النبي صلى الله عليه وسلم خلف اليهودي من عينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
 فقالوا اننا لانرضى يا محمد فقوم **اد** كفا رقتب النبي صلى الله عليه وسلم الى اليهود
 خير انه وجد قتيلا بن اظهرهم **اد** ما ان تزدادوا اما ان تزدادوا الحرب والله

نفسه

قوله يوم ان كان من القتيل ومن اهل المحلة عداوة ظاهرة او هالك لوثي بالدم على رجل لقرية او خير رجل عذر او جماعة غير عدو لعبد القاصي اثم قتلوه عمدا فعليه القصاص في قول والدن في قول

عليهم

359 ورسوله فكنوا الله ان لا علم لنا بذلك فوجده رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة
 لما روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان قتيلا وجد بن قتيلا فاجر
 النبي صلى الله عليه وسلم بان تزداد فوجد الى جدى القريتين اقرت بشير فجعل
 عليهم القسام والدم هدى وصح عمر رضي الله عنه في القتل الموحود بن وادعي
 وارجيت وجعل على اهل وادعي القسام والدم فقالوا لا ايماننا نذرع عن
 اموالنا ولا اموالنا نذرع عن ايماننا فقال اما ايمانكم فليخرج ما بينكم واما قتلنا
 اموالكم فلو حرمه القتل بن اظهرهم **اد** اما جدت خير فوجد روى انه قال
 لا وليا له انا نون باليتيم على ما ادعيتهم فقالوا لو كانت لنا بيته ما قتلناه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلفكم اليهودي من عينا بالله ما قتلناه ولا علمنا
 له قاتلا فتعاد ضائم قوله لا تخلفون على وجه لراكا ردون لا يستحباب
 كقولهم دعاني انا نون الزكرا من العالمين وحدي قوله ويستحقون عطف عليه
اد الضابط في الفارسيان او البراجلان مقتل كل واحد منهما
 صاحبه جعل عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه لان لا جيلام منها فاما ان كل واحد منهما صار
 حصل بفعله هدر وما حصل بفعله صاحبه فهو معتبر لنا ان صدمه كل واحد منهما
 منها علمه خلف لراخو شرط خلف نفسه فاضيف خلفه الى صاحب العلم لان جاني
اد شهود القصاص والولي المستوفي للقصاص او ارجعوا وقالوا بعد ذلك
 جاني القصاص عليهم وعندهما لا يحب له ان الولي ياتل حصته والشهود قاتلون
 معنى الجانيهم القاصي الى القصاص والولي الى الاستيفاء كما لمكانه فيجب عليهم القصاص
 لما ان الولي قتل عرجة ظاهرة وهم ميسون القتل والام لا تاتل القتل بطريق
 المماثلة له واما ثلثه جز عية في هذا الباب **اد** الدية اثني عشر الف درهم
 وعندهما عشرة آلاف درهم له ما روى عن عمر رضي الله عنه انه جعل الدية من الدراهم
 اثنا عشر الف قالنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اوجب الدية في قطع اليد
 على القاطع خمسة لرا في درهم وهو نصف الدية وعمر رضي الله عنه انه جعل جنين
 دون الدوا ومن على اهل لرا لرا على اهل الورق عية لرا في درهم

وعندهما عليهم كل دية جاني
 صاحبه لا يعمل نفسه وفعل

وعلى اهل الذهب الف دينار وعمر على كرامته وحهم كذا وما رواه
 كان لا ابتدأ حين كانت كذا كانت القيمة كذا في دية الهم
 والنصر في ثلث دية المسلم وهي اربعة اراف درهم ودية المجوسي ثمان
 درهم وكذا قال في الميستان وعندنا مثل دية المسلم له ما روى البراء بن
 عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني اربعة اراف درهم ودية
 المجوسي عاشر درهم لنا قوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهر في
 عهد الف دينار والمشهور المواجه للاصول ما رويناه فكان اولى
قال عجرة الجنين للام وعندها مراث لورثته كالمسلم له انه كطرو من
 اطرافها لنا انه بذل نفسه وهي يمتن على حبه وكان لورثته كالمسلم
 وفيه الكفارة وعندها لا كفارة فيه له انه قتل ابي يعقوب في الكفارة
 لنا انه تسبى الى القتل ولا كفارة فيه **قال** في جنين للام عشرة
 قعه للام كيف كان وعندها في الذكر نصف عشر فيجتمه وفي لرائتي
 عشر فيجتمه له انه كطرو من اطرافها لما بر لنا ان اعتباره حين الجرحه انه
 كالمسلم وهو نصف عشر دية الذكر وعشر دية لرائتي **قال** في الجنين
 في الخطا على العاقله وان كان اقل من مسايه وعندها لا يجب عليهم له انه بعض
 ما يقع على العاقله كان عليهم كارتش الموصوفه وعافوقها لنا حديث بن عباس
 روى انه عن موقوفه عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقل
 عهدا ولا عهدا ولا عفا ولا صليا ولا اعترا **قال** ولا ما دون ارتش
 الموصوفه لان الوجوب على العاقله للتخفيف على الجاني واذا قل الاجابة

في دية المجوسي
 في دية النصراني
 في دية المسلم
 في دية الكافر
 في دية العبد
 في دية الحر
 في دية النكاح
 في دية الزنا
 في دية السرقة
 في دية القتل
 في دية الجرح
 في دية العهر
 في دية النكاح
 في دية الزنا
 في دية السرقة
 في دية القتل
 في دية الجرح
 في دية العهر

360 الى التخفيف **قال** الرجل اذا جال على انسان معتله المصنوع عليه
 نجس عليه الضمان وعندها نجس له انه قتله دفعا للهلاك عن نفسه فصار
 الجرح الصابيل او العبد الصابيل لنا انه اتلف فلا يتقوما معصوما حقا
 لملكه فحق الضمان عليه كما قبل الصابيل **قال** وما دفع الهلاك لخصم
 لا تلاف بشرط الضمان وعندها عليه في طريقه الخلف **قال**
 فواما ما ذكره ابن **قال** القيل نوفان عمد وخطا واقا شبه
 العمد ليس بنوع ثلثي الحكم وعندها ثلثة انواع له انه لا واسطة
 من العمد والخطا لنا انه قيم ضروري اجمع عليه الضمان وهو ان الله عليهم
 لعين وعمل به للاميه وصرحت عنه احكام مختلفة وقد عرف موضع
قال دية المسلم ابي عسر الفاد وعندها ثلثا في الشافعي رحمه الله عليه
 في دية الامي نصفها وعندها مثلها له ما روى سعيد بن حماد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال عقتي الكافر نصف عقتي المسلم لنا ما روى
 ما في الساجي رحمه الله **قال** لراب اذا قتل ابنه ضربا بالسيف فلا
 قصاص عليه ولو قتل ذبحا عليه القصاص وعندها لا قصاص عليه **قال**
 ما له انه قتل عمدا لا شبهة فيه فدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم في
 العمد قوة لرايه اذا قتل ضررا جتم له ضربه للثا ديب فاورد الشبهة
 قوله صلى الله عليه وسلم لا تقاد الزوال لربولده ولا يثبت لوجوه فلا يجوز
 ان يصدر هو سببا لقنايه **قال** لا يثبت احد الراجح من دية لرايه وعندها

بوت أنها بدل النفس والحواس وما في نفس لا خبر زوال الروح من مكان
 التزكم لا له حاله لنا عاردي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ورث إبراهيم
 دية روحها ولا من الدم تركه ولهذا انقضى له ديونه وثبته وصاياه وورث
 أقادته فكذلك الروح قال في أحد قتل من محله وادعى وارثه على واحد
 من أهل المحلة أنه قتل عمرا ودر وجد له ثوب دم فلو ادعى أن خلفه
 ميتا وقتله قصاصا وعنه ليس له ذلك وحتمه وحجتها ما في باب الناسي
 من الله **كتاب** **التحليلات**
 ما قول لو حسم ربه الله على حلال قول صاحب ربه الله قال إذا اغتص
 عبده في موضع موته ثم ار هذا العبد قتل مولاه خطأ فعليه أن يسعى في
 جنته وقال ربه الله يسعى في قومه وأجدد بناء على أصل وهو أن الميت
 حر عنه ما في علمه فيه وأجدد روال الوصية بعينه وحب الدية على عاقلة
 بالقتل وعنه كالمكاتب فيجدد أجدد نقضا للوصية وقمة أخرى بالقتل
 لأن المكاتب إذا قتل مولاه فعليه أن يرضى عنه من الدية قال إذا مات وترك
 مورا لا مال له غيره وقتل هذا المورثا ناسا خطأ فعليه أن يسعى في قومه
 ولو بالقتل وعنه ما في الأم على عاقلة بناء على أن هذا أنه كالمكاتب
 وعنه ما حره في رجل استريح إذا لم يقبضها حتى وجد فيها قتل فهو
 على الباع وإن كان فيه جوار لا جرمه فهو على عاقلة الذي له دية وقال
 ربه الله إذا لم يكن فيه حمار فهو على عاقلة المشرى وإن كان فيه

حمارا فعلى عاقلة الذي يصير له فمما اعتبروا الملك لا الحفظ ثمكدة هو
 يعتبر الدلالة أو كان الحفظ يثبت له قال في أدب من يلازم نهر جسر
 أحدهم فيها يبرأ أو بني جابطا فخطب به أنيسان فعليه ثلثا الدم
 إن كان غير أدن صاحبهم وإذا كان جابطا عايل بن حبيب نقدا شهدا على
 أحدهم فيسقط عما أنيسان فقتله فعلى عاقلة الذي شهد بحسن الدية
 وقال ربه الله فيه نصف الدم في المسئلة من محالها أن الجناية نوعان
 هل روععتروا من نصفين أم أن العلم به الجابطا وهي الثقل وهي
 علمه وأجدد الحكم فيضاد اليهام نفس الحكم على أربابها على قدر الملك
 وكذا البئر على هذا ما كـ لو روى سبها إلى مسلم فارتد المولى إلى الله ثم
 أصابه السهم فقتله فعلى الراعي الدية وقال ربه الله لا شيء عليه لها أن
 الفعل يصرف فلا عند لأجابه وهو غير متعمد في هذه الحالة ثم
 أم يصير ما لا بفعله وفعله وجد وهو معصوم لا الله ثم بحس القصص
 للشبهه والى أجدد إلى عبد سبهم فاجتوى المولى العبد ثم وقع به السهم
 فأرسل على الراعي فمعه العبد للمولى وكلاهما الله عليه فضل ما في قومه
 مرميا وغير مرمي لو كان عبدا لها أن العبد يظل اليسار وهو ينهض
 المولى صا رجا نيا عليه فخطب جيا نيه ثم أنه يصير قاتلا من وقت
 المولى لأن فعله المولى وهو غير جند قال في أرباب أو الوصو إذا أدت
 الصغير بالبرص وما في ضمير وقال أبو يوسف ومحمد ربه الله لا يصير المجرم أن

المعلم اذا صوب الصواب والعبد للعلم بعد لراد من الاجز والمولى
 اذا هلك لوضوف باذنها لا يصح وجميعها على ان الروح اذا هلك
 للناديب فماقت نصي لهما ان لهما تاديب الصغر ولا حصل ذلك عاوه
 الا بالضرب له ان الباديب حصل بالرجو والتهديد والتفكير فلا
 يكون الضرب ما فو نافي عن المعلم اذا صوبه باذن
 الاجل لا يضمن وان كان لرايت نصي اذا ضرته بنفسه
 ووجه ذلك ان نفع صرف الرب يعود اليه لان نفع
 تاديبه يعود اليه واما المعلم ففعله لا يعود الى
 المعلم بل الى الاجل والضرب كان بامر
كتاب الحثي
 ما قول في حثيه على خلاف قول
 صاحبيه رحمهم الله قال الحثي حكم مباله لقوله جل الله علم
 وسلم الحثي يورث من حيث يقول فان بال منهما وسبق
 احدهما فالحكم له لانه حين وجد لا يعارض له فان كانا معا
 ففنده يتوقف فم لقوله تعالى ولا تصف ما ليس لك به علم
 وقالوا لهما الله الحكم لا كثرهما لهما انه دلاله على
 زواجه القوه له ان ذلك قد يكون لشيقه
 المحصر وغيره في الاشتباه والله اعلم بالصواب

كتاب الوصايا ما قل اني حثيه في اقول صاحب

قال اذا اوصيتي اقربا به سترط فيه خمس شي اي وهو كونه ذارحم تحريم وانثين
 فصاعدا وذلك باسمي الوالدين والولد ومن لا يوثق والا اقرب
 وقالارصها الله كل من يحبه واباه اقصى اب في الاسلام دخل تحت المحرم
 وغير المحرم منه سواء اتفقوا على استراط القرابه لان الاسم له ان لا يكون
 وارثا لقوله صاي الله عليه وسلم لا وصيه للوارث وانه يعتبر اثنتان فصاعدا
 لان الاسم المحرم والمشي كالخ في بان الوصيه لانها تحت الميراث كذا ولا
 يدخل الوالد والولد لانه لا يسمى قريبا فوا وحلفوا في سريان احدهما
 في المحرم بالزوج بشرط عند فانه نصبت عند عدم الاجاره نصبا المثلث
 والان كذلك وهو قسج بل يجب ان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من ابي عشر
 منها نصفين لان الاجاره في الثلث ساقط العين يعني انما سهم وهي
 الثلثان وصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث لا يدعي من كل الاسمين
 فانه يقول حق في الثلث وذلك اربعة وقد وصل في سهامان بل حو في سهمين
 ولا امتناع له في اذ الاسمين وذلك ستة فنفق الموصي بالجميع ستة اسهم
 ولا امتناع في سهمين فامسدت منارعتها في حقيس لهما نصيب فصد كل
 واحد منها سهمان فصار للموصي بالثلث لانه اسهم اثني عشر سهماء ذلك في المال
 فاذا دار الاجاره في حو صاحب الثلث وكذا لو اوصي لرجل جميع ماله والاخر نصف
 ماله والاخر ثلثه فان لم يجر الوارثه يسهم لهما الثلث على قسما على احد عشر سهماء

ينسب

في الميراث

فحصول كل سند من سبعة اصحاب الجمع بينه وصاحب النصف بثلاثة وجها
 بينهم من قسم بينهم على هذا فان احاز في الورثة فكل واحد الجواز ان يقسم
 بينهم على احد عشر سهما فاما عندنا في حقه انه ان لم يحاز في الورثة قسم بينهم اربعة
 فان احاز في قسمها فكل واحد ثلث والآخر ثلثين وان لم يحاز في الورثة على ما جرد في السابق
 كثره على هذا الاختلاف قال **ابن ابي ابي** او جرد نصف ماله ولاخر ثلثه ولاخر
 يدعيه ولم يحز الورثة فالثلث قسم بينهم على احد عشر سهما وصاحب النصف يفر
 بالثلاثة وصاحب الثلث كذلك وصاحب الربع يفر بالربع بثلاثة وذلك
 احد عشر سهما وهذا عندنا لان الموصل ماله بالثلث لا يفر بالثلث
 وعندنا يفر صاحب النصف الى غير ماله بالربع يفر بالربع بالثلاثة
 فلا يفر وما يستويان في الورثة ولا يفر بينهما ان لم يفر في كل واحد في الورثة
 الجسد ولذي الوصي وهو يتناول كل واحد من الورثة ذكر القريب والوريث المطلق
 هو الحرم ولا يفر ولا غير الحرم ولا يفر بعد روجه ولهذا جاز الدخا في
 غير الحرم ولا يتناول لفظ باطلاقه **واك** اذا اوصى لانياس ثلث ماله
 ولاخر نصف ماله ولم يحز الورثة فالثلث بينهم نصفين ولا يفر بينهما
 على قسم اسمهم سمان لصاحب الثلث وثلث اسم لصاحب النصف اصله ان الموصل
 ناكثر من الثلث لا يفر في الثلث باكثر من الثلث اذا لم يحز الورثة عندنا لا الموصل
 بالغير والموصل يفر عن منه والموصي له الا لا يفر منه وعندنا يفر جميع ما
 اوصى لها ان الوصية اخذ الميراث والوارث يفر بكل واحد في التركة فكل واحد

هذا ان الموصي له بصرف ما يوصيه وهو لا يستحقه ما ورا للثلاثة انا جاز
 الورثة ولم يوجد وصا دكما اوصى بعد من باعيا منها لانياس فبعتها ثلث نصف ماله
 ولا حاز ثلث ماله لم اسحق احد ماله لم يسحق الفرق بقية الميراث في الثلث
 الموصل ماله بالغيرين بالربع لهذا **واك** اذا اوصى لجل ثلث ماله اعجبنا
 عيانهم لم مات اثنان منهم فلم يوصى لثلث هذا العبد فلا يفر ماله كله في
 مسلمة قسم الوقت فبعد كل عبد يقسم على احد وكان مشتركاً فاهلكه بغيره على
 الشريعة وعندنا يقسم الكل قسم واحد وقد جرد ماله هذا **واك** اذا اوصى لانياس
 سيف وقسمه ماله درهمين ولا حاز سند ماله ولم يحز ماله درهمين ثلثي السيف
 لصاحب السيف سند ماله وصاحب السيف قسمه اسداس السيف
 وسدس السيف من صاحب السيف وصاحب السيف نصفين وقالا بغير الله قسم
 السيف بينهما على سبعة اسهم لصاحب السيف سند ماله واحد ولصاحب
 السيف قسمه اسهم ولصاحب السيف سند ماله بقا على ان القسم عندنا على طريق
 المنازعة ولا تنازع لصاحب السيف من السيف فيما ورا السيف لان
 وجسم سند المال مطلق قسمه اسداس السيف للموصي ماله بالسيف بلا
 منازعة وسدس السيف استوفى منها ثلثها فتكون ثلثها بصفاة وصار
 السيف على اثني عشر سهما احد عشر لصاحب السيف وسهم لصاحب
 السيف واذا اصاب السيف على اثني عشر صار قسم الحرم ماله على ستين سهما
 فتكون لصاحب السيف من السيف عشرة اسهم وكان جميع المال اثنان

هذا الاختلاف في الميراث
 هذا الاختلاف في الميراث

سند

وسبعين و قد نغذا الوصيه في ايه وعشرين بها اكل واحد منها احد عشر
 جزا المال فاما عند ما فالقسم بطريق العول والمضاربه فصار صاحب
 جميع السيف وصاحب اليبس يسدس السيف فصار السيف على سبعة
 نصيب صاحب السيف يسيته وصاحب اليبس يسدس السيف فصار السيف على سبعة
 واذا صار السيف على سبعة و قيمته مائة صارت الحصصه على خمسة
 ولا يس وكل مائة سبعه وليس خمسة وثلثين سدس مائة ففقر جميع المال ذلك
 اسان واربعون ستة فصار ما في ذاتي خمس السيف وكل ثلثا واربعون
 لصاحب اليبس سبع ذلك ذلك هو كونه والباقي لصاحب السيف هو كونه وثلثون
 فبقي مائة وعشره فليس مائة باليبس سدس ذلك وهو خمسة وثلثون فصار
 سهام الوصايا سبعه وسبعه وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعون وثلث
 فكل واحد كان اوصى به هذا بثلث المال احر فصار جميع في السيف ثلثه
 وصايا وصيه اكل ووصيه بالثلث ووصيه باليبس والقيسه عده على
 طريق المزارعه ولا مزارعه لصاحب الثلث والسدس فصار اذ على الثلث
 فنكون لصاحب السيف هو ثلثي السيف وثلث السيف ولا مزارعه لصاحب
 السدس فصار اذ على اليبس وهو السدس اصار لصاحب السيف فصار
 فصار ذلك السدس من صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين فصار
 اليبس على سهمين جميع السيف على اثني عشر في السدس وذلك سهمان فابتنوا
 مزارعهم فصار سهمان منهم اثنان وليس للسهمين وهو السدس ثلث مائة فصار
 اصل المال وهو اثنان عشر مائة فصار سهمان وثلثين فصار السيف

ستة ولا يس ثلثاه وذلك اربعة وعشرون لصاحب السيف وكسبه وذلك 364
 ستة من صاحب الثلث وصاحب السيف نصفين اكل واحد منها
 ثلاثه والسدس الباقي وذلك ستة بينهم اثنان اكل واحد سهمان فصار
 لصاحب اليبس سهمان ولصاحب الثلث خمسة والباقي لصاحب السيف
 وذلك سبعه وعشرون واذا صار السيف على ستة وثلثين فصار سهمان على سهمان
 صار كل مائة حصة مائة على ستة وثلثين فصار الحصصه على مائة وثلثين
 الثلث ثلث ذلك مستون ولصاحب السدس سدس مائة فصار
 سهام الوصايا مائة وستة وعشرون وجميع المال مائة وستة وعشرون
 سهام الوصايا اكثر من الثلث فان اجازت الورثه سهم ذلك وان لم
 تجز والورثه جعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة وعشرون
 وجميع المال ثلث مائة ومائة وسبعون والسيف يبدسه فكون مائة وستون
 ويدفع اليهم جميعا ذلك ما كان يدفع وذلك ستة وثلثون يدفع الى صاحب الثلث
 واليبس ما كان يدفع اليها وذلك سبعون فصار سهام الوصايا مائة وستة
 وعشرون وثلث المال واما على قولها فصار جميع السيف اربعة واربعا
 وجنايا فالقيسه عده بما بطريق العول والمضاربه فصار صاحب السيف
 بالسيف كله وصاحب الثلث ثلث السيف وصاحب السدس سدس
 السيف والسيف ستة اسهم فصار القيسه على سبعه لصاحب السيف ستة
 ولصاحب الثلث سهمان ولصاحب السدس سهم واذا صار السيف على
 اسهم فصار كل مائة من الحصصه على سبعه فصار سهمان واربعون

وهو اقل

قل ذلك

وصاحب الثلث سهمين فمقسّم بينهم على هذا فان اُجارت الورثة فلكل الجواب
 فمقسّم جميع المال بينهم على احدى عشر سهما فاما عند حنينهم فله ان لم يحضر الورثة
 قسم الثلث بينهم اثنان فان اُجارت ففيتها قوله يوسف الخبز يادركها
 على ما يورد في النافذة ميسال كثيره على هذا الا خلاف قال اد اؤد من اصل نصف
 حاله ولا يخرج ثلثه ولا يخرج ربعه ولم يخرج الورثة والثلث يقيم بينهم على احدى عشر سهما
 فصاحب النصف يضر بالثلث اربعة وصاحب الثلث كذلك وصاحب الربع يضر
 بالربع ثلاثه وذلك احدى عشر سهما اعد لان الموصاله تكون الثلث لا يضر ولا
 يضر الثلث عند هذا يضر صاحب النصف بالنصف ستة وصاحب الثلث بالثلث
 اربعة وصاحب الربع بالربع ثلاثه فصار ثلاثه عشر سهما اصل الجيات في احدى عشر
 فوات سهمين ولو اُجارت الورثة فعلى قولها جعل المال على ثلاثه عشر سهما يضر
 كل واحد منهم جميع حقه كما يورد واما عند حنينهم فله ان فعل حرا في ذلك واختلف
 ابو يوسف في مخرجها انه يخرج ذلك على قوله وان لم يكن سهمه لم يجعل المال على احدى
 عشر سهما لاحتنا ان النصف والثلث والربع فصاحب الثلث والربع لا يضران
 في النصف احدى عشر سهما اربعة في سهمان لصاحب النصف ثلاثه اربعة في سهم صاحب
 الربع لا بدعي احدى عشر سهما وهو ثلاثه في سهمين يضره صاحب النصف
 وصاحب الثلث فيجعل بينهما نصفان فالكبير في المال شحه فيعطى واحد
 منها يسما بقى ثمانية ايسم ايتون حنا رعتهم فيها فيجعل بينهما اثنان
 ومانه على ثلاثه لا يستقيم ويضر ثلاثه في اصل الجيات هو احدى عشر

366 فيصير ستة وثلاثون كان لصاحب النصف عشرة سهما وصاحب الثلث سهمين
 صرف ثلاثه فصار الكل تسعة وصاحب الثلث كان له سهم صرف ثلاثه
 فصار ثلاثه وبنوا اربعة وعشرون بينهم اثنان لكل واحد منهم ثمانية وكان لصاحب
 النصف تسعة فصار مع ثمانية مائة وعشرون وكان حقه ثمانية عشر اثنان نصف ستة
 وتلك في بعض نصيبه سهم وكان لصاحب الثلث ثلثه وصار مع الثمانية احدى
 عشر وكان نصيبه الثلث احدى عشر وصاحب الربع وصار له ثمانية اربعة وكان
 نصيبه الربع تسعة فاستقر نصيبه سهم وقال محمد بن ابي حنيفة ان
 الموصاله بالنصف لما اخذ السدين وهو سمان احدى عشر بقيت عشر فيهم
 سهم فصاحب الثلث يضر بالثلث اربعة وصاحب النصف يضر
 بالثلث اثنان اربعة لارح صاحب النصف الثلث بعد ما اخذ السدين وصاحب
 الربع يضر بالربع ثلاثه وقد بقي عشر فيقيم بينهم على هذا السهام وهي
 احدى عشر في اثنى عشر فصار ثمانية واثني عشر وكان لصاحب النصف عشرة
 سمان يضره ذلك في احدى عشر فصار اثنى عشر وبنيت ثمانية وعشرون فيجعل
 لكل عشرون سهما فياخذ صاحب النصف السمان سمانا كان باخذ احدى
 عشر اربعة اسهم وقد صار كل سهم عشرة وذلك لصاحب الثلث باخذ اربعين
 سمانا لانه كان باخذ اربعة اسهم احدى عشر اربعة اسهم احدى عشر على
 احدى عشر لا يستقيم فاضرب احدى عشر في ثمانية اربعة اسهم عشرة وذلك باخذ
 صاحب الربع ثلاثين سمانا لانه كان باخذ ثلاثين احدى عشر فالحاصل ان صاحب

فاستقر نصيبه سهم

على احدى عشر
 فاضرب احدى عشر

لو
انا اوجبا للسعيه عليه لبطلت حش وجتلاز السعيه اذا وصفت
كالمكانة المكتبة لا يرقى وادام يرقى صارت الوصيه لغير الوارث فصحت
واذا كان في الوصيه نكاح ايجاب ابطال الاجساد والاولاد الميراث اجتنابا
اخر يساوي الفرح بهم ولا مال له غير هذين العبد والفقير وعنده ثلث
ماله بينهما نصفان ذلك الفد لهما به دليله وثلثون وثلث لار كل مال اربعة
لراو هو بينهما لكل واحد منها سهمان وسنة وستون وثلثان فيسقط هذا
ويسعى في الباقي وهو ثلاث مائة وثلثه وثلثون وثلث ولا يرقى لهما مستيعا
وعنده الثلث كله للعبد لار وعسى بعد سعيه لانه خرج من الثلث ولا
وصيه لابنه لانه وارث لار المستيعي عندهما جر مدون وسعي لار يرقى
فيتمت رد الوصيه ويسقط عنه مقدار امرائه على المقاصه ولو اشرك
ابنه بالف وجميع جسمان واعس عبد اجر فتمت جميعا ولا مال له غير هذا
بعد اجتماع هذه المسلم لراو وصاها وصيه للبائع برباه جميعا
على فتمت ووصيه لاسم ناعناه بالشر او وصيته للعبد لار باعناقه
والبائع اولى بالوصيه لار المحاباه المتقدمه عنده اولى فصار الثلث
للبيع فعلى العبد ان يسعى لكل واحد منها في قيمته لار البائع الحق
الثلث لار ميراث لابنه عنده لانه كالمكاس عندهما العبد اولى من
المحباباه فصرف الثلث كله الى العبد لار لار المستيعي عندهما وهذا
وارث ولا وصيه له فيسعى لار في كل قيمته وعلى البائع ان يرد جميعا

368
للمحباباه ويرث لار لانه حر قال اذا العبد اتمتم ترقيها وهو مريض
دخل بها فتمت الفرح بهم ومهر مثلها ما به وان كانت قيمتها ومهر مثلها
يجزى من الثلث فلها المهر والميراث جاز الزكاح لانها عتقت غير سعيه
فيصح نكاحها وثلث حقه وان لم يخرج ولرسها السعيه صار كالمكاتبه
عنده ولا يجوز نكاحها لمولاه ولها المهر بالخول بالحق قد الفاسد ويصح
لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث على بعد المهر وسعت فيما بقي قيمتها لانه
وصيه وهو الثلث ولا ميراث لها بفساد نكاحها ومال زوجها الزكاح جاز
كل حال لانها حرة ولها مهر المثل والرباذه عليه باطله لانها وارثه ويسعى
في جميع قيمتها لانه لا وصيه لوارثه ويرفع قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها
قصاها ويسعى في الباقي وان رحل او صي بان يشترى كل مال عند فقير
عنه ولم يجز الورثه بطلب الوصيه وقالار جميعا الله يشترى بالثلث ويعتق عنه
ولو اوصى بان يشترى له نسيجه غايه درهم وثلث ماله لا يبلغ ما فيه بطلت
عنده وقالار جميعا الله يشترى بالثلث ويعتق عنه لهما از هذه وصيه بالقره
فينفذ من الثلث كما اوصى ان يرفع عنه بكل مال او ما له من مال وثلث ماله
لا يبلغ لهما به لانه ان الموصي له عند يشترى بكل مال او ما له وهذا اخص
ولا يصرف خلاف الخ لار المصنوعه برباذه البس لا خلاف وان رحل او صي
الى عبد نفسه والوارث كسرا وفي الورثه صغار لا يجوز لار الكبير ان يسعه
فلا عليه بعد الوصاها وان كانت الورثه صغار جاز عند وقالار جميعا الله

لا يجوز لهما ان يصلا الى عبد الغني لانه ملك الورثة بعد موته ولا يصلا الى عبد
الغني لا يجوز له ان يصلا الى عواهل التبرع وليس هذا من غنيه غير لان
الصبي لا ولاية له له ان يصلا الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره والوصي
اد ابايع مال نفسه المذموم او استترى ماله لنفسه جاز اذا كان حرا البتة
بان اشتري من ماله او باع ما قل من ماله وما لم يخرجه من ماله فهو حلال
لا يجوز وهو العباس لهما انهما ما مور بالحق وصار كالوكيل والوكيل لا يملك
ذلك لانه حر بان مال البتة مع وجه لا يجرى في حوزة بالتصريف صار كالاب قال
الورثة اذا كان كلهم كبارا حضور ولا دين ولا وصيه فليس للوصي شيء من
المسكنه لعدم الولاية على الكبار فان كان الكبار غنيا فليس مع العروص من
العقار لان له ولايته الحفظ وهذا من باب الحفظ فان كان الورثة صغار
فليس مع الكل لانه عام مقام الارباب ولو كانوا صغارا او كبارا فليس مع العروص
والعقار نصيب الصغار والكبار عنده وقال رحمه الله لم يصيب الصغار
من العروص والعقار دون نصيب الكبار الحضور فان كانوا غنيا باع عروصهم
لا عقارهم لهما ان لا ولاية له على الكبار الحضور ولا له مع العقار
لكنه ان العبد لانه ليس له الحفظ له ان يصيب الصغار وحده ضرر
بالصغار لان بعض العقار يشاء اولا يشترى به الحمل ولا ضرر
على الكبار بل فيه خطر لهم بزيادة العروص ولا ولاية النظر بالكل ما قل
كان على الميت من اوصيه وصيه او دين او دين او دين ولا دين

التركه والورثه كما بحضوره والوصي مع كل التركه وقال رحمه الله ليس
له ذلك لانه في قدر الدين والوصيه لهما ان البيع كاحلها فلا يجوز له ان يقر
له ان كل تركه مسفون ذلك فاذا اهلك سيها حتى فصل الدين بغير الوصيه
من الباع وكان له ولا له مع الكل والوصي احصره الموت فادوى الى رجل
في تركه نفسه صير وصيا وصيا بتركته وتركه موصيه مظاهر الروايه
وروي عنهما انه يصير وصيا بتركه خاصه لهما انهما يصرون على الارضا
في تركه فيقتصر عليه له ان تركه موصيه بتركه ايضا وله ولا له بالتصرف
فيها وفي تركه ايضا فان الوصي لرجل حاد به ثم مات الموصي فوات
الحاجه اولاد او اكتسب اكتسابا ثم قبل الموصيه الوصيه فاكل له ان
خرج من البيت وان لم يخرج فعنده بغيره من اولاد لم ينفذ الوارث والكتيب
وقال رحمه الله بعد من تركه كله لهما ان الحاد بعد الوصيه قبل القبض
كالوجود عند العقد صار كانه اوصى بالكل له ان الحكم ينسب الولد
والكتيب سوا الام ولا يجوز انشا الحكم في البيع مع وجه يبطل الحكم
في تركه قبل اوصي بعضه فان اوصى لاهل ولا نكدي فاهله زوجته
وقال رحمه الله كل من كان في عياله لهما ان لا يصيب مطلق عليه فان تعاقب
خبر اعز بغير صلوات الله عليه وانوى باهلكم لمعدين فيحمل على الكل له
ان عاكس لا يستعمل في الزوجيه قال الله تعالى في سيارها هلم وقال من
ماهل يلدوه فهو منهم اي تدوم فلا يتقوا ولا غيرها بالشك قال ادوى

له سهم فله ادى سهام الورثة اذا لم تحاور السدين لانه اقل وهو متيقن وان
 فله السدين لما يورث كتاب لرافق اوان السهم عنده السدين وقال رحمه الله للموتى
 له ادى سهام الورثة لانه يكون اكثر من الثلث فله الثلث لان رجل الوصية
 الثلث والى ادى الوصى الذى يرضى له يبنى بغيره او كنيسة او بيت نادر او
 بغيره ذلك جائز ولا رحمه الله لا يجوز لها ان يحصيه لم انه حر به في اعتقاد
 فهو امرنا ان يتوكل بما يرضى من قول له يوسف خلا فاقول جاجيه رحمه الله
 قاله اذا اوصى لغيره واجازت الورثة لا يجوز وقال رحمه الله يجوز
 وذكر قوله في الربادات لم ان امتناع الوصية له لحياته وهي قايمة بعد
 الاحارة لها ان امتناع جواز الوصية حتى الورثة كما امتناع جواز الوصية
 للوارث بدليل ان يرضى عايد اليهم عنه ذلك خور ما حارثهم كدى هذا انك
 جعلت شهداء من عايد الميت لا يرضى شهداءهم وقال رحمه الله يرضى الشها
 دت من جميع الورثة او خد الفريقين اذا ابيض شيئا من التركة بدسه بتركه الفرق
 لرا حرقه وصار شهداء لنفسه وجاز كالشهادة بالوصية بالثلث لها
 ان كل فريق شهد بالدين في الدين ولا تركه في ذلك لهد الوصى اجنبى
 بصادق احد مما لا يشاكره لرا خرفه لرا انه قد ثبت السرية في المقنن
 بعد القبض ضرورة انه حال الميت فقد تعلق به حر العبدى والواجب
 القمه عند الشهاده بخلاف الوصية بالثلث لانه يشتر كانه الثلث
 اصلا فالى ادى الوصى الى حليف بغيره كل واحد منهما ما ينصرف ولا رحمه الله

هذا هو الحق
 في هذه المسألة
 والله اعلم

لا ينفرد لراسعته اشياء سرا الكفر وحضا الدين من الغير وسفد الوصية 340
 في عن ورد الودايع وشرا الطعام واللسوه للصغير والخفى
 وقول الهبة له ان الوصى يصرف حكم الولاية لانه لا يملك بالوصف
 والولاية له بحري بل يملك لكل واحد منها على المال كما في لرا شيا البيعة
 لها ان الميت رضى بواحدة لراى احدهما فوجب اعتبار ذلك لرا فيما فيه
 ضرورة كما في البيعة او فيما لا يحتاج الى الوصية كقبول الهبة ونحو
 وهذا لا ضرورة فيعتبر بغير قول محمد على خلاف قول صاحب رحمه الله
 والى اولى اوصى لراى لراى بغير الحد وولد الولد ذكره في العاد
 وقال رحمه الله لا يدخل له انما حمله الا فارق حقيقة وانما حرم الوار
 والوالد بالتصريح في غيرها اذا حل لها ان هذا لا يتناول والوالد في الو
 لودى عرفا دل علم انه عطفه على لرافق لافوله تعالى الوصية
 للوالدين وللارواح والجد كالوالد والبا فله كالولد والى ولو قال ثلث
 فالى لرافق واللمساكين فثلث لرافق وثلثاه وثلثه للمساكين وقال رحمه الله
 نصه لرافق ونصه للمساكين له ان ذكر المساكين باسم الجمع وهو سائل
 لرافق وصاعدا في باب الجراف لما عرف والوصية اخذ الجراف
 لها انه لا يمكن صرفه هذا لرا اسم الى الخبيص منصرف الى الواحد لما
 عرفه على هذا اذا اوصى للمساكين ولو صرف الى واحد حاز
 عندهما خلا فالى ما في الحاح الصغير اذا اوصى لاهما في اولاده

بهار جوعاه كجود الوكيل هو بول وجهه المتعاقد من اقاله وجهه البرهان
لرواخرى ان الوصيه غلظت بعد الموت وكان صادقا في قوله لم املكه في الجلال
ولا يكون جوعاه قال اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ اذم ذكره وثبات
والوصيه المذكور لا غير وقال محمد بن اسمعيل بن سواد الكل له ان اسم البدين يتناول
الذكر والذكر عند الاختلاف وكوي اسم له اخوه ولا خلاف بالنصر قال اسم
تعالى وان كانوا اخوه رجالا ونساء فيتناول الكل لا يوصي في اسم ان البدين
جمع لا يوصي لاسم لانه لا يتناول البدين فكذلك هذا اذا قام الدليل خلاف هذا
لرواخرى اد اوصي لبي والسم وله موالي اجماع قد مات ابيه وورثه لاهم
والثلاث لم وقال محمد بن اسمعيل لا شيء لهم له انه لم يعصمهم فكم بكره موالي حقيقه
لا يوصي لاسم انهم من الله حكما فيتناولهم مطلقا لاسم قال رجل له ثلاث
بنين اوصي لرجل على نصيب احدهم وثلاث قال له لا خرافا جازوا فالفقه
منه لصاحب الثلاث اسان في الوصيه لم مثل نصيب احدهم واخذوا احد من
البدين سم لاسم ما اجازوا وجب سفند الكل والثلاث بينهما نصيب
احدهم واخذوا ثلاثه ما اذا يدع ثلثه صاروا احدى اثارهم فصار على ما
ملنا فان لم يجز الوارثه فالثلاث بينهم الثلاثا عندك يوسف رحمه الله وعبد محمد
اسم الثلاث بينهم على حقه لصاحب الثلاث ثلاثه ولصاحب النصيب سهمان
له ان صاحب الثلاث مع البدين يكون له الثلاث والباقي من البدين اثلاثا وذلك
يخرج من شيعه له ثلاث وكل واحد البدين سهمان وصاحب النصيب له

372
كنصيب اخدم وهو سهمان فكان اثناسا في نصف سهم اسم ان عند الاجاره
كان لصاحب الثلاث والكل سهمان في لصاحب النصيب سهم فصارت الثلاث
كذلك قال اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ اذم ذكره وثبات
المسجد وقال محمد بن اسمعيل بن سواد في روايه هشام رحمه الله انه امكن
تصحيحه بالجمع على البدين الى مصالحة فيجوز عليه لا يوصي في اسم ان البدين
ليس من اهل الملكه اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ اذم ذكره وثبات
وقفا على مصالحة جسد قال اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ اذم ذكره وثبات
اسم هو العزود وقال محمد بن اسمعيل لو اوصي الوصو حيا منقضا جازا
ان هذا من سئل الله لانه روي لرجلا جعل ناقته في سئل الله تعالى فابا
امراته ان في عليها فيقال روحها روحه وكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
الرجل من سئل الله لا يوصي بغير اسم ان المتعارف هو الجهاد واليه ينصرف
قوله تعالى في آية الصدقات اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ اذم ذكره وثبات
الوصي اذ يتخرج البصير الوصو او ابو عمه فرد الى رجل من مشيريه سئل
ما و نت جعل صدوق غير نفعه وقال محمد بن اسمعيل لا يصدق ولا يتيقن المصلحة
في الجامع الكبير له ان هذا امر قد يكون ولا يكون ولا حجة عليه فيه فلا
يصدق ولا ينجح كما اد اوصي القاضي بنعمه ذويه حرم في عام فادى
لا يوصي في اسم انهم من سئل الله في جوارح البصير وهذا من حوائج الصدوق فكم كما
في نفعته ونفعه عند اختلاف نفعه حرام لانها ليست حياجه

المهر فواجب لكل حال وقع الطلاق او لا وكان كل التركة لا في نفسه ثم
ان حقه في التركة كغيره فكانت السبعون من التركة قال احد قال اوصيت
ما لي لفلان او لفلانة قال الوصية باطله وقال ابو يوسف انما ان يصلي على اخذ
الثالث وقال محمد بن اسمعيل الحارثي للورثة انهما شاذان يعطون له ان الوارث
يقوم مقام المورث في المورث لو انهم لم يتزوجوه فكلوا اذ ايرى الوارث ان
نوره ربه ان الموصي في يثوق الحق لا جديها وصاحب الحق رضى جعل
نصيبه للاخر فارتفع المنار عن نصيبه لا في حقه رضى الله عنه ان الموصي
له محمول وهذا الجهالة لا يرفع لراي بيان الموصي قد فارق قوله
حلالا لصاحبها ربه الله فاك اذا اوصى لرجل ثلث هذه الغنم ففهمها
بمرقات ثم هلك ثلثا هذه الغنم فلم يوصى له بثلث ما بقي وعندها لم كله ان
التركة مشتركة بينهم وبين الورثة اذ لا تأكل هلك على الشريك وما بقي
بني كذا كذا لو اوصى بثلث ما لم يطلعا فهلك بثلثا ما لم لنا ان الموصي
له هبة فغيره هو بثلث هذه الاعنام وصى بنصفه في بثلثها وسلمه
الى الموصي فاداهلك السلمان يعني هذا الثلث لذلك قال احد اقر
بذلك جنيته ثم تروجهما ثم مات وقد مر في كتاب الاقرار فاك
الموصي مريض الموت اذا جعل منته محاياه وعيى والثلث لا يسمعها
فاذا اوصى اولى لانه امة حيث يرايه في علمنا النلا في خلافه ثم
اخره بمر في فاك حقه ربه الله فاك اذا ارسلته في لاف حاله
الصفير لنفسه

من نفسه مثل خمسة لا يجوز وعندها يجوز له ان يهود العهد الحايين متنا فيه
لا يتصور قيامها لشيء واحد لنا ان لاف بكمال دلائله وشفقة و
الصغير جعل كشيء من مولى الطرف فاك احد مات وترك ثلثي دينه
الا فحدهما فاقضى ما واخذ كل واحد منهم الف درهم خارجا وادعى
ان الميت اوصى له بثلث ما لم يصدقه واحد منهم باحد من ماله اذ ايرى
في يده وعندها باخذ منه بثلث ما في يده له ان احد ارسل كل التركة
له والسلمان بينهم ابلا فاحتجوا الى حساب لم يله لثلاثة اقدار
سبعة لثلاثة للموصي وهو بثلثه والباقي لكل ابن سمان وصادرا فاجابا
لنا الله اقول بثلث من كل التركة شاربها في يده التركة بثلث واحد
بثلث ما في يده ولو كان للميت ابنا فصدقه احدهما عنه باحد نصف ما في يده
لا ان يرع ارحمه وحق الموصي ان يوصي باخذ بثلث ما في يده لما مر
ما اذا اوصى بثلث ما لم يواله دخل فيه مواله وموالياهم لا يسمون
موالاه وصادرا ولا هم وعندها ربه الله لا شيء لهم مع موالاه وعندها
ربه الله لا شيء لهم اصلا وقد مر في كتاب ابي يوسف رحمه الله فاك احد
اوصى الى رجل ففكاه في غيبته في حيوته او بعد وفاته لا اقبل من قبل الجز
وعندها يجوز ما لم يخرج القاصي له ان هذا مما يرتد بركة بدليل انه لو رده
في وجهه يرد فكلوا هذا لنا ان الموصي اعلم عليه فاداه لم يعلم بركه لا
بتركه لا بغيره خلاف ما لو علم لانه عليه نصيب غيره فلا يتصوره فاك احد

374

باب حوله حليم على خلاف قول صاحبنا رحمه الله قال الجدي في الافاق
والاحواز وهو مذهب نكاح الصدوق رضي الله عنه وجماعة الصحابة رضوان
الله عليهم لهم من ذلك ما لا رحمه الله لا تخبرهم لها ان الزواج يؤدي الى الميت
واسطة والحد كذلك فاسد طالما انه قام مقام الابن هو اول هو اول الله
نعم في كل اخراج ابويكم من الجنة وهذا استحقاق يستحقه الابن لا الله ابعد
من الابن كما ان الابن هم لحيون فابن الابن فلهذا يابن الابن والعقد قسم ان العالم
تألمت لقوى وعلى هذا الخلاف الجدل الفاسد وهو ان يراد اول من
اولاد الاخوات وبنات الاخوة عند وعندنا سائر الاخوة واولاد الاخوات
مقدمون عليهم لان الجدل الصحيح عندنا مقدم على اصولهم فلهذا الجدل الفاسد
مقدم على فرعهم وعندنا مقدمون لانهم فرع الابن والجد الفاسد
يراد في قوله حليم رحمه الله لان اول الفاسد مقدم على اولاد البنات ثم

[illegible]

وسائر الناس اجابت فكان هو ادلى عالم وما روى من الحديث فحتم ان لم يورث
لوجوه من حجه وما ذكر من المعنى قلنا هم يرثون بالقراءة المطلقة وهو نوع
على انهم يرثون بالتعصيب عند عدم وارث آخر قال اداء المقتضيه قرابان
او اكثر لورث باقواها وسقط اعتبار الاضعف وعندنا اذا كان يمكن الجمع
بينهم لم يراف غير شرفهما وان لم يكن سقط لا بعدله ان الشخص الواحد
لا يورث لرايه انا واحد النان لا يستحقان بالقراءة فاذا اجتمع سنان
صار كمن خصص كل الام اذا كان يورث مع صوته اذا تروى المحوى سنيته
فولدت منه ابنا فهذا الابن الموصى ويرث منه ويرث منه بالبنوة لا
يلتزمه البنات لان البنات لا يورث مع الابن والمنكوحه ام هذا الولد
واخته فلها الثلث منه خهم لرايه والنفص تلاكيتهم عندنا وعند
يرث تلاكيتهم لا غير لانها اقوى فاك امارة ماتت وتركت زوجها واما
واخوه لادام واخوه لام للزوج النصف وللام البنات والثلث الباقي تسر كل
وهو قولنا ما ذكرهم الله عندنا الثلث الباقي للاخوة لادام ولا سى للاخوة لادام
وهو قول عامة الصحاح رضى الله عنهم اجمعين وهي مسلم الجارية وتيسر مسلم
خبركم لانها وقعت في رعي من الخطا رضى الله عنه فعلى للاخوان لادام
حب اننا باننا كان جارا لثنت ائنا واجبة له ان قرابة لرايه لادام
تزيد ما خير اولا تزيد ما شرا لنا ان قوم لرايه عصبة والعصبة تستحق
الباقي بعد الغرائض ما كان السبع المحقوا الغرائض فاعلموا فداوود عدا

البنات

اداء

لم يبق بعد الغرائض شي ما جواما طالل حلالا ما اذا اقرض الوتره 318
لو اقرضه وكذبه الباقر يقيم نصيب المقرئ بها على قدر نصيبه وعلى قدر
نصيب المقرض نصيب المقرض ما جده وهو قولنا ان ليلى رجم ابيه وعندنا يقيم
نصيب المقرض على قدر نصيبه ونصيب المقرض ان رجم المقرض حق المقرض
بعضه في نصيبه وبعضه في نصيب شريكه فلو لا يقرضه ما رجمه وحقه على
اليسوا فلا يقتسمان ذلك بل على قدر نصيبه وقدر ما هو نصيب المقرض من
نصيب المقرض ان رجم المقرض حق المقرض وسواه سائر الورثه بالنكاح
طموحا وهو كما للتوا في فكون عليهم جميعا فيقسم الباقي بينهم على قدر حقوقهم
بما رجمه رجل مات ابنته فاقرا حقه ما رجمها من ابها وصدر المقرض وكذبه
الابن الاخر فعندنا يقسم نصيب المقرض المقرض المقرض نصيبه من عندنا
ثلثاه للمهر وثلثه للمقرض ولو اقرضت وصدقته وكذبه لرايه لادام
فعندنا يقسم نصيب المقرض وسائر المقرض لادام ثلثاه للمهر وثلثه للمقرض
وعنده اخا سائر اربعة اخا يسير المقرض خمسة المقرض ولو اقرضت ابنته فاقرا
اروس ما رجم وصدرها المقرض وكذبه الباقر فعندنا يقسم نصيب المقرض بينهم
اخا سائر اربعة سمان ولا اخيه هم وعنده اربعة الاخ المقرض سمان ولا اخيه
له سهم ولا اخيه سهم والله اعلم كما جاز
ما قولنا جميع على خلاف قولنا جارية رجم ابيه ما يورثه الجارية واقتراشه
بما رجمه لرايه ما رجمه ابيه كره له ذلك وذكره القدر في قوله يورثه قوله
رحم الله

دفعه هادر

لها

النفقة

وذكر الفقيه ابو الليث مع ان حنبه رجا الله المحرم انه الغواقي الواردة في
لحرم الخمر على الرجال ولا في حمل اللبس في الثوب وكان حراما كاللبس في
حين رجا الله ما روى عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في
ولان القليل من الملبوس حال كماله اعلام وكذا في القليل من اللبس وهو التور
ولا اقتباس لان لم يستعمل حاصل فاك لبس المحرم في الجوف كونه وقالا
بهما الله لا يكره لهما ما روى الشعبي عن ابي عبد الله عليه السلام في ان رخص في لبس
المحرم في الجوف في الجوف لان الحاجة مايسم الله لانه ادمع للفساد و
في عن العذر له انهي العام في هذا الباب لان الجوام لا يحلوا عند الضرورة
والضرورة سدع بالخلوط بل هو فوفو الحاكص لان الخمر منه فاي تشدد لاسنان
بالفضة ولا يشدد بالذهب وقال محمد بن ابي نعيم بالذهب ايضا وذكر قوله في
رجم الله في الاما في مع لهما ما روى ان عرجه اطلب انهم يوم الكراد فاحذنا
من فضة فانتقوا في الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذوا ناعز ذهب له ان المحرم لا يلبس
للا ضرورة والضرورة تنفع بالفضة فما روى ضرورة لانه انتن الفضه
فاي لا احتكار فما استراجه الرسايق في محرم الله انه قال هو احتكار له ان
القبول في للمصر والكثير فيها كالترايح المصر لاني حنفية رجا الله قوله صلى الله
عليه وسلم الجلبت برقوق والمحتكر ملعون وهذا حاكب لانه لم يتعلق به
اهل المصر فلا يكره شراؤه فاقول في حلاله وحول حاجبه رجا الله فاك
لاباس بان يدعو الرايسان ما روى ايسا لكر يعتقد العز عرجي شك ولا رجا الله
يكره

وله ان النبي صلى الله عليه وسلم اكره صلوة الحاجة لهما ان العن ان كان بعد القاف
سنة الله تعالى بالخلوة في الفجوة وهو وان كان فيه يوم يعلق عن الله بالعرش لانه
هو باطل لانه قدوم والعز مخلوق محدث وما روى فيه عرجة والاول عرجة والحق
الكفر عنه قال لا يكره لرجل ان يقبل في الرجل او يكره او شيئا منه او يعانقه
فلا رجا الله بكونه كله ان النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفر بن طالق قبل ان يبعثه
يوم الجبسة يوم فتح خيبر لهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينع المحاكمه وهي المعانقة
المعانقة وهي التقبل فاي محرم مع اراعي فكم عرجة حسنة صوابه رجا الله وابتات
رايه بن رجا الله عنه كذا روى رواه الحامع الصغير لكره له انها مملوكة لهم كالا بنية
لحسنة رجا الله على رواه الحامع الصغير انها عتقه كالميسا جدد ولا يباح والله اعلم
اقول السامع حلالا لا يصح ما رجا الله فاي لا يكره بالبول بالشرط في غير القمار
عدنا بكرة له ان فيه تشديد الحاضر وهو امر محرم في المساقول له في محرم بالشرط
التبرؤ شير وكما غشيرة في دم خنزير ولا يكره في الله صلى الله عليه وسلم طانا محرم ولا
البدن في فاي لا محرم مع البدن عند محرم له انه ليس العن كالعذر لنا انه
المنفعة له كالتنوع في الجبس بخلاف العذر لانه لا يندفع بها عجزه فاي
المنفعة في جود المسجد الحرام وعذرا لا عتق له قوله بعا انما المستركون ليس بلاقوا
بمسجد الحرام لهما ما روى ان ابا سفيان رجا الله عنه دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
شرك توحيد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل في ثقب في المسجد وضرب لهم خيم فكانت
اصحاب رسول الله عليهم السلام في الخيام في الله صلى الله عليه وسلم ليس في اراعي رجا الله
انما الجاسم على الخيام واما كذا في محرم في البدن عرجة ولا يكره على جهة العلم

379

والاستعلاء والحق العتيقة وهي التي تدعى لولادها إلى الدنيا
 له أن الله تعالى سئل عن أبي الحسن والحسين رضي الله عنهما أكشبا
 ولولده ولد فاجب أن تليهما فليست عن العلم بشايتن وعالجانه
 والتعليق للاختيار التي كثر منه واجبا وما روى ليس فيه من البينة
 والوجوب فاجب أن ياتوا بالكتاب سنة أسعرا الميتة طاهر وعطرها
 الشعر اجبوه فيه لأنه لا ينال قطعه خلاف العظم وعمل الشافعي رحمه الله
 خلافا ما يجزى عندنا كراهة طاهر وقد مر في كتاب الصلوة في باب
 الشافعي رحمه الله وأكـ غلب الذم في دخول كل مسبح لأن النهر الذي
 نلونا أن حمان المسجد الحرام لكنه حرام مطلق بأنهم يجزى صيانته
 مسجد النجاسة واجبه وديننا وبين الشافعي رحمه الله خلافه في دخول
 الحرام وحسنه والخواف من الدواب في كل موضع في باب الشافعي رحمه الله
 والله أعلم بالصواب وصلي الله على محمد وآله
 وفيه الفراء من كتاب هذا الكتاب يوم الموشن قبيل البصر من شهر جمادى
 صاحب محمد بن إدريس مقرئ بن موسى بن حريش بن عبد الملك بن جمال البيلاني
 له ولوالده ولاسلانه وطبع الميميين والوفات أمين بن الدالين
 في سنة ثمان وخمسون وستمائة في بيت خواجه إمام قاضي الاسمي

Soleymaniye U Kütüphanesi				
Kismi	Eski No			
Yeni Eski No				
Eski Kayıt No		96/5		

ليست هذه كسليم
 تدعى عن العلم
 في لولادها
 في سنة ثمان وخمسون وستمائة